



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

- ٣ حد علم الحديث وما يتبعه
- ٤ حد الحافظ والمحدث والمُسند
- ٩ أول من صنف في الاصطلاح
- ١٣ الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف
- ١٤ الأول الصحيح وفيه مسائل الأولى في حده
- ٢٤ الثانية أول مصنف في الصحيح المجرّد صحيح البخاري الخ
- ٣٣ الثالثة الكتب المخرّجة على العيصين
- ٣٤ وللكتب المخرّجة عليهم ما فائدتان الخ
- ٣٥ الرابعة ما رويها بالاسناد المتصل فهو من المحكوم بصحته الخ
- ٣٧ الخامسة الصحيح أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم الخ
- ٤٦ السادسة من رأى في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في كتاب أوجزه لم ينص على صحته حافظ معتمد لا يحكم بصحته الخ
- ٤٩ النوع الثاني الحسن
- ٥٣ ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به الخ
- ٥٤ فروع أحدها كتاب الترمذي في معرفة الحسن
- ٥٧ الثاني إذا كان راوي الحديث مؤثراً عن درجة الحافظ الضابط الخ
- ٥٨ الثالث إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن الخ
- ٥٩ النوع الثالث الضعيف وهو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن
- ٦٠ النوع الرابع المضعف
- ٦٠ النوع الخامس المتصل
- ٦١ النوع السادس المرفوع
- ٦١ النوع السابع الموقوف
- ٦١ فروع أحدها قول الصحابي كقول أو نفعل كذا الخ
- ٦٢ الثاني قول الصحابي أمرنا بكذا
- ٦٤ الثالث إذا قبل بالحديث عند ذكر الصحابي رفعه أو ينفيه أو يبلغ به الخ
- ٦٥ النوع التاسع المرسل
- ٦٦ ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين الخ
- ٧١ النوع العاشر المنقطع
- ٧٢ النوع الحادي عشر المعضل

(RECAP)

2272

704

342

133

- ٧٣ فروع أحدها الاسناد المعنعن
- ٧٤ الثاني اذا قال حدثني الزهري أن ابن المسيب حدثه بكذا الخ
- ٧٥ الثالث التعليق الذي يذكره الحميدى وغيره الخ
- ٧٦ الرابع اذا روى بعض الثقات الحديث مرسل الخ
- ٧٧ النوع الثاني عشر التذليل وهو قسمان الاول تدليس الاسناد الخ
- ٧٩ الثاني تدليس الشيوخ الخ
- ٨١ النوع الثالث عشر الشاذ
- ٨٣ النوع الرابع عشر معرفة المنكر
- ٨٥ النوع الخامس عشر معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد
- ٨٦ النوع السادس عشر معرفة زيادات الثقات وحكمها
- ٨٧ النوع السابع عشر معرفة الافراد
- ٨٨ النوع الثامن عشر المعلل
- ٩٣ النوع التاسع عشر المضطرب
- ٩٥ النوع العشرون المدرج هو أقسام ثلاثة
- ٩٨ النوع الحادى والعشرون الموضوع هو المخلوق المصنوع
- ١٠٤ ومن الموضوع الحديث المروى عن أبي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة
- ١٠٥ النوع الثانى والعشرون المقلوب
- ١٠٧ فرع اذا رأيت حديثا باسناد ضعيف فلك أن تقول هو ضعيف بهذا الاسناد الخ
- ١٠٨ النوع الثالث والعشرون صفة من تقبل روايته وفيه مسائل احداها أن يكون عدلا ضابطا الخ
- ١٠٩ الثانية تثبت العدالة بتنصيب عالين عليها أو بالاستفاضة
- ١١٠ الثالثة يعرف ضبطه بموافقة الثقات المتقنين غالب الخ
- ١١١ الرابعة يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور
- ١١٢ الخامسة الصحيح أن الجرح والتعديل يشبان بواحد الخ
- ١١٥ السادسة رواية مجهول العدالة ظاهرا وباطنا لا تقبل عند الجاهل
- ١١٧ فرع يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين
- ١١٨ السابعة من كفر بدعته لا يحتج به بالاتفاق
- ١٢١ الثامنة تقبل رواية التائب من الفسق الخ ووقع خطأ الثامن بلاها، تأنيث
- ١٢٣ التاسعة اذا روى حديثا ثم نفاه المستمع فالحقار الخ
- ١٢٤ العاشرة من أخذ على الحديث أجر لا تقبل روايته الخ
- ١٢٤ الحادية عشرة لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه واسماعه

- ١٢٥ الثانية عشرة أعرض الناس هذه الأزمان عن اعتبار مجموع الشروط المذكورة
- ١٢٥ الثالثة عشرة في ألفاظ الخرج والتعديل
- ١٢٨ النوع الرابع والعشرون كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه
- ١٢٩ بيان أقسام طرق تحمّل الحديث وهي ثمانية الأولى سماع لفظ الشيخ الخ
- ١٣٠ القسم الثاني القراءة على الشيخ ويسمى بها أكثر المحدثين عرضاً
- ١٣٧ القسم الثالث الإجازة وهي أضرب تسعة
- ١٤٣ القسم الرابع المناولة وهي ضربان مقرونة بالإجازة وبمجردة
- ١٤٦ القسم الخامس الكتابة
- ١٤٧ القسم السادس اعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب مسموعه الخ
- ١٤٨ القسم السابع الوصية
- ١٤٨ القسم الثامن الوجادة وهي مصدر لوجود مولد الخ ووقع خطأ مؤلف بالهمز
- ١٥٠ النوع الخامس والعشرون كتابة الحديث وضبطه وفيه مسائل تسعة
- ١٥٩ النوع السادس والعشرون صفة رواية الحديث وآدابه وما يتعلق بذلك
- ١٦٠ فروع أربعة عشر
- ١٧٠ النوع السابع والعشرون معرفة آداب المحدث
- ١٧٢ فصل الأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غيره
- ١٧٢ فصل يستحب له إذا أراد حضور مجلس التحديث أن يتطهر
- ١٧٣ فصل يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لا يملأ الحديث الخ
- ١٧٦ النوع الثامن والعشرون معرفة آداب طالب الحديث
- ١٨٠ فصل ولا ينبغي أن يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه
- ١٨٣ النوع التاسع والعشرون معرفة الاسناد العالي والنازل
- ١٨٤ (وهو) أي العلو (أقسام) خمسة (أجلها القرب من رسول الله باسناد صحيح تطيب)
- ١٨٨ وأما النزول فصد العلو فهو خمسة أقسام نعرف من ضدها
- ١٨٨ النوع الثلاثون المشهور من الحديث
- ١٨٩ (ومنه أي من المشهور) المتواتر المعروف في الفقه وأصوله
- ١٩١ النوع الحادي والثلاثون الغريب والعزير
- ١٩٣ النوع الثاني والثلاثون غريب الحديث
- ١٩٤ النوع الثالث والثلاثون المسلسل
- ١٩٥ النوع الرابع والثلاثون ناسخ الحديث ومنسوخه
- ١٩٦ النوع الخامس والثلاثون معرفة المصحف

- ١٩٧ النوع السادس والثلاثون معرفة مختلف الحديث وحكمه
- ٢٠٠ النوع السابع والثلاثون معرفة المزيد في متصل الاسانيد
- ٢٠١ النوع الثامن والثلاثون في المراسيل الخفي ارسالها
- ٢٠١ النوع التاسع والثلاثون معرفة الصحابة رضى الله تعالى عنهم
- ٢١٣ النوع الاربعون معرفة التابعين رضى الله تعالى عنهم
- ٢١٦ النوع الحادى والاربعون رواية الاكابر عن الاصاغر
- ٢١٧ (النوع الثانى والاربعون المديح ورواية القرين) عن القرين
- ٢١٨ (النوع الثالث والاربعون معرفة الاخوة والاخوات
- ٢١٩ النوع الرابع والاربعون رواية الاتباع عن الابناء
- ٢٢٠ النوع الخامس والاربعون رواية الابناء عن آباءهم
- ٢٢٣ النوع السادس والاربعون السابق واللاحق
- ٢٢٤ السابع والاربعون من لم يرو عنه الا واحد
- ٢٢٥ النوع الثامن والاربعون معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة
- ٢٢٦ (النوع التاسع والاربعون معرفة المفردات) من الاسماء والكنى واللقاب الخ
- ٢٢٨ النوع الخمسون في الاسماء والكنى
- ٢٣١ النوع الحادى والخمسون معرفة كنى المعروفين بالاسماء
- ٢٣٢ (النوع الثانى والخمسون اللقب) أى معرفة ألقاب المحدثين الخ
- ٢٣٥ (النوع الثالث والخمسون المؤلف والمختلف) من الاسماء واللقاب والانساب الخ
- ٢٤٢ (النوع الرابع والخمسون المتفق والمفترق) من الاسماء والانساب ونحوها
- ٢٤٧ النوع الخامس والخمسون المتشابه
- ٢٤٩ (النوع السادس والخمسون) المشبه المقلوب وهو مما يقع الاشتباه فيه في الذهن
- ٢٤٩ النوع السابع والخمسون معرفة المنسوبين الى غير آباءهم هم أقسام أربعة
- ٢٥١ النوع الثامن والخمسون النسب التى على خلاف ظاهرها
- ٢٥١ النوع التاسع والخمسون المبهمات وهو أقسام أربعة أيضا
- ٢٥٤ النوع الستون التواريخ والوفيات وفيه فروع أربعة
- ٢٦١ النوع الحادى والستون معرفة الثقات والضعفاء
- ٢٦٣ النوع الثانى والستون من خلط من الثقات
- ٢٦٧ النوع الثالث والستون طبقات العلماء والرواة
- ٢٦٧ النوع الرابع والستون معرفة الموالى من العلماء والرواة
- ٢٦٨ النوع الخامس والستون معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

﴿شرح﴾

العالم العلامة الامام

الحافظ الشيخ جلال الدين عبدالرحمن

ابن أبي بكر السيوطي المسمى بتدريس الراوي

في شرح تقرير النواوي في أصول الحديث للشيخ القطب

ولي الله العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن

شرف الدين النواوي الدمشقي المسمى

بالتقريب والتيسير لمعرفة

سنن البشير

الناظر

()

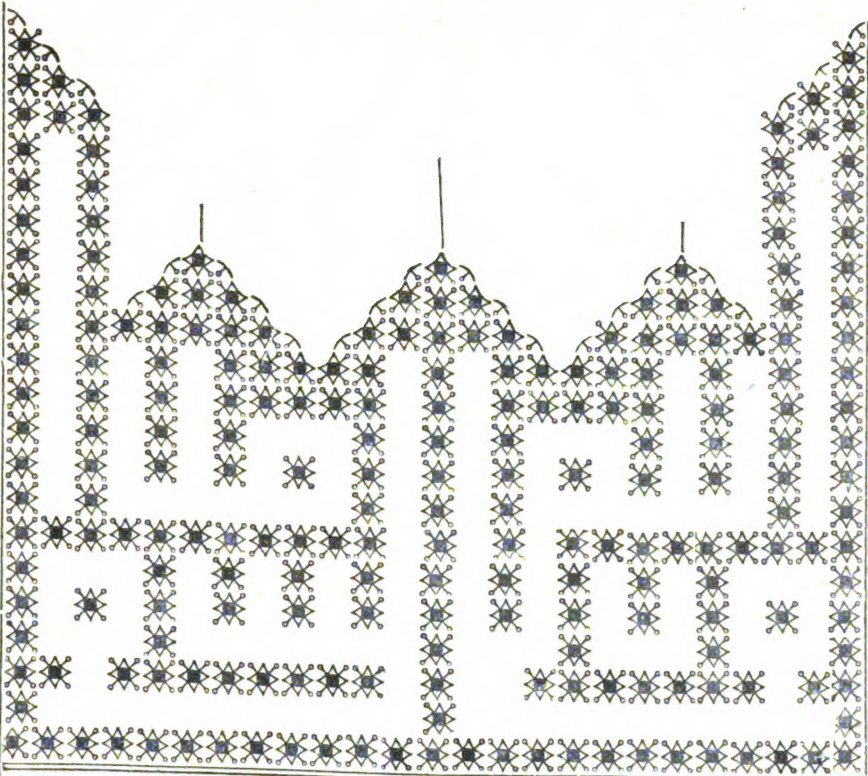
هذا الشرح جعله مؤلفه جلال السيوطي شرحا لكتاب التقرير والتيسير
المذكور خصوصا ولتحصر الصلاح ولسائر كتب الفن عموما كما بين ذلك في الخطبة

﴿الطبعة الاولى﴾

﴿بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية﴾

(مصر المحمية سنة ١٣٠٧)

﴿هجريه﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أنساب من انقطع اليه موصوله ورفع مقام الواقف ببابه وآتاه مناه
وسوله وأدرج في زمرة أحبابه من لم تكن نفسه بخاريف المبطلين معولوه وأشهد أن لا اله
الا الله وحده لا شريك له شهادة برءاء الاخلاص مشموله وللمالكوت الاعلى صاعدة مقبولة
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي بلغ به من اكمال الدين مأموله وآتاه جوامع الحكم
فنطق بجواهر الحكم وفاحت من حداثق أحاديثه في الخافقين شذا ازهارها المطولوه صلى
الله عليه وعلى آله وصحبه ذرى الاصول الكريمة والامجاد المأثولة أما بعد فان علم الحديث
رفيع القدر عظيم الفخر شريف الذكر لا يعتنى به الا كل حبيب ولا يحرمه الا كل غمر
ولا ينفي محاسنه على ممر الدهر وكنت ممن عبر الى لجة قاموسه حيث وقف غيري بشاطئه
ولم أكتف بورود مجاريه حتى بقرت عن منبعه ومنابعه وقلت لمن على الراحة عول متملا
بقول الاول استناوان كاذوى حسب * يوم ا على الاحساب تسكل

بنى كما كانت أوائلنا * بنى ونفعل مثل ما فعلوا

مع ما أسدى الله تعالى به من العلوم كالتفسير الذي به يطالع على فهم الكتاب العزيز وعلومه
التي دونتها ولم أسبق الى تحريرها الوجيز والفقهاء الذي من جهله فأنى له الرفعة والتميز
واللغة التي عليها مدار فهم السنة والقرآن والنحو الذي يقتضيه فاقده بكثرة الزلل

ولا يصلح الحديث للسان الى غير ذلك من علوم المعاني والبيان التي لبلاغة الكتاب
والحديث تبيان وقد ألفت في كل ذلك مؤلفات وحررت فيها قواعد ومهمات ولم أكن كغيري
من يدعي الحديث بغير علم وقصارى أمره كثرة السماع على كل شيخ وعجوز غير متلفت الى
معرفة ما يحتاج الحديث اليه ان يجوز ولا مكثرت بالبحث عما يمنع أو يجوز ثم ظن الانفراد
بجمع الكتب والضن بها على طلابها فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا عاريا عن الانتفاع
بخطابها ان سئل عن مسئلة في المصطلح لم يمتد الى جوابها أو عرضت له مسئلة في دينه لم
يعرف خطأها من صوابها أو تلفظ بكلمة من الحديث لم يأمن أن يزل في اعرابها فصار
بذلك ضحكة للناظرين وهزأة للساخرين والله تعالى حسبي وهو خير الناس من هذا وقد
ظالمات قدمت في هذا الفن فوائد وزوائد وعلقت فيه نوادر وشوارد وكان يحظر بيالى جمعها
في كتاب وتظمها في عقد ليتنفع بها الطلاب فرأيت كتاب التقریب والتيسير لشيخ الاسلام
الحافظ ولي الله تعالى أبي زكريا النواوى كتابا جل نفعه وعلا قدره وكثرت فوائده وغزرت
للطالبين موائده وهو مع جلالة وجدالة صاحبه وتطول هذه الازمان من حين وضعه لم
يتصدأ أحد الى وضع شرح عليه ولا الاذابة اليه فقلت لعل ذلك فضل ادخر الله تعالى لمن
يشاء من العبيد ولا يكون في الوجود الا ما يريد فقوى العزم على كتابة شرح عليه كافل
بإضاح معانيه وتحرير ألفاظه ومبانيه مع ذكر ما بينه وبين أصله من التفاوت في زيادة
أو نقص أو إيراد أو اعتراض مع الجواب عنه ان كان مضيفا اليه زوائد عليه وفوائد جليلة
لا توجد مجموع في غيره ولا سارأ حد قبله كسيرة فشرعت في ذلك مستعينا بالله تعالى ومتوكلا
عليه وجذا ذاك انكالا وسميته ندر برب الراوى في شرح تقریب النواوى وجعلته شرحا
لهذا الكتاب خصوصا ثم لمحتصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفن عموما والله تعالى أسأل أن
يجعله خالصا لوجهه فهو باباجابة السائل أخرى وينفع به مؤلفه وقارئه في الدنيا والآخرة وهذه
مقدمة فيها فوائد في الاولى في حد علم الحديث وما يتبعه قال ابن الاكفاني في كتاب ارشاد
القاصد الذي تكلم فيه على أنواع العلوم علم الحديث الخاص بالرواية علم يشمل على أقوال
النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها وعلم الحديث الخاص
بالدراية علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم
وأصناف المرويات وما يتعلق بها حقيقة الرواية نقل السنة ونحوها واسناد ذلك الى من
عزى اليه بتحديث واخبار وغير ذلك وشروطها تحمّل راويها المايروية بنوع من أنواع
التحمّل من سماع أو عرض أو اجازة ونحوها وأنواعها الاتصال والانقطاع ونحوهما
وأحكامها القبول والرد وحال الرواة العدالة والجرح وشروطهم في التحمّل وفي الاداء
ماسبأتى وأصناف المرويات المصنفات من المسانيد والمعاجم والاجزاء وغيرها أحاديث
وأثر وغيرهما وما يتعلق بها هو معرفة اصطلاح أهلها وقال الشيخ عز الدين بن جماعة علم
الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن وموضوعه السند والمتن وغايته
معرفة الصحيح من غيره وقال شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر أولى التعاريف له ان يقال

معرفة القواعد المعرفة بحال الراوى والمروى وان شئت حذف لفظ معرفة فقلت القواعد
 الخ وقال الكرماني في شرح البخارى واعلم ان علم الحديث موضوعه ذات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من حيث انه رسول الله وحده هو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأفعاله وأحواله وغايته هو الفوز بسعادة الدارين وهذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط
 غير محذور ولم يرل شيخنا العلامة محيي الدين الكافي يتهجب من قوله ان موضوع علم الحديث
 ذات الرسول ويقول هذا موضوع الطب لا موضوع الحديث وأما السند فقال البدراين جماعة
 والطبي هو الاخبار عن طريق المتن قال ابن جماعة وأخذها امامنا من السند وهو ما ارتفع وعلا
 من سفح الجبل لان المسند يرفعه الى قائله أو من قولهم فلان سند أى معتمد فسمى الاخبار
 عن طريق المتن سند الاعتماد لحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه وأما الاسناد فهو رفع
 الحديث الى قائله قال الطبي وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه
 عليهما وقال ابن جماعة المحدثون يستعملون السند والاسناد لشئ واحد وأما المسند بفتح
 النون فله اعتبارات أحدها الحديث الآخر تعريفه في النوع الرابع من كلام المصنف
 الثاني الكتاب الذى جمع فيه ما أسنده الصحابة أى رويوه فهو اسم مفعول الثالث ان يطلق
 ويراد به الاسناد فيكون مصدر المسند الشهاب ومسند الفردوس أى أسانيد أحاديثهما
 وأما المتن فهو الفاظ الحديث التى تقوم بها المعانى قال الطبي وقال ابن جماعة هو ما ينتهى
 اليه غاية السند من الكلام من الممانته وهى المباحة فى الغاية لانه غاية السند أو من تمت
 الكتب اذا شقت جلدة بيضته واستخرجتها فكان المسند استخراج المتن بسنده أو من المتن
 وهو ما صلب وارتفع من الارض لان المسند يقويه بالسند ويرفعه الى قائله أو من تمت القوس
 أى شدها بالعصب لان المسند يقوى الحديث بسنده وأما الحديث فأصله ضد القديم وقد
 استعمل فى قليل الخبر وكثيره لانه يحدث شيئاً فشيئاً وقال شيخ الاسلام ابن حجر فى شرح
 البخارى المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أريد به
 مقابلة القرآن لانه قديم وقال الطبي الحديث أعم من أن يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم
 والصحابي والتابعى وفعلهم وتقريدهم وقال شيخ الاسلام فى شرح التلخيص الخبر عند علماء الفن
 مرادف للحديث فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع وقبل الحديث ما جاء عن
 النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث
 وبالتواريخ ونحوها اخبارى وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر ولا عكس
 وقبل لا يطلق الحديث على غير المرفوع الا بشرط التقييد وقد ذكر المصنف فى النوع السابع
 ان المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالآثر وان فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالآثر
 والمرفوع بالخبر وقال أثرت الحديث بمعنى رويته ويسمى المحدث أثر يانسه للآثر الثانية
 فى حد الحفاظ والمحدث والمسند اعلم ان أدنى درجات الثلاثة المسند بكسر النون وهو من
 بروى الحديث باسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له الا مجرد رواية وأما المحدث فهو أرفع

منه قال الرافعي وغيره اذا أوصى للعلماء لم يدخل الذين يسمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا
بأسماء الرواة والمتون لان السماع المجرد ليس بعلم وقال التاج بن يونس في شرح التجهيز اذا
أوصى للمحدث تناول من علم طرق اثبات الحديث وعدالة رجاله لان من اقتصر على السماع
فقط ليس بعالم وكذا قال السبكي في شرح المنهاج وقال القاضي عبد الوهاب ذكر عيسى بن
أبان عن مالك انه قال لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ عن سواهم لا يؤخذ عن مبتدع
يدعو الى بدعته ولا عن سفيه يعلن بالسفه ولا عن يكذب في أحاديث الناس وان كان يصدق
في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن لا يعرف هذا الشأن قال القاضي ف قوله ولا
عن لا يعرف هذا الشأن مراده اذا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة ولا يعرف هل زيد في
الحديث شيء أو نقص وقال الزركشي أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق الا على من
حفظ سند الحديث وعلم عدل الرجال وجر جهادون المقتصر على السماع وأخرج ابن السمعاني
في تاريخه بسنده عن ابي نصر حسين بن عبد الواحد الشيرازي قال العالم الذي يعلم المتن
والاسناد جميعا والفقهاء الذي يعرف المتن ولا يعرف الاسناد والحافظ الذي يعرف الاسناد ولا
يعرف المتن والراوي الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الاسناد وقال الامام الحافظ أبو شامة
علوم الحديث الاثنتي ثلاثة أتمرها حفظ متنه ومعرفة غيريها وفقهاها والثاني حفظ أسانيد
ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها وهذا كان مهما وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه
وألف فيه من الكتب فلا فائدة الى تحصيل ما هو حاصل والثالث جمعه وكتابته وسماعه
ونظريته وطلب العلوفيه والرحلة الى البلدان والمشتغل بما مشغل عما هو الا هم من العلوم
النافعة فضلا عن العمل به الذي هو المطلوب الاصل الا انه لا بأس به لاهل البطالة لما فيه من
بقاء سلسلة الاسناد المتصلة بأشرف البشر قال ومما يزهدي ذلك أن فيه يتشارك الكبير والصغير
والعزم والفاهم والجاهل والعالم وقد قال الاعمش حديث يتداوله الفقهاء خبير من حديث
يتداوله الشيوخ ولأم انسان أجمد في حضور مجلس الشافعي وترك مجلس سفيان بن عيينة
فقال له أجمد اسكت فان فائق حديث بعول تجده بنزول ولا يضرك وان فائق عقل هذا الفتى
أخاف أن لا تجده اه قال شيخ الاسلام وفي بعض كلامه نظر لان قوله وهذا قد كفيه المشتغل
بما صنف فيه فد أنكره العلامة أبو جعفر بن الزبير وغيره ويقال عليه ان كان التصنيف
في الفن يوجب الاتسكال على ذلك وعدم الاشتغال به فالقول كذلك في الفن الاول فان فقه
الحديث وغيره لا يخصصي كم صنف فيه بل لو ادعى مدعي ان التصنيف فيه أكثر من
التصنيف في تمييز الرجال والصحيح من السقيم لما بعدل ذلك هو الواقع فان كان الاشتغال
بالاول مهما فالاشتغال بالثاني أهم لانه المرفاة الى الاول فن أدخل به خلط السقيم بالصحيح
والمعدل بالمجرح وهو لا يشعر قال فالحق ان كلا منهما في علم الحديث مهم ولا شأن ان من جمعهما
حاز القبح المعلى مع قصور فيه ان أدخل بالثالث ومن أدخل بهما فلا حظ له في اسم الحافظ ومن
أحرز الاول وأخل بالثاني كان بعيدا من اسم المحدث عرفا ومن يحرز الثاني وأخل بالاول

لم يبعد عنه اسم المحدث ولكن فيه نقص بالنسبة الى الاول وبقى الكلام في الفن الثالث
ولاشك ان من جمع ذلك من الاولين كان أوفر سهما قسما ومن اقتصر عليه كان أحسن خطا
وأبعد حفظا ومن جمع الثلاث كان فقيها محدثا كاملا ومن انفرد باثنين منهم كان دونه
الا أن من اقتصر على الثاني والثالث فهو محدث صرف للاحظه في اسم الفقيه كما ان من انفرد
بالاول فلاحظه في اسم المحدث ومن انفرد بالاول والثاني فهل يسمى محدثا فيه بحث اه
وفي غضون كلامه ما يشعر باستواء المحدث والحافظ حيث قال فلاحظه في اسم الحافظ
والكلام كله في المحدث وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بمعنى كما روى أبو سعد
السمهاني بسنده الى أبي زرعة الرازي سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول من لم يكتب عشرين
ألف حديث املا لم يعد صاحب حديث وفي الكامل لابن عدي من جهة التعلي قال سمعت
هشما يقول من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث والحق ان الحافظ أخص وقال
التاج السكي في كتابه معيد النعم من الناس فرقة ادعت الحديث فكان قصارى أمرها النظر
في مشارق الانوار للصاغاني فان ترفعت الى مصابيح البغوى وظنت انها بهذا القدر تصل الى
درجة المحدثين وما ذلك الا بجهلها بالحديث فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب
وضم اليهما من المتون مثلهما لم يكن محدثا ولا يصير بذلك محدثا حتى يبلغ الجمل في سم الخياط
فان رامت بلوغ الغاية في الحديث على رجمها اشتغلت بجامع الاصول لابن الاثير فان ضمنت
اليه كتاب علوم الحديث لابن الصلاح أرتخصره المسمى بالتقريب والتيسير للنووي ونحو ذلك
وحينئذ ينادي من انتهى الى هذا المقام محدث المحدثين وبخارى العصر وما ناسب هذه
الالفاظ الكاذبة فان من ذكرناه لا يعد محدثا بهذا القدر وانما المحدث من عرف الاسانيد
والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون وسمع الكتب
السة ومسند أحد بن حنبل وسنن البيهقي ومجتم الطبراني وضم الى هذا القدر ألف جزء من
الاجزاء الحديثية هذا أقل درجاته فاذا سمع ما ذكرناه وكتب الطباق ودار على الشيوخ وتكلم
في العلل والوفيات والمسانيد كان في أول درجات المحدثين ثم يزيد الله من يشاء ما يشاء وقال في
موضع آخر منه ومن أهل العلم طائفة طلبت الحديث وجعلت دأبها السماع على المشايخ
ومعرفة العالي من المسموع والنازل وهؤلاء هم المحدثون على الحقيقة الا ان كثير منهم يجهد
نفسه في تهجي الاسماء والمتون وكثرة السماع من غير فهم لما يقرؤنه ولا تتعلق فكرته بأكثر
من أني حصلت جزء ابن عرفة عن سبعين شيئا وجزء الانصاري عن كذا شيئا وجزء
البطاقة ونسخة ابن مسهر وأنحاء ذلك وانما كان السلف يستمعون فيقرؤون فيرون
يفسرون ويحفظون فيعلمون ورأيت من كلام شيخنا الذهبي في وصية لبعض المحدثين
في هذه الطائفة ما حظ واحد من هؤلاء الا ان يسمع ليرى فقط فليعاقب بنقيض قصده
وليشهرنه الله بعد ستره مرات وليبقي مضغعة في اللسان وعبرة بين المحدثين ثم لم يطعن الله
على قلبه ثم قال فهل يكون طاب من طلاب السنة يتمون بالصلوات أو يتعاني تلك العادات

وانحس منه محدث يكذب في حديثه ويختلق الفُشار فان ترفت همته المفتنة الى الكذب في النقل والتزوير في الطباق فقد استراح وان تعاني مرقه الاجزاء وكشط الاوقاف فهذا الص بسمت محدث فان كل نفسه بتلوط أو قيادة فقد تمت له الافادة وان استعمل في العلوم فقد ازداد مهانة وخطا الى ان قال فهل في مثل هذا الضرب خيرا لا كثر الله منهم اه ولبعضهم

ان الذي يروى ولكنه * يجهل ما يروى وما يكتب
كخبرة تنبع أمواها * تسقى الاراضى وهى لا تشرب

وقال بعض الظرفاء في الواحد من هذه الطائفة انه قليل المعرفة والخبرة بمشى ومعه أوراق ومحبته معه أجزايد وروها على شيخ وعجوز لا يعرف ما يجوز بما لا يجوز

ومحدث قد صار غاية علمه * أجزايد وروها عن الدمياطى
وفلانته تروى حديثا غالبا * وفلان يروى ذلك عن اسباط
والفرق بين غريهم وعزيرهم * وافصح عن الخياط والحناط
وابن فلان ما امعه ومن الذى * بين الانام ملقب سبناط
وعلمو دين الله نادى جهرة * هذا زمان فيه طى بساط

وقال الشيخ تقي الدين السبكي انه سأل الحافظ جمال الدين المزني عن حد الحفظ الذي اذا انتهى اليه الرجل جاز ان يطلق عليه الحافظ قال يرجع الى أهل العرف فقلت وأين أهل العرف قليل جدا قال أقل ما يكون ان يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجعهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب فقلت له هذا عزيز في هذا الزمان أدر كنت أنت احدا كذلك فقال مارأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطى ثم قال وابن دقيق العبد كان له في هذا مشاركة جيدة ولكن أين السهام من الثرى فقلت كان يصل الى هذا الحد قال ماهو الا كان يشارك مشاركة جيدة في هذا أعنى في الاسانيد وكان في المتون أكثر لاجل الفقه والاصول (وقال) الشيخ فتح الدين بن سبيد الناس وأما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجعل رواة واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر فيه ضبطه فان توسع في ذلك حتى عرف شيوخته وشيخ شيوخته طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يحفظه منها فهذا هو الحافظ (وأما) ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم كئنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الاملاء فذلك بحسب أزمنتهم انتهى وسأل شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر شيخه أبا الفضل العراقي فقال ما يقول سيدى في الحد الذي اذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق ان يسمى حافظا وهل يتسامح بنقص بعض الاوصاف التي ذكرها المزني وأبو الفتح في ذلك لنقص زمانه أم لا فأجاب الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت يبلوغ بعضهم للحفظ وغلبته في وقت آخر وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذي يصفه بذلك وكلام المزني فيه ضيق بحيث لم يسم من رآه هذا الوصف الا الدمياطى وأما كلام أبي الفتح فهو أسهل بان ينشط

بعد معرفة شيوخه الى شيوخ شيوخه وما فوق ولا شئ ان جماعة من الحفاظ المتقدمين كان
 شيوخهم التابعين أو أتباع التابعين وشيوخ شيوخهم الصحابة أو التابعين فكان الامر في هذا
 الزمان أسهل باعتبار تأخر الزمان فان اكتفى بكون الحفاظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه
 أو طبقه أخرى فهو سهل لمن جعله فيه ذلك دون غيره من حفظ المتن والأسانيد ومعرفة
 أنواع علوم الحديث كلها ومعرفة الصحيح من السقيم والمعمول به من غيره واختلاف العلماء
 واستنباط الاحكام فهو أمر يمكن بخلاف ما ذكر من جميع ما ذكرناه يحتاج الى فراغ وطول
 عمر وانتقاء الموانع وقد روى عن الزهري انه قال لا يولد الحفاظ الا في كل أربعين سنة فان صح
 كان المراد رتبة الكمال في الحفظ والاتقان وان وجد في زمانه من يوصف بالحفظ وكم من حافظ
 وغيره أحفظ منه انتهى ومن ألقاها الناس في معنى الحفظ قال ابن مهدي الحفظ الاتقان
 وقال أبو زرعة الاتقان أكثر من حفظ السر وقال غيره الحفظ المعرفة قال عبد المؤمن بن
 خلف النسفي سألت أبا علي صالح بن محمد قلت يحيى بن معين هل يحفظ قال لا انما كان عنده
 معرفة قال قلت علي بن المديني كان يحفظ قال نعم ويعرف ومما روى في قدر حفظ الحفاظ قال
 أحمد بن حنبل انتقيت المسند من سبع مائة ألف وخمسمائة ألف حديث وقال أبو زرعة
 الرازي كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث قيل له وما يدريك قال ذا كرتة فأخذت
 عليه الابواب وقال يحيى بن معين كتبت بيدي ألف ألف حديث وقال البخاري أحفظ مائة
 ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقال مسلم صنف هذا المسند الصحيح من
 ثلثمائة ألف حديث مسموعة وقال أبو داود كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خمسمائة ألف حديث انتقيت منها ما ضمنه كتاب السنن وقال الحاكم كم في المدخل كان الواحد
 من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث سمعت أبا جعفر الرازي يقول سمعت أبا عبد الله بن
 واره يقول كنت عند اسحق بن ابراهيم بنيسابور فقال رجل من أهل العراق سمعت أحمد بن
 حنبل يقول صح من الحديث سبع مائة ألف وكسر وهذا الفتى يعني أبا زرعة قد حفظ سبع مائة
 ألف قال البيهقي أراد ما صح من الاحاديث وأقويل الصحابة والتابعين وقال غيره سئل أبو زرعة
 عن رجل حلف بالطلاق ان أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل يحسن قال لا ثم قال احفظ
 مائة ألف حديث كما يحفظ الانسان سورة قل هو الله أحد وفي المذاكرة ثلثمائة ألف حديث
 وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحفاظ كان أبو زرعة يحفظ سبع مائة ألف حديث وكان
 يحفظ مائة وأربعين ألفا في التفسير والقرآن قال الحاكم وسمعت أبا بكر بن أبي دارم الحفاظ
 بالكوفة يقول سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد يقول احفظ لاهل البيت ثلثمائة
 ألف حديث قال وسمعت أبا بكر يقول كتبت باصابعي عن مطين مائة ألف حديث وسمعت
 أبا بكر المزني يقول سمعت ابن خزيمة يقول سمعت علي بن خشرم يقول كان اسحق بن راهويه
 على سبعين ألف حديث حفظا وأسند ابن عدي عن ابن شبرمة عن الشعبي قال ما كتبت سوادا
 في بيضاء الى يومى هذا ولا حدثني رجل بحديث قط الا حفظته فحدثت بهذا الحديث اسحق بن

راهويه فقال تعجب من هذا قلت نعم قال ما كنت لا أسمع شيئا إلا حفظته وكانى أنظر الى
 سبعين ألف حديث أو قال أكثر من سبعين ألف حديث فى كتبى وأسند عن أبى داود والخفاف
 قال سمعت اسحق بن راهويه يقول كانى أنظر الى مائة ألف حديث فى كتبى وثلاثين ألفا
 أمردها وأسند الخطيب عن محمد بن يحيى بن خالد قال سمعت اسحق بن راهويه يقول أعرف
 مكان مائة ألف حديث كانى أنظر اليها وأحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلبى وأحفظ
 أربعة آلاف حديث فزودة وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبى داود بن عمرو الضبي وأنا
 أسمع كان يحدثكم اسمعيل بن عباس هذه الأحاديث يحفظه قال نعم ما رأيت معه كتابا قال له
 لقد كان حافظا كم كان يحفظ قال شيئا كثيرا قال أكان يحفظ عشرة آلاف قال عشرة آلاف
 وعشرة آلاف وعشرة آلاف فقال أبى هذا كان مثل وكيع وقال يزيد بن هرون أحفظ
 خمسة وعشرين ألف حديث وقال يعقوب الدورى كان عنده شمس وعشرون ألف حديث
 وقال الأجرى كان عبد الله بن معاذ العنبرى يحفظ عشرة آلاف حديث ^{في} الفائدة
 الثالثة قال شيخ الاسلام من أول من صنف فى الاصطلاح القاضى أبو محمد الراهمهرى
 فعمل كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب والحاكم أبو عبد الله النيسابورى لكنه لم يهذب
 ولم يرتب وتلاه أبو نعيم الاصبهانى فعمل على كتابه ٢ مستخرجا وأبقى فيه أشياء للمتعب ثم جاء
 بعدهم الخطيب البغدادى فعمل فى قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفى آدابها كتابا سماه
 الجامع لأدب الشيخ والسامع وقل فن من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان
 كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم ان المحدثين بعده عيال على كتبه ثم جمع من
 تأخر عنه القاضى عباس كتابه الامام وأبو حفص المياخى جزءا ما لا يسع المحدث جهله وغير ذلك
 الى ان جاء الحافظ الامام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزورى زيل دمشق فجمع لما
 ولى تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فذهب فنونه واملاه شيئا فشيئا واعتنى
 بتصانيف الخطيب المفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم اليها من غير هاتجب فوائد فاجتمع فى
 كتابه ما تفرق فى غيره فلهذا أعكف الناس عليه فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه
 ومقتصر ومعارض له ومنصرف قال الا انه لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب بان يدرك ما يتعلق
 بالمتن وحده وما يتعلق بالسند وحده وما يشتركان معا وما يختص بكيفية التحمل والاداء وحده
 وما يختص بصفات الرواة وحده لانه جمع متفرقات هذا الفن من كتب مطولة فى هذا الحجم
 اللطيف ورأى ان تحصيله والقائه الى طالبه أهم من تأخير ذلك الى أن تحصل العناية
 التامة بحسن ترتيبه وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة منهم المصنف وابن كثير والعراقى
 والبلقيني وغيره جماعة كابن جماعة والتبريزى والطيبى والزركشى ^{في} الرابعة اعلم أن أنواع
 علوم الحديث كثيرة لا تعدل قال الحازمى فى كتاب الجمالة علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ
 مائة كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته وقد ذكر ابن الصلاح
 ٣ قوله مستخرجا لعله مستخرجات فسقط التاء من الناسخ كما يدل عليه ما بعده اه معجحه

منها وتبعه المصنف خمسة وستين وقال وليس ذلك باسخر الممكن في ذلك فانه قابل للتوزيع الى
 ما لا يحصى أحوال راواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها وما من حالة
 منها لا لصفة الا وهي بصدد أن تفرد بالذكور وأهلها فاذا هي نوع على حياله اه قال شيخ
 الاسلام وقد أخل بافواع مستعملة عند أهل الحديث منها القوي والجيد والمعروف والمحفوظ
 والمجود والثابت والصالح ومنها في صفات الرواة أشياء كثيرة كمن اتفق اسم شيخه والراوى عنه
 وكمن اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه أو اسمه واسم أبيه وجده أو اتفق اسمه وكنيته وغير
 ذلك واستدرك البلقيني في محاسن الاصطلاح خمسة أنواع أخر غير ما ذكر وسبأ في الحقائق كل
 ذلك ان شاء الله تعالى وقد ذكر ابن الصلاح أيضا أحكام أنواع في ضمن نوع مع امكان افرادها
 بالذكور كذكره في نوع المفصل أحكام المعلق والمعنعن وهما نوعان مستقلان أفردهما ابن
 ماجه وذكر الغريب والعزير والمشهور والمتواتر في نوع واحد وهي أربعة ووقع له عكس ذلك
 وهو تعدد أنواع وهي متحدة والمصنف تابع له في كل ذلك وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وهذا
 حين الشروع في المقصود بعون الملك المعبود فاقول أخبرني شيخنا شيخ الاسلام والمسلمين
 قاضي القضاة علم الدين صالح ابن شيخ الاسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني وغير
 واحد اجازة منهم كلهم عن ابن اسحق ابراهيم بن أحمد التنوخي ان أبا الحسن بن العطار
 الدمشقي أخبره قال أخبرني شيخ الاسلام الحافظ أبوزكريا النواوي قال (بسم الله الرحمن
 الرحيم) أي أبدأ امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم فهو أقطع رواء الترمذي في الاربعين من حديث أبي هريرة وتصدبر النبي صلى
 الله عليه وسلم كتبه بما مشهور في الصحيحين وغيرهما وروى الحاكم في المستدرک وابن أبي
 حاتم في نفسه من طريق جعفر بن مسافر عن زيد بن المبارك الصنعاني عن بلال بن وهب
 الجندی عن أبيه عن طاوس عن ابن عباس ان عثمان بن عفان سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم عن بسم الله الرحمن الرحيم فقال هو اسم من أسماء الله وما بينه وبين اسم الله الا كبر
 الاكبارين سواد العين وبياضهما من القرب قال الحاكم صحيح الاسناد وروى ابن مردويه في
 نفسه من طريق عبد الكبير بن المعافى بن عمران عن أبيه عن عمر بن ذر عن عطاء بن أبي
 رباح عن جابر بن عبد الله قال لما نزلت بسم الله الرحمن الرحيم هرب الغيم الى المشرق وسكنت
 الريح وهاج البحر وأصغت البهائم باذانها ورجت الشياطين وحلف الله بعزته وجلاله ان
 لا يسمى اسمه على شيء الا تبارك فيه وروى ابن جرير وابن مردويه في تفسيرهما وأبو نعيم في
 الحلية من طريق اسمعيل بن عياش عن اسمعيل بن يحيى عن مسعر عن عطية عن أبي سعيد
 الخدري مرفوعا ان عيسى بن مريم أرسلته أمه الى الكتاب ليعلمه فقال له المعلم اكتب بسم الله
 الرحمن الرحيم قال له عيسى وما اسم الله قال المعلم لا أدري فقال له عيسى الباء الله والسين
 سناؤه والميم مملكته والله اله الا له والرحمن رحيم الدنيا والاخرة والرحيم رحيم الاخرة وهذا
 حديث غريب جدا قال ابن كثير وقد يكون صحيحا موقوفاً ومن الاسرا ئيليات لا من المرفوعات

وروى ابن جرير من طريق بشر بن عمار عن أبي ذوق عن الضحاك عن ابن عباس قال الله
ذوالالوهية والعبودية على خلقه أجمعين والرحمن الفعلان من الرحمة والرحيم الرفيق من
أحب ابن رحمة والبعيد الشديد على من أحب أن يضعف عليه العذاب وبشر ضعيف والضحاك
لم يسمع من ابن عباس وأسنده ابن جرير عن العزمي قال الرحمن جميع الخلق الرحيم بالمؤمنين
وأسنده ابن أبي حاتم عن جابر بن زيد قال الله هو الاسم الأعظم وروى البيهقي وغيره عن ابن
عباس في قوله هل تعلم له سميا قال لا أحد يسمى الله وأسنده ابن جرير عن الحسن البصري قال
الرحمن اسم ممنوع أي لا يستطيع أحد أن يتسمى به وأسنده ابن أبي حاتم عن الحسن أيضا قال
الرحيم اسم لا يستطيع الناس أن يتخلوه يسمى به تبارك وتعالى وبهذه الآثار عرفت مناسبة
جمع هذه الأسماء الثلاثة في البسملة (الحمد لله) روى الخطابي في غريبه والديلمي في مسند
الفرزدوس والبيهقي في الأدب بسند رجاله ثقات لكنه منقطع عن ابن عمر وإن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الحمد رأس الشكر ما شكر الله عبد لا يحمده وروى الطبراني في الأوسط
بسند ضعيف عن النوكاس بن سميح قال سمعت ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجداء
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن ردها الله على لا شكرن ربى فردت فقال الحمد لله
فظروا هل يحدث صوما أو صلاة فظنوا أنه نسي فقالوا له قال ألم أقل الحمد لله وروى ابن جرير
بسند ضعيف عن الحكم بن عمير وكانت له حبة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا قلت الحمد لله
رب العالمين فقد شكرت الله فزادك وأسنده من طريق الضحاك عن ابن عباس قال الحمد لله هو
الشكر لله الاستغناء عنه والاقرار بنعمته وابتدأه وغير ذلك وأسنده ابن أبي حاتم من طريق
أحسن منه عن ابن عباس قال الحمد لله كلمة الشكر فإذا قال العبد الحمد لله قال شكرني عبدی
وفي صحيح مسلم من حديث أبي مالك الأشعري مر فوعا الحمد لله تلا الميزان وأخرجه الترمذي
من حديث ابن عمرو ورجل من بني سليم وفي صحيح ابن حبان والترمذي من حديث جابر بن
عبد الله أفضل الذكر لاله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله وروى ابن حبان وأبو داود والنسائي
من حديث أبي هريرة مر فوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بمحمد الله فهو أقطع وروى أحمد
والنسائي من حديث الاسود بن سريع مر فوعا ان ربك يحب الحمد (الفتاح) صيغة مبالغة من
الفتح بمعنى القضاء قال تعالى ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين (المنان)
صيغة مبالغة من المن بمعنى الكثير الانعام وسيأتي في النوع الخامس والاربعين في أثر مسلسل
عن علي أنه الذي يبدأ بانوال قبل السؤال (ذی الطول) كما وصف تعالى بذلك نفسه في كتابه
وفسر ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم بذی السعة والغنى (والفضل والاحسان الذي
من علينا بالايمن) بأن هذا ناله ووفقنا له (وفضل ديننا) وهو الاسلام (على سائر الأديان)
كما ورد بذلك الأحاديث المشهورة (ومحاجبيته وخليله عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم
عبادة الاوثان) أي الأصنام التي كانت عليها كفار الجاهلية في زمن الفترة بعد عيسى عليه
السلام وقد ذكر المصنف هنا أربع صفات من أشرف أوصافه صلى الله عليه وسلم فالحبيب ورد

كم زعماء

في حديث الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعا ألا وأنا حبيب الله ولا نفر ورؤى أحمد وغيره
من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم اني أبرأ إلى كل خليل من خلته ولو كنت
متخذ أخلا لا لتخذت أبا بكر خديلا وان صاحبكم خليل الله وقد اختلف في تفسير الخلطة
واشتقاقها فقيل الخليل المنقطع الى الله بلا مربية وقيل المختص به وقيل الصفي الذي يوالى
فيه ويعادى فيه وقيل المحتاج اليه وأصل المحبة الميل وهي في حق الله تعالى تمكينه لعبده
من السعادة والعصمة وتهيئة أسباب القرب وإفاضة الرحمة عليه وكشف الخجب عن قلبه
والاكثر على ان درجة المحبة أرفع وقيل بالعكس لانه صلى الله عليه وسلم نفي ثبوت الخلطة لغير
ربه وأثبت المحبة لفاطمة وابنها واسامه وغيرهم وقيل هما سواء والعبد من أشرف صفات
المخلوق أسند القشيري في رسالته عن الدقاق قال ليس شيء أشرف من العبودية ولا اسم أتم
للمؤمن منها ولذلك قال في صفته صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وكان أشرف أوقاته سبحانه
الذي أسرى عبده فاوحى الى عبده ولو كان اسم أجل من العبودية لسماه به وأسند عنه أيضا
قال العبودية أتم من العباداة فالعبادة وهي للعوام ثم عبودية وهي للخواص ثم عبودية وهي
لخواص الخواص وفي المسند وغيره من حديث أبي هريرة أن ملكا أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال ان الله أرسلني اليك كائنا بما يجعلك أو عبد ارسلوا فقال جبريل تواضع لرؤك
يا محمد قال بل عبد ارسلوا والشهر في معنى الرسول انه انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه
فان لم يؤمر فنبى فقط ومن جزم به الحلبي وقيل وكان معه كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله
فان لم يكن فنبى فقط وان أمر بالتبليغ فالنبي أعم عليهما وقيل هما بمعنى وهو الاول ثم الاكثر
على انه صلى الله عليه وسلم مرسل الى الانس والجن دون الملائكة صرح بذلك الحلبي والبيهقي
في الشعب والرازي والنسفي في تفسيرهما ونقله المتأخرون منهم الحافظ أبو الفضل العراقي في
نكتة على ابن الصلاح والشخ جلال الدين المحلى في شرح جمع الجوامع واختار البارزى
والسبكي أنه مرسل الى الملائكة أيضا وهو اختياري وقد ألفت فيه كتابا وأما الكلام في شرح
اسمه محمد فقد بسطناه في شرح الاسماء النبوية (وخصه بالمجزة) المستمرة أى القرآن
(والسنة المستمرة على تعاقب الازمان) في الصحيحين عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال مامن الانبياء من نبي الا قد أعطى من الآيات مأمثلة آمن عليه البشر وانما
كان الذي أوتيت وحيا أوحاه الله الى فارحوان أكون أكثرهم تبعايوم القيامة بخلاف سائر
المجذرات فانها انقضت وفاتها (صلى الله عليه وسلم) وعلى سائر النبيين وآل كل ما اختلف
(المالوان) أى الليل والنهار قاله في الصحاح يقال لا أفعله ما اختلف المالوان الواحد ملا بالقصر
(وما تكررت حكمته وذكره وتعاقب الجديان) أى الليل والنهار أيضا قال ابن دريد

ان الجديان اذا ما استوليا * على جديد أدنيه لليل

وقيل هما الغداة والعشي وأدخل المصنف في الصلاة سائر النبيين لحديث صلوا على أنبياء
الله ورسله فانهم بعثوا كما بعثت أخرجه الخطيب وغيره وآل النبي صلى الله عليه وسلم عند

على وجه مخصوص

المعنى انه كل نبي
اعطى معجزة كمن
البشر به

الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب الحديث مسلم في الصدقة أنها لا تحل لمحمد ولا
 لآل محمد وقال في حديث رواه الطبراني ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم وقد قسم
 صلى الله عليه وسلم الخمس على بني هاشم والمطلب تاركاً أخوانهم بني نوفل وعبد شمس مع
 سؤالهم كما رواه البخاري قال إبراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما ويقاس بذلك آل الباقيين
 وتعبير المصنف عن السنة بالحكم أخذاً من تفسير الحكمة في قوله تعالى يعلمهم الكتاب
 والحكمة وقوله واذ كن ما ينسلي في بيوتكن من آيات الله والحكمة بالسنة قال ذالك قتادة
 والحسن وغيرهما (أما بعد) أتى بها الان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خطب قال أما بعد
 رواه الطبراني وذكره في خطبه صلى الله عليه وسلم مشهور في الصحيحين وغيرهما وفي حديث
 أنها فصل الخطاب الذي أوتيه داود رواه الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي موسى
 الأشعري (فان علم الحديث من أفضل القرب) جمع قرابة أي ما يتقرب به (الى رب العالمين
 وكيف لا يكون) كذلك (وهو بيان طريق خير الخلق وأكرم الأولين والآخرين) والشئ
 يشرف بشرف متعلقه وهو أيضاً وسيلة الى كل علم شرعي أما الفقه فواضح وأما التفسير فلان
 أولى ما يفسر به كلام الله تعالى ما ثبت عن نبيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وذلك يتوقف على
 معرفته (وهذا كتاب) في علوم الحديث (اختصرته من كتاب الارشاد الذي اختصرته من)
 كتاب (علوم الحديث للشيخ الامام الحافظ المحقق المدقق) تقي الدين (أبي عمر وعثمان بن عبد
 الرحمن) الشهرزوري ثم الدمشقي (المعروف بابن الصلاح) وهو لقب أبيه (رضي الله عنه أبلغ
 فيه في الاختصار ان شاء الله تعالى من غير اخلال بالمقصود وأحرص على ابضاح العبارة
 وعلى الله الكريم الاعتماد واليه التفويض والاستناد الحديث) فيما قال الخطابي في معالم
 السنن وتبعه ابن الصلاح ينقسم عند أهله على ثلاثة أقسام (صحح وحسن وضعف) لانه اما
 مقبول أو مردود والمقبول اما ان يشتمل من صفات القبول على أعلاها وأولها الأزل الصحيح
 والثاني الحسن والمردود لا حاجة الى تقسيمه لانه لا ترجع بين افراده واعترض بأن مراتبه
 أيضاً متفاوتة فنه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح كما سيأتي فكان ينبغي الاهتمام بتمييز الأول
 من غيره وأجيب بأن الصالح للاعتبار داخل في قسم المقبول لانه من قسم الحسن لغيره
 وان نظر اليه باعتبار ذاته فهو أعلى مراتب الضعيف وقد تفاوتت مراتب الصحيح أيضاً
 ولم تنوع أنواعها والمزيد كالموضوع لانه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحاً بل برعماً واضحه
 وقبل الحديث صحيح وضعيف فقط والحسن مدرج في أنواع الصحيح قال العراقي في نكته ولم أر
 من سبق الخطابي الى تقسيمه المذكور وان كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن وهو موجود
 في كلام الشافعي والبخاري وجاعة ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو
 امام ثقة تبعه ابن الصلاح قال شيخ الاسلام ابن حجر والظاهر ان قوله عند أهل الحديث
 من العام الذي أريد به الخصوص أي الاكثر أو الاعظم أو الذي استقر اتفاقهم عليه بعد
 الاختلاف في تنبيهه قال ابن كثير هذا التقسيم ان كان بالنسبة لما في نفس الامر فليس

الاصحح وكذب أو الى اصطلاح المحدثين فهو ينقسم عندهم الى أكثر من ذلك وجوابه ان المراد
 الثاني والكل راجع الى هذه الثلاثة (الاول انصحح) وهو قيل بمعنى فاعل من الصححة وهي
 حقيقة في الاجسام واستعمالها مجازاً واستعارة تبعية (وفيه مسائل الاولى في حذوه وهو ما
 تصل اسناده) عدل عن قول ابن الصلاح المسند الذي يتصل اسناده لانه اخصر وأشمل
 للمرفوع والموقوف (بالعدول الضابطين) جمع باعتبار سلسلة السند أي بنقل العدل الضابط
 عن العدل الضابط الى منتهاه كما عبر به ابن الصلاح وهو أوفى من عبارة المصنف اذ توهم ان
 يرويه جماعة ضابطون عن جماعة ضابطين وليس مراد قيل كان الاخصر ان يقول بنقل
 الثقة لانه من جمع العدالة والضبط والتعاريف تصان عن الامتهان (من غير شدوذ
 ولا علة) نخرج بالقد الاول المنقطع والمعضل والمرسل على رأى من لا يقبله وبالثاني مانقله
 مجهول عينا أو حالاً أو معروف بالضعف وبالثالث مانقله مقفل كثير الخطا وبالرابع والخامس
 الشاذو المعلن **في تنبيهات** الاول حد الخطابي الصحح بانه ما اتصل بسنده وعُدلت ثقافته قال
 العراقي فلم يشترط ضبط الراوى ولا السلامة من الشذوذ والعلة قال ولا شأن بضبطه لابد منه
 لان من كثر الخطا في حديثه وخش استحق الترك قلت الذي يظهر لى ان ذلك داخل في عبارته
 وان بين قولنا العدل وعدلوه فرقاً لان المغفل المستحق للترك لا يصح أن يقال في حقه عدله
 أصحاب الحديث وان كان عدل في دينه فتأمل ثم رأيت شيخ الاسلام ذكر في نكتته معنى ذلك
 فقال ان اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوى وعدم غفلته وعدم تساهله عند العمل
 والاداء وقيل ان اشتراط نفي الشذوذ يعني عن اشتراط الضبط لان الشاذ اذا كان هو الفرد
 المخالف وكان شرط الصحح ان ينتقى كان من كثر منه المخالفة وهو غير الضابط أولى وأجيب
 بانه في مقام التبيين فأراد التنصيص ولم يكتف بالاشارة قال العراقي وأما السلامة من الشذوذ
 والعلة فقال ابن دقيق العيد في الاقتراح ان أصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصحح قال وفيه
 نظر على مقتضى نظر الفقهاء فان كثيرا من العلل التي يعمل بها المحدثون لا تجرى على أصول
 الفقهاء قال العراقي والجواب ان من يصنف في علم الحديث انما يترك الحد عند أهله لا عند
 غيرهم من أهل علم آخر وكون الفقهاء والاصوليين لا يشترطون في الصحح هذين الشرطين
 لا يفسد الحد عندهم بشرطهما ولذا قال ابن الصلاح بعد الحد فهذا هو الحديث الذي يحكم
 له بالصححة بلا خلاف بين أهل الحديث وقد يختلفون في صحته بمحض الاحاديث لا اختلافهم في
 وجود هذه الاوصاف فيه أو لا اختلافهم في اشتراط بعضها كافي المرسل (الثاني) قيل بنى عليه
 أن يقول ولا انكار ورد بان المنكر عند المصنف وابن الصلاح هو الشاذسيان فذكره معه
 تكبر وروى عندهما أسوأ حالا من الشاذ فاشتراط نفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بطريق
 الاولى (الثالث) قيل لم يقصع بمراده من الشذوذ هنا وقد ذكر في نوعه ثلاثة أقوال أحدها
 مخالفة الثقة لارجح منه والثاني تفرد الثقة مطلقا والثالث تفرد الراوى مطلقا ورد الاخيرين
 فالظاهر انه أراد هنا الاول قال شيخ الاسلام وهو مشكل لان الاسناد اذا كان متصلا ورواته

كلهم عدو ولا ضابطين فقد انتفت عنه العلل الظاهرة ثم اذا انتفى كونه معلولاً فما المانع من
 الحكم بعينه فجرد مخالفة أحد رواه لمن هو أوثق منه أو أكثر عدد الا يستلزم الضعف بل
 يكون من باب صحيح وأصح قال ولم أرمع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ
 المعبر عنه بالمخالفة وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة وأمثلة
 ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما فن ذلك انه ما أخرجا قصة رجل جابر من طرق وفيها
 اختلاف كثير في مقدار الثمن وفي اشتراط ركوبه وقد رجع البخاري الطرق التي فيها الاشتراط
 على غيرهما مع تخرج الامرين ورجح أيضاً كون الثمن أوقية مع تخرجه ما يخالف ذلك ومن
 ذلك ان مسلماً أخرج فيه حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة في الاضطجاع
 قبل ركعتي الفجر وقد خالفه عامة أصحاب الزهري كعمرو بن الحارث
 والاوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب وغيرهم عن الزهري فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر
 قبل صلاة الصبح ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب
 الصحيح عن انراج حديث مالك في كتبهم وأمثلة ذلك كثيرة ثم قال فان قيل يلزم ان يسمى
 الحديث صحيحاً ولا يعمل به قلت لا مانع من ذلك ليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ قال وعلى
 تقدير التسليم ان المخالف المرجوح لا يسمى صحيحاً في جعل انتفاء شرط في الحكم للحديث
 بالصحة تظربل اذا وجدت الشروط المذكورة أولاً حكم للحديث بالصحة مالم يظهر بعد ذلك ان
 فيه شذوذاً لان الاصل عدم الشذوذ وكون ذلك أصلاً مأخوذاً من عدالة الراوي وضبطه
 فاذا ثبت عدالته وضبطه كان الاصل انه حفظ ما روى حتى يتبين خلافه (الرابع) عبارة ابن
 الصلاح ولا يكون شاذاً ولا معللاً فاعترض بانه لا بد أن يقول بعللة قاذحة وأجيب بان ذلك
 يؤخذ من تعريف المعلول حيث ذكر في موضعه قال شيخ الاسلام لكن من غير عبارة ابن
 الصلاح فقال من غير شذوذ ولا علة احتاج أن يصف العلة بكونها قاذحة وبكونها خفية وقد
 ذكر العراقي في منظومته الوصف الاول وأهمل الثاني ولا بد منه وأهمل المصنف وبدرد الدين
 ابن جماعة الاثنان فبقى الاعتراض من وجهين قال شيخ الاسلام ولم يصب من قال لا حاجة الى
 ذلك لان لفظ العلة لا يطلق الا على ما كان قادراً على حفظ العلة أعم من ذلك (الخامس) أورد على
 هذا التعريف ما سياتي ان الحسن اذا روى من غير وجه ارتقى من درجة الحسن الى منزلة الصحة
 وهو غير داخل في هذا الحد وكذا ما اعتضد بتلقي العلماء له بالقبول قال بعضهم يحكم للحديث
 بالصحة اذا تلقاه الناس بالقبول، لم يكن له اسناد صحيح قال ابن عبد البر في الاستذكار
 لما حكى عن الترمذي ان البخاري صحيح حديث البهر هو الظهور ماؤه وأهل الحديث لا يحكون
 مثل اسناده لكن الحديث عندي صحيح لان العلماء تلقوه بالقبول وقال في التمهيد روى
 جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم الدينار أربعة وعشرون فيرا طاقا قال وفي قول جماعة
 العلماء واجماع الناس على معناه غنى عن الاسناد وقال الاستاذ أبو اسحق الإسفرائيني
 تعرف صحة الحديث اذا اشتهر عنه دأمة الحديث بغير تكثير منهم وقال نحوه ابن فورك

وزاد بان مثل ذلك بحديث في الرقة ربع العشر وفي مائتي درهم خمسة دراهم وقال أبو الحسن بن الحضارفي تقريب المدارك على موطأ مالك قد يعلم الفقيه صحة الحديث اذ لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة فيجعله ذلك على قبوله والعمل به وأجيب عن ذلك بان المراد بالحد الصحيح لذاته لا لغيره وما أورد من قبيل الثاني (السادس) أورد أيضاً المتواتر فانه صحيح قطعاً ولا يشترط فيه مجموع هذه الشروط قال شيخ الاسلام ولكن يمكن ان يقال هل يوجد حديث متواتر لم يجمع فيه هذه الشروط (السابع) قال ابن حجر قد اعنى ابن الصلاح والمصنف يجعل الحسن قسمين أحدهما لذاته والاخر باعتضاده فكان ينبغي ان يعتنى بالصحيح أيضاً وينبى على ان له قسمين كذلك والافان يقتصر على تعريف الصحيح لذاته في بابيه وذكر الصحيح لغيره في نوع الحسن لانه أصله فكان ينبغي ان يقتصر على تعريف الحسن لذاته في بابيه وذكر الحسن لغيره في نوع الضعيف لانه أصله **فائدتان** الاولى قال ابن حجر كلام ابن الصلاح في شرح مسلم لم يدل على أنه أخذ الحد المذكور هنام كلام مسلم فانه قال شرط مسلم في صحته ان يكون متصل الاسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله الى منتهاه غير شاذ ولا معلل وهذا هو حد الصحيح في نفس الامر قال شيخ الاسلام ولم يتبين لي أخذه انتفاء الشذوذ من كلام مسلم فان كان وقف عليه من كلامه في غير مقدمة صححه فذلك والا فالنظر السابق في السلامة من الشذوذ بان قال ثم ظهر لي مأخذ ابن الصلاح وهو انه يرى ان الشاذ والمنكر اسمان لمسمى واحد وقد صرح مسلم بان علامة المنكر ان يروى الراوى عن شيخ كثير الحديث والرواة شيئاً يفرد به عنهم فيكون الشاذ كذلك فيشترط انتفاؤه (الثانية) بقي للصحيح شروط مختلف فيها منها ما ذكره الحاكم من علوم الحديث ان يكون راويه مشهوراً بالطلب وليس مراده الشهرة المخرجة عن الجهالة بل قدر زائد على ذلك قال عبد الرحمن عون لا يؤخذ العلم الاعلى من شهد له بالطلب وعن مالك فخره وفي مقدمة مسلم عن ابن أبي الزناد ذكر كتب بالمدنية مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من أهله قال شيخ الاسلام والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك الا اذا كثرت مخارج الحديث فيستغنيان عن اعتبار ذلك كما يستغني بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام قال شيخ الاسلام ويمكن ان يقال اشتراط الضبط يعنى عن ذلك اذ المقصود بالشهرة بالطلب ان يكون له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس الى كونه ضبط ما روى ومنها ما ذكره السمعاني في القواطع ان الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط اغما يعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة قال شيخ الاسلام وهذا يؤخذ من اشتراط انتفاء كونه معلولاً لان الاطلاع على ذلك اغما يحصل بما ذكر من الفهم والمذاكرة وغيرهما ومنها ان بعضهم اشترط علمه بمعاني الحديث حيث يروى بالمعنى وهو شرط لا بد منه لكنه داخل في الضبط كما سيأتى في معرفة من تقبل روايته ومنها ان أبا حنيفة اشترط فقه الراوى قال شيخ الاسلام والظاهر ان ذلك اغما يشترط عند المخالفة أو عند

التفرد بما تهم به البلوى ومنها اشتراط البخارى ثبوت السماع لكل راو من شيخه ولم يكتف
 بإمكان اللقاء والمعاصرة كما سيأتى وقبل ان ذلك لم يذهب أحد الى انه شرط للصحيح بل الاصححة
 ومنها ان بعضهم اشتراط العدد فى الرواية كالشهاده قال العراقى حكاة الحارمى فى شروط
 الأئمة عن بعض متأخرى المعتزلة ونحكى أيضاً عن بعض أصحاب الحديث قال شيخ الاسلام
 وقد فهم بعضهم ذلك من خلال كلام الحاكيم فى علوم الحديث وفى المدخل كما سيأتى فى شرط
 البخارى ومسلم وبذلك خرم ابن الاثير فى مقدمة جامع الاصول وغيره وأعجب من ذلك ما ذكر
 المياحجى فى كتاب ما لا يوسع الحديث جهله شرط الشيخين فى صحيحهم ما ان لا يخل فيه الا ما صح
 عندهما وذلك ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنان فصاعداً وما نقله عن كل واحد
 من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر وان يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة
 انتهى قال شيخ الاسلام وهو كلام من لم يمارس الصحيحين أدنى ممارسة فلو قال قائل ليس فى
 الحكمين حديث واحد بهذه الصفة لما أبعد وقال ابن العربى فى شرح الموطا كان مذهب
 الشيخين ان الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان قال وهو مذهب باطل بل رواية الواحد عن
 الواحد صحيحة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال فى شرح البخارى عند حديث الاعمال
 انفرد به عمرو وقد جاء من طريق ابن سعيد رواه البزار باسناد ضعيف قال وحديث عمرو ان كان
 طريقه واحدة وانما بنى البخارى كتابه على حديث يرويه أكثر من واحد فهذا الحديث ليس
 من ذلك الفن لان عمر قاله على المنبر بمحض الاعيان من الصحابة فصار كالجمع عليه فكان
 عمر ذكرهم لا أخبرهم قال ابن رُسَيْدٍ وقد ذكر ابن حبان فى أول صحيحه ان ما دعه ابن العربى
 وغيره من ان شرط الشيخين ذلك مستحيل الوجود قال والعجب منه كيف يدعى عليه ما ذلك
 ثم يزعم انه مذهب باطل فليت شعري من أعلمه بانهم اشتراط ذلك ان كان منقولاً فليبين
 طريقه لننظر فيها وان كان عرفه بالاستقراء فقد وهم فى ذلك ولقد كان يكفيه فى ذلك أول
 حديث فى البخارى وما اعتذر به عنه فيه نقصير لان عمر لم ينفرد به وحده بل انفرد به علقمة
 عنه وانفرد به محمد بن ابراهيم عن علقمة وانفرد به يحيى بن سعيد عن محمد وعن يحيى تعددت
 رواه وأيضاً فكيف يكون عمر قاله على المنبر لا يستلزم ان يكون ذكر السامعين بما هو عندهم بل هو
 محتمل للأمرين وانما لم ينكروه لانه عندهم ثقة فلو حدثهم بما لم يسمعه قط لم ينكروا عليه اه
 وقد قال باشتراط رجلين عن رجلين فى شرط القبول ابراهيم بن اسمعيل بن عيسى وهو من
 الفقهاء المحدثين الا انه مهجور القول عند الأئمة ليس له الى الاعتزال وقد كان الشافعى
 يرد عليه ويحذر منه وقال أبو على الجبائى من المعتزلة لا يقبل الخبر اذا رواه الواحد الا
 اذا انضم اليه خبر عدل آخر أو عضده موافقة ظاهر الكتاب أو ظاهر خبر آخر أو يكون منشراً
 بين الصحابة أو عمل به بعضهم حكاة أبو الحسن البصرى فى المعتمد وأطلق الاستاذ أبو نصر
 التميمى عن أبى على انه لا يقبل الا اذا رواه أربعة وللمعتزلة فى رد خبر الواحد حجج منها قصة
 ذى البدين وكون النبي صلى الله عليه وسلم توقف فى خبره حتى تابعه عليه غيره وقصة أبى بكر

حين توقف في خبر المغيرة في ميراث الجدة حتى تابعه محمد بن مسلمة وقصة عمر حين توقف عن خبر أبي موسى في الاستئذان حتى تابعه أبو سعيد وأجيب عن ذلك كله فاما قصة ذي الديدن فانما حصل التوقف في خبره لانه أخبره عن فعله صلى الله عليه وسلم وأمر الصلاة لا يرجع المصلي فيه الى خبر غيره بل ولو بلغوا حد التواتر فلعله انما ذكر عند اخبار غيره وقد بعث صلى الله عليه وسلم رسلة واحدا واحدا الى الملوك ووفد عليه الاحاد من القبايل فارسله الى قبايلهم وكانت الحجة قائمة باخبارهم عنه مع عدم اشتراط التعدد واما قصة أبي بكر فانما توقف ارادة للزيادة في التوثيق وقد قبل خبر عائشة وحدها في قدر كفن النبي صلى الله عليه وسلم واما قصة عمر فان أبي موسى أخبره بذلك الحديث عقب انكاره عليه رجوعه فاراد التثبت في ذلك وقد قبل خبر ابن عوف وحده في أخذ الجزية من الجوس وفي الرجوع عن البلد الذي فيها الطاعون وخبر الضحاک بن سفيان في توريث امرأته أشيم فلت وقد استدل البيهقي في المدخل على ثبوت الخبر بالواحد بحديث نصر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها فأداها وفي لفظ سمع منا حديثا بلغه غيره وبحديث الصحيحين بينهما الناس بقبا في صلاة الصبح اذا تاهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله عليه الليلة قرآنا وقد أمر ان يستقبلوا الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة قال الشافعي فقد تركوا قبله كانوا عليها بخبر واحد ولم يشكروا ذلك عليهم صلى الله عليه وسلم وبحديث الصحيحين عن أنس اني لقاتم أسقي أباطلحة وفلانا وفلانا اذ دخل رجل فقال هل بلغكم الخبر قلنا وماذا قال قال حرمت الخمر قال أهرق هذه القلال يا أنس قال فاسألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل وبحديث ارساله عليه الى المؤلف بول سورة براءة وبحديث يزيد بن شيبان كبا بعرفة فأتانا أبو موسى الانصاري فقال اني رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم بأمركم ان تيقفوا على مشاعركم هذه وبحديث الصحيحين عن سلمة بن الأكوع بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء رجلا من أسلم ينادي يجمع الناس ان اليوم يوم عاشوراء فمن كان أكل فلا يأكل شيئا الحديث وغير ذلك وقد ادعى ابن حبان نقيض هذه الدعوى فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهي لا توجد أصلا وسيأتي تقرير ذلك في الكلام على العزيز ونقل الاستاذ أبو منصور البغدادى ان بعضهم اشترط في قبول الخبر ان يرويه ثلاثة عن ثلاثة الى منتهاه واشترط بعضهم أربعة عن أربعة وبعضهم خمسة عن خمسة وبعضهم سبعة عن سبعة (واذا قيل) هذا حديث (صحيح فهذا معناه) أي ما اتصل سنده مع الاوصاف المذكورة فقبلناه عملا بظاهر الاسناد (لأنه مقطوع به) في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة خلافا لمن قال ان خبر الواحد لا يوجب القطع كما ه ابن الصباغ عن قوم من أهل الحديث وعزاه الباجي لاحد وابن خويرمندا لمالك وان نازعه فيه المازري بعدم وجود نص له وحكاه ابن عبد البر عن حسين الكرايسي وابن خرم عن داود وحكى السهيلي عن بعض الشافعية ذلك بشرط أن يكون في اسناده امام مثل مالك وأحد وسفيان والافلاوي بحسه وحكى الشيخ أبو اسحق في التبصرة عن

رسول

بعض المحدثين ذلك في حديث مالك عن نافع عن ابن عمر وشبهه اماماً أخرجه الشيخان أو أحدهما
فسبأ في الكلام فيه (واذا قيل) هذا حديث (غير صحيح) لوقال ضعيف لكان أخصر وأسلم
من دخول الحسن فيه (فعنه لم يصح اسناده) على الشرط المذكور لأنه كذب في نفس الامر
لجواز صدق الكاذب واصابه من هو كثير الخطأ (والمختار انه لا يجوز في اسناده انه أصح
الاسانيد مطلقاً) لان تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الاسناد من شروط الصحة وبغير
وجود أعلى درجات القبول في كل واحد واحد من رجال الاسناد البكائن من في درجة واحدة
ولهذا اضطرب من خاض في ذلك اذ لم يكن عندهم استقراء تام وانما رجح كل منهم بحسب ما قوى
عنده خصوصاً اسناد بلده لكثرة اعتنائه به كما روى الخطيب في الجامع من طريق أحمد بن
سعيد الدارمي سمعت محمود بن غيلان يقول قبل لو كيع بن الجراح هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة وأفلح بن جريد عن القاسم عن عائشة وسفيان عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أهم
أحب اليك قال لا نعدل باهل بلدنا أحد قال أحمد بن سعيد فاما أنا فأقول هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة أحب الي هكذا رأيت أصحابنا يقدمون فالحكم حينئذ على اسناد معين بانه
أصح على الاطلاق مع عدم اتفاقهم ترجح بغير مرجح قال شيخ الاسلام مع انه يمكن لناظر المتقن
ترجح بعضها على بعض من حيث حفظ الامام الذي رجح واتقائه وان لم ينتهأ ذلك على الاطلاق
فلا يحلوا النظر فيه من فائدة لان مجموع ما نقل عن الأئمة من ذلك يفيد ترجح التراجم التي
حكموا بها بالاصححة على ما لم يقع له حكم من أحد منهم ^{في تنبيهه} عبارة ابن الصلاح ولهذا ترى
الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بانه أصح على الاطلاق قال العلائي أما الاسناد فقد
صرح جماعة بذلك وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث انه قال حديث كذا
أصح الاحاديث على الاطلاق لانه لا يلزم من كون الاسناد أصح من غيره ان يكون المتن
كذلك فلاجل ذلك ما خاض الأئمة الا في الحكم على الاسناد اهـ وكان المصنف حذفه لذلك
لكن قال شيخ الاسلام سبأني ان من لازم ما قاله بعضهم أن أصح الاسانيد ما رواه أحمد عن
الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن يكون أصح الاحاديث الحديث الذي رواه أحمد
بهذا الاسناد فانه لم يروى مسنده به غيره فيكون أصح الاحاديث على رأي من ذهب الى ذلك
قلت وقد جزم بذلك العلائي نفسه في عوالي مالك فقال في الحديث المذكور انه أصح حديث في
الدين (وقيل أصحها) مطلقاً ما رواه أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
(الزهري عن سالم) بن عبد الله بن عمر (عن أبيه) وهذا مذهب أحمد بن حنبل واسحق بن
راهويه صرح بذلك ابن الصلاح (وقيل) أصحها محمد (بن سيرين عن عبيدة) السلمي بن بفض
العين (عن علي) بن أبي طالب وهو مذهب ابن المديني والفلأس بن سليمان بن حرب الا ان
سليمان قال أجودها أيوب السخيتاني عن ابن سيرين وابن المديني عبد الله بن عوف عن ابن
سير بن حكاه ابن الصلاح (وقيل) أصحها سليمان (الاعمش عن ابراهيم) بن يزيد النخعي (عن
علقمة) بن قيس (عن) عبد الله (بن مسعود) وهو مذهب ابن معين صرح به ابن الصلاح

(وقيل) أحكمها (الزهرى عن) زين العابدين (علي بن الحسين عن أبيه) الحسين (عن أبيه) علي بن أبي طالب حكاه ابن الصلاح عن أبي بكر بن أبي شيبة والعراقي عن عبد الرزاق (وقيل) أحكمها (مالك) بن أنس (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر) وهذا قول البخارى وصدر العراقى به كلامه وهو أمر غيبل اليه النفوس وتجذب اليه القلوب روى الخطيب فى الكفاية عن يحيى بن بكير انه قال لا بى زرعة الرازى يا أبا زرعة ليس ذارعة عن زرعة إنما رقع السرق فتنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم والحجابه حديث مالك عن نافع عن ابن عمر (فعلى هذا قيل) عبارة ابن الصلاح وبين الامام أبو منصور وعبد القاهر بن طاهر التميمى ان أجل الاسانيد (الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر) واحتج باجماع أهل الحديث على انه لم يكن فى الرواة عن مالك أجل من الشافعى وبني بعض المتأخرين على ذلك ان أباها رواه أحمد بن حنبل عن الشافعى عن مالك لا اتفاق أهل الحديث على ان أجل من أخذ عن الشافعى من أهل الحديث الامام أحمد وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب وليس فى مسنده على كبره بهذه الترجمة سوى حديث واحد وهو فى الواقع أربعة أحاديث جمعها وساقها مساق الحديث الواحد بل لم يقع لنا على هذه الشريطة غيرها ولا خارج للمُسند أخبرنى شيخنا الامام تقي الدين الشافعى رحمه الله بقراءتى عليه أنا عبد الله بن أحمد الحنبلى أنا أبو الحسن العرغوى أخبرتنا زيب بنت مكيه ج وأخبرنى عاليا مسند الدين على الاطلاق أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن الحلبى مكاتبه منها عن الصلاح بن أبي عمر المقدسى وهو آخر من روى عنه أنا أبو الحسن بن البخارى وهو آخر من حدث عنه قال أنا أبو على الرضا فى أنا هبة الله بن محمد أنبا أبو على التميمى أنا أبو بكر القطيعى أنبا عبد الله بن أحمد حدثنى أبي أنبا محمد بن ادريس الشافعى أنبا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهى عن الخس ونهى عن بيع جبل الحبله ونهى عن المزابنة والمزابنة يبيع الثمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا أخرجه البخارى مفردا من حديث مالك وأخرجها مسلم من حديث مالك النهى عن جبل الحبله فأخرجه من وجه آخر تنبيهاتكم الاول اعترض مغلطائى على التميمى فى ذكره الشافعى بروايه أبي حنيفة عن مالك ان نظرنالى الجلالة وابن وهب والقعنبي ان نظرنا الى الاتفاق قال البلقيش فى محاسن الاصطلاح فاما أبو حنيفة فهو وان روى عن مالك كاذ كره الدارقطنى لكن لم نشهر رويته عنه كاشتها ررواية الشافعى وأما القعنبي وابن وهب فابن تقع ربتهم من رتبة الشافعى وقال العراقى فيما رآيته بخطه رواية أبي حنيفة عن مالك فيما ذكره الدارقطنى فى غرائب وفى المدح ليست من رويته عن نافع عن ابن عمر والمسئلة مفروضة فى ذلك قال نعم ذكر الخطيب حديثا كذلك فى الرواية عن مالك وقال شيخ الاسلام أما اعتراضه بابى حنيفة فلا يحسن لان أبا حنيفة لم تثبت رويته عن مالك وإنما أوردها الدارقطنى ثم الخطيب لروايته فى وقتها لهما عنه باسنادين فيه ما مقال وأيضا فان رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي فيما ذكره فى المذاكر ولم يقصد الرواية عنه كالشافعى الذى لازمه

مدة طويلة وقرأ عليه الموطأ بنفسه وأما اعتراضه بآب وهب والقنبي فقد قال الامام أحمد انه
 سمع الموطأ عن الشافعي بعد سماعه له من ابن مهدي الراوي له عن مالك بكثرة قال لاني رأيته
 فيه ثباتاً فقلل اعادته لسماعه وتخصيصها بالشافعي بامر يرجع الى التثبت ولا شئ ان الشافعي
 اعلم بالحديث منهما قال نعم أطلق ابن المديني ان القنبي أثبت الناس في الموطأ والظاهر ان
 ذلك بالنسبة الى الموجودين عند اطلاق تلك المقالة فان القنبي عاش بعد الشافعي مدة ويؤيد
 ذلك معارضة هذه المقالة بمثلها فقد قال ابن معين مثل ذلك في عبد الله بن يوسف التميمي قال
 ويحتمل ان يكون وجه التقديم من جهة من سمع كثير من الموطأ من لفظ مالك بناء على ان
 السماع من لفظ الشيخ ائقن من القراءة عليه وأما ابن وهب فقد قال غير واحد انه كان غير
 جليو العمل فيحتاج الى صحة النقل عن أهل الحديث أن كان ائقن الراوي عن مالك ثم كان
 كثيراً للزوم له قال والحب من زديد المعترض بين الاجلية والالتقية وأبو منصور انما عبر
 بأجل ولا يشك أحد ان الشافعي أجل من هؤلاء لما اجتمع له من الصفات العلية الموجبة لتقدمه
 وأيضاً فزيادة اتقانه لا يشك فيها من له علم بأخبار الناس فقد كان أكبر المحدثين بأقواله
 فيذا كرونا بحديث أشكلت عليهم فبين لهم ما أشكل ويوقفهم على علل غامضة فيقومون
 وهم يتعجبون وهذا لا ينزع فيه الا جاهل أو متعافل قال لكن في ايراد كلام أبي منصور في هذا
 الفصل نظر لأن المراد ترجيح ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر على غيرهما ان كان المراد به ما وقع
 في الموطأ فرواه فيه سواء من حيث الاشتراك في رواية تلك الاحاديث ويتم ما عبر به أبو منصور
 من أن الشافعي أجملهم وان كان المراد به أعم من ذلك فلا شك أن عند كثير من أصحاب مالك
 من حديثه خارج الموطأ ما ليس عند الشافعي فالمقام على هذا مقام تأمل وقد نزع في أحمد
 بمثل ما نزع في الشافعي من زيادة الممارسة والملازمة لغيره كالربيع مثلاً وبجواب بمثل
 ما تقدم في الثاني يهذو كالمصنف تعالى ان الصلاح في هذه المسئلة خمسة أقوال وبني أقوال آخر
 فقال حجاج بن الشاعر أصح الاسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب يعني عن شيوخه
 هذه عبارة شيخ الاسلام في نكته وعبارة الحاكم قال حجاج اجمع أحمد بن حنبل وابن معين وابن
 المديني في جماعة قد ذكرنا وجود الاسانيد فقال رجل منهم أجود الاسانيد شعبة عن قتادة
 عن سعيد بن عامر أخي أم سلمة عن أم سلمة ثم نقل عن ابن معين وأحمد ما سبق عنهما وقال ابن
 معين عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ليس اسناد أثبت من هذا أسنده الخطيب
 في الكفاية قال شيخ الاسلام ابن حجر فعلى هذا الابن معين قولان وقال سليمان بن داود
 الشاذ كوني أصح الاسانيد يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن خلف بن هشام البزار
 قال سألت أحمد بن حنبل أي الاسانيد أثبت قال أيوب عن نافع عن ابن عمر فان كان من
 رواية حماد بن زيد عن أيوب فيا لك قال ابن حجر فلا جد قولان وروى الحاكم في مستدركه عن
 امحق بن راهويه قال اذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة فهو كأيوب
 عن نافع عن ابن عمرو وهذا مشعر بجلالة اسناد أيوب عن نافع عنده وروى الخطيب في الكفاية

عن وكيع قال لا أعلم في الحديث شيئاً أحسن اسناداً من هذا شعبة عن عمر بن مرة عن مرة
عن أبي موسى الأشعري وقال ابن المبارك والعللي أرجح الاسانيد وأحسنها سفيان الثوري
عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود وكذلك رجحها النسائي وقال النسائي
أقوى الاسانيد التي تروى فذكر منها الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن
عباس عن عمرو بن جراح بن حاتم الرازي ترجمة يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع
عن ابن عمرو وكذا رجح أحمد رواية عبيد الله عن نافع على رواية مالك عن نافع ورجح ابن معين
ترجمة يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة في الثالث قال الحاكم ينبغي
تخصيص القول في أصح الاسانيد بحكاية أو بلد مخصوص بأن يقال أصح اسناد فلان أو
الفلانين كذا ولا يعمم قال فاصح أسانيد الصديق اسمعيل بن خالد عن قيس بن أبي حازم عنه
وأصح أسانيد الزهري عن سالم عن أبيه عن جده وقال ابن خزم أصح طريق يروى في الدنيا عن
عمر الزهري عن السائب بن يزيد عنه قال الحاكم وأصح أسانيد أهل البيت جعفر بن محمد بن علي
ابن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقة هذه عبارة
الحاكم ووافقه من نقلها وفيها نظر فان الضمير في جده ان عاد الى جعفر فجهه على لم يسمع من
علي بن أبي طالب أو الى محمد فهو لم يسمع من الحسين وحكى الترمذي في الدعوات عن
سليمان بن داود انه قال في رواية الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي هذا الاسناد مثل
الزهري عن سالم عن أبيه ثم قال الحاكم وأصح أسانيد أبي هريرة الزهري عن سعيد بن المسيب
عنه وروى قبل عن البخاري أبو الزناد عن الاعرج عنه وحكى غيره عن ابن المديني من
أصح الاسانيد جاد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال وأصح أسانيد ابن
عمر مالك عن نافع عنه وأصح أسانيد عائشة عبيد الله بن عمر عن القاسم عنها قال ابن معين هذه
ترجمة مشبكة بالذهب قال ومن أصح الاسانيد أيضاً الزهري عن عروة بن الزبير عنها وقد تقدم
عن الدارمي قول آخر وأصح أسانيد ابن مسعود سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم عن
علقمة عنه وأصح أسانيد أنس بن مالك عن الزهري عنه قال شيخ الاسلام وهذا مما ينازع
فيه فان قتادة وثابت البناني أعرف بحديث أنس من الزهري ولهما من الرواة جماعة ثابت
أصحاب ثابت جاد بن زيد وقيل جاد بن سلمة وأثبت أصحاب قتادة شعبة وقيل هشام الدستوائي
وقال البراء رواية علي بن الحسين بن علي عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص أصح
اسناد يروى عن سعد وقال أحمد بن صالح المقرئ أثبت أسانيد أهل المدينة اسمعيل
ابن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان عن أبي هريرة قال الحاكم وأصح أسانيد المكين سفيان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر وأصح أسانيد البجليين معمر بن همام عن أبي هريرة
وأثبت أسانيد المصريين الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر
وأثبت أسانيد الخراسانيين الحسين بن واقد عن عبد الله بن يزيد عن أبيه وأثبت أسانيد
الشاميين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن العجاية قال شيخ الاسلام ابن حجر ورجح

بعض أئمتهم رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ليس بالكوفة أصح من هذا الإسناد يحيى بن سعيد القطان عن سيفان الثوري عن سليمان التيمي عن الحرث بن سويد عن علي وكان جماعة لا يقدمون علي حديث الجاز شيئاً حتى قال مالك إذا خرج الحديث عن الجاز انقطع نخاعه وقال الشافعي إذا لم يوجد للحديث من الجاز أصل ذهب نخاعه حكاه الانصاري في كتاب ذم الكلام وعنه أيضاً كل حديث جاء من العراق وليس له أصل في الجاز فلا يقبل وإن كان صحيحاً ما أريد إلا نصيحتك وقال مسهر قلت لحبيب بن أبي ثابت أيما أعلم بالسنة أهل الجاز أم أهل العراق فقال بل أهل الجاز وقال الزهري إذا سمعت بالحديث العراقي فأورده به ثم أورد به وقال طاوس إذا حدثك العراقي مائة حديث فاطرح تسعة وتسعين وقال هشام بن عروة إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين وكن من الباقي في شئ وقال الزهري إن في حديث أهل الكوفة زغلاً كثيراً وقال ابن المبارك حديث أهل المدينة أصح واسنادهم أقرب وقال الخطيب أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة فإن التدليس عنهم قليل والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز ولا هل البين روايات جسيمة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ومرجعها إلى أهل الجاز أيضاً ولا هل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع كثارهم والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الزغل قليلة السلامة من العلل وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ وقال ابن نعيمه اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام **الرابع** قال أبو بكر البرويحي أجمع أهل النقل على صحة أحاديث الزهري عن سالم عن أبيه وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة من رواية مالك وابن عيينة ومعمر بن الزهري وعقيل مالم يختلفوا فإذا اختلفوا توقف فيه قال شيخ الإسلام وقضية ذلك أن يجري هذا الشرط في جميع ما تقدم فيقال إنما يوصف بالأصححة حيث لا يكون هناك مانع من اضطراب أو شذوذ **فوائد** الأولى تقدم عن أحمد أنه سمع الموطأ من الشافعي وفيه من روايته عن نافع عن ابن عمر العدد الكثير ولم يتصل لنا منه إلا ما تقدم قال شيخ الإسلام في أماليه لعلم لم يحدث به أو حدث به وانقطع الثانية جمع الحافظ أبو الفضل العراقي في الأحاديث التي وقعت في المسند لأحمد والموطأ بالتراجم الخمسة التي حكاه المصنف وهي المطلقة والتراجم التي حكاهما إلخ كم وهي المقيدة ورتبها على أبواب الفقه وسمها تقريب الأسانيد قال شيخ الإسلام وقد أدخل كثيراً من الأبواب لكونه لم يجد فيها تلك الشريطة وفاته أيضاً جملة من الأحاديث على شرطه لكونه تقييد بالكتابين للغرض الذي أراد من كون الأحاديث المذكورة نصير متصلة الأسانيد مع الاختصار البالغ قال ولو قدر أن يتفرغ عارف بجمع الأحاديث الواردة بجميع التراجم المذكورة من غير تقييد بكتاب ويضم إليها التراجم المزيدة عليه لجاء كتاباً حافلاً حاوياً لأصح

الصحيح الثالثة مما يناسب هذه المسئلة أصح الأحاديث المقيّدة كقولهم أصح شيء في الباب
 كذا وهذا يوجد في جامع الترمذي كثيرا وفي تاريخ البخاري وغيرهما وقال المصنف في الاذكار
 لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فانهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وان كان ضعيفا
 ومرادهم أرحمه أو أقله ضعفاً كذا عقاب قول الدارقطني أصح شيء في فضائل السور فضل
 قل هو الله أحد وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التيسير ومن ذلك أصح مسلسل
 وسبأ في نوع المسلسل الرابعة ذكر الخاء هنا والبلقيني في محاسن الاصطلاح أو هي
 الاسانيد مقابلة لأصح الاسانيد وذكره في نوع الضعيف أليق وسبأ في ان شاء الله تعالى
 (الثانية) من مسائل الصحيح (أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح) الامام محمد بن اسمعيل
 (البخاري) والسبب في ذلك ما رواه عنه ابراهيم بن معقل النسفي قال كنا عند اسحق بن راهويه
 فقال لوجهتم كتاباً مختصراً الصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال فوقع ذلك في قلبي فأخذت
 في جمع الجامع الصحيح وعنه أيضاً قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه
 ويدي مبروكة أذب عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تدب عنه الكذب فهو الذي
 حملني على اخراج الجامع الصحيح قال وألفته في بضع عشرة سنة وقد كانت الكتب قبله مجموعة
 ممزوجة فيها الصحيح وبغيره وكانت الآثار في عصر الصحابة وكبار التابعين غير مذكورة ولا مرتبة
 لسيلان أذهانهم وسعة حفظهم ولا هم كانوا هم وأولاء عن كتابتها كما ثبت في صحيح مسلم خشية
 اختلاطها بالقرآن ولان أكثرهم كان لا يحسن الكتابة فلما انتشر العلماء في الامصار وكثر
 الابتداء من الخوارج والروافض دونت ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وغيرهم
 فاول من جمع ذلك ابن جريج بمكة وابن اسحق أو مالك بالمدينة والريسين بن صبيح أو سعيد بن أبي
 عروبة أو حماد بن سلمة بالبصرة وسفيان الثوري بالكوفة والاوزاعي بالشام وهشيم بواسط
 ومعمر باليمن وجرير بن عبد الحميد بالري وابن المبارك بخراسان قال العراقي وابن حجر وكان
 هؤلاء في عصر واحد فلان يرى أهم سبق وقد صنف ابن أبي ذئب بالمدينة موطأ أكبر من موطأ
 مالك حتى قيل لمالك ما الفائدة في تصنيفك قال ما كان لله بقي قال شيخ الاسلام وهذا بالنسبة الى
 الجمع بالاوباب اما جمع حديث الى مثله في باب واحد فقد سبق اليه الشعبي فانه روى عنه انه قال
 هذا باب من الطلاق حسيم وساق فيه أحاديث ثم تلا المذكورين كثير من أهل عصرهم الى ان
 رأى بعض الأئمة ان يقرء أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين
 فصنف عبيد الله بن موسى العنبي الكوفي مسنداً وصنف مسدد البصري مسنداً وصنف
 أسد بن موسى الأموي مسنداً وصنف نعيم بن حماد الخزازي المصري مسنداً ثم اقتنى الأئمة
 آثارهم فقل امام من الحفاظ الاوصاف حديثه على المسانيد كاحمد بن حنبل واسحق بن
 راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم اه قلت وهؤلاء المذكورون في أول من جمع كلهم في
 اثنا المائة الثانية وأما ابتداء تدوين الحديث فانه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد
 العزيز بأمره في صحيح البخاري في أبواب العلم وكتب عمر بن عبد العزيز الى أبي بكر بن

حرم انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء واخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بلفظ كتب عمر بن عبد العزيز الى الآفاق انظر واحد في رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعوه قال في فتح الباري يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبوي ثم أفاد ان أول من دونه بأمر عمر بن عبد العزيز ابن شهاب الزهري رحمه الله قول المصنف المجرد زيادة علي ابن الصلاح احد ترويضها اعترض عليه به من ان مالك أول من صنف الصحيح وتلاه أحمد بن حنبل وتلاه الدارمي قال العراقي الجواب أن مالك لم يفرّد الصحيح بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلغات ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كذا كره ابن عبد البر فلم يفرّد الصحيح إذن وقال مغلطائي لا يحسن هذا جوابا لوجود مثل ذلك في كتاب البخاري وقال شيخ الاسلام كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقامه على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما لا على الشرط الذي تقدم التعريف به قال والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري ان الذي في الموطأ هو كذلك مسموع لما لا غالب وهو حجة عنده والذي في البخاري قد حذف اسناده عمدا قصد التخفيف ان كان ذكره في موضع آخر موصولا أو لقصد التنويع ان كان على غير شرطه ليخرجه عن موضوع كتابه وانما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيها واستشهادا واستئناسا وتفسير لبعض آيات وغير ذلك مما سياتي عند الكلام على التعليق فظهر بهذا ان الذي في البخاري لا يخرجه عن كونه مجرد فيه الصحيح بخلاف الموطأ وأما ما يتعلق بمسند أحمد والدارمي فسيأتي الكلام فيه في نوع الحسن عند ذكر المسانيد (ثم تلا البخاري في تصنيف الصحيح (مسلم) بن الحجاج فليدعه قال العراقي وقد اعترض هذا بقول أبي الفضل أحمد بن سلمة كنت مع مسلم بن الحجاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومائتين وهذا تخفيف انما هو خمسين زيادة الياء والنون لان في سنة خمس كان عمر مسلم سنة بل لم يكن البخاري صنف اذ ذاك فان مولده سنة أربع وسبعين ومائة (وهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز) قال ابن الصلاح وأما ما روينا عن الشافعي من انه قال ما علم في الارض كتابا أكثر صوابا من كتاب مالك وفي لفظ عنه ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك فذلك قبل وجود الكتابين (والبخاري أحقهما) أي المتصل فيه دون التعليق والتراجم (وأكثرهما فوائد) لما فيه من الاستنباطات الفقهية والنسب الحكمية وغير ذلك (وقبل مسلم أصح والصواب الأول) وعليه الجمهور لانه أشد اتصالا وأتقن رجالا وبيان ذلك من وجوه أحدها ان الذين انفرد البخاري بالاخراج لهم دون مسلم أربع مائة وبضعة وعشرون رجلا المستكمل فيهم بالضعف منهم عشرون رجلا والذين انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون المستكمل فيهم بالضعف منهم مائة وستون ولا شك ان التخريج عنهم لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عن تكلم فيه وان لم يكن ذلك الكلام قادحا ثانيها ان الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكن من تخريج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها الا ترجحه عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فانه أخرج أكثر تلك

النسخ كابي الزبير عن جابر وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وحماد بن سلمة
عن ثابت وغير ذلك ثلثة اهان الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه
الذين لقيمهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وعرف جيدها من غيره بخلاف
مسلم فان أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين فمن
بعدهم ولا شأن ان المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم رابعها ان البخاري
يخرج عن الطبقة الاولى البالغة في الحفظ والاتقان ويخرج عن طبقة تليها في الثبت
وطول الملازمة اتصالا وتعليقا ومسلم يخرج عن هذه الطبقة أصولا كما قرره الحارثي
خامسها ان مسلما يرى ان الله منع حكم الاتصال اذا تعاصرا وان لم يثبت التلقي والبخاري
لا يرى ذلك حتى يثبت كاسيأني وربما أخرج الحديث الذي لا يتعلق له بالبَاب أصلا الا ليقين
سماع راو من شيوخه لكونه أخرج له قبل ذلك معناه سادسها ان الاحاديث التي
انتقدت عليها نحو مائتي حديث وعشرة أحاديث كاسيأني أيضا اختص البخاري منها بأقل
من ثمانين ولا شأن ان ما قبل الانتقاد فيه أرجح مما كثر وقال المصنف في شرح البخاري من
أخص ما يرجح به كتاب البخاري اتفاق العلماء على ان البخاري أجل من مسلم وأصدق بعرفه
الحديث ودقائه وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب وقال شيخ الاسلام اتفق
العلماء على ان البخاري أجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث وان مسلما تليده
وخزنيجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري ما راح مسلم ولا
جاء في تبيينه عبارة ابن الصلاح وروينا عن أبي علي النيسابوري شيخ الحائكم أنه قال ماتحت
أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم فهذا قول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على
كتاب البخاري ان كان المراد به ان كتاب مسلم يترجى به لم يمارجه غير الصحيح فانه ليس فيه بعد
خطبته الا الحديث الصحيح مسرودا غير موزج بمثل ما في كتاب البخاري فهذا لا بأس به ولا يلزم
منه ان كتاب مسلم أرجح فيما يرجع الى نفس الصحيح وان كان المراد ان كتاب مسلم أصح صحاحا
فهو مردود على من يقوله اه قال شيخ الاسلام ابن حجر قول أبي علي ليس فيه ما يقتضي
تصريحه بان كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه اطلاق الشيخ محيي الدين
في مختصره وفي مقدمته شرح البخاري له وانما يقتضي نفي الاصحية عن غير كتاب مسلم عليه
اما اثباته فلا لان اطلاقه يحتمل ان يريد ذلك ويحتمل ان يريد المساواة كما في حديث ما أطلت
الخطم او لا قلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر فهذا لا يقتضي انه أصدق من جميع الصحابة
ولا من الصديق بل نفي ان يكون فيهم أصدق منه فيكون فيهم من يساويه وما يدل على ان
عرفهم من ذلك الزمان ماش على قانون اللغة ان أحد بن حنبل قال ما بالباصرة أعلم أو قال أثبت
من بشر بن المفضل اما مثله فعسى قال ومع احتمال كلامه ذلك فهو منفرد به سواء قصد الاول
أو الثاني قال وقد رأيت في كلام الحافظ أبي سعيد العلاني ما يشعر بان أبا علي لم يقف على صحيح
البخاري قال وهذا عندى بعيد فقد صح عن بلدتيه وشيخه أبي بكر بن خزيمة أنه قال ما في هذه

الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسمعيل وصح عن بلديه ورفيقه أبي عبد الله بن الأخرم أنه قال قلما يقوت البخاري ومسلم من الصحيح قال والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه قدم صحيح مسلم لمعنى آخر غير ما يرجع الى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة بل لان مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في اللفاظ ويتحرى في السياق بخلاف البخاري فربما كتب الحديث من حفظه ولم يميز الحافظ رويته ولهذا ربما يعرض له الشك وقد صرح عنه أنه قال رب حديث سمعته بالبصرة فكتبتنه بالشام ولم يتصد مسلم لما تصدى له البخاري من استنباط الاحكام وتقطيع الاحاديث ولم يخرج الموقوفات قال وأما ما نقله عن بعض شيوخ المغاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الافضلية بالاخصية بل أطلق بعضهم الافضلية فحكى القاضي عياض عن أبي مروان الطبري بضم المهملة وسكون الموحدة ثم نون قال كان بعض شيوخي يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري قال وأظنه عن أبي حزم فقد حكى القاسم الجعفي في فهرسته عند ذلك قال لانه ليس فيه بعد الخطبة الاحاديث السرد وقال مسلمة بن قاسم القرطبي من أقران الدارقطني لم يضع أحد مثل صحيح مسلم وهذا في حسن الوضع وجودة الترتيب لافي الصحة ولهذا أشار المصنف حيث قال من زيادته على ابن الصلاح (واختص مسلم بجميع طرق الحديث في مكان) واحداً بأسانيد المتعددة وألفاظه المختلفة فسهل تناوله بخلاف البخاري فانه قطعها في الابواب بسبب استنباطه الاحكام منها وأورد كثيراً منها في غير مظنته قال شيخ الاسلام ولهذا نرى كثيراً من صنف في الاحكام من المغاربة يعتمد على كتاب مسلم في سياق المتن دون البخاري لتقطيعه لها قال واذا امتاز مسلم بهذا للبخاري في مقابلة من الفضل ماضيه في أبوابه من التراجم التي حيرت الافكار وما ذكره الامام أبو محمد بن أبي جرة عن بعض السادة قال ما قرئ صحيح البخاري في شدة الا فرجت ولا ركب به في مركب فغرق ففوا نديج الاولى قال ابن الملقن رأيت بعض المتأخرين قال ان الكتابين سواء فهذا قول ثالث وحكاية الطوفي في شرح الاربعين ومال اليه القرطبي الثانية قدم المصنف هذه المسئلة وأخر مسئلة امكان التعحيح في هذه الاعصار عكس ما صنع ابن الصلاح لمناسبة حسنة وذلك انه لما كان الكلام في التعحيح ناسب أن يذكر الاصح فبدأ بأصح الاسانيد ثم انتقل الى أخص منه وهو أصح الكتب الناشئة ذكر مسلم في مقدمة صحيحه أنه يقسم الاحاديث ثلاثة أقسام الاول مارواه الحفاظ المتقنون والثاني مارواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والاتقان والثالث مارواه الضعفاء والمتركون وانه اذا فرغ من القسم الاول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يرجع عليه فاختلف العلماء في مراده بذلك فقال الحاكم والبيهقي ان المنية اخترمت مسلماً قبل اخراج القسم الثاني وانه لما ذكر القسم الاول قال القاضي عياض وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه قال وليس الامر كذلك بل ذكر حديث الطبقة الاولى وأتى بأحاديث الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب من حديث الاولى شيئاً وأتى بأحاديث طبقة ثالثة وهم

أقوام تكلم فيهم أقوام وزكاهم آخرون من ضعف روايتهم بدعة وطرح الرابعة كما نص قال
والحاكم تأول ان مراده أن يفرد لكل طبقة كتابا وبأقوى بأحاديثها خاصة مفردة وليس ذلك
مراده قال وكذلك علل الحديث التي ذكر أنه يأتي بها قد وفي بها في مواضعها من الابواب من
اختلافهم في الاسانيد كالارسل والاسناد والزياة والنقص وتصاحيف المتحفيين قال ولا
يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم ان مسلما أخرجه ثلاثة كتب من المسندات
أحدها هذا الذي قرأه على الناس والثاني يدخل فيه عكرمة وابن اسحق وأمثالهما والثالث
يدخل فيه من الضعفاء فان ذلك لا يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم بما ذكره مسلم في صدر
كتابه اه قال المصنف وما قاله عياض ظاهر جدا الرابعة قال ابن الصلاح قد عيب على مسلم
روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح وجوابه
من وجوه أحدها ان ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده الثاني ان ذلك واقع في المتابعات
والشواهد لا في الاصول فيسلك الحديث أولا باسناد نظيف ويجعله أصلا ثم يتبعه باسناد
أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكد والمبالغة والزياة فيه تنبيه على فائدة فيما
قدمه الثالث أن يكون ضعف انضعيف الذي اعتمده طرأ بعد أخذ عنه باختلاط كاحمد بن
عبد الرحمن ابن أنس عبد الله بن وهب اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر
الرابع أن يعلو بالضعيف اسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالي ولا
يطول باضافة النازل اليه مكنتها معرفة أهل الشأن ذلك فقد روي بنا ان أبا زرعة أنكر عليه
روايته عن أسباط بن نصر ووطن وأحمد بن عيسى المصري فقال انما أدخلت من حديثهم
ما رواه الثقات عن شيو خهم الا أنه ربما وقع الى عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوفق
منه بنزل فأقتصر على ذلك ولا ممة أيضا على التخرج عن شويده فقال من أين كتب الى بنسخة
حفص عن ميسرة بن عوف (ولم يستوعب الصحيح) في كتابيهما (ولا التزامه) أي استيعابه فقد قال
البخاري ما أدخلت في كتاب الجامع الامام صحيح وزككت من الصحاح مخافة الطول وقال مسلم
ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا انما وضعت ما أجمعوا عليه يريد ما وجد عنده فيها شرائط
الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم قاله ابن الصلاح ورجح ان
المراد ما لم تختلف الثقات في نفس الحديث متنا واسناد الامام يختلف في توثيق روايته قال ودليل
ذلك انه سئل عن حديث أبي هريرة فاذا قرأنا نصتوا هل هو صحيح فقال عندي هو صحيح فقيل
لم تضعه هنا فاجاب بذلك قال ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في متنها أو
اسنادها وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط أو سبب آخر وقال البلقيني قيل أراد مسلم اجاع
أربعة أحمد بن حنبل وابن معين وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني قال
المصنف في شرح مسلم وقد ألزمهما الدارقطني وغيرهم اخراج أحاديث على شرطهما لم يخترجاها
وليس بلازم لهما لعدم التزامهما ذلك قال وكذلك قال البيهقي قد انفقاعا على أحاديث من صحيفه
همام وانفرد كل واحد منهما بأحاديث منها مع ان الاسناد واحد قال المصنف لكن اذا

كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة اسناده في الظاهر أصلا في بابه ولم يحجز جاله
 نظير أو لا ما يقوم مقامه فالظاهر أنهما اطلعا فيه على علة ويحتمل أنهما نسيباه أو تركاه
 خشية الاطالة أو رأيا أن غيره يمد مسنده (قيل) أي قال الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم (ولم
 يفتهم منه الا القليل وأنكر هذا) لقول البخاري فيما نقله الحازمي والاسماعيلي وما تركت من
 الصحاح أكثر قال ابن الصلاح والمستدرک للحاكم كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شئ كثير
 وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفوله منه صحيح كثير قال المصنف زيادة عليه (والصواب
 أنه لم يفت الا أصول الخمسة الا البسیر أعنى العجيين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي) قال
 العراقي في هذا الكلام نظر لقول البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف
 حديث غير الصحيح قال ولعل البخاري أراد بالاحاديث المكررة الاسانيد والموقوفات فربما
 عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين زاد ابن جماعة في المنهل الروي أو أراد المبالغة
 في الكثرة قال والاول أولى قبل ويؤيد أن هذا هو المراد أن الاحاديث الصحاح التي بين أظهرنا
 بل وغير الصحاح لو تتبعت من المسانيد والجوامع والسنن والاجزاء وغيرها المبالغت مائة
 ألف بلا تكرار بل ولا خمسين ألفا يبعد كل البعد أن يكون رجلا واحدا حفظ ما فات الامة
 جميعه فانه انما يحفظه من أصول مشايخه وهي موجودة وقال ابن الجوزي حصر الاحاديث
 يبعد امكانه غير ان جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها قال الامام أحمد صح سبع مائة
 ألف وكسر وقال جعت من المسند احاديث انتخبتهما أكثر من سبع مائة ألف وخمسين
 ألفا قال شيخ الاسلام ولقد كان استيعاب الاحاديث سهلا لو أراد الله تعالى ذلك بان يجمع
 الاول منهم ما وصل اليه ثم يذكرون بعد ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل
 أو زيادة في الاحاديث التي ذكرها فيكون كالذئيل عليه وكذا من بعده فلا يعضى كثير من
 الزمان الا وقد استوعبت وصارت كالمصنف الواحد ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن
 قلت قد صنع المتأخرون ما يقرب من ذلك فجمع بعض المحدثين همن كان في عصر شيخ الاسلام
 زوائد سنن ابن ماجه على الاصول الخمسة وجمع الحافظ أبو الحسن التيمي زوائد مسند أحمد
 على الكتب الستة المذكورة في مجلدين وزوائد مسند البزار في مجلد ضخيم وزوائد مجسم
 الطبراني الكبير في ثلاثة وزوائد المعجمين الاوسط والصغير في مجلدين وزوائد أبي يعلى في
 مجلد ثم جمع هذه الزوائد كلها في كتاب محذوف الاسانيد وتكامل على الاحاديث ويوجد فيها
 صحيح كثير وجمع زوائد الحليمي لابن نعيم في مجلد ضخيم وزوائد فتاوى وغير ذلك وجمع شيخ
 الاسلام زوائد مسند اسحق وابن أبي عمرو ومسند وابن أبي شيبة والجميدى وعبد بن حميد
 وأحمد بن منيع والطبراني في مجلدين وزوائد مسند الفردوس في مجلد وجمع صاحبنا
 الشيخ زين الدين قاسم الحنفى زوائد سنن الدارقطني في مجلد وجمع زوائد شعب اليمان
 للبيهقي في مجلد وكتب الحديث الموجودة سواها كثيرة جدا وفيها الزوائد بكثرة فلو غها العدد
 السابق لا يبعد والله أعلم (تنبهات) أحدها ذكر الحاكم في المدخل ان الصحيح عشرة

نقل الشيخ
 عن
 عن

أقوام تكلم فيهم أقوام وزكاهم آخرون من ضَعَف روايتهم بدعة وطرح الرابعة كما نص قال
والحاكم تأول ان مراده أن يفرد لكل طبقة كتابا ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة وليس ذلك
مراده قال وكذلك علل الحديث التي ذكر أنه يأتي بها قد وفيها في مواضعها من الابواب من
اختلافهم في الاسانيد كالارسل والاسناد والزيادة والنقص وتصاحيف المحققين قال ولا
يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم ان مسلما أخرج ثلاثة كتب من المسندات
أحدها هذا الذي قرأه على الناس والثاني يدخل فيه عكرمة وابن اسحق وأمثالهما والثالث
يدخل فيه من الضعفاء فان ذلك لا يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكره مسلم في صدر
كتابه اه قال المصنف وما قاله عياض ظاهر جدا الرابعة قال ابن الصلاح قد عيب على مسلم
روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح وجوابه
من وجوه أحدها ان ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده الثاني ان ذلك واقع في المتابعات
والشواهد لا في الاصول فيسلك الحديث أولا باسناد نظيف ويجعله أصلا ثم يتبعه باسناد
أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة والزيادة فيه تنبيه على فائدة فيما
قدمه الثالث أن يكون ضعف الضعيف الذي اعتمده طرأ بعد أخذه عنه باختلاط كاحد بن
عبد الرحمن ابن أخي عبد الله بن وهب اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر
الرابع أن يعول بالضعيف اسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالي ولا
يطول باضافة النازل اليه مكتفيا بعرفة أهل الشأن ذلك فقد روي ان أبا زرعة أنكر عليه
روايته عن أسباط بن نصر ووطن وأحمد بن عيسى المصري فقال انما أدخلت من حديثهم
ما رواه الثقات عن شيو خهم الا أنه ربما وقع الي عنهم بارتفاع ويكون عندي من روايته أوثق
منه بنزول فأقتصر على ذلك ولا ممة أيضا على التخرج عن سويد فقال من أين كتب الي بنسخة
حفص عن ميسرة بعاز (ولم يستوعبها الصحيح) في كتابيها (ولا التزام) أي استيعابه فقد قال
البخاري ما أدخلت في كتاب الجامع الا ما صح وتركت من الصحاح مخافة الطول وقال مسلم
ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا انما وضعت ما أجمعوا عليه يريد ما وجد عنده فيها شرائط
الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم قاله ابن الصلاح ورجح ان
المراد ما لم تختلف الثقات في نفس الحديث متناو اسناد الامام يختلف في توثيق روايته قال ودليل
ذلك انه سئل عن حديث أبي هريرة فاذا قرأنا نصتوا هل هو صحيح فقال عندي هو صحيح فقبل
لم يتضعه هنا فاجاب بذلك قال ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في منها أو
اسنادها وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط أو سبب آخر وقال البلقيني قيل أراد مسلم اجماع
أربعة أحمد بن حنبل وابن معين وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني قال
المصنف في شرح مسلم وقد أزمهما الدارقطني وغيرهما اخراج أحاديث على شرطهما لم يخرجاها
وليس بلازم لهما لعدم التزامهما ذلك قال وكذلك قال البيهقي قد انفقعا على أحاديث من صحيفه
هما وانفرد كل واحد منهما بأحاديث منها مع ان الاسناد واحد قال المصنف لكن اذا

كان الحديث الذي رآه أو أحدهما مع صحة أسنده في الظاهر أصلا في بابيه ولم يحرجه
تفسيره ولا ما يقوم مقامه فالظاهر أنهما اطلعا فيه على علة ويحتمل أنهما نسباه أو رآه
خشية الاطالة أو رآيا أن غيره بسد مسده (قيل) أي قال الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم (ولم
يفهم ما منه الا القليل وأتكر هذا) لقول البخاري فيما نقله الحازمي والاسماعيلي وما تركت من
الصحيح أكثر قال ابن الصلاح والمستدرک للحاكم كتاب كبير يشغل مما فاتهما على شيء كثير
وان يكن عليه في بعضه مقال فانه يصفوله منه صحيح كثير قال المصنف زيادة عليه (والصواب
انه لم يفت الا أصول الخمسة الا البسیر أعنى العجيين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي) قال
العراقي في هذا الكلام نظر لقول البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف
حديث غير الصحيح قال ولعل البخاري أراد بالاحاديث المكررة الاسانيد والموقوفات فربما
عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين زاد ابن جماعة في المنهل الروي أو أراد المبالغة
في الكثرة قال والاول أولى قبل ويؤيد أن هذا هو المراد أن الاحاديث الصحيح التي بين أظهرنا
بسل وغير الصحيح لو تتبعت من المسانيد والجوامع والسنن والاجزاء وغيرها المبالغت مائة
ألف بلا تكرار بل ولا خمسين ألفا ويبعد كل البعد أن يكون رجل واحد حفظ ما فات الامة
جميعه فانه انما حفظه من أصول مشايخه وهي موجودة وقال ابن الجوزي حصر الاحاديث
يبعد ما كانه غير ان جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها قال الامام أحمد صح سبع مائة
ألف وكسر وقال جعت من المسند احاديث انتخبها من أكثر من سبع مائة ألف وخمسين
ألفا قال شيخ الاسلام ولقد كان استيعاب الاحاديث سهلا لو أراد الله تعالى ذلك بان يجمع
الاول منهم ما وصل اليه ثم يذكرون بعد ما اطلع عليه مما فات من حديث مستقل
أو زيادة في الاحاديث التي ذكرها فيكون كالذئيل عليه وكذا من بعده فلا يعضى كثير من
الزمان الا وقد استوعبت وصارت كالمصنف الواحد ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن
قلت قد صنع المتأخرون ما يقرب من ذلك فجمع بعض المحدثين ممن كان في عصر شيخ الاسلام
زوائد سنن ابن ماجه على الاصول الخمسة وجمع الحافظ أبو الحسن التيمي زوائد مسند أحمد
على الكتب الستة المذكورة في مجلدين وزوائد مسند البزار في مجلد ضخيم وزوائد مجسم
الطبراني الكبير في ثلاثة وزوائد المعجمين الاوسط والصغير في مجلدين وزوائد أبي يعلى في
مجلد ثم جمع هذه الزوائد كلها في كتاب محدوف الاسانيد وتكام على الاحاديث ويوجد فيها
صحيح كثير وجمع زوائد الحليمي لابي نعم في مجلد ضخيم وزوائد فوائد تمام وغير ذلك وجمع شيخ
الاسلام زوائد مسند اسحق وابن أبي عمرو ومسند وابن أبي شيبة والجميدى وعبد بن حميد
وأحمد بن منيع والطيا السبي في مجلدين وزوائد مسند الفردوس في مجلد وجمع صاحبنا
الشيخ زين الدين قاسم الحنفى زوائد سنن الدارقطني في مجلد وجمعت زوائد شعب الاعمان
للبيهقي في مجلد وكتب الحديث الموجودة سواها كثيرة جدا وفيها الزوائد بكثرة فلو غها العدد
السابق لا يبعد والله أعلم (تنبهات) أحدها ذكر الحاكم في المدخل ان الصحيح عشرة

نظر الشيخ
عن جماعة

أقسام وسبأني نقلها عنه وذكر منها في القسم الاول الذي هو الدرر والاولى واختيار الشيخين
 ان برويه الصحابي المشهور بالرواية وله راويان ثقتان الى آخر كلامه الا اني عنه ثم قال
 والاحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث انتهى وحيثئذ
 يعرف من هذا الجواب عن قول ابن الاخرم فكانه أراد لم يفتهم من أصح الصحيح الذي هو
 الدرجة الاولى وبهذا الشرط الا القليل والامر كذلك الثاني لم يدخل المصنف سنن ابن
 ابن ماجه في الاصول وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعل الاصول ستة بادخاله فيها قليل
 وأول من ضمه اليها ابن طاهر المقدسي فتابعه أصحاب الاطراف والرجال والناس وقال المزي
 كل ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف قال الحسني يعني من الاحاديث وتعبه شيخ الاسلام
 بانه انفرد باحاديث كثيرة وهي صحيحة قال فالاولى جملة على الرجال الثالث سنن النسائي الذي
 هو أحد الكتب الستة أو الخمسة هي الصغرى دون الكبرى صرح بذلك التاج ابن السبكي
 قال وهي التي يخرجون عليها الاطراف والرجال وان كان شيخه المزي ضم اليها الكبرى وصرح
 ابن الملقن بانها الكبرى وفيه نظر ورايت بخط الحافظ ابي الفضل العراقي ان النسائي لما
 صنف الكبرى أهذا هو الامير الملة فقال له كل ما فيها صحيح فقال لا فقال ميز لي الصحيح من غيره
 فصنف له الصغرى (وجلة مافي) صحيح (البخاري) قال المصنف في شرحه من الاحاديث
 المسندة (سبعة آلاف) حديث (ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة وبمخالف المكرر
 أربعة آلاف) قال العراقي هذا مسلم في رواية الفريري وأما رواية حماد بن سافريه دون
 رواية الفريري بمائتي حديث ورواية ابراهيم بن معقل دونها بثلاثمائة قال شيخ الاسلام وهذا
 قاله تقليد للحموي فانه كتب البخاري عنه وعد كل باب منه ثم جمع الجملة وقلده كل من جاء بعده
 نظرا الى انه راوى الكتاب وله به العناية التامة قال ولقد عددتها وحررتها فبلغت بالمكررة
 سوى المعلقات والمتابعات ستة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثا وبدون المكررة
 الفين وخمسمائة وثلاثة عشر حديثا وفيه من التعاليق ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون وأكثرها
 مخرج في أصول متونه والذي لم يخرج مائة وستون وفيه من المتابعات والتبعية على اختلاف
 الروايات ثلثمائة وأربعة وعشرون هكذا وقع في شرح البخاري ونقل عنه ما يخالف هذا يسيرا
 قال وهذا خارج عن الموقوفات والمقاطيع فانئذ ان في الاولي ساق المصنف هذا الكلام
 مساق فائدة زائدة قال شيخ الاسلام وليس ذلك مراد ابن الصلاح بل هو تمة قدحه في كلام ابن
 الاخرم أي ان البخاري قال احفظ مائة ألف حديث صحيح وليس في كتابه الا هذا القدر وهو
 بالنسبة الى المائة ألف يسير الثانية وافق مسلم البخاري على تخرجه مائة اثنان وعشرين
 حديثا (و) جملة مافي صحيح (مسلم) باسقاط المكرر نحو أربعة آلاف (هذا) مافي على ابن الصلاح
 قال العراقي وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرفه قال وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن
 سلمه انه اثناعشر ألف حديث وقال المياجي ثمانية آلاف فانه أعلم قال ابن حجر وعندى في
 هذا انظر (ثم ان الزيادة في الصحيح) عليها (تعرف من) كتب (السنن المعتمدة كسنن أبي داود

والترمذي والنسائي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم والبيهقي وغيرهم انصوا على صحته
 فيها (ولا يكتفى بوجوده فيها الا في كتاب من شرط الاقتصار على الصحيح) كابن خزيمة وأصحاب
 المستخرجين قال العراقي وكذا الوانص على صحته أحد منهم ونقل عنه ذلك باسناد صحيح كما في
 سؤالات أحمد بن حنبل وسؤالات ابن معين وغيرهما قال وانما أهمله ابن الصلاح بناء على
 اختياره انه ليس لاحد ان يصح في هذه الاعصار فلا يكتفى بوجود الصحيح باسناد صحيح كما لا يكتفى
 بوجود أصل الحديث باسناد صحيح (واعني) الحافظ أبو عبد الله (الحاكم) في المستدرک (بضبط
 الزائد عليهما) مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما أو صحيح وان لم يوجد شرط أحدهما
 معبر عن الاول بقوله هذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو مسلم
 وعن الثاني بقوله هذا حديث صحيح الاسناد وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منها على ذلك (وهو
 متساهل) في الصحيح قال المصنف في شرح المذهب اتفق الحافظ على أن تليق به البيهقي
 أشد تحريما منه وقد كسب الذهبي مستدركه ونعقب كثيرا منه بالضعف والتمسكه وجمع جزأ
 فيه الاحاديث التي فيه وهي موضوعة فذكر نحو مائة حديث وقال أبو سعيد المملوك
 طالعت المستدرک الذي صنفه الحاكم من أوله الى آخره فلم أرفيه حديثا على شرطهما قال
 الذهبي وهذا اسراف وغلو من الماليني والافقيه جملة وافرة على شرطهما وجملة كثيرة على
 شرط أحدهما اعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب وفيه نحو الربع مما صح سند فيه بعض
 الشيء أوله وما بقي وهو نحو الربع فهو منا كبير واهيات لا يصح وفي بعض ذلك موضوعات قال شيخ
 الاسلام وانما وقع للحاكم التساهل لانه سود الكتاب لينقعه فأعملته المنية قال وقد وجدت
 قريب نصف الجزء الثاني من تجزئته ستة من المستدرک الى هنا انتهى املاء الحاكم قال وما
 عد اذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه الا بطريق الاجازة قال والتساهل في القدر المملئ قليل
 جدا بالنسبة الى ما بعده (فما صححه ولم يحد فيه لغيره من المعتمدين تعجبا ولا تضعيفاً حكمنا
 بأنه حسن الا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه) قال البدرين جماعة والصواب انه يتبع
 ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو العجوة أو الضعف ووافق العراقي وقال ان حكمه
 عليه بالحسن فقط فحكم قال الا أن ابن الصلاح قال ذلك بناء على رأيه أنه قد انقطع الصحيح في
 هذه الاعصار فليس لاحد أن يصححه فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه والعجب من
 المصنف كيف وافقه هنا مع مخالفته له في المسئلة المبني عليها كما سيأتي وقوله فما صححه احتراز
 مما خرج في الكتاب ولم يصرح بتصحيحه فلا يعتمد عليه (وبقاربه) أي صحيح الحاكم (في حكمه
 صحيح أبي حاتم بن حبان) قيل ان هذا يفهم ترجيح كتاب الحاكم عليه والواقع خلاف ذلك قال
 العراقي وليس كذلك وانما المراد أنه يقاربه في التساهل فالحاكم أشد تساهلا منه قال الحارثي
 ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم قيل وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح فان
 غاية انه يسمى الحسن صحيحا فان كانت نسبته الى التساهل باعتبار وجهه ان الحسن في كتابه
 فهي مشاحة في الاصطلاح وان كانت باعتبار خفة شروطه فانه يخرج في الصحيح ما كان

راوية ثقة غير مدلس سمع من شيخه وسمع منه الاخذ عنه ولا يكون هناك ارسال ولا انقطاع
 واذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل وكان كل من شيخه والراوى عنه ثقة ولم يأت بحديث
 منكرفه وعنده ثقة وفي كتاب الثقات له كثير من هذه حاله ولاجل هذا رعبا اعترض عليهم في
 جعلهم ثقات من لم يعرف حاله ولا اعترض عليه فانه لا مشاحة في ذلك وهذا دون شرط الحاكم
 حيث شرط ان يخرج عن رواية خرج لمثلهم الشيخان في الصحيحين فالخاضع ان ابن حبان وفي
 بالتزام شروطه ولم يوف الحاكم في فوائده الاولى صحيح ابن حبان ترتيبه مختار ليس على
 الابواب ولا على المسانيد ولهذا اسماء التقاسيم والانواع وسببه أنه كان عارفا بالكلية والحو
 والفلسفة ولهذا اتكلم فيه ونسب الى الزندقة وكادوا يحكمون بقتله ثم نفي من مجستان الى
 سمرقند والكشف من كتابه عسر جدا وقد رتب به بعض المتأخرين على الابواب وعمل له الحافظ
 أبو الفضل العراقي اطرافا وجرّد الحافظ أبو الحسن النجاشي زوائده على الصحيحين في مجلد الثانية
 صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى انه يتوقف في الصحيح لا دنى
 كلام في الاسناد فيقول ان صح الخبر أو وان ثبت كذا ونحو ذلك ومن صنف في الصحيح أيضا
 غير المستخرجين الا في ذكرها السنن الصحاح لسعيد بن السكن الثالثة صرح الخطيب وغيره
 بأن الموطأ مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم وهو
 روايات كثيرة وأكبرها رواية القعني وقال العلاني وروى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة
 وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية
 أبي مصعب قال ابن خزم في موطأ أبي مصعب هذا زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث
 وأما ابن خزم فانه قال أولى الكتب الصحيحان ثم صحيح سعيد بن السكن والمنتقى لابن الجارود
 والمنتقى لقاسم بن أصبغ ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود وكتاب النسائي ومصنف قاسم بن
 أصبغ ومصنف الطحاوي ومسانيد أحمد والبرازي وأبي شيبة أبي بكر وعثمان وابن
 راهويه والطبراني والحسين بن سفيان والمستدرک وابن سببر ويعقوب بن شيبة وعلي بن
 المدني وابن أبي عرزة وما جرى مجراها التي أفردت كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صرفا ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل مثل
 مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة ومصنف تقي بن مخلد وكتاب محمد بن نصر المروزي
 وكتاب ابن المنذر ثم مصنف حاد بن سلمة ومصنف سعيد بن منصور ومصنف وكيع ومصنف
 الزبيري وموطأ مالك وموطأ ابن أبي ذئب وموطأ ابن وهب ومسائل ابن حنبل وفتحه أبي
 عبيد وفتحه أبي ثور وما كان من هذا النمط مشهورا كحديث شعبة وسفيان واللبث والاوزاعي
 والحميدي وابن مهدي ومسدد وما جرى مجراها فهذه طبقة موطأ مالك بعضها أجمع الصحيح منه
 وبعضها مثله وبعضها دونه وقد أحصيت ما في حديث شعبة من الصحيح فوجدته ثمانمائة
 حديث وثيقات مسندة وهي سلا يزيد على المائتين وأحصيت ما في موطأ مالك وما في حديث
 سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسمائة وثيقات مسندة وثلاثمائة

من سلاوة نيف وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها وفيها أحاديث ضعيفة
 وثلاثها جهور العلماء اهـ ملخصاً من كتابه مراتب الديانة (الثالثة) من مسائل الصحيح (الكتب
 المخرجة على الصحيحين) كالمستخرج للمصنفين في وللبرقاني ولابن أحمد القطراني ولابي
 عبد الله بن أبي ذهل ولابي بكر بن مردويه على البخاري ولابي عوانة الاشقراني
 ولابي جعفر بن حمدان ولابي بكر محمد بن رجاء النيسابوري ولابي بكر الجوزي ولابي حامد
 الشاذلي ولابي الوليد حسان بن محمد القرشي ولابي عمران موسى بن العباس الجويني
 ولابي نصر الطوسي ولابي سعيد بن أبي عثمان الخيري على مسلم ولابي نعيم الاصبهاني وأبي
 عبد الله بن الاخزم وأبي ذر الهروي وأبي محمد الخلال وأبي علي الماسرخسي وأبي مسعود
 سليمان بن ابراهيم الاصبهاني وأبي بكر اليزدي على كل منهما ولابي بكر بن عبدان الشيرازي
 عليهما في مؤلف واحد وموضوع المستخرج كما قال العراقي ان يأتي المصنف الى الكتاب
 فيخرج أحاديثه بأسانيد نفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من
 فوقه قال شيخ الاسلام وشرطه ان لا يصل الى شيخ أبعد حتى يفقد سند ابوصله الى الاقرب
 الالعد من علو أو زيادة مهمه قال ولذلك يقول أبو عوانة في مستخرجه على مسلم بعد ان يسوق
 طرق مسلم كلها من هنا المخرجة ثم يسوق أسانيد يجمع فيها مع مسلم فين فوق ذلك وربما قال من
 هنا لم يخرج جاء قال ولا يظن انه يعني البخاري ومسلماني استقرت صيغته في ذلك فوجدته انما
 يعني مسلماً وأبا الفضل أحمد بن سلمة فإنه كان قرين مسلم وصنف مثل مسلم وربما أسقط
 المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً برتضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ثم ان
 المستخرجات المذكورة (لم يلتزم فيها موافقتهما) أي الصحيحين (في الالفاظ) لانهم انما
 يروون بالالفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم (لحصل فيها تفاوت) فليسل (في اللفظ و) في
 (المعنى) أقل (وكذا ما رواه البيهقي) في السنن والمعرفة وغيرهما (والبخاري) في شرح السنة
 (وشبههما فائين رواه البخاري أو مسلم وقع في بعضه) أيضاً (تفاوت في المعنى) وفي الالفاظ
 (فرادهم) بقولهم ذلك (انهما انما رواه يا أصله) أي أصل الحديث دون اللفظ الذي أورده
 وحينئذ (فلا يجوز) لك (ان تنقل منهما) أي من الكتب المذكورة من المستخرجات وما ذكر
 (حديثاً ونقول) فيه (هو كذا فيهما) أي الصحيحين (الا ان تقابلهما أو يقول المصنف
 اخبراه بلفظه بخلاف المختصرات من الصحيحين فانهم نقلوا فيها ألفاظهما) من غير زيادة
 ولا تغيير فليست ان تنقل منها ونعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ وكذا الجمع بين الصحيحين لعبد الحق
 أما الجمع لابي عبد الله الحميدي الاندلسي فعنه زيادة ألفاظ رتومات على الصحيحين بلا تغيير قال
 ابن الصلاح وذلك موجود فيه كثير افرعاً نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيح وهو
 مخطن لكونه زيادة ليست فيه قال العراقي وهذا مما أنكر على الحميدي لانه جمع بين كتابين
 فمن أين تأتي الزيادة قال واقتضى كلام ابن الصلاح ان الزيادات التي تقع في كتاب الحميدي
 لها حكم الصحيح وليس كذلك لانه ما رواها بسنده كالمستخرج ولا ذكرانه يزيد ألفاظاً واشترط

فيها الصحة حتى يقلد في ذلك قلت هذا الذي نقله عن ابن الصلاح وقعه في الفائدة الرابعة
فانه قال ويكنى وجوده في كتاب من اشترط الصحيح وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة من تعة
لمحذوف أو زيادة شرح وكثير من هذا موجود في الجمع للحميدي انتهى وهذا الكلام قابل
للتأويل فتأمل ثم رأيت عن شيخ الاسلام قال قد أشار الحميدي اجمالاً وتفصيلاً الى ما يخطئ
ما عترض به عليه أما اجمالاً فقال في خطبة الجمع وبعازت زيارات من تمتات وشرح لبعض
ألفاظ الحديث ونحو ذلك وقفت عليها في كتب من اعتنى بالصحيح كالاسماعيلي والبرقاني وأما
تفصيلاً فعلى قسمين جلي وخفي أما الجلي فيسوق الحديث ثم يقول في اثنا عشر الى هنا انتهت
رواية البخاري ومن هنا رواه البرقاني وأما الخفي فانه يسوق الحديث كاملاً أصلاً وزيادة ثم يقول
أما من أوله الى موضع كذا فإرواه فلان وما عده زاده فلان أو يقول لفظه كذا زادها فلان
ونحو ذلك والى هذا أشار ابن الصلاح بقوله فربما نقل من لا يميز حينئذ فلا بد منه حكم الصحة
لنقله لها عن اعني بالصحيح **مهمة** ما تقدم عن البيهقي ونحوه من عزو الحديث الى
الصحيح والمراد أصله لاشد ان الاحسن خلافه والاعتناء بالبيان حذر من ايقاع من
لا يعرف الاصطلاح في اللبس ولا بد دقيق العبد في ذلك تفصيل حسن وهو انك اذا كنت في
مقام الرواية فلك العز ولو خالف لانه عرف ان جُل قصده المحدث السند والعشور على أصل
الحديث دون ما اذا كنت في مقام الاحتجاج فن روي في المعاجم والمشتجات ونحوها فلا حرج
عليه في الاطلاق بخلاف من أورد ذلك في الكتب المنسوبة لاسيما ان كان الصالح للترجمة قطعة
زائدة على ما في الصحيح (وللكتب المخرجة عليهم ما فائدتان) احدهما (علو الاسناد) لان
مصنف المستخرج لو روى حديثاً مثلاً من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به
المستخرج مثاله ان أبانعم لو روى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخاري أو مسلم لم يصل
اليه الا بأربعة واذارواه عن الطبراني عن الدبري بفتح الموحدة عنه وصل باثنين وكذا لو روى
حديثاً في مسند الطيالسي من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة شيخان بينه وبين مسلم
ومسلم وشيخه واذارواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين (و) الاخرى
(زيادة الصحيح) فان تلك الزيادة صحيحة لكونها باسنادهما) قال شيخ الاسلام هذا مسلم في
الرجل الذي اتفق فيه اسناد المستخرج واسناد مصنف الاصل وفيه من بعده وأما من بين
المستخرج وبين ذلك الرجل فيحتاج الى نقد لان المستخرج لم يلتزم الصحة في ذلك وانما جُل قصده
العلوفان حصل وقع على غرضه فان كان مع ذلك صحيحاً وفيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقاً
والافليس ذلك همه قال قد وقع ابن الصلاح هنا فيما فر منه في عدم التصحيح في هذا الزمان
لانه أطلق تصحيح هذه الزيادة ثم عللها بتعليل أخص من دعواه وهو كونهما بذلك الاسناد
وذلك انما هو من ملحق الاسناد الى منتهاه **تنبيه** لم يذكر المصنف تبعا لابن الصلاح
للمستخرج سوى هاتين الفائدتين وبقي له فوائد اخر منها القوة بكثرة الطرق للترجيح عند
المعارضة ذكره ابن الصلاح في مقدمته شرح مسلم وذلك بان يضم المستخرج شخصاً آخر فكثر

مع الذي حدث مصنف الصحیح عنه ورجع بمساق له طرقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من استخراج كما يضع أبو عوانة ومنها أن يكون مصنف الصحیح روى عن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده فيبينه المستخرج أما نصريحاً أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه الا قبل الاختلاط ومنها أن يروى في الصحیح عن مدلس بالغنصه فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع فهاتان فائدتان جليلتان وإن كانا لا تتوقف في صحة ما روى في الصحیح من ذلك غير مبين ونقول لولم يطبع مصنفه على أنه روى عنه قبل الاختلاط وإن المدلس سمع لم يخرج به فقد سأل السبكي المزي هل وجد لكل ما روى به بالغنصه طرق مصرح فيها بالحديث فقال كثير من ذلك لم يوجد وما يسهلنا الا تحسين الظن ومنها أن يروى عن مبهم كحدثنا فلان أو رجل أو فلان وغيره أو غير واحد فيعنه المستخرج ومنها أن يروى عن مهمل كعمد من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحدثين ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم فيميزه المستخرج قال شيخ الاسلام وكل علة أهل بها حديث في أحد الصحاحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده وذلك كثير جداً ^(في فائدة) لا يختص المستخرج بالصحاحين فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود وأبو علي الطوسي على الترمذي وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة وأملی الحافظ أبو الفضل العراقي على المستدرک مستخرجاً لم يكمل (الرابعة) من مسائل الصحیح (مارواه) أي الشيخان (بالاسناد المتصل فهو من المحكوم بعينه وأما ما حذف من مبتدأ اسناده وأحد أو أكثر) وهو المعلق وهو في البخاري كثير جداً كما تقدم عدده وفي مسـلم في موضع واحد في التيمم حيث قال وروى الليث بن سعد فذكر حديث أبي الجهم بن الحرث بن الصمة أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جبل الحديث وفيه أيضاً موضعان في الحدود والبيع ورأهما بالتعليق عن الليث بعد روايتهما بالانصال وفيه بعد ذلك أربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم عقبه بقوله ورواه فلان وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر في كتابه وإنما أورده معلقاً اختصاراً ومجانبةً للتكرار والذي لم يوصله في موضع آخر مائة وستون حديثاً وصلها شيخ الاسلام في تأليف لطيف سماه التوفيق وله في جميع التعليقات والمتابعات والموقوفات كتاب جليل بالاسانيد سماه تعليق التعليق واختصره بلا أساساً ينفذ في آخر سماه التشويق إلى وصل المهم من التعليق (فما كان منه بصيغة الجزم كقال وفعل وأمر وروى وذكر فلان فهو حكم بعينه عن المضاف إليه) لأنه لا يستحيز أن يحزم بذلك عنه الا وقد صح عنه عنه لكن لا يحكم بعينه الحديث مطلقاً بل يتوقف على النظر في أمر من رجاله وذلك أقسام أحدها ما يلحق بشرطه والسبب في عدم إصالة استغناء بغيره عنه مع إفاضة الإشارة إليه وعدم اهماله بإبراده معلقاً اختصاراً وأما كونه لم يسمعه من شيخه أو سمعه مذكراً أو شئ في سماعه فما رأى أنه يسوقه مساق الاصول ومن أمثلة ذلك قوله في الوكالة قال عثمان بن الهيثم حدثنا عون حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بركاة

رمضان الحديث وأورده في فضائل القرآن وذكر ابراهيم ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان
 فاظاهر عدم سماعه له منه قال شيخ الاسلام وقد استعمل هذه الصيغة فيما لم يسمعه من
 مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة قال فلان ثم يوردها في موضع آخر بواسطة
 بينه وبينهم كما قال في التاريخ قال ابراهيم بن موسى بن هشام بن يوسف فذكر حديثنا ثم يقول
 حدثني بهذا عن ابراهيم قال ولكن ليس ذلك مطرد في كل ما أورده بهذه الصيغة على انه سمعه
 من شيوخه وبهذا القول يدفع اعتراض العراقي على ابن الصلاح في تحصيله بقوله قال عفان
 وقال القعقبي بكونه ما من شيوخه وان الرواية عنهم ولو بصيغة لا تصرح بالسماع محمولة على
 الاتصال كإسبأتني في فروع عقب المعضل ثم قولنا في هذا التقسيم ما يلحق بشرطه ولم نقل انه
 على شرطه لانه وان صح فليس من غلط الصحيح المسند فيه نبه عليه ابن كثير القسم الثاني ما لا
 يلحق بشرطه ولكنه صحيح على شرط غيره كقوله في الطهارة وقالت عائشة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه أخرجه مسلم في صحيحه الثالث ما هو حسن صالح للعبارة
 كقوله فيه وقال يهزبن حكيم عن أبيه عن جده الله أحق أن يستخبي منه وهو حديث حسن
 مشهور أخرجه أصحاب السنن الرابع ما هو ضعيف لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة
 انقطاع سير في اسناده قال الاسماعيلى قد يوضع البخارى ذلك اما لانه سمعه من ذلك الشيخ
 بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ أولا لانه سمعه ممن ليس من شرط
 الكتاب فيه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به لاعلى الحديث به عنه كقوله في الزكاة
 وقال طاووس قال معاذ بن جبل لاهل اليمن اتوني بعرض ثياب الحديث فاسناده الى طاووس
 صحيح الا ان طاووس لم يسمع من معاذ واما ما اعترض به بعض المتأخرين من نقض هذا الحكم
 بكونه جزم في معلق وليس بصحيح وذلك قوله في التوحيد وقال المباحثون عن عبد الله بن
 الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تفاضلوا بين الانبياء
 الحديث فان أبا مسعود الدمشقي جزم بان هذا ليس بصحيح لان عبد الله بن الفضل انما رواه عن
 الاعرج عن أبي هريرة لانه عن أبي سلمة وقوى ذلك بأنه أخرجه في موضع آخر كذلك فهو
 اعتراض مردود ولا ينقض القاعدة ولا مانع من أن يكون لعبد الله بن الفضل فيه شيخان
 وكذلك أورده عن أبي سلمة الطيالسي في سنده فبطل ما ادعاه (وماليس فيه جزم كبير ويذكر
 ويحكي ويقال وروى وذكر وحكى عن فلان كذا) قال ابن الصلاح أوفي الباب عن النبي صلى
 الله عليه وسلم (فليس فيه حكم بعينه عن المضاف اليه) قال ابن الصلاح لان مثل هذه
 العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضا فأشار بقوله أيضا الى انه ربما يورده ذلك فيما هو
 صحيح اما لكونه رواه بالمعنى كقوله في الطب ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في الرقي بقائه الكتاب فانه أسنده في موضع آخر بلفظ أن نفرأ من الصحابة مراءجي فيه
 ليدفع فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بقائه الكتاب وفيه ان أحق ما اخذتم عليه أجرا
 كتاب الله وليس على شرطه كقوله في الصلاة ويذكر عن عبد الله بن السائب قال قرأ النبي

صلى الله عليه وسلم المؤمنون في صلاة الصبح حتى اذا جاء ذكر موسى وهرون اخذته سَعْلَةً
فركم وهو صحيح اخرجه مسلم الا ان البخارى لم يخرج لبعض رواته او لكونه ضم اليه ما لم يصح
فأني بصيغته تستعمل فيه ما كقول في الطلاق وبذكر عن علي بن أبي طالب وابن المسيب
وذكر نحو من ثلثه وعشرين تابعيا وقد يورده أيضا في الحسن كقوله في البيوع وبذكر
عن عثمان بن عفان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا بَغْت فِكْلٍ واذا ابْتَغْت فاكْتَل
هذا الحديث رواه الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولى
عثمان وقد وثق عن عثمان وتابعه سعيد بن المسيب ومن طريقه أخرجه أحد في المسند
الا ان في اسناده ابن لهيعة ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه
انقطاع والحديث حسن لما عظمه من ذلك ومن أمثلة ما أورده من ذلك وهو ضعيف
قوله في الوصايا وبذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى بالدين قبل الوصية وقد رواه
الترمذي موصولا من طريق الحرث عن علي والحرث ضعيف وقوله في الصلاة وبذكر عن
أبي هريرة رفعه لا يَطْوَغ الا امام في مكانه وقال عقبه ولم يَصْخُ وهذه عادة في ضعيف لا عاضد
له من موافقه اجاع أو نحوه على انه فيه قليل جدا والحديث أخرجه أبو داود من طريق
ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن ابراهيم بن اسمعيل عن أبي هريرة وليث ضعيف
وابراهيم لا يعرف وقد اختلف عليه فيه (و) ما أورده البخارى في الصحيح مما عبر عنه بصيغة
التمريض وقلنا لا يحكم به بعبته (ليس يواي) أى ساقط جدا (لادخاله) اياه (في الكتاب المرسوم
بالصحيح) وعبارة ابن الصلاح ومع ذلك فايراده له في أثناء الصحيح مشعر بعبه أصله اشعارا
يونس به ويركن اليه قلت ولهذا ركزت على ابن الجوزي حيث أورد في الموضوعات
حديث ابن عباس مرفوعا اذا أتيت أحدكم بهدية فقلساؤه شركاؤه فيها فانه أورده من طريقين
عنه ومن طريق عن عائشة ولم يصب فان البخارى أورده في الصحيح فقال وبذكر عن ابن عباس
وله شاهد آخر من حديث الحسن بن علي بن زياد في فوائد أبي بكر الشافعي وقد بينت ذلك في
مختصر الموضوعات ثم في كتابي القول الحسن في الذب عن السنن فافائدة قال ابن الصلاح
اذا تقررت حكم التعاليق المذكورة فقول البخارى ما أدخلت في كتابي الا ما صح وقول الحافظ ابن
نصر السجزي أجمع الفقهاء وغيرهم ان رجلا لو حلف بالطلاق ان جميع ما في البخارى صحيح
قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لاشد فيه لم يحنث محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه
ومتون الابواب المسندة دون التراجم ونحوها اه وسياق في هذه المسئلة ضرب كلام قريبا
ويأتى تحوير الكلام في حقيقة التعليق حيث ذكره المصنف عقب المعضل ان شاء الله تعالى
(الخامسة الصحيح أقسام) متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه (أعلاها ما اتفق
عليه البخارى ومسلم ثم ما انفرد به البخارى) ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلافا للعلماء
أيهما أرجح (ثم) ما انفرد به (مسلم ثم) صحيح (على شرطهما) ولم يخرجه واحد منهما ووجه
تأخره عما أخرجه أحدهما تأتي الأمة بالقبول له (ثم) صحيح (على شرط البخارى ثم) صحيح

على شرط (مسلم ثم صحيح عند غيرهما) مستوفى فيه الشروط السابقة ﴿تنبيهات﴾
الاول أورد على هذا أقسام أحدها المتواتر وأوجب بانه لا يعتبر فيه عدالة الكلام في الصحيح
بالتعريف السابق الثاني المشهور قال شيخ الاسلام وهو وارد قطعاً قال وأما متوقف في رتبته
هل هي قبل المتفق عليه أو بعده الثالث ما أخرجه الستة وأوجب بان من لم يشترط الصحيح
في كتابه لا يزيد تخريجه للحديث قوة قال الزركشي وينبغي بان الفقهاء قد يرجحون بما لا مدخل
له في ذلك الشيء كتقديم ابن العم الشقيق على ابن العم اللاب وان كان ابن العم للام لا يرث قال
العراقي نعم ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالصحة مما اختلفوا فيه وان اتفق عليه
الشيخان الرابع ما فقد شرطاً كالاتصال عند من بعده صحيحاً الخامس ما فقد تمام الضبط
ونحوه مما ينزل الى رتبة الحسن عند من يسميه صحيحاً قال شيخ الاسلام وعلى ذلك يقال
ما أخرجه الستة الا واحداً منهم وكذا ما أخرجه الأئمة الذين التزموا الصحة ونحوه هذا الى أن
تنتشر الاقسام فتكثر حتى يعسر حصرها ﴿التنبيه الثاني﴾ قد علم مما تقدم أن أصح مؤسّس
للصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم فينبغي ان يقال أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه
الثلاثة ثم ابن خزيمة وابن حبان أو الحاكم ثم ابن حبان والحاكم ثم ابن حبان فقط ثم الحاكم
فقط ان لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين ولم أر من تعرض لذلك فليتامل ﴿الثالث﴾
قد يعرض للفقهاء ما يجمع له فائقاً كان يتفق على اخراج حديث غريب ويخرج مسلم
أو غيره حديثاً مشهوراً أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الاسانيد ولا يقدح ذلك فيما تقدم
لان ذلك باعتبار الاجمال قال الزركشي ومن هنا يعلم ان ترجيح كتاب البخاري على مسلم انما
المراد به ترجيح الجملة على الجملة لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر
﴿الرابع﴾ فائدة التقسيم المذكور تظهر عند التعارض والترجيح ﴿الخامس﴾ في تحقيق شرط
البخاري ومسلم قال ابن طاهر شرط البخاري ومسلم ان يخرج الحديث الجميع على ثقة رجاله الى
الحكاية المشهور قال العراقي وليس ما قاله بجميد لان النسائي ضعف جماعة أخرجه لهم الشيخان
أو أحدهما وأوجب بانهما أخرجا من أجمع على ثقته الى حين تصنيفهما ولا يقدح في ذلك
تضعيف النسائي بعد وجود الكاين وقال شيخ الاسلام تضعيف النسائي ان كان باجتهاده أو
نقله عن معاصر فالجواب ذلك وان نقله عن متقدم فلا قال ويمكن ان يجاب بان ما قاله ابن طاهر
هو الاصل الذي بنى عليه أمرهما وقد يخرجان عنه لم يرجح يقوم مقامه وقال الحاكم في علوم
الحديث وصف الحديث الصحيح ان يرويه الحكاية المشهور بالرواية عن النبي صلى الله عليه
وسلم وله راويان ثقتان ثم يرويه من اتبع التابعين الحافظ المتقن المشهور بالرواية وله رواية
ثقات وقال في المدخل الدرجة الاولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم وهوان يروى الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عنه اسم الجهالة بان يروى عنه تابعيان عدلان
ثم يروى عنه التابعي المشهور بالرواية عن الحكاية وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من اتبع
التابعين حافظ متقن وله رواية من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً مشهوراً

بالعدل التي روايته ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول الى وقتنا كالشهادة على الشهادة فعمم
 في علوم الحديث شرط الصحيح من حيث هو وخصص ذلك في المدخل بشرط الشيخين وقد
 نقض عليه الحازمي ما ادعى انه شرط الشيخين بما في الصحيح من الغرائب التي تفرد بها بعض
 الرواة وأجيب بانه انما أراد أن كل راو في الكتابين يشترط ان يكون له راويان لانه يشترط أن
 يتفق في رواية ذلك الحديث بعينه قال أبو علي الغساني ونقله عياض عنه ليس المراد ان يكون
 كل خبر دروياه مجتمع فيه راويان عن صحابييه ثم عن تابعيه فمن بعده فان ذلك يعز وجوده وانما
 المراد ان هذا الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجاهل قال شيخ
 الاسلام وكان الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة لان الشهادة يشترط
 فيها التمسك وواجب باحتمال ان يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها كالالاتصال واللقاء
 وغيرهما وقال أبو عبد الله بن المواق ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم وتبعه عليه عياض
 وغيره ليس بالبسين ولا أعلم أحد اروي عنهما انهما صرحا بذلك ولا وجود له في كتابيهما ولا
 خارجا عنهما فان كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصريح لتصرفهما في كتابيهما فلم يصب
 لان الامر من معاني كتابيهما وان كان أخذه من كون ذلك أكثر في كتابيهما فلا دليل
 فيه على كونهما اشتراطاه ولعل وجود ذلك أكثر يا غما هو لان من روى عنه أكثر من
 واحدا أكثر ممن لم يرو عنه الواحد في الرواة مطلقا بالنسبة الى من خرج له منهم في الصحيحين
 وليس من الانصاف الزامهما هذا الشرط من غير ان يثبت عنهما ذلك مع وجود اخلا لهما
 به لانهما اذا صح عنهما اشتراط ذلك كان في اخلا لهما به ذلك عليهما قال شيخ الاسلام وهذا
 كلام مقبول وببحث قوى وقال في مقدمة شرح البخاري ما ذكره الحاكم وان كان منتقضا
 في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم الا انه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث
 أصل من روايته من ليس له الا راو واحد فقط وقال الحازمي ما حاصله شرط البخاري ان يخرج
 ما اتصل اسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة وانه قد يخرج
 أحيانا عن أعيان الطبقة التي عكلى هذه في الاتقان والملازمة لمن روى عنه فلم يلزمه الا
 ملازمة بسيرة وشرط مسلم ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث من لم
 يسلم من غوائل الجرح اذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كحماد بن سلمة في ثابت البناني
 وأيوب وقال المصنف ان المراد بقولهم على شرطهما ان يكون رجال اسناده في كتابيهما لانه
 ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما قال العراقي وهذا الكلام قد أخذ من ابن الصلاح
 حيث قال في المستدرک أودعه ما رآه على شرط الشيخين قد أخرجهما عن روايته في كتابيهما قال
 وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد فانه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخاري مثلام
 يعترض عليه بان فيه فلانا ولم يخرج له البخاري وكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرک قال
 وليس ذلك منهم بجيد فان الحاكم صرح في خطبة المستدرک بخلاف ما فهموه عنه فقال وأنا
 استعين الله تعالى على اخراج أحاديث رواها ثقات قد أخرج بمثلها الشيخان أو أحدهما فقله

على شرط (مسلم ثم صحيح عند غيرهما) مستوفى فيه الشروط السابقة (تنبهات) الاول وأورد على هذا أقسام أحدها المتأزروا أجيب بأنه لا يعتبر فيه عد القوال كالام في الصحيح بالتعرف السابق الثاني المشهور قال شيخ الاسلام وهو وارد قطعاً قال وأما متوقف في رتبته هل هي قبل المنفق عليه أو بعده الثالث ما أخرجه الستة وأجيب بأن من لم يشترط الصحيح في كتابه لا يزيد تخريجه للحدوث قوة قال الزركشي وينبغي أن الفقهاء قد يرجحون بما لا مدخل له في ذلك الشيء كتمقديم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب وان كان ابن العم للام لا يرث قال العراقي نعم ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالحجة مما اختلفوا فيه وان اتفق عليه الشيخان الرابع ما فقد شرطاً كالالاتصال عند من بعده صحيحاً الخامس ما فقد تمام الضبط ونحوه مما ينزل الى رتبة الحسن عند من يسميه صحيحاً لمثل شيخ الاسلام وعلى ذلك يقال ما أخرجه الستة الا واحد منهم وكذا ما أخرجه الأئمة ١١

تنتشر الاقسام فتكثر حتى يعسر حصرها في التبيين
الحاجج ابن خزيمة ثم ابن جبان ثم الحاكم فينبغي
السلالة ثم ابن خزيمة وابن جبان أو الحاكم
فقط ان لم يكن الحديث على شرط أحد الشيوخ
قد يعرض للمفوق ما يحمله فانما كان يته
أو غيره حديثا مشهورا أو مما وصفت ترجمة
لان ذلك باعتبار الاجمال قال الزركشي
المراد به ترجيح الجملة على الجملة لا
الرابع فائدة التقسيم المذكورة
البخاري ومسلم قال ابن طاهر شه
الصحابي المشهور قال العراقي وليه
أو أحدهما وأجيب بانهما
تضعيف النساق بعد وجود
نقله عن معاصر فالجواب ذ
هو الاصل الذي بنا عليه أمرهما وقد

الحديث وصف الحديث الصحيح ان يرويه الصحابي المسلم ^{المستقيم} المتقن الخط ^{والحافظ} بالرواية وله رواية
وسلم وله راويان ثقتان ثم يرويه من اتبع التابعين الحافظ المتقن الخط ^{والحافظ} بالرواية وله رواية
ثقات وقال في المدخل الدرجة الاولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم وهوان يروى الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عنه اسم الجهالة بان يروى عنه تابعيان عدلان
ثم يروى عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من اتبع
التابعين حافظ متقن وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا مشهورا

بالعدالة

بالعدل القوي روايته ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول الى وقتنا كالشهادة على الشهادة فعمم
 في علوم الحديث شرط الصحيح من حيث هو وخصص ذلك في المدخل بشرط الشيخين وقد
 نقض عليه الحازمي ما ادعى انه شرط الشيخين بما في الصحيح من الغرائب التي تفرد بها بعض
 الرواة وأجيب بانه انما أراد ان كل راو في الكتابين بشرط ان يكون له راويان لانه بشرط ان
 يتفق في روايته ذلك الحديث بعينه قال أبو علي الغساني ونقله عياض عنه ليس المراد ان يكون
 كل خبر رواه يجتمع فيه راويان عن صحابه ثم عن تابعيه فن بعده فان ذلك يعز وجوده وانما
 المراد ان هذا العملي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجمله قال شيخ
 الاسلام وكان الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة لان الشهادة بشرط
 فيها التعدد وأجيب باحتمال ان يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها كالالاتصال والمقاء
 وغيرهما وقال أبو عبد الله بن المواق ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم وتبعه عليه عياض
 وغيره ليس باليسين ولا أعلم أحد راوى عنهما انهما صرحا بذلك ولا وجود له في كتابيهما ولا
 خارجا عنهما فان كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصريح لتصرفهما في كتابيهما فلم يصب
 لان الامر بن معاني كتابيهما وان كان أخذه من كون ذلك أكثر في كتابيهما فلا دليل
 فيه على كونهما اشتراطاه ولعل وجود ذلك أكثر انما هو لان من روى عنه أكثر من
 واحدا أكثر ممن لم يرو عنه الا واحد في الرواة مطلقا بالنسبة الى من خرج له منهم في الصحيحين
 وليس من الانصاف في الزامهما هذا الشرط من غير ان يثبت عنهما ذلك مع وجود اخلا لهما
 به لانهما اذا صح عنهما اشتراط ذلك كان في اخلا لهما به ذلك عليهما قال شيخ الاسلام وهذا
 كلام مقبول وبحت قوى وقال في مقدمة شرح البخاري ما ذكره الحاكم وان كان منتقضا
 في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم الا انه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث
 أصل من روايته من ليس له الا روا واحد فقط وقال الحازمي ما حاصله شرط البخاري ان يخرج
 ما اتصل اسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة وانه قد يخرج
 أحيانا عن أعيان الطبقة التي عملت هذه في الاتقان والملازمة لمن روى عنه فلم يلزموه الا
 ملازمة يسيرة وشرط مسلم ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث من لم
 يسلم من غوائل الجرح اذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كحما دبن سلمة في ثابت البناني
 وأيوب وقال المصنف ان المراد بقولهم على شرطهما ان يكون رجال اسناده في كتابيهما لانه
 ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما قال العراقي وهذا الكلام قد أخذه من ابن الصلاح
 حيث قال في المستدرک أودعه ما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن روايته في كتابيهما قال
 وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد فانه ينقل عن الحاكم نهيجه لحديث على شرط البخاري مثلاً ثم
 يعترض عليه بان فيه فلان ولم يخرج له البخاري وكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرک قال
 وليس ذلك منهم مجيد فان الحاكم صرح في خطبة المستدرک بخلاف ما فهموه عنه فقال وأنا
 استعين الله تعالى على اخراج أحاديث رواها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما فقوله

بمثلها أي بمثل روايتها لا بهم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث وإنما يكون مثلها إذا
 كانت بنفس روايتها وفيه نظر قال وتحقيق المثلثة أن يكون بعض من لم يخرج عنه في الصحيح
 مثل من خرج عنه فيه أو أعلى منه عند الشيخين وتعرف المثلثة عندهما إما بنصهما على أن
 فلا نامثل فلان أو أرفع منه وقل ما يوجد ذلك وإما بالالفاظ الدالة على مراتب التعديل كان
 يقولان في بعض من احتجابه ثقة أو ثبت أو صدوق أو لأبأس به أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ثم
 يوجد عنهما انهما قالوا ذلك أو أعلى منه في بعض من لا يحتجبان به في كتابهما فيستدل بذلك على
 أنه عندهما في رتبة من احتجابه لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل قال
 ولكن هنا أمر فيه غموض لا بد من الإشارة إليه وذلك أنهم لا يكتفون في التصحيح بمجرد حال
 الراوي في العدة والاتصال من غير نظر إلى غيره بل ينظرون في حاله مع من روى عنه في كثرة
 ملازمته له أو قلته أو كونه من بلده مما رسا الحديثه أو غريبا من بلد من أخذ عنه وهذه
 أمور تظهر بتصحيح كلامهم وعملهم في ذلك أه كلامه وقال شيخ الإسلام ما اعترض به شيخنا
 على ابن دقيق العيد والذهبي ليس بجيد لأن الحاكم استعمل لفظة مثل في أعم من الحقيقة
 والمجاز في الأسانيد والمتون دل على ذلك صنعه فانه تارة يقول على شرطهما وتارة على شرط
 البخاري وتارة على شرط مسلم وتارة صحيح الإسناد ولا يعزوه لأحدهما وأيضا فلو قصد بكلمة
 مثل معناها الحقيقي حتى يكون المراد واحتج بغيرها من فيهم من الصفات مثل ما في الرواة
 الذين خرج عنهم لم يقل قط على شرط البخاري فإن شرط مسلم دونهما كان على شرطه فهو
 على شرطهما لانه حوى شرط مسلم وزاد قال ورواه ذلك كله أن يروى إسنادا ملحقا من
 رجالهما كسمالك عن عكرمة عن ابن عباس فيسمالك على شرط مسلم فقط وعكرمة انفرد به
 البخاري والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما وأدق من هذا أن يروى عن أناس ثقات
 ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوه فيهم فيجوز عنهم حديث من طريق
 من ضعفوا فيه رجال كلهم في الكتابين أو أحدهما فثبت أنه على شرط من خرج له غلط كان
 يقال في هشيم عن الزهري كل من هشيم والزهري أخرجه فهو على شرطهما فيقال بل ليس
 على شرط واحد منهما لانهما إنما أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهري فانه ضعف فيه لانه
 كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثا فلقبه صاحب له وهو راجع فسأله رؤيته وكان ثم خرج
 شديدة فذهبت بالاوراق من يد الرجل فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أنفن
 حفظها فوهم في أشياء منها ضعف في الزهري بسببها وكذاهما مضعف في ابن جريج مع أن كلا
 منهما أخرجه لكن لم يخرجاه عن ابن جريج شيئا فعلى من يعزوا إلى شرطهما أو شرط واحد
 منهما أن يسوق ذلك السند بنسب روايته من نسب إلى شرطه ولو في موضع من كتابه وكذا قال
 ابن الصلاح في شرح مسلم من حكم لشخص بمجرد روايته مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط
 الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك متوقف على النظر في كيفية روايته مسلم عنه وعلى أي
 وجه اعتمد عليه (تمت) ألف الخازمي كتابا في شروط الأئمة ذكر فيه شرط الشيخين وغيرهما

فقال مذهب من يخرج الصحيح ان يعتبر حال الراوى العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم
وهم ثقات أيضا وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه اخراجه وعن بعضهم مدخول لا يصح
اخرجه الا في الشواهد والمتابعات وهذا باب فيه غموض وطريقه معرفه طبقات الرواة
عن راوى الاصل ومراتب مداركهم ولنوضح ذلك بمثال وهو ان تعلم ان أصحاب الزهري مثلا
على خمس طبقات ولكل طبقة منها زينة على التي تليها وتفاوت فمن كان في الطبقة الاولى
فهى الغاية فى الصحة وهو غاية قصد البخارى كمالك وابن عيينة ويونس وعقيل الأبلين
وجاعة والثانية شاركت الاولى فى العدة الا غيران الاولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين
طول الملازمة للزهري حتى كان منهم من يلزمه فى السفر ويلزمه فى الحضر كالليث بن
سعد والاوزاعي والنعمان بن راشد والثانية لم تلزم الزهري الا مدة يسيرة فلم تغارس حديثه
وكافوا فى الاتقان دون الطبقة الاولى كجعفر بن برقان وسفيان بن حسين السلمي وزمعة
ابن صالح المكي وهم شرط مسلم والثالثة جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الاولى غير انهم
لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول كعائذ بن يحيى الصدفي واسحق بن يحيى
الكلبي والمثنى بن الصباح وهم شرط أبي داود والنسائي والرابعة قوم شاركوا الثالثة فى
الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لانهم لم يلزموه كثير او هم شرط
الترمذى والخامسة نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الابواب أن
يخرج حديثهم الا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه فأما عند الشيخين
فلا (واذا قالوا صحيح متفق عليه أو على صحته فإرادهم اتفاق الشيخين) لاتفاق الامه قال ابن
الصلاح لكن يلزم من اتفاقهما اتفاق الامه عليه لتلقيهم له بالقبول (وذكر الشيخ) يعنى
ابن الصلاح (أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعى حاصل فيه) قال خلافا
لمن نفي ذلك محتجا بأنه لا يفيد الا الظن وانما نقلته الامه بالقبول لانه يجب عليهم العمل بانظ
والظن قد يخطئ قال وقد كنت أميل الى هذا وأحسبه قويا ثم بان لى ان الذى اخترناه أولا
هو الصحيح لان ظن من هو معصوم من الخطا لا يخطئ والامه فى اجاعها معصومة من الخطا
ولهذا كان الاجاع المبنى على الاجتهاد حجة مقطوعا بها وقد قال امام الحرمين لو حلف انسان
بطلاق امرأته أن ما فى الصحيحين مما حكى بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ألزمته
الاطلاق لاجماع علماء المسلمين على صحته قال وان قال قائل انه لا يحنث ولولم يجمع المسلمون
على صحتهما للشك فى الحنث فانه لو حلف بذلك فى حديث ليس هذه صحته لم يحنث وان كان
رواه فسا قافا لجواب ان المضاف الى الاجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهرا وباطنا وأما عند
الشك فعدم الحنث محكوم به ظاهرا مع احتمال وجوده باطنا حتى تستحب الرجعة قال المصنف
(وخالفه المحققون والاكثرون فقالوا يفيد الظن ما لم يتواتر) قال فى شرح مسلم لان ذلك شأن
للأحاد ولا فرق فى ذلك بين الشيخين وغيرهما وتلقى الامه بالقبول انما أفاد وجوب العمل
بما فيه ما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه

شروط الصحيح ولا يلزم من اجماع الامة على العمل بما فيهما اجماعهم على القطع بأنه كلام
النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد اشتد انكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في
تقليطه اه وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول وقال ان بعض المعتزلة يرون
ان الامة اذا عمت بحديث اقتضى ذلك القطع بحسنه قال وهو مذهب ردي وقال البلقيني
ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل
قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية كابن اسحق وأبي حامد الاسفريابيين والقاضي أبي
الطيب والشيخ أبي اسحق الشيرازي وعن السرخسي من الحنفية والقاضي عبد الوهاب من
المالكية وأبي يعلى وأبي الخطاب وابن الزاغوني من الحنابلة وابن فورل وأكثراهل الكلام
من الاشعرية وأهل الحديث فاطبة ومذهب السلف عامة بل بالغ ابن طاهر المقدسي في
صفة التصوف فالحق به ما كان على شرطهما وان لم يخرجاه وقال شيخ الاسلام ما ذكره
النووي مسلم من جهة الاكثرين اما المحققون فلا فقد وافق ابن الصلاح أيضا محققون وقال في
شرح النخبة الخبر المختف بالقرائن يفيد العلم خلافا لمن أبي ذلك قال وهو أنواع منها ما أخرجه
الشيخان في صحيحهما مما يبلغ التواتر فانه احتف به قرائن منها جلا لهما في هذا الشأن وتقدمهما
في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء الكاينهما بالقبول وهذا التلقي وحده أقوى في افادة
العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ
وبما لم يقع التجاذب بين دوليه حيث لا ترجح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصرفهما
من غير ترجيح لاحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحة قال
وما قيل من انهم انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحة ممنوع لانهم اتفقوا على
وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه فلم يبق للصحيحين في هذا امرية والاجماع حاصل على
ان لهما امرية فيما يرجع الى نفس الصحة قال ويحتمل ان يقال المزية المذكورة كون
أحاديثهما أصح الصحيح قال ومنها المشهور اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة
والعسل ومن صرح بافادته العلم الاستاذ أبو منصور البغدادى قال ومنها المسلسل بالائمة
الحفاظ حيث لا يكون غريبا كحديث يرويه أحمد مثلاً ويشارك فيه غيره عن الشافعي
ويشارك فيه غيره عن مالك فانه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال من جهة جلالته رواه قال
وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم فيها الا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال
الرواة والعلل وكون غيره لا يحصل له العلم بقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفى حصول
العلم للمتبحر المذكور اه وقال ابن كثير وانما مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد اليه قلت وهو
الذي أختاره ولا أعتمد سواه نعم يبق الكلام في التوفيق بينه وبين ما ذكره أولا من أن المراد
بقولهم هذا حديث صحيح انه وجدت فيه شروط الصحة لانه مقطوع به في نفس الامر فانه مخالف
لما هنا فلي نظر في الجمع بينهما فانه عسر ولم أر من تنبه له ^{في تنبيهه} استثنى ابن الصلاح من
المقطوع بحسنه فيهما ما تكلم فيه من أحاديثهما فقال سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض

أهل التقدم الحفاظ كالدارقطني وغيره قال شيخ الاسلام وعدة ذلك مائتان وعشرون حديثا اشتركا في اثنين وثلاثين واختص البخاري بمائتين الا اثنين ومسلم بمائة قال المصنف في شرح البخاري ما ضعف من أحاديثهما مبنى على علل ليست بقادحة وقال شيخ الاسلام فكانت مال هذا الى أنه ليس فيها ما ضعف وكلامه في شرح مسلم يقضى بقدره قول من ضعف فكان هذا بالنسبة الى مقامهما ما وانه يدفع عن البخاري ويقرر على مسلم قال العراقي وقد أفردت كتابا المتكلم فيه في الصحيحين أو أحدهما مع الجواب عنه قال شيخ الاسلام ولم يبيح هذا الكتاب وعدم مسودته وقد سرد شيخ الاسلام ما في البخاري من الأحاديث المتكلم فيها في مقدمة شرحه وأجاب عنها أحاديثا وحديثا ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفًا مخصوصا فيها ضعف من أحاديثه بسبب ضعف روايته وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابا في الرد عليه وذكر بعض الحفاظ في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح بعضها لهم رواه وبعضها فيه ارسال وانقطاع وبعضها فيه وجادة وهي في حكم الانقطاع وبعضها بالمكاتب وقد ألف الرشيد الطار كتابا في الرد عليه والجواب عنها أحاديثا وحديثا وقد وقفت عليه وسياقي نقل ما فيه لمخصاصة رفاقي الموضع اللاتفة به ان شاء الله تعالى ونجمل هنا الجواب شامل لا يختص بحديث دون حديث قال شيخ الاسلام في مقدمة شرح البخاري الجواب من حيث الاجال عما انتقد عليه ما أنه لا ريب في تقدم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل فانهم لا يختلفون ان ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك ومع ذلك فكان ابن المديني اذا بلغه عن البخاري شيء يقول ما رأي مثل نفسه وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعا وقال مسلم عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشاران له علة تركته فاذا عرف ذلك وتقرر انهما لا يخرجان من الحديث الا ما لعله له أو له علة غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيحه كلام من انتقد عليه ما يكون قوله معارضا لتححيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليها مائة أقسام الاول ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الاسناد فان أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو نوعا من ردود لان الراوي ان كان سمعه فالزيادة لا تضر لانه قد يكون سمعه بواسطة عن شجرة ثم لقيه فسمعه منه وان كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع والمنقطع ضعيف والضعيف لا يعلل الصحيح ومن أمثلة ذلك ما أخرجه من طريق الاعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس في قصة القبرين قال الدارقطني في انتقاده قد خالف منصور فقال عن مجاهد عن ابن عباس وأخرج البخاري حديث منصور على اسقاط طاوس قال وحديث الاعمش أصح قال شيخ الاسلام وهذا في التحقيق ليس بعلة فان مجاهدا لم يوصف بالتدليس وقد صح ما ساعه من ابن عباس ومنصور عندهم أنفن من الاعمش والاعمش أيضا

من الحفاظ فالحديث كيف ما داردار على ثقة والاستناد كيف ما دار كان منصرفا وقد أكثر
الشيخان من تخريج مثل هذا وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلمه الناقد
بالمزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف في نظر ان كان الراي صحايبا
أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه ادراكا يينا أو صرح بالسماع ان كان مدلسا من
طريق أخرى فان وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك وان لم يوجد وكان الانقطاع ظاهرا
فحصل الجواب انه انما أخرج مثل ذلك حيث له سائق وعاضد وحفته قرينه في الجملة تقويه
ويكون الصحيح وقع من حيث المجموع مثاله ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها اذا صليت الصبح فطوفي
على بعيرك والناس يصلون الحديث قال الدارقطني هذا منقطع وقد وصله حفص بن غياث
عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة ووصله مالك في الموطاع عن أبي الاسود عن عروة
كذلك قال شيخ الاسلام لام حديث مالك عند البخاري مقرون بحديث أبي هريرة وقد وقع في
رواية الاصل على عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولا وعليها اعتماد المزي في
الاطراف ولكن معظم الروايات على اسقاط زينب قال أبو علي الجبائي وهو الصحيح وكذا
أخرجه الاسماعيلي باسقاطها من حديث عبدة بن سليمان ومخاض وحسان بن ابراهيم كلهم
عن هشام وهو المحفوظ من حديثه وانما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر
زينب ثم ساق معها رواية هشام التي أسقطت منها ما كمال الخلاف فيه على عروة كعادته مع
ان سماع عروة من أم سلمة ليس بالمستبعد قال ورعما عمل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها
الانقطاع لكونها مروية بالكتابة والاجازة وهذا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ
ذلك بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحته عنده القسم الثاني ما يختلف
الرواية فيه لتغير رجال بعض الاستناد والجواب عنه انه ان أمكن الجمع بان يكون الحديث
عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث
يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد أو متفاوتين فيخرج الطريقة الرجحة
ويعرض عن المرجوحة أو يشير إليها بالتعليل بجميع ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح اذ لا
يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف انما لمات فرد بعض الرواية بزيادة لم
يذكرها أكثر منه أو أضيف وهذا لا يؤثر التعليل به الا ان كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر
الجمع والا فهي كالحديث المستقل الا ان وضع بالدليل القوي انها مدرجة من كلام بعض
رواؤه فهو مؤثر وسيأتي مثاله في المدرج الرابع ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف وليس في
الصحيح من هذا القليل غير حديثين تبين ان كلا منهما قد توبع أحدهما حديث اسمعيل بن
أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه ان عمرا سمع مولى له يدعى هنيئ الحديث
بطوله قال الدارقطني اسمعيل ضعيف قال شيخ الاسلام ولم ينفرد به بل تابعه مع بن عيسى عن
مالك ثم ان اسمعيل ضعفه النسائي وغيره وقال أحمد وابن معين في رواية لا بأس به وقال أبو

حاتم محمد له الصدوق وان كان مغفلا وقد صح انه اخرج للبخاري أصوله وأذن له ان ينتقي منها وهو مشعر بان ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثه لانه كتب من أصوله وأخرج له مسلم أقل مما أخرج له البخاري ثانيهما حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللخيف قال الدارقطني أبي ضعيف قال شيخ الاسلام تابعه عليه أخوه عبد المهيمن القسم الخامس ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم فنهى ما لا يؤثر قد حاول منه ما يؤثر السادس ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لا مكان الجمع أو الترجيح انتهى **فائدة** تتعلق بالمتفق عليه قال الحاكم الحديث الصحيح ينقسم عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة تختلف فيها فالاول من المتفق عليها اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الاولى من الصحيح وهو الحديث الذي يرويه العصابي المشهور الى آخر كلامه السابق وقد تقدم ما فيه الثاني مثل الاول الا انه ليس لروايه العصابي الا روا واحد مثله حديث عروة بن مضر بن لا راوى له غير الشعبي وذكر أمثلة أخرى ولم يخرجها هذا النوع في الصحيح قال شيخ الاسلام بلى فيها جملة من الاحاديث عن جماعة من الصحابة ليس لهم الا روا واحد وقد تعرض المصنف لذلك في نوع الواحدان وسيأتى فيه مزيد كلام الثالث مثل الاول الا ان راويه من التابعين ليس له الا روا واحد مثل محمد بن جبير وعبد الرحمن ابن قروخ وليس في الصحيح من هذه الروايات شئ وكلها صحيحة قال شيخ الاسلام في نكته بل فيهما القليل من ذلك كعبد الله بن وديعة وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم وربيعة بن عطاء الرابع الاحاديث الافراد الغرائب التي ينفردها ثقة من الثقات كحديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة في النهي عن الصوم اذا انتصف شعبان تركه مسلم لتفرد العلاء به وقد أخرج بهذه النسخة أحاديث كثيرة قال شيخ الاسلام بل فيها كثير منه لعله يريد على مائتي حديث وقد أفردها الحافظ ضياء الدين المقدسي وهي المعروفة بغرائب الصحيح الخامس أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم لم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم الا عنهم كعمر بن شبيب عن أبيه عن جده وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده وإياس بن معاوية بن قرة عن أبيه عن جده أجدادهم صحابة وأحفادهم ثقات فهذه أيضا متخرج بها مخرجة في كتب الأئمة دون الصحيحين قال شيخ الاسلام ليس المانع من اخراج هذا القسم في الصحيحين كون الرواية وقعت عن الاب عن الجد بل لكون الراوى أرايه ليس على شرطهما والافقيهما أو في أحدهما من ذلك رواية علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده ورواية محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده ورواية أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده ورواية اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده ورواية الحسن وعبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما عن جدتهما ورواية حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده وغير ذلك قال وأما الاقسام المختلف فيها فهي المرسل وأحاديث المدلسين اذ الميزكروا اسماءهم وما أسنده ثقة وأرسله ثقات وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين وروايات المبتدعة اذا كانوا حاذقين قال

شيخ الاسلام أما الاول والثاني فكما قال وأما الثالث فقد اعترض عليه العلائي بأن في الصحيحين
 عدة أحاديث اختلفت في وصلها وارسالها قال شيخ الاسلام ولا يرد عليه لان كلامه فيما هو
 أعم من الصحيحين وأما الرابع فقال العلائي هو متفق على قبوله والاحتجاج به اذا وجدت فيه
 شرائط القبول وليس من اختلف فيه البتة ولا يبلغ الحفاظ العارفون نصف رواة الصحيحين
 وليس كونه حافظا شرطاً والامساك بغيره يغالب الرواة وقال شيخ الاسلام الحاكم انما فرض
 الخلاف فيه بين أكثر أهل الحديث وبين أبي حنيفة ومالك قال وأما الخامس فكما ذكر من
 الاختلاف فيه لكن في الصحيحين أحاديث عن جماعة من المبتدعة عرف صدقهم واشتهرت
 معرفتهم بالحديث فلم يطرحوا للبتدعة قال وقد بقي عليه من الاقسام المختلف فيها رواية
 مجهول العدالة وكذا قال المصنف في شرح مسلم وقال أبو علي الحسين بن محمد الجبائي فيما
 حكاه المصنف الناقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث مردودة والسابعة تختلف فيها
 فالاولى من المقبولة أئمة الحديث وحفاظهم يقبل نفردهم وهم الحجة على من خالفهم والثانية
 دونهم في الحفظ والضبط لحقهم بعض وهم والثالثة قوم ثبت صدقهم ومعرفتهم لكن
 جنحوا الى مذاهب الاهواء من غير ان يكونوا غلاة ولا دعاة فهذه الطبقات احتمل أهل
 الحديث الرواية عنهم وعليهم بدور نقل الحديث والاولى من المردودة ومن سمي بالكذب
 ووضع الحديث والثانية من غلب عليه الوهم والغلط والثالثة قوم غلوا في البدعة ودعوا
 اليها فخرقوا الروايات ليجتوبوها وأما السابع المختلف فيه فقوم مجهولون انفردوا بروايات
 قبلهم قوم وردهم آخرون قال العلائي هذه الاقسام التي ذكرها ظاهرة لكنها في الرواة
 انتهى (السادسة) من مسائل الصحيح (من رأى في هذه الازمان حديثاً صحيح الاسناد في
 كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد) في شيء من المصنفات المشهورة (قال الشيخ)
 ابن الصلاح (لا يحكم بحكمته لضعف أهلية هذه الازمان) قال لانه ما من اسناد من
 ذلك الا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عرياً بما يشترط في الصحيح من الحفظ
 والضبط والاتقان قال في المنهل الررى مع غلبة الظن انه لو صرح لما أهمله أئمة الاعصار
 المتقدمة لشدة خصهم واجتهادهم قال المصنف (والاظهر عندي جوازه لمن تمكن
 وقويت معرفته) قال العراقي وهو الذي عليه عمل أهل الحديث فقد صحح جماعة من
 المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تعجيها فن المعاصرين لابن الصلاح أبو الحسن علي
 ابن محمد بن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب الوهم والايهام صحح فيه حديث ابن عمر انه كان
 يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليهم ما يقول كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يفعل أخرجه البراز وحديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون
 الصلاة فيضعون جنوبهم فتنهم من ينام ثم يقوم الى الصلاة أخرجه قاسم بن أصبغ ومنهم
 الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي جمع كتاباً سماه المختار التزم فيه الصحة وذكّر
 فيه أحاديث لم يسبق الى تعحيحها وصحح الحافظ زكي الدين المنذرى حديث بجر بن نصر عن

ابن وهب عن مالك وبنو نيس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة في غفران ما تقدم
من ذنبه وما تأخر ثم صحح الطبقة التي نل هذه فصحيح الحافظ شرف الدين الدمياطي حديث
جابر ما زهرم لما شرب له ثم صحح طبقة بعده هذه فصحيح الشيخ تقي الدين السبكي حديث ابن عمر
في الزيادة قال ولم يرل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك منهم الا ان منهم من لا يقبل ذلك منهم وكذا
كان المتقدمون ربحا صحيح بعضهم شيئا فأنا نكر عليه تصحيحه وقال شيخ الاسلام قد اعترض على
ابن الصلاح كل من اختصر كلامه وكلهم دفع في صدر كلامه من غير إقامة دليل ولا بيان لتعليل
ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له في ذلك كابن القطان والضياء المقدسي
والزكي المنذري ومن بعدهم كابن المواق والدمياطي والمزني ونحوهم وليس بوارد بانه لا حجة
على ابن الصلاح بعمل غيره وانما يحتج عليه بابطال دليله أو معارضته بما هو أقوى منه ومنهم
من قال لا سلف له في ذلك ولعله بناء على جواز خلوا العصر من المجتهد وهذا اذا انضم الى ما
قبله من انه لا سلف له فيما ادعاه وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال انهم ض
دليلا للرّد عليه قال ثم ان في عبارته مناقشات منها قوله فانها لا تتجاسر ظاهرها ان الاولى ترك
التعرض له لما فيه من التعبد والمشقة وان لم ينهض الى درجة التعذر فلا يحسن قوله بعد ذلك
فقد تعذر ومنها انه ذكر مع الضبط الحفظ والاتقان وليست متغايرة ومنها انه قائل بعدم
الحفظ لوجود الكتاب فافهم انه يعيب من حدث من كتابه ويضوب من حدث عن ظهر قلبه
 والمعروف من أئمة الحديث خلاف ذلك وحينئذ اذا كان الراوي عدلا لكن لا يحفظ ما سمعه
عن ظهر قلب واعتمد على كتابه فحدث منه فقد فعل اللازم له فحديثه على هذه الصورة صحيح
قال وفي الجلة ما استدلل به ابن الصلاح من كون الاسانيد ما منها الا وفيه من لم يبلغ درجة
الضبط المشترطة في الصحيح ان اراد ان جميع الاسناد كذلك فهو ممنوع لان من جلته من
يكون من رجال الصحيح وقل ان يخلو اسناد عن ذلك وان اراد ان بعض الاسناد كذلك فسلم
لكن لا ينهض دليلا على التعذر الا في جزء ينفر دبر روايته من وصف بذلك أما الكتاب المشهور
الغني بشهرته عن اعتبار الاسناد من االى مصنفه كالمسانيد والسنن مما لا يحتاج في صحة
نسبتها الى مؤلفها الى اعتبار اسناد معين فان المصنف منهم اذا روى حديثا ووجدت الشروط
فيه مجموعة ولم يطلع المحدث المتقن المطلع فيه على علة لم يمنع الحكم بصحته ولو لم ينص عليها
أحد من المتقدمين قال ثم ما اقتضاء كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ورده من
المأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح وقبول ما ليس بصحيح فكيف من حديث حكم بصحته امام
متقدم اطلع المتأخر فيه على علة فادحه تمنع من الحكم بصحته ولا سيما ان كان ذلك المتقدم ممن
لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان قال والعجب منه كيف يدعي تعميم
الخلل في جميع الاسانيد المتأخرة ثم يقبل تصحيح المتقدم وذلك التصحيح انما يتصل للمأخر
بالاسناد الذي يدعي فيه الخلل فان كان ذلك الخلل مانعا من الحكم بصحة الاسناد فهو مانع من
الحكم بقبول ذلك التصحيح وان كان لا يؤثر في الاسناد في مثل ذلك لشهرة الكتاب كما يرشد اليه
كلامه فكذلك لا يؤثر في الاسناد المعين الذي يتصل به رواية ذلك الكتاب الى مؤلفه وينحصر

نقله

مع

النظر في مثل أسانيد ذلك المصنف منه فصاعدا لكن قد يقرى ما ذهب اليه ابن الصلاح
 بوجه آخر وهو ضعف نظر المتأخرين بالنسبة الى المتقدمين وقيل ان الخامل لابن الصلاح على
 ذلك أن المستدرک للعالم كتاب كبير جدا يصفوله منه تصحيح كثير وهو مع حرصه على جمع الصحيح
 غزير الحفظ كثير الاطلاع واسع الرواية قبيح عد كل البعدان يوجد حديث بشرائط الصحة لم
 يخرج به وهذا قد يقبل لكنه لا ينهض دليلا على التعذر قلت والاحوط في مثل ذلك ان يعبر عنه
 بصحيح الاسناد ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة للحديث خفيت عليه وقد رأيت من يعبر خشية
 من ذلك بقوله صحيح ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يكون الحديث ضعيفا أو وهيا والاسناد صحيح
 مركب عليه فقد روى ابن عساكر في تاريخه من طريق ابن فارس ثنا مكي بن بندار ثنا الحسن
 ابن عبد الواحد القزويني ثنا هشام بن عمار ثانياً ما مالك عن الزهري عن أنس مرفوعا خلق
 الورد الاحمر من عرق جبريل ليلة المعراج وخلق الورد الابيض من عرق وخلق الورد الاصفر
 من عرق الابرار قال ابن عساكر هذا حديث موضوع وضعفه من لا علم له وركبه على هذا
 الاسناد الصحيح في تنبيهه لم يتعرض المصنف ومن بعده كان جماعة وغيره ممن اختصر ابن
 الصلاح والعراقي في اللفية والبلقيني وأصحاب النكت الا للتصحيح فقط وسكنوا عن التحسين
 وقد ظهر لي ان يقال فيه ان من جوز التصحيح والتحسين أولى ومن منع فيحتمل ان يجوز به وقد
 حسن المزني حديث طلب العلم فريضة مع تصريح الحفاظ بتضعيفه وحسن جماعة كثير من
 أحاديث صرح الحفاظ بتضعيفها ثم تأملت كلام ابن الصلاح فرائته سوى بينه وبين
 التصحيح حيث قال فالامر اذا في معرفة الصحيح والحسن الى الاعتماد على مانص عليه أئمة
 الحديث في كتبهم الى آخره وقد منع فيما سأتى ووافق عليه المصنف وغيره ان يجوز بتضعيف
 الحديث اعتمادا على ضعف اسناده لاحتمال ان يكون له اسناد صحيح غيره فالحاصل ان ابن
 الصلاح سد باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الازمان لضعف أهليتهم وان لم
 يوافق على الاول ولا شان ان الحكم بالوضع أولى بالمنع قطعاً الا حيث لا يخفى كالا حادثة الطوال
 الركبة التي وضعها القصاص أو ما فيه مخالفة للعقل أو الاجماع وأما الحكم للحديث بالتواتر
 أو الشهرة فلا يمنع اذا وجدت الطرق المتسيرة في ذلك وينبغي التوقف عن الحكم بالفردية
 والقرابة وعن العزة أكثر (ومن أراد العمل) أو الاحتجاج (بحديث من كتاب) من الكتب
 المعتمدة قال ابن الصلاح حيث ساغ لذلك (فطريقه ان يأخذه من نسخة معتمدة قابلهما هو أو
 ثقة باصول صحيحة) قال ابن الصلاح ليحصل له بذلك مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن
 تقصد بالتبديل والتحريف الثقة بحجة ما اتفقت عليه تلك الاصول وفهم جماعة من هذا
 الكلام الاشتراط وليس فيه ما يصرح بذلك ولا يقتضيه مع تصريح ابن الصلاح باستحباب
 ذلك في قسم الحسن حيث قال في الترمذي فينبغي ان تصح أصلاً بجماعه أصول فاشار يينبغي
 الى الاستحباب ولذلك قال المصنف زيادة عليه (فان قابلهما باصل محقق معتمد آخره) ولم يورد
 ذلك مورد الاعتراض كما صنع في مسألة التصحيح قبله وفي مسألة القطع بما في الصحيحين وصرح أيضاً

في شرح مسلم بان كلام ابن الصلاح محمول على الاستظهار والاستحباب دون الوجوب وكذا في
 المنهل الروي في حاشيته زاد العراقي في ألفيته هنا لاجل قول ابن الصلاح حيث ساغ له ذلك ان
 الحافظ أبا بكر محمد بن خير بن عمار الأموي بفتح الهمزة الاشيشلي خال أبي القاسم السهيلي قال
 في برأيه اتفق العلماء على انه لا يصح لمسلم ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
 حتى يكون عنده ذلك القول مر وياولوعلى أقل وجوه الروايات الحديث من كذب على اه ولم
 يتعقبه العراقي وقد تعقبه الزركشي في جزئه له فقال فيما قرأته بخطه نقل الاجماع عجيب وانما
 حكى ذلك عن بعض المحدثين ثم هو معارض بنقل ابن برهان اجماع الفقهاء على الجواز فقال في
 الاوسط ذهب الفقهاء كافة الى انه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه بل اذا صح عنده
 النسخة جاز له العمل بها وان لم يسمع وحكى الاستاذ أبو اسحق الاسفرايني الاجماع على جواز
 النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها وذلك شامل لكتب الحديث
 والفقه وقال الشيخ الطبري في تعليقه من وجد حديثا في كتاب صحيح جاز له ان يرويه ويخرج به وقال
 قوم من اصحاب الحديث لا يجوز له ان يرويه لانه لم يسمعه وهذا غلط وكذا احكام امام الحرمين
 في البرهان عن بعض المحدثين وقال هم عصبه لا مبالاة بهم في حقائق الاصول يعني
 المختصرين على السماع لا ثمة الحديث وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال
 كتبه اليه أبو محمد بن عبد الحميد وأما الاعتماد على كتب الفقه العجيبة الموثوق بها فقد
 اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاسناد اليها لان الثقة قد حصلت بها
 كما تحصل بالرواية ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر
 العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس ومن اعتقد ان الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك
 فهو أولى بالخطأ منهم ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها وقد
 رجع الشارع الى قول الأطباء في صور وليست كتبهم مأخوذة في الاصل الا عن قوم كفار
 ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على أشعار العرب وهم كفار وبعد
 التدليس اه قالوا كتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لا عتناهم بضبط النسخ
 وتحريها فن قال ان شرط التخرج من كتاب يتوقف على اتصال السند اليه فقد خرق الاجماع
 وغاية المخرج ان ينقل الحديث من أصل موثوق بحجته وينسبه الى من رواه ويتكلم على علمه
 وغريبه وفقهه قال وليس الناقل للاجماع مشهورا بالعلم مثل اشتهاهؤلاء الاثمة قال بل نص
 الشافعي في الرسالة على انه يجوز ان يحدث بالخبر وان لم يعلم انه سمعه فليت شعري أي اجماع
 بعد ذلك قال واستدل له على المنع بالحديث المذكور أعجب وأعجب اذ ليس في الحديث اشتراط
 ذلك وانما فيه تحريم القول بنسبة الحديث اليه حتى يتحقق انه قاله وهذا لا يتوقف على روايته
 بل يكفي في ذلك علمه بوجوده في كتب من خرج الصحيح أو كونه نص على صحته امام وعلى ذلك
 عمل الناس (النوع الثاني الحسن) للناس فيه عبارات (قال) أبو سليمان (الخطابي هو ما عرف
 مخبره واشتهر رجاله) فخرج بمعرفة المخرج المنقطع وحديث المداس قبل بيانه قال ابن دقيق

العبد وهذا الحد صادق على الصحيح أيضا فيدخل في حد الحسن وكذا قال ابن الصلاح وصاحب
 المنهل الروي وأجاب التبريزي بأنه سمي أني أن الصحيح أخص منه ودخول الخاص في حد العام
 ضروري والتقييد بما يخرج عنه محل للحد قال العراقي وهو متجه قال وقد اعترض ابن رشيد
 ما نقل عن الخطابي بأنه رأى بخط الحافظ أبي علي الجبائي واستقر حاله بالسبب المهمة وبالكتاب
 وبالجملة المهمة دون راء في أوله قال وذلك مردود فان الخطابي قال ذلك في خطبة معالم السنن
 وهو في النسخ الصحيحة كما نقل عنه وليس لقوله واستقر حاله كبير معنى وقال ابن جماعة يرد على
 هذا الحد ضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف ثم قال الخطابي في تمة كلامه (وعليه
 مدار أكثر الحديث) لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح (ويقبله أكثر العلماء) وإن كان
 بعض أهل الحديث شديد فرد بكل علة قاذحة كانت أم لا كما روى عن ابن أبي حاتم أنه قال سألت
 أبي عن حديث فقال اسناده حسن فقلت يحجب به فقال لا (واستعمله) أي عمل به (عامه الفقهاء)
 وهذا الكلام فهمه العراقي زائد على الحد فانخذ كره وفصله عنه وقال البلقيني بل هو من
 جملة الحد يخرج الصحيح الذي دخل في ما قبله بل والضعيف أيضا في تنبيهه بحكي ابن الصلاح
 بعد كلام الخطابي أن الترمذي حد الحسن بأن لا يكون في اسناده من يهتم بالكذب ولا يكون
 شاذ أو يروى من غير وجه في ذلك وإن بعض المتأخرين قال هو الذي فيه ضعف قريب محتمل
 ويعمل به وقال كل هذا منهم لا يشفي الغليل وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن
 من الصحيح اه وكذا قال الحافظ أبو عبد الله بن المواق لم يخص الترمذي الحسن بصفة
 تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ ورأته غير منهمين بل ثقات قال ابن سيد
 الناس بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح قال
 العراقي أنه حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث إسرائيل عن يوسف بن
 أبي بردة عن أبيه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلا قال
 غفرانك فإنه قال فيه حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا نعرف في الباب
 الأحاديث عائشة قال وأجاب ابن سيد الناس عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى مجيئه
 عن غير وجه ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته قال وأكثر ما في الباب
 أن الترمذي عرق بنوع منه لا بكل أنواعه وقال شيخ الإسلام قدمير الترمذي الحسن
 عن الصحيح بشيئين أحدهما أن يكون راويه قاصرا عن درجة راوي الصحيح بل وراوى الحسن
 لذاته وهو أن يكون غير منهم بالكذب فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك وراوى
 الصحيح لابد وأن يكون ثقة وراوى الحسن لذاته لابد وأن يكون موثقا باضبط ولا يكتفي
 كونه غير منهم قال ولم يعدل الترمذي عن قوله ثقات وهي كلمة واحدة إلى ما قاله إلا لإرادة
 قصور ربه عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء الثاني مجيئه من غير وجه على أن عبارة
 الترمذي فيما ذكره في العلل التي في آخر جامعته وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فانما
 أردنا به حسن اسناده إلى آخر كلامه قال ابن سيد الناس فلو قال قائل إن هذا انما اصطلح عليه

قال السيوطي
 عرق بنوع منه

في كتابه ولم يقله اصطلاحا ما كان له ذلك وقول ابن كثير هذا الذي روى عن الترمذي في أي كتاب قاله وأين اسناده عنه مردود بوجوده في آخر جامعه كما أشرنا إليه وقال بعض المتأخرين قول الترمذي مرادف لقول الخطابي فان قوله ويروي نحوه من غير وجه كقوله ما عرف مخرجه وقول الخطابي اشتهر رجاله يعني به السلامة من وصمة الكذب كقول الترمذي ولا يكون في اسناده من يتهم بالكذب وزاد الترمذي ولا يكون شاذا ولا حاجة اليه لان الشاذ ينافي عرفان المخرج فكان المصنف أسقطه لذلك لكن قال العراقي تفسير قول الخطابي ما عرف مخرجه بما تقدم من الاحتراز عن المنقطع وخبر المدلس أحسن لان الساقط منه بعض الاسناد لا يعرف فيه مخرج الحديث اذ لا يدري من سقط بخلاف الشاذ الذي أبرز كل رجاله فعرف مخرج الحديث من أين وقال البلقيني اشتها الرجال أخص من قول ولا يكون في الاسناد منهم لشموله المستور وما حكاه ابن الصلاح من بعض المتأخرين أراد به ابن الجوزي فانه ذكر ذلك في العلل المتناهية وفي الموضوعات قال ابن دقيق العيد وليس ما ذكره مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره قال البدر بن جماعة وأيضا فيه دور لانه عرفه بصلاحيته للعمل به وذلك يتوقف على معرفته كونه حسنا قلت ليس قوله ويعمل به من تمام الحديث بل زائد عليه لافادة انه يجب العمل به كالصحیح ويدل على ذلك انه فصله من الحديث قال مافيه ضعف قريب محتمل فهو الحديث الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به وقال الطيبي ما ذكره ابن الجوزي مبني على ان معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحیح والضعيف لان الحسن وسط بينهما فقوله قريب أي قريب مخرجه الى الصحیح محتمل لكون رجاله مستورين (قال الشيخ) ابن الصلاح بعد حكايته الحدود الثلاثة وقوله ما تقدم قد امنت النظر في ذلك والبحث جامع بين اطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتفتح لي واتضح أن الحديث الحسن (هو قسمان أحدهما لا يخلو اسناده من مستور لم يتحقق أهليته وليس مغفلا كثيرا لخطا) فيما روي به ولا هو منهم بالكذب في الحديث (ولا ظهر منه سبب) آخر (مفسق ويكون من الحديث) مع ذلك (معروف) رواية مثله أو نحوه من وجه آخر) أو أكثر حتى اعتضد بمجموعة من تابع راويه على مثله أو بماله من شاهد وهو ورود حديث آخر نحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً قال وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل القسم (الثاني ان يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة) لكن (لم يبلغ درجة الصحیح لقصوره) عن روايته (في الحفظ والاتقان وهو) مع ذلك (مرتفع عن حال من يعد تفردة) أي ما ينفرد به من حديثه (منكرا) قال ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو منكراً اسلامته من أن يكون معطلا قال وعلى هذا القسم ينزل كلام الخطابي قال فهذا الذي ذكرناه جامع لما انفرد في كلام من بلغنا كلامه في ذلك قال وكان الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصر اكل منهما على ما رأى انه يشكل معرضا عما رأى انه لا يشكل أو انه غفل عن البعض وذهل اه كلام ابن الصلاح قال ابن دقيق العيد وعليه فيه مؤاخذات ومناقشات وقال ابن جماعة يرد

على الاول من القسمين الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروى مثله أو نحوه من وجه آخر وعلى الثاني المرسل الذي اشتهر روايه بما ذكرناه كذلك وليس يحسن في الاصطلاح قال ولو قيل الحسن كل حديث خال عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان لكان أجمع لما حدوده وأخصر وقال الطيبي لو قيل الحسن مسند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم من شدوذ وعله لكان أجمع الحدود وأضبطها وأبعد عن التعقيد وحدشخ الاسلام في النجعة الصحيح لذاته بما نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ ثم قال فان خف الضبط فهو الحسن لذاته فشرک بينهما وبين الصحيح في الشروط الاتمام الضبط ثم ذكر الحسن لغيره بالاعتضاد وقال شيخنا الامام تقي الدين الشافعي الحسن خبر متصل قل ضبط روايه العدل وارتفع عن حال من بعد تفرد منكر او ليس بشاذ ولا معلل قال البلقيني الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كان شياً ينقدح في نفس الحافظ وقد تقصر عبارته عنه كما قيل في الاستحسان فلذلك صعب تعريفه وسبقه الى ذلك ابن كثير ^(في تنبيه) الحسن أيضاً على مراتب كالصحيح قال الذهبي فاعلى مراتبه هزين حكيم عن أبيه عن جده وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وابن اسحق عن التيمي وأمثال ذلك مما قيل انه صحيح وهو أدنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحرث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن ارطاة ونحوهم (ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح) كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أولاً ولا بدع في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة كافي المرسل اذا ورد من وجه آخر مسنداً أو وافقه مرسل آخر بشرطه كما سيأتي قاله ابن الصلاح وقال في الاقتراح ما قيل من ان الحسن يحتاج به فيه اشكال لان ثم أوصافا يجب معها قبول الرواية اذا وجدت فان كان هذا المسمى بالحسن مما وجد في نفسه على أقل الدرجات التي يجب معها القبول فهو صحيح وان لم توجد لم يجز الاحتجاج به وان سمى حسناً اللهم إلا أن يرد هذا الى أمر اصطلاحى بأن يقال ان هذه الصفات لها مراتب ودرجات فأعلاها وأوسطها يسمى صحيحاً وأدناها يسمى حسناً وحينئذ يرجع الأمر في ذلك الى الاصطلاح ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة (وقولهم) أى الحافظ هذا (حديث حسن الاسناد أو صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن لانه قد يصح أو يحسن الاسناد) ثقة رجاله (دون المتن لشدوذ أو علة) وكثيراً ما يستعمل ذلك الحاكم في المستدرک (فان اقتصر على ذلك حافظ معتمد) ولم يذكر له ولا فادحا (فالظاهر صحة المتن وحسنه) لان عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر قال شيخ الاسلام والذي لا أشك فيه أن الامام منهم لا يعدل عن قوله صحيح الى قوله صحيح الاسناد الا لمرئياً (وأما قول الترمذى وغيره) كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة هذا (حديث حسن صحيح) وهو مما استشكل لان الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يجتمع اثبات القصور ونفيه في حديث واحد

(فمعناه) أنه (روى باسنادين أحدهما يقتضي الصحة والاخر يقتضي الحسن) فصحح أن يقال فيه ذلك أي حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار آخر قال ابن دقيق العيد يرد على ذلك الأحاديث التي قيل فيها ذلك مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد كحديث خروجه الترمذي من طريق العلامة ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا وقال فيه حسن صحيح لا تعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ وأجاب بعض المتأخرين بأن الترمذي إنما يقول ذلك يريد انفرد أحد الرواة عن الآخر لا التفرد المطلق قال ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الخذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة يرفعه من أشار إلى أخيه بمحذبة الحديث قال فيه حسن صحيح غريب من هذا الوجه فاستغربه من حديث خالد لا مطلقا قال العراقي وهذا الجواب لا يحسن في المواضع التي يقول فيها لا تعرفه إلا من هذا الوجه كالحديث السابق وقد أجاب ابن الصلاح بجواب ثان هو أن المراد بالحسن اللغوي دون الاصطلاح كما وقع لابن عبد البر حيث روى في كتاب العلم حديث معاذ بن جبل مر فوعا تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية وطلبه عبادة الحديث بطوله وقال هذا حديث حسن جدا ولكن ليس له اسناد قوي فأراد بالحسن حسن اللفظ لأنه من رواية موسى البلقاوي وهو كذاب نسب إلى الوضع عن عبد الرحيم العمى وهو متروك وروى عنه أمية بن خالد قال قلت لشعبة فحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي وتدع عبد الملك بن أبي سليمان وقد كان حسن الحديث فقال من حسنهما فمرت يعني أنها منكورة وقال النخعي كافوا بكمهون إذا اجتمعوا ان يخرج الرجل أحسن ما عنده قال السمعاني عني بالاحسن الغريب قال ابن دقيق العيد ويلزم على هذا الجواب ان يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ أنه حسن وذلك لا يقوله أحد من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم قال شيخ الاسلام ويلزم عليه أيضا أن كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه فان كل الأحاديث حسنة الالتقاط بليغة وما رأينا الذي وقع له هذا كثير الفرق فتأوه يقول حسن فقط وتارة صحيح فقط وتارة حسن صحيح وتارة حسن غريب عرفنا انه لا محالة جار مع الاصطلاح مع انه قال في آخر الجامع وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما أردنا به حسن استاده عندنا فقد صرح بأنه أراد حسن الاستاد فانتفى ان يريد حسن اللفظ وأجاب ابن دقيق العيد بجواب ثالث وهو ان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة الا حيث انفرد الحسن اما اذا ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة لان وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والاتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح ان يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار العليا ويلزم على هذا ان كل صحيح حسن وقد سبقه الى نحو ذلك ابن المواق قال شيخ الاسلام وشبه ذلك قولهم في الراوي صدوق فقط وصدق ضابط فان الاول قاصر عن درجة رجال الصحيح والثاني منهم فكما ان الجمع بينهما لا يضر ولا يشكل فكذلك الجمع بين الصحة والحسن ولا بين كثير جواب رابع وهو ان الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن قال فما تقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة

من الحسن ودون الصحيح قال العراقي وهذا تحكم لا دليل عليه وهو بعيد ولشيخ الاسلام
 جواب خامس وهو التوسط بين كلام ابن الصلاح وابن دقيق العيد فيخص جواب ابن الصلاح
 بحاله اسنادان فصاعدا وجواب ابن دقيق العيد بالفرد قال وجواب سادس وهو الذي
 أرتضيه ولا غبار عليه وهو الذي مشى عليه في التبعة وشرحها ان الحديث ان تعدد اسناده
 فالوصف راجع اليه باعتبار الاسنادين أو الاسانيد قال وعلى هذا فما قيل فيه ذلك فوق ما قيل
 فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى والا فبحسب اختلاف النقاد في راويه فيرى
 المجتهد منهم بعضهم يقول فيه صدوق وبعضهم يقول ثقة ولا يترجح عنده قول واحد منهما
 أو يترجح ولكنه يريد ان يشير الى كلام الناس فيه فيقول ذلك وكأنه قال حسن عند قوم صحيح
 عند قوم قال وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن أو صحيح قال
 وعلى هذا ما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم أقوى من التردد اه وهذا الجواب
 مركب من جواب ابن الصلاح وابن كثير (وأما تقسيم البغوي أحاديث المصاييح الى حسان
 وصحاح مراد بالصحاح ما في الصحيحين وبالحسان ما في السنن فليس بصواب لان في السنن
 الصحيح والحسن والضعيف والمنكر) كما سيأتي بيانه ومن أطلق عليها الصحيح كقول السلفي في
 الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب وكأطلاق الحاكيم على الترمذي الجامع
 الصحيح وأطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح فقد تساهل قال التاج السبزي ولا
 أزال أتعجب من الشيخين يعني ابن الصلاح والنووي في اعتراضهما على البغوي مع ان المقرر
 انه لا مشاحة في الاصطلاح وكذا مشى عليه علماء العجم آخرهم شيخنا العلامة الكافي في
 مختصره قال العراقي وأجيب عن البغوي بأنه يمين عقب كل حديث الصحيح والحسن والغريب
 قال وليس كذلك فانه لا يمين الصحيح من الحسن فيما أورده من السنن بل يسكت ويبين الغريب
 والضعيف غالبا فالابراد باق في مزجه صحيح ما في السنن بما فيها من الحسن وقال شيخ الاسلام
 أراد ابن الصلاح ان يعرف ان البغوي اصطلاح لنفسه ان يسمى السنن الاربعة الحسان ليعتني
 بذلك عن أن يقول عقب كل حديث أخرجه أصحاب السنن فان هذا اصطلاح حادث ليس جاريا
 على المصطلح العربي (فروع أحدها) في مظنة الحسن كما ذكر في الصحيح مظانه وذكر في كل نوع
 مظانه من الكتب المصنفة فيه الا يسير انبه عليه (كتاب) ابي عيسى (الترمذي أصل في
 معرفة الحسن وهو الذي شهره) وأكثر من ذكره قال ابن الصلاح وان وجد في متفرقات من
 كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كاحمد البخاري وغيرهما قال العراقي وكذا مشايخ
 الطبقة التي قبل ذلك كالشافعي قال في اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر لهدار تقيت
 على ظهور بيت لنا الحديث حديث ابن عمر مسند حسن الاسناد وقال فيه أيضا سمعت من
 يروي باسناد حسن ان أبا بكر ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه ركع دون الصف الحديث وكذا
 يعقوب ابن شيبة في مسنده وأبو علي الطوسي أكثر من ذلك الا أنهم ألقا بعد الترمذي
 (وتختلف النسخ منه) أي من كتاب الترمذي (في قوله حسن أو حسن صحيح أو نحوه فينبغي ان

تعني بمقابلة أصلك بأصول معتمدة وتعتمد ما اتفقت عليه ومن مظاهره (أيضا سنن أبي داود فقد جاء عنه أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقار به وما كان فيه وهن شديد بينه ومالم يذكر فيه شيئا فهو صالح) قال وبعضها أصح من بعض (فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مطلقا) ولم يكن في أحد الصحيحين (ولم يصححه غيره من المعتمدين) الذين يميزون بين الصحيح والحسن (ولا ضعفه فهو حسن عند أبي داود) لان الصالح للاحتجاج لا يخرج عنهم ولا يرتقي الى الصحة الا بنص فالأحوط الاقتصار على الحسن وأحوط منه التعبير عنه بصالح وبهذا التقرير يندفع اعتراض ابن رشد بأن ما سكا عليه قد يكون عنده صحيحا وان لم يكن كذلك عند غيره وزاد ابن الصلاح أنه قد لا يكون حسنا عند غيره ولا مندرج في حد الحسن اذ حكى ابن مغيرة أنه سمع محمد بن سعد الباوردي يقول كان من مذهب الناس أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه قال ابن منده وكذلك أبو داود يأخذ ما أخذوه ويخرج الاسناد الضعيف اذ لم يجد في الباب غيره لانه أقوى عنده من رأى الرجال وهذا أيضا رأى الامام أحمد فإنه قال ان ضعيف الحديث أحب اليه من رأى الرجال لانه لا يعدل الى القياس الا بعد عدم النص وسيأتى في هذا البحث مزيد كلام حيث ذكر المصنف العمل بالضعيف فعلى ما نقل عن أبي داود يحتمل ان يريد بقوله صالح الصالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل الضعيف أيضا لكن ذكر ابن كثير أنه روى عنه وما سكت عنه فهو حسن فان صح ذلك فلا إشكال ^{في تنبيهه} اعتراض ابن سيد الناس ما ذكر في شأن سنن أبي داود فقال لم يرسم أبو داود شيئا بالحسن وعمله في ذلك شبيهه بعمل مسلم الذي لا ينبغي ان يحمل كلامه على غيره انه اجتنب الضعيف الواهي وأتى بالقسمين الاول والثاني وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الاول والثاني موجود في كتابه دون القسم الثالث قال فهلا ألزم مسلم من ذلك ما ألزم به أبو داود فعنى كلامهما واحدا قال وقول أبي داود وما يشبهه يعنى في الصحة ويقار به يعنى فيها أيضا فهو قول مسلم ليس كل الصحيح بحده عند مالك وشعبة وسفيان فاحتاج ان ينزل الى مثل حديث ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب وزيد بن أبي زياد لما يشمل الكل من اعم العدالة والصدق وان تفاوتوا في الحفظ والاثقان ولا فرق بين الطرفين غير ان مسلما شرط الصحيح فتخرج من حديث الطبقة الثالثة وأبا داود لم يشترطه فذكر ما يشدق وهنه عنده والتزم البيان عنه قال وفي قول أبي داود ان بعضها أصح من بعض ما يشير الى القدر المشترك بينهم في الصحة وان تفاوتت لما يقتضيه صيغة أفعّل في الأكثر وأجاب العراقي بأن مسلما ألزم الصحيح بل المجمع عليه في كتابه فليس لنا ان نحكم على حديث خرج به أنه حسن عنده لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح وأبو داود قال ان ما سكت عنه فهو صالح والصالح يشمل الصحيح والحسن فلا يرتقي الى الاول الا يقيين وثم أجوبة أخرى منها ان العاملين اغتاشبا في ان كلا أتى بثلاثة أقسام لكنهما في سنن أبي داود راجعة الى متون الحديث وفي مسلم الى رجاله وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه منافاة ومنها ان أبا داود قال ما كان فيه وهن شديد بينته ففهم ان ثم شيئا فيه وهن غير شديد لم يلتزم بيانه ومنها ان مسلما انما يروى عن

الطبقة الثالثة في المتابعات لينجبر القصور الذي في رواية من هو من الطبقة الثانية ثم انه يعمل من حديثهم جدا وأبو داود بخلاف ذلك في فوائده الأولى من مظان الحسن أيضا سنن الدارقطني فانه نص على كثير منه قاله ابن الصلاح الثانية عدة أحاديث كتاب أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة حديث وهو روايات أتمها رواية أبي بكر بن داسه والمتصلة الاثنان بالسماع رواية أبي على التلوي في الثالثة قال أبو جعفر بن الزبير أول ما أُرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعا ولم يتأخر عنها رتبة وقد اختلفت مقاصدهم فيها والعجيج فيها شقوق ولبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جليسة ولا بد في داود في حصر أحاديث الاحكام واستيعابها مما ليس لغيره ولترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها وقال الذهبي انمطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لاخرجه حديث المصلوب والكلي وأمثالهما (وأما مسند الامام أحمد بن حنبل وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد) قال ابن الصلاح كمسند عبيد الله بن موسى واسحق بن راهويه والدارمي وعبد بن حميد وأبي يعلى الموصلي والحسن بن سفيان وأبي بكر البزار فهو لا، عادتهم ان يخرجوا في مسند كل صحابي ما روه من حديثه غير مقيد بن يكون محتجابه أولا (فلا تلتحق بالاصول الخمسة وما أشبهها) قال ابن جماعة من الكتب المبوبة كسنن ابن ماجه (في الاحتجاج بها والركون اليها فيها) لان المصنف على الابواب انما يورد أصح ما فيه ليصلح للاحتجاج في تنبيهات الأولى اعترض على التمثيل بمسند أحمد بانه شرط في مسنده الصحيح قال العراقي ولا نسلم ذلك والذي رواه عنه أبو موسى المديني انه سئل عن حديث فقال انظره فان كان في المسند والافليس بحجة فهذا ليس بصريح في ان كل ما فيه حجة بل ما ليس فيه ليس بحجة قال على ان ثم أحاديث صحيحة مخزجة في الصحيحين وليست فيه منها حديث عائشة في قصة أم زرع قال وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة جعلتها في جزء ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع اه وقد ألف شيخ الاسلام كتابا في رد ذلك سماه القول المسدود في الذب عن المسند قال في خطبته فقد ذكرت في هذه الاوراق ما حضرني من الكلام على الاحاديث التي زعم بعض أهل الحديث انها موضوعة وهي في مسند أحمد ذبا عن هذا التصنيف العظيم الذي تلقاه الامة بالقبول والتكريم وجعله امامهم حجة يرجع اليه ويعول عند الاختلاف عليه ثم سرد الاحاديث التي جمعها العراقي وهي تسعة وأضاف اليها خمسة عشر حديثا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه وأجاب عنها حديثا حديثا قلت وقد فاته أحاديث أخرى أوردها ابن الجوزي وهي فيه وجعلتها في جزء سميت به الذيل المهمل مع الذب عنها وعدتها أربعة عشر حديثا وقال شيخ الاسلام في كتابه تعجيل المنفعة في رجال الاربعة ليس في المسند حديث لا أصل له الاثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف انه يدخل الجنة زحفا قال والاعتذار عنه انه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا وضرب

وكتب من تحت الضرب وقال في كتابه تجريد زوائد مسند البزار إذا كان الحديث في مسند
أحمد لم يقرأ في غيره من المسانيد وقال التيمي في زوائد المسند مسند أحمد أصح صحاح من غيره
وقال ابن كثير لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرة وحسن سياقاته وقدراته أحاديث
كثيرة جداً بل قيل أنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين وقال
للحسين في كتابه التذكرة في رجال العشرة عدة أحاديث المسند أربعمائة ألفاً بالمرور الثاني
قيل وأصح يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي فيما ذكره أبو زرعة الرازي عنه قال العراقي
ولا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحاً بل هو أمثل بالنسبة لما تركه وفيه الضعيف
الثالث قيل ومسند الدارمي ليس بمسند بل هو مرتب على الأبواب وقد سماه بعضهم بالصحيح
قال شيخ الإسلام ولم أبلغ طائفة سلفاً في تسمية الدارمي صحيحاً إلا قوله أنه رأى بخط المسندري
وكذا قال العلائي وقال شيخ الإسلام ليس دون السنن في الرتبة بل لو ضم إلى خمسة لكان أولى
من ابن ماجه فإنه أمثل منه بكثير وقال العراقي اشتهر تسميته بالمسند كما سمي البخاري كتابه
بالمسند لكون أحاديثه مسندة قال إلا أن فيه المرسل والمعضل والمنقطع والمقطوع كثيراً على
أنهم ذكروا في ترجمة الدارمي أن له الجامع والمسند والتفسير وغير ذلك فلهل الموجودات
هو الجامع والمسند فقط الرابع قيل ومسند البزار يبين فيه الصحيح من غيره قال العراقي ولم
يفعل ذلك إلا قليلاً إلا أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه ^(فائدة)
قال العراقي يقال إن أول مسند صنف مسند الطيالسي قيل والذي جل قائل هذا القول عليه
تقدم عصر أبي داود على أعصار من صنف المسانيد فظن أنه هو الذي صنفه وليس كذلك فإنما
هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب خاصة عنه وشذ عنه
كثير منه ويشبه هذا مسند الشافعي فإنه ليس تصنيفه وإنما غلظه بعض الحفاظ النيسابوريين
من مجموع الأصم من الأم وسمعه عليه فإنه كان سمع الأم أو غالبها على الربيع عن الشافعي
وعمر وكان آخر من روى عنه وحصل له صمم فكان في السماع عليه مشقة (الثاني إذا كان
راوى الحديث متأخراً عن درجة الحفاظ الضابط) مع كونه مشهوراً بالصدق والستر وقد
علم أن من هذا حاله حديثه حسن (فروى حديثه من غير وجه) ولو وجهوا أحداً آخر كما
يشير إليه تعليل ابن الصلاح (قوى) بالمتابعة وزال ما كان يخشاه عليه من جهة سوء الحفظ
وأنحبر به ذلك النقص اليسير (وارفع) حديثه (من) درجة (الحسن إلى) درجة (الصحيح)
قال ابن الصلاح مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فمحمد بن عمرو بن
علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم
من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن فلما انضم
إلى ذلك كونه روى من وجه آخر حكماً بجهته والمتابعة في هذا الحديث ليست للحج دعوى أبي
سلمة بل لأبي سلمة عن أبي هريرة فقد رواه عنه أيضاً الأعرج وسعيد المصري وأبوه وغيرهم

ومثل غير ابن الصلاح بحديث البخاري عن أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم فان أيا هذا ضعفه لسوء حفظه أحد وابن معين والنسائي وحديثه حسن لكن تابعه عليه أخوه عبد المهين فارتقى الى درجة العجمة (الثالث اذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها) انه (حسن بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الامين زال بحديثه من وجه آخر) وعرفنا بذلك انه قد حفظه ولم يحتل فيه ضبطه (وصار) الحديث (حسنا) بذلك كما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ان امرأه من بنى فزاره تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضيت من نفسك ولئو مالك نعلين قالت نعم فاجاز قال الترمذي وفي الباب عن عمرو أبي هريرة وعائشة وابي حنيفة فضعف لسوء حفظه وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه (وكذا اذا كان ضعفا لا ارسال) أو ندليس أو جهالة رجال كما زاده شيخ الاسلام (زال بحديثه من وجه آخر) وكان دون الحسن لذاته مثال الاول يأتي في نوع المرسل ومثال الثاني ما رواه الترمذي وحسنه من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعا ان حقاعا على المسلمين ان يغسلوا يوم الجمعة وليس أحدهم من طيب أهله فان لم يجد فالأهله طيب فهشيم موصوف بالتدليس لكن لما تابعه عند الترمذي أبو يحيى التيمي وكان للمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري وغيره حسنه (وأما الضعيف لفسق الراوي) أو كذبه (فلا يؤثر فيه موافقة غيره) له اذا كان الاخر مثله لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر نعم يرتقى بمجموع طرقه عن كونه منكرا أو لا أصل له صرح به شيخ الاسلام قال بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته الى درجة المستور والسبب الحفظ بحيث اذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك الى درجة الحسن ^{في خاتمة} من الالفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول الجيد والقوى والصالح والمعروف والمحمود والثابت فالما الجيد فقال شيخ الاسلام في الكلام على أصح الاسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل ان أمهم الزهري عن سالم عن أبيه عبارة أحمد أجود الاسانيد كذا أخرجه عنه الحاكم قال وهذا يدل على ان ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح ولذا قال الباقي بعد ان نقل ذلك من ذلك يعلم ان الجودة يعبر بها عن العجمة وفي جامع الترمذي في الطب هذا حديث جيد حسن وكذا قال غيره لا مغاربة بين جيد وصحيح عندهم الا أن الجهد منهم لا يعدل عن صحيح الى جيد الا لئلا يكتفى كان يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا القوى وأما الصالح فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح والحسن لصلاحيتها مما لا يحتاج ويستعمل أيضا في ضعيف يصلح للاعتبار وأما المعروف فهو مقابل المنكر والمحمود مقابل الشاذ وسيأتي تقرير ذلك في نوعيهما والمحمود والثابت بشملان أيضا الصحيح والحسن قلت ومن ألفاظهم أيضا المشبه

وهو يطلق على الحسن وما يقار به فهو بالنسبة اليه كنسبة الجيد الى الصحيح قال أبو حاتم أخرج
عمر بن حصين الكلابي أول شيء أحاديث مشبهة حسانا ثم أخرج بعد أحاديث موضوعه
فأفسد علينا ما كتبنا (النوع الثالث الضعيف وهو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن) جمعها
تبعاً لابن الصلاح وان قيل ان الاختصار على الثاني أولى لان ما لم يجمع صفة الحسن فهو عن
صفات الصحيح بعد ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد قال ابن الصلاح وقد قسمه ابن جبان الى
خمسين الاقسام قال شيخ الاسلام لم نقف عليها ثم قسمه ابن الصلاح الى أقسام كثيرة باعتبار فقد
صفة من صفات القبول الستة وهى الاتصال والعدل والقو الضبط والمتابعة فى المستور وعدم
الشدوذ وعدم العلة وباعتبار فقد صفة مع صفة أخرى تليها أولاً ومع أكثر من صفة
الى أن تفقد الستة فبلغت فيما ذكره العراقي فى شرح الالفية اثنين وأربعين قسمًا ووصله
غديره الى ثلاثة وستين وجمع فى ذلك شيخنا قاضى القضاة شرف الدين المناوى كراسة
وفى عواقب الاتصال الى مائة وستين منه الضعفاء أو واحد غيره أو اثنين وما فقد العدالة الى مائة
سند ضعف أو مجهول وقسمها بهذا الاعتبار الى مائة وتسعة وعشرين قسمًا باعتبار العقل
والى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود وان لم يتحقق وقوعها وقد كنت أردت بسطها فى هذا
الشرح ثم رأيت شيخ الاسلام قال ان ذلك تعب ليس وراءه أرب فانه لا يخلو اما ان يكون
لاجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أو لا فان كان الاول فلا يخلو من ان
يكون لاجل أن يعرف ان ما فقد من الشرط أكثر أضعف أو لا فان كان الاول فليس كذلك
لان لنا ما يفقد شرطاً واحداً ويكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية وهو ما فقد
الصدق وان كان الثانى فما هو وان كان لامر غير معرفة الاضعف فان كان لتخصيص كل
قسم باسم فليس كذلك فانهم لم يسموا منها الا القليل كالمفضل والمرسل ونحوهما أو لمعرفة
لم يبلغ قسمًا بالبسط فهذه ثمرة مرة أوله - بى ذلك فما هو انتهى فلذلك عدت عن تسويد الاوراق
بتسطيره (وتفاوت ضعفه) بحسب شدة ضعف رواته وخفته وقوله (كهة الصحيح)
اشارة الى ان منه أوهى كما ان فى الصحيح أصح قال الحاكم فأوهى أسانيد الصدوق صدقة
الدقيق عن فرقد السنجى عن مرة الطيب عنه وأوهى أسانيد أهل البيت عمرو بن شهر عن
جابر الجعفي عن الحرث الاعور عن على رضى الله تعالى عنه وأوهى أسانيد العمريين محمد
ابن عبد الله بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن أبيه عن جده فان الثلاثة
لا يخرج بهم وأوهى أسانيد أبي هريرة البصري بن اسمعيل عن داود بن يزيد الاودى عن
أبيه عنه وأوهى أسانيد عائشة نسخة عند البصريين عن الحرث بن شبل عن أم التعمان
عنها وأوهى أسانيد ابن مسعود شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عنه وأوهى أسانيد
أنس داود بن المحبر عن نضر عن أبيه عن أبان بن أبي عياش عنه وأوهى أسانيد المكيين
عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزى عن عكرمة
عن ابن عباس وأوهى أسانيد اليمانيين حفص بن عمر الهذلي عن الحكم بن أبان

عن عكرمة عن ابن عباس قال البلقيني فيه ما العله أراد الا عكرمة فان البخاري يحتاج به قلت
لا شئ في ذلك وأما أوهى أسانيد ابن عباس مطلقا فالسدي الصغير محمد بن مروان عن
الكلبي عن أبي صالح عنه قال شيخ الاسلام هذه سلسلة الكذب لاسلسلة الذهب ثم قال
الحاكم وأوهى أسانيد المصريين أحمد بن محمد بن الجراح بن رشد عن أبيه عن جده عن قرة
ابن عبد الرحمن عن كل من روى عنه فانها نسخة كبيرة وأوهى أسانيد الشاميين محمد بن قيس
المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي امامة وأوهى أسانيد
الخراسانيين عبد الرحمن بن مليحة عن نائل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس (ومنه) أي
الضعيف (ماله لقب خاص كال موضوع والشاذ وغيرهما) كالقيلوب والمعلل والمضطرب
والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر (فائدة) صنف ابن الجوزي كتابا في الاحاديث
الواهية أورده فيها في كثير منها عليه انتقاد (النوع الرابع) من مطلق أنواع علوم
الحديث لخصوص التقسيم السابق كما صرح به ابن الصلاح (المسند قال الخطيب) أبو بكر
(البغدادي) في الكفاية (هو عند أهل الحديث ما اتصل بسنده) من راويه (الى منتهاه) فشمع
المرفوع والموقوف والمقطوع وتبعه ابن انصباغ في العدة والمراد اتصال السند ظاهرا
فيدخل ما فيه انقطاع خفي كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقبه لاطباق من خرج
المسانيد على ذلك قال المصنف كابن الصلاح (و) لكن (أكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم دون غيره وقال ابن عبد البر) في التمهيد (هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه
وسلم خاصة متصلا كان) كالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(أو منقطعا) كالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا
مسند لانه قد أسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لان الزهري لم يسمع من ابن
عباس وعلى هذا القول يستوى المسند والمرفوع وقال شيخ الاسلام يلزم عليه ان يصدق
على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان مرفوعا ولا قائل به (وقال الحاكم وغيره لا يستعمل
الا في المرفوع المتصل) بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس وحكاية ابن عبد البر عن
قوم من أهل الحديث وهو الاصح وليس ببعيد من كلام الخطيب وبه جزم شيخ الاسلام في
التحفة فيكون أنخص من المرفوع قال الحاكم من شرط المسند أن لا يكون في اسناده أخبر
عن فلان ولا حدثت عن فلان ولا بلغني عن فلان ولا أظنه مرفوعا ولا رفعه فلان (النوع
الخامس المتصل ويسمى الموصول) أيضا (وهو ما اتصل اسناده) قال ابن الصلاح سماع كل
واحد من رواه من فوقه قال ابن جماعة أو أجازته الى منتهاه (مرفوعا كان) الى النبي صلى الله
عليه وسلم (أو موقوفا على من كان) هذا اللفظ الأخير زاده المصنف على ابن الصلاح وتبعه
ابن جماعة فقال على غيره فشمع أقوال التابعين ومن بعدهم وابن الصلاح قصره على المرفوع
والموقوف ثم مثل الموقوف بمالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر وهو ظاهر في اختصاصه
بالموقوف على الصحابي وأوضحه العراقي فقال وأما قول التابعين اذا اتصلت الاسانيد اليهم

فلا يسمونها متصلة في حالة الاطلاق امام مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم كقولهم هذا متصل الى سعيد بن المسيب أو الى الزهري أو الى مالك ونحو ذلك فيسل والنكتة في ذلك انها تسمى مقاطع فاطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمضادين لغة (النوع السادس المرفوع هو ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة) قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً (لا يقع مطلقه على غيره متصلاً كان أو منقطعاً) بسقوط العجائب منه أو غيره (وقيل) أى قال الخطيب (هو ما أخبر به العجائب عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو قوله) فأخرج بذلك المرسل قال شيخ الاسلام الطاهر ان الخطيب لم يشترط ذلك وان كلامه خرج مخرج الغالب لان غالب ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم انما يضيفه العجائب قال ابن الصلاح ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل أى حيث يقولون مثلاً رفعه فلان وأرسله فلان فقد عني بالمرفوع المتصل (النوع السابع الموقوف هو المروي عن العجائب قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه) أى تقريراً (متصلاً كان) اسناده (أو منقطعاً وسنعمل في غيرهم) كالتابعين (مفيد افيقال وقفه فلان على الزهري ونحوه وعند فقهاء سراسان تسمية الموقوف بالاثرو المرفوع بالخبر) قال أبو القاسم الفوراني منهم الفقهاء يقولون الخبر ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم والاثرو ما يروى عن العجائب وفي تسمية شيخ الاسلام ويقال للموقوف والمقطوع الاثر قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وعند المحدثين كل هذا يسمى أثراً) لانه مأخوذ من أثرت الحديث أى رويته (فروع) ذكرها ابن الصلاح بعد النوع الثامن وذكرها هنا أليق (أحدنا قول العجائب كتنا نقول) كذا (أو نفعل كذا) أو زى كذا (ان لم يصفه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فهو موقوف) كذا قال ابن الصلاح تبعاً للخطيب وحكاة المصنف في شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والاصول وأطلق الحاكم والرازي والاعمدي انه مرفوع وقال ابن الصباغ انه الظاهر ومثله بقول عائشة رضى الله عنها كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه وحكاة المصنف في شرح المذهب عن كثير من الفقهاء قال وهو قوي من حيث المعنى وصححه العراقي وشيخ الاسلام ومن أمثلة ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله قال كنا اذا سعدنا بكبرنا واذ نزلنا سجعنا (وان أضافه فالصحيح) الذي قطع به الجمهور من أهل الحديث والاصول (انه مرفوع) قال ابن الصلاح لان ظاهر ذلك مشعر بان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليهم عليه لتوفدوا عليهم على سؤالهم عن أمور دينهم وتقريه أحد وجوه السنن المرفوعة ومن أمثلة ذلك قول جابر كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الشيطان وقوله كنا نأكل لحوم الخيل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وابن ماجه (وقال الامام أبو بكر (الاسماعيلي) انه (موقوف) وهو بعيد جداً والصواب الاول) قال المصنف في شرح مسلم وقال آخرون ان كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً والا كان موقوفاً بهذا قطع الشيخ أبو اسحق الشيرازي فان كان في القصة تصريح باطلاعه صلى الله عليه وسلم فمرفوع اجاباً كقول ابن عمر كنا نقول ورسول الله صلى الله

عليه وسلم حتى أفضل هذه الامة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره رواه الطبراني في الكبير والحديث في الصحيح بدون التصريح المذكور (وكذا قوله) أي الصحابي (كذا نرى بأسا بكذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو هو فينا أو) وهو (بين أظهرنا أو كانوا يقرءون أو يفعلون أو لا يرون بأسا بكذا في حياته صلى الله عليه وسلم فكله مرفوع) مخرج في كتب المسانيد (ومن المرفوع قول المغيرة بن شعبه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرءون بابه بالانظافير) قال ابن الصلاح بل هو أخرى باطله صلى الله عليه وسلم عليه قال وقال الخا كم هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسند الذكركر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وليس بمسند بل هو موقوف ووافقه الخطيب وليس كذلك قال وقد كآأخذنا عليه ثم تأولناه على أنه ليس بمسند لفظا وانما جعلناه مرفوعا من حيث المعنى قال وكذا سائر ما سبق موقوف لفظا وانما جعلناه مرفوعا من حيث المعنى اه والحديث المذكور أخرجه البخاري في الادب من حديث أنس وعن شيخ الاسلام تعب الناس في التفتيش عليه من حديث المغيرة فلم يظفروا به قلت قد ظفرت به بلا تعب والله الحمد فأخرجه البيهقي في المدخل قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في علوم الحديث حدثني الزبير بن عبد الواحد حدثنا محمد بن أحمد الزبني ثنا زكريا بن يحيى المنقري ثنا الأصمعي ثنا كيسان مولى هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن المغيرة بن شعبه فذكره ثم أشار بعده الى حديث أنس ومن المرفوع أيضا اتفاقا الاحاديث التي فيها ذكر صفة النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك اما قول التابعي ما تقدم فليس بمرفوع قطعا ثم ان لم يصفه الى زمن الصحابة فقطوع لا موقوف وان اضافه فاحتمالان للعراقي وجه المنع أن تقرير الصحابي قد لا ينسب اليه بخلاف تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال كانوا يفعلون فقال المصنف في شرح مسلم لا يدل على فعل جميع الامة بل البعض فلا حجة فيه الا ان يصرح بنقله عن أهل الاجماع فيكون نقله وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف (الثاني قول الصحابي أمرنا بكذا) قول أم عطية أمنا ان نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض ان يعتزلن مصلى المسلمين أخرجه الشيخان (أو نهيناعن كذا) كقولها أيضا نهيناعن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا أخرجاه أيضا (أو من السنة كذا) كقول علي من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة رواه أبو داود في روايه ابن داسة وابن الاعرابي (أو أمر بلال ان يشفع الاذان) ويؤثر الإقامة أخرجاه عن أنس (وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور) قال ابن الصلاح لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والنهي ومن يجب اتباع سنته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غيره لان مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة ولا العادة والشرع يتلقى من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ولا يصح ان يريد أمر الكتاب لكون ما في الكتاب مشهورا يعرفه الناس ولا الاجماع لان المتكلم بهذا من أهل الاجماع ويستحيل أمره نفسه ولا القياس اذ لا أمر فيه فتعين كون المراد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم (وقيل ليس بمرفوع) لاحتمال

ان يكون الامر غيره كما مر القرآن أو الاجماع أو بعض الخلفاء أو الاستنباط وان يرد سنة
غيره وأجيب ببعد ذلك مع ان الاصل الاول وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فتهجر
بالصلاة قال ابن شهاب فقلت لسالم أفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يعنون بذلك
الاسنة فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن
الصحابة انهم اذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك الاسنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول
بعضهم ان كان مر فوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجوابه انهم
تركوا الحزم بذلك تورعا واحتياطوا ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس من السنة اذا تزوج البكر
على الثيب أقام عندها سبعا أخرجاه قال أبو قلابة لو شئت لقلت ان أنس رفعه الى النبي صلى
الله عليه وسلم أي لو قلت لم أكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن إرادته بالصيغة
التي ذكرها الصحابي أولى وخصص بعضهم الخلاف بغير الصديق أما هو فان قال ذلك فرفع
بالخلاف قلت ويؤيد الوقف في غيره ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن حنظلة السدوسي
قال سمعت أنس بن مالك يقول كان يؤمر بالسوط فيقطع عنقه ثم يندق بين حجرين ثم يضرب
به فقلت لأنس في زمان من كان هذا قال في زمان عمر بن الخطاب فان صرح الصحابي بالامر
كقوله أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خلاف فيه الا ما حكى عن داود وبعض
المشككين انه لا يكون حجة حتى ينقل لفظه وهذا ضعيف بل باطل لان الصحابي عدل
عارف باللسان فلا يطاق ذلك الا بعد التحقيق قال البلقيني وحكم قوله من السنة قول ابن عباس
في منعة الحج سنة أبي القاسم وقول عمر وبن العاص في عدة أم الولد لا تلبسوا علينا سنة
نبينا رواه أبو داود وقول عمر في المسيح أصبت السنة صححه الدارقطني في سننه قال وبعضها
أقرب من بعض وأقر بها الرفع سنة أبي القاسم ويليهما سنة نبينا وبلى ذلك أصبت السنة
(ولا فرق بين قوله أي الصحابي ما تقدم (في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعده) اما
اذا قال ذلك التابعي فخرم ابن الصباغ في العدة انه مرسل وحكى فيه اذا قاله ابن المسيب وجهين
هل يكون حجة أولا وللغزالي فيه احتمالان بل ترجيح هل يكون موقوفا أو مر فوعا مر سلا
وكذا قوله من السنة فيه وجهان حكاهما المصنف في شرح مسلم وغيره وصحح وقفه وحكى
الداودي الرفع عن القديم **تكملة** من المرفوع أيضا ما جاء عن الصحابي ومثله لا يقال
من قبل الرأي ولا مجال للاجتهاد فيه فيجعل على السماع خرم به الرازي في المحصول وغير واحد
من أئمة الحديث وترجم على ذلك **الحاكم** في كتابه معرفة المسانيد التي لا يدكرسندها
ومثله يقول ابن مسعود من أتى ساحرا أو عرافا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه
وسلم وقد أدخل ابن عبد البر في كتابه التقصى عدة أحاديث من ذلك مع ان موضوع الكتاب
لامرفوعة منها حديث سهل بن أبي خيثمة في صلاة الخوف وقال في التمهيد هذا الحديث
موقوف على سهل ومثله لا يقال من قبل الرأي نقل ذلك العراقي وأشار الى تخصيصه بـ **ب**

لم يأخذ عن أهل الكتاب وصرح بذلك شيخ الاسلام في شرح النخبة جازما به ومثله بالاخبار عن
الامور الماضية من بدء الخلق واخبار الانبياء والا تبسة كالملاحم والفتن واحوال يوم
القيامة وعمما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص قال ومن ذلك فعلة ما لا يحال
للإبتها فيه فينزل على ان ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي في صلاة
على في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين قال ومن ذلك حكمه على فعل من الافعال
بانه طاعة لله أو لرسوله أو معصية كقوله من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وحرم
بذلك أيضا الزكشي في مختصره نقلا عن ابن عبد البر وأما البلقيني فقال الاقرب ان هذا
ليس بمر فروع لجواز احواله الا ثم على ما ظهر من القواعد وسبقه الى ذلك أبو القاسم الجوهري
نقله عنه ابن عبد البر ورده عليه (الثالث اذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي رفعه)
أورفع الحديث (أو ينفه أو يبلغ به) كقول ابن عباس الشفاء في ثلاثة شربة غسل وشرطة
محجم وكيفية تارفع الحديث رواه البخاري وروى مالك في الموطاع عن أبي حازم عن سهل بن
سعد قال كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال
أبو حازم لا أعلم الا أنه يعني ذلك وكحديث الاعرج عن أبي هريرة يبلغ به الناس تبع لقريش
أخرجه (أو رواية كحديث الاعرج عن أبي هريرة رواية تقاتلون قوما صغار الاعين) أخرجه
البخاري (فكل هذا وشبهه) قال شيخ الاسلام كبيره ورواه بلفظ الماضي (مر فروع عند
أهل العلم واذا قيل عند التابعي رفعه) أو سائر الالفاظ المذكورة (مر فروع مرسل) قال شيخ
الاسلام ولم يذكروا ما حكم ذلك لوقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد ظفرت لذلك عمال
في مسند البزار عن النبي صلى الله عليه وسلم برويه أي عن ربه عز وجل فهو حينئذ من
الاحاديث القدسية **تكملة** ومن ذلك الاقتصار على القول مع حذف العامل كقول ابن
سيرين عن أبي هريرة قال قال أسلم وغفار وشي من مزينة الحديث قال الخطيب الا ان ذلك
اصطلاح خاص بأهل البصرة لكن روى عن ابن سيرين انه قال كل شيء حدثت عن أبي هريرة
فهو مر فروع **فائدة** أخرج القاضي أبو بكر المروزي في كتاب العلم قال حدثنا القواريري
نسبنا بمر بن منصور ثنا ابن أبي دراد قال بلغني ان عمر بن عبد العزيز كان يكره أن يقول في
الحديث رواية ويقول انما الرواية الشعر وبه الى ابن أبي دراد قال كان نافع ينهاني أن أقول
رواية قال فرجما نسيت فقلت رواية فينظر الى فأقول نسيت (وأما قول من قال تفسير الصحابي
مر فروع) وهو الخاطيء قال في المستدرک لم يعلم طالب الحديث ان تفسير الصحابي الذي شهد
الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند (فذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية) كقول
جابر كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى نساؤكم
حرث لكم الآية رواه مسلم (أو نحوه) مما لا يمكن أن يؤخذ الا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا مدخل للارأي فيه (وغیره موقوف) قلت وكذا يقال في التابعي الا أن المر فروع من جهته
مرسل **فوائد** الاولى ما خصص به المصنف كابن الصلاح ومن تبعهما قول الخاطيء قد صرح

به الحالك في علوم الحديث فإنه قال ومن الموقوفات ما حدثناه أحمد بن كامل بسنده عن أبي هريرة في قوله تعالى لو اوحى للبشر قال تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفهم لفحة فلا تترك الجماعة على عظم قال فهذا أو أشباهه بعد في تفسير الصحابة من الموقوفات فاما ما نقول ان تفسير الصحابة مسند فاعنا نقوله في غير هذا النوع ثم أورد حديث جابر في قصة اليهود وقال فهذا وأشباهه مسند ليس بموقوف فان الصحابي الذي شهد الوحى والتزبل فاخبر عن آية من القرآن انها نزلت في كذا فإنه حديث مسند اهـ فالحاكم أطلق في المستدرک وخصص في علوم الحديث فاعتمد الناس تخصيصه وأظن ان ما حمله في المستدرک على التعميم الحرص على جمع الصحيح حتى أورد ما لبس من شرط المرفوع والافقيه من الضرب الاول الجهم الغفير على اني أقول ليس ما ذكره عن أبي هريرة من الموقوف لما تقدم من أن ما يتعلق بذكر الآخرة وما لا مدخل للرأى فيه من قبيل المرفوع الثانية ما ذكره من أن سبب النزول مرفوع قال شيخ الاسلام يعكر على اطلاقه ما اذا استنبط الراوى السبب كما في حديث زيد بن ثابت ان الوسيطى هي الظهر نقلته من خطه الثالثة قد اعنت بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في التفسير يرو عن أصحابه فجمعت في ذلك كتابا حافلا فيه أكثر من عشرة آلاف حديث الرابعة قد تقرر أن السنة قول وفعل وتقرير وقسمها شيخ الاسلام الى صريح وحكم فقال المرفوع قول لا صريح يقول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثنا وسمعت وحكما قوله ما لا مدخل للرأى فيه فالمرفوع من الفعل صريح بقوله فعل أو رأيت به يفعل قال شيخنا الامام الشافعى ولا يتأتى فعل مرفوع حكما ومثله شيخ الاسلام بما تقدم عن علي في صلاة الكسوف قال شيخنا ولا يلزم من كونه عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون عنده من فعله لجواز ان يكون عنده من قوله والتقرير صريح بقول الصحابي فعلت أو فعل بحضوره صلى الله عليه وسلم وحكما حديث المغيرة السابق (النوع الثامن المقطوع وجمعه المقاطع والمقاطيع وهو الموقوف على التابى قولاله أو فعلا واستعمله الشافعى ثم الطبراني في المنقطع) الذي لم يتصل اسناده وكذا في كلام أبي بكر الحميدى والدارقطنى الا ان الشافعى استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح كما قال في بعض الاحاديث حسن وهو على شرط الشيخين (فائدة) جمع أبو حفص بن بدر الموصلى كتابا سمى معرفة الوقوف على الموقوف أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها وهو صحيح عن غير النبي صلى الله عليه وسلم اما عن صحابي أو تابعي فن بعده وقال ان اراده في الموضوعات غلط فيبين الموضوع والموقوف فرق ومن مظان الموقوف والمقطوع مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وبقا سير ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وغيرهم (النوع التاسع المرسل اتفق علماء الطوائف على ان قول التابى الكبير) كعب بن الله بن عدى بن الحيار وقيس بن أبي حازم وسعيد بن المسيب (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعله يسمى مرسلان انقطع قبل التابى) هكذا عبر ابن الصلاح تبعه الحاكيم والصواب قبل الصحابي (واحد أو أكثر قال الحاكيم وغيره من المحدثين

لا يسمى مرسل بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فان سقط قبله (تقدم
 ما فيه) واحد فهو منقطع وان كان (الساقط) أكثر من واحد (فمفضل ومنقطع) أيضا
 (والمشهور في الفقه والاصول ان الكل مرسل وبه قطع الخطيب) قال الا ان أكثر ما يوصف
 بالارسل من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المصنف
 (وهذا الاختلاف في الاصطلاح والعبارة) لافي المعنى لان الكل لا يخرج به عند هؤلاء ولا هؤلاء
 والمحدثون خصوا اسم المرسل بالاول دون غيره والفقهاء والاصوليون عموما (وأما قول
 الزهري وغيره من صفار التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمشهور عند من خصه
 بالتابعي انه مرسل كالكبير وقيل ليس بمرسل بل منقطع) لان أكثر رواياتهم عن التابعي
 في تنبيهه على تخصيص المرسل بالتابعي من مع من النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر ثم
 أسلم به سلمونه فهو تابعي اتفاقا وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به
 كالتنوين رسول هرقل وفي روايه قيصر فقد أخرج حديثه الامام أحمد وأبو يعلى في مسنديهما
 وساقاه مساق الاحاديث المسندة ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم غير مميز كعمد بن أبي
 بكر الصديق فانه صحابي وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول ولا يجزئ فيه ما قيل في مراسيل
 الصحابة لان أكثر روايه هذا وشبهه عن التابعي بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع فان احتمال
 روايته عن التابعي بعيد جدا في فائدة فيقال العراقي قال ابن القطان ان الارسل رواية الرجل
 عن لم يسمع منه قال فعلى هذا هو قول رابع في حد المرسل (وأما اذا قال) الراوي في الاسناد
 (فلان عن رجل) أرشخ (عن فلان فقال الحاكم) هو (منقطع ليس مرسلًا وقال غيره)
 حكاه ابن الصلاح عن بعض كتب الاصول (مرسل) قال العراقي وكل من القولين خلاف
 ما عليه الا كثرون فانهم ذهبوا الى انه متصل في مسند مجهول حكاه الرشيد العطار واختاره
 العلائي قال وما حكاه ابن الصلاح عن بعض كتب الاصول أراد به البرهان لامام الحرمين فانه
 ذكر ذلك فيه وزاد كتب النبي صلى الله عليه وسلم التي لم يسم حاملها وزاد في الموصول من
 سمى باسمه لا يعرف به قال وعلى ذلك مشي أبو داود في كتاب المراسيل فانه يروى فيه ما بهم فيه
 الرجل قال بل زاد البيهقي على هذا في سننه فجعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يسم
 مرسلًا وليس بجيد اللهم الا ان كان يسميه مرسلًا ويجعله حجة كمراسيل الصحابة فهو قريب
 وقد روى البخاري عن الحميدى قال اذا صح الاستناد عن الثقات الى رجل من الصحابة فهو
 حجة وان لم يسم ذلك الرجل وقال الاثرم قلت لاجد بن حنبل اذا قال رجل من التابعين حدثني
 رجل من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم قال وقرق الصيرفي من الشافعية بين ان
 يرويه التابعي عن الصحابي معناه أو مصرحًا بالسماع قال وهو حسن متجه وكلام من أطلق
 قوله محمول على هذا التفصيل اه (ثم المرسل حديث ضعيف) لا يخرج به (عند جواهر المحدثين
 والشافعية) كما حكاه عنهم مسلم في صدر صحيحه وابن عبد البر في التمهيد وحكاه الحاكم عن ابن
 السبب ومالك (وكثير من الفقهاء وأصحاب الاصول) والنظر للجهل بحال المحدثين لانه

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ صَحَابِي وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا وَإِنْ اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ
 الْمُرْسَلُ لَا يَرَوِي الْأَعْنَ ثِقَةً فَالتَّوَثُّقُ مَعَ الْإِبْهَامِ غَيْرُ كَافٍ كَمَا سَيَأْتِي وَلَا نَهْ إِذَا كَانَ الْمَجْهُولُ
 الْمُسَمَّى لَا يَقْبَلُ فَالْمَجْهُولُ عَيْنًا وَحَالًا أَوَّلَى (وَقَالَ مَالِكٌ) فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ (وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي طَائِفَةٍ)
 مِنْهُمْ أَحَدٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ (صَحِيحٌ) قَالَ الْمَصْنُفُ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَقِيدَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ ذَلِكَ
 بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَرْسَلُهُ مِنْ لَا يَحْتَرِزُ رِوَايَةَ الْمُرْسَلِ عَنْ غَيْرِ الثَّقَاتِ فَإِنْ كَانَ فَلَا خِلَافَ فِي رَدِّهِ وَقَالَ
 غَيْرُهُ مَحَلُّ قَبُولِهِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ مَا إِذَا كَانَ مَرْسَلُهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْفَاضِلَةِ فَإِنْ كَانَ مِنْ
 غَيْرِهَا فَلَا حَدِيثٌ ثُمَّ يَشُو الْكَذِبَ صَحَّحَهُ النَّسَائِيُّ وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ وَأَجْمَعَ التَّابِعُونَ بِأَمْرِهُمْ
 عَلَى قَبُولِ الْمُرْسَلِ وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ انْتِكَارُهُ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَعْمَةِ بَعْدَهُمْ إِلَى رَأْسِ الْمِائَتَيْنِ
 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كَانَهُ يَعْنِي أَنَّ الشَّافِعِيَّ أَوَّلَ مَنْ رَدَّهُ وَبَالَغَ بَعْضُهُمْ فَقَوَاهُ عَلَى الْمُسْتَدِّ وَقَالَ
 مِنْ أَسْنَدٍ فَقَدْ أَحَالَكَ وَمِنْ أَرْسَلٍ فَقَدْ تَكْفَلْتُكَ (فَإِنْ صَحَّ مَخْرَجُ الْمُرْسَلِ بِمَجِيئِهِ) أَوْ نَحْوِهِ
 (مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مُسْتَدًّا أَوْ مَرْسَلًا أَرْسَلَهُ مِنْ أَخَذَ) الْعِلْمَ (عَنْ غَيْرِ رِجَالٍ) الْمُرْسَلُ (الْأَوَّلُ) أَنْ كَانَ
 صَحِيحًا هَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الرَّسَالَةِ مُقْبِدًا لِمَنْ رَسَلَ كِبَارَ التَّابِعِينَ وَمَنْ إِذَا سَمِيَ مِنْ
 أَرْسَلٍ عَنْهُ سَمِيَ ثِقَةً وَإِذَا شَارَكَهُ الْحِفَاطُ الْمَامُونُونَ لَمْ يَخَالِفُوهُ وَزَادَ فِي الْإِعْتِضَادِ أَنْ يُوَافِقَ قَوْلَ
 صَحَابِيٍّ أَوْ يَفْتِيَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ بِمُقْتَضَاهُ فَإِنْ فَقَدَ شَرْطَ مِمَّا ذَكَرْتُ قَبْلَ مَرْسَلِهِ فَإِنْ وَجَدَتْ قَبْلَ
 (وَيَتَّبِعِينَ بِذَلِكَ صَحَّةَ الْمُرْسَلِ وَانْهَمَا) أَيِ الْمُرْسَلِ وَمَا عَضُدَهُ (صَحِيحَانِ لَوْ عَارِضَهُمَا صَحِيحٌ مِنْ
 طَرِيقٍ) وَاحِدَةٍ (رَجَحْنَاهُمَا عَلَيْهِ) بِتَعَدُّدِ الطَّرِيقِ (إِذَا تَعَدَّدَا الْجَمْعُ) بَيْنَهُمَا فَوَاضَحٌ الْأَوَّلَى
 اشتهر عن الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِالْمُرْسَلِ إِلَّا مَرَّاسِيْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي شَرْحِ
 الْمَهْذَبِ فِي الْإِرْشَادِ وَالْإِطْلَاقِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ غُلَاطِلٌ هُوَ يَحْتَجُّ بِالْمُرْسَلِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ
 وَلَا يَحْتَجُّ بِمَرَّاسِيْلَ سَعِيدِ الْإِبْهَامِ أَيْضًا قَالَ وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ فِي مُحْتَصَرِّ الْمَرْفُوعِ أَخْبَرَنَا
 مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ
 اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ جَزْرًا نَحَرَتْ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ فَجَاءَ رَجُلٌ بِصَاقٍ فَقَالَ
 أُعْطُونِي بِهِذِهِ الْعِثَاقُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَصْلُحُ هَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَكَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدُ بْنُ
 الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَحْتَرِمُونَ بَيْعَ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ قَالَ وَهَذَا نَأْخُذُ
 وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ وَارْسَالَ ابْنِ
 الْمُسَيَّبِ عِنْدَ نَاحِسِنَ اهْ فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ وَارْسَالَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَ نَاحِسِنَ عَلَى
 وَجْهَيْنِ حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو اسْمَعِيلَ الشَّيْرَازِيُّ فِي الْمَعْمُورِ وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَحَدُهُمَا
 مَعْنَاهُ أَنَّهُ هَجَعَتْ عَنْهُ بِخِلَافٍ غَيْرَهُمَا مِنَ الْمَرَّاسِيْلِ قَالُوا لَأَنَّهُ قَسَمَتْ فَوَجَدَتْ مُسْتَدَّةً وَالثَّانِي
 أَنَّهُ لَيْسَتْ بِهَجَعَتْ عَنْهُ بَلْ هِيَ كَقَبْرِهَا قَالُوا وَانْمَارَجَ الشَّافِعِيُّ بِمَرْسَلِهِ وَالتَّرَجُّعُ بِالْمُرْسَلِ جَائِزٌ
 قَالَ الْخَطِيبُ وَهُوَ الصَّوَابُ وَالْأَوَّلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ فِي مَرَّاسِيْلِهِ مَا لَمْ يَوْجِدْ مُسْتَدًّا بِحَالٍ مِنْ وَجْهِ
 يَصِحُّ وَكَذَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ وَزِيَادَةُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي هَذَا عَلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ أَصَحُّ التَّابِعِينَ أَرْسَالَ الْفَهْمِ أَرْسَلَهُ
 الْحِفَاطُ قَالَ الْمَصْنُفُ فَهَذَا إِمَامَانِ حَافِظَانِ فُقِهَانِ شَافِعِيَّانِ مُتَضَلَّعَانِ مِنَ الْحَدِيثِ

والفقه والاصول والخبرة التامة بنصوص الشافعي ومعاني كلامه قال وأما قول القفال
 مرسل ابن المسيب حجة عندنا فهو محمول على التفصيل المتقدم قال ولا يصح تعلق من قال انه
 حجة بقوله ارساله حسن لان الشافعي لم يعتمد عليه وحده بل لما انضم اليه من قول أبي بكر ومن
 حضره من الصحابة وقول أئمة التابعين الاربعة الذين ذكرهم وهم اربعة من فقهاء المدينة
 السبعة وقد نقل ابن الصباغ وغيره هذا الحكم عن تمام السبعة وهو مذهب مالك وغيره فهذا
 عاضد ثان للمرسل ٥١ وقال البلقيني ذكر الماوردي في الحاوي ان الشافعي اختلف قوله في
 مراسيل سعيد فكان في القديم يخبرهم بانفرادها لانه لا يرسل حديثا الا يوجد مسندا ولانه
 لا يروي الا ما سمعه من جماعة أو من أكابر الصحابة أو عضده قوله ثم أوراه منشرا عند المكافاة
 أو وافقه فعل أهل العصر وأيضاً فان مراسيله سبرت فكانت مأخوذة عن أبي هريرة لما بينهما
 من المواصلة والصمارة فصار ارساله كاسناده عنه ومذهب الشافعي في الجديد انه كغيره ثم
 هذا الحديث الذي أورده الشافعي من مراسيل سعيد يصلح مثالا لاقسام المرسل المقبول فانه
 عضده قول صحابي وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه وله شاهد مرسل آخر أرسله من أخذ العلم
 عن غير رجال الاول وشاهد آخر مسند فروى البيهقي في المدخل من طريق الشافعي عن مسلم
 ابن خالد عن ابن جريج عن القاسم بن أبي رزة قال قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جرت
 فجرت اربعة أجزاء كل جزء منها بغناق فأردت أن أبتاع منها جزأ فقال لي الرجل من أهل
 المدينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع حتى يبيت فسألت عن ذلك الرجل
 فأخبرني عنه خبرا قال البيهقي فهذا حديث أرسله سعيد بن المسيب ورواه القاسم بن أبي رزة عن
 رجل من أهل المدينة مرسله والظاهر انه غير سعيد فانه أشهر من أن لا يعرفه القاسم بن أبي
 رزة المكسي حتى يسأل عنه قال وقدر وبناءه من حديث الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي صلى
 الله عليه وسلم الا ان الحفاظ اختلفوا في سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقبة فنهى
 من أثبتته فيكون مثالا للفصل الاول يعني ماله شاهد مسند ومنهم من لم يثبتته فيكون أيضا
 مرسلان انضم الى مرسل سعيد انتهى الثانية صور الرازي وغيره من أهل الاصول المسند
 العاضد بأن لا يكون منتهى الاسناد ليكون الاحتجاج بالمجموع والا فلا احتجاج حينئذ بالمسند
 فقط وليس بمخصوص بذلك كما تقدم الاشارة اليه في كلام المصنف الثالثة زاد الاصوليون في
 الاعتضاد أن يوافقه قياس أو انتشار من غير انكار أو عمل أهل العصر به وتقدم في كلام
 الماوردي ذكر الصورتين الأخيرتين والظاهر انهما داخلان في قول الشافعي وأفتى أكثر أهل
 العلم بمقتضاه الرابعة قال القاضي أبو بكر لا أقبل المرسل ولا في الاماكن التي قبلها الشافعي
 حسم الباب بل ولا مرسل الصحابي اذا احتمل سماعه من تابعي قال والشافعي لا يوجب
 الاحتجاج به في هذه الاماكن بل يستحب كما قال استحباب قبوله ولا يستطيع أن أقول اللمحة
 تثبت به ثبوتها بالمتصل وقال غيره فائدة ذلك انه لو عارضه متصل قدم عليه ولو كان حجة مطلقا
 تعارضا لكن قال البيهقي مراد الشافعي بقوله استحباب اختيار وكذا قال المصنف في شرح

المهذب الخامسة ان لم يكن في الباب دليل سوى المرسل فثلاثة أقوال للشافعي ثالثها وهو
الظاهر يجب الانكفاف لأجله السادسة تلخص في الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال حجة
مطلقا لا يحتج به مطلقا يحتج به ان أرسله أهل القرون الثلاثة يحتج به ان لم ير والاعن عدل
يحتج به ان أرسله سعيد فقط يحتج به ان اعتضد يحتج به ان لم يكن في الباب سواء هو أقوى من
المسند يحتج به ندب الأوجوب يحتج به ان أرسله صحابي السابعة تقدم في قول ابن جرير ان التابعين
أجمعوا على قبول المرسل وان الشافعي أول من أباه وقد تنبه البيهقي لذلك فقال في المدخل باب
ما يستدل به على ضعف المراسيل بعد تغير الناس وظهور الكذب والبدع وأورد فيه ما أخرجه
مسلم عن ابن سيرين قال لقد أتى على الناس زمان وما سئل عن اسناد حديث فلما وقعت
الفتنة سئل عن اسناد الحديث فينظر من كان من أهل السنة يؤخذ من حديثه ومن كان من
أهل البدع ترك حديثه الثامنة قال الحاكم في علوم الحديث أكثر ما تروى المراسيل من
أهل المدينة عن ابن المسيب ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح ومن أهل البصرة عن
الحسن البصري ومن أهل الكوفة عن ابراهيم بن يزيد النخعي ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي
هلال ومن أهل الشام عن مكحول قال وأصحها كما قال ابن معين مراسيل ابن المسيب لانه من
أولاد الصحابة وأدرك العشرة وفاقه أهل الحجاز ومقتبهم وأول الفقهاء السبعة الذين يعتقد مالك
باجماعهم كاجماع كافة الناس وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة
وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره قال والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع
من الكتاب قوله تعالى ايتفقها في الدين ولينسذروا قومهم اذا رجعوا اليهم ومن السنة
تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم التاسعة تكلم الحاكم على مراسيل سعيد فقط
دون سائر من ذكر معه ونحن نذكر ذلك فراسيل عطاء قال ابن المديني كان عطاء يأخذ عن كل
ضرب من رسلات مجاهد أحب الي من مراسلاته بكثير وقال أحمد بن حنبل مراسلات سعيد بن
المسيب أصح المرسلات ومراسلات ابراهيم النخعي لا بأس بها وليس في المرسلات أضعف من
مراسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح فانهما كانا يأخذان عن كل أحد ومراسيل الحسن تقدم
القول فيها عن أحمد وقال ابن المديني مراسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح
ما أقل ما يسقط منها وقال أبو زرعة كل شيء قال الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجدت له أصلا نبأ ما خلا أربعة أحاديث وقال يحيى بن سعيد القطان ما قال الحسن في حديثه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وجدنا له أصلا الا حديثا أو حديثين قال شيخ الاسلام
ولهله أراد ما جزم به الحسن وقال غيره قال رجل للحسن يا أبا سعيد انك تجدنا نقول قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كنت تسنده لنا الى من حدثك فقال الحسن أيها الرجل
ما كذبنا ولا كذبننا ولقد غرنا وغرنا الى خراسان ومعناها ثلثمائة من أصحاب محمد صلى
الله عليه وسلم وقال يونس بن عبيد سألت الحسن قلت يا أبا سعيد انك تقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانك لم تدر كذا فقال يا ابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك

ولولا منزلتكم مني ما أخبرتكم أني في زمان كما ترى وكان في زمان الحجاج كل شيء معتمى أقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عن علي بن أبي طالب غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليا وقال محمد بن سعيد كل ما أسند من حديثه أو روى عن سمع منه فهو حسن حجة وما أرسل من الحديث فليس بحجة وقال العراقي مر أسيل الحسن عندهم شبه الريح وأما مر أسيل النخعي فقال ابن معين مر أسيل إبراهيم أحب إلى من مر أسيل الشعبي وعنه أيضا أعجب إلى من مر سلات سالم بن عبد الله والقاسم وسعيد بن المسيب وقال أحمد لا بأس بها وقال الأعمش قلت لإبراهيم النخعي أسند لي عن ابن مسعود فقال إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت وإذا قلت قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله العاصم في مر أسيل أخذ كرها الترمذي في جامعه وابن أبي حاتم وغيرهما مر أسيل الزهري قال ابن معين ويحيى بن سعيد القطان ليس بشيء وكذا قال الشافعي قال لا نأخذ به بروى عن سليمان بن أرقم وروى البيهقي عن يحيى بن سعيد قال مر سل الزهري شمر من مر سل غيره لأنه حافظ وكلما قدر أن يسمى سمي وانما يترك من لا يستحب أن يسميه وكان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال قتادة شيئا ويقول هو بمنزلة الريح وقال يحيى بن سعيد مر سلات سعيد بن جبير أحب إلى من مر سلات عطاء قيل فرسالات مجاهد أحب إليك أو مر سلات طاوس قال ما أقر بهما وقال أيضا مالك عن سعيد بن المسيب أحب إلى من سفيان عن إبراهيم وكل ضعيف وقال أيضا سفيان عن إبراهيم شبه لاشئ لأنه لو كان فيه اسناد صالح وقال مر سلات أبي اسحق الهمداني والأعمش والتيمي ويحيى ابن أبي كثير شبه لاشئ ومر سلات اسمعيل بن أبي خالد ليس بشيء ومر سلات عمرو بن دينار أحب إلى ومر سلات معاوية بن قرة أحب إلى من مر سلات زيد بن أسلم ومر سلات ابن عيينة شبه الريح وسفيان بن سعيد ومر سلات مالك بن أنس أحب إلى وليس في القوم أصح حديثا منه الحادية عشرة وقع في صحيح مسلم أحاديث مر سلة فانتقدت عليه وفيها ما رفع الإرسال في بعضه فأما هذا النوع فعذر فيه أنه يورده محتجا بالمسند منه لا بالمرسل ولم يقتصر عليه للخلاف في تقطيع الحديث على أن المرسل منه قد تبين اتصاله من وجه آخر كقوله في كتاب البيوع حدثني محمد بن رافع ثنا يحيى بن ثناء الليث بن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية الحديث قال وأخبرني سالم بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبتاعوا التمر حتى يبدو صلاحه ولا تبتاعوا التمر بالتمر وقال سالم أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رخص في العربية الحديث وحديث سعيد وصله من حديث سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ومن حديث سعيد بن ميناء وأبي الزبير عن جابر وأخرجه هو والبخاري من حديث عطاء عن جابر وحديث سالم وصله من حديث الزهري عن سالم عن أبيه وأخرج في الإصاحي حديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن أبي واصل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم النخاعا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمره فقالت صدق سمعت

عائشة تقول الحديث فالاول مرسل والاخر مسند وبه احتج وقد وصل الاول من حديث ابن
عمر وفيه من هذا النمط نحو عشرة أحاديث والحكمة في إيراد ما أورده من سلاسل بعد إرادته
متصلا فإفادة الاختلاف الواقع فيه ومما أورده من سلاسل ولم يصله في موضع آخر حديث أبي
العلاء بن الشخير كان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ بعضه بعضا الحديث لم
يرو موصولا عن الصحابة من وجه يصح الثانية عشرة صنف في المراسيل أبو داود ثم أبو حاتم
ثم الحافظ أبو سعيد العلائي من المتأخرين (هذا كله في غير مرسل الصحابي أماله) (سله)
كأخبار عن شيء فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر
إسلامه (فحكوم بحجته على المذهب الصحيح) الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم
وأطبق عليه المحدثون المسترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل وفي الصحيحين من ذلك
ما لا يحصى لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول ورواياتهم عن غيرهم نادرة وإذا
رووها بينوها بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث من فوعة بل إسرائيليان
أو حكايات أو موقوفات (وقيل أنه كمرسل غيره) لا يحتج به (إلا أن تبين الروايات) له (عن
صحابي) زاده المصنف على ابن الصلاح وحكاة في شرح المذهب عن أبي اسحق الأسفرايني
وقال الصواب الاول (النوع العاشر المنقطع الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب
وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل أسناده على أي وجه كان انقطاعه)
سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره فهو والمرسل واحد (و) لكن (أكثر ما يستعمل في
روايته من دون التابعي عن الصحابة كالكلام عن ابن عمر وقيل هو ما اختل) أي سقط (منه رجل
قبل التابعي) هكذا عبر ابن الصلاح تبعاً للجامع والصواب قبل الصحابي (محدوفاً كان)
الرجل (أو بهما كرجل) هذا بناء على ما تقدم أن فلان عن رجل يسمى منقطعا وتقدم أن
الأكثرين على خلافه ثم أن هذا القول هو المشهور بشرط أن يكون الساقط واحداً فقط
أو اثنين لا على التوالي كما جزم به العراقي وشيخ الإسلام (وقيل هو ما روى عن تابعي أو من
دونه قولاً له أو فعلاً وهذا غريب ضعيف) والمعروف أن ذلك مقطوع كما تقدم ثم أن
الانقطاع قد يكون ظاهراً وقد يخفى فلا يدركه إلا أهل المعرفة وقد يعرف بمجيئه من وجه
آخر زيادة رجل أو أكثر (فائدة) ذكر الرشيد العطاران في صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً
في أساندها انقطاع وأجيب عنها بتبيين اتصالها ما من وجه آخر عنده أو من ذلك الوجه عند
غيره وهي حديث حميد الطويل عن أبي رافع عن أبي هريرة أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم
في بعض طرق المدينة الحديث صوابه حميد عن أبي بكر المزني عن أبي رافع كما أخرجه الخمسة
وأحمد وابن أبي شيبة في مسنديهما وحديث السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن
عمر في العطاء صوابه السائب عن حويط بن عبد العزى كذا ذكره الحافظ قال النسائي
لم يسمعه السائب من ابن السعدى إنما رواه عن حويط عنه كما أخرجه البخاري والنسائي
وحديث يعلى بن الحرث المحاربي عن غيلان عن علقمة في قصة ما عرّضوا به يعلى عن أبيه

عن غيلان كذا أخرجه النسائي وأبو داود وحديث عبد الكريم بن الحرث عن المستورد بن شداد مر فوعا تقوم الساعة والروم أكثر الناس قال الرشيد عبد الكريم لم يدرك المستورد ولا أبوه الحرث لم يدركه كما قال الدارقطني قال وانما أورده هكذا في الشواهد والافقد وصله من وجه آخر عن الليث عن موسى بن علي عن أبيه عن المستورد وحديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي عمرو بن حفص في الطلاق قال في سماع عبيد الله من أبي عمرو ونظروا وقد وصله من جهة أخرى عن الشعبي وأبي سلمة عن فاطمة وحديث منصور بن المعتمر عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس في الذي وقصته ناقته قال الدارقطني اغنا سمعه منصور من الحكم بن عيينة عن سعيد كما أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي وهو الصواب وصله مسلم من طريق جعفر بن أبي وحشية وعمرو بن دينار عن سعيد وحديث مكحول عن شرحبيل بن السمط عن سلمان رباط يوم في سماع مكحول منه نظرفاه معدود في الصحابة المتقدمين الوفاة والاصح ان مكحول لا اغنا سمع أنساو أباه روائية وأما الدرداء وحديث أيوب عن عائشة ان الله أرسلني مبلغا ولم يرسلني متعتا فان أيوب لم يدرك عائشة إلا أنه أورده ذلك زيادة في آخر حديث مسند ولم يراختصارهما وله عادة بذلك في عدة أحاديث وهي متصلة في حديث التخيير من رواية أبي الزبير عن جابر وحديث أبي سلام الحبشي عن حذيفة أنا كنا بشرفاء الله بخيره قال الدارقطني أبو سلام لم يسمع من حذيفة ولا نظرائه الذين زلوا العراق وهو متضل في كتابه من وجه آخر عن حذيفة وحديث مطر عن زهدم عن أبي موسى في الدجاج قال الدارقطني لم يسمع مطر من زهدم اغنا رواه عن القاسم بن عاصم عنه وقد وصله مسلم من طرق أخرى عن زهدم وحديث قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس في قصة البدن قال ابن معين ويحيى ابن سعيد قتادة لم يسمع هذا من سنان إلا انه أخرجه في الشواهد وقد وصله قبل ذلك من طريق أبي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس وحديث عزال بن مالك عن عائشة جاءني مسكينة تحمل ابنتين الحديث قال أحمد عزال عن عائشة مرسل وقال موسى بن هرون لا نعلم له سمعا منها وانما يروي عن عروة عن عائشة وقال الرشيد لا يبعد سماعه منها وهما في عصر واحد وبلد واحد ومذهب مسلم ان هذا محمول على السماع حتى يتبين خلافه وحديث يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت ابنتي برة الحديث سقط بين يزيد ومحمد بن محمد بن اسحق كذا رواه المصريون عن الليث وأخرجه هكذا أبو داود إلا ان مسلما وصله من طريق الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء (النوع الحاذي عشر المعضل هو بفتح الضاد) وأهل الحديث (يقولون أعضله فهو معضل) قال ابن الصلاح وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة أي لان مفعلا بفتح العين لا يكون الا من ثلاثي لازم عدى بالهمزة وهذا لازم معها قال وبحثت فوجدت له قولهم أمر عضيل أي مستغلق شديد وفعل بمعنى فاعل يدل على الثلاثي فعلى هذا يكون لنا عضل فاصرا أو عضل متعديا كما قالوا ظلم الليل وأظلم (وهو ماسقط من اسناده اثنان فكثر) بشرط التوالي أما اذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين قال العراقي

ولم أجد في كلامهم إطلاق المعضل عليه (ويسمى) المعضل (منقطعا) أيضا (ويسمى مرسلا عند الفقهاء وغيرهم كما تقدم) في نوع المرسل (وقيل ان قول الراوى بلغنى كقول مالك) في الموطأ (بلغنى عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته) بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق (يسمى معضلا عند أصحاب الحديث) نقله ابن الصلاح عن الحافظ أبي نصر السجزي قال العراقي وقد استشكل لجواز ان يكون الساقط واحدا فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة كسعيد المقبري ونعيم المجر ومحمد بن المنكدر والجواب ان مالك اوصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة فعرنا بذلك سقوط اثنين منه قلت بل ذكرنا النسائي في التمييز أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه بل رواه عن بكير عن عجلان قال ابن الصلاح وقول المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا من قبيل المعضل ^{في فائدة} صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل قال وجب مع ما فيه من قوله بلغنى ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثا كلها مسندة من غير طريق مالك الا أربعة لا تعرف أحدها في لا أنسى ولكن أنسى لاسن والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله تعالى من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته والثالث قول معاذ وآخر ما وصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجلي في الغرزان قال حسن خلقك للناس والرابع اذا أنشأت بحرية ثم نشاءت قتلك عين غدقة (واذا روى تابع التابى عن التابعي حديثا وقفه عليه وهو عند ذلك التابى مرفوع متصل فهو معضل) نقله ابن الصلاح عن الحاكم ومثله بما روى عن الأعمش عن الشعبي قال يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول ما عملته فيختم على فيه الحديث أعضله الأعمش ووصله فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث قال ابن الصلاح وهذا جيد حسن لان هذا الانقطاع بواحد مضموم الى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى اه قال ابن جماعة وفيه نظر رأى لان مثل ذلك لا يقال من قبيل رأى في حكمه حكم المرسل وذلك ظاهر لاشك فيه ثم رأيت عن شيخ الاسلام ان لما ذكره ابن الصلاح شرطين أحدهما ان يكون مما يجوز نسبته الى غير النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فرسل الثاني ان يروى مسندا من طريق ذلك الذي وقف عليه فان لم يكن فوقوف لا معضل لاحتمال انه قاله من طريق عنده فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين ^{في فائدتان} الاولى قال شيخنا الامام الشافعي خص التبريزي المنقطع والمعضل بما ليس في أول الاسناد وأما ما كان في أوله فعلق وكلام ابن الصلاح أعم الثانية من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كتاب السنن لسعيد بن منصور ومؤلفات ابن أبي الدنيا (فروع أحدها الاسناد المعنعن وهو) قول الراوى (فلان عن فلان) بلفظ عن من غير بيان للحديث والاخبار والسماع (قيل انه مرسل) حتى تبين اتصاله (والصحیح الذي

عليه العمل وقوله الجاهل من أصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل) قال ابن
 الصلاح ولذلك أودعه المشترطون للصحح في تصانيفهم وادعى أبو عمرو والداني إجماع
 أهل النقل عليه وكان ابن عبد البر يدعي إجماع أئمة الحديث عليه قال العراقي بل صرح
 بادعائه في مقدمة التمهيد (شرط أن لا يكون المعنعن) بكسر العين (مدلسا بشرط إمكان
 لقاء بعضهم بعضا) أي لقاء المعنعن من روى عنه بلفظ عن خذ: لذي يحكم بالاتصال الا ان يقين
 خلاف ذلك (وفي اشتراط ثبوت اللقاء) وعدم الاكتفاء بإمكانه (وطول العصبه) وعدم
 الاكتفاء بثبوت اللقاء (ومعرفته بالرواية عنه) وعدم الاكتفاء بالعصبه (خلاف منهم من لم
 يشترط شيئا من ذلك) واكتفى بإمكان اللقاء وعبر عنه بالمعاصرة (وهو مذهب مسلم بن الحجاج
 ادعى الإجماع فيه) في خطبة صحيحة وقال ان اشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع لم يسبق قائله
 اليه وان القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالاخبار قديما وحديثا انه يكفي ان يثبت
 كونهما في عصر واحد وان لم يأت في خبر قط انهما اجتمعاً أو تشافها قال ابن الصلاح وفيما قاله
 مسلم نظر قال ولا أرى هذا الحكم يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم
 مما ذكره عن مشايخهم قائلين فيه ذكر فلان أو قال فلان أي فليس له حكم الاتصال ما لم يكن
 له من شيخه إجازة (ومنهم من شرط اللقاء وحده وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين)
 من أئمة هذا العلم قيل الا أن البخاري لا يشترط ذلك في أصل العصبه بل التزمه في جامعه وابن
 المديني يشترطه فيما واصل على ذلك الشافعي في الرسالة (ومنهم من شرط طول العصبه) بينهما
 ولم يكتف بثبوت اللقاء وهو أبو المظفر السمعاني (ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه) وهو
 أبو عمرو والداني واشترط أبو الحسن القاسمي ان يذكر كادرا كايينا حكاه ابن الصلاح قال
 العراقي وهذا داخل فيما تقدم من الشروط فلذلك أسقطه المصنف قال شيخ الاسلام من حكم
 بالانقطاع مطلقا شدد وبليه من شرط طول العصبه ومن اكتفى بالمعاصرة سهل والوسط
 الذي ليس بعده الا التعتن مذهب البخاري ومن وافقه وما أورده مسلم عليهم من لزوم رد
 المعنعن دائما لاحتمال عدم السماع ليس بواردان المسئلة مفروضة في غير المدلس ومن
 عنعن ما لم يسمعه فهو مدلس قال وقد وجدت في بعض الاخبار ورود عن فيما يمكن سماعه
 من الشيخ وان كان الراوي سمع منه الكثير كما رواه أبو اسحق السبيعي عن عبد الله بن خباب
 ابن الارت انه خرج عليه الحرور به فقتلوه حتى جرى دمه في النهر فهذا لا يمكن ان يكون
 أبو اسحق سمعه من ابن خباب كما هو ظاهر العبارة لانه هو المقتول قات السماع انما يكون
 معتبرا في القول وأما الفعل فالمعتبر فيه المشاهدة وهذا واضح (وكثرت هذه الاعصار واستعمال
 عن في الإجازة فاذا قال أحدهم) مثلا (قرأت على فلان عن فلان فراده انه رواه عنه
 بالاإجازة) وذلك لا يخرججه عن الاتصال (الثاني اذا قال) الراوي كالك مثلا (حدثنا الزهري
 ان ابن المسيب حدثه بكذا أو قال) الزهري (قال ابن المسيب كذا أو فعل كذا أو) قال (كان ابن
 المسيب يفعل وشبه ذلك فقال أحد بن خنبل وجماعة) منهم فيما حكاه ابن عبد البر البردجي

(لا تلتحق ان وشبهها بعن) في الاتصال (بل يكون منقطعا حتى يتبين السماع) في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى (وقال الجمهور) فيما حكاه عنهم ابن عبد البر منهم مالك (ان كعن) في الاتصال (ومطلقه محمول على السماع بالشرط المتقدم) من اللقاء والبراءة من التدليس قال ابن عبد البر ولا اعتبار بالحروف والالفاظ وانما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة قال ولا معنى لاشتراط تبين السماع لاجتماعهم على ان الاسناد المتصل بالعصبي سواء أتى فيه بعن أو بان أو يقال أو بسمعت فكله متصل قال العراقي ولقائل ان يفرق بان للعصبي مزية حيث يعمل بارساله بخلاف غيره قال ابن الصلاح ووجدت مثل ما حكى عن البرديجي للعاقظ يعقوب بن أبي شيبة في مسنده فانه ذكر ما رواه أبو الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي السلام وجعله مسندا موصولا وذكر رواية قيس بن ساعدة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية ان عمار امر بالنسبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فجعله من سلام من حيث كونه قال ان عمار فعل ولم يقل عن عمار انتهى قال العراقي ولم يقع على مقصود يعقوب وبيان ذلك أن ما فعله يعقوب هو صواب من العمل وهو الذي عليه عمل الناس وهو لم يجعله من سلام من حيث لفظ ان بل من حيث انه لم يسند حكاية القصة الى عمار والافلو قال ان عمارا قال مررت لما جعله من سلام فلما أتى بلفظ ان عمارا سوا كان محمدا هو الحاكم لقصة لم يدركها لانه لم يدرك مرور عمار بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان نقله لذلك من سلا قال والقاعدة ان الراوي اذا روى حديثا في قصة أو واقعة فان كان أدرك ما رواه بان حكى قصة وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض الصحابة والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة فهي محكوم لها بالاتصال وان لم يعلم انه شاهد ها وان لم يدرك تلك الواقعة فهو من سئل صحابي وان كان الراوي تابعيا فهو منقطع وان روى اتبايعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها فتصل وكذا ان لم يدرك وقوعها ولكن استدلها بالافتقار قال وقد حكى اتفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك ابن المواق قال وما حكاه ابن الصلاح قبل عن أحمد بن حنبل من ان عن وان ليس اسواء منزل أيضا على هذه القاعدة فان الخطيب رواه في الكفاية بسنده الى أبي داود قال سمعت أحمد قيل له ان رجلا قال قال عروة ان عائشة قالت يا رسول الله وعن عروة عن عائشة سواء قال كيف هذا سواء ليس هذا سواء فانما فرق أحمد بين اللفظين لان عروة في اللفظ الاول لم يسند ذلك الى عائشة ولا أدرك القصة فكانت مرسله واما اللفظ الثاني فاسند ذلك اليها بالعنونة فكانت متصلة انتهى ^(تنبيه) كتر استعمال ان أيضا في هذه الاعصار في الاجازة وهذا ما تقدم في عن في المشاركة اما المغاربة فيستعملونها في السماع والاجازة معا وهذا ان الفرعان حقهما ان يفردا بنوع يسمى المعنعن كما صنع ابن جماعة وغيره (الثالث التعليق الذي يذكره الجيديد وغيره) من المغاربة (في) أحاديث من كتاب البخاري وسبقهم باستعماله الدارقطني صورته ان يحذف من أول الاسناد واحدا فاكثرا على التوالي بصيغة الجزم ويعزى الحديث الى من فوق المحذوف من رواه

وبينه وبين المعضل عموم وخصوص من وجه فيجاءه في حذف اثنين فصاعداً ويفارقه في حذف واحد وفي اختصاصه بأول السند (وكأنه مأخوذ من تعليق الجدار لقطع الاتصال) فيهما (واستعمله بعضهم في حذف كل الإسناد كقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال ابن عباس أو عطاء أو غيره كذا) وإن لم يذكر أصحاب الأطراف لأن موضوع كتبهم بيان ما في الأسانيد من اختلاف أو غيره (وهذا التعليق له حكم الصحيح) إذا وقع في كتاب التزم صحته (كما تقدم في) المسئلة الرابعة من (نوع الصحيح ولم يستعملوا التعليق في غيره صيغة الجزم كبرى عن فلان كذا أو يقال عنه ويدكر ويحكى وشبهها بل خصوصاً صيغة الجزم كقال وفعل وأمر ونهى وذكر وحكى) كذا قال ابن الصلاح قال العراقي وقد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير الجزم به منهم الحافظ أبو الحجاج المزي حيث أورد في الأطراف ما في البخاري من ذلك معاً عليه علامة التعليق بل المصنف نفسه أورد في الرياض حديث عائشة أمهنا أن نزل الناس منازلهم وقال ذكره مسلم في صحيحه تعليقاً فقال وذكر عن عائشة (ولم يستعملوه فيما سقط وسط أسناده) لأن له اسماً يخصه من الانقطاع والارسال والأعضاء اماماً عزاه البخاري لبعض شيوخه بصيغة قال فلان وزاد فلان ونحو ذلك فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم بل حكمه حكم العنقنة من الاتصال بشرط اللقاء والسلامة من التدليس كذا جزم به ابن الصلاح قال وبلغني عن بعض المتأخرين من المغاربة أنه جعله قسمين التعليق ثانياً وأضاف إليه قول البخاري وقال لي فلان وزادنا فلان فوسم كل ذلك بالتعليق قال العراقي وما جزم به ابن الصلاح ههنا هو الصواب وقد خالف ذلك في نوع الصحيح فجعل من أمثلة التعليق قول البخاري قال عفان كذا أو قال القعسبي كذا وهما من شيوخ البخاري والذي عليه عمل غير واحد من المتأخرين كابن دقيق العيد والمزي أن لذلك حكم العنقنة قال ابن الصلاح هنا وقد قال أبو جعفر بن حمدان النيسابوري وهو أعراف بالبخاري كل ما قال البخاري قال لي فلان أو قال لنا فهو عرض ومناولة وقال غيره العنقنة في ذلك ما حققه الخطيب من أن قال ليست كهن فإن الاصطلاح فيها يختلف فبعضهم يستعملها في السماع دائماً كجاء بن موسى المصيصي الأعور وبعضهم بالعكس لا يستعملها إلا فيما لم يسمعه دائماً وبعضهم تارة كذا وتارة كذا كالبخاري فلا يحكم عليها بحكم مطرد ومثل قال ذكرنا استعمالها أبو قرة في سننه في السماع لم يذكر سواها فيما سمعه من شيوخه في جميع الكتاب **تنبيه** فرق ابن الصلاح والمصنف أحكام المعاق فذكرنا بعضه هنا وهو حقيقة وبعضه في نوع الصحيح وهو حكمه وأحسن من صنيعهما صنيع العراقي حيث جمعهما في مكان واحد في نوع الصحيح وأحسن من ذلك صنيع ابن جماعة حيث أفرده بنوع مستقل هنا (الرابع) إذا روي بعض الثقات الضابطون الحديث مرسلين أو بعضهم متصلين أو بعضهم موقوفاً أو بعضهم مرفوعاً أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله ووقفه في وقت آخر (فالصحيح) عند أهل الحديث والفقه والاصول (أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله)

في الحفظ والاتقان (أو أكثر) منه (لان ذلك) أي الرفع والوصل (زيادة ثقة وهي مقبولة)
 على ما سيأتي وقد سئل البخاري عن حديث لا نسكح الا بولي وهو حديث اختلف فيه على أبي
 اسحق السيمعي فرواه شعبة والثوري عنه عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يروا
 ورواه اسرائيل بن يونس في آخرين عن جده أبي اسحق عن أبي بردة عن أبي موسى متصلا
 فحكم البخاري لمن وصله وقال الزيادة من الثقة مقبولة هذا مع ان من أرسله شعبة وسفيان
 وهما جبالان في الحفظ والاتقان وقيل لم يحكم البخاري بذلك مجرد الزيادة بل لان لحدائق
 المحدثين نظرا آخر وهو الرجوع في ذلك الى القرائن دون الحكم بحكم مطرد وانما حكم البخاري
 لهذا الحديث بالوصل لان الذي وصله عن أبي اسحق سبعة منهم اسرائيل حفيده وهو أثبت
 الناس في حديثه لكثرة ممارسته له ولان شعبة وسفيان سمعاه منه في مجلس واحد بدليل
 رواية الطيالسي في مسنده قال حدثنا شعبة قال سمعت سفيان الثوري يقول لابي اسحق
 أحدك أبو بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث فربعا كانهما واحدا فان شعبة
 انما رواه بالسماع على ابي اسحق بقراءة سفيان وحكم الترمذي في جامعه بأن رواية الذين
 وصلوه أصح قال لان سماعهم منه في أوقات مختلفة وشعبة وسفيان سمعاه في مجلس واحد
 وأيضا فسفيان لم يقل له ولم يحدث به أبو بردة الامر سلا وكان سفيان قال له أسمع الحديث
 منه فقصده انما هو السؤال عن سماعه له لا كيفية روايته له (ومنه من قال الحكم لمن
 أرسله أو وقفه قال الخطيب وهو قول أكثر المحدثين وعن بعضهم الحكم للأكثرو) عن
 (بعضهم) الحكم (للا حفظ وعلى هذا) القول (لوا أرسله أو وقفه الاحتفاظ لا يقدح الوصل
 والرفع في عد الرواية) ومسنده من الحديث غير الذي أرسله (وقيل يقدح فيه وصله ما أرسله)
 أو رفعه ما وقفه (الحفاظ) وصحح الاصوليون في تعارض ذلك من واحد في أوقات ان الحكم
 لما رفع منه أكثر فان كان الوصل أو الرفع أكثر قدم أو ضدهما فكذلك قلت بقي عليهم ما اذا
 استويا بان وقع كل منهما في وقت فقط أو وقتين فقط في فائدة فيقال الماوردى لا تعارض بين ماورد
 مرفوعا مرفوعا وهو قولا على الصحابي أخرى لانه يكون قد رواه وأفتى به (النوع الثاني عشر
 التديس وهو قسمان) بل ثلاثة أو أكثر كما سيأتي (الاول تديس الاسناد بان يروي عن
 عاصره) زاد ابن الصلاح وألقبه (مالم يسمعه منه) بل سمعه من رجل عنه (موهبا مسماعه)
 حيث أورده بلفظ يوهم الاتصال ولا يقتضيه (فاننا قال فلان أو عن فلان ونحوه) كان فلانا
 فان لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تديس على المشهور وقال قوم انه تديس فخدوه بان
 يحدث الرجل عن الرجل بمالم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريح بالسماع قال ابن عبد البر
 وعلى هذا فاسلم أحد من التديس لا مالك ولا غيره وقال الحفاظ أبو بكر البزار وأبو الحسن
 ابن القطان هوان يروي عن سمع منه مالم يسمع منه من غير ان يذكرانه سمعه منه قال والفرق
 بينه وبين الارسل ان الارسل روايته عن لم يسمع منه قال العراقي والقول الاول هو
 المشهور وقيد شيخ الاسلام بقسم اللقاء وجعل قسم المعاصرة ارسل اخفيا ومثل قال وعن

وان مالو أسقط اداة الرواية وسمى الشيخ فقط فيقول فلان قال علي بن خشرم كنا عند ابن عيينة فقال الزهري فقبل له حدثكم الزهري فسكت ثم قال الزهري فقبل له سمعته من الزهري فقال لا ولا من سمعه من الزهري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لكن سمى شيخ الاسلام هذا تديس القطع (وربما لم يسقط شيخه أو أسقط غيره) أي شيخ شيخه أو أعلى منه لكونه (ضعيفا) وشيخه ثقة (أو ضعيفا) وأتى فيه بلفظ محتمل عن الثقة الثاني (تحسينا للحدث) وهذا من زوائد المصنف على ابن الصلاح وهو قسم آخر من التديس يسمى تديس التسوية سماه بذلك ابن القطان وهو شر أقسامه لان الثقة الاول قد لا يكون معروفا بالتديس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالجملة وفيه غرور شديد ومن اشتهر بفعل ذلك بقيه بن الوليد قال ابن أبي حاتم في العلل سمعت أبي وذكرا الحديث الذي رواه اسحق بن را هويه عن بقيه حدثني أبو وهب الاسدي عن نافع عن ابن عمر حديث لا تحمدوا اسلام المرء حتى تعرفوا عقده رأيه فقال أبي هذا الحديث له أمر قل من يفهمه روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر وعبيد الله كنيته أبو وهب وهو أسدي فكناه بقيه ونسبه الى بنى أسد كي لا يظن له حتى اذا ترك اسحق لا يهتدى له قال وكان بقيه من أفعال الناس لهذا ومن عرف به أيضا الوليد بن مسلم قال أبو مسهر كان يحدث با حديث الاوزاعي من الكذابين ثم بدلسها عنهم وقال صالح جزرة سمعت الهيثم بن خارجة يقول قلت للوليد قد أفسدت حديث الاوزاعي قال كيف قلت تروى عن الاوزاعي عن نافع وعن الاوزاعي وعن الزهري وعن الاوزاعي عن يحيى بن سعيد وغيرك يدخل بين الاوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الاسلمي وبينه وبين الزهري أبا الهيثم بن مرة قال أنبل الاوزاعي ان يروى عن مثل هؤلاء قلت فاذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث منا كبر فاسقطهم أنت وصيرتهم من رواية الاوزاعي عن الثقات ضعف الاوزاعي فلم يلتفت الى قولي قال الخطيب وكان الاعمش وسفيان الثوري يفعلون مثل هذا قال العلائي وبالجملة فهذا النوع أخش أنواع التديس مطلقا وشرها قال العراقي وهو قاذح فحين تعمد فعله وقال شيخ الاسلام لاشك انه جرح وان وصف به الثوري والاعمش فلا اعتد انهم لا يفعلونه الا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفا عند غيرهما قال ثم ابن القطان اغماهاه تسوية بدون لفظ التديس فيقول سواء فلان وهذه تسوية والقدمات يسمونه تجويدا فيقولون جوده فلان أي ذكر من فيه من الاجواد وحذف غيرهم قال والتحقيق ان يقال متى قبل تديس التسوية فلا بد ان يكون كل من الثقات الذين حذف بينهم الوسائط في ذلك الاسناد قد اجمع الشخص منه بشيخ شيخه في ذلك الحديث وان قيل تسوية بدون لفظ التديس لم يحتاج الى اجتماع أحد منهم بمن فوقه كما فعل مالك فانه لم يقع في التديس أصلا ووقع في هذا فانه يروى عن ثور عن ابن عباس وثور لم يلقه وانما روى عن عكرمة عنه فاسقط عكرمة لانه غير جهة عنده وعلى هذا يفارق المنقطع بان شرط الساقط هنا ان يكون ضعيفا فهو منقطع خاص ثم زاد شيخ الاسلام تديس

العطف ومثله بما فعل هشيم فيما نقل الحاكم والخطيب ان أصحابه قالوا له زيد ان تحدثنا اليوم
 شيئا لا يكون فيه تدليس فقال خذوا ثم أملى عليهم مجلسا يقول في كل حديث منه حدثنا فلان
 وفلان ثم بسوق السند والمتن فلما فرغ قال هل دلست لكم اليوم شيئا قالوا لا قال بلى كل ما قلت
 فيه وفلان فاني لم أسمع منه قال شيخ الاسلام وهذه الاقسام كلها يشتملها تدليس الاسناد
 فاللائق ما فعله ابن الصلاح من تقسيمه قسمين فقط قلت ومن أقسامه أيضا ما ذكر محمد بن سعيد
 عن أبي حفص عمر بن علي المقدسي انه كان يدلس تدليسا شديدا يقول سمعت وحدثنا ثم يسكت
 ثم يقول هشام بن عروة الاعمش وقال أحمد بن حنبل كان يقول حجاج سمعته يعني حديثا آخر
 وقال جماعة كان أبو اسحق يقول ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الاسود عن
 أبيه فقوله عبد الرحمن بن تدليس يوهم انه سمعه منه وقسمه الحاكم الى ستة أقسام الاول قوم لم
 يميزوا بين ما سمعوه وما لم يسمعه هو الثاني قوم يدلسون فاذا وقع لهم من ينفر عنهم ويلج في
 سماعاتهم ذكره واليه ومثله بما حكى ابن خشرم عن ابن عيينة الثالث قوم دلسوا عن مجهولين
 لا يدري من هم ومثله بما روى عن ابن المديني قال حدثني حسين الاشقر حدثنا شعيب بن عبد
 الله عن أبي عبد الله عن نوف قال بت عند علي فذكر كلاما قال ابن المديني فقلت لحسين ممن
 سمعت هذا فقال حدثني شعيب عن أبي عبد الله عن نوف فقلت لشعيب من حدثك بهذا فقال
 أبو عبد الله الجصاص فقلت عن من فقال عن حماد القصار فقلت حماد افقلت له من حدثك
 بهذا قال بلغني عن فرقد السبجي عن نوف فاذا هو قد دلس عن ثلاثة وأبو عبد الله مجهول
 وحماد لا يدري من هو وبلغه عن فرقد وفرقد لم يدرك نوافا الرابع قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم
 الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فبدلوه الخامس قوم رروا عن شيوخ لم يروهم فيقولون
 قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم سماع قال البلقيني وهذه الخمسة كلها
 داخلة تحت تدليس الاسناد وكر السادس وهو تدليس الشيوخ الا في القسم الثاني
 تدليس الشيوخ بان يسمى شيخة أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف قال شيخ الاسلام
 ويدخل أيضا في هذا القسم التسوية بان يصف شيخا بذاك (أما) القسم (الاول) فمكره
 جدا زمه أكثر العلماء وبالغ شعبة في ذمه فقال لان أزي أحب الي من ان أدلس وقال
 التدليس أخو الكذب قال ابن الصلاح وهذا منه افراط محمول على المبالغة في الزجر عنه
 والتمفير (ثم قال فريق منهم) من أهل الحديث والفقهاء (من عرف به صار محجورا حارم دود
 الرواية) مطلقا (وان بين السماع) وقال جمهور من يقبل المرسل يقبل مطلقا حكاه الخطيب
 ونقل المصنف في شرح المذهب الاتفاق على رد ما عن عتبة بن عبيد الله بن عبد البر محمول على
 اتفاق من لا يخرج بالمرسل لكن حكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث انهم قالوا يقبل تدليس ابن
 عيينة لانه اذا وقف أحال على ابن جريج ومعه و نظرائهم ماورجيه ابن حبان قال وهذا شيء
 ليس في الدنيا الا لسفيان بن عيينة فانه كان يدلس ولا بدلس الا عن نفسه متقن ولا يكاد
 يوجد له خبر دلس فيه الا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته ثم مثل ذلك جراسيل كبار التابعين

فانهم لا يرسلون الا عن صحابي وسبقه الى ذلك أبو بكر البزار وأبو الفتح الأزدي وعبارة البزار من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا وفي الدلائل لأبي بكر الصيرفي من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول حدثني أو سمعت فعلى هذا هو قول ثالث مفصل غير التفصيل الآتي قال المصنف كابن الصلاح وعزى للدلائل كثيرين منهم الشافعي وابن المديني وابن معين وآخرون (والصحيح التفصيل فأرواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فخرسل) لا يقبل (وما بين فيه كسمعت وحدثنا وأخبرنا وشبهها فقبول يحتاج به وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير كقتادة والسفيان وغيرهم) كعبد الرزاق والوليد بن مسلم لان التدليس ليس كذباً وانما هو ضرب من الابهام (وهذا الحكم جار) كما نص عليه الشافعي (فمن دلس مرة) واحدة (وما كان في الصحيحين وشبههما) من الكتب الصحيحة (عن المدلسين بعن فمحمول على ثبوت السماع) له (من جهة أخرى) وانما اختار صاحب الصحيح طريق العنفة على طريق التصريح بالسماع لكونها على شرطه دون تلك وفصل بعضهم تفصيلاً آخر فقال ان كان الحامل له على التدليس تغطية الضعيف فخرج لان ذلك حرام وعش والافلا (وأما) القسم (الثاني فكراهته أخف) من الاول (وسيم اتو غير طريق معرفته) على السماع كقول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء حدثنا عبد الله بن أبي عبيد الله يريد أبا بكر بن أبي داود السخيتاني وفيه تضديد للمروى عنه والمروى أيضاً لانه قد لا يظن له فيحكم عليه بالجهالة (ويختلف الحال في كراهته بحسب غرضه) فان كان (لكون المغير السمعة ضعيفاً) فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء فهو شر هذا القسم والاصح انه ليس بخرج وخرم ابن الصباغ في العدة بان من فعل ذلك لكون شيخه غير ثقة عند الناس فغيره ليقبل خبره يجب ان لا يقبل خبره وان كان هو يعتقد فيه الثقة لجواز ان يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو وقال الا تمدى ان فعله لضعفه فخرج أو اضعف نسبه أو لا اختلاف فهم في قبول روايته فلا قال ابن السمعاني ان كان بحيث لو سئل عنه لم يبينه فخرج والافلا ومنع بعضهم اطلاق اسم التدليس على هذا روى البيهقي في المدخل عن محمد بن رافع قال قلت لأبي عامر كان الشوري يدلس قال لا قلت أليس اذا دخل كورة يعلم ان أهالها لا يكتبون حديث رجل قال حدثني رجل واذا عرف الرجل بالاسم كاه واذا عرف بالكنية سماه قال هذا تزيين ليس بتدليس (أو) لكونه (صغيراً) في السن (أو متأخر الوفاة) حتى شاركه من هو دونه فالأمر فيه سهل (أو سمع منه كثير) فامتنع من تكراره على صورة) واحدة ايها ما لكثرة الشيوخ أو فتننا في العبارة فسهل أيضاً (و) قد (تسمع الخطيب وغيره) من الرواة المصنفين (بهذا) في تنبيههم من أقسام التدليس ما هو عكس هذا وهو اعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبهاً ذكره ابن السبكي في جمع الجوامع قال كقولنا أخبرنا أبو عبد الله الحافظ يعني الذهبي تشبهاً بالبيهقي حيث يقول ذلك يعني به الحاكم وكذا ابهام اللقي والرحلة كحدثنا من وراء النهر يومهم انه جيجون وير يدنهر عيسى ببغداد أو الجيزة بمصر وليس ذلك بخرج قطعاً لان ذلك من المعارض لامن الكذب قاله الا تمدى

في الاحكام وابن دقيق العيد في الاقتراح **فائدة** قال الحاكم اهل الحجاز والحرمين ومصر
 والحوالي وخراسان والحبال واسبهان وبلاد فارس وخوزستان وماوراء النهر لا تعلم احدا من
 ائمتهم دلسا وقالوا اكثر المحدثين دلسا اهل الكوفة ونقريسير من اهل البصرة قال واما
 اهل بغداد فلم يذكروا عن احدهم اهلها التدليس الى ابي بكر محمد بن محمد بن سليمان
 الباغندي الواسطي فهو اول من احدث التدليس بها ومن دلس من اهلها انما تبعه في ذلك
 وقد اقر الخطيب كتابا في اسماء المدلسين ثم ابن عساكر **فائدة** استدل على ان التدليس
 غير حرام بما اخرج ابن عدي عن البراء قال لم يكن فينا فارس يوم بدر الا المقصداد قال ابن
 عساكر قوله فينا يعني المسلمين لان البراء لم يشهد بدر (النوع الثالث عشر الشاذ وهو عند
 الشافعي وجاعه من علماء الحجاز ماروي الثقة مخالف الرواية الناس لان يروي) الثقة
 (ما لا يروي غيره) هو من ثقة كلام الشافعي (قال) الحافظ ابو يعلى (الخليلي) والذي عليه
 حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد يشذ به ثقة او غيره فما كان منه (عن غير
 ثقة فتروك) لا يقبل (وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به) فجعل الشاذ مطلقا لا مع
 اعتبار المخالفة (وقال الحاكم هو ما انفرد به ثقة وليس له اصل بمتابع) لذلك الثقة قال ويغابر
 المعلل بان ذلك وقف على علمه الدالة على جهالة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك
 فجعل الشاذ تفرد الثقة فهو اخص من قول الخليلي قال شيخ الاسلام وبني من كلام الحاكم
 وينقدح في نفس الناقد انه غلط ولا يقدر على اقامه الدليل على ذلك قال وهذا القيد لا بد منه
 قال وانما يغابر المعلل من هذه الجهة قال وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير فلا يتمكن من
 الحكم به الا من مارس الفن غاية الممارسة وكان في الذروة من الفهم الثاقب وروى في القدم في
 الصناعة قلت ولعمري لم يفرد أحد بالتهنيف ومن أوضح أمثله ما أخرجه في المستدرک
 من طريق عبيد بن غنام التميمي عن علي بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن أبي
 الضحى عن ابن عباس قال في كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم
 وعيسى كهيسى وقال صحيح الاسناد ولم أزل أتعب من تصحيح الحاكم له حتى رأيت البيهقي
 قال اسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة قال المصنف كابن الصلاح (وما ذكره) أي الخليلي
 والحاكم (مشكل) فانه ينتقض (بافراد العدل الضابط) الحافظ (كحديث انما الاعمال
 بالنيات) فانه حديث فرد تفرد به عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم علقه عنه ثم
 محمد بن إبراهيم عن علقمة ثم عنه يحيى بن سعيد (و) كحديث (النهى عن بيع الولاء)
 وهبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر (وغير ذلك) من الاحاديث الافراد (مما)
 أخرج (في) كتابي (الصحيح) كحديث مالك عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر تفرد به مالك عن الزهري فكل هذه مخروجة في الصحيح مع
 انه ليس لها الا اسناد واحد تفرد به ثقة وقد قال مسلم للزهري نحو تسعين حرفا روى ولا يشاركه
 فيه أحد باسانيد جبار وقال ابن الصلاح فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة

الولاء رواه غير ابن دينار فأخرجه الترمذي في العلل المفرد حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي
الشوارب ثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر وأخرجه ابن عدي في
الكامل حدثنا عصمة البخاري حدثنا إبراهيم بن فهد ثنا مسلم عن محمد بن دينار عن يونس يعني
ابن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وأجيب بأن حديث الأعمال لم يصح له طريق غير حديث
عمر ولم يرد بلفظ حديث عمر إلا من حديث أبي سعيد وعلى وأنس وأبي هريرة فأما حديث
أبي سعيد فقد صرحوا بتقليط ابن أبي دواد الذي رواه عن مالك ومن وهمه فيه الدارقطني
وغيره وحديث علي في أربعين علوية باسناد من أهل البيت فيه من لا يعرف وحديث
أنس رواه ابن عساكر في أول أماليه من رواية يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن أنس
وقال غريب جداً والمحموظ حديث عمر وحديث أبي هريرة رواه الرشيد الطاطري في جزئه بسند
ضعيف وسائر أحاديث الصحابة المذكورين انما هي في مطلق النسبة كحديث يبعثون علي
نباكم وحديث ليس له من غزاته إلا ما فؤى ونحو ذلك وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث
يقول وفي الباب عن فلان وفلان فانه لا يرد ذلك الحديث المعين بل يرد أحاديث أخرى يصح
ان تكتب في الباب قال العراقي وهو عمل صحيح إلا ان كثيرا من الناس يفهمون من ذلك ان
من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك بل قد يكون كذلك وقد يكون
حديثاً آخر يصح اياد في ذلك الباب ولم يصح من طريق عن عمر إلا الطريق المتقدم قال
البرز في مسنده لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عمر ولا عن عمر
الإمن حديث علقمة ولا عن علقمة إلا من حديث محمد ولا عن محمد إلا من حديث يحيى
وأما حديث النهي فقال الترمذي في الجامع والعلل أخطأ فيه يحيى بن سليم وعبيد الله بن
دينار تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر وقال ابن عدي عقب ما أورده لم أسمع إلا من عصمة عن
إبراهيم بن فهد وإبراهيم مظلم الأمر له منا كبير نعم حديث المغفر لم ينفرد به مالك بل تابعه عن
الزهري ابن أخي الزهري رواها البرز في مسنده وأبو أويس بن أبي عامر رواها ابن عدي في
الكامل وابن سعد في الطبقات ومعمرو رواها ابن عدي والأوزاعي نبه عليها المزني في
الاطراف وعن ابن العربي ان له ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك وقال شيخ الإسلام قد
جعت طريقه فوصلت إلى سبعة عشر (النوع الرابع عشر معرفة المنكر قال الحافظ) أبو بكر
(البرديجي) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الدال المهملة بعد هاء تحية وجيم نسبة إلى
برديج قرب بردعة باهمال الدال بلد بادر بيجان ويقال له البرديجي أيضاً (هو) الحديث (الفرد
الذي لا يعرف مثله عن غيره روي به وكذا أطلقه كثيرون) من أهل الحديث قال ابن الصلاح
(والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ فانه بمعناه) قال وعند هذا القول المنكر قسمان
على ما ذكرنا في الشاذ فانه بمعناه مثال الأول وهو الفرد المخالف لما رواه الثقات رواية مالك
عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم بخالف مالك غيره من الثقات في قوله عمر بن

عثمان بضم العين وذ كرم سلم في التمييز ان كل من رواه من أصحاب الزهري قال بفتحها وان
مالكا وهم في ذلك قال العراقي وفي هذا التمثيل نظر لان الحديث ليس بمنكر ولم يطلق عليه
أحد اسم النكارة فيما رأيت وغايته ان يكون السند منكرا أو شاذا المخالفة للثقات لما لك في
ذلك ولا يلزم من شذوذا السند ونكارة وجود ذلك الوصف في المتن وقد ذكر ابن الصلاح في
فروع المجلل ان العلة الواقعة في السند قد تنقدح في المتن وقد لا تنقدح كما سيأتي قال فأمثال الصحيح
لهذا القسم ما رواه أصحاب السنن الاربعة من رواية همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري
عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلا موضع خاتمه قال أبو داود بعد
تخريج هذا حديث منكروا عما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس
ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم قال والوهم فيه من همام ولم يروه الا همام
وقال النسائي بعد تخريج هذا حديث غير محفوظ فها مام بن يحيى ثقة احتج به أهل الصحيح
ولكنه خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند وما رواه الناس عن ابن
جرير الحديث الذي أشار اليه أبو داود فلهذا حكم عليه بالنكارة ومثال الثاني وهو الفرد
الذي ليس في رواية من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفرده ما رواه النسائي وابن ماجه من
رواية أبي زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا
كلوا البلع بالعرفان ابن آدم اذا أكله غضب الشيطان الحديث قال النسائي هذا حديث
منكر تفرده أبو زكريا وهو شيخ صالح أخرجه مسلم في المتابعات غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتمل
تفرده بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالتضعيف فقال ابن معين ضعيف وقال ابن حبان
لا يحتج به وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وأورد له ابن عدى أربعة أحاديث من أكبر
تنبهات الأول قد علم مما تقدم بل من صريح كلام ابن الصلاح ان الشاذ والمنكر
معنى وقال شيخ الاسلام ان الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة ويفترقان في ان
الشاذ راو به نفسه أو صدوقا والمنكر راو به ضعيف قال وقد غفل من سوى بينهما مثل
المنكر بما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بضم الحاء المهملة وتشديد التحتية بين موحدتين
أولاهما مقتوحة ابن حبيب بفتح المهملة وبوزن كريم أخى حمزة الرباب عن أبي اسحق عن
العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقام الصلاة وآتى الزكاة
وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكرا لان غيره من الثقات رواه عن أبي
اسحق موقوفا وهو المعروف حينئذ بالحديث الذي لا مخالفة فيه وراو به منهم بالكذب بأن
لا يروى الا من جهه وهو مخالف للقواعد المعلومة أو عرف به في غير الحديث النبوى أو كثير
الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك وهو نوع مستقل ذكره شيخ الاسلام كحديث صدقة
الدقيعي عن فروقد عن مرة عن أبي بكر وحديث عمرو بن شعبر عن جابر الجعفي عن الحرث عن
علي الثاني عبارة شيخ الاسلام في التنبه فان خولف الراوى بأرجح فالراجح يقال له المحفوظ
ومقابله يقال له الشاذ وان وقعت المخالفة مع الضعيف فالراجح يقال له المعروف ومقابله

يقال له المنكر وقد علمت من ذلك تفسير المحفوظ والمعروف وهما من الأنواع التي أهملها ابن
 الصلاح والمصنف وحققهما ان يذكر كما ذكر المتصل مع ما يقابله من المرسل والمنقطع
 والمعضل الثالث وقع في عبارتهم أنكر ما رواه فلان كذا وان لم يكن ذلك الحديث ضعيفا وقال
 ابن عدي أنكر ما روى يزيد بن عبد الله بن أبي ردة اذا أراد الله بأمة خيرا قبض نبيها قبلها قال
 وهذا طريق حسن رواه ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم انتهى والحديث في صحيح مسلم وقال
 الذهبي أنكر ما للوليد بن مسلم من الاحاديث حديث حفظ القرآن وهو عند الترمذي وحسنه
 وصححه الحاكم على شرط الشيخين (النوع الخامس عشر معرفة الاعتبار والمنابعات
 والشواهد هذه أمور) يتداولها أهل الحديث (يتعرفون بها حال الحديث) ينظرون هل تفرد
 به راويه أولا وهل هو معروف أولا فلا اعتبار ان يأتي الى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات
 غيره من الرواة بسبب طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فرواه عن
 شيخه أولا فان لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه عن روى عنه وهكذا الى آخر الاسناد
 وذلك المتابعة فان لم يكن فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر وهو الشاهد فان لم يكن فالحديث
 فرد فليس الاعتبار قسما للمتابع والشاهد بل هو هيئة التوصل اليهما (فقال الاعتبار ان
 يروى حماد بن سلمة) مثلا حديثا لا يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل رواه ثقة غير أيوب عن ابن سيرين فان لم يوجد ثقة غيره
 (فثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة والا) أي وان لم يوجد ثقة عن أبي هريرة غيره (فصحابي غير
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فأي ذلك وجد علم) به (ان له أصلا يرجع اليه والا) أي
 وان لم يوجد شيء من ذلك (فلا) أصل له كالحديث الذي رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة
 عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أراه رفعه أحجب جليلك هو نا قما الحديث قال
 الترمذي غريب لا نعرفه بهذا الاسناد الا من هذا الوجه أي من وجه يثبت والافقد رواه
 الحسن بن دينار عن ابن سيرين والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات (والمتابعة أن
 يرويه عن أيوب غير حماد وهي المتابعة التامة أو) لم يروه عنه غيره ورواه (عن ابن سيرين غير
 أيوب أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين أو عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابي آخر) غير أبي
 هريرة (فكل هذا يسمى متابعة وتقصير عن) المتابعة (الاولى بحسب بعدها منها) أي بقدره
 (وتسمى المتابعة شاهدا) أيضا (والشاهد أن يروى حديث آخر بمعناه ولا يسمى هذا متابعة)
 فقد حصل اختصاص المتابعة بما كان باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا والشاهد
 أعم وقيل هو مخصوص بما كان بالمعنى كذلك وقال شيخ الاسلام قد يسمى الشاهد متابعة
 أيضا والامر سهل مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد ما رواه الشافعي في
 الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تزوال الهلال ولا تفطروا حتى تزوره فان غم عليكم فأكلوا
 العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك فعده في غرائب

لان أصحاب مالك روه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا للشافعي
 متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك وهذه متابعة
 تامة ووجدنا له متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد
 عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فاكملوا ثلاثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن
 نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلاثين ووجدنا له شاهدا رواه النسائي من رواية محمد بن حنين
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر
 بلفظه سواء ورواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ فان أغمى عليكم
 فاكملوا عدة شعبان ثلاثين وذلك شاهد بالمعنى (واذا قالوا في مثله) أي الحديث (فقد ربه
 أبو هريرة) عن النبي صلى الله عليه وسلم (أو ابن سيرين) عن أبي هريرة (أو أيوب) عن ابن
 سيرين (أو حماد) عن أيوب (كان مشعرا بانتفاء) وجوه (المتابعات) فيه (واذا انتفت)
 المتابعات (مع الشواهد فحكمه ما سبق في الشاذ) من التفصيل (ويدخل في المتابعة
 والاستشهاد رواية من لا يحتاج به ولا يصلح لذلك كل ضعيف) كما سيأتي في ألفاظ الجرح
 والتعديل (النوع السادس عشر معرفة زيادات الثقات وحكمها وهو فن لطيف تستحسن
 العناية به) وقد اشتهر بمعرفة ذلك جماعة كابن بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري وأبي
 الوليد حسان بن محمد القرشي وغيرهما (ومذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقا)
 سواء وقعت ممن رواه أولا ناقصا أم من غيره وسواء تعلق بها حكم شرعي أم لا وسواء غيرت
 الحكم الثابت أم لا وسواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا وقد ادعى
 ابن طاهر الاتفاق على هذا القول (وقيل لا تقبل مطلقا) لامن رواه ناقصا ولا من غيره
 (وقيل تقبل ان زادها غير من رواه ناقصا ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصا) وقال ابن الصباغ فيه
 ان ذكرانه سميع كل واحد من الخبرين في مجلسين قبلت الزيادة وكانا خبرين يعمل بهما وان عزي
 ذلك الى مجلس واحد وقال كنت أنسبت هذه الزيادة قبل منه والاوجب التوقف فيها وقال في
 المحصول فيه العبرة بما روى منه أكثر فان استوى قبلت منه وقيل ان كانت الزيادة مغيرة
 للأعراب كان الخبران متعارضين والاقبلت حكاه ابن الصباغ عن المتكلمين والصنفي
 الهندي عن الأكثرين كان يروى في أربعين شاة ثم في أربعين نصف شاة وقيل لا تقبل ان غيرت
 الأعراب مطلقا وقيل لا تقبل الا ان أفادت حكما وقيل تقبل في اللفظ دون المعنى حكاهما
 الخطيب وقال ابن الصباغ ان زادها واحد فكان من رواها ناقصا جماعة لا يجوز عليهم الوهم
 سقطت وعبارة غيره لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة وقال ابن السمعاني مثله وزاد ان يكون
 مما يتوفر الدواعي على نقله وقال الصيرفي والخطيب يشترط في قبولها كون من رواها حافظا
 وقال شيخ الاسلام اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل
 ولا يتأني ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح والحسن ان لا يكون شاذا
 ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه والمنقول عن أمته الحديث المتقدمين

كابن مهدي ويحيى القطان وأحمد وابن معين وابن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم
 والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتباراً لترجيح فيما يتعلق بالزيادة المنافية بحيث يلزم من قبولها
 رد الرواية الأخرى أو قد تنبئه لذلك ابن الصلاح وتبعه المصنف حيث قال (وقسمه الشيخ
 أقساماً أحدها زيادة تخالف الثقات) فيماروه (فترد كما سبق) في نوع الشاذ (الثاني ما لا يخالفه
 فيه) لمارواه الغير أصلاً (كتفرد ثقة بجملة حديث) لا تعرض فيه لمارواه الغير بخلافه
 أصلاً (فيقبل قال الخطيب باتفاق العلماء) أسنده اليه ليبراً من عهده (الثالث زيادة لفظه
 في حديث لم يذكرها سائر رواه) وهذه مرتبة بين تلك المرتبتين (كحديث) حذيفة
 (جعلت لنا الأرض مسجداً وظهرت أنفرد أبو مالك) مسعد بن طارق (الاشجعي) فقال
 (و جعلت تربتها) لنا (طهوزا) وسائر الرواية لم يذكر ذلك (فهذا يشبه الأول)
 المردود من حيث أن مارواه الجماعة عام ومارواه المنفرد المردود بالزيادة مخصوص وفي ذلك
 مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم (ويشبه الثاني) المقبول من حيث
 أنه لا منافاة بينهما (كذا قال الشيخ) ابن الصلاح قال المصنف (والصحيح قبول هذا الأخير)
 قال (ومثله الشيخ) أيضاً بزيادة مالك في حديث الفطرة من المسلمين) ونقل عن الترمذي أن
 مالكاً تفرد بها وإن عبيد الله بن عمرو وأيوب وغيرهما رووا الحديث عن نافع عن ابن عمر بدون
 ذلك قال المصنف (ولا يصح التمثيل به فقد وافق مالكاً) عليها جماعة من الثقات منهم (عمر
 ابن نافع) وروايته عند البخاري في صحيحه (والضحاك بن عثمان) وروايته عن مسلم في صحيحه
 قال العراقي وكثير بن فرق دوروايته في مستدرك الحاكم وسنن الدارقطني ويونس بن يزيد
 في بيان المشكل للطحاوي والمعلبي بن اسمعيل في صحيح ابن حبان وغبسد الله بن عمر العسمرى
 في سنن الدارقطني قيل وزيادة التربة في الحديث السابق يحتمل أن يراد بها الأرض من حيث
 هي أرض لا التراب فلا يبيح فيه زيادة ولا مخالفة لمن أطلق وأجيب بأن في بعض طرقه
 التصريح بالتراب ثم أن عددها زيادة بالنسبة إلى حديث حذيفة والافتقار وردت في حديث
 علي رواه أحمد والبيهقي بسند حسن ^{في فائدة} من أمثلة هذا الباب حديث الشيخين عن ابن
 مسعود سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الصلاة لوقتها زاد
 الحسن بن مكرم وبندار في روايته ما في أول وقتها صححها الحاكم وابن حبان وحديث الشيخين
 عن أنس أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة زاد سماك بن عطية إلا الإقامة و صححها
 الحاكم وابن حبان وحديث علي أن الستة وكألعين زاد إبراهيم بن موسى فمن نام فليتبوأ
 (النوع السابع عشر معرفة الأفراد تقدم مقصوده) في الأنواع التي قبله قال ابن الصلاح
 لكن أفردته بترجمه كما أفرده الحاكم ولما سبق منه (فالفرق قسمان أحدهما فرد) مطلق وفرد
 به واحد (عن جميع الرواة) قد (تقدم حكمه والثاني) فرد نسبي (بالنسبة إلى جهة) خاصة
 (كقولهم تفرد به أهل مكة وأهل الشام) أو البصرة أو الكوفة أو خراسان (أو) تفرد
 به (فلان عن فلان) وإن كان مروياً من وجوه عن غيره (أو أهل البصرة عن أهل الكوفة)

أو الخراسانيون عن الكوفيين (وشبهه ولا يقتضى هذا ضعفه) من حيث كونه فردا (إلا أن يراد بتفرد المدينين) مثلا (انفراد واحد منهم) تجوز أو يقال لم يروه ثقة الا فلان (فيكون حكمه) كالقسم الاول) لان رواية غير الثقة كالأرواية فيمنظر في المنفردة هل يبلغ رتبة من يخرج بتفردة أو لا في غير الثقة هل يبلغ رتبة من يعتبر تحديده أولا مثال ما انفرد به أهل بلد مارواه أبو داود عن ابن الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نصر عن أبي سعيد قال أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال الحاكم تفرد بذلك الأمر فيه أهل البصرة من أول الاسناد إلى آخره ولم يشاركهم في هذا اللفظ سواهم ومارواه مسلم من حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسح رأسه بما غير فضل يديه قال الحاكم هذا سنة غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشاركهم فيها أحد ومارواه أيضا من حديث الفضال بن عثمان عن أبي النصر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد قال الحاكم تفرد به أهل المدينة ومارواه أحمد من حديث اسمعيل بن عبد الملك المسكي عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من عندنا فقالت يا رسول الله خرجت من عندى وأنت طيب النفس ثم رجعت إلى حزين فقال اني دخلت الكعبة وودت اني لم أكن دخلتها أن أكون أنعبت أمي قال الحاكم تفرد به أهل مكة ومثال ما تفرد به فلان عن فلان مواراه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويق وعمر قال ابن طاهر تفرد به وائل عن أبيه ولم يروه عنه غير سفيان وقد رواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري ورواه جماعة عن سفيان عن الزهري بلا واسطة ومثال ما تفرد به أهل بلد عن أهل بلد والمراد تفرد واحد منهم حديث النسائي كلوا البلع بالقر قال الحاكم هو من أفراد البصريين عن المدينين تفرد به أبو زكريا عن هشام ومثال ما تفرد به ثقة حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحية والفطر بقاء واقتربت الساعة تفرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة ورواه من غيرهم ابن لهيعة وهو ضعيف عند الجمهور عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة **في الفائدة** صنف الدارقطني في هذا النوع كتابا خلافا وفي معاجم الطبراني أمثلة كثيرة لذلك (النوع الثامن عشر المعلل ويسمونه المعلول) كذا وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم (وهذا الخن) لان اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول بل والاجود فيه أيضا معل بلام واحدة لانه مفعول أعل قياسا وأما معلل فمفعول علل وهو لفظة بمعنى ألهاه بالشئ وشغله وليس هذا الفعل يستعمل في كلامهم (وهذا النوع من أجلها) أي أجل أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها وأغما (يمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب) ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل كابن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي

حاتم وأبي زرعة والدارقطني قال الحاكم وإنما بعلم الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل
والجحة في التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير وقال ابن مهدي لأن أعرف علة حديث
أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي (والعلة عبارة عن سبب غامض خفي
قادح) في الحديث (مع ان الظاهر السلامة منه) قال ابن الصلاح فالحديث المعلل ما اطلع فيه
على علة تقدح في صحته مع ظهور السلامة (وينتظر إلى الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً
وتدرك) العلة (بتفرد الراوي وبخالفه غيره له مع قرائن) تنضم إلى ذلك (تنبيه العارف) بهذا
الشأن (على وهم) وقع (بارسال) في الموصول (أو وقف) في المرفوع (أو دخول حديث في
حديث أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد في توقف) فيه
وربما ينقص عبارة المعلل عن إقامة الجحة على دعواه كالصير في نقد الدينار والدرهم قال ابن
مهدي في معرفة علم الحديث الهام لو قلت للعالم بعلم الحديث من أين قلت هذا لم يكن له حجة
وكم من شخص لا يهتدي لذلك وقيل له أيضاً انك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت فممن تقول
ذلك فقال أرايت لو أتيت الناقد فأرسته دراهمك فقال هذا جيد وهذا بهرج أكنت تسأل عن
ذلك أو تسلم له الأمر قال بل أسلم له الأمر قال فهذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخبرة
وسئل أبو زرعة ما الجحة في تعليلكم الحديث فقال الجحة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر
علته ثم تقصد ابن دارة فتسأله عنه فيذكر عله ثم تقصد أبا حاتم فيعطله ثم تميز كلامنا على
ذلك الحديث فان وجدت بيننا خلافاً فاعلم ان كلامنا تكام على مراده وان وجدت
الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم فقال أشهد ان هذا
العلم الهام (والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواياته) في ضبطهم
واتقانهم قال ابن المديني الباب اذا لم تجتمع طرقه لم يتبين خطؤه (وكثرة التعليل بالارسال)
للموصول (بان يكون راويه أقوى من وصل ونقع العلة في الاسناد وهو الأكثر وقد تقع في
المتن ومواقع منها) في الاسناد قد يقدح فيه وفي المتن (أيضاً) كالارسال والوقف وقد يقدح
في الاسناد خاصة ويكون المتن مرفوعاً صحيحاً كحديث يعلى بن عبيد (الطنافسي أحد رجال
الحجج) (عن) سفيان (الثوري عن عمرو بن دينار) عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم (حديث البيهقي بالخيار غلط يعلى) على سفيان في قوله عمرو بن دينار (انما هو عبد الله
ابن دينار) هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان كابي نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن
يوسف القزويني ومحمد بن يزيد وغيرهم ومثال العلة في المتن ما تفرد به مسلم في صحيحه من
رواية الوليد بن مسلم حدثنا الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره عن أنس بن مالك انه
حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم لم رأبي بكرو وعمرو وعثمان فكانوا يستفتون
بالحمد لله رب العالمين لا يدكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ثم رواه
من رواه الوليد عن الاوزاعي أخبرني اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنساً يذكر ذلك
وروي مالك في الموطأ عن حميد عن أنس قال صليت وراء أبي بكر وعمرو وعثمان فكانهم كان

لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث معاول أعله الحفاظ بوجوه جمعهم أو حررتها في المجلس الرابع والعشرين من الامالي بمالم أسبق اليه وأنا ألخصها هنا فأما رواية حميد فأعلها الشافعي بمخالفة الحفاظ مالك فقال في سنن حرملة فيما نقله عنه البيهقي فان قال قائل قد روى مالك فذكره قبل له خالفه سفيان بن عيينة والفرازي والثقي وعدد بقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد ثم حجج روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعي يعني يبدؤن بأمر القرآن قبل ما يقرأ بعدهما ولا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس قال البيهقي وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأيوب وشعبة والدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبي عوانة وغيرهم قال ابن عبيد البر فهو لا حفاظ أصحاب قتادة وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسلة وهذا هو اللفظ المتفق عليه في الصحيحين وهو رواية الأكثرين ورواه كذلك أيضا عن أنس ثابت البناني واسحق بن عبد الله بن أبي طلحة وما أوله عليه الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني بسند صحيح فكأنوا يستفتحون بأمر القرآن قال ابن عبد البر ويقولون ان أكثر رواية حميد عن أنس انما سمعها من قتادة وثابت عن أنس ويؤيد ذلك ان ابن عدي صرح بذلك فتادة بينهما في هذا الحديث فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين الى واحدة وأما رواية الاوزاعي فأعلها بعضهم بان الراوي عنه وهو الوليد بدلس بدليس التسوية وان كان قد صرح بسماعه من شيخه وان ثبت انه لم يسقط بين الاوزاعي وفتادة أحد فتادة ولداً كمه فلا بد ان يكون أملي على من كتب الى الاوزاعي ولم يسم هذا الكتاب فيصطلح ان يكون مجروحاً وغير ضابط فلا تقوم به الحجة مع ما في أصل الرواية بالكاتب من الخلاف وان بعضهم يرى انقطاعها وقال ابن عبد البر اختلف في ألفاظ هذا الحديث اختلافاً كثيراً متداً فمضطرباً منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعمر وعثمان ومنهم من لا يذكر فكأنوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال فكأنوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال فكأنوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ومنهم من قال فكأنوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم قال وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لا أحد وما يدل على ان أنس لم يذني بالبسلة وان الذي زاد ذلك في آخر الحديث روي بالمعنى فإخطأ ما صرح عنه ان أباسله سأله أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك أنخرجه أحد وابتن خزيمة بسند على شرط الشيخين وما قيل من ان من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه فقد أجاب أبو شامة بانها مسئلتان فسؤال أبي سلمة عن البسلة وتركها وسؤال قتادة عن

الاستفتاح بأى سورة وقد ورد من طريق آخر عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم باسم
 بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه الطبراني من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عنه
 وابن خزيمة من طريق سويد بن عبد العزيز عن عمران القصير عن الحسن عنه وورد من
 طريق آخر عن المعتمر عن أبيه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بسم الله
 الرحمن الرحيم رواه الدارقطني والخطيب وأخرجه الحاكم من جهة أخرى عن المعتمر وقد ورد
 ثبوت قراءتها في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة عن طريق عند
 الحاكم وابن خزيمة والنسائي والدارقطني والبيهقي والخطيب وابن عباس عند الترمذي والحاكم
 والبيهقي وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله والنعمان بن بشير وابن عمر والحكم بن
 عمير وعائشة وأحد بنهم عند الدارقطني وسمرة بن جندب وأبي وحيد بنهم عند البيهقي وبريدة
 ومجاهد بن ثور وبشر أبو بشر بن معاوية وحسين بن عرفة وأحد بنهم عند الخطيب وأم سلمة
 عند الحاكم وجاعة من المهاجرين والانصار عند الشافعي فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر وقد بينا
 طرق هذه الأحاديث كلها في كتاب الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة وتبين بما ذكرناه أن
 الحديث مسلم السابق تسع علل مخالفة من الحفاظ والأكثرين والانقطاع وتدل على التسوية
 من الوليد والكتابة وجهالة الكاتب والاضطراب في لفظه والادراج وثبوت ما يخالفه
 عن صحابه ومخالفة لما رواه عدد التواتر قال الحافظ أبو الفضل العراقي وقول ابن الجوزي
 أن الأئمة اتفقوا على صحته فيه نظر فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر لا يقولون
 بصحته أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله (وقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي
 قدمناه) من الأسباب القادحة (ككذب الراوي) وفسقه (وغفلته وسوء حفظه ونحوها
 من أسباب ضعف الحديث) وذلك موجود في كتب العلل (وسمى الترمذي النسخ علة) قال
 العراقي فإن أراد أنه علة في العمل بالحديث فصحج أوفى صحته فلا لان في الصحيح أحاديث كثيرة
 منسوخة (وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تنقح) في صحة الحديث (كارسال ما وصله الثقة
 الضابط حتى قال من الصحيح صحيح معلل كما قيل منه صحيح شاذ) وقائل ذلك أبو يعلى الخليلي في
 الارشاد ومثل الصحيح المعلل بحديث مالك للمملوك طعامه السابق في نفع المعضل فإنه أورده في
 الموطأ معضلا ورواه عنه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام موصولا قال فقد صار
 الحديث بتبيين الاسناد صحيحا يعتمد عليه قيل وذلك عكس المعلل فإنه ما ظاهره السلامة
 فاطلع فيه بعد الفحص على قادح وهذا كان ظاهره الاعلال بالاعضال فلما اقتش تبين وسيله
 (فائدة) قال البلقيني أجل كتاب صنف في العلل كتاب ابن المديني وابن أبي حاتم والخلال
 وأجمعها كتاب الدارقطني قلت وقد صنف شيخ الاسلام فيه الزهر المطلول في الخبر المعلول
 وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل الى عشرة ونحن نلخصها هنا بامثلة أحدها
 ان يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه كحديث موسى
 ابن عقبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من

جلس مجلسا فكثر فيه اغطه فقال قبل ان يقوم سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت استغفرك
وأقرب اليك غفرله ما كان في مجلسه ذلك فروى ان مسلما جاء الى البخاري وسأله عنه فقال
هذا حديث ملج الا انه معلول حدثنا به موسى بن اسمعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون
ابن عبد الله قلت وهذا أولى لانه لا يذكر لموسى بن عقبة سمع من سهيل الثاني ان يكون
الحديث من سلام بن وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة كحديث
قيصة بن عقبة عن سفیان عن خالد الخذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعا رحم أمي
أبو بكر وأشد هم في دين الله عمر الحديث قال فلو صح اسناده لخرج في الصحيح انما يروى خالد
الخذاء عن أبي قلابة من سلا الثالث ان يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروى عن غيره
لاختلاف بلاد رواه كرواية المدني عن الكوفي كحديث موسى بن عقبة عن أبي
اصحق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعا في الاستغفار والله وأقرب اليه في اليوم مائة مرة قال هذا
اسناد لا ينظر فيه حديثي الا ظن انه من شرط الصحيحين والمدنيون اذ اروا عن الكوفيين
زلقوا وانما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الاعرج المدني الرابع ان يكون محفوظا
عن صحابي يروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي محتمه بل ولا يكون معروفا من
جهته كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه انه سمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقرأ في المغرب بالطور قال أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان وهو معلول
أبو عثمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رواه وعثمان انما رواه عن نافع بن جبير بن
مطم عن أبيه وانما هو عثمان بن أبي سليمان الخامس ان يكون روى بالعدة وسقط منه رجل
دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال
من الانصار انهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار الحديث
قال وعلمته ان يونس مع جلالته قصر به وانما هو عن ابن عباس حدثي رجال هكذا رواه ابن
عينة وشعيب وصالح والاوزاعي وغيرهم عن الزهري السادس ان يختلف على رجل
بالاسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الاسناد كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه
عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قلت يا رسول الله مالك أفصحنا الحديث
قال وعلمته ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني ان عمر فذكره
السابع الاختلاف على رجل في تسمية شجرة أو تجهل كحديث الزهري عن سفیان الثوري
عن حجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا المؤمن غر
كريم والفاجر خب لئيم قال وعلمته ما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفیان عن حجاج عن
رجل عن أبي سلمة فذكره الثامن ان يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكنه
لم يسمع منه أحاديث معينة فاذا رواها عنه بلا واسطة فعلم انه لم يسمعها منه كحديث يحيى
ابن أبي كثير عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أفطر عند أهل بيت قال أفطر
عندكم الصائمون الحديث قال فيحيى رأى انسا فظهر من غير وجه انه لم يسمع منه هذا الحديث

ثم أسند عن يحيى قال حدثت عن أنس فذكره التاسع ان يكون طريقه معروفة يروى
أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بنا، على الجادة في
الوهم كحديث المنذر بن عبد الله الحارثي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اقتنع الصلاة قال سبحانك اللهم الحديث
قال أخذ فيه المنذر طريق الجادة وانما هو من حديث عبد العزيز ثنا عبد الله بن الفضل عن
الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي العاصم ان يروى الحديث من فروع من وجه
وموقوف من وجه كحديث أبي فروة يزيد بن محمد ثنا أبي عن أبيه عن الاعمش عن أبي سفيان
عن جابر من فروع من ضحك في صلاة لا يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء قال وعلته ما أسند وكيع
عن الاعمش عن أبي سفيان قال سئل جابر فذكره قال الحاكم وبقيت أجناس لم تذكرها وانما
جعلنا هذه مثلا لا حديث كثيرة وما ذكره الحاكم من الأجناس يشمله القسمان المذكوران
فيما تقدم وانما ذكرناه تمرينا للطالب وايضا لما تقدم (النوع التاسع عشر المضطرب هو
الذي يروى على أوجه مختلفة) من راو واحد مرتين أو أكثر من راو ثلث أو رواة (متقاربة)
وعبارة ابن الصلاح منسوبة وعبارة ابن جماعة متقاومة بالواو والميم أي ولا مرجح (فان
رجحت إحدى الروايتين) أو الروايات (بحفظ راويها) مثلا (أو كثرة صحبته المروى عنه أو غير
ذلك) من وجوه الترجيحات (فالحكم للراجحة ولا يكون) الحديث (مضطربا) لا الرواية
الراجحة كما هو ظاهر ولا المرجوحة بل هي شاذة أو منكورة كما تقدم (والاضطراب موجب
ضعف الحديث لا شعاره بعدم الضبط) من رواته الذي هو شرط في الصحة والحسن (ويقع)
الاضطراب (في الاسناد تارة وفي المتن أخرى) يقع (فيهما) أي الاسناد والمثل معا وهذه
مزيدة على ابن الصلاح (من راو) واحد أو راويين (أو جماعة) مثاله في الاسناد ما رواه أبو
داود وابن ماجه من طريق اسمعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث
عن أبي هريرة من فروع اذا صلى أحدكم فليجعل شيئا تلقا وجهه الحديث وفيه فان لم يجد عصا
ينصبها بين يديه فليخط خطا يختلف فيه على اسمعيل اختلافا كثيرا فرواه بشر بن المفضل
وروح بن القاسم عنه هكذا ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن
أبي هريرة ورواه جندب بن الاسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن
سليم عن أبي هريرة ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده
حريث ورواه ابن جرير عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة ورواه داود بن علي الحارثي
عنه عن أبي عمرو بن محمد عن جده حريث بن سليمان قال أبو زرعة الدمشقي لا أعلم أحدا بينه
ونسبه غير داود ورواه سفيان بن عيينة عنه واختلف فيه على ابن عيينة فقال ابن المديني
عن ابن عيينة عن اسمعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث رجل من بني
عذرة ورواه محمد بن سلام البيهقي عن ابن عيينة مثل رواية بشر بن المفضل ورواه
مسدد عن ابن عيينة عن اسمعيل عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه

عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينة عن اسمعيل عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث
عن جده حريث بن سليم هكذا مثل ابن الصلاح بهذا الحديث المضطرب الاسناد وقال
العراقي في التلخيص كذا اعتراض عليه بأنه ذكر ان الترجيح اذا وجد اتفق الاضطراب وقدرناه
سفيان الثوري وهو أحفظ من ذكرهم فينبغي ان ترجح روايته على غيرها وأيضاً فان الحاكم
وغيره مع هذا الحديث قال والجواب ان وجوه الترجيح فيه متعارضة فسفيان وان كان
أحفظ الا انه انفراد بقوله أبي عمرو بن حريث عن أبيه وأكثر الرواة يقولون عن جده وهم بشر
وروح وهيب وعبد الوارث وهم من ثقات البصريين وأئمتهم ووافقهـم على ذلك من حفاظ
الكوفة ابن عيينة وقولهم أرجح للكثرة ولان اسمعيل بن أمية مكى وابن عيينة كان مقيماً بها
والامران عمار جريح به وخالف الكل ابن جريح وهو مكى فتعارضت حينئذ وجوه الترجيح وانضم
الى ذلك جهالة الراوى الحديث وهو شيخ اسمعيل فانه لم يرو عنه غيره مع الاختلاف في اسمه واسم
أبيه وهل يرويه عن أبيه أو جده أو هو نفسه عن أبي هريرة وقد حكى أبو داود تضعيف هذا
الحديث عن ابن عيينة فقال عنه لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يجئ الا من هذا الوجه
وضعفه أيضاً الشافعي والبيهقي والنوري في الخلاصة اه وقال شيخ الاسلام اتفق هذه
الروايات رواية بشروى وأجمعها رواية حميد بن الاسود ومن قال أبو عمرو بن محمد أرجح ممن
قال أبو محمد بن عمرو فان رواية الاول أكثر وقد اضطرب من قال أبو محمد بدرجة وافق الاكثرين
قتلنا في الخلاف قال والتي لا يمكن الجمع بينهما رواية من قال أبو عمرو بن حريث مع رواية من
قال أبو محمد بن عمرو بن حريث وروايته من قال حريث بن عمار ومافي الروايات يمكن الجمع بينها
فروايته من قال عن جده لاتنافي من قال عن أبيه لان غايته انه أسقط الاب قتيبن المراد برواية
غيره ورواية من قال عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث فادخل في الاثناء عمراً لاتنافي من
أسقطه لانهم يكثرون نسبة الشخص الى جده المشهور ومن قال سليم يمكن أن يكون اختصره
من سليمان كاترخيم قال والحق ان التمثيل لا يليق الا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف وهذا
الحديث لا يصلح مثلاً فانهم اختلفوا في ذات واحدة فان كان ثقة لم يضر هذا الاختلاف في اسمه
ونسبه وقد وجد مثل ذلك في الصحيح ولهذا صححه ابن حبان لانه عنده ثقة ورجح أحد الاقوال
في اسمه واسم أبيه وان لم يكن ثقة فالضعف حاصل بغير جهة الاضطراب نعم يزاد به ضعفه قال
ومثل هذا يدخل في المضطرب ليكون رواة اختلفوا ولا مرجح وهو وارد على قولهم الاضطراب
يوجب الضعف قال والمثال الصحيح حديث أبي بكر انه قال يا رسول الله أراك شبت قال شيتني
هود وأخواتها قال الدارقطني هـ ذامضـطرب فانه لم يرو الا من طريق أبي اسحق وقد اختلف
عليه فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه عنه مراسل ومنهم من رواه موصولاً ومنهم من
جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة
وغير ذلك وروايته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر قلت ومثله حديث مجاهد
عن الحكم بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم في نضح الفرج بعد الوضوء قد اختلف فيه

على عشرة أقوال فقبيل عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه وقيل عن مجاهد عن الحكم بن سفيان عن أبيه وقيل عن مجاهد عن الحكم غير منسوب عن أبيه وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه وقيل عن مجاهد عن سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان وقيل عن مجاهد عن الحكم بن سفيان بلاشئ وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف يقال له الحكم أو أبو الحكم وقيل عن مجاهد عن ابن الحكم أو أبي الحكم بن سفيان وقيل عن مجاهد عن الحكم بن سفيان أو ابن أبي سفيان وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم ومثال الاضطراب في المتن فيما أورده العراقي حديث فاطمة بنت قيس قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في المال لحقاسوى الزكاة رواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن أبي حنيفة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة قال فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل قيل وهذا أيضا لا يصلح مثالا فان شيخ شريك ضعيف وهو مردود من قبل ضعف راويه لا من قبل اضطرابه وأيضا فيمكن تأويله بانما روت كلا من اللذين عن النبي صلى الله عليه وسلم وان المراد بالحق الميثب المستحب وبالمتني الواجب والمثال الصحيح ما وقع في حديث الواهبه نفسها من الاختلاف في اللفظة الواقعة منه صلى الله عليه وسلم في رواية زوجتكها وفي رواية زوجنا كهافي رواية أممكا كهافي رواية ملكتها فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها حتى لو اخرجتني مثلا على ان التملك من ألفاظ النكاح لم يسغ له ذلك قلت وفي التمثيل بهذا ظرا أوضح من الاول فان الحديث صحيح ثابت وتأويل هذه الالفاظ سهل فانها راجعة الى معنى واحد بخلاف الحديث السابق وعندى ان أحسن مثال لذلك حديث البسمة السابق فان ابن عبد البر اعلمه بالاضطراب كما تقدم والمضطرب يجامع المعال لانه قد تكون علته ذلك **في تنبيه** وقع في كلام شيخ الاسلام السابق ان الاضطراب قد يجامع الصحة وذلك بان يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم الحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره فقال وقد يدخل القلب والشدوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن **في فائدة** صنف شيخ الاسلام في المضطرب كتابا سماه المقتررب (النوع العشرون المدرج هو أقسام أحد هاترين في حديث النبي صلى الله عليه وسلم بان يذكر الراوى عقبه كلاما لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده منصلا) بالحديث من غير فصل (فيتوهم انه من) **في** (الحديث) المرفوع ويدرك ذلك بوروده من منصفه لافي رواية أخرى أو بالنسبة على ذلك من الراوى أو بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كونه صلى الله عليه وسلم يقول ذلك مثال ذلك ما رواه أبو داود ثنا عبد الله بن محمد التميمي ثنا زهير ثنا الحسن بن أبي جعفر عن القاسم بن مخيمرة قال أخذ علقمة يدي فحدثني ان عبد الله بن مسعود أخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله بن مسعود فعملنا التشهد في الصلاة الحديث وفيه اذا قلت هذا أو

قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد فقوله اذا قلت الى آخره وصله زهير بن معاوية بالحديث المرفوع في رواية أبي دارود هذه وفيما رواه عنه أكثر الرواة قال الحاكم وفيه مدرج في الحديث من كلام ابن مسعود وكذا قال البيهقي والخطيب وقال المصنف في الخلاصة اتفق الحفاظ على انها مدرجة وقد رواه شبابة بن سوار عن زهير فقصه فقال قال عبد الله اذا قلت ذلك الى آخره رواه الدارقطني وقال شبابة ثقة وقد فصل آخر الحديث وجعله من قول ابن مسعود وهو أصح من رواية من أدرج وقوله أشبه بالصواب لان ابن ثوبان رواه عن الحسن كذلك مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك وكذا ما أخرجه الشيخان من طريق ابن أبي عروبة وجرير بن حازم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشر بن نيبك عن أبي هريرة من أعتق شقة صاود كرافيه الاستسعاء قال الدارقطني فيما تقدمه على الشيخين قدر رواه شعبة وهشام وهما أثبت الناس في قتادة فلم يذكر فيه الاستسعاء ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من الحديث وجعله من قول قتادة قال الدارقطني وذلك أولى بالصواب وكذا حديث ابن مسعود رفعه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار في رواية أخرى قال النبي صلى الله عليه وسلم كلمة وقالت أنا أخرى فذكرهما فأدرك ان احدي الكامتين من قول ابن مسعود ثم وردت رواية ثالثة أفادت أن الكلمة التي هي من قوله هي الثانية وكذلك رواية رابعة أقصر فيها على الكلمة الأولى مضافة الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً للعبد المملوك أحران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لاحت ان أموت وأنا مملوك فقوله والذي نفسي بيده الخ من كلام أبي هريرة لانه يمتنع منه صلى الله عليه وسلم أن يقني الرق ولان أمه لم تكن اذ ذاك موجودة حتى يبرها ^{في تنبيهه} هذا القسم يسمى مدرج المتن ويقال به مدرج الاسناد وكل منهما ثلاثة أنواع أقصر المصنف في الاول على نوع واحد تبعاً لابن الصلاح وأهمل نوعين وأهمل من الثاني نوعاً وهو عند ابن الصلاح فاما مدرج المتن فتارة يكون في آخر الحديث كاذره وتارة في أوله وتارة في وسطه كاذره الخطيب وغيره والغالب وقوع الادراج آخر الخبر ووقوعه أوله أكثر من وسطه لان الراوي يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل فيتوهم ان الكل حديث مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة قرفهما عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقوله أسبغوا الوضوء مدرج من قول أبي هريرة كباين من رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال أسبغوا الوضوء فان أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من النار قال الخطيب وهم أبو قطن وشبابة في روايتهم لانه عن شعبة على ما سقناه وقد رواه الجهم الفقير عنه كرواية آدم ومثال المدرج في الوسط والسبب فيه اما استنباط الراوي حكماً من الحديث قبل ان يتم فيدرجه أو تفسير بعض الالفاظ الغريبة ونحو ذلك فمن الاول ما رواه الدارقطني في السنن من رواية عبد

الحجيد بن جعفر عن هشام عن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره أو أنثيه أو رفغيه فليتبوا فقال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام ورواه في ذكر الانيبين والرفع وأدرجه كذلك في حديث ٢ بسرة والمحموظ أن ذلك قول عروة وكذا رواه الثقات عن هشام منهم أيوب وحماد بن زيد وغيرهما ثم رواه من طريق أيوب بلفظ من مس ذكره فليتبوا فقال وكان عروة يقول إذا مس رفغيه أو أنثيه أو ذكره فليتبوا وكذا قال الخطيب فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك فقال ذلك فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجا فيه وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا ومن الثاني حديث عائشة في بدو الوحي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث في غار حراء وهو التبعذ الليالي ذوات العدد فقوله وهو التبعذ مدرج من قول الزهري وحديث فضالة أنا زعيم والزعيم الحليل يبيت في ربض الجنة الحديث فقوله والزعيم الحليل مدرج من تفسير ابن وهب وأمثلة ذلك كثيرة قال ابن دقيق العيد والطريق إلى الحكم بالأدراج في الأول أو الأثناء ضعيف لاسيما أن كان مقفدا على اللفظ المروي أو معطوفا عليه بـ أو والعطف (الثاني أن يكون عنده منان) مختلفان (بأسنادين) مختلفين (فيرويهما باحدهما) أو يروي أحدهما بأسناده الخاص به ويريد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول أو يكون عنده المتن بأسناد الاطراف منه فانه عنده بأسناد آخر فيرويه تاما بالأسناد الأول ومنه أن يسمع الحديث من شيخه الاطراف منه فيسمعه بواسطة عنه فيرويه تاما بحذف الوساطة وابن الصلاح ذكر هذين القسمين دون ما ذكره المصنف وكان المصنف رأى دخولهما فيما ذكره مثال ذلك حديث رواه سعيد بن أبي مرزوق عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباعضوا ولا تحاسدوا ولا تداروا ولا تنافسوا الحديث فقوله ولا تنافسوا مدرج أدرجه ابن أبي مرزوق من حديث آخر لما لك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلوا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول ولا تنافسوا وهي في الثاني وكذا الحديثان عند رواة الموطأ قال الخطيب وهم فيها ابن أبي مرزوق عن مالك عن ابن شهاب وانما يرويهما مالك في حديثه عن أبي الزناد وروى أبو داود من رواية زائدة وشريك فرقهما والنسائي من رواية سيفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيه ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جمل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب فقوله ثم جئتهم إلى آخره ليس هو بهذا الأسناد وإنما أدرج عليه وهو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل وهكذا رواه مينا زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد في قصة تحريك الأيدي وفصلها من الحديث وذكر أسنادها قوله بنت صفوان الذي في القاموس بسرة بنت أبي سلمة وفي فصل الباء بسرة بنت صفوان محدث

قال مومى بن هرون الجال وهما أثبت من يروى رفع الأيدي تحت الثياب عن عاصم عن أبيه
عن وائل (الثالث أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في أسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق)
ولا يبين ما اختلف فيه ولفظة المتن فريدة هنا كأنه أراد بها ما تقدم من أن يكون المتن عنده
باسناد الاطراف منه وقد تقدم مثاله ومثال اختلاف السند حديث الترمذى عن بندار عن
ابن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن أبي وائل عن عمرو بن
شريحيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله أى الذنب أعظم الحديث فرواية واصل هذه
مدرجة على رواية منصور والاعمش لان واصل لا يذكر فيه عمرو بل يجعله عن أبي وائل
عن عبد الله هكذا رواه شعبه ومهدي بن معجون ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن
واصل كما ذكره الخطيب وقد بين الاسناد بن معاجي بن سعيد القطان في روايته عن سفيان
وقد فضل أحدهما من الاخر رواه البخارى في صحيحه عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفيان
عن منصور والاعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو بن عمرو عن عبد الله وعن سفيان عن واصل
عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو وقال عمرو بن علي فذكرته لعبد الرحمن وكان
حدثنا عن سفيان عن الاعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن عمرو وقال دعه دعه قال
العراقى لكن رواه النسائى عن بندار عن ابن مهدي عن سفيان عن واصل وحده عن أبي
وائل عن عمرو فزاد في السند عمرو بن عمرو كذا وكان ابن مهدي لما حدث به عن سفيان
عن منصور والاعمش وواصل باسناد واحد ظن الرواة عن ابن مهدي اتفاق طرقهم فاقصر
على أحدهم شيخ سفيان (وكاه) أى الادراج باقسامه (حرام) باجماع أهل الحديث والفقه
وعبارة ابن السمعاني وغيره من تعمد الادراج فهو ساقط عند القوم من يحرف الكلم عن
مواضعه وهو ملحق بالكذابين وعندى ان ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ولذلك فعله الزهرى
وغير واحد من الأئمة (وصنف فيه) أى فوج المدرج (الخطيب كتاباً) سماه الفصل للوصل
المدرج في النقل (شئى وكفى) على ما فيه من اعواز وقد لخصه شيخ الاسلام وزاد عليه قدره
مرتين وأكثرت في كتاب سماه تقريب المنهج بترتيب المدرج (النوع الحادى والعشرون
الموضوع هو) الكذب (المختلق المصنوع) هو (شر الضعيف) وأقبحه (وتحرم روايته
مع العلم به) أى بوضعه (فى أى معنى كان) سواء الاحكام والقصاص والترغيب وغيرها
(الاميينا) أى مقرونا ببيان وضعه لحديث مسلم من حديث عنى بحديث يرى انه كذب فهو
أحد الكذابين (ويعرف الوضع) للحديث (باقرار واضعه) انه وضعه كحديث فضائل القرآن
الاتى اعترف بوضعه ميسرة وقال البخارى فى التاريخ الاوسط حدثني يحيى البشكرى عن
علي بن جرير قال سمعت عمر بن صبيح يقول أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وقد
استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالوضع باقرار من ادعى وضعه لان فيه عملاً بقوله بعد اعترافه
على نفسه بالوضع قال وهذا كاف فى رده لكن ليس بقاطع فى كونه موضوعاً لجواز ان يكذب فى
هذا الاقرار بعينه قبل وهذا ليس باستشكال منه انما هو توضيح وبيان وهو ان الحكم بالوضع

بالاقرار ليس بأمر قطعي موافق لما في نفس الامر لجواز كذبه في الاقرار على حدة ما تقدم
ان المراد بالصحح والضعيف ما هو الظاهر لا ما في نفس الامر ونحو البلقيني في محاسن
الاصطلاح قريبا من ذلك (أو معنى اقراره) عبارة ابن الصلاح وما يستنزل منزلة اقراره قال
العراقي كان يحدث بحديث عن شيخ ويسأل عن مولده فيذكر تاريخا تعلم وفاة ذلك الشيخ
قبله ولا يعرف ذلك الحديث الا عنده فهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده يستنزل
منزلة اقراره بالوضع لان ذلك الحديث لا يعرف الا عن ذلك الشيخ ولا يعرف الا برواية هذا عنه
وكذا مثل الزركشي في مختصره (أو قرينه في الراوي أو المروي فقد وضعت أحاديث) طويلة
(يشهد لوضعها) كما كلفها ومعانيها) قال الربيع بن خثيم ان للحديث ضوا كضوء النهار تعرفه
وطلة كظلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم
وينفر منه قلبه في الغالب قال البلقيني وشاهد هذا ان انسانا لو خدم انسانا ستين وعرف
ما يحب وما يكره فادعى انسان انه كان يكره شيئا بعلم ذلك انه يحبه فبمجرد مسماعه يبادر الى
تكذيبه وقال شيخ الاسلام المدار في الركة على ركة المعنى فحينما وجدت دل على الوضع وان
لم ينضم اليه ركة اللفظ لان هذا الدين كله محاسن والركة ترجع الى الرداءة قال اماركا كة اللفظ
فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح نعم ان صرح
بانه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكاذب قال ومما يدخل في قرينه حال المروي ما نقل عن
الخطيب عن أبي بكر بن الطيب ان من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفا للعقل بحيث لا يقبل
التأويل ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة أو يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية
أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي اما المعارضة مع امكان الجمع فلا ومنها ما يصرح
بتكذيب رواية جمع المتواتر أو يكون خبرا عن أمر جسم تتوفر الدواعي على نقله بمحض الجمع
ثم لا ينقله منهم الا واحد ومنها الافراط بالوعيد الشديد على الامر الصغير أو الوعد العظيم على
الفعل الخفيف وهذا كثير في حديث القصاص والاخذ برراجع الى الركة قلت ومن القرائن كون
الراوي رافضيا والحديث في فضائل أهل البيت وقد أشار الى غالب ما تقدم الزركشي في
مختصره فقال ويعرف باقرار واضعه أو من حال الراوي كقوله سمعت فلانا يقول وعلما وفاة
المروي عنه قبل وجوده أو من حال المروي لركا كة ألفاظه حيث تمنع الرواية بالمعنى
ومخالفته القاطع ولم يقبل التأويل أو تضمنه لما تتوفر الدواعي على نقله أو لكونه أصلا في
الدين ولم يتواتر كالنص الذي تزعم الرافضة انه دل على امامة علي وهل تثبت بالبينه على انه
وضعه يشبه أن يكون فيه التردد في ان شهادة الزور هل تثبت بالبينه مع القطع بأنه لا يعمل
به اه وفي جمع الجوامع لابن السبكي أخذنا من المحصول وغيره كل خبر أو وهم باطلا ولم يقبل
التأويل فكذب أو نقص منه ما يزيل الوهم ومن المقطوع بكذبه ما نقب عنه من الاخبار
ولم يوجد عند أهله من صدور الرواة وبطون الكتب وكذا قال صاحب المعتمد قال العز بن
جاعة وهذا قد ينازع في افضائه الى القطع وانما غايته غلبه الظن ولهذا قال العراقي يشترط

استيعاب الاستقراء بحيث لا يبقى ديوان ولا راو الا وكشف أمره في جميع أقطار الارض وهو
عمر أو متعذر وقد ذكر أبو حازم في مجلس الرشيد حديثا بحضرة الزهري فقال الزهري
لا أعرف هذا الحديث فقال أحفظت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فنصفه
قال أرجو قال اجعل هذا من النصف الآخر اه وقال ابن الجوزي ما أحسن قول القائل اذا
رأيت الحديث يبين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم انه موضوع قال
ومعنى مناقضته للأصول ان يكون خارجا عن دواوين الاسلام من المسانيد والكتب
المشهورة ومن أمثلة ما دل على وضعه قرينة في الراوي ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر
التميمي قال كنت عند سعد بن ظريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي فقال مالك قال ضربني المعلم
قال لا خير فيهم اليوم حدثني عكرمة عن ابن عباس مر فوعا مع لوصيانكم شراركم أقلهم
رحمة لليتيم وأغظهم على المسكين وقيل لما مولى بن أحمد الهروي ألا ترى الى الشافعي ومن
تبعه بنجراسان فقال حدثنا أحمد بن عبد البر حدثنا عبد الله بن معديان الأزدي عن أنس
مر فوعا يكون في أمي رجل يقال له محمد بن ادريس أضر على أمي من ابليس ويكون في أمي
رجل يقال له أبو حنيفة هو صراج أمي وقيل لمحمد بن عكاشة الكرماني ان فوما يرفعون أيديهم
في الركوع وفي الرفع منه فقال حدثنا المسيب بن واضح ثنا ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن
الزهري عن أنس مر فوعا من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له ومن المخالف للعقل ما رواه ابن
الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مر فوعا ان سفينة نوح طافت
بالبيت سبعة أوصلت عند المقام ركعتين وأسند من طريق محمد بن شعاع البلخي عن حسان
ابن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مر فوعا ان الله خلق الفرس فاجراها
فعرقت نخلق نفسه منها هذا الابعضه مسلم والمتهم به محمد بن شعاع كان زائغا في دينه وفيه
أبو المهزم قال شعبة رأته لو أعطى درهمها وضع خمسين حديثا (وقد أكثر جامع الموضوعات
في نحو محمد بن أعني أبا الفرج بن الجوزي فذكر في كتابه) كثيرهما لا دليل على وضعه بل
هو ضعيف بل وفيه الحسن بل والصحيح وأعرب من ذلك ان فيها حديثا من صحيح مسلم كما
سأبينه قال الذهبي ربما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حسنا قوية قال ونقلت
من خط السيد أحمد بن أبي الجهد قال صنف ابن الجوزي كتاب الموضوعات فأصاب في ذكره
أحاديث شعبة مخالفة للنقل والعقل وما لم يصب فيه اطلاقه الوضع على أحاديث بكلام بعض
الناس في أحد رواياتها كقوله فلان ضعيف أو ليس بالقوي أو ليس ذلك الحديث مما
يشهد القلب بطلانه ولا يفهم مخالفته ولا معارضة الكتاب ولا سنة ولا إجماع ولا جهة بأنه
موضوع سوى كلام ذلك الرجل في راويه وهذا عدوان ومجازفة انتهت وقال شيخ الاسلام
غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه بالنسبة الى ما لا ينتقد قليل جدا
قال وفيه من الضرر ان يظن ما ليس بموضوع موضوعا عكس الضرر بمستدرك الحاكم فانه
يظن ما ليس بصحيحا قال ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتبة ان كان الكلام في تساهلها

أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفرن لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه تساهل قلت قد اختصرت هذا الكتاب فعملت أسانيداً وذكرتها موضع الحاجة وأثبت بالمتون وكلام ابن الجوزي عليها وتعقب كثيراً منها وتبعته كلام الحفاظ في تلك الأحاديث خصوصاً شيخ الإسلام في تصانيفه وأماله ثم أفردت الأحاديث المنعقدة في تأليف وذلك أن شيخ الإسلام ألف القول المسند في الذب عن المسند وأورد فيه أربعة وعشرين حديثاً في المسند وهي في الموضوعات وانتقد أحاديثاً أحاديثاً ومنها حديث في صحيح مسلم وهو ما رواه من طريق أبي عامر العقدي عن أفلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن طالت بك مدة أو شئت أن ترى قومًا يغدون في سخط الله ويروحون في لعنة في أيديهم مثل أذناب البقر قال شيخ الإسلام لم أقف في كتاب الموضوعات على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنما الغفلة شديدة ثم تكلم عليه وعلى شواهد ذيلت على هذا الكتاب بذيل في الأحاديث التي بقيت في الموضوعات من المسند وهي أربعة عشر مع الكلام عليها ثم انتقل إلى هذا الحديث الكابن سميت القول الحسن في الذب عن السنن أوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعية منها ما هو في سنن أبي داود وهي أربعة أحاديث منها حديث صلاة التسبيح ومنها ما هو في جامع الترمذي وهو ثلاثة وعشرون حديثاً ومنها ما هو في سنن الترمذي وهو حديث واحد ومنها ما هو في ابن ماجه وهو ستة عشر حديثاً ومنها ما هو في صحيح البخاري رواية حماد بن شاذكر وهو حديث ابن عمر كيف بك يا ابن عمر إذا عمرت بين قوم يحبون رزق ستمهم هذا الحديث أوردته الدبلي في مسند الفردوس وعزاه للبخاري وذكر مسنده إلى ابن عمر ورأيت بخط العراقي في أنه ليس في الرواة المشهورة وإن المزي ذكر أنه في رواية حماد بن شاذكر فهذا حديث ثان من أحاديث الصحيحين ومنها ما هو في تأليف البخاري غير الصحيح ككتاب أفعال العباد أو تعاليقه في الصحيح أو في مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح كـ مسند الدارمي والمستدرک وصحيح ابن حبان أو في مؤلف معتبر كتصانيف البيهقي فقد التزم أن لا يخرج فيها حديثاً يعلمه موضوعاً ومنها ما ليس في أحد هذه الكتب وقد حررت الكلام على ذلك حديثاً حديثاً فجاء كتاباً باطلاً وقات في آخره نظماً

كتاب الأباطيل للمرتضى * أبي الفرج الحافظ المقدسي
تضمن ما ليس من شرطه * لذى البصر الناقد المهندي
ففيه حديث روى مسلم * وفوق الثلاثين عن أحمد
وفرد رواه البخاري في * رواية حماد المسند
وعند سليمان قل أربع * وبضع وعشرون في الترمذي
وللسنن واحد وابن ما * جه ست عشرة إن تعدد
وعند البخاري لافي الصحيح * وللدارمي الخبر في المسند
وعند ابن حبان والحاكم * إمام وتليذه الجهمي

وتعليق اسنادهم أربعون * وخذ مثلها واستفدوا نقد
وقد بان ذلك مجموع * وأوضحته لك كي تهتدي
وتم بقايا المسندرك * فراجع العلم في مفرد

(والواضعون أقسام) بحسب الامر الحامل لهم على الوضع (أعظمهم ضررا قوم ينسبون الى
الزهد وضعوه حسبة) أي احتسابا بالاجر عند الله (في زعمهم) الفاسد (فقبلت موضوعاتهم
ثقة بهم) وركونا اليهم لما نسبوا اليه من الزهد والصلاح ولهذا قال يحيى القطان ما رأيت
الكذب في أحد أكثر منه فمين ينسب الى الخير أي لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع
عليهم أولان عندهم حسن ظن وسلامة صدر فيحملون ما سمعوه على الصدق ولا يمتدون لتمييز
الخطا من الصواب ولكن الواضعون منهم وان خفي حالهم على كثير من الناس فانه لم يخف على
جهازة الحديث ونقاده وقد قيل لابن المبارك هذه الاحاديث الموضوعة فقال تعيس لها
الجهالة انما نحن نزلنا الذكرونا له لحافظون ومن أمثلة ما وضع حسبة ما رواه الحماكم بسنده
الى أبي عمار المروزي انه قيل لابي عصمة فوج بن أبي مريم من أين لك عن عكرمة عن ابن
عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا فقال اني رأيت الناس
قد أعرضوا عن القرآن واستغلوا بفقهاء أبي حنيفة ومغازي ابن اسحق فوضعت هذا الحديث
حسبة وكان يقال لابي عصمة هذا فوج الجامع قال ابن حبان جمع كل شيء الا الصدق وروى
ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي قال قلت لميسرة بن عبدربه من أين جئت بهذه الاحاديث
من قرأ كذا فله كذا قال وضعتها أرغب الناس فيها وكان غلاما جليلا يترده ويهجر شهوات
الدنيا وغلقت أسواق بغداد لموته ومع ذلك كان يضع الحديث وقيل عنده موته حسن ظن قال
كيف لا وقد وضعت في فضل علي سبعين حديثا وكان أبو داود النخعي أطول الناس قيا ما لبيل
وأكثرهم صيا ما بنهار وكان يضع قال ابن حبان وكان أبو بشر أجد بن محمد الفقيه المروزي من
أصلب أهل زمانه في السنة وأذبحهم عنها وأقنعهم لمن خالفها وكان مع هذا يضع الحديث وقال ابن
عدي كان وهب بن حفص من الصالحين مكث عشرين سنة لا يكلم أحدا وكان يكذب كذبا
فاحشا (وجوزت الكرامية) وهم قوم من المبتدعة نسبوا الى محمد بن كرام السجستاني
المتكلم بتشديد الراء في الاشهر (الوضع في الترغيب والترهيب) دون ما يتعلق به حكم من
الثواب والعقاب ترغيبا للناس في الطاعة وترهيبا لهم عن المعصية واستدلوا بما روي في بعض
طرق الحديث من كذب علي تمنعمد اليضل به الناس وحمل بعضهم حديث من كذب على أي
قال انه شاعرا ومجنونا وقال بعضهم انما تكذب له لاعليه وقال محمد بن سعيد المصعب
الكذاب الوضع لا بأس اذا كان كلام حسن أن يضع له اسنادا وقال بعض أهل الرأي فيما
حكى القرطبي ما وافق القياس الجلي جازان يعزى الى النبي صلى الله عليه وسلم قال المصنف
زيادة على ابن الصلاح (وهو) وما أشبهه (خلاف اجماع المسلمين الذين يعتقدهم) بل بالغ الشخ
أبو محمد الجويني فخرم شكفير واضع الحديث (ووضعت الزنادقة جملا) من الاحاديث

يفسدون بها الدين (فبين جهاذة الاحاديث) أى نقاده بفتح الجيم جمع جهيد بالكسر وآخره
 مجمعة (أمرها والله الحمد) روى العقيلي بسنده الى حماد بن زيد قال وضعت الزنادقة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث منهم عبد الكريم بن أبي العوجاء الذى
 قتل وصلب في زمن المهدي قال ابن عدى لما أخذ بضرب عنقه قال وضعت فيكم أربعة
 آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام وكيان بن سمعان النهدي الذى قتله خالد
 القشيري وأحرقه بالنار قال الحاكم ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة فروى عن
 حميد عن أنس مرفوعاً أنا خاتم النبيين لأنبي بعدى إلا أن يشاء الله وضع هذا الاستثناء لما كان
 يدعو اليه من الاحاد والزندقة والدعوة الى التنبى وهذا القسم مقابل القسم الاول من أقسام
 الواضعين زاده المصنف على ابن الصلاح ومنهم قسم يضعون انتصار المذهب كالخطابية
 والرافضة وقوم من السالمية روى ابن حبان في الضعفاء بسنده الى عبد الله بن يزيد المقرئ ان
 رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول انظروا هذا الحديث عن تأخذه فانا كنا
 اذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً وروى الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة قال أخبرني شيخ من
 الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الاحاديث وقال الحاكم كان محمد بن القاسم الطائفي
 من رؤس المرجئة وكان يضع الحديث على مذهبهم ثم روى بسنده عن المحاملي قال سمعت أبا
 العبيدة يقول انوا الحافظ وضعنا حديثاً فدخل وأدخلناه على الشيخ ببغداد فقبضوا له الابن أبي
 شيبة العلوي فانه قال لا يشبه آخر هذا الحديث أوله وأبى ان يقبله وقسم تقرؤ البعض
 الخلفاء والامراء بوضع ما يوافق فعلهم وآراءهم كغياث بن ابراهيم حيث وضع للمهدي في حديث
 لاسبق الا في نصل أو خف أو حافر فزاد فيه أو جناح وكان المهدي اذا ذاك يلعب بالجام فتركها
 بعد ذلك وأمر بجمعها وقال انما جلته على ذلك وذكر انه لما قام قال أشهد ان ففاك ففا كذاب
 أسنده الحاكم وأسنده عن هرون بن أبي عبيد الله عن أبيه قال قال المهدي ألا ترى ما يقول
 لي مقاتل قال ان شئت وضعت لك أحاديث في العباس قلت لا حاجة لي فيها وضرب كافوا
 يتكلمون بذلك ويرتقون به في قصصهم كابى سعيد المدائني وضرب امتحنوا بابا ولأدهم
 أوربائب أو راقين فوضعوا لهم أحاديث ودسوها عليهم فخذوا بها من غير ان يشعروا كعبد
 الله بن محمد بن ربيعة القدامي وكحمد بن سلمة ابنتي بربيه ابن أبي العوجاء فسكان يدس في كتبه
 وكعمر كان له ابن آخر افاضى قدس في كتبه حديثاً عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله عن
 ابن عباس قال نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى علي فقال أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة
 ومن أحسبك فقد أحسن وحيبي حبيب الله وعدوك عدوى وعدوى عدو الله والويل لمن
 أبغضك بعدى فحدث به عبد الرزاق عن معمر وهو باطل موضوع كما قاله ابن معين
 وضرب بلجون الى اقامة دليل على ما افتوا به بأرائهم فيضعون وقيل ان الحافظ أبا الخطاب بن
 وجيه كان يفعل ذلك وكأنه الذى وضع الحديث في قصر المغرب وضرب يلقبون سند الحديث
 يستغرب فيرغب في سماعه منهم كابن أبي حية وحامد النصيبي وبهلول بن عيسى وأضرهم بن

حوشب وضرب دعتهم حاجتهم اليه فوضعه في الوقت كما تقدم عن سعد بن ظريف ومحمد بن
عكاشة ومأمون الهروي **في فائدة** قال النسائي الكذابون المعروفون بوضع الاحاديث
أربعة ابن أبي يحيى بالمدينة والواقدي ببغداد ومقاتل بخراسان ومحمد بن سعيد المصلوب
بالشام (وربما أسند الواضع كلاهما لنفسه) كما كثر الموضوعات (أول بعض الحكماء) أو الزهاد
أو الأسماء ثيليات كحديث المعدة بيت الداء والحجبة رأس الدواء لا أصل له من كلام النبي صلى
الله عليه وسلم بل هو من كلام بعض الأطباء قيل أنه الخثر بن كلدة طبيب العرب ومثله
العراقي في شرح الالقية بحديث حب الدنيا رأس كل خطيئة قال فإنه أمان من كلام مالك بن
دينار كما رواه ابن أبي الدنيا في مكابد الشيطان بأسناده اليه أو من كلام عيسى بن مريم
صلى الله عليه وسلم كما رواه البيهقي في الزهد ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
الامن مر اسبل الحسن البصري كما رواه البيهقي في شعب اليمان ومر اسبل الحسن عندهم
شبه الرمح وقال شيخ الاسلام أسناده الى الحسن حسن ومر اسبله أثني عليها أبو زرعة
وابن المديني فلا دليل على وضعه اهـ والامر كما قال (وربما وقع) الراوي (في شبه الوضع)
غلطاً منه (بغير قصد) فليس بموضوع حقيقة بل هو بقسم المدرج أولى كما ذكره شيخ
الاسلام في شرح التلخبة قال بان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلام من عند
نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك من ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك كحديث رواه
ابن ماجه عن اسمعيل بن محمد الطليحي عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الاعمش
عن أبي سفيان عن جابر مر فوعا من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار قال الحاكم
دخل ثابت على شريك وهو على ويقول حدثنا الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكت ليكتب المستملي فلما نظرا لي ثابت قال من كثرت
صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وقصد بذلك ثابت الزهده وورعه فظن ثابت انه من ذلك
الاسناد فكان يحدث به وقال ابن حبان اغما هو قول شريك فإنه قاله عقب حديث الاعمش
عن أبي سفيان عن جابر يعقد الشيطان على قافيه رأس أحدكم فادرجه ثابت في الخبر
ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك كعبد الحميد بن بحر وعبد الله بن
شبرمة واسحق بن بشر الكاهلي وجماعة آخرين (ومن الموضوع الحديث المروي عن أبي بن
كعب) مر فوعا (في فضل القرآن سورة سورة) من أوله الى آخره فروينا عن المؤمل بن
اسمعيل قال حدثني شيخ به فقلت للشيخ من حدثك فقال حدثني رجل بالمداين وهو حي فصرت
اليه فقلت من حدثك فقال حدثني شيخ نواسط وهو حي فصرت اليه فقال حدثني شيخ بالبصرة
فصرت اليه فقال حدثني شيخ بعبادان فصرت اليه فأخذ بيدي فأدخلني بيتا فإذا فيه قوم من
المتصوفة ومعهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت يا شيخ من حدثك فقال لم يحدثني أحد
ولكن أرى بنا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعتنا لهم هذا الحديث ليصروا قلوبهم الى القرآن
قلت ولم أدف على تسمية هذا الشيخ الا ان ابن الجوزي أورده في الموضوعات من طريقين بربع

ابن حبان عن علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة عن زر بن حبیش عن أبي وقال الآفة
 فيه من بزيغ ثم أوردته من طريق مغلدين عبد الواحد عن علي وعطاء وقال الآفة فيه من
 مغلدين كان أحدهما موضعه والآخرة سرقه أو كلاهما ما سرقه من ذلك الشيخ الواضع (وقد
 أخطأ من ذكره من المفسرين) في تفسيره كاشعبي والواحدى والزخشرى والبيضاوى
 قال العراقى لكن من أبرز أسنادهم منهم كالاولين فهو أبسط لهدره إذ أحال ناظره على
 الكشف عن سنده وان كان لا يجوز له السكوت عليه وأما من لم يبرز سنده وأوردته بصيغة
 الجزم فخطؤه أخش **(تنبيهات)** الاول من الباطل أيضا في فضائل القرآن سورة سورة
 حديث ابن عباس وضعه مبسرة كما تقدم وحديث أبي امامة الباهلى أوردته الدلبلى من
 طريق سلام بن سليم المدائنى عن هرون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عنه الثانى ورد
 في فضائل السور معرفة أحاديث بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها ضعيف ليس
 بموضوع ولولا خشية الإطالة لأوردت ذلك هنالك لا يتوهم أنه لم يصح في فضائل السور شئ
 خصوصاً مع قول الدارقطنى أصح ما ورد في فضائل القرآن فضل قل هو الله أحد ومن طامع
 كتب السنين والزوائد عليها وجد من ذلك شياً كثيراً وتفسير الحافظ عماد الدين بن كثير
 أجل ما يعتمد عليه في ذلك فإنه أورد غائب ما جاء في ذلك مما ليس بموضوع وإن فاته أشياء وقد
 جعت في ذلك كتاباً لطيفاً سميته خرائد الزهر في فضائل السور وأعلم أن السور التي صحت
 الأحاديث في فضائلها الفاتحة والزهراوان والانعام والسبع الطوال مجمل والكهف
 ويس والدخان والمآل والزلزلة والنصر والكافرون والاحلاص والمعوذتان
 وما عداها لم يصح فيها شئ الثالث من الموضوع أيضاً حديث الارز والعدم والباذنجان
 والهريسة فضائل من اسمه محمد وأحمد وفضل أبي خنيفة وعين سلوان وعسقلان
 الأحاديث أنس الذى في مسند أحمد على ما قبل فيه من التكرار ووصايا على وضعها أحمد
 ابن عمر والنصيبى ووصية في الجماع وضعها اسحق بن نجيم الملقب ونسخة العقل وضعها
 داود بن المحبر وأوردتها الحرث بن أبي اسامة في مسنده وحديث النفس بن ساعدة أوردته البزار
 في مسنده والحديث الطويل عن ابن عباس في الاسماء أوردته ابن مردويه في تفسيره وهو نحو
 كراسين ونسخ ستة روائع أنس وهم أبو هدية ودينار ونعيم بن سالم والأشج وخراش ونسطور
 (النوع الثانى والعشرون المقلوب هو) قسمان الاول أن يكون الحديث مشهوراً باراً فيجعل
 مكانه آخر في طبقته (فموجود حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليرغب فيه) لغرابته أو عن
 مالك جعل عن عبيد الله بن عمر ومن كان يفعل ذلك من الوضعاء جاد بن عمر والنصيبى
 وأبو اسمعيل ابراهيم بن أبي حبة اليسع وبهلول بن عبيد الكندى قال ابن دقيق العيد وهذا
 هو الذى يطلق على راويه أنه يسرق الحديث قال العراقى مثاله حديث رواه عمرو بن خالد
 الحرانى عن حماد النصيبى عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً إذ القيمه المشركين
 في طريق فلا تبدؤهم بالسلام الحديث فهذا حديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الاعمش

فانما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري
وغير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل قال ولهذا كره أهل الحديث
تتبع الغرائب فانه قلبا يصح منها **تنبيه** قال البلقيني قد يقع القلب في المتن قال ويمكن
تمثيله بما رواه حبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة مرفوعة إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا
واشربوا وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا الحديث رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان
في صحيحهما والمشهور من حديث بن عمر وعائشة أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا
حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال فالرواية بخلاف ذلك مقبولة قال الا ان ابن حبان وابن خزيمة
لم يجعلا ذلك من المقلوب وجعلا باحتمال أن يكون بين بلال وبين ابن أم مكتوم تناوب قال ومع
ذلك فدعوى القلب لا تبعد ولو قفنا باب التأويلات لاندفع كثير من علل الحديث قال
ويمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس فيفسد بنوع ولم أر من تعرض لذلك انتهى وقد مثل شيخ
الاسلام في شرح التلخبة القلب في الاسناد بنحو كعب بن مرة ومرة بن كعب وفي المتن بحديث
مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم بينه ما تنفق شماله
قال فهذا مما انقلب على أحد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق عينه كافي العجيجين
قلت ووجدت مثالا آخر وهو ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة إذا أمرتكم بشئ
فأتوه وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ما استطعتم فان المعروف ما في العجيجين ما نهيتكم عنه
فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم القسم الثاني أن يؤخذ اسناد متن فيجعل
على متن آخر وبالعكس وهذا قد يقصده أيضا الاغراب فيكون كالوضع وقد يفعل
اختبار الحفظ المحدث أو لقبوله التلقين وقد فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وأهل الحديث
(وقلب أهل بغداد على البخاري) لما جاءهم (مائة حديث امتحان فردها على وجوهها فاذا عوا
بفضلها) وذلك فيما رواه الخطيب حدثني محمد بن أبي الحسن الساحلي أنا أحمد بن حسن الرازي
سمعت أبا أحمد بن عدي يقول سمعت عدة مشايخ يحكون ان محمد بن اسمعيل البخاري قدم
بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا الى مائة حديث فقبلوا متونها وأسألتها
وجعلوا متن هذا الاسناد لا سند آخر واسناد هذا المتن لمن آخر ورفعوا الى عشرة أنفس الى كل
رجل عشرة وأمرهم اذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري وأخذوا الوعد للمجلس
فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين
فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب اليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث
فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فمالا يلقى عليه واحدا بعد واحد
حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم
الى بعض ويقولون الرجل فهم ومن كان منهم غير ذلك يقضى على البخاري بالجز والتقصير
وقلة الفهم ثم انتدب اليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث المقالوبة
فقال البخاري لا أعرفه فلم ير ليلقى اليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول

لا أعرفه ثم انتسب اليه الثالث والرابع الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الاحاديث
المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه فلما علم البخاري انه قد فرغوا التفت الى الاول
منهم فقال أما حديثك الاول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولا حتى
أتى على تمام العشرة فرد كل متن الى اسناده وكل اسناد الى متنه وفعل بالاخرين مثل ذلك
ورد متون الاحاديث كلها الى اسانيدھا وأسانيدھا الى متونها فأقره الناس بالحفظ وأذعنوا
له بالفضل ﴿ تنبيهات ﴾ الاول قال العراقي في جواز هذا الفعل نظرا لانه اذا فعله أهل
الحديث لا يسـتـتـرحـد ينـا و قد أنكر حرمي على شعبة لما قلب أحاديث على أبان بن أبي عبيد
وقال يابئس ما صنع وهذا يحمل الثاني قد يقع القلب غلطا لا قصدا كما يقع الوضع كذلك وقدم مثله
ابن الصلاح بحديث رواه جري بن حازم عن ثابت عن أنس مرفوعا إذا أقيمت الصلاة فلا
تقوموا حتى تروني فهذا حديث انقلب اسناده على جري وهو مشهور ليحيى بن أبي كثير عن عبد
الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه الأئمة الخمسة وهو عند مسلم
والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف عن يحيى وجريرا ما سمعته من حجاج فانقلب
عليه وقد بين ذلك جاد بن زيد فيمارواه أبو داود وفي المراسيل عن أحمد بن صالح عن يحيى بن
حسان عنه قال كنت أنا وجرير عند ثابت فحدث حجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن
أبي قتادة عن أبيه فظن جريرا انه انما حدث به ثابت عن أنس الثالث هذا آخر ما أورده
المصنف من أنواع الضعيف وبقي عليه المتروك ذكره شيخ الاسلام في التلخيص وفسره بان
برويه من يتهم بالكذب ولا يعرف ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة
قال وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوعه في الحديث وهو دون الاول
انتهى وتقدمت الاشارة اليه عقب الشاذ والمنكر الرابع تقدم ان شر الضعيف الموضوع
وهذا امر متفق عليه ولم يذكر المصنف ترتيب أنواعه بعد ذلك وبليته المتروك ثم المنكر ثم المعال
ثم المدرج ثم المقلوب ثم المضطرب كذا رتبته شيخ الاسلام وقال الخطابي شرها الموضوع
ثم المقلوب ثم المجهول وقال الزركشي في مختصره ما ضعفه لانه لم اتصاله بسبعة أصناف شرها
الموضوع ثم المدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعال ثم المضطرب انتهى قلت وهذا
ترتيب حسن وينبغي جعل المتروك قبل المدرج وان يقال فيما ضعفه لعدم اتصال شره المعضل
ثم المنقطع ثم المدلس ثم المرسل وهذا واضح ثم رأيت شيخنا الامام الشافعي نقل قول الجوزقاني
المعضل أسوأ حالا من المنقطع والمنقطع أسوأ حالا من المرسل ونعقبه بان ذلك اذا كان
الانقطاع في موضوع واحد والا فهو يساوي المعضل (فرع) فيه مسائل تتعلق بالضعيف
(اذا رأيت حديثا باسناد ضعيف فلك أن تقول هو ضعيف بهذا الاسناد ولا تقل ضعيف المتن)
ولا ضعيف وتطلق (عجرب ضعف ذلك الاسناد) فقد يكون له اسناد آخر صحيح (الا أن يقول امام
انه لم يرو من وجه صحيح) أوليس له اسناد ثبت به (أو انه حديث ضعيف مفسر اضعفه فان
أطلق) الضعيف ولم يبين سببه (ففيه كلام يأتي قريبا) في النوع الآتي ﴿ فوائد ﴾ الاولى

إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه كما ذكر شيخ الإسلام فان قيل يعارض هذا ما حكى عن أبي حازم أنه روى حديثاً بحضرة الزهري فأنكره وقال لا أعرف هذا فقيل له أحفظت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كله قال لا قال فنصفه قال أرجو قال اجعل هذا من النصف الذي لم تعرفه هذا وهو الزهري فإظنك بغيره وقريب منه ما أسنده ابن الجار في تاريخه عن ابن أبي عائشة قال تكلم شاب يوماً عند الشعبي فقال الشعبي ما سمعنا بهذا فقال الشاب كل العلم سمعت قال لا قال فشطره قال لا قال فاجعل هذا في الشطر الذي لم تسمعه فأخم الشعبي قلنا أجيب عن ذلك بأنه كان قبل تدوين الاخبار في الكتب فكان إذا كان عند بعض الرواة ما ليس عند الحفاظ وأما بعد التدوين الرجوع الى الكتب المصنفة فيه بعد عدم الاطلاع من الحفاظ الجهد على ما يورده غيره فالظاهر عدمه الثانية ألف عمر ابن بدر الموصلي وليس من الحفاظ كتاباً في قولهم لم يصح شيء في هذا الباب وعليه في كثير مما ذكره انتقاد الثالثة قولهم هذا الحديث ليس له أصل أو لا أصل له قال ابن تيمية معناه ليس له اسناد (وإذا أردت رواية الضعيف بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما أشبهه من صبيغ الجزم) بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله (بل قل روى عنه) (كذا أو بلغنا عنه) (كذا أو ورد عنه) (أو جاء عنه) (أو نقل عنه) (وما أشبهه) من صبيغ التمر يض كروى بعضهم (وكذا) تقول في (ما بشئ في صحته) وضعفه أما الصحيح فأذكره بصيغته الجزم ويقع فيه صيغة التمر يض كما يقع في الضعيف صيغة الجزم (ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الاسانيد) الضعيفة (ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى) وما يجوز ويستحيل عليه وتفسير كلامه (والاحكام كاللحل والحرام وغيرهما) ذلك كالنقص وفضائل الاعمال والمواظع وغيرها (مما لا تتعلق له بالعقائد والاحكام) ومما نقل عنه ذلك ابن حنبل وابن مهدي وابن المبارك قالوا اذا روينافي الحلال والحرام شددنا واذا روينافي الفضائل ونحوها تساهلنا (تنبيه) لم يذكر ابن الصلاح والمصنف هنا وفي سائر كتبه لماذا كرسوى هذا الشرط وهو كونه في الفضائل ونحوها وذكر شيخ الإسلام له ثلاثة شروط أحدها أن يكون الضعيف غير شديد فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن غش غلطه نقل العلائي الاتفاق عليه الثاني أن يندرج تحت أصل معمول به الثالث أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط وقال هذا ذكرهما ابن عبد السلام وابن دقيق العيد وقيل لا يجوز العمل به مطلقاً قاله أبو بكر بن العربي وقيل يعمل به مطلقاً وتقديم عزو ذلك الى أبي داود وأحمد وانهم ما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال وعبارة الزركشي والضعيف مردود عالم يقتض ترغيباً أو ترهيباً أو تعدد طرقه ولم يكن المتتابع منخطا عنه وقيل لا يقبل مطلقاً وقيل يقبل ان شهد له أصل واندرج تحت عموم انتهى ويعمل بالضعيف أيضاً في الاحكام اذا كان فيه احتياط (النوع الثالث والعشرون صفة من تقبل روايته) ومن ترد (وما يتعلق به) من

الجرح والتعديل (وفيه مسائل احداها أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه) على (انه يشترط فيه) أي من يحتج بروايته (ان يكون عدلا ضابطا) لما يرويه وفسر العدل (بان يكون مسلما بالغاء اقلا) فلا يقبل كافر ومجنون مطبق بالاجماع ومن تقطع جنونه وأثر في زمن افاقة وان لم يؤثر قبل قاله ابن السمعاني ولا يصح على الاصح وقيل يقبل المميزان لم يجرب عليه الكذب (سليمان أسباب الفسق وخوارم المروءة) على ما حرق في باب الشهادات من كتب الفقه وتحالفه ما في عدم اشتراط الحرية والذكورة قال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقالوا أشهدوا وذوي عدل منكم وفي الحديث لا تأخذوا العلم الا من تقبلون شهادته رواه البيهقي في المدخل من حديث ابن عباس مرفوعا وموقوفا وروى ايضا من طريق الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال كان يا امرئ ان لا تأخذ الا عن ثقة وروى الشافعي وغيره عن يحيى بن سعيد قال سألت ابن العبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقبل له ان لا تعظم ان يكون مثلك ابن امي هدى تسئل عن امر ليس عندك فيه علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله ان أقول ما ليس لي فيه علم أو أخبر عن غير ثقة قال الشافعي وقال سعد بن ابراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم الا الثقات أسنده مسلم في مقدمة الصحيح وأسند عن ابن سيرين ان هذا العلم دين فاتقوا وعمن تأخذون دينكم وروى البيهقي عن النخعي قال كانوا اذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا الى صمته والى صلاته والى حاله ثم يأخذون عنه وفسر الضبط بان يكون (متيقظا) غير مغفل (حافظا) ان حدث من حفظه ضابطا للكاتب) من التبديل والتغيير (ان حدث منه) ويشترط فيه مع ذلك ان يكون (عالما بما يحيل المعنى ان يروى به الثانية تثبت العدالة) للراوى (بتنصيب عالين عليها) وعبارة ابن الصلاح معدلين وعدل عنه لما سياتى ان التعديل انما يقبل من عالم (أو بالاستفاضه) والشهرة (فن اشتهرت عدالته بين أهل العلم) من أهل الحديث أو غيرهم (وشاع الثناء عليه بها كفي فيها) أي في عدالته ولا يحتاج مع ذلك الى معدل ينص عليها (كذلك والسفيانين والاوزاعي والشافعي وأحمد) بن حنبل (وأشباههم) قال ابن الصلاح هذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في أصول الفقه ومن ذكره من أهل الحديث الخطيب ومثله من ذكره فيهم الليث وشعبة وابن المبارك ووكيع وابن معين وابن المديني ومن جري مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الامر فلا يسئل عن عدالة هؤلاء وانما يسئل عن عدالة من خفي أمره وقد سئل ابن حنبل عن اسحق بن راويه فقال مثل اسحق يسئل عنه وسئل ابن معين عن أبي عبيد فقال مثلي يسئل عن أبي عبيد أبو عبيد يسئل عن الناس وقال القاضي أبو بكر الباقلاني الشاهد والخبر انما يحتاجان الى التزكية اذ لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا كان أمرهما مشكلا ملتبسًا ومجوزًا فيهما العدالة وغيرها قال والدليل على ذلك ان العلم بظهور سرهما واشتهار عدتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة (وتوسع) الحافظ

أبو عمرو (بن عبد البر فيه فقال كل حامل علم معروف العناية به) فهو عدل (محمول) في أمره
 (أبدا على أنه الذي يتبين بجره) ووافقه على ذلك ابن المواق من المتأخرين لقوله صلى الله
 عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلق عدوله بنفون عنه تحرج الغالين وانحال المبطلين
 وتأويل الجاهلين ورواه من طريق العقيلي من رواية معان بن رفاعه السلمي عن إبراهيم بن
 عبد الرحمن العذري مرفوعا (وقوله هذا غير مرضي) والحديث من الطريق الذي أورده
 مرسل أو معضل وإبراهيم الذي أرسله قال فيه ابن القطان لا نعرفه البتة ومعان أيضا ضعفه
 ابن معين وأبو حاتم وابن حبان وابن عدي والجوزقاني نعم وثقه ابن المديني وأحمد وفي كتاب
 العلل للخلال أن أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له كأنه موضوع فقال لا هو صحيح فقيل له ممن
 سمعته فقال من غير واحد قيل من هم قال حدثني به مسكين إلا أنه يقول عن معان عن
 القاسم بن عبد الرحمن ومعان لا بأس به انتهى قال ابن القطان وخفي على أحمد من أمره
 ما علمه غيره قال العراقي وقد ورد هذا الحديث متصلا من رواية علي وابن عمر وابن عمرو
 وجابر بن سمرة وأبي أمامة وأبي هريرة وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شيء يقوى
 المرسل قال ابن عدي ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن إبراهيم العذري ثنا الثقة
 من أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ثم على تقدير ثبوته اغماض الاستدلال
 به لو كان خيرا ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة فلم
 يبق له يحمل الأعلى الأمر ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم لأن العلم اغماض قبل عنهم والدليل
 على ذلك أن في بعض طرقه عند ابن أبي حاتم يحمل هذا العلم بلام الأمر وذكر ابن الصلاح
 في فوائده رحلته أن بعضهم ضبطه بضم الياء وفتح الميم مبنيًا للمفعول ورفع العلم وفتح العين
 واللام من عدولة وآخره تاء فوقية ففعولة بمعنى فاعل أي كامل في عدالته أي أن الخلق هو
 العدولة والمعنى أن هذا العلم يحمل أي يؤخذ عن كل خلق عدل فهو أمر باخذ العلم عن
 العدول والمعروف في ضبطه فتح ياء بحمل مبنيًا للفاعل ونصب العلم مفعوله والفاعل عدوله
 جمع عدل (الثالثة يعرف ضبطه) أي الراوي (موافقة الثقات المتقنين) الضابطون إذا
 اعتبر حديثه بحديثهم فإن وافقهم في روايتهم (غالبا) ولو من حيث المعنى فضايط (ولا تضر
 مخالفتهم) لهم (النادره فان كثرت) مخالفتهم لهم ونشرت الموافقة (اختل ضبطه ولم يحتاج
 به) في حديثه (فائدة) ذكر الحافظ أبو الجراح المزني في الاطراف أن الوهم تارة يكون في
 الحفظ وتارة يكون في القول وتارة يكون في الكتابة قال وقد روى مسلم حديث لا تسبوا
 أصحابي عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كريب ثلاثتهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي
 صالح عن أبي هريرة ورواه عنهم في ذلك أنما روه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح
 عن أبي سعيد كذلك رواه عنهم الناس كما رواه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه
 قال والدليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه أنه ذكر أول حديث أبي
 معاوية ثم ثنى بحديث جرير وذكر المحدثين وبقيته الاسناد ثم ثلث بحديث وكيع ثم رابع

بحديث شعبة ولم يذكر المتن ولا بقية الاسناد عنهما بل قال عن الاعمش باسناد جرير
 وأبي معاوية بمثل حديثهما فلو لا ان اسناد جرير وأبي معاوية عندهما واحد لما جمعهما في
 الحواشي عليهما (الرابعة يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور) لان أسبابه
 كثيرة فيشغل ويشق ذكرها لان ذلك يحوج المعدل الى أن يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا
 فعل كذا وكذا فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو يرتكبه وذلك شاق جدا (ولا يقبل الجرح
 الامين السبب) لانه يحصل باهر واحد ولا يشق ذكره ولان الناس يختلفون في أسباب
 الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحا وليس يخرج في نفس الامر فلا بد
 من بيان سببه لينظر هل هو قاذح أولا قال ابن الصلاح وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله
 وذكر الخطيب انه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما ولذلك احتج
 البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة وعمر بن مزيق واحتج مسلم بسويد
 ابن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهم كذا فعل أنودا وروى ذلك دال على انهم ذهبوا الى
 ان الجرح لا يثبت الا اذا فرس سببه وبذل على ذلك أيضا انه ربما استفسر الجرح فذكر ما ليس
 يخرج وقد عقد الخطيب لذلك بابا روى فيه عن محمد بن جعفر المدائني قال قيل لشعبة لم تركت
 حديث فلان قال رأيت به يركض على برذون فترك حديثه وروى عن مسلم بن ابراهيم انه
 سئل عن حديث صالح المزني فقال وما تصنع بصالح ذكره يوما عند حماد بن سلمة فامتخط
 حماد وروى عن وهب بن جرير قال قال شعبة أتيت منزل المنهال بن عمرو وسمعت صوت
 الطنبور فرجعت فقبل له فها سألت عنه أن لا يعلم هو وروينا عن شعبة قال قلت للحكم
 ابن عيينة لم ترو عن زاذان قال كان كثير الكلام وأشبهه ذلك قال الصيرفي وكذا اذا قالوا
 فلان كذاب لا بد من بيانه لان الكذب يحتمل الغلط كقوله كذب أبو محمد ولما صحح ابن
 الصلاح هذا القول أو رد على نفسه سؤال فقال ولقائل أن يقول انما يعتمد الناس في جرح
 الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح والتعديل وقلما يتعرضون
 فيه لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشئ ونحو ذلك
 وهذا حديث ضعيف أو حديث غير ثابت ونحو ذلك واشترط بيان السبب بقضي الى تعطيل
 ذلك وسد باب الجرح في الاغلب الاكثر ثم أجاب عن ذلك بما ذكره المصنف في قوله (وأما
 كتب الجرح والتعديل التي لا يذکر فيها سبب الجرح) فانا وان لم نعتمد هاهنا اثبات الجرح
 والحكم به (ففائدتها التوقف فيمن جرحوه) عن قبول حديثه لما وقع عندنا ذلك من
 الرتبة القوية فيهم (فان بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الرتبة وحصلت الثقة به قبلنا حديثه
 بجماعة في الصحيحين بهذه المثابة) كما تقدمت الاشارة اليه ومقابل الصحيح أقوال أحدها
 قبول الجرح غير مفسر ولا يقبل التعديل الا بذكر سببه لان أسباب العدلية يكثر التصنع
 فيما بيني المعدل على الظاهر نقله امام الحرميين والغزالي والرازي في المحصول الثاني
 لا يقبلان الا مفسر من حكاية الخطيب والاصوليون لانه كما قد يخرج الجرح عما لا يقدح كذلك

بوثق المعدل بما لا يقتضى العدالة كما روى يعقوب الفسوى في تاريخه قال سمعت انسانا
 يقول لاحد بن يونس عبد الله المعمرى ضعيف قال انما بضعة رافضى مبغض لا آتائه لو
 رأيت لحيمته وهيته لعرفت انه ثمة فاستدل على ثقته بما ليس بحجة لان حسن الهيئة يشترك
 فيه العدل وغيره الثالث لا يجب ذكر السبب في واحد منهما اذا كان الجرح والمعدل
 عالين باسباب الجرح والتعديل والخلاف في ذلك بصير امر ضيقا في اعتقاده وأفعاله وهذا
 اختيار القاضي أبي بكر ونقله عن الجمهور واختاره امام الحرمين والغزالي والرازي
 والخطيب وصححه الحافظ أبو الفضل العراقي والبلقينى في محاسن الاصطلاح واختار شيخ
 الاسلام تفصيلا حسنا فان كان من جرح مجمل وقد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل
 الجرح فيه من أحد كائنا من كان الا مفسرا لانه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحج عنها
 الا بما رجلى فان أئمة هذا الشأن لا يوثقون الا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه ونقدوه
 كما ينبغي وهم أيقظ الناس فلا ينقض حكم أحدهم الا بما صريح وان خلا عن التعديل
 قبل الجرح فيه غير مفسر اذا صدر من عارف لانه اذا لم يعدل فهو في حيز المجهول واعمال
 قول المجرح فيه أولى من اهماله وقال الذهبي هو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال لم
 يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا
 كان مذهب الناس أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعهوا على تركه (الخامسة الصحيح ان
 الجرح والتعديل يثبتان بواحد) لان العدد لا يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه
 وتعديله ولان التزكية بمنزلة الحكم وهو أيضا لا يشترط فيه العدد (وقيل لابد من اثنين) كفاي
 الشهادة وقد تقدم الفرق قال شيخ الاسلام ولوقيل بفصل بين ما اذا كانت التزكية مسندة
 من المزكى الى اجتهاده أو الى النقل عن غيره لكان متجه لانه ان كان الاول فلا يشترط العدد
 أصلا لانه بمنزلة الحكم وان كان الثاني فيجرب فيه الخلاف ويتبين أيضا لانه لا يشترط العدد
 لان أصل النقل لا يشترط فيه فكذا ما فرغ منه انتهى وليس لهذا التفصيل الذي ذكره
 فائدة الا في الخلاف في القسم الاول وشمل الواحد العبد والمرأة وسيد كره المصنف من
 زوائده (واذا اجتمع فيه) أى الراوى (جرح) مفسر (وتعديل فالجرح مقدم) ولو زاد عدد
 المعدل هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين ونقله الخطيب عن جمهور العلماء لان مع
 الجرح زيادة علم لم يطلع عليه المعدل ولانه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله الا انه
 يخبر عن أمر باطن خفى عنه وقيد الفقهاء ذلك بما اذا لم يقل المعدل عرفت السبب الذي ذكره
 الجرح ولكنه تاب وحسن حاله فانه حينئذ يقدم المعدل قال البلقينى ويأتى ذلك أيضا هنا
 الا في الكذب كما سيأتى وقيد ابن دقيق العيد بان يبنى على أمر مجزوم به لا بطريق اجتهادى
 كما اصطلى عليه أهل الحديث في الاعتماد في الجرح على اعتبار حديث الراوى بحديث غيره
 والنظر الى كثرة الموافقة والمخالفة ورد بان أهل الحديث لم يعتمدوا ذلك في معرفة العدالة
 والجرح بل في معرفة الضبط والتغفل واستثنى أيضا ما اذا عين سببا ففناه المعدل بطريق

معتبر بان قال قتل غلاما ظلمنا يوم كذا فقال المعدل رأيت حيا بعد ذلك أو كان القاتل في ذلك الوقت عندي فانهما يتعارضان وتقييد الجرح بكونه مفسرا جار على ما صححه المصنف وغيره كما صرح به ابن دقيق العيد وغيره (وقيل ان زاد المعدلون في العدد على المجرحين (قدم التعديل) لان كثرتهم تقوى حالهم وتوجب العمل بخبرهم وقلة المجرحين تضعف خبرهم قال الخطيب وهذا خطأ وبعد من توهمه لان المعدلين وان كثروا لم يخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي وقيل يرجح بالا حفظ حكاية البلقيني في محاسن الاصطلاح وقيل يتعارضان فلا يترجح أحدهما الا بترجح حكاية ابن الحاجب وغيره عن ابن شعبان من المالكية قال العراقي وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول فانه قال اتفق أهل العلم على ان من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه فان الجرح به أولى في هذه الصورة حكاية الاجماع على تقديم الجرح خلاف ما حكاها ابن الحاجب (واذا قال حدثني الثقة أو نحوه) من غير أن يسميه (لم يكنف به) في التعديل (على الصحيح) حتى يسميه لانه وان كان ثقة عنده فربما لو ساء لكان ممن جرحه غيره بجرح قادر بل اضرا به عن تسميته ريبة فوقع تردد في القلب بل زاد الخطيب انه لو صرح بأن كل شيوخه ثقات ثم روى عن لم يسمه لم يعلم بتركيبه لجواز ان يعرف اذا ذكره بغير العدالة (وقيل يكنفي) بذلك مطلقا كما لو عينه لانه ما مون في الخاتين معا (فان كان القاتل عالما) أى محتمدا كالكلام والشافعي وكثيرا ما يفعلان ذلك (كفى في حق موافقه في المذاهب) لا غيره (عند بعض المحققين) قال ابن الصباغ لانه لم يورد ذلك احتجا بالخبر على غيره بل يذكر لاصحابه قيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف هو من روى عنه ذلك واختاره امام الحرمين ورجمه الرافعي في شرح المسند وفرضه في صدور ذلك من أهل التعديل وقيل لا يكنفي أيضا حتى يقول كل من أروى لكم عنه ولم أسمه فهو عدل قال الخطيب وقد يوجد في بعض من أجهموه الضعيف خلفاء حانه كرواية مالك عن عبد الكريم بن أبي الحارث ^{في} فائدتان الأولى لو قال نحو الشافعي أخبرني من لا أتهم فهو كقوله أخبرني الثقة وقال الذهبي ليس بتوثيق لانه نفي للثقة وليس فيه تعرض لاثقانه ولا لانه حجه قال ابن السبكي وهذا صحيح غير ان هذا اذا وقع من الشافعي على مسألة دينية فهي والتوثيق سواء في أصل الحجة وان كان مدلول اللفظ لا يزيد على ما ذكره الذهبي فن ثم خالفناه في مثل الشافعي اما من ليس مثله فالامر كما قال انتهى قال الزركشي والعجب من اقتصاره على نقله عن الذهبي مع ان طوائف من فحول أصحابنا صرحوا به منهم الصيرفي والماوردي والرويانى الثانية قال ابن عبد البر اذا قال مالك عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشج والثقة مخزومة بن بكير واذا قال عن الثقة عن عمرو بن شعيب فهو عبد الله بن وهب وقيل الزهري وقال النسائي الذي يقول مالك في كتابه الثقة عن بكير يشبه أن يكون عمرو بن الحرث وقال غيره قال ابن وهب كل ما في كتاب مالك أخبرني من لا أتهم من أهل العلم فهو الليث بن سعد وقال أبو الحسن الابري سمعت بعض أهل الحديث يقول اذا قال الشافعي أنا الثقة عن ابن أبي ذؤيب فهو ابن أبي ذؤيل واذا

قال أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان وإذا قال أنا الثقة عن الوليد بن كثير فهو أبو شامة وإذا قال أنا الثقة عن الأوزاعي فهو عمرو بن أبي سلمة وإذا قال أخبرنا الثقة عن ابن جريح فهو مسلم بن خالد وإذا قال أنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن يحيى انتهى ونقله غيره عن أبي حاتم الرازي وقال شيخ الإسلام ابن حجر في رجاله الأربعة إذا قال مالك عن الثقة عن عمرو بن شعيب فقيس هو عمرو بن الحرث أو ابن لهيعة وعن الثقة عن بكير بن الأشج فقيس هو مخزومه بن بكير وعن الثقة عن ابن عمر هو نافع كافي موطأ ابن القاسم وإذا قال الشافعي عن الثقة عن ليث بن سعد قال الربيع هو يحيى بن حسان وعن الثقة عن أسامة بن زيد هو إبراهيم بن أبي يحيى وعن الثقة عن حماد هو ابن عيسى وعن الثقة عن معمر هو مطرف بن مازن وعن الثقة عن الوليد بن كثير هو أبو أسامة وعن الثقة عن يحيى بن أبي كثير له ابنه عبد الله بن يحيى وعن الثقة عن يونس بن عبيد عن الحسن هو ابن عيسى وعن الثقة عن الزهري هو سفيان بن عيينة انتهى وروى بنا في مسند الشافعي عن الأصم قال سمعت الربيع يقول كان الشافعي إذا قال أخبرني من لا أتهم يريد به إبراهيم بن يحيى وإذا قال أخبرني الثقة يريد به يحيى بن حسان وقد روى الشافعي قال أنا الثقة عن عبد الله بن الحرث أن لم أكن سمعته من عبد الله بن الحرث عن مالك بن أنس عن يزيد بن قسيط عن عبيد بن المسيب أن عمرو عثمان قضيا في المظلة بنصف دية الموضحة قال الحافظ أبو الفضل العلي الرجل الذي لم يسم الشافعي هو أحمد بن حنبل وفي تاريخ ابن عساكر قال عبد الله بن أحمد كل شيء في كتاب الشافعي أخبرنا الثقة عن أبي وقال شيخ الإسلام بوجدني كلام الشافعي أخبرني الثقة عن يحيى بن أبي كثير والشافعي لم يأخذ عن أحد من أدرك يحيى بن أبي كثير فيحتمل أنه أراد بسنده عن يحيى قال وزكر عبد الله بن أحمد أن الشافعي إذا قال أخبرنا الثقة وذكر أحدنا من العراقيين يعني أباه (وإذا روى العدل عن سماء لم يكن تعدى لا عند الآخرين) من أهل الحديث وغيرهم (وهو الصحيح) لجواز رواية العدل عن غير العدل فلم يتضمن روايته عند تعديله وقد روينا عن الشعبي أنه قال حدثنا الحرث وأشهد بالله أنه كان كذابا وروى الحاكم وغيره عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معين وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس فإذا اطلع عليه إنسان كتبه فقال له أحمد تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة فلو قال لك قائل أنت تسكلم في أبان ثم تكتب حديثه فقال يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجي إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس فأقول له كذبت اغماص عن معمر عن أبان لا عن ثابت (وقيل هو تعديل) إذ لو علم فيه جرحا لذكره ولو لم يذكره لكان غاشيا في الدين قال الصبري وهذا خطأ لأن الرواية تعريف له والعدالة بالخبرة وأجاب الخطيب بأنه قد لا يعرف عدالة ولا جرحه وقيل إن كان العدل الذي روى عنه لا يروى إلا عن عدل كانت روايته تعدى لا بالأفلا واختاره الأصوليون كالأمدى وابن الحاجب

وغيرهما (وعمل العالم وقتياه على وفق حديث رواه ليس حكما) منه (بعضه) ولا يتعدى رواه
 لا مكان ان يكون ذلك منه احتياطاً ولدليل آخر وافق ذلك الخبر وصحح الأمدى وغيره
 من الأصوليين انه حكم بذلك وقال امام الحرمين ان لم يكن في مسالك الاحتياط وقرق ابن تيمية
 بين أن يعمل به في الترغيب وغيره (ولا مخالفته) له (قدح) منه (في صحته ولا في رواته)
 لا مكان أن يكون ذلك لما منع من معارض أو غيره وقد روى مالك حديث الحيار ولم يعمل به
 لعمل أهل المدينة بخلافه ولم يكن ذلك قدحاً في نافع روايه وقال ابن كثير في القسم الاول
 نظر اذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث وتعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه أو
 استشهاده عند العمل بمقتضاه قال العراقي والجواب انه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس
 فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع ولا يلزم المفتي أو الحاكم ان
 يذ كر جميع أدلته بل ولا بعضها ولعل له دليلاً آخر واستأنس بالحديث الوارد في الباب وربما
 كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس كما تقدم في تنبيهه مما لا يدل على صحة
 الحديث أيضاً كما ذكره أهل الأصول موافقة لإجماع له على الاصح لجواز ان يكون المستند
 غيره وقيل يدل وكذلك ابقاء خبر تتوفر الدواعي على ابطاله وقال الزيدية تدل وافترق العلماء
 بين متأول الحديث ومخجج به وقال ابن السمعاني وقوم يدل تضمنه تلقيهم لهم بالقبول وأجيب
 باحتمال أنه تأوله على تقدير صحته فرضاً لا على ثبوتها عنده (السادسة رواية مجهول العدالة
 ظاهراً وباطناً) مع كونه معروف العين بروايه عدلين عنه (لا تقبل عند الجاهير) وقيل تقبل
 مطلقاً وقيل ان كان من روى عنه فيهم من لا يروى عن غير عدل قبل والافلا (ورواية
 المستور وهو عدل الظاهر خفي الباطن) أي مجهول العدالة باطنياً (يخجج بها بعض من رد الاول
 وهو قول بعض الشافعيين) كسليم الرازي قال لان الاخبار مبني على حسن الظن بالراوي
 ولان رواية الاخبار تكون عندهم من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها على
 معرفة ذلك في الظاهر بخلاف الشهادة فانها تكون عند الحكماء فلا يتعذر عليهم ذلك (قال
 الشيخ) ابن الصلاح (ويشبه أن يكون العمل على هذا) الرأي (في كثير من كتب الحديث)
 المشهورة (في جماعة من الرواة تقادم العهد بهم وتعدت خبرتهم باطنياً) وكذا صححه المصنف
 في شرح المذهب (وأما مجهول العين) وهو القسم الثالث من أقسام المجهول (فقد لا يقبله بعض
 من يقبل مجهول العدالة) ورده هو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم
 وقيل يقبل مطلقاً وهو قول من لا يشترط في الراوي مزيداً على الاسلام وقيل ان تفرد
 بالرواية عنه من لا يروى الا عن عدل كبن مهدي ويحيى بن سعيد واكتفينا في التعديل
 بواحد قبل والافلا وقيل ان كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو التجدد قبل والافلا
 واختاره ابن عبد البر وقيل ان زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه
 قبل والافلا واختاره أبو الحسن بن القطان وصححه شيخ الاسلام (ثم من روى عنه
 عدلان عيناه ارتفعت جهالة عينه قال الخطيب) في الكفاية وغيرها (المجهول عند أهل

الحديث من لم تعرفه العلماء) ولم يشتهر بطلب العلم في نفسه (ولا يعرف حديثه الا من جهه) راو
(واحد وأقل ما يرفع الجهالة) عنه (رواية اثنين مشهورين) فاكثر عنه وان لم يثبت له بذلك
حكم العدالة (ونقل ابن عبد البر عن أهل الحديث نحوه) ولفظه كما نقله ابن الصلاح في النوع
السابع والاربعين كل من لم يرو عنه الا رجلا واحدا فهو عندهم مجهول الا أن يكون رجلا
مشهورا في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن معد يكرب بالجد (قال الشيخ)
ابن الصلاح (ردا على الخطيب) في ذلك (وقد روى البخاري) في صحيحه (عن مرداس) بن مالك
(الاسلمى) وروى (مسلم) في صحيحه (عن ربيعة بن كعب الاسلمى) ولم يرو عنه ما غير واحد) وهو
قيس بن أبي حازم عن الاول وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن الثاني وذلك مصير منهما الى ان
الراوى قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحدة عنه قال (والخلاف في ذلك متجه
كالاكتفاء بتعديل واحد) قال المصنف رد على ابن الصلاح (والصواب نقل الخطيب) وقد
نقله أيضا أبو مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقي وغيره (ولا يصح الرد عليه بمرداس وربيعة فانهما
صحبا بيان مشهوران والعصابة كاهم عدول) فلا يحتاج الى رفع الجهالة عنهم بتعدد الرواة قال
العراقي هذا الذي قاله النووي متجه اذا ثبتت العصابة ولكن بقي الكلام في انه هل ثبتت العصابة
برواية واحدة أو لا تثبت البرواية اثنين عنه وهو محل نظر واختلاف بين أهل العلم والحق
انه ان كان معروفا بذكره في الغزوات أو في من وفد من العصابة أو نحو ذلك فانه ثبتت صحبته
وان لم يرو عنه الا روا واحد ومرداس من أهل الشجرة وربيعة من أهل الصفة فلا يضرهما
انفراد روا واحد عن كل منهما على ان ذلك ليس بصواب بالنسبة الى ربيعة فقد روى عنه أيضا
نعيم المجمر وحظلة بن علي وأبو عمران الجويني قال وذكر المزى والذهبي ان مرداس راوى عنه
أيضا زباد بن علفه وهو وهم انما ذلك مرداس بن عروة صحابي آخر كما ذكره البخاري وابن أبي
حاتم وابن حبان وابن منده وابن عبد البر والطبراني وابن قانع وغيرهم ولا أعلم فيه خلافا
في تنبيهه قال العراقي اذا مشينا على ما قاله النووي ان هذا لا يؤثر في العصابة ورود عايله من خرج
له البخاري أو مسلم من غيرهم ولم يرو عنهم الا واحد قال وقد جعته في جزء مفرد منهم عند
البخاري جويرة بن قدامة تفرد عنه أبو حرة نصر بن عمران الضبعي وزيد بن رباح المدنى
تفرد عنه مالك والوليد بن عبد الرحمن الجارودى تفرد عنه ابن المنذر وعند مسلم جابر بن
اسماعيل الحضرمي تفرد عنه عبد الله بن وهب وخباب صاحب المقصورة تفرد عنه عامر بن
سعد اه قال شيخ الاسلام أما جويرة فالارجح انه جارية عم الاحنف صرح بذلك ابن أبي شيبة
في مصنفه وجارية بن أبي قدامة صحابي شهير روى عنه الاحنف بن قيس والحسن البصري
وأما زيد بن أبي رباح فقال فيه أبو حاتم ما أرى بحديثه بأسا وقال الدارقطني وغيره ثقة وقال
ابن عبد البر ثقة مأمون وذكره ابن حبان في الثقات فانتفت عنه الجهالة بتوثيق هؤلاء وأما
الوليد فوثقه أيضا الدارقطني وابن حبان وأما جابر فوثقه ابن حبان وأخرج له ابن خزيمة في
صحيحه وقال انه ممن يحتج به وأما خباب فذكره جماعة في العصابة فانما تان في الاولى جهل

جماعة من الحفاظ قوما من الرواة لعدم علمهم بهم وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم وأنا
 أسرد ما في الصحيحين من ذلك أجد عن عاصم البخني جهله أبو حاتم لأنه لم يخبر حاله ووثقه ابن
 حبان وقال يروى عنه أهل بلده إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي جهله ابن القطان وعرفه
 غيره فوثقه ابن حبان وروى عنه جماعة أسامة بن حفص المدني جهله الساجي وأبو القاسم
 اللسكاي قال الذهبي ليس بمجهول يروى عنه أربعة أسباب أبو اليسع جهله أبو حاتم وعرفه
 البخاري بيان بن عمرو جهله أبو حاتم ووثقه ابن المديني وابن حبان وابن عدي وروى عنه
 البخاري وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل الحسين بن الحسن بن يسار جهله أبو حاتم ووثقه أحمد
 وغيره الحكم بن عبد الله المصري جهله أبو حاتم ووثقه الذهبي وروى عنه أربعة ثقات عباس
 ابن الحسين القنطري جهله أبو حاتم ووثقه أحمد وابنه وروى عنه البخاري والحسن بن علي
 المعمرى وموسى بن هرون الجمال وغيرهم محمد بن الحكم المروزي جهله أبو حاتم ووثقه ابن
 حبان وروى عنه البخاري الثانية قال الذهبي في الميزان ما علمت في النساء من أهتم ولا
 من تركوها وجميع من ضعف منهم اغما هو للجهالة (فرع) في مسائل زادها المصنف على ابن
 الصلاح (يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين) لقبول خبرهما وبذلك جزم الخطيب في
 الكفاية والرازي والقاضي أبو بكر بعد أن حكى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم
 أنه لا يقبل في التعديل النساء لافي الرواية ولا في الشهادة واستدل الخطيب على القبول
 بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم برة عن عائشة في قصة الإفك قال بخلاف الصبي المراهق
 فلا يقبل تعديله إجماعاً (ومن عرفت عينه وعدلته وجهل اسمه) ونسبه (احتج به) وفي
 الصحيحين من ذلك كثير كقولهم ابن فلان أو ولد فلان وقد جزم بذلك الخطيب في الكفاية ونقله
 عن القاضي أبي بكر الباقلاني وعلمه بأن الجهل باسمه لا يحل بالعلم بعدلته ومثله بحديث ثمامة
 ابن حزن القشيري سألت عائشة عن النيد فقالت هذه خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لجارية حبشية قلها الحديث (وإذا قال أخبرني فلان أو فلان) على الشك (وهما عدلان
 احتج به) لأنه قد عينهما وتحقق سماعه بذلك الحديث من أحدهما وكلاهما مقبول قاله
 الخطيب ومثله بحديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزغراء أو عن زيد بن وهب أن سويد
 ابن غفلة دخل على علي بن أبي طالب فقال يا أمير المؤمنين اني مررت بقوم يذكرون أبا بكر
 وعمر الحديث (فإن جهل عدل أحدهما أو قال فلان أو غيره) ولم يسمه (لم يحتج به) لاحتمال
 أن يكون المخبر المجهول فائدة يقع في صحيح مسلم أحاديث أنهم بعض رجالها كقوله في كتاب
 الصلاة حدثنا صاحب لنا عن اسمعيل بن زكريا عن الأعشى وهذا في رواية ابن ماجة أنما
 رواية الجلودي فقيهنا محمد بن بكار حدثنا اسمعيل وفيه أيضاً حدثت عن يحيى بن حسان
 ويونس المؤدب فذكر حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خضع من
 الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق
 محمد بن سهل بن عسكر عن يحيى بن حسان ومحمد بن سهل من شيوخ مسلم في صحيحه ورواه البزار

عن أبي الحسن بن مسكين وهو ثقة عن يحيى بن حسان وفي الجناز حدثني من سمع حجاج
 الاور بحديث خروجه صلى الله عليه وسلم الى البقيع وقدرواه عن حجاج وغير واحد منهم
 الامام أحمد ويوسف بن سعيد المصبى وعنه أخرجه النسائي ووثقه وفي الجوايح حدثني
 غير واحد من أصحابنا قالوا حدثنا اسمعيل بن أبي أريس بحديث عائشة في الخصوم وقدرواه
 البخاري عن اسمعيل فهو أحد شيوخ مسلم فيه وفي الاحتكاك حدثني بعض أصحابنا عن عمرو
 ابن عون أنا خالد بن عبد الله وقد أخرجه أبو داود عن وهب بن بقة عن خالد وهب من شيوخ
 مسلم في صحيحه وفي المناقب حدثت عن أبي اسامة ومن روى ذلك عنه ابراهيم بن سعيد
 الجوهري حدثنا أبو اسامة بحديث أبي موسى ان الله اذا أراد رجه أمة من عباده قبض نبيها
 الحديث وقدرواه عن ابراهيم الجوهري عن أبي اسامة جماعة منهم أبو بكر البزار ومحمد بن
 المسيب الارغفاني وأحمد بن قبيل السالسي ورواه عن الارغفاني ابن خزيمة و ابراهيم المزكي
 وأبو أحمد الجلودى وغيرهم وفي القدر حدثني عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مریم بحديث
 أبي سعيد لتركه سنن من قبلكم وقد وصله ابراهيم بن سفيان عن محمد بن يحيى عن ابن أبي
 مریم وأخرج في الجناز حديث الزهري حدثني رجال عن أبي هريرة بمثل حديث من شهد
 الجنازة وقد وصله قبل ذلك من حديث الزهري عن الاعرج عن أبي هريرة ومن حديثه عن
 سعيد بن المسيب عنه وأخرج في الجهاد حديث الزهري قال بلغني عن ابن عمر نقل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سرية وقد وصله قبل ذلك عن الزهري عن سالم عن أبيه ومن طريق نافع
 عن ابن عمر وأخرج فيه حديث هشام عن أبيه قال أخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لقد حكمت فيهم بحكم الله وقد وصله من رواه أبي سعيد وأخرج في الصلاة حديث
 أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة في السهو وفي آخره قال وأخبرت عن عمران بن حصين
 أنه قال وسلم والقائل ذلك ابن سيرين عن أبي هريرة كمارحه الدارقطني وقد وصل لفظ
 السلام من طريق أبي المهلب عن عمران في حديث آخر وأخرج في اللعان حديث ابن شهاب
 بلغنا ان أبا هريرة كان يحدث الحديث ان امرأتى ولدت غلاما اسود وهو متصل عنده
 من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعنده وعند البخاري من حديث ابن المسيب
 عنه فهذا ما وقع فيه من هذا النوع وقد تبين اتصاله (السابعة من كفر ببدعته) وهو كما في
 شرح المذهب للمصنف المجسم ومنكر علم الجزئيات قيل وقال خلق القرآن فقد نص عليه
 الشافعي واختاره البلقيني ومنع تأويل البيهقي له بكفران النعمة بان الشافعي قال ذلك في حق
 حفص القرظ لما أتى بضرب عنقه وهذا راد للتأويل (لم يحتج به بالاتفاق) قيل دعوى
 الاتفاق ممنوعة فقد قيل انه يقبل مطلقا وقيل يقبل ان اعتقد حرمة الكذب وصححه صاحب
 المصنوع وقال شيخ الاسلام التحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعته لان كل طائفة تدعى ان
 مخالفتها مبتدعة وقد تباعق فتكفروا فلأخذ ذلك على الاطلاق لاستلزام تكفير جميع
 الطوائف والمعتدان الذي ترد روايته من أنكر أمر امتوا ترا من الشرع معلوما من الدين

بالضرورة أو اعتقد عكسه وأما من لم يكن ذلك وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه
فلا مانع من قبوله (ومن لا يكفر) فيه خلاف (قيل لا يحتاج به مطلقا) ونسبه الخطيب للمالك
لان في الرواية عنه ترويح بالامر وتنويه بالذكرة ولانه فاسق ببدعته وان كان متأولا يرد
كالفاقد بلاتأويل كما استوى الكافر المتأول وغيره (وقيل يحتاج به ان لم يكن ممن يستحل
الكذب في نصرته مذهب أو لاهل مذهب) سواء كان داعية أم لا ولا يقبل ان استحل
ذلك (وحكى) هذا القول (عن الشافعي) حكاه عنه الخطيب في الكفاية لانه قال أقبل شهادة
أهل الأهواء الا الخطائية لانهم يرون الشهادة بالزور ولو افقتهم قال وحكى هذا عن أبي ليلى
والثوري والقاضي أبي يوسف (وقيل يحتاج به ان لم يكن داعية الى بدعته ولا يحتاج به ان كان
داعية) اليه لان تزيين بدعته قد تمحله على تحريف الروايات ونسويتها على ما يقتضيه
مذهبه (وهذا) القول (هو الاظهر للاعدل وقول الكثير أو الأكثر) من العلماء (ضعف)
القول (الاول) باحتجاج صاحب الصحاح وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة) كعمران
ابن حطان وداود بن الحصين قال الحاكم وكتاب مسلم ملائحة من الشيعة وقد ادعى ابن حبان
الاتفاق على رد الداعية وقبول غيره بلا تفصيل في تنبيهات في الاول قيد جماعة قبول غير
الداعية بما اذالم بروما يقوى بدعته صرح بذلك الحافظ أبو اسحق الجوزجاني شيخ أبي داود
والنسائي فقال في كتابه معرفة الرجال ومنهم زائع عن الحق أي عن السنة صادق اللهجة فليس
فيه حيلة الا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا اذالم يقوبه بدعته وبه جزم شيخ الاسلام في
الغنية وقال في شرحه اما قاله الجوزجاني متجه لان العلة التي لها رد حديث الداعية وأردت فيما اذا
كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية الثاني قال العراقي اعترض عليه
بان الشيخين أيضا احتجبالدعاة فاحتج البخاري لعمران بن حطان وهو من الدعاة واحتج بعباد
الحديد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية الى الارجاء وأجاب بان داود قال ليس في أهل
الأهواء أصح حديثا من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان واباحسان الاعرج قال ولم
يحتاج مسلم بعبد الحميد بل أخرجه في المقدمة وقد وثقه ابن معين الثالث الصواب انه لا يقبل
رواية الرافضة وساب السلف كما ذكره المصنف في الروضة في باب القضاء في مسائل الافتاء
وان سكنت في باب الشهادات عن التصريح باستثنائهم حالة على ما تقدم لان سباب المسلم
فسوق للعصاة والسلف من باب أولى وقد صرح بذلك الذهبي في الميزان فقال البدعة على
ضربين صغير كالشيع بلا غلو أو بغلو لو كن تكلم في حق من حارب عليا فهذا كثير في
التابعين وتابعهم مع الدين والورع والصدق فلورده هؤلاء لذهب جملة من الآثار ثم بدعة
كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والخط على أبي بكر وعمر والدعاة الى ذلك فهذا النوع لا يحتاج
إليه ولا كرامة وأيضا لما استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأموئلا الكذب
شعارهم والتقبة والتفاق دثارهم انتهى وهذا الذي قاله هو الصواب الذي لا يحل لمسلم ان
يعتقد خلافه وقال في موضع آخر اختلف الناس في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة

أقوال المنع مطلقا والترخص مطلقا الا من يكذب ويضع والثالث التفصيل بين العارف
بما يحدث وغيره وقال أشهب سئل مالك عن الرافضة فقال لا تنكحهم ولا تزوجهم وقال
الشافعي لم أر أشهد بالزور من الرافضة وقال يزيد بن هرون يكتب عن كل صاحب بدعة اذا لم
تكن داعية الى الرافضة وقال شريك اجل العلم عن كل من لقب بالرافضة وقال ابن
المبارك لا تتحدثوا عن عمرو بن ثابت فانه كان يسب السلف الرابع من الملحق بالمتبدع من
دأبه الاشتغال بعلوم الاوائل كالفلسفة والمنطق صرح بذلك السلفي في معجم السلف والحافظ أبو
عبدالله بن رشيد في رحلته فان انضم الى ذلك اعتقاده بما في علم الفلسفة من قدم العالم ونحوه
فكافرا ولمافيها مما ورد الشرع بخلافه وأقام الدليل الفاسد على طريقتهم فلا يؤمن ميله
اليهم وقد صرح بالحط على من ذكره وعدم قبول روايتهم وأقوالهم ابن الصلاح في فتاويه
والمصنف في طبقاته وخلائق من الشافعية وابن عبد البر وغيره من المالكية خصوصا أهل
المغرب والحافظ سراج الدين القزويني وغيره من الحنفية وابن تيمية وغيره من الحنابلة
والذهبي لهج بذلك في جمع تصانيفه **(فائدة)** أردت ان أسرد هنا من رمى ببدعته من
أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما وهم ابراهيم بن طهمان أيوب بن عائذ الطائي ذرب
عبدالله الموهبي شبابة بن سوار عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الجبلي عبد الحميد
ابن عبد العزيز بن أبي داود عثمان بن غياث البصري عمر بن ذر عمر بن مرة محمد بن
حازم أبو معاوية الضرير ورقاء بن عمر الشكري يحيى بن صالح الوحاظي يونس
ابن بكير هؤلاء رموا بالارجاء وهو تأخير القول في الحكم على مرتكب الكبائر بالنار اسمعق
ابن سويد العدوي نهر بن أسد حريز بن عثمان حصين بن غير الواسطي خالد بن سلمة
الغافق عبد الله بن سالم الاشعري قيس بن أبي حازم هؤلاء رموا بالنصب وهو بغض على
رضي الله عنه وتقديم غيره عليه اسمعيل بن أبان اسمعيل بن زكريا الخلفاني جرير
ابن عبد الحميد أبان بن ثعلب الكوفي خالد بن مخلد القطواني سعيد بن فيروز أبو الجعثري
سعيد بن عمرو بن أشوع سعيد بن عفير عباد بن العوام عباد بن يعقوب عبد الله بن
عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عبد الرزاق بن همام عبد الملك بن المكيين عبيد الله بن
موسى العباسي عدي بن ثابت الانصاري علي بن الجعد علي بن هاشم بن البريد الفضل
ابن دكين فضيل بن مزوق الكوفي مطرب بن خليفة محمد بن حجارة الكوفي محمد بن فضيل
ابن غزوان مالك بن اسمعيل أبو غسان يحيى بن الخراز هؤلاء رموا بالتشيع وهو تقديم على
على الصحابة ثور بن زيد المدني ثور بن يزيد الحصى حسان بن عطية المحاربي الحسن
ابن ذكوان داود بن الحصين زكريا بن اسمعق سالم بن عجلان سلام بن عجلان سلام
ابن مسكين سيف بن سليمان المكي شبل بن عباد شريك بن أبي نجر صالح بن
كيسان عبد الله بن عمرو أبو معمر عبد الله بن أبي ليلى عبد الله بن أبي نجيح عبد الأعلى
ابن عبد الأعلى عبد الرحمن بن اسمعق المدني عبد الوارث بن سعيد الثوري عطاء بن أبي

ميمونة العلاء بن الحرث عمرو بن أبي زائدة عمران بن مسلم القصير عمير بن هاني عوف
 الاعرابي كهمس بن المنهال محمد بن سواء البصري هرون بن موسى الاور النحوي هشام
 الدستوائي وهب بن منبه يحيى بن حمزة الحضرمي هؤلاء رموا بالقدر وهو زعم ان الشر من
 خلق العبد بشر من السرى روى ٣ ابن أبي جهم وهو نفي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن
 عكرمة مولى ابن عباس الوليد بن كثير هؤلاء أباضية وهم الخوارج الذين أنكروا
 على علي التحكيم وتبرأ منه ومن عثمان وذويه وقاتلوه على بن هشام روى بالوقف وهو ان
 لا يقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق عمران بن حطان من العقيدية الذين يرون الخروج
 على الامنة ولا يباشرون ذلك فهو هؤلاء المستدعة ممن أخرج لهم الشيطان أو أحدهما (الثامن
 تقبل رواية التائب من الفسق) ومن الكذب في غير الحديث النبوي كشهادة للآيات
 والا حاديث الدالة على ذلك (الا الكذب في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تقبل)
 رواية التائب منه (أبدا وان حسنت طريقته كذا قاله أحد بن حنبل و) أبو بكر (الحجبي
 شيخ البخاري و) أبو بكر (الصيرفي الشافعي) بل (قال الصيرفي) زيادة على ذلك في شرح
 الرسالة (كل من أسقطنا خبره) من أهل النقل (بكذب) وجدناه عليه (ما لم نعد لقبوله بتوبة)
 تظهر (ومن ضعفناه لم نقوه بعده بخلاف الشهادة) قال المصنف ويجوز أن يوجه بأن ذلك
 جعل تغليظا عليه وزجرا ليلغى عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته فإنه يصير
 شرعا مستمر الى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة فان مفسدتها ماقصرة ليست
 عامة (وقال) أبو المنظفر (السمعاني من كذب في خبر واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه)
 قال ابن الصلاح وهذا ياضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي قال المصنف (قلت هذا كله
 مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة) وكذا قال في شرح
 مسلم المختار القطع بحجة توبته وقبول روايته كشهادته كالكافرا إذا أسلم وأنا أقول ان كانت
 الإشارة في قوله هذا كله لقول أحد والصيرفي والسمعاني فلا والله ما هو بمخالف ولا بعيد
 والحق ما قاله الامام أحمد تغليظا وزجرا وان كانت لقول الصيرفي بناء على ان قوله يكذب عام
 في الكذب في الحديث وغيره فقد أجاب عنه العراقي بأن مراد الصيرفي ما قاله أحد أي في
 الحديث لا مطلقا بدليل قوله من أهل النقل وتقييده بالحدث في قوله أيضا في شرح الرسالة
 وليس يطعن على الحديث الا أن يقول نعمت الكذب فهو كاذب في الاول ولا يقبل خبره بعد
 ذلك انتهى وقوله ومن ضعفناه أي بالكذب فانتظم مع قول أحد وقد وجدت في الفقه فرعين
 يشهدان لما قاله الصيرفي والسمعاني فذكروا في باب اللعان ان الزاني اذا تاب وحسنت
 توبته لا يعود محصنا ولا يحد فاذ به بعد ذلك لبقاء ثلثة عرضه فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل
 خبره أبدا وذكروا أنه لو قذف ثم زنى بعد القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد لان الله تعالى
 أمر العادة انه لا يفضح أحدا من أول مرة فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك فلم يحد له القاذف
 وكذلك نقول فيمن تبين كذبه الظاهر تكرر ذلك منه حتى ظهر لنا ولم يتعين لنا ذلك فيما روى

من حديثه فوجب اسقاط الكل وهذا واضح بلا شك ولم أر أحدا تنبه لما حرره والله الحمد
 (فائدة) من الامور المهمة تحرير الفرق بين الرواية والشهادة وقد خاض فيه المتأخرون
 وغاية ما فرقوا به الاختلاف في بعض الاحكام كاشتراط العدد وغيره وذلك لا يوجب تخالفا
 في الحقيقة قال العراقي أقت مدة أطلب الفرق بينهما حتى ظفرت به في كلام المازري فقال
 الرواية هي الاخبار عن عام لا ترفع فيه الى الاحكام وخلافه الشهادة وأما الاحكام التي
 يفترقان فيها فكثيرة لم أر من تعرض لجمعها وأنا أذكر منها ما يتيسر الاول العدد لا يشترط
 في الرواية بخلاف الشهادة وقد ذكر ابن عبد السلام في مناسبة ذلك أمورا أحدها ان الغالب
 من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف شهادة الزور الثاني انه
 قد ينفر بالحدوث راو واحد فلم يقبل لغات على أهل الاسلام تلك المصلحة بخلاف فوت
 حق واحد على شخص واحد الثالث ان بين كثير من المسلمين عداوان تحملهم على شهادة
 الزور بخلاف الرواية عنه صلى الله عليه وسلم الثاني لا تشترط الذكورية فيها مطلقا
 بخلاف الشهادة في بعض المواضع الثالث لا تشترط الحرية فيها بخلاف الشهادة مطلقا
 الرابع لا يشترط فيها البسوغ في قول الخامس تقبل شهادة المبتدع الا الخطايبه ولو كان
 داعية ولا تقبل رواية الداعية ولا غيره ان روى موافقه السادس تقبل شهادة التائب
 من الكذب دون روايته السابع من كذب في حديث واحد رد جميع حديثه السابق
 بخلاف من نسين شهادته للزور في مرة لا ينقض ما شهد به قبل ذلك الثامن لا تقبل
 شهادة من جرت شهادته الى نفسه نفعا أو دفعت عنه ضررا وتقبل بمن روى ذلك التاسع
 لا تقبل الشهادة لاصل وفرع ورفيق بخلاف الرواية العاشر والحادي عشر والثاني عشر
 الشهادة اغناص بدعوى سابقة وطلب لها وعندكم بخلاف الرواية في الكل الثالث عشر
 للعالم الحكم بعلمه في التعديل والتجريح قطعاً مطلقاً بخلاف الشهادة فان فيها ثلاثة أقوال أحكمها
 التفصيل بين حدود الله تعالى وغيرها الرابع عشر ثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد
 دون الشهادة على الاصح الخامس عشر الاصح في الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر
 من العالم ولا يقبل الجرح في الشهادة منه الا مفسرا السادس عشر يجوز أخذ الاجرة
 على الرواية بخلاف أداء الشهادة الا اذا احتاج الى مركوب السابع عشر الحكم بالشهادة
 تعديل بل قال الغزالي أقوى منه بالقول بخلاف عمل العالم أوفقيها بموافقه المروى على الاصح
 الثامن عشر لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعسر الاصل بعون أو غيبة أو نحوها
 بخلاف الرواية التاسع عشر اذا روى شيئا ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به بخلاف الرجوع عن
 الشهادة بعد الحكم العشرون اذا شهد اجموع قبل ثم رجعا فالا تعتمد نال مهمما القصاص
 ولو أشككت حادثة على حاكم فتوقف فروى شخص خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها
 وقتل الحاكم به رجلا ثم رجع الراوى وقال كذبت وتعمدت في فتوى البغوى ينبغي أن يجب
 القصاص كالشاهد اذا رجع قال الرافعي والذي ذكره القفال في الفتاوى والامام انه لا قصاص
 بخلاف الشهادة فانها تتعلق بالحادثة والخبر لا يختص بها الحادي والعشرون اذا شهد دون

ربعة بالزناحدوا للقدق في الاظهر ولا تقبل شهادتهم قبل التوبة في قبول روايتهم وجهان
 المشهور منهما القبول ذكره الماوردي في الحاوي ونقله عنه ابن الرفعة في الكفاية والاسنوي
 في الانغاز (التاسعة اذ اروي) ثقة عن ثقة (حديثا ثم نقاه المستمع) لما روجع فيه (فالمختار)
 عند المتأخرين (انه ان كان جازما بنفسه بأن قال ما رويته) أو كذب على (ونحوه وجب رده)
 لتعارض قولهما من ان الجاحد هو الاصل (و) لكن (لا يقدح) ذلك (في باقي روايات الراوي
 عنه) ولا يثبت جرحه لانه أيضا مكذب لشخه في نفيه لذلك وليس قبول جرح كل منهما أولى من
 الاخر فساقتا فان عاد الاصل وحدث به أو حدث به فرع آخر ثقة عنه ولم يكذبه فهو مقبول
 صرح به القاضي أبو بكر والخطيب وغيرهما ومقابل المختار في الاول عدم رد المروي
 واختاره السمعاني وعزاه الشافعي وحكي الهندي الاجماع عليه وجزم الماوردي
 والرواني بأن ذلك لا يقدح في صحة الحديث الا أنه لا يجوز للفرع أن يرويه عن الاصل
 فحصل ثلاثة أقوال واثم قول رابع انها يتعارضان ويرجع أحدهما بطريقه وصار إليه امام
 الحرمين ومن شواهد القبول ما رواه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن
 أبي معبد عن ابن عباس قال كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالكبير قال عمرو بن دينار ثم ذكرته لأبي معبد بعد فقال لم أحدثك قال عمرو وقد حدثتني قال
 الشافعي كانه نسبته بعد ما حدثه اياه والحديث أخرجه البخاري من حديث ابن عيينة (فان
 قال) الاصل (لا أعرفه أولا اذ ذكره أو نحوه) مما يقتضي جواز نسبته (لم يقدح فيه) ولا يرد
 بذلك (ومن روى حديثا ثم نسبته جاز العمل به على الصحيح وهو قول الجمهور من الطوائف)
 أهل الحديث والفقه والكالام (خلافا لبعض الخنقية) في قولهم باسقاطه بذلك وبنوا عليه
 رد حديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن
 أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض باليمين مع الشاهد زاد أبو
 داود في رواية ان عبد العزيز الدروري قال فذكرت ذلك لسهيل فقال أخبرني ربيعة وهو
 عندي ثقة اني حدثته اياه ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت
 بعض عقله ونسي بعض حديثه فكان سهيل بعد يحدّثه عن ربيعة عنه عن أبيه ورواه أبو
 داود أيضا من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة قال سليمان فلقيت سهيلا فسألته عن هذا
 الحديث فقال ما أعرفه فقلت له ان ربيعة أخبرني به عنك قال فان كان ربيعة أخبرك عني
 فحدث به عن ربيعة عني فان قيل ان كان الراوي معترضا للسهو والنسيان فالفرع أيضا
 كذلك فينبغي ان يسقطا أوجب بان الراوي ليس بنافي وقوعه بل غير ذا كرو والفرع جازم
 مثبت فقدم عليه قال ابن الصلاح وقد روى كثير من الاكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها
 وكان أحدهم يقول حدثني فلان عني عن فلان بكذا وصنف في ذلك الخطيب أخبار
 من حدث ونسي وكذلك الدارقطني من ذلك ما رواه الخطيب من طريق حماد بن سلمة عن
 حاصم عن أنس قال حدثني أنبأني عني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكره ان يجعل فص

الحاتم مسأوه وروى من طريق بشر بن الوليد ثنا محمد بن طلحة حدثني روح اني حدثته
بحديث عن زبيد عن مرة عن عبد الله انه قال ان هذا الدينار والدرهم أهلكا من كان قبلكم
وهما هلكا كما ومن طريق الترمذي صاحب الجامع حدثنا محمد بن حنبل حدثنا جرير قال
حدثني علي بن مجاهد عن وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهري قال انما كره المنديل بعد
الوضوء لان الوضوء يوزن ومن طريق ابراهيم بن بشار ثنا سفيان بن عيينة حدثني وكيع
اني حدثت عن عمرو بن دينار عن عكرمة من صياصيه قال من حصونهم (ولا يخالف هذا
كراهية الشافعي وغيره) كشعبة ومعمر (الرواية عن الاحياء) لانهم انما كرهوا ذلك لان
الانسان معرض للنسيان فيبادر الى محو ما روى عنه وتكذيب الراوي له وقيل انما كره ذلك
لاحتمال أن يتغير الراوي عن الثقة والعدالة بطارئ يطرأ عليه يقتضي رد حديثه المتقدم
قال العراقي وهذا أحد من وطن غير موافق لما أراد الشافعي وقد بين الشافعي مراده بذلك كما
رواه البيهقي في المدخل باسناده اليه انه قال لا نتحدث عن حي فان الحي لا يؤمن عليه النسيان
قاله لابن عبد الحكم حين روى عن الشافعي حكاية فأنكرها ثم ذكرها (العاشرة من أخذ على
التحديث أجزالا تقبل روايته عند أحمد بن حنبل (واسحق بن راهويه (وأبي حاتم) الرازي
(وتقبل عند أبي نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري (وعلي بن عبد العزيز) البغوي (وآخرين)
ترخصا (وأفتى الشيخ أبو اسحق الشيرازي) أبا الحسين بن النفور (بجوازها) أنه من (من
امتنع عليه الكسب لعياله بسبب الحديث) ويشهد له جواز أخذ الوصي الاجرة من مال البني
اذا كان فقيرا واشتغل بحفظه عن الكسب من غير رجوع عليه لظاهر القرآن (فائدة)
هذا أول موضع وقع فيه ذكر اسحق بن راهويه وقد سئل قبل له ابن راهويه فقال ان أبي
ولد في الطريق فقالت المراوزة راهويه يعني انه ولد في الطريق وفي فوائد رحلة ابن رشيد
مذهب النخاعة في هذا وفي نظائره فتح الواو وما قبلها وسكون الباء ثم هاء والمحدثون ينحون به نحو
الفارسية فيقولون هو بضم ما قبل الواو وسكونها وفتح الباء واسكان الهاء هي هاء على كل
حال والتاء خطأ قال وكان الحافظ أبو العلاء العطار يقول أهل الحديث لا يحبون وبه اه قال
شيخ الاسلام ولهم في ذلك سلف وبناه في كتاب معاشره الاهلين عن ابي عمرو عن ابراهيم
التخمي ان وبه اسم شيطان قلت ذكرياقوت في معجم الادباء نحو ما ذكره ابن رشيد قال وقد
صيره ابن بسام بسكون الواو وفتح الباء فقال في نبطويه رأيت في النوم أبي آدم صلى عليه الله
ذوالفضل فقال ابلغ ولدي كاهم من كان في حزن وفي سهل بان حواء امهم طالق ان كان نبطويه
من نسلي وقال المصنف في تهذيبه في ترجمة ابن عبيد بن جريه هو بفتح الباء الموحدة
والواو وسكون الباء ثم هاء ويقال بضم الباء مع اسكان الواو وفتح الباء ويجري هذا الوجهان
في كل نظائره كسيويه ونبطويه وراهويه وعمريه فالاول مذهب النحويين وأهل الادب
والثاني مذهب المحدثين انتمى (الحادية عشرة لا تقبل روايته من عرف بالتساهل في سماعه
أو اسماعه كن لا يبالي بالنوم في السماع) منه أو عليه (أو يحدث لا من أصل معجم) مقابل

على أصله أو أصل شيخه (أو عرف بقبول التلقين في الحديث) بأن يلحق الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه كما وقع لموسى بن دينار ونحوه (أو كثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل) صحيح بخلاف ما إذا حدث منه فلا عبرة بكثرة سهوه لأن الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه (أو كثرة الشواذ والمناكير في حديثه) قال شعبة لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ وقيل له من الذي ترك الرواية عنه قال من أكثر عن المعروف من الرواية ما لا يعرف وأكثر الغلط (قال) عبد الله (بن المبارك) وأحمد بن حنبل والمجدي وغيرهم من غلط في حديث فبين له غلطه (فأصر على روايته) لذلك الحديث ولم يرجع (سقطت رواياته) كلها ولم يكتب عنه قال ابن الصلاح وفي هذا انظر قال (وهذا صحيح أن ظهر أنه أصمر عند أو نحوه) وكذا قال ابن حبان قال ابن مهدي لشعبة من الذي ترك الرواية عنه قال إذا اتعدي في غلط مجمع عليه ولم ينتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه قال العراقي وقد ذلك بعض المتأخرين بأن يكون المدين عالما عند المبين له ولا فلا حرج إذا (الثانية عشرة أعرض الناس) في (هذه الأزمان) المتأخرة (عن اعتبار مجموع) هذه (الشروط المذكورة) في رواية الحديث ومشايخه لتعذر الوفاء بها على ما شرط و (لكون المقصود) الآن (صار) إبقاء سلسلة الاسناد المختص بالامة) المحمدية والمحاذرة من انقطاع سلسلتها (فليعتبر) من الشروط (ما يليق بالمقصود) المذكور على تجرده وليكتف بما يذكر (وهو كون الشيخ مسلما بالغاء فلا غير متظاهرا بفسق أو سفه) يخجل بمروءته ليتحقق عدالته ويكتفي (في ضبطه) بوجود سمائه مثبتا بنحط ثقة (غير منهم) برواية من أصل) صحيح (موافق لأصل شيخه وقد قال نحو ما ذكرناه الحافظ أبو بكر البيهقي) وعبارته توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زماننا الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم وذلك لتدوين الاحاديث في الجوامع التي جمعها الأئمة الحديث قال فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لا يقبل منه ومن جاء بحديث معروف عندهم والذي يرويه لا ينفرد بروايته والجهة قائمة بحديثه برواية غيره والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلا بحديثنا وأخبرنا وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الامة شرفا للنينا صلى الله عليه وسلم وكذا قال السلي في جزءه في شرط القراءة وقال الذهبي في الميزان ليس العمدة في زماننا على الرواية بل على المحدثين والمفيعدين الذين عرف عدالتهم وصدقهم في ضبط اسماء السامعين قال ثم من المعلوم أنه لا بد من صون الراوي وستره اه وفي هذا المعنى قال ابن معوذ تروى الاحاديث عن كل مسامحة وانها المعانيها (الثالثة عشرة في ألفاظ الجرح والتعديل) قدرتها ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه الجرح والتعديل وفصل طبقات ألفاظهم فيها (فاحسن) وأجاد (فألفاظ التعديل مراتب) ذكرها المصنف كابن الصلاح تبعه ابن أبي حاتم أربعة وجعلها الذهبي والعراقي خمسة وشيخ الاسلام سنة (أعلاها) بحسب ما ذكره المصنف ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو عدل أو حافظ أو عدل

(ضابط) وأما المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي فإنها أعلى من هذه وهو ما كرر فيه أحد هذه الالفاظ المذكورة أما بعينه كثقة ثقة أولا كثقة ثبت وثقة حجة أو ثقة حافظ والرتبة التي زادها شيخ الاسلام أعلى من مرتبة التكرير وهي الوصف بأفعل كأوثق الناس وأثبت الناس أو نحوه كاليه المنتهى في الثبوت قلت ومنه لا أحد أثبت منه ومن مثل فلان وفلان يسئل عنه ولم أر من ذكر هذه الثلاثة وهي في اللفاظهم فالمرتبة التي ذكرها المصنف أعلى هي ثالثة في الحقيقة (الثانية) من المراتب وهي رابعة بحسب ما ذكرناه (صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به) زاد العراقي أو مأمون أو خيار أو ليس به بأس (قال ابن أبي حاتم) من قبل فيسه ذلك (هو بمن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية) قال ابن الصلاح (وهو كما قال لان هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه) بموافقة الضابطين (على ما تقدم) في أوائل هذا النوع (وعن يحيى بن معين) أنه قال لا بي خيصة وقد قال له انك تقول فلان ليس به بأس فلان ضعيف (إذا قلت لك لا بأس به فهو ثقة) وإذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه فاشعر باستواء اللفظين قال ابن الصلاح وهذا ليس فيه حكاية عن غيره من أهل الحديث بل نسجه الى نفسه خاصة (ولا يقاوم قوله عن نفسه نقل ابن أبي حاتم عن أهل الفن) قال العراقي ولم يقل ابن معين ان قولي ليس به بأس كقولي ثقة حتى يلزم منه التسوية انما قال ان من قال فيه هذا فهو ثقة ولثقة من اتب فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بلا بأس به وان اشترى كافى مطلق الثقة ويدل على ذلك ان ابن مهدي قال حدثنا أبو خلدة فقيل له أكان ثقة فقال كان صدوقا وكان مأمونا وكان خير الثقة شعبة وسفيان وحكي المروزي قال سألت ابن حنبل عبد الوهاب بن عطاء ثقة قال تدرى ما الثقة انما الثقة يحيى بن سعيد القطان (تنبه) جعل الذهبي قولهم محله الصدق مؤخر عن قولهم صدوق الى المرتبة التي تليها ونبهه العراقي لان صدوقا مبالغة في الصدق بخلاف محله الصدق فانه دال على ان صاحبها محله وهو بثقة مطلق الصدق (الثالثة) من المراتب وهي خامسة بحسب ما ذكرناه (شيخ) قال ابن أبي حاتم (فيكتب) حديثه (وينظر) فيه وزاد العراقي في هذه المرتبة مع قولهم محله الصدق الى الصدق ما هو شيخ وسط مكروجا حديث حسن الحديث وزاد شيخ الاسلام صدوق سيئ الحفظ صدوق مهم صدوق له أو هام صدوق يخطئ صدوق تغير بآخره قال ويلحق بذلك من روى بنوع بدعة كالنسييع والقدرو والنصب والارجاع والتجهم (الرابعة) وهي سادسة بحسب ما ذكرناه (صالح الحديث) فانه (يكتب) حديثه (للاعتبار) وزاد العراقي فيه اصدوق ان شاء الله أرجوان لا بأس به صويلح وزاد شيخ الاسلام مقبول (وأما اللفاظ الجرح فمراتب) أيضا أدناها ما قرب من التعديل (فاذا قالوا لين الحديث كتب حديثه ونظر) فيه (اعتبارا وقال الدارقطني) لما قال له حمزة بن يوسف السهمي اذا قلت فلان لين أى شئ تريد (اذا قلت لين) الحديث (لم يكن ساقطا) متروك الحديث (ولكن محجور حاشئ لا يسقط عن العدالة) ومن هذه المرتبة ما ذكره العراقي فيه لين فيه مقال ضعيف تعرف وتنكر ليس بذلك ليس بالمتين ليس بحجة

ليس بعمدة ليس بمرضى للضعف ما هو فيه خلف تكاموفيه طعنوا فيه مطعون فيه
سبب الحفظ (وقد لهم ليس بقوى يكتب) أيضا (حديثه) للاعتبار (وهو دون لين) فهي أشد
في الضعف (واذا قالوا ضعيف الحديث فدون ليس بقوى ولا ي طرح بل يعتبر به) أيضا وهذه
مرتبة ثالثة ومن هذه المرتبة فيما ذكره العراقي ضعيف فقط منكر الحديث حديثه
منكروا (واذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه)
ولا يعتبر به ولا يستشهد إلا أن هاتين مرتبتان وقبلهما مرتبة أخرى لا يعتبر بحديثها أيضا وقد
أوضح ذلك العراقي فالمرتبة التي قبل وهي الرابعة رد حديثه رد واحدته مردود الحديث
ضعيف جدا واه بجرة طرح واحدته مطرح مطرح الحديث ارم به ليس بشئ لا يساوى
شئاً ويلها متروك الحديث متروك تركوه ذاهب ذاهب الحديث ساقط هالك فيه نظر
سكتوا عنه لا يعتبر به لا يعتبر بحديثه ليس بالثقة ليس بثقة غير ثقة ولا مأمون منهم
بالكذب أو بالوضع ويلها كذاب يكذب دجال وضاع يضع وضع حديثا (ومن ألفاظهم) في
الجرح والتعديل (فإن روى عنه الناس وسط متقارب الحديث) وهذه الالفاظ الثلاثة من
المرتبة التي يذكرونها شيخ وهي الثالثة من مراتب التعديل فيما ذكره المصنف (مضطربه
لا يتجسس به مجهول) وهذه الالفاظ الثلاثة في المرتبة التي فيها ضعيف الحديث وهي الثالثة من
مراتب التجريح (لا شئ) هذه من مرتبة رد حديثه التي أهملها المصنف وهي الرابعة (ليس
بذاك ليس بذلك القوى فيه) ضعف (أو في حديثه ضعف) هذه من مرتبة لين الحديث وهي
الاولى (ما أعلم به بأس) هذه أيضا منها أو من آخر مراتب التعديل كأرجوان لا بأس به قال
العراقي وهذه أرفع في التعديل لأنه لا يلزم من عدم العلم بالأس حصول الرجاء بذلك قلت
والله يشير صنيع المصنف (ريستدل على معانيها) ومراتبها (بما تقدم) وقد تبين ذلك
(تبيينها) الاول البخاري يطلق فيه نظروا سكتوا عنه فين تركوا حديثه ويطلق منكر
الحديث على من لا تحل الرواية عنه الثاني ما تقدم من المراتب مصرح بان العدة التي تجزأ
لكنه باعتبار الضبط وهل تجزأ باعتبار الدين وجهان في الفقه ونظيره الخلاف في تجزئ
الاجتهاد وهو الاصح فيه وقياسه تجزأ الحفظ في الحديث فيكون حافظا في نوع دون نوع من
الحديث وفيه نظر الثالث قولهم مقارب الحديث قال العراقي ضبط في الاصول الصحيحة بكسر
الراء وقيل ان ابن السيد حكى فيه الفتح والكسر وان الكسر من ألفاظ التعديل والفتح من
ألفاظ التجريح قال وليس ذلك بصحيح بل الفتح والكسر معروفان حكاهما ابن العربي في شرح
الترمذي وهما على كل حال من ألفاظ التعديل ومن ذكر ذلك الذهبي قال وكان قائل ذلك فهم
من قبح الراء ان الشئ المقارب هو الردي، وهذا من كلام العوام وليس معروف في اللغة وانما هو
على الوجهين من قوله صلى الله عليه وسلم سددوا وقاربوا فن كسر قال ان معناه حديثه مقارب
لحديث غيره ومن فتح قال معناه ان حديثه يقاربه حديث غيره ومادة فاعل تقتضي المشاركة
انتهى ومن جزم بان الفتح تجريح البلقيني في محاسن الاصطلاح وقال حكى ثعلب هو مقارب

أى ردى، انتهى وقولهم الى الصدق ما هو والضعف ما هو معناه قريب من الصدق والضعف
 خرف الجرح يتعلق بقريب مقدر او ما زائدة في الكلام كما قال عياض والمصنف في حديث
 الجساسة عند مسلم من قبل المشرق ما هو المراد اثبات انه في جهة المشرق وقولهم واه بكرة أى
 قولاً واحداً لا ترد فيه فكان الباء زائدة وقولهم تعرف وتنكر أى يأتى مرة بالنا كبر ومرة
 بالمشاهر (النوع الرابع والعشرون كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه تقبل رواية
 المسلم البالغ ما تحمله قبلهما) في حال الكفر والصبي (ومنع الثاني) أى قبول رواية ما تحمله في
 الصبي (قوم فاختطوا) لان الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين وعبد الله بن
 الزبير وابن عباس والنعمان بن بشير والسائب بن يزيد والمسور بن مخرمة وغيرهم من غير فرق
 بين ما تحمله قبل البلوغ وبعده وكذلك كان أهل العلم يحضرون الصبيان مجالس الحديث
 ويعتدون بروايتهم بعد البلوغ ومن أمثلة ما تحمله في حال الكفر حديث جبير بن مطعم المتفق
 عليه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور وكان جاء في فداء أسيرى بدر قيل
 ان يسلم وفي رواية للبخاري وذلك أول ما قرأ الايمان في قلبي ولم يجز الخلاف السابق هنا كانه
 لان الصبي لا يضبط غالباً ما تحمله في صباه بخلاف الكافر نعم رأيت القطب القسطلاني في كتابه
 المنهج في علوم الحديث أجرى الخلاف فيه وفي الفاسق أيضاً (قال جماعة من العلماء يستحب
 ان يندى بهما حديث بعد ثلاثين سنة) وعليه أهل الشام (وقيل بعد عشرين سنة) سنة
 وعليه أهل الكوفة قيل لموسى بن اسحق كيف لم تكتب عن أبي نعيم فقال كان أهل الكوفة
 لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صفاراً حتى يستكملوا عشرين سنة وقال سفيان
 الثوري كان الرجل اذا أراد ان يطلب الحديث بعد قبل ذلك عشرين سنة وقال أبو عبد الله
 الزيري من الشافعية يستحب كتب الحديث في العشرين لانهما مجتمع العلم قال وأحب ان
 يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض أى الفقه (والصواب في هذه الازمان) بعد ان صار
 الملووظ ابقاء سلسلة الاسناد (التبكير به) أى بالسماع (من حين يصح سماعه) أى الصغير
 (ويكتبه) أى الحديث (وتقييده) وضبطه (حتى يتأهل له) ويستعد (وذلك) يختلف
 باختلاف الاشخاص ولا ينحصر في سن مخصوص (ونقل القاضي عياض ان أهل الصنعة
 حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير (بخمسة سنين) ونسبه غيره للجمهور وقال ابن
 الصلاح (وعلى هذا استقرار العمل) بين أهل الحديث فيكتبون لابن خمس فصاعداً سمع وان لم
 يبلغ خمساً حضراً أو أخصراً وجمعتهم في ذلك ما رواه البخاري وغيره من حديث محمود بن الربيع
 قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة محجة في وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين بوب
 عليه البخاري متى يصح سماع الصغير قال المصنف كابن الصلاح (والصواب اعتبار التمييز فان
 فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزاً صحيح السماع) وان لم يبلغ خمساً (والافلا) وان كان ابن
 خمس فأكثر ولا يلزم من عقل محمود الحجة في هذا السن ان تميز غيره مثل تمييزه بل قد ينقص
 عنه وقد يزيد ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسنه أقل من ذلك ولا يلزم من عقل الحجة عقل

غيرهما بما سمعه وقال القسطلاني في كتاب المنهج ما اختاره ابن الصلاح هو التحقيق والمذهب الصحيح (وروي نحوه هذا) وهو اعتبار التمييز (عن موسى بن هرون) الجمال أحد الحفاظ (وأحد بن حنبل) أما موسى فإنه سئل متى يسمع الصبي الحديث فقال إذا فرق بين البقرة والحمار وأما أحد فإنه سئل عن ذلك فقال إذا عقل وضبط فذكر له عن رجل أنه قال لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد البراء وابن عمر استصغرها يوم بدر فأنتكر قوله هذا وقال بنس القول فكيف يصنع بسفيان ووكيع ونحوهما أسندهما الخطيب في الكفاية والقولان راجعان إلى اعتبار التمييز وليس بقولين في أصل المسئلة خلافا للعراقي حيث فهم ذلك فحكي فيه أربعة أقوال وكأنه أراد حكاية القول المذكور لأحد وهو خمس عشرة وقد حكاه الخطيب في الكفاية عن قوم منهم يحيى بن معين وحكي عن آخرين منهم يزيد بن هرون ثلاث عشرة ومما قيل في ضابط التمييز أن يحسن العدد من واحد إلى عشر بن حكاية ابن الملقن وقرئ السلفي بين العربي والعجمي فقال أكثرهم على أن العربي يصح سماعه إذا بلغ أربع سنين (٣) لحديث محمود الديلمي إذا بلغ ست سنين ومما يدل على أن المرجع إلى التمييز ما ذكره الخطيب قال سمعت القاضي أبا محمد الأصماني يقول حفظت القرآن ولقي خمس سنين وأحضرت عند أبي بكر المقرئ ولقي أربع سنين فأرادوا أن يسمعوها لي فبأحضرت قراءته فقال بعضهم أنه يصغر عن السماع فقال لي ابن المقرئ أقرأ سورة الكافرين فقرأتها فقال أقرأ سورة التكويد فقرأتها فقال لي غيره أقرأ سورة والمرسلات فقرأتها ولم أغلط فيها فقال ابن المقرئ سمعوا له والعهد على بيان أقسام طرق التحمل الحديث هي ترجمته (ومجامعها ثمانية أقسام الأول سماع لفظ الشيخ وهو املاء وغيره) أي تحدث من غير املاء وكل منهما يكون (من حفظ) للشيخ (ومن كتاب) له (وهو أرفع الأقسام) أي أعلى طرق التحمل (عند الجماهير) وسيأتي مقابله في القسم الآتي والاملاء أعلى من غيره وإن استوفيت أصل الرتبة (قال القاضي عياض) أسنده إليه ليبرأ من عهده (لا خلاف أنه يجوز في هذا السماع) من الشيخ (أن يقول في روايته) عنه له (حدثنا وأخبرنا وأتينا) وسمعت فلانا يقول (وقال لنا) فلان (وذكر لنا) فلان قال ابن الصلاح وفي هذا نظرو وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصا بما سمع من غير لفظ الشيخ أن لا يطلق فيما سمع من لفظه لما فيه من الإيهام والالباس وقال العراقي ما ذكره عياض وحكي عليه الإجماع متجه ولا شك أنه لا يجب على السامع أن يبين هل كان السماع املاء أو عرضا قال نعم إطلاقاً أتينا بأبعدان اشتهر استعمالها في الإجازة يؤدي إلى أن تظن بما أداه بها أنه إجازة فيسقطه من لا يتحج بها فينبغي أن لا يستعمل في السماع لما حدث من الاصطلاح (قال الخطيب أرفعها) أي العبارات في ذلك (سمعت) في الإجازة (ثم حدثنا وحدثني) فإنه لا يكاد أحد يقول سمعت في الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه بخلاف حدثنا فإن بعض أهل العلم كان يستعملها في الإجازة وروى عن الحسن أنه قال حدثنا أبو هريرة وتناول حدث أهل المدينة والحسن بما إلا أنه لم يسمع

منه شيئاً قال ابن الصلاح ومنهم من أثبت له مما عاينه قال ابن دقيق العيد وهذا الم يقم دليل
 قاطع على أن الحسن لم يسمع منه لم يجز أن يصار إليه قال العراقي قال أبو زرعة وأبو حاتم من قال
 عن الحسن البصري حدثنا أبو هريرة فقد أخطأ قال والذي عليه العمل أنه لم يسمع منه قال
 غيرهما أيوب وهشيم بن أسد وبنس بن عبيد والترمذي والنسائي والطيب وغيرهم وقال ابن
 القطان ليست حدثنا بنس في أن قائلها سمع في صحيح مسلم في حديث الذي يقتله الدجال فيقول
 أنت الدجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر
 الميقات أي فيكون المراد حدث أمته وهو منهم لكن قال معه رآه الخضر فينبذ لا مانع من
 سماعه قال الخطيب (ثم) يتلو حدثنا (أخبرنا وهو كثير في الاستعمال) حتى أن جماعة
 لا يكادون يستعملون فيما سمعوه من لفظ الشيخ غير ما منهم حماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك
 وهشيم بن بشير وعبيد الله بن مومي وعبد الرزاق ويزيد بن هرون وعمرو بن عوف ويحيى بن
 يحيى التميمي واسحق بن راهويه وأبو مسعود أحمد بن الفرات ومحمد بن أيوب الرازيان وغيرهم
 وقال أحمد أخبرنا أسهل من حدثنا حدثنا شديد قال ابن الصلاح (وكان هذا قبل أن يشيع
 تخصيص أخبرنا بالقراءة على الشيخ قال) الخطيب (ثم) بعد أخبرنا (أنبأنا ونبأنا وهو قليل في
 الاستعمال قال الشيخ) ابن الصلاح (حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهة) أخرى (أدليس
 في سمعت دلالة على أن الشيخ رواه) بالتشديد (أياه) وخاطبه به (بخلافهما) فإن فيه جاد دلالة على
 ذلك وقد سأل الخطيب شيخه الحافظ أبا بكر البرقاني عن السري في كونه يقول لهم فيما رواه عن
 أبي القاسم إلا أن يدوني سمعت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا فذكر له أن أبا القاسم كان مع ثقته
 وصلاحه عسرا في الرواية فكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره
 فيسمع منه ما يحدث به الشخص الداخل إليه فلذلك يقول سمعت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا
 لأن قصده كان الرواية للدخول إليه وحده قال الزركشي والعجيج التفصيل وهو أن حدثنا
 أرفع من حدثه على العموم وسمعت من حدثه على الخصوص وكذا قال القسطلاني في المنهج
 (وأما قال لنا فلان) أو قال لي (أوذ كرنا) أو ذكر لي (فكحدثنا) في أنه متصل (غير أنه لا تنق
 بسماع المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا وأوضع العبارات قال أوذ كرم من غيري أولنا وهو)
 مع ذلك (أيضا محمول على السماع إذا عرف اللقاء) وسلم من التسليس (على ما تقدم في نوع
 المعضل) في الكلام على العنونة (لا سيما أن عرف) من حاله (أنه لا يقول قال إلا فيما سمعه
 منه) كحجاج بن محمد الأوروري كتب ابن جريج عنه بلفظ قال ابن جريج فحمله الناس عنه
 واحتجوا به (وخص الخطيب حمله على السماع به) أي بمن عرف منه ذلك بخلاف من لا يعرف
 ذلك منه فلا يحمله على السماع (والمعروف أنه ليس بشرط) وأقرط ابن منده فقال حيث قال
 البخاري قال لنا فهو واجزة وحيث قال قال فلان فهو تدليس ورد العلماء عليه ذلك ولم يقبلوه
 (القسم الثاني) من أقسام العمل (القراءة على الشيخ ويسمى بها أكثر المحدثين عرضا) من
 حيث أن القاري يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ لكن قال شيخ

الاسلام ابن حجر في شرح البخاري بين القراءة والعرض عموم وخصوص لان الطالب اذا قرأ
 كان أعم من العرض وغيره ولا يقع العرض الا بالقراءة لان العرض عبارة عما يعرض به
 الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضوره فهو أخص من القراءة انتهى (سواء قرأت) عليه
 بنفسك (أو قرأ غيرك) عليه (وأنت تسمع) وسواء كانت القراءة منك أو من غيرك (من كتاب
 أو حفظ) وسواء في الصور الأربع (حفظ الشيخ) ما قرئ عليه (أم لا إذا أمسك أصله هو وثقه)
 غيره كما سيأتي قال العراقي وكذا ان كان ثقة من السامعين يحفظ ما قرئ وهو مستمع غير غافل
 فذلك كافٍ أيضاً قال ولم يذكر ابن الصلاح هذه المسئلة والحكم فيها متجه ولا فرق بين امساك
 الثقة لأصل الشيخ وبين حفظ الثقة لما قرأ وقد رأيت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم
 اكتفى بذلك انتهى وقال شيخ الاسلام ينبغي ترجيح الامساك في الصور كلها على الحفظ لانه
 خوان وشرط الامام أحد في القارئ ان يكون ممن يعرف ويفهم وشرط امام الحرمين في
 الشيخ ان يكون بحيث لو فرض من القارئ تحريف أو تعحيف لردده والا فلا يصح التحمل بها
 (وهي) أي الرواية بالقراءة بشرطها (رواية صحيحة بالاخلاق في جميع ذلك) الا ما حكى عن
 بعض من لا يعتد به ان ثبت عنه وهو أبو عاصم النبيل رواه الرامهرمزي عنه وروى الخطيب
 عن وكيع قال ما أخذت حديثاً قط عرضاً عن محمد بن سلام انه أدرك مالكاً والناس يقرؤن
 عليه فلم يسمع منه لذلك وكذلك عبد الرحمن بن سلام الجمحي لم يكتف بذلك فقال مالك أخرجه
 عنى ومن قال بعتهم من الصحابة فيما رواه البيهقي في المدخل أنس وابن عباس وأبو هريرة ومن
 التابعين ابن المسيب وأوسلة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وخارجة بن زيد وسليمان بن
 يسار وابن هريرة وعطاء ونافع وعروة والشعبي والزهرى ومكحول والحسن ومنصور وأيوب
 ومن الأئمة ابن جريج والثوري وابن أبي ذئب وشعبة والأئمة الأربعة وابن مهدي وشرىك
 والليث وأبو عبيد والبخاري في خلق لا يحصون كثرة وروى الخطيب عن ابراهيم بن سعيد انه
 قال لا ندعون تنطعكم يا أهل العراق العرض مثل السماع واستدل المجيدى ثم البخاري على
 ذلك بحديث ضمام بن ثعلبة لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له انى سائلك فشد عليك ثم
 قال سألك بربك ورب من قبلك الله أرسلك الحديث في سؤاله عن شرائع الدين فلما فرغ قال
 آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورأى فلما رجع الى قومه اجتمعوا اليه فابلقهم فجازوه أى
 قبلوه منه وأسلموا وأسند البيهقي في المدخل عن البخاري قال قال أبو سعيد الحداد عندي خبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم فقيل له قال قصة ضمام الله أمرك بهذا قال نعم
 (واختلفوا في مساواتها للسمع من لفظ الشيخ) في المرتبة (ورجحانه عليها ورجحانها عليه)
 على ثلاثة مذاهب (فحكى الاول) وهو المساواة (عن مالك وأصحابه وأشيائهم) من علماء
 المدينة (ومعظم علماء الجواز والكوفة والبخاري وغيرهم) وحكاها الرامهرمزي عن علي بن أبي
 طالب وابن عباس ثم روى عن علي قال القراءة على العالم بمنزلة السماع منه وعن ابن عباس
 قال اقرؤا على فان قرأتمكم على كقرأتم رواه البيهقي في المدخل وحكاها أبو بكر الصيرفي

عن الشافعي قلت وعندى أن هؤلاء اغاذكروا المساواة في صحة الاخذ بها ردا على من كان
أنكرها الا في اتحاد المرتبة أسند الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال سمعت مالكا
وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أيقول الرجل حدثني قال نعم كذلك القرآن ليس الرجل
يقرأ على الرجل فيقول أقرأني فلان وأسند الحاكم في علوم الحديث عن مطرف قال سمعت
مالكا يابى أشد الاباء على من يقول لا يجزيه الا السماع من لفظ الشيخ ويقول كيف لا يجزيك
هذا في الحديث ويجزيك في القرآن والقرآن أعظم (و) حكى (الثاني) وهو ترجيح السماع
عليها (عن جمهور أهل المشرق وهو الصحيح) حكى (الثالث) وهو ترجيحها عليه (عن
أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما) هو (رواية عن مالك) حكاه عنه الدارقطني وابن
فارس والخطيب وحكاها الدارقطني أيضا عن الليث بن سعد وشعبة وابن لهيعة ويحيى بن
سعيد ويحيى بن عبد الله بن بكير والعباس بن الوليد بن مزيد وأبي الوليد وموسى بن داود
الضبي وأبي عبيد وأبي حاتم وحكاها ابن فارس عن ابن جريج والحسن بن عمار وروى البيهقي
في المدخل عن مكى بن إبراهيم قال كان ابن جريج وعثمان بن الاسود وحظلة بن أبي سفيان
وطه بن عمرو ومالك ومحمد بن اسحق وسفيان الثوري وأبو حنيفة وهشام وابن أبي ذئب
وسعيد بن أبي عروبة والثنائي بن الصباح يقولون قراءتك على العالم خير من قراءة العالم عليك
واذا تلوا بان الشيخ لو غلط لم ينهيا للطالب الرد عليه وعن أبي عبيد القراءة على أثبت من أن
أقول القراءة أنا وقال صاحب البديع بعد اختياره التسوية محل الخلاف ما إذا قرأ الشيخ في
كتابه لانه قد يسهوا فلا فرق بينه وبين القراءة عليه أما إذا قرأ الشيخ من حفظه فهو أعلى
بالاتفاق واختار شيخ الاسلام ان محل ترجيح السماع ما إذا استوى الشيخ والطالب أو كان
الطالب أعلم لانه أوعى لما سمع فان كان مفضولا فقراءته أولى لانها أضبط له قال ولهذا كان
السماع من لفظه في الاملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرر الشيخ والطالب وصرح
كثيرون بان القراءة بنفسه أعلى مرتبة من السماع بقراءة غيره وقال الزركشي القاري
والستمع سواء (والاحوط) الاجود (في الرواية بها) ان يقول (قوات على فلان) ان قرأ
بنفسه (أو قرئ عليه) وأنا أسمع فاقرب به ثم يلي ذلك (عبارات السماع مقبلة) بالقراءة
لا مطلقة (كحدثنا) بقراءة أو قراءة عليه وأنا أسمع (أو أخبرنا) بقراءة أو (قراءة عليه)
وأنا أسمع أو أنا أو أنا أو قال لنا كذلك (وأشددنا في الشعر قراءة عليه ومنع اطلاق حدثنا
وأخبرنا) هنا عبد الله (بن المبارك ويحيى بن يحيى) التميمي (وأحمد بن حنبل) والنسائي
 وغيرهم) قال الخطيب وهو مذهب خلق كثير من أصحاب الحديث (وجوزها طائفة قبل انه
مذهب الزهري ومالك) بن أنس (و) سفيان (بن عيينة ويحيى بن سعيد) القطان والبخاري
وجاعات من المحدثين ومعظم المجازيين والكوفيين) كالثوري وأبي حنيفة وصاحبيه
والنضر بن شمير ويزيد بن هرون وأبي عاصم النبيل ووهب بن جريث وعلب والطحاوي وألف
فيه جزأ أو أبي نعيم الاصبهاني وحكاها عياض عن اكثرين وهو رواية عن أحمد (ومنهم من أجاز

فيها سمعت) أيضا وروى عن مالك والشافعيين والصحيح لا يجوز ومن صححه أحمد بن صالح
 والقاضي أبو بكر الباقلاني وغيرهما ويقع في عبارة السلفي في كتابه التسميع سمعت بقراءة
 وهو ما تسمع في الكتابة لا يستعمل في الرواية أو رأى بفصل بين التقييد والاطلاق (ومنعت
 طائفة) اطلاق (حدثنا وأجازت) اطلاق (أخبرنا وهو مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن
 الحجاج وجهور أهل الشرق وقيل أنه مذهب أكثر المحدثين) عزاه لهم محمد بن الحسن التميمي
 الجوهرى في كتاب الانصاف قال فإن أخبرنا علم يقوم مقام قائله أنا قرأته عليه لأنه لفظ به إلى
 (وروى عن ابن جرير والاوزاعي وابن وهب) قال ابن الصلاح وقيل أنه أول من أحدث الفرق
 بين اللفظين عصر وهذا يدفعه النقل عن ابن جرير والاوزاعي إلا أن يعنى أنه أول من فعل ذلك
 عصر (وروى عن النسائي أيضا) حكاه الجوهرى المذکور قال ابن الصلاح (وصار) الفرق
 بينهما (هو الشائع الغالب على أهل الحديث) وهو اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين
 والاحتجاج له من حيث اللغة فيه عناد ونسكاف قال ومن أحسن ما حكى عن مذهب هذا
 المذهب ما حكاه البرقاني عن أبي حاتم محمد بن يعقوب الهروى أحد رؤساء الحديث بخراسان
 أنه قرأ على بعض الشيوخ عن الفريرى صحيح البخارى وكان يقول له في كل حديث حدثكم
 الفريرى فلما فرغ الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه اغامع الكتاب من الفريرى قراءة عليه فأعاد
 قراءة الكتاب كله وقال له في جميعه أخبركم الفريرى قال العراقى وكأنه كان يرى إعادة السند في
 كل حديث وهو تشديد والصحيح أنه لا يحتاج إليه كما سأتى ^{في} فائدة قول الراوى أخبرنا سمعا
 أو قراءة هو من باب قولهم آتيتهم سعياء ولكنه مشافهة وللناه فيه مذاهب أحدها وهو رأى
 سيوبه أنها مصادر وقعت موقع فاعسل حالا كما وقع المصدر موقعه نعتا في زيد عدل وأنه
 لا يستعمل منها إلا ما سمع ولا يقاس فعلى هذا استعمال الصيغة المذكورة في الرواية ممنوع
 لعدم نطق العرب بذلك الثاني وهو للمبرد أنها ليست أحوال بل مفعولات لفعل مضمهر من
 لفظها وذلك المضمهر هو الحال وأنه يقاس في كل ما دل عليه الفعل المتقدم وعلى هذا تخرج
 الصيغة المذكورة بل كلام ابن حبان في تذكرة يقتضى أن أخبرنا سمعا مسموع وأخبرنا قراءة
 لم يسمع وأنه يقاس على الأول على هذا القول الثالث وهو لزجاج قال يقول سيوبه فلا يضر
 لكنه مقيس الرابع وهو للسيرافى قال هو من باب جلست فعودا منصوب بالظاهر مصدرا
 معنويا (فروع الأول إذا كان أصل الشيخ حال القراءة) عليه (يبد) شخص (موثوق به) غير
 الشيخ (مراع لما يقرأ أهمل له فإن حفظ الشيخ ما يقرأ) عليه (فهو كما مسكه أصله) بيده
 (وأولى) لتعاضد ذهني شخصين عليه (وان لم يحفظ) الشيخ ما يقرأ عليه (فقبل لا يصح
 السماع) حكاه القاضي عياض عن الباقلاني وإمام الحرمين (والصحيح المختار الذي عليه
 العمل) بين الشيوخ وأهل الحديث كافة (أنه صحيح) قال السلفي على هذا عهدنا علماء ناعن
 آخرهم (فان كان) أصل الشيخ (يبد الناقري الموثوق بدينه ومعرفته) يقرأ فيه والشيخ
 لا يحفظه (فاولى بالصحيح) خلافا لبعض أهل التشديد (ومتى كان الأصل يبد غير موثوق به)

القارى أو غيره ولا يؤمن اهماله (لم يصح السماع ان لم يحفظه الشيخ الثانى اذا قرأ على الشيخ
 قائلا أخبرك فلان أو نحوه) كقلت أخبرنا فلان (والشيخ مصغ إليه فاهله غير منكرو) ولا
 مقر لفظ (صح السماع وجازت الرواية به) اكتفاء بالقرائن الظاهرة (ولا يشترط نطق الشيخ)
 بالاقرار كقوله نعم (على الصحيح الذى قطع به جواهر أصحاب الفنون) الحديث والنقطة
 والاصول (وشترط بعض الشافعيين) كالشيخ أبى اسحق الشيرازى وابن الصباغ وسليم
 الرازى (و) بعض (الظاهرين) المقلدين لداود الظاهرى (نطقه) به (وقال ابن الصباغ
 الشافعى) من المشتركين (ليس له) اذ ارواه عنه (ان يقول حدثنى) ولا أخبرنى (وله ان يعمل
 به) أى بما قرئ عليه (وان يرويه قائلا) قرأت عليه أو (قرئ عليه وهو يسمع) وصححه
 الغزالي والآمدى وحكاها عن المتكاسمين وحكى تجوز ذلك عن الفقهاء والمحدثين وحكاها
 الحاكم عن الأئمة الاربعة وصححه ابن الحاجب وقال الزركشى يشترط أن يكون
 سكوته لا عن غفلة أو اكرام وفيه نظر ولو أشار الشيخ برأسه أو اصبغته للاقرار ولم يلفظ
 بخزم فى المحصول بانه لا يقول حدثنى ولا أخبرنى قال العراقى وفيه نظر (الثالث قال الحاكم
 الذى اختاره) انافى الرواية (وعهدت عليه أكثر مشايخى وأئمة عصرى ان يقول) الراوى
 (فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ حدثنى) بالافراد (و) فيما سمعه منه (مع غيره حدثنا)
 بالجمع (وما قرأ عليه) بنفسه (أخبرنى وما قرئ) على المحدث (بمخبرته أخبرنا وروى نحوه عن)
 عبد الله (بن وهب) صاحب مالك روى الترمذى عنه فى العلل قال ما قلت حدثنا فهو وما سمعت
 مع الناس وما قلت حدثنى هو ما سمعت وحدى وما قلت أخبرنا فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهد
 وما قلت أخبرنى فهو ما قرأت على العالم ورواه البيهقى فى المدخل عن سعيد بن أبى حريم وقال
 عليه أدركت مشايخنا وهو معنى قول الشافعى وأحد قال ابن الصلاح (وهو حسن) رائق
 قال العراقى وفى كلاهما ان القارى يقول أخبرنى سواء سمعه معه غيره أم لا وقال ابن دقيق
 العيد فى الاقتراح ان كان معه غيره قال أخبرنا فسوى بين مسئلتى التعديت والاخبار قلت
 الاولى أولى لتمييز ما قرأه بنفسه وما سمعه بقراءة غيره (فان شئت) الراوى هل كان وحده حالة
 التحمل (فالظاهر ان يقول حدثنى أو يقول أخبرنى لا حدثنا وأخبرنا) لان الاصل عدم غيره
 أما اذا شئت هل قرأ بنفسه أو سمع بقراءة غيره قال العراقى فدجعهما ابن الصلاح مع المسئلة
 الاولى وانه يقول أخبرنى لان عدم غيره هو الاصل وفيه نظر لانه يحقق سماع نفسه ويشك
 هل قرأ بنفسه والا اصل انه لم يقرأ وقد حكى الخطيب فى الكفاية عن البرقائى انه كان يشك فى
 ذلك فيقول قرأنا على فلان قال وهذا حسن لان ذلك يستعمل فيما قرأه غيره أيضا كما قاله
 أحمد بن صالح والنسبى وقد اختار يحيى بن سعيد القطان فى شبه المسئلة الاولى الاتيان
 بحد ثنا وذلك اذا شئت لفظ شيخه هل قال حدثنى أو حدثنا ووجهه ان حدثنى أكل مرتبة
 فيقتصر فى حالة الشك على الناقص ومقتضاء قول ذلك أيضا فى المسئلة الاولى الا ان البيهقى
 اختار فى مسئلة القطان ان يوجد (وكل هذا مستحب بانفاق العلماء) لا واجب (ولا يجوز ابدال

حدثنا باخبرنا أو عكسه في الكتب المؤلفة) وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف
لا في نفس ذلك التصنيف بان يغير ولا فيما ينقل منه الى الاجزاء والتخارج (وما سمعته من
لفظ الحديث فهو) أي ابداله (على الخلاف في الرواية بالمعنى) فإن جوزناها جاز الابدال (ان
كان قائله) يرى التسوية بينهما (بجوز اطلاق كليهما) بمعنى (والا فلا يجوز) ابدال ما وقع
منه ومنع ابن حنبل الابدال جزماً **فائدة** عقد الرامهر مزي أبو ابان تنويع الالفاظ
السابقة منها الا بآن بلفظ الشهادة كقول أبي سعيد أشهد على رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه نهي عن الجزآن يتدفعه وقول عبد الله بن طائوس أشهد على والدي انه قال أشهد
على جابر بن عبد الله انه قال أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال أمرت ان أقابل
الناس الحديث وقول ابن عباس شهد عندى رجال مريضون وأرضاهم عندى عمر الحديث
في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح ومنها تقدم الاسم فيقول فلان حدثنا أو أخبرنا ومنها
سمعت فلاناً يأتى عن فلان ومنها قلت لفلان أحدثك فلان أو اكتبك عن فلان ومنها زعم
لنا فلان عن فلان ومنها حدثني فلان ورد ذلك الى فلان ومنها حدثني فلان عن فلان وساق
فلان ومنها سألت فلاناً فالحديث الى فلان ومنها اخذتني كما أخذته عن فلان وساق
لكل لفظة من هذه أمثلة (الرابع اذا نسخ السامع أو المستمع حال القراءة فقال ابراهيم بن
اسحق بن بشير (الحري الشافعي) الحافظ أبو أحمد (بن عدي) والاستاذ أبو اسحق الاسفرايني
الشافعي) وغير واحد من الائمة (لا يصح السماع) مطلقاً نقله الخطيب في الكفاية عنه
وزاد عن أبي الحسن بن سمعون (وصححه) أي السماع (الحافظ مومى بن هرون الجمال
وآخرون) مطلقاً وقد كتب أبو حاتم حالة السماع عند دارم وكتب عبد الله بن المبارك
وهو يقرأ عليه (وقال أبو بكر) أحمد بن اسحق (الضبي الشافعي يقول) في الاداء
(حضرت ولا يقول) حدثنا ولا (أخبرنا والصحيح التفصيل فان فهم) الناسخ (المقروء صح)
السماع (والا) أي وان لم يفهمه (لم يصح) وقد حضر الدارقطني مجلس اسمعيل الصغار
فجلس ينسخ جزأ كان معه واسمعيل على فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وأنت تنسخ
فقال فهمى للاملاء خلاف فهمك ثم قال تحفظ كم أملى الشيخ من حديث الى الآن فقال لا
فقال الدارقطني أملى ثمانية عشر حديثاً فوجدت كما قال ثم قال الحديث
الاول عن فلان عن فلان ومنته كذا والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومنته كذا
ولم يرل يذكراً سائداً الاحاديث ومتونها على ترتيبها والاملاء حتى أتى على آخرها فجب
الناس منه قلت ويشبه هذا ما روى عنه أيضاً انه كان يصلى والقارئ يقرأ عليه فتر حديث
فيه نسير بن دعلوق فقال القارئ بشير فسبح الدارقطني فقال بشير فسبح فقال يسير فتلا
الدارقطني والقلم وقال حمزة بن محمد بن طاهر كتب عند الدارقطني وهو قائم ينقل
فقرأ عليه القارئ عمرو بن شعيب فقال عمرو بن سعيد فسبح الدارقطني فأعاد ووقف فتلا
الدارقطني يا شعيب أصواتك تأمرك (ويجوز هذا الخلاف) والتفصيل (فيما اذا تحدثت

الشيخ أو السامع أو أقرط القارئ في الاسراع بحيث يخفى بعض الكلام (أو هينم القارئ)
 أي أخفى صوته (أو بعد) السامع (بحيث لا يفهم) المقروء (والظاهر أنه يعني) في ذلك
 (عن) القدر اليسير الذي لا يحل عدم سماعه بفهم الباقي (نحو) الكلمة و (الكلمتين
 ويستحب للشيخ أن يميز السامعين رواية ذلك الكتاب) أو الجزء الذي سمعوه وان شمله السماع
 لاحتمال وقوع شيء مما تقدم من الحديث والمجته والهيئة فيجب بذلك (وان كتب) الشيخ
 (لاحدهم كتب سمعه مني وأجزت له روايته كذا فعل بعضهم) قال ابن عتاب الاندلسي لا غنى
 في السماع عن الاجازة لانه قد يغلط القارئ ويغفل الشيخ أو السامعون فيخبر بذلك بالاجازة
 وينبغي لكتاب الطبيب أن يكتب اجازة الشيخ عقب كتابة السماع قال العراقي ويقال ان
 أول من فعل ذلك أبو الطاهر اسمعيل بن عبد المحسن الانطاقي فخره الله خيرا في سند ذلك
 لاهل الحديث فلقد حصل به نفع كبير ولقد انقطع بسبب ترك ذلك واهماله اتصال بعض
 الكتب في بعض البلاد بسبب كون بعضهم كان له قوة ولم يدرك في طبقة السماع اجازة
 الشيخ لهم فانفق ان كان بعض المفوتين آخر من بقي ممن سمع بعض ذلك الكتاب فتعذر قراءة
 جميع الكتاب عليه **ك**أبي الحسن بن الصواف الشاطبي راوى غالب الناس عن ابن باقا
 (ولو عظم مجلس المولى فبلغ عنه المستمل فذهب جماعة من المتقدمين وغيرهم الى أنه يجوز لمن
 سمع المستمل أن يروى ذلك عن المولى) فعن ابن عيينة أنه قال له أبو مسلم المستمل ان الناس
 كثير لا يسمعون قال أسمعهم أنت وقال الاعمش كأنجلس الى ابراهيم التيمي مع الحلقة فربما
 يحدث بالحديث فلا يسمعه من تضي عنه فيسأل بعضهم بعضا عما قال ثم يروونه وما سمعوه
 منه وعن حاد بن زيد انه قال لمن استفهمه كيف قالت قال استفهم من يملك قال ابن الصلاح
 وهو تساهل بمافعله (والصواب الذي قاله المحققون انه لا يجوز ذلك) وقال العراقي الاول
 هو الذي عليه العمل لان المستمل في حكم من يقرأ على الشيخ ويعرض حديثه عليه ولكن
 يشترط أن يسمع الشيخ المولى لفظ المستمل كالقارئ عليه والاحوط أن يبين حالة الاداء ان
 سماعه لذلك أو لبعض الالفاظ من المستمل كما فعله ابن خزيمة وغيره بان يقول أنا بتبليغ فلان
 وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن مودة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يكون اثنا عشر
 أميراً فقال كلمة لم أسمعها فسألت أبي فقال كلهم من قريش وقد أخرجه مسلم عنه كاملاً من غير
 أن يفصل جابر الكلمة التي استفهمها من أبيه (وقال أحمد) بن حنبل (في الحرف الذي يدغمه
 الشيخ فلا يفهم) عنه (وهو معروف أرجو أن لا تضيق روايته عنه وقال في الكلمة يستفهم
 من المستمل ان كانت مجتمعا عليها فلا بأس) بروايتها عنه (وعن خلف بن سالم) المخزومي (منع
 ذلك) فانه قال سمعت ابن عيينة يقول عمرو بن دينار يريد حدثنا فاذا قيل لعقل حدثنا قال لا أقول
 لاني لم أسمع من قوله حدثنا لانه أعرف لكثرة الزحام وهي ح د ث وقال خلف بن عويم سمعت
 من الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها **ك**كنت استفهم جليسي فقلت لراثة فقال
 لا تحدث منها الا بما حفظ قلبك وسمع أذنك فآلقتها (الخامس يصح السماع ممن) هو (وراء)

حجاب اذا عرف صوته ان حدث بلفظه أو عرف (حضوره بسمع) أى مكان يسمع (منه ان قرئ عليه ويكنى في المعرفة) بذلك (خبر ثقة) من أهل الخبرة بالشخ (وشرط شعبه رؤيته) وقال اذا حدثنا المحدث فلم تروجه فلا ترو عنه فله شيط ان قد تصور في صورته يقول حدثنا وأخبرنا (وهو خلاف الصواب وقول الجمهور) فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاعتماد على سماع صوت ابن أم مكتوم المؤذن في حديث ان بلالا يؤذن بليل الحديث مع غيبة شخصه عن يسمعه وكان السلف يسمعون من عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين وهن يحدثن من وراء حجاب (السادس اذا قال المسمع بعد السماع لا ترو عنى أو رجعت عن اخبارك) أو ما أذنت لك في روايته عنى (ونحو ذلك غير مسند ذلك الى خطأ) منه فيما حدث به (أوشن) فيه (ونحوه لم تمتع روايته) فان أسنده الى نحو ما ذكرنا امتنع (ولو خص بالسماع قومافهم غيرهم بغير علمه جاز لهم الرواية عنه ولو قال أخبركم ولا أخبر فلا يضر) ذلك فلان فى صحة سماعه (قاله الاستاذ أبو اسحق) الاسفراينى جوابا للسؤال الحافظ أبى سعيد النيسابورى عن ذلك (فائدة) قال الماوردى يشترط ككون المتحمل بالسماع سميعا ويجوز أن يقرأ الاصل بنفسه (القسم الثالث) من أقسام التحمل (الاجازة وهى أضرب) تسعة وذكرها المصنف كابن الصلاح سبعة (الاول أن يجيز معينا لمعين كالجزئل) أو أجزنكم أو أجزت فلانا الفلانى (الجارى) أو ما اشتملت عليه فرستى) أى جملة عدد مر ويأتى قال صاحب تحقيق اللسان الصواب انها بالمشاة الفوقية وفوقها وادما جاور بما وقف عليها بعضهم بالهاء وهو خطأ قال ومعناها جملة العدد للكتب انظة فارسية (وهذا أعلى أضربها) أى الاجازة (المجردة عن المناولة والصحيح الذى قاله الجمهور ومن الطوائف) أهل الحديث وغيرهم (واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها) وأدعى أبو الوليد الباجى وعباس الاجاع عليها وقصر أبو هريرة والطبى العمة عليها (وأبطلها جماعات من الطوائف) من المحدثين كشعبة قال لوجازت الاجازة لبطلت الرحلة وبراheim الحربى وأبى نصر الوائلى وأبى الشيخ الاصمبهاى والفقهاء كالقاضى حسين والماوردى وأبى بكر المحدثى الشافعى وأبى طاهر الدباس الحنفى وعنه من ان من قال لغيره أجزت لك أن تروى عنى مالم تسمع فكانه قال أجزت لك أن تكذب على لان الشرع لا يبيع رواية مالم يسمع (وهو احدى الروايتين عن الشافعى) وحكاها الاسمدى عن أبى حنيفة وأبى يوسف ونقله القاضى عبد الوهاب عن مالك وقال ابن خزم انها بدعة غير جائزة وقيل ان كان المجيز والمجاز عالين بالكتاب جازوا الا فلا واختاره أبو بكر الرازى من الحنفية (وقال بعض الظاهرية ومتابعهم لا يعمل بها) أى بالمروى بها (كالمرسل) مع جواز التحديث بها (وهذا باطل) لانه ليس فى الاجازة ما يقدح فى اتصال المنقول بها وفى الثقة به وعن الاوزاعى عكس ذلك وهو العمل به ادون التحديث قال ابن الصلاح وفى الاحتجاج لتجوزها غموض ويجه ان يقال اذا جازله ان يروى عنه مروياته فقد أخبره بها جملة فهو كما أخبره بها تفصيلا واخباره بها غير متوقف على التصريح قطعا كفى القراءة وانما

الغرض حصول الافهام والفهم وذلك حاصل بالاجازة المفهومة وقال الخطيب في الكفاية اخذ بعض أهل العلم لجوازها بحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب سورة براءة في صحيفة ودفعها لابن بكر ثم بعث على بن أبي طالب فأخذها منه ولم يقرأها عليه ولا هو أيضا حتى وصل الى مكة ففقهها وقرأها على الناس وقد أسند الرازي عن الشافعي ان الكرايسي أراد ان يقرأ عليه كتبه فأبى وقال خذ كتب الزعفراني فاسخها فقد أخرجت لك فأخذها الاجازة أما الاجازة المقترنة بالمناولة فستأتي في القسم الرابع ^{في تنبيه} اذا قلنا بجملة الاجازة والمتبادر الى الازهان انها دون العرض وهو الحق وحكي الزركشي في ذلك مذاهب ثانياها ونسبه لاحد من مبسرة السالكين انها على وجهها خير من السماع الردي قال واختار بعض المحققين تفضيل الاجازة على السماع مطلقا ثالثها انها مساوية حكمي ابن عان في ربحانة النفس عن عبد الرحمن ابن أحمد بن يحيى بن مخلد انه كان يقول الاجازة عندى وعند أبي جدي كالسماع وقال الطوفي الحق التفضيل في عصر السلف السماع أولى وأما بعد ان دونت الدواوين وجعت المسنن واشتهرت فلا فرق بينهما (الضرب الثاني يحجز معين غيره) أى غير معين (كأخزتك) أو أخزتك جميع (مسموعاتي) أو مروياتي (فالخلاف فيه) أى في جوازها (أقوى وأكثر) من الضرب الاول (والجمهور من الطوائف جوزوا الرواية بها) (فأوجبوا العمل) بما روى (بها) بشرطه (الثالث يحجز غير معين بوصف العموم كأخزتك) جميع (المسلمين أو كل واحد أو أهل زمانى وفيه خلاف للمتأخرين فان قيده) أى الاجازة العامة (بوصف حاصر) كأخزتك طلبه العلم ببلد كذا أو من قرأ على قبل هذا (فأقرب الى الجواز) من غير المقيدة بذلك بل قال القاضي عياض ما أظنهم اختلفوا في جواز ذلك ولا رأيت منه لاحد لانه محصور موصوف كقوله لا ولد فلان أو اخوة فلان واحترز بقوله حاصر لما لا حصر فيه كاهل بلد كذا فهو كالعامه المطلقة وأفرد القسطلاني هذه بنوع مستقل ومثله بأهل بلد معين أو اقليم أو مذهب معين (ومن المجوزين) للعامه المطلقة (القاضي أبو الطيب) الطبري (والخطيب) البغدادي (وأبو عبد الله بن مندهو) (أبو عبد الله بن عتاب والحافظ أبو العلاء) الحسن بن أحمد العطار الهمداني (وآخرون) كابن الفضل بن خيرون وأبي الوليد بن رشد والسلفي وخلائق جمعهم بعضهم في مجلد ورتبهم على حروف المعجم لكثرة هم (قال الشيخ) ابن الصلاح ميلا الى المنع (ولم نسمع عن أحد يقتدى به الرواية بهذه) قال والاجازة في أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفا كثيرا قال المصنف (قلت الظاهر من كلام معصمها جواز الرواية بها وهذا يقتضى صحتها أى فائدة لها غير الرواية بها) وكذا صرح في الروضة بتصحيح صحتها قال العراقي وقد روى بها من المتقدمين الحافظ أبو بكر بن خيرو ومن المتأخرين الشرف الدمياطى وغيره وصحتها أيضا ابن الحاجب قال وبالجملة ففي النفس من الرواية بها ثمن والاحوط ترك الرواية بها قال الا المقيدة بنوع حصر فان الصحيح جوازها انتهى وكذا قال شيخ الاسلام في العامة المطلقة قال الا ان الرواية بها في الجملة أولى من اراد الحديث معصلا قال البلقيني وما قيل

[illegible]

بشيء من لا يحصر عددهم (ولو قال أجزت لمن شاء الرواية عني فأولى بالجواز لانه تصرح بمقتضى الحال) من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها الى مشيئة المجاز له لا تعليق في الاجازة وقاسه ابن الصلاح على بعث ان شئت قال القرافي لكن الفرق بينهما تعيين المبتاع بخلافه في الاجازة فانه مبهم قال والصحيح فيه عدم الصحة قال نعم وزانه هنا أجزت لك ان تروى عني ان شئت الرواية عني قال والاظهر الاقوى هنا الجواز لا انتفاء الجهالة وحقبة التعليق انتهى وكذا قال البلقيني في محاسن الاصطلاح وأيد البطلان في المسئلة الاولى ببطلان الوصية والو كالة فيما لو قال وصيت بهذه لمن شاء أو وكلت في بيعها من شاء ان يبيعها قال واذا بطل في الوصية مع احتمالها ما لا يحتمله غير هاهنا أولى (ولو قال أجزت لفلان كذا ان شاء روايته عني أولئك ان شئت أو أحببت أو أردت فالأظهر جوازه) كما تقدم (الخامس الاجازة للمعدوم كاجزت لمن يولد لفلان واختلف المتأخرون في صحتها فان عطفه على موجود كاجزت لفلان ومن يولده أولك) ولولدك (ولعقبك ما تناسلوا فأولى بالجواز) مما اذا أفرد به الاجازة قياسا على الوقف (وفعل الثاني من المحدثين) الامام (أبو بكر) عبدالله (بن أبي داود) السجستاني فقال وقد سئل الاجازة قد أجزت لك ولا ولدك ولحيدل الحسيلة يعني الذين لم يولدوا بعد قال البلقيني ويحتمل ان يكون ذلك على سبيل المبالغة وتأكيده الاجازة وصرح بتصح هذا القسم القسطاني في المنهج (وأجاز الخطيب الاول) أيضا وألف فيها جاز وأقال ان أصحاب مالك وأبي حنيفة أجازوا الوقف على المعدوم وان لم يكن أصله موجودا قال وان قيل كيف يصح ان يقول أجازني فلان ومولده بعد موته يقال كما يصح ان يقول وقف على فلان ومولده بعد موته قال ولان بعد أحد الزمانين من الآخر كبعد أحد الوطنين من الآخر (وحكاة) أي الصحة فيما ذكر (عن ابن الفراء) الحنبلي (وابن عمروس) المالكي ونسبه عياض لمعظم الشيوخ (وأبطلها) القاضي أبو الطيب وابن الصباغ الشافعيان وهو الصحيح الذي لا ينبغي غيره) لان الاجازة في حكم الاخبار جملته بالمجاز فكلا يصح الاخبار للمعدوم لا يصح الاجازة له اما اجازة من يوجد مطلقا فلا يجوز اجاءا (وأما الاجازة للطفل الذي لا يمر فصيحته على الصحيح الذي قطع به القاضي أبو الطيب والخطيب) ولا يعتبر فيه سن ولا غيره (خلافا لبعضهم) حيث قال لا يصح كالا يصح سماعه ولما ذكر ذلك لابي الطيب قال يصح ان يجيز للغائب ولا يصح سماعه قال الخطيب وعلى الجواز كافة شيوخنا واحتج له بانها اباحة المحير للمجاز له ان يروى عنه والاباحة تصح للعاقل وبغيره قال ابن الصلاح كأنهم رأوا الطفل أهلا لتحمل هذا النوع ليرد به بعد حصول الاهلية لبقاء الاسناد وأما المميز فلا خلاف في صحة الاجازة له تنبيهه أن يخرج المصنف كابن الصلاح مسألة الطفل في ضرب الاجازة للمعدوم وأفرد بها القسطاني بنوع وكذا العراقي وضم إليها الاجازة للمجنون والكافر والحميل فأما المجنون فالاجازة له صحيحة وقد تقدم ذلك في كلام الخطيب وأما الكافر فقال لم أجده فيه نقلا وقد تقدم ان سماعه صحيح قال ولم أجده من أحد من المتقدمين والمتأخرين الاجازة للكافر الا ان شخصاً من الاطباء يقال له محمد بن عبد السيد سمع

الحديث في حال يهوديته على ابي عبد الله الصوري وكتب اعمه في الطبقة مع السامعين وأجاز
 الصوري اعم وهو من جملتهم - وكان ذلك بحضور المزي فلولا انه يرى جواز ذلك ما أقر عليه ثم
 هدى الله هذا اليهودي الى الاسلام وحدث وسمع منه أصحابنا قال والفاسق والمبتدع أولى
 بالاجازة من الكافرو يؤذيان اذ زال المانع قال وأما الحمل فلم أجده فيه نقلاً الا أن الخطيب قال
 لم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال ولم يتعرض لكونه اذا وقع بصح أو لا قال ولا شأنه
 أولى بالصحة من المعلوم قال وقد رأيت شيخنا العلائي سئل للحمل مع أبو به فاجاز واحترز أبو الشتاء
 المنجي فكتب أجزت للمسمين فيه قال ومن عمم الاجازة للعمل وغيره أعلم وأحفظ وأنقن الا
 انه قد يقال لعله ما أصفح اسماء الاستدعاء حتى يعلم هل فيه حمل أم لا الا ان الغالب ان أهل
 الحديث لا يجيزون الا بعد تصفحهم قال وينبغي بناء الحكم فيه على الخلاف في ان الحمل هل
 يعلم أولاً فان قلنا يعلم وهو الاصح صححت الاجازة له وان قلنا لا يعلم فيكون كالاجازة للمعلوم
 انتهى وذكر ولده الحافظ ولي الدين أبو زرعة في فتاويه المكية وهي أجوبة أسئلة سأله عنها
 شيخنا الحافظ أبو الفضل الهاشمي ان الجواز فيما بعد نفخ الروح أولى وانها قبل نفخ الروح
 مرتبة متوسطة بينها وبين الاجازة للمعلوم فهي أولى بالمنع من الاولى وبالجواز من الثانية
 (السادس اجازة مالم يتحمله المميز بوجه) من سماع أو اجازة (ليرويه المجاز له) اذا تحمله
 المميز قال القاضي عياض في كتابه الامناع هذا (لم أر من تكلم فيه) من المشايخ قال (ورأيت
 بعض المتأخرين) والعصريين (يصنعونه ثم حكى عن قاضي قرطبة أبي الوليد) يونس بن مغيث
 (منع ذلك) لماسئلته وقال يعطيك مالم يأخذ وهذا محال (قال عياض) هذا (هو الصحيح) فانه
 يجيز مالا خبر عنه منه ويأذن له بالتحديث بمالم يتحدث به ويبيع مالا يعلم هل يصح له الاذن
 فيه قال المصنف (وهذا هو الصواب) قال ابن الصلاح سواء قلنا ان الاجازة في حكم الاخبار
 بالمجاز جملة أو اذن اذ لا يجيز بمالا خبر عنه منه ولا يؤذن فيما لم يملكه الاذن بعد كالاذن
 في بيع مالم يملكه وكذا قال القسطلاني الاصح البطالان فان مارواه داخل في دائرة حصر العلم
 بأصله بخلاف مالم يرويه فانه لم ينحصر قال المصنف كابن الصلاح (فعلى هذا يتعين على من
 أراد ان يروي عن شيخ أجاز له جميع مسموعاته ان يبحث حتى يعلم ان هذا مما تحمله شيخه قبل
 الاجازة له) (وأما قوله أجزت لك ماصح وما يصح عنده من مسموعاتي فصحيح فنجوز الرواية
 به لما صح عنده) بعد الاجازة (سماعه له قبل الاجازة وفعلة الدارقطني وغيره) قال
 العراقي وكذا لو لم يقبل ويصح فان المراد بقوله ماصح حال الرواية لا الاجازة (السابع اجازة
 المجاز كجزئك مجازاتي) أو جميع ما أجزيتني روايته (فمنعه بعض من لا يعتد به) وهو الحافظ
 أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الانطاقي شيخ ابن الجوزي وصنف في ذلك جزأين
 الاجازة ضعيفة فيقوى الضعف باجماع اجازتين (والصحيح الذي عليه العمل جوازه وبه
 قطع الحفاظ) أبو الحسن (الدارقطني) أبو العباس (بن عقدة وأبو نعيم) الاصبهاني
 (وأبو الفتح نصر المقدسي) وفعلة الحالكم وادعي ابن طاهر الاتفاق عليه (وكان أبو الفتح)

نصر المقدسي (يرى بالاجازة عن الاجازة وربما والى بين ثلاث) اجازات وكذلك الحافظ
 أبو الفتح بن أبي الفوارس والى بين ثلاث اجازات ووالى الرافعي في أماليه بين أربع اجازات
 والحافظ قطب الدين الحلبي بين خمس اجازات في تاريخ مصر وشيخ الاسلام في أماليه بين ست
 (وينبغي للراوى بها) أى بالاجازة عن الاجازة (تأملها) أى تأمل كيفية اجازة شيخ شيخه
 لشيخه ومقتضاها (لئلا يروى) بها (مالم يدخل تحتها) فربما قيدها بعضهم بما صرح عند
 المجاز له أو بما سمعه المجهز ونحو ذلك (فان كانت اجازة شيخ شيخه أجزت له ما صرح عنه من
 سماعي فرأى سماع شيخ شيخه فليس له روايته عن شيخه عنه حتى يعرف انه صرح عند شيخه
 كونه من مسموعات شيخه) وكذا ان قيدها بما سمعه لم يتعد الى مجازاته وقد زل غير واحد
 من الأئمة بسبب ذلك وقال العراقي وكان ابن دقيق العيد لا يجيز رواية سماعة كله بل يقيد
 بما حدث به من مسموعاته هكذا رأيت بخطه ولم أر له اجازة تشمل مسموعه وذلك انه كان شكا
 في بعض سماعاته فلم يحدث به ولم يجزه وهو سماعة على ابن المقير فن حدث عنه باجازته
 منه بشئ ما حدث به من مسموعاته فهو غير صحيح قلت لكنه كان يجيز مع ذلك جميع ما أجيز له
 كما رأيت بخط أبي حيان في النصارى فعلى هذا لا تقيد الرواية عنه بما حدث من مسموعاته
 فقط أو يدخل الباقي فيما أجيز له (فرع قال أبو الحسين) أحمد (بن فارس) اللغوى (الاجازة)
 في كلام العرب (مأخوذة من جواز الماء الذى تسقاه الماشية والحارث يقال) منه (استجزته
 فأجازني اذا اسقاك ماء الماشيتك وأرضك) قال (كذا) لك (طالب العلم يستجيز العالم) أى
 يسأله ان يجيزه (علمه فيجيزه) ايابه قال ابن الصلاح (فعلى هذا يجوز ان يقال أجزت فلانا
 مسموعاتي) أو مروياتي متعدية بغير حرف جر من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية (ومن جعل
 الاجازة اذنا) واباحة وتسويقا (وهو المعروف يقول أجزت له رواية مسموعاتي ومتى قال أجزت
 له مسموعاتي فعلى الحدف كما في نظائره) وعبارة القسط الان في المنهج الاجازة مشتقة من
 التجوز وهو التعدى فيكونه عدى روايته حتى أوصلها للراوى عنه (قالوا انما تستحسن الاجازة
 اذا علم المجيز ما يجيزه وكان المجاز) له (من أهل العلم) أيضا لانهم اتوسع وترخيص يتأهل له أهل
 العلم لم يسس حاجتهم اليها قال عيسى بن مسكين الاجازة رأس مال كبير (واشترطه بعضهم)
 في صحتها بالغ (وحكى عن مالك) حكاه عنه الوليد بن بكر من أصحابه (وقال ابن عبد البر
 الصحيح انها لا تجوز الا لماهر بالصناعة في) شئ (معين لا يشكك استاده وينبغي للمجيز
 كتابة) أى بالكتابة (ان يتلفظ بها) أى بالاجازة أيضا (فان اقتصر على الكتابة) ولم يتلفظ (مع
 قصد الاجازة صحت) لان الكتابة كناية وتكون حينئذ دون الملفوظ بها في الرتبة وان لم
 يقصد الاجازة قال العراقي فالظاهر عدم الصحة قال ابن الصلاح وغير مستبعد تعميم ذلك بمجرد
 هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع انه لم يتلفظ بما قرأ عليه
 اخبارا منه بذلك (تنبيه) لا بشرط القبول في الاجازة كما صرح به البلقيني قلت فلورث الذي
 ينقدح في النفس الصحة وكذا الورجع الشيخ عن الاجازة ويحتمل ان يقال ان قلنا الاجازة

أو بمعنى بل
 ونسخ اذن

اخبار لم يضر الرد ولا الرجوع وان قلنا اذن واباحة ضر كالوقف والوكالة ولكن الاول هو
 الظاهر ولم أر من تعرض لذلك ^{في فائدة} قال شيخنا الامام الشئني الاجازة في الاصطلاح اذن في
 الرواية لفظاً وخطاً يفيد الاخبار الاجمالي عرفاً واركانها أربعة المجيز والمجازله والمجازبه
 ولفظ الاجازة (القسم الرابع) من اقسام العمل (المناولة) والاصل فيها ما علقه البخاري في
 العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لامير السرية كتاباً وقال لا تقرأه حتى تبلغ مكان
 كذا وكذا فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وصله
 البيهقي والطبراني بسند حسن قال السهيلي احتج به البخاري على صحة المناولة فكذلك العالم اذا
 ناول التلميذ كتاباً جازله ان يروى عنه ما فيه قال وهو فقه صحيح قال البلقيني وأحسن
 ما يستدل به عليها ما استدلل به الحاكم من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بعث بكتابه الى كسرى مع عبد الله بن حذافة وأمره ان يدفعه الى عظيم البحرين فدفعه
 عظيم البحرين الى كسرى وفي مجمع البغوي عن يزيد الرقائمي قال كنا اذا كنا على أنس
 ابن مالك أنانا بمجال مجمع له فآلقاها البنا وقال هذه أحاديث سمعناها من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكتبناها وعرضتها (هي ضربان مقرونة بالاجازة ومجردة) عنها (فالمقرونة)
 بالاجازة (أعلى أنواع الاجازة مطلقاً) ونقل عياض الاتفاق على صحتها (ومن صورها) وهو
 أعلاها كما صرح به عياض وغيره (ان يدفع الشيخ الى الطالب أصل سماعه أو) فرعا (مقابلاً
 به ويقول) له (هذا سماعي أو روايتي عن فلان) أو لا يسميه ولكن اسمه مذكور في الكتاب
 المناول (فاروه) عني (أو أجزت لك روايته عني ثم يبقيه معه تليكا أو لينسخه) ويقابل به
 ويرده (أو نحوه ومنها ان يدفع اليه) أي الى الشيخ (الطالب سماعه) أي سماع الشيخ أصلاً
 أو مقابلاً به (فيتأمله) الشيخ (وهو عارف متيقظ ثم يعيده اليه) أي يناوله للطالب (ويقول) له
 (هو حديثي أو روايتي) عن فلان أو عن ذكر فيه (فاروه عني أو أجزت لك روايته وهذا
 سماع غير واحد من أئمة الحديث عرضوا قد سبق أن القراءة عليه تسمى عرضاً فليس هذا
 عرض المناولة وذلك عرض القراءة وهذه المناولة كالسماع في القوة) والرتبة (عند الزهري
 وربيعة ويحيى بن سعيد الانصاري) من المدنيين (ومجاهد والشعبي وعلقمة وابراهيم
 التخيمان من الكوفيين (وأبي العالبيه) البصري (وأبي الزبير) المكي (وأبي المتوكل)
 البصري (ومالك) من أهل المدينة (وابن وهب وابن القاسم) واشهب من أهل مصر
 (وجاعات آخرين) من الساميين والخراسانيين وحكاها الحاكم عن طائفة من مشايخه قال
 البلقيني وأرفع من حكى عنه من المدنيين ذلك أبو بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة
 وعكرمة مولى ابن عباس ومن دونه العلاء بن عبد الرحمن وهشام بن عروة ومحمد بن عمرو بن
 علقمة ومن دونهم عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد ومن أهل مكة عبد الله بن عثمان بن خثيم
 وابن عيينة ونافع الجمعي وداود الطائري ومسلم الزنجي ومن أهل الكوفة أبو بردة الاشعري
 وعلي بن ربيعة الاسدي ومنصور بن المعتمر وسرايل والحسن بن صالح وزهير وجابر الجعفي

ومن أهل البصرة قتادة وحميد الطويل وسعيد بن أبي عروبة وكهس وزيا بن
 فيروز وعلي بن زيد بن خديان وداريد بن أبي هند وجبر بن حازم وسليمان بن المغيرة ومن
 المصريين عبد الله بن عبد الحكم وسعيد بن غنير ويحيى بن بكير ويوسف بن عمرو ونقل ابن
 الاثير في مقدمة جامع الاصول ان بعض أصحاب الحديث جعلها أرفع من السماع لان الثقة
 بكتاب الشيخ مع اذنه فوق الثقة بالسماع منه وأثبت لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع
 (والصحيح انها منخطة عن السماع والقراءة وهو قول) سفيان (الثوري والاوزاعي وابن
 المبارك وأبي حنيفة والشافعي والبخاري والمزني وأحمد واسحق) بن راهويه (ويحيى بن
 يحيى) وأسند الراهر مزي عن مالك (قال الخالكم وعليه عهدنا أئمتنا واليه نذهب) قال
 العراقي وقد اعترض ذكر أبي حنيفة مع هؤلاء بان صاحب القصة من أصحابه نقل عنه وعن
 محمد بن المحدث اذا أعطاه الكتاب وأجاز له ما فيه ولم يسمعه ولم يعرفه لم يجز قال والجواب ان
 البطلان عندهما لا للمناولة والاجازة بل لعدم المعرفة فان الضمير في قوله لم يعرفه ان كان
 للمجاز وهو الظاهر تنفق الضمائر فقتضاه انه اذا عرف ما أجيز له صح وان كان للشيخ فسيأتي
 ان ذلك لا يجوز الا ان كان الطالب موثوقا بخبره قلت ومما يعترض به في ذكر الاوزاعي ان البيهقي
 روى عنه في المدخل قال في العرض يقول قرأت وقرئ في المناولة يتدين به ولا يحدث (ومن
 صورها ان يناول الشيخ الطالب سماعه ويحيزه ثم يمسه الشيخ) عنده ولا يبقيه عند
 الطالب (وهذا دون ما سبق) لعدم احتواء الطالب على ما تحمله وغيبته عنه (ويجوز روايته)
 عنه (اذا وجد ذلك الكتاب) المناول له مع غلبة ظنه بسلامته من التغير (أو) وجد فرعا
 (مقابلا به موثوقا بموافقة ما تناولته الاجازة كما يعتد بذلك في الاجازة المجردة ولا يظهر في
 هذه المناولة كبير مزية على الاجازة المجردة) عنها (في معين) من الكتب (و) قد قال
 جماعة من أصحاب الفقه والاصول لافائدة فيها) عبارة القاضي عياض منهم وعلى التحقيق
 فليس لها شيء زائد على الاجازة للشيء المعين من التصانيف ولا فرق بين اجازته اياه ان يحدث
 عنه بكتاب الموطأ وهو غائب أو حاضر اذا المقصود تعيين ما أجازه (و) لكن (شيوخ الحديث
 قديما وحديثا يرون لها مزية معتبرة) على الاجازة المعينة (ومنها ان يأتيه الطالب
 بكتاب ويقول) له (هذا روايتك فناولنيه وأجزلي روايته فيحييه اليه) اعتمادا عليه (من
 غير نظريه و) لا (تحقق روايته) له (فهذا باطل فان وثق بخبر الطالب ومعرفة) وهو
 بحيث يعتمد مثله (اعتمده وصحت الاجازة) والمناولة (كما يعتد في القراءة) عليه من أصله
 اذا وثق بدينه ومعرفة قال العراقي فان فعل ذلك والطالب غير موثوق به ثم نسين بعد
 ذلك بخبر من يعتمد عليه ان ذلك كان من مروياته فهل يحكم بهجة الاجازة والمناولة السابقتين
 لم أر من تعرض لذلك والظاهر نعم لزال ما كان نخشا من عدم ثقة المجيز انتهى (فلو قال حدث
 عني بما فيه ان كان من حديثي مع براءة من الغلط) والوهم (كان) ذلك (جائزا حسنا
 الضرب الثاني) المناولة (المجردة) عن الاجازة (بان يناوله) الكتاب كما تقدم (مقتصر على)

نسخة مختلة

قوله (هذا سماعي) أو من حديثي ولا يقول له إروه عني ولا أجرت لك روايته ونحو ذلك
(فلا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء، وأصحاب الأصول وعابو المحدثين المجوزين)
لهما قال العراقي ما ذكره النووي مخالف لكلام ابن الصلاح فإنه إنما قال فيه هذه المناولة
مختلفة لا تجوز الرواية بها وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين
أجازوها - وغوا الرواية بها وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها ومخالف
أبض المقالة جماعة من أهل الأصول منهم الرازي فإنه لم يشترط الاذن بل ولا المناولة بل
إذا أشار إلى كتاب وقال هذا سماعي من فلان جاز لمن سمعه أن يرويه عنه سواء ناوله أم لا وسواء
قال له إروه عني أم لا وقال ابن الصلاح أن الرواية بها ترجح على الرواية بمجرد اعلام الشيخ
لما فيه من المناولة فإنها لا تخلو من اشعار بالاذن في الرواية قات والحديث والآثار السابقة
أول القسم يدلان على ذلك فإنه ليس فيه - ما تصرح بالاذن نعم الحديث الذي علمه البخاري
فيه ذلك حيث قال لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا فيفهموه الأمر بالقراءة عند بلوغ المكان
وعندي أن يقال إن كانت المناولة جوابا للسؤال كأن قال له ناوئني هذا الكتاب لا يرويه عنك
فناوله ولم يصرح بالاذن صححت وجاز له أن يرويه كما تقدم في الإجازة بالخط بل هذا أبلغ وكذا إذا
قال له حدثني بسماعة من فلان فقال هذا سماعي من فلان كما وقع من أنس قصص أيضا
وما عد ذلك فلا فإن ناوله الكتاب ولم يخبره أنه سماعه لم تجز الرواية به بالاتفاق قاله الزركشي
(فرع) في ألفاظ الاداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة (جوز الزهري ومالك وغيرهما) كالحسن
البصري (إطلاق حدثنا وأخبرنا في الرواية بالمناولة وهى مقتضى قول من جعلها سماعا وحكى
عن أبي نعيم الاصبهاني وغيره) كابى عبد الله المزني (جوازه) أى إطلاق حدثنا وأخبرنا
(في الإجازة المجردة) أيضا وقد عيب بذلك لكن حكاه القاضي عياض عن ابن جرير وحكاه
الوليد بن بكير عن مالك وأهل المدينة وصححه امام الحرمين ولا مانع منه ومن اصطلاح أبي
نعيم أن يقول أخبرنا عبد الله بن جعفر فيما قرئ عليه ويريد بذلك أنه أخبره إجازة وأن
ذلك قرئ عليه لأنه لم يقل وأنا أسمع بدليل أنه قد يصرح بأنه سمعه بواسطة عنه وتارة يضم
اليه وأذن لي فيه وهذا اصطلاح له موهم قال المصنف كابن الصلاح (والصحيح الذي عليه
الجمهور وأهل التحري) والورع (المنع) من إطلاق ذلك (وتخصيصها بعبارة مشعرة بما تبين
الواقع) (كحدثنا) إجازة أو مناولة وإجازة وأخبرنا إجازة أو مناولة وإجازة أو إذا ناوئني أذنه
أو فيما أذن لي فيه أو فيما أطلق لي روايته أو أجازني أو أجاز لي أو ناوئني أو شبه ذلك
كسوغ لي أن أروى عنه وأباح لي (وعن الأوزاعي تخصيصها) أى الإجازة (بخبيرنا) بالتحديد
(و) تخصيص (القراءة بخبيرنا) بالهمزة قال العراقي ولم يحل من النزاع لأن خبرنا وأخبرنا بمعنى
واحد لغة واصطلاحا واختار ابن دقيق العيد أنه لا يجوز في الإجازة أخبرنا لا مطلقا ولا مقيدا
لبعد دلالة لفظ الإجازة على الاخبار اذ معناها في الوضع الاذن في الرواية قال ولو سمع الاستاذ
من الشيخ وناوله الكتاب جاز له إطلاق أخبرنا لأنه صدق عليه أنه أخبره بالكتاب وإن كان

اخبار اجلياً فلا فرق بينه وبين التفصيلي (واصل طبع قوم من المتأخرين على اطلاق أنباءنا في
 الاجازة واختاره) أبو العباس الوليد بن بكر المعمرى المالكي (صاحب كتاب الوجازة) في
 تجويز الاجازة وعليه عمل الناس الآن والمعروف عند المتقدمين انها بمنزلة أخبارنا وحكي
 عياض عن شعبه انه قال في الاجازة مرة أنباءنا ومرة أخبرنا قال العراقي وهو بعيد عنه فانه
 كان ممن لا يرى الاجازة (وكان البيهقي يقول أنباءنا) وأنباءنا (اجازة) وفيه التصريح
 بالاجازة مع رعاية اصطلاح المتأخرين (وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه أكثر
 مشايخي وأئمة عصرى أن يقول فيما عرض على المحدث فأجازته شفاهاً أنباءنا وفيما كتب
 اليه كتب الي) واستعمل قوم من المتأخرين في الاجازة باللفظ شافهني وانا مشافهته وفي
 الاجازة بالكاتبه كتب الي وأنا كاتبه أو في كتابة قال ابن الصلاح ولا يسلم من الابهام وطرف
 من التدليس أما المشافه فتوهم مشافهته بالتحديث وأما الكتابة فتوهم انه كتب اليه بذلك
 الحديث بعينه كما كان يفعله المتقدمون وقد نص الحافظ أبو المظفر الهمداني على المنع من
 ذلك للابهام المذكور قلت بعد ان صار الآن ذلك اصطلاحاً عارى من ذلك وقد قال
 القسطلاني بعد نقله كلام ابن الصلاح الآن العرف الخاص من كثرة الاستعمال يرفع
 ما يتوقع من الاشكال (وقد قال أبو جعفر) أحمد (بن حمدان) النيسابوري (كل قول البخاري
 قال لي) فلان (عرض ومناولة) وتقدم انها محمولة على السماع وانها غالباً في المذاكرة وان
 بعضهم جعلها تعليقاً وابن منده اجازة (وعبر قوم) في الرواية بالسماع (عن الاجازة باخبارنا
 فلان ان فلاناً حدثه أو أخبره) فاستعملوا اللفظ ان في الاجازة (واختاره الخطابي أو حكاها وهو
 ضعيف) بعيد من الاشعار بالاجازة وحكاها عياض عن اختيار أبي حاتم الرازي قال وأنكر
 بعضهم هذا وحقه ان ينكر فلا معنى له ينفعهم المراد منه ولا اعتيد هذا الوضع في المسئلة لغة
 ولا عرفاً قال ابن الصلاح وهو فيما اذا سمع منه الاستاذ فقط وأجاز له ما رواه قريب فان فيها
 اشعاراً بوجود أصل الاخبار وان أجل المخبر به ولم يذكره تفصيلاً قلت واستعمالها الآن في
 الاجازة شائع كما تقدم في العنعنة (واستعمل المتأخرون في الاجازة الواقعة في رواية من فوق
 الشيخ حرف عن فيقول فيمن سمع شيخاً باجازته عن شيخ قرأت على فلان عن فلان) كما تقدم في
 العنعنة قال ابن مالك ومعنى عن في تخورروبت عن فلان وأنباءنا عن فلان المجاوزة لان
 المروى والمنبأ به مجاوز لن أخذ عنه (ثم ان المنع من اطلاق حديثنا أو أخبرنا في الاجازة
 والمناولة (الابزول باجازة المميز ذلك) كما اعتاده قوم من المشايخ في قولهم في اجازتهم لمن
 يجيزون ان شاء قال حدثنا وان شاء قال أخبرنا لان اباحة الشيخ لا يغير بها الممنوع في المصطلح
 (القسم الخامس) من أقسام العمل (الكاتبه) وعبارة ابن الصلاح وغيره المكاتبه (هي ان
 يكتب الشيخ مسموعه) أو شيئاً من حديثه (الحاضر) عنده (أو غائب) عنه سواء كتب (بخطه
 أو) كتب عنه (بأمره) وهي ضربان مجردة عن الاجازة ومقرونة باجزل ما كتبت لك
 (أو) كتبت (البسك أو) ما كتبت (به البسك ونحوه من عبارة الاجازة وهذا في العمه والقوة

كالمناول والمقرونة) بالاجازة (وأما المكتابة (المجردة) عن الاجازة (فنع الرواية بها قوم منهم
 القاضي أبو الحسن (المأوردى الشافعي) في الحاوى والآمدى وابن القطان (وأجازها
 كثيرون من المتقدمين والمتأخرين منهم أيوب السختماني ومنصور والليث) بن سعد وابن أبي
 سيرة ورواه البيهقي في المدخل عنهم وقال في الباب آثار كثيرة عن التابعين فمن بعدهم وكتب
 النبي صلى الله عليه وسلم إلى عماله بالاحكام شاهدة لقولهم (وغير واحد من الشافعيين)
 منهم أبو المظفر السمعاني (وأصحاب الاصول) منهم الرازي (وهو الصحيح المشهور بين أهل
 الحديث ويوجد في مصنفاتهم) كثيرا (كتب إلى فلان قال حدثنا فلان والمراد به هذا وهو
 معمول به عندهم معدود في الموصول) من الحديث دون المنقطع (لشعاره بمعنى الاجازة
 والمنقطع وزاد السمعاني فقال هي أقوى من الاجازة) قلت وهو المختار بل وأقوى من أكثر
 صور المناول لقوى صحيح البخاري في الايمان والنذور كتب إلى محمد بن بشار وليس فيه بالمكتابة
 عن شيوخه غيره وفيه وفي صحيح مسلم أحاديث كثيرة بالمكتابة في أثناء السند منها ما أخرجاه
 عن وراد قال كتب معاوية إلى المغيرة أن اكتب إلى ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فكتب إليه الحديث في القول عقب الصلاة وأخرجنا عن ابن عون قال كتبت إلى نافع
 فكتب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق الحديث وأخرجنا عن سالم
 ابن النضر عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمر بن
 عبيد الله حين سار إلى الحرورية يخبره بمحدث لا يتمنوا لقاء العدو وأخرجنا عن هشام قال
 كتب إلى يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مر فوإذا أقيمت الصلاة فلا
 تقوموا حتى تروني وعند مسلم حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كتبت إلى جابر بن سمرة
 مع غلام نافع أن أخبرني بشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إلى سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة عشية رجم الاسلي فذكر الحديث (ثم بكى) في
 الرواية بالمكتابة (معرفته) أي المكتوب له (خط الكاتب) وان لم تقم البيعة عليه (ومهم
 من شرط البيعة) عليه لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك (وهو ضعيف)
 قال ابن الصلاح لان ذلك نادر وان ظاهر ان خط الانسان لا يشبه بغيره ولا يقع فيه الالباس
 وان كان الكاتب غير الشيخ فلا بد من ثبوت كونه ثقة كما تقدمت الاشارة اليه في نوع المعلل
 (ثم الصحيح انه يقول في الرواية بها كتب إلى فلان قال حدثنا فلان أو أخبرنا فلان مكتابة
 أو كتابة أو نحوه) وكذا أحد ثمانية بذلك (ولا يجوز اطلاق حدثنا أو أخبرنا وجوز الليث
 ومنصور وغير واحد من العلماء المحدثين وكبارهم) وجوز آخرون أخبرنا دون حدثنا وروى
 البيهقي في المدخل عن أبي عصمة سعد بن معاذ قال كنت في مجلس أبي سليمان الجوزقاني
 فغري ذكر حدثنا وأخبرنا فقلت ان كلاهما سواء فقال رجل بينهما فرق ألا ترى محمد بن
 الحسين قال اذا قال رجل لعبد الله ان أخبرني بكذا فانت حرف فكتب اليه بذلك صار حرا وان
 قال ان حدثني بكذا فانت حرف فكتب اليه بذلك لا يعتق (القسم السادس) من أقسام العمل

(اعلام الشيخ الطالب ان هذا الحديث أو الكتاب بمعايه) من فلان (مقتصر عليه)
دون أن يأذن في روايته عنه (بخور الزاوية به كثير من أصحاب الحديث والفقه والاصول
والظاهر منهم ابن جريج وابن الصباغ الشافعي وأبو العباس) الوليد بن بكر (القنبري
بالمجعة) نسبة الى بنى القمبر بن من غلق (المالكي) ونصره في كتاب الوجازة وحكام عياض
عن الكثير واختاره الرامهرزي وهو مذهب عبد الملك بن حبيب المالكي وخرم به صاحب
المحصول واتباعه بل (قال بعض الظاهرية لوقال هذه رواية) وضم اليه ان قال (لأروها)
عني أو لا أجيزها لك (كان له) مع ذلك (روايتها عنه) وكذا قال الرامهرزي أيضا قال عياض
وهذا صحيح لا يقتضي النظر سواء لان منعه ان لا يحدث بما حدثه لانه له ولا ريبه لا يؤثر
لانه قد حدثه فهو شيء لا يرجع فيه قال المصنف كابن الصلاح (والصحيح ما قاله غير واحد من
المحدثين وغيرهم انه لا تجوز الرواية به) وبه قطع القراني في المستصفي قال لانه قد لا يجوز
روايته مع كونه سماعه ظلل يعرفه فيه وقاس ابن الصلاح وغيره ذلك على مسألة استرعاه
الشاهد أن يحمله الشهادة فانه لا يكفي اعلامه بل لابد ان يأذن له ان يشهد على شهادته قال
القاضي عياض وهذا القياس غير صحيح لان الشهادة على الشهادة لا تصح الا مع الاذن في
كل حال والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه الى اذن باتفاق وأيضا فالشهادة
تفترق من الرواية في أكثر الوجوه وعلى المنع قال المصنف كابن الصلاح (لكن يجب العمل
به) أي بما أخبره الشيخ انه مسموع (ان صح سنده) وادعى عياض الاتفاق على ذلك (القسم
السابع) من أقسام العمل (الوصية وهي أن يوصي) الشيخ (عند موته أو سفره) لشخص
(بكتاب رويته) ذلك الشيخ (بخور بعض السلف) وهو محمد بن سيرين وأبو قلابة (للموصي
له روايته عنه) بتلك الوصية قال القاضي عياض لان في دفعه له نوعا من الاذن وشبهه من
العرض والمناولة قال وهو قريب من الاعلام (وهو غلط) عبارة ابن الصلاح وهذا بعيد
جدا وهو اما زلة عالم أو متأول على انه أراد الرواية على سبيل الوجادة ولا يصح تشبيهه بقسم
الاعلام والمناولة (والصواب انه لا يجوز) وقد أنكر ابن أبي الدم على ابن الصلاح وقال
الوصية أرفع رتبة من الوجادة بخلاف وهي معمول بها عند الشافعي وغيره فهذا أولى
(القسم الثامن) من أقسام العمل (الوجادة وهي) بكسر الواو (مصدر لوجد مؤلداً غير
مسموع من العرب) قال المعاني بن زكريا النهرواني فترج المولدون قولهم وجادة فيما أخذ من
العلم من صحيفه من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد التمييز
بين المعاني المختصة قال ابن الصلاح يعني قولهم وجد ضالته وجدنا ما مطلوبه وجودا وفي
الغضب موجد وفي الغنى وجد وفي الحب وجد (وهي أن يقف على أحاديث بخط راويها)
غير المعاصره أو المعاصر ولم يلقه ولم يسمع منه أو سمع منه ولكن (لأروها) أي تلك
الاحاديث الخاصة (الواجد) عنه بسماع ولا اجازة (فله أن يقول وجدت أو قرأت بخط فلان
أو في كتابه بخطه حدثنا فلان ويسوق الاسناد والمن أن قرأت بخط فلان عن فلان هذا

الذي استمر عليه العمل قديما وحديثا) وفي مسند أحمد كثير من ذلك من رواية ابنه عنه
بالوجادة (وهو من باب المنقطع) لكن (فيه شوب اتصال) بقوله وجدت بخط فلان وقد تسهل
بعضهم فأني فيها بلفظ عن فقال قال ابن الصلاح وذلك يدل على قبح إذا كان بحيث يؤهم
سماعه منه (وجازف بعضهم فأطلق فيها حديثنا وأخبرنا وأكبر عليه) ولم يجوز ذلك أحد بعده
عليه ^{في تنبيه} وقع في صحيح مسلم أحاديث مروية بالوجادة وانتقدت بأنها من باب المقطوع
كقوله في الفضائل حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال وجدت في كتابي عن أبي أسامة عن هشام
عن أبيه عن عائشة أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتفق فيقول أين أنا اليوم
الحديث وروى أيضا بهذا السند حديث قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إنني لا أعلم إذا
كنت غير راضية وحديث تزوجني إسماعيل بن سنان وأجاب الرشيد العطار بأنه روى الأحاديث
الثلاثة من طرق أخرى موصولة إلى هشام وإلى أبي أسامة قالت وجواب آخر وهو أن الوجادة
المنقطعة أن يجد في كتاب شعبة لا في كتابه عن شيخه فتأمل (وإذا وجد حديثا في تأليف شخص)
وليس بخطه (قال ذكر فلان أو قال فلان أخبرنا فلان وهذا منقطع لا شوب) من الاتصال
(فيه وهذا كله إذا وثق بأنه خطه أو كتابه أو الألف يقل بلغني عن فلان أو وجدت عنه أو قرأت في
كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان أو ظننت أنه بخط فلان أو ذكر كتابه أنه فلان أو تصدق فلان
أو قبل بخط) فلان (أو) قبل أنه (تصنيف فلان) ونحو ذلك من العبارات المفصلة بالمسند وقد
تستعمل الوجادة مع الإجازة فيقال وجدت بخط فلان وإجازته لي (وإذا نقل) شيئا (من تصنيف
فلان يقل) فيه (قال فلان) أو ذكر بصيغة الجزم (الأذا وثق بصحة النسخة بمقابلته) على أصل
مصنفه (أو) مقابله (ثقة) فإن لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل بلغني عن فلان أو وجدت في
نسخة من كتابه ونحوه وتسامح أكثر الناس في هذه الأعصار بالجزم في ذلك من غير تحقير وتثبت
فيطالع أحدهم كتابا منسوب إلى مصنف معين وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة
فإن قال فلان أو ذكر فلان كذا (والصواب ما ذكرناه فإن كان المطالع عالما فطنا متقنا)
بحيث (لا يخفى عليه الساقط غالباً والمغير رجونا جواز الجزم له) فيما يحكيه (والى هذا استروح
كثير من المصنفين في نقلهم) من كتب الناس (وأما العمل بالوجادة فنقل عن معظم المحدثين
والفقهاء المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز عن الشافعي ونظار أصحابه جوازه وقطع بعض
المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة) به (وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه)
في (هذه الأزمان غيره) قال ابن الصلاح فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسداد باب العمل
بالمنقول لتعذر شروطها قال الباقي في وأخرج بعضهم للعمل بالوجادة بحديث أي الخلق أعجب
أيما قالوا الملائكة قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم قالوا الانبياء قال وكيف لا يؤمنون
وهم بأنبيائهم الوحي قالوا نحن فقال وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم قالوا نحن يا رسول الله
قال قوم يا تون من بعدكم يحسدون محفيا يؤمنون بما فيها قال الباقي في وهذا استنباط حسن
قلت المحجج بذلك هو الحافظ عماد الدين بن كثير ذكر ذلك في أوائل تفسيره والحديث رواه

الحسن بن عرفة في جزئه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وله طرق كثيرة أوردتها في الامالي وفي بعض ألفاظه بل قوم من بعدكم يأثمهم كتاب بن لوحيين يؤمنون به ويعملون بما فيه أولئك أعظم منكم أجراً أخرجه أحمد والدارمي والحاكم من حديث أبي جعة الانصاري وفي لفظ للحاكم من حديث عمرو بن المقداد فيعملون بما فيه فهو لأفضل أهل الايمان ايماناً (النوع الخامس والعشرون كتابة الحديث وضبطه وفيه مسائل احداها اختلاف السلف) من الصحابة والتابعين (في كتابة الحديث فكريها طائفة) منهم ابن عمرو بن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وابن عباس وآخرون (وأباحها طائفة) وفعلوها منهم عمرو بن علي وابنه الحسن وابن عمرو وأنس وجابر وابن عباس وابن عمر أيضاً والحسن وعطاء وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز وحكاه عياض عن أكثر الصحابة والتابعين منهم أبو قلابة وأبو الملح ومن ملج قوله فيه يعيرون علينا ان نكتب العلم وندونه وقد قال الله عز وجل علمها عند ربّي في كتاب لا يضل ربّي ولا ينسى قال البلقيني وفي المسئلة مذهب ثالث حكاه الرامهرمزي وهو الكتابة والمحو بعد الحفظ (ثم أجمعوا) بعد ذلك (على جوازها) وزال الخلاف قال ابن الصلاح ولولا تدوينه في الكتب لدرس في العصر الاخير (وجاء في الاباحة والنهي حديثان) فحديث النبي ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عني شيئاً الا القرآن ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليحسه وحديث الاباحة قوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي شاة متفق عليه وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن ابن عمر وقال قلت يا رسول الله اني اسمع منك الشيء فاكتبه قال نعم قال في الغضب والرضا قال نعم قال فاني لأقول فيهما الاحقاق قال أبو هريرة ليس أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً عنه مني الا ما كان من عبد الله ابن عمر فانه كان يكتب ولا يكتب رواه البخاري وروى الترمذي عن أبي هريرة قال كان رجل من الانصار يجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيحفظه ولا يحفظه فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال استعن بيمينك وأومأ يمينه الى الخط وأسند الرامهرمزي عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله انا اسمع منك أشياء أفكتبها قال اكتبوا ذلك ولا حرج وروى الحاكم وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً قيدوا العلم بالكتاب وأسند الديلمي عن علي مرفوعاً اذا كتبتم الحديث فاكتبوه بسنده وفي الباب أحاديث غير ذلك وقد اختلف في الجمع بينها وبين حديث أبي سعيد السابق كما أشار اليه المصنف بقوله (فالاذن لمن خيف نسيانه والنهي لمن أمن) النسيان ووثق بحفظه (وخيف انكاله) على الخط اذا كتب فيكون النهي مخصوصاً وقد أسند ابن الصلاح هنا عن الازاعي انه كان يقول كان هذا العلم كريماً يتلقاه الرجال بينهم فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله (أو نهى) عنه (حين خيف اختلاطه بالقرآن وأذن) فيه (حين أمن) ذلك فيكون النهي منسوخاً وقيل المراد النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تأويل الآية فربما كتبوه

معها فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباه وقيل النهى خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه
والإذن في غيره ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه عليه قاله البخاري
وغيره وقد روى البيهقي في المدخل عن عمرو بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب
السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشاروا عليه أن يكتبها فطفق
عمر يستخير الله فيها شهرًا ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له فقال إني كنت أردت أن أكتب السنن
وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوا عليها وتركوها كتاب الله وإني والله لا ألبس
كتاب الله بشئ أبدًا (ثم على كاتبه صرف المهمة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ونقطاً يؤمن)
معهما (اللبس) ليؤديه كما سمعه قال الأوزاعي فور المكتاب أعجابه قال الراهم عزي أي نقطه
ان يبين الياء من التاء والحاء من الخاء قال والشكل تقييد الأعراب وقال ابن الصلاح أعجام
المكتوب يمنع من استعجابه وشكله يمنع من اشتكائه قال وكثير ما يعتمد اللواتق على ذهنه
وذلك وخيم العاقبة فإن الإنسان معرض للنسيان انتهى وقد قيل إن النصاري كفروا
بلفظه أخطوا في أعجابهما وشكلهما قال الله في الإنجيل لعيسى أنت نبي ولدتك من البتول
فحفظوها وقالوا أنت بنى ولدتك مخففاً وقيل أول فتنة وقعت في الإسلام سبها ذلك أيضاً وهي
فتنة عثمان رضي الله عنه فإنه كتب للذي أرسله أميراً إلى مصر إذا جاءكم فاقبلوه فحفظوها
فاقتلوه فخرى ماجرى وكتب بعض الخلفاء إلى عامل له ببلدان أحص المحسنين أي بالعدد
فحفظها بالمعجمة فخصاهم (ثم قيل أنما يشكل المشكل ونقل عن أهل العلم كراهية الأعجام) أي
النقط (والأعراب) أي الشكل (الافى الملتبس) إذ لا حاجة إليهم في غيره (وقيل يشكل
الجميع) قال القاضي عياض وهو الصواب لاسيما للمبتدى وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز
ما يشكل مما لا يشكل ولا صواب وجهه أعراب الكلمة من خطئه قال العراقي ورجحنا أن
الشيء غير مشكل لو وضوحه وهو في الحقيقة محمل نظر محتاج إلى الضبط وقد وقع بين العلماء
خلاف في مسائل مرتبة على أعراب الحديث كحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه فاستدل به
الجمهور على أنه لا يجب ذكاة الجنين بناءً على رفع ذكاة أمه ورجح الحنفية الفسخ على التشبيه
أي بذكي مثل ذكاة أمه (الثانية ينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من الأسماء أكثر)
فإنها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل ولا بعد قال أبو اسحق الجبيري أولى الأشياء
بالضبط أسماء الناس لأنه لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه وذكر أبو علي
الغساني أن عبد الله بن إدريس قال لما حدثني شعبة بحديث أبي الحوراء عن الحسن بن علي
كتبت تحتهم حور عين ثلاثاً غلط فقرأه أبو الجوزاء بالجيم والزاي (ويستحب ضبط المشكل في
نفس الكتاب وكتبه) أيضاً (مضبوطاً واضحاً في الحاشية قبلته) فإن ذلك أبلغ لأن المضبوط
في نفس الأسطر ربما أدخله نقط غيره وشكاه مما فوقه أو تحته لاسيما عند ضيقها ودقة الخط
قال العراقي وأوضح من ذلك أن يقطع حروف الكلمة المشككة في الهامش لأنه يظهر شكل
الحرف بكتابه مفرد في بعض الحروف كالنون والياء التعنية بخلاف ما إذا كتبت الكلمة

كلها قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ومن عادة المتقنين ان يبالغوا في ايضاح المشكل فيفروقا
حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا (ويستحب تحقيق الخط دون مشقه
وتعليقه) قال ابن قتيبة قال عمر بن الخطاب شر الكتابة المشق وشرا القراءة الهذمة وأجود
الخط أبينه انتهى والمشق سرعة الكتابة (ويكره تدقيقه) أي الخط لانه لا ينتفع به من في
نظره ضعف ورعا ضعف نظركا نيه بعد ذلك فلا ينتفع به وقد قال أحمد بن حنبل لابن عمه حنبل
ابن اسحق وراه يكتب خطا دقيقا لا تفعل أحوج ما تكون اليه يخونك (الامن عذر كضيق
الورق وتخفيفه للعمل في السفر ونحوه وينبغي ضبط الحروف المهمة) أيضا قال البلقيني
يستدل لذلك بما رواه المرزباني عن عساكر عن عبيد بن أوس الغساني قال كتبت بين يدي
معاوية كتابا فقال لي يا عبيد ارفش كتابك فاني كتبت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا معاوية ارفش كتابك قلت وما رقصه يا أمير المؤمنين قال أعط كل حرف ما ينوبه من النقط
قال البلقيني فهذا عام في كل حرف ثم اختلف في كيفية ضبطها (قيل يجعل تحت الدال والراء
والسين والصاد والطاء والعين النقط الذي فوق نظائرها) واختلف على هذا في نقط السين من
تحت فقيل كصورة النقط من فوق وقيل لا بل يجعل من فوق كالآثافي ومن تحت مبسوطة
صفا (وقيل يجعل فوقها) أي المهملات المذكورة صورة هلال (كقلامه الظفر مضجعة
على قفاها وقيل) يجعل (تحتها حرف صغير مثلها) ويتعين ذلك في الحاء قال القاضي عياض
وعليه عمل أهل المشرق والاندلس (وفي بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير) كفتحته وقيل
كهزمة (وفي بعضها تحتها همزة) فهذه خمس علامات ^{في فائدة} لم يتعرض أهل هذا الفن
للكاف واللام وذكروهما أصحاب التصانيف في الخط فالكاف اذا لم تكتب مبسوطة تكتب في
بطنها كاف صغيرة أو همزة واللام يكتب في بطنها لام أي هذه الكلمة بحروفها الثلاثة لا صورة
ل ويوجد ذلك كثير في خط الادباء والهاء آخر الكلمة يكتب عليها هاء مشقوفة تميزها من
هاء التأنيث التي في الصفات ونحوها والهمزة المكسورة هل تكتب فوق الالف والكسرة
أسفلها أو كلاهما أسفل اصطلاحان للكتاب والثاني أوضح (ولا ينبغي ان يصطلح مع نفسه في
كتابه) (برمز لا يعرفه الناس) فيوقع غيره في حيرة في فهم مراده (فان فعل) ذلك فليبين فيه أول
الكتاب أو آخره مراده وينبغي ان يعتني بضبط مختلف الروايات وتميزها فيجعل كتابه (موصولا
على رواية) واحدة (ثم ما كان في غيرها من زيادات الحقة في الحاشية أو نقص أعلم عليه أو
خلاف كتبه معينا في كل ذلك من رواية بتمام اسمه لا راضا) له بحرف أو بحرفين من اسمه
(الا ان يبين أول الكتاب أو آخره) مراده بتلك الرموز (واكتفى كثيرون بالتمييز بحمرة فالزيادة
نطق بحمرة والنقص يحوق عليه بحمرة مبينا اسم صاحبها أول الكتاب أو آخره) هذا الفرع
كله ذكره ابن الصلاح عقب مسألة الضرب والمحو قدمه المصنف هنا للمناسبة مع
الاختصار (الثالثة ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دائرة) للفصل بينهما (نقل ذلك عن جماعات
من المتقدمين) كابي الزناد وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحري وابن جرير (واستحب الخطيب

ان تكون الدارات (غفلا فاذا قابل نقط وسطها) أى نقط وسط كل دائرة عقب الحديث الذى يفرغ منه أو خط في وسطها اخطا قال وقد كان بعض أهل العلم لا يعتمد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه (ويكره في مثل عبد الله وعبد الرحمن بن فلان) وكل اسم مضاف الى الله تعالى (ككاتبه عبد آخر السطر واسم الله مع ابن فلان أول الآخر) وأوجب اجتناب مثل ذلك ابن بطه والخطيب ووافق ابن دقيق العيد على ان ذلك مكروه لا حرام (وكذا يكره) في رسول الله ان يكتب (رسول آخره والله صلى الله عليه وسلم أوله وكذا ما أشبهه) من الموهبات والمستبشعات كان تكتب قائل من قوله قاتل ابن صفية في النار في آخر السطر وابن صفية في أوله أو تكتب فقال من قوله في حديث شارب النحر فقال عمر أخراه الله ما أكثر ما يؤتى به آخره وعمر وما بعده أوله ولا يكره فصل المتضايفين اذ لم يكن فيه مثل ذلك كسبحان الله العظيم يكتب سبحان آخر السطر والله العظيم أوله مع ان جمعهما في سطر واحد أولى (وينبغي ان يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم) كلما ذكر (ولا يسأم من تكرره) فان ذلك من أكثر الفوائد التي يتجملها طالب الحديث (ومن أغفله حرم خطا عظيما) فقد قيل في قوله صلى الله عليه وسلم ان أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة صحبه ابن حبان انهم أهل الحديث لكثرة ما يتكروذ كره في الرواية فيه صلوات عليه وقد أوردوا في ذلك حديث من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى في ذلك الكتاب وهذا الحديث وان كان ضعيفا فهو مما يحسن ايراده في هذا المعنى ولا يلتفت الى ذكر ابن الجوزي له في الموضوعات فان له طرقا تخبره عن الوضع وتقضى ان له أصلا في الجلة فاخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة وأبو الشيخ الاصبهاني والديلمي من طريق أخرى عنه وابن عدى من حديث أبي بكر الصديق والاصبهاني في ترغيبه من حديث ابن عباس وأبو نعيم في تاريخ أصبهان من حديث عائشة وذكر البلقيني في محاسن الاصطلاح هنا عن فضل الصلاة للنجي قال جاء باسناد صحيح من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن أنس يرفعه اذا كان يوم القيامة جاء أصحاب الحديث وبايدهم المحابر فبرسل الله اليهم جبريل فيسألهم من أنتم وهو أعلم فيقولون أصحاب الحديث فيقول ادخلوا الجنة طالما كنتم تصلون على نبي في دار الدنيا وهذا الحديث رواه الخطيب عن الصوري عن ابن الحسين بن جميع عن محمد بن يوسف بن يعقوب الرقي عن الطبراني عن الزبير عن عبد الرزاق به وقال انه موضوع والحمل فيه على الرقي قلت له طريق غير هذه عن أنس أوردتها الديلمي في مسند الفردوس وقد ذكرتها في مختصر الموضوعات **تنبيه** ينبغي أن يجمع عند ذكره صلى الله عليه وسلم بين الصلاة عليه بلسانه وبنانه ذكره التحيي (ولا بتقيد فيه) أى ما ذكر من كتابة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (بما في الأصل ان كان ناقصا) بل يكتبه ويتلفظ به عند القراءة مطلقا لا بدعلا كلام برويه وان وقع في ذلك الامام أحمد مع انه كان يصلى نطقا لا خطافا فقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين ومال الى صنيع أحمد ابن دقيق العيد فقال ينبغي أن يتبع الاصول والروايات واذا

ذكر الصلاة لفظاً من غير أن تكون في الأصل فينبغي أن تعجبها قريشه تدل على ذلك كرفع رأسه عن النظر في الكتاب وينوي بقلبه أنه هو المصلي لآلها عن غيره وقال عباس الغنبري وابن المديني مآثر كآ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه وورعنا عجلنا فنبض الكتاب في كل حديث حتى ترجع إليه (وكذا) ينبغي المحافظة على (الثناء على الله سبحانه وتعالى كهز وجل وسبحانه وتعالى وشبهه) وإن لم يكن في الأصل قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وكذا الترضي والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار) قال المصنف في شرح مسلم وغيره ولا يستعمل عز وجل ونحوه في النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان عزيزاً جليلاً ولا الصلاة والسلام في الصحابة استقلالاً ولا يجوز تبعاً (وإذا جاءت الرواية بشئ منه كانت العناية به) في الكتاب (أشد) وأكثر (ويكره الاقتصار على الصلاة أو التسليم) هنا وفي كل موضع شرعت فيه الصلاة كما في شرح مسلم وغيره لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً وإن وقع ذلك في خط الخطيب وغيره قال حمزة السكاكي كنت أكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة دون السلام فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي مالك لا تتم الصلاة علي (و) يكره (المرز اليه ما في السكاكية) بحرف أو حرفين كمن يكتب صلعم (بل يكتبهما بكاملهما) ويقال إن أول من رخصها بصلعم قطع يده (الرابعة عليه) وجوباً كما قال عياض (مقابلة كتابه بأصل شيخه وإن أجازته) فقد روى ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي قالاً من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلا ولم يستنج وقال عروة بن الزبير لابنه هشام كتبت قال نعم قال عرضت كتابك قال لا قال لم تكتب أسنده البيهقي في المدخل وقال الاخفش إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجب ما قال البلقيني وفي المسئلة حديثان من فروع أحدهما من طريق عقيل عن ابن شهاب عن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبيه عن جده قال كنت أكتب الوحي عند النبي صلى الله عليه وسلم فإذا فرغت قال اقرأ فأقرأه فإن كان فيه سقط أقامه ذكره البرزباني في كتابه الحديث الثاني ذكره السمعاني في أدب الإملاء من حديث عطاء بن يسار قال كتب رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال له كتبت قال نعم قال عرضت قال لا قال لم تكتب حتى تعرضه فيصح قال وهذا أصرح في المقصود إلا أنه من رسل انتهى قلت الحديث الأول رواه الطبراني في الأوسط بسند رجاله موثقون (وأفضلها أن يسلم هو وشيخه كتابهما حال التسميع) وقال ما لم يكن كذلك فهو أنقص رتبة وقال أبو الفضل الجارودي أصدق المعارضة مع نفسك وقال بعضهم لا يصح مع أحد غير نفسه ولا يقلد غيره حكاه عياض عن بعض أهل التحقيق قال ابن الصلاح وهو مذهب متروك والقول الأول أولى (ويستحب أن ينظر معه) فيه (من لا نسخه معه) من الطلبة حال السماع (الاسميان أراد) النقل (من نسخه) وقال يحيى بن معين لا يجوز للحاضر بلا نسخة (أن يروى من غير أصل الشيخ إلا أن ينظر فيه حال السماع) قال ابن الصلاح وهذا من مذاهب أهل التشديد (والصواب الذي قاله الجمهور أنه لا يشترط) في صحة السماع (أنظره

(و) انه (لا) يشترط (مقابلته بنفسه بل تكفي مقابلة ثقه له (أى وقت كان) حال القراءة أو بعدها (وتكفي مقابلة فرع قول بأصل الشيخ ومقابلته بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ) لان الغرض مطابقة كتابه لأصل شيخه فسواء حصل ذلك بواسطة أو غيرها (فان لم يقابل) كتابه بالأصل ونحوه (أصلا فقد أجاز له الرواية منه) والحالة هذه (الاستاذ أبو اسحق) الاسفراينى (وآباء بكر) بلفظ الجمع فى آباء وهم (الاسماعيلي والبرقاني والخطيب) بشروط ثلاثة (ان كان الناقل) للنسخة (صحيح النقل قليل السقط و) ان كان (نقل من الاصل و) ان (بين حال الرواية انه لم يقابل) ذكر الشرط الاخير فقط الاسماعيلي وهو مع الثانى الخطيب والاول ابن الصلاح وأما القاضى عياض فحزم بمنع الرواية عند عدم المقابلة وان اجتمعت الشروط (ويراعى فى كتاب شيخه مع من فوقه ما ذكرنا) انه براعيه (فى كتابه ولا يكن كطائفة) من الطلبة (اذا أرادوا معاهه) أى الشيخ (لكتاب سمعوا) عليه ذلك الكتاب (من أى نسخة اتفقت وسيأتى فيه خلاف وكلام آخر فى أول النوع الا تى الخامسة المختار فى) كيبسة (تخريج الساقط) فى الحواشى (وهو اللحق) بفتح اللام والحاء) المهمة يسمى بذلك عند أهل الحديث والكتابة أخذوا من اللاحق أو من الزيادة فانه يطلق على كل منهما لغة (ان يخط من موضع سقوطه فى السطر خطا صاعدا) لفوق (معطوفا بين السطر بن عطفة يسيرة الى جهة) الحاشية التى يكتب فيها (اللحق وقيل بعد العطفة) من موضع التخريج (الى أول اللحق) واختاره ابن خلدون قال ابن الصلاح وهو غير مرضى لانه وان كان فيه زيادة بيان فهو تسخير للكتاب وتسويده لا سيما عند كثرة اللاحقات قال العراقى الا ان لا يكون مقابلته خاليا ويكتب فى موضع آخرية عين حيث نذر الخط اليه أو يكتب قبالة يتلوه كذا وكذا فى الموضوع الفلانى ونحو ذلك لزوال اللبس (ويكتب اللحق قبالة العطفة فى الحاشية اليمنى ان اتسعت) له لاحتمال ان يطرق أى بقية السطر سقط آخر فيخرج له الى جهة اليسار فلو خرج للاولى الى اليسار ثم ظهر فى السطر سقط آخر فان خرج له الى اليسار أيضا اشبهت موضع هذا بموضع ذلك وان خرج للثانى الى اليمين تقابل طرفا التخريجتين وربما التقيا لغيرهما فظن انه ضرب على ما بينهما (الا ان يسقط فى آخر السطر فيخرجه الى) جهة (الشمال) قال القاضى عياض لا وجه الى ذلك لقرب التخريج من اللحق ومرعة لحاق الناظر به ولانه آمن بنقص يحدث بعده قال العراقى نعم ان ضاق ما بعد آخر السطر لقرب الكتابة من طرف الورق أو اضيقه بالتجديد بان يكون السقط فى الصفحة اليمنى فلا بأس حينئذ بالتخريج الى جهة اليمين وقد رأيت ذلك فى خط غير واحد من أهل العلم انتهى (وليكتبه) أى الساقط (صاعدا الى أعلى الورقة) من أى جهة كان لاحتمال حدوث سقط حرف آخر فيكتب الى أسفل (فان زاد اللحق على سطر ابتدأ أسطوره من أعلى الى أسفل فان كان) التخريج (فى معنى الورقة انتهت) الكتابة (الى باطنها وان كان فى) جهة (الشمال فالى طرفها) تنتهى الكتابة اذ لو لم يفعل ذلك لانتقل الى موضع آخر بكلمة تخريج أو اتصال (ثم يكتب فى انتهاء اللحق) بعده (صح) فقط (وقيل

يكتب مع صرح رجع وقيل يكتب الكلمة المتصلة به داخل الكتاب) ليدل على ان الكلام
انتظم (وايس عرضي لانه تطويل موهوم) لانه قد يحى في الكلام ما هو مكرر مرتين وثلاثا
لمعنى صحيح فاذا كررنا الحرف لم نأمر ان يوافق ما يتكرر حقيقة أو بشكل أمره فيوجب
ارتيا باوزيادة اشكال قال عياض وبعضهم يكتب انتهى الحق قال والصواب صرح هذا كله
في التخريج المساقط (وأما الحواشي) المكتوبة (من غير الاصل) كشرح وبيان غلط
أو اختلاف في رواية أو نسخة أو نحوه فقال القاضي عياض (الاولى انه (لا يخرج له خط) لانه
يدخل اللبس ويحسب من الاصل بل يجعل على الحرف ضربة أو نحو هاندل عليه قال ابن
الصلاح (والحتم استجباب التخريج) لذلك أيضا ولكن (من) على (وسط الكلمة المخرج
لاجلها) لا بين الكلمتين وبذلك يفارق التخريج المساقط (السادسة شأن المتقنين) من
الحذاق (التحجج والتضييب والتعريض) مبالغة في العناية بضبط الكتاب (فالتحجج كتابة
صرح على كلام صرح رواية ومعنى وهو عرضة للشك) فيه (أو الخلاف) فيكتب ذلك الوجه
ليعرف انه لم يغفل عنه وانه قد ضبط وصرح على ذلك الوجه (والتضييب ويسمى) أيضا
(التعريض ان يعد) على الكلمة (خطأ أوله كالصاد) هكذا ص و فرق بين التحجج والسقيم
حيث كتب على الاول حرف كامل لتمامه وعلى الثاني حرف ناقص ليدل نقص الحرف على
اختلاف الكلمة ويسمى ذلك ضربة لكون الحرف مقفلا بها لا يتجه لقراءة كضربة الباب
مقفول بهانقله ابن الصلاح عن أبي القاسم الافليقي اللغوي (ولا يلزق) التضييب (بالممدود
عليه) ثلاثين ضربا وانما (يعد) هذا التضييب (على ثابت) نقلا فاسد لفظا أو معنى
أو خطأ من الجهة القريبة أو غيرها (أو محفف أو ناقص) فيشار بذلك الى الخلل الحاصل
وان الرواية ثابتة به لاحتمال ان يأتي من يظهر له فيه وجه صحيح (ومن الناقص) الذي يضرب
عليه (موضع الارسال أو الانقطاع) في الاسناد (وربما اختصر بعضهم علامة التحجج)
فيكتبها هكذا ص (فاشبهت الضبة ويوجد في بعض الاصول القديمة في الاسناد الجامع جماعة)
من الرواة في طبقة (معطوف بعضهم على بعض علامة تشبه الضبة) فيما (بين اسمائهم)
فيتوهم من لا خبرة له انها ضبة (وليست ضبة وكانها علامة اتصال) بينهم أثبتنا كيدا
للعطف خوفا من أن يجعل عن مكان الواو (السابعة اذا وقع في الكتاب ما ليس منه نفي) عنه
اما (بالضرب) عليه (أو الحلق) له (أو المحو) بأن تكون الكتابة في لوح أو ورق أو ورق صفي
جدا في حال طراوة المكتوب وقد روى عن معن أن كان ربما كتب الشيء ثم لعقه (أو غيره
وأولاه الضرب) فقد قال الرامهرمزي قال أصحابنا الحلق ثممة وقال غيره كان الشيوخ
يكرهون حضور السكبين لمجلس السماع حتى لا يبشر شئ لان ما يبشر منه ربما يصح في رواية
أخرى وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر من رواية هذا أصحابا في رواية
الأخرى فيحتاج الى الحافه بعد ان بشر بخلاف ما اذا خط عليه وأوقفه رواية الاول وصرح
عند الاخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بعينه (ثم) في كيفية هذا الضرب خمسة أقوال

(قال الا كثرون يخط فوق المضروب عليه خطا ينادى اعلى ابطاله) بكونه (مختلطاً به) أى بأوائل كلماته (ولا يطمسه بل يكون) مانحته (يمكن القراءة ويسمى هذا) الضرب عند أهل المشرق (الشق) عند أهل المغرب وهو بفتح المجمة ونشديد القاف من الشق وهو الصدع أو شق العصا وهو التفريق كأنه فرق بين الزائد وما قبله وبعده من الثابت بالضرب وقيل هو الشق بفتح النون والمجمة من نشق الظبي في جباله علق فيها فكانه أبطل حركة الكلمة وأعمالها بجعلها في وثاق يمنعها من التصرف (وقيل لا يخط) أى الضرب (بالمضروب عليه بل يكون فوقه) منفصلاً عنه (معطوفاً) طرفاً لخط (على أوله وآخره) **مثاله هكذا** (وقيل) هذا تسويد بل (يحوق على أوله نصف دائرة وكذا) على (آخره) بنصف دائرة أخرى مثاله **(هكذا)** (و) على هذا القول (إذا كثرت الكلام) المضروب عليه وقد يكتفى بالتعويق أوله أو آخره فقط (وقد يحوق أول كل سطر وآخره) في الإثناء أيضاً وهو أوضح (ومنهم من) استقبح ذلك أيضاً (اكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها) وسماها صفراً لاشعارها بخلو ما بينهما من صفة مثال ذلك هكذا هـ وقيل يكتب لافي أوله أوزائد أو من (والى فى آخره) قال ابن الصلاح ومثل هذا يحسن فيما سقط في رواية وثبت في رواية وعلى هذين القولين أيضاً إذا كثرت المضروب عليه أما يكتفى بعلامة الإبطال أوله وآخره أو يكتب على أول كل سطر وآخره وهو أوضح هذا كله في زائد غير مكرر (وأما الضرب على المكرر فقيل يضرب على الثاني) مطلقاً دون الأول لأنه كتب على صواب فالخطأ أولى بالإبطال (وقيل يبقى أحسنهما صورة وأبينهما) قراءة ويضرب على الآخر هكذا حكى ابن خلد القولين من غير مراعاة لأوائل السطور وآخرها والفصل بين المتضايين ونحو ذلك (وقال القاضي عياض) هذا إذا تساوت الكلمات في المنازل بأن كانتا في اثنا السطراً (ان كانا أول سطر ضرب على الثاني أو آخره فعلى الأول) يضرب صونا لأوائل السطور وآخرها عن الشمس (أو) الثانية (أول سطر) الأولى (آخر) سطر (آخر فعلى آخر السطر) لان مراعاة أول السطر أولى (فان تكرر المضاف والمضاف إليه أو الموصوف والصفة ونحوه روى اتصالهما) بأن لا يضرب على المتكرر بينهما بل على الأول في المضاف والموصوف أو الآخر في المضاف إليه والصفة لان ذلك مضطرب إليه للفهم فراعته أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط قال ابن الصلاح وهذا التفصيل من القاضي حسين (وأما الحلق والكشط والخوف كرهها أهل العلم) كما تقدم (الثامنة غلب عليهم الاقتصاد) في الخط (على الرمز في حديثنا وأخبرنا) لتكررها (وشاع) ذلك وظهر (بحيث لا يخفى) ولا يلبس (فيكتبون من حديثنا الثاء والنون والالف) ويحذفون الحاء والدال (وقد تحذف الثاء) أيضاً ويقتصر على الضمير (و) يكتبون (من أخبرنا أنا) أى الهمزة والضمير (ولا تحسن زيادة الباء قبل النون وان فعله البيهقي) وغيره لثلاث تلبس برمز حديثنا (وقد ترادوا بعد الالف) قبل النون أو حاء في خط المغاربة (و) قد تراد (دال أول رمز حديثنا) ويحذف الحاء

بجعل بالعلم ابتلى باحدى ثلاث أن ينساه أو يموت ولا ينتفع به أو يذهب كتبه قلت وقد ذم الله
 تعالى في كتابه مانع العارية بقوله ويمنعون الماعون واعارة الكتب أهم من الماعون (واذا
 أعاره فلا يبطئ عليه) بكتابه الا بقدر حاجته قال الزهرى اياك وغلول الكتاب وهو حبسها
 عن أصحابها وقال الفضيل ليس من فعال أهل الورع ولا من فعال الحكماء ان يأخذ سماع رجل
 وكتابه فيحسبه عنه ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه (فان منعه) اعارته (فان كان سماعه مثبنا)
 فيه (برضا صاحب الكتاب) أو بخطه (لزمه اعارته والا فلا كذا قاله أئمة مذاهبيهم في أزمانهم
 منهم القاضي حفص بن غياث الحنفى) من الطبقة الاولى من أصحاب أبي حنيفة (واسماعيل)
 ابن اسحق (القاضى المالكي) صاحب أصحاب مالك (وأبو عبد الله الزبير الشافعى وحكم
 به القاضيان) الاولان أما حكم حفص فروى الراهمزى ان رجلا ادعى على رجل بالكوفة
 سماعه اياه فتحا كإليه فقال لصاحب الكتاب أخرج البنا كتبنا فما كان من سماع هذا
 الرجل بخط يدك أئزمناك وما كان بخطه أعفيناك منه قال الراهمزى فسألت أبا عبد الله
 الزبير عن هذا فقال لا يجيئ في هذا الباب حكم أحسن من هذا لان خط صاحب الكتاب دال
 على رضاه باستماع صاحبه معه وأما حكم اسماعيل فروى الخطيب انه تحوكم اليه في ذلك فاطرق
 مليا ثم قال للمدعى عليه ان كان سماعه في كتاب بخط يدك فليزمنك أن تغيره (وخالف فيه
 بعضهم والصواب الاول) وهو الوجوب قال ابن الصلاح قد تعاضدت أقوال هذه الأئمة في ذلك
 ويرجع حاصلها الى أن سماع غيره اذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه اعارته اياه قال وقد كان
 لا يبين لى وجهه ثم وجهته بان ذلك بمنزلة شهادة له عنده فعليه أداءها بما حوته وان كان فيه
 بذل ماله كما يلزم محتمل الشهادة أداءها وان كان فيه بذل نفسه بالسعى الى مجلس الحكم
 لأدائها وقال البلقيني عندى في توجيهه غير هذا وهو ان مثل هذا من المصالح العامة
 التى يحتاج اليها مع حصول علقه بين المحتاج والمحتاج اليه تقتضى الزامه باسعا فاه فى
 مقصده قال وأصله اعادة الجدار لوضع جذوع الجار عليه وقد ثبت ذلك فى الصحيحين وقال
 بوجوب ذلك جمع من العلماء وهو أحد قولى الشافعى فاذا كان يلزم الجار بالعارية مع دوام
 الجذوع فى الغالب فلا ن يلزم صاحب الكتاب مع عدم دوام العارية أولى (فاذا نسخته فلا
 ينقل سماعه الى نسخه) أى لا يثبت عليه (الا بعد المقابلة الموضية و) كذا (لا ينقل
 سماع) تما (الى نسخة الا بعد مقابلة مرضية) لثلا يغتر بتلك النسخة (الا ان يبين كونها غير
 مقابلة) على ما تقدم (النوع السادس والعشرون صفة رواية الحديث) وآدابه وما يتعلق
 بذلك (تقدم منه جل فى النوعين قبله وغيرهما) كالفاظ الاداء (وقد شدد قوم فى الرواية
 فافرطوا) أى بالغوا (وتساهل) فيها (آخرون ففرطوا) أى قصروا (فن المشددين من قال
 لاجحة الا فيما رواه) الراوى (من حفظه وتذكره روى) ذلك (عن مالك وأبي حنيفة وأبي بكر
 الصديق لاني) المروزي (الشافعى) فروى الحاكم من طريق ابن عبد الحكم عن أشهب قال
 سئل مالك أبوخذ العلم من لا يحفظ حديثه وهو ثقة فقال لا قبل فان أتى بكتب فقال سمعتها

وهو ثقة فقال لا يؤخذ عنه أخاف ان يراد في حديثه باليسل يعني وهو لا يدري وعن يونس بن
عبد الأعلى قال سمعت أشهب يقول سئل مالك عن الرجل الغير فهم يخرج كتابه فيقول هذا
سمعه قال لا تأخذ الا عن يحفظ حديثه أو يعرف وروى البيهقي عن مالك وعن أبي الزناد
قال أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون لا يؤخذ عنهم شيء من الحديث يقال ليس من أهله
ولفظ مالك لم يكونوا يعرفون ما يحدثون وهذا مذهب شديد وقد استقر العمل على خلافه فلعل
الرواة في الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يبالغون النصف (ومنهم من جوزه من كتابه الا اذا
خرج من يده) بالاغارة أو ضياع أو غير ذلك فلا يجوز حينئذ منه لجواز تغييره وهذا أيضا
تشديد (وأما المتساهلون فتقدم بيان جل عنهم في النوع الرابع والعشرين) في وجوه العمل
(ومنهم قوم رووا من نسخ غير مقابلة باصول جعلهم الحاكم مجروحين قال وهذا كثير
تعاطاه قوم من أكابر العلماء والصلحاء) ومن نسب اليه التساهل ابن لهيعة كان الرجل يأتيه
بالكتاب فيقول هذا من حديثك فيحدثه به مقلدا له قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقد
تقدم في آخر الرسالة من النوع الماضي ان النسخة التي لم تقابل تجوز الرواية منها بشروط
فيستعمل ان الحاكم يخالف فيه ويحتمل انه أراد) بما ذكره (اذا لم توجد الشروط والصواب
ما عليه الجمهور وهو المتوسط) بين الافراط والتفريط فخير الامور الوسط وما عداه شطط
(فاذا قام) الراوى (في العمل والمقابلة) لكتابيه (بما تقدم) من الشروط (جازت الرواية منه)
أى من الكتاب (وان غاب) عنه (اذا كان الغالب) على الظن من أمره (سلامته من
التغيير) والتبديل (لا سيما اذا كان ممن لا يخفى عليه التغيير غالبا) لان الاعتماد في باب الرواية
على غالب الظن (فروع) أربعة عشر (الاول الضرب اذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في
ضبطه) أى ضبط سماعه (وحفظ كتابه) عن التغيير (واحاط عند القراءة عليه بحيث
يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته وهو أولى بالمنع من مثله في البصير قال الخطيب
والبصير الاى) فيما ذكر (كالضرب) وقد منع من روايتهما غير واحد من العلماء (الثاني اذا
أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ولا هى مقابلة به) كما هو الاولى في ذلك (لكن سمعت
على شيخه) الذى سمع هو عليه في نسخة خلافا (أو فيها سماع شيخه) على الشيخ الأعلى (أو
كتبت عن شيخه وسكنت نفسه اليها لم تجز له الرواية منها عند عامة المحدثين) وقطع به ابن
الصباغ لانه قد يكون فيها رواية ليست في نسخة سماعه (ورخص فيه أيوب السختياني ومحمد
ابن بكر البرساني قال الخطيب والذي يوجب النظر) التفصيل وهو (انه متى عرف ان هذه
الاحاديث هى التي سمعها من الشيخ جاز له) (ان يروىها) عنه (اذا سكنت نفسه الى صحتها
وسلامتها) والافلا قال ابن الصلاح (هذا اذا لم يكن له اجازة عامة عن شيخه لمروياته ولهذا
الكتاب فان كانت جازت له الرواية منها) مطلقا اذ ليس فيه أكثر من رواية ثلاث الزيادات
بالاجازة (وله ان يقول حدثنا وأخبرنا) من غير بيان للاجازة والامر قريب بقسامح بمثله (وان
كان في النسخة سماع شيخ شيخه أو مجموع على شيخ شيخه فيحتاج ان تكون له اجازة عامة من

شيخه و) يكون (لشيخه) اجازة (مثلها من شيخه الثالث اذا وجد) الحفاظ الحديث (في كتابه
 خلاف) مافي (حفظه فان كان حفظ منه رجع اليه وان كان حفظ من فم الشيخ اعتمد حفظه
 ان لم يشك وحسن ان يجمع) بينهما في رواية (فيقول حفظي كذا وفي كتابي كذا) هكذا فعل
 شعبة وغيره (وان خالف غيره) من الحفاظ فيما يحفظ (قال حفظي كذا وقال فيه غيري
 أو فلان كذا) فعل ذلك الثوري وغيره (واذا وجد سماعه في كتابه ولا يذكره فعن أبي حنيفة
 وبعض الشافعية لا يجوز) له (روايته) حتى يتذكر (ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي
 يوسف ومحمد) بن الحسن (جوازها وهو الصحيح) لعلم العلماء به سلفا وخلفا باب الرواية على
 التوسعة (وشرطه ان يكون السماع بخطه أو بخط من يثق به والكتاب مصون) بحيث (يغلب
 على الظن سلامته من التغيير وتسكن اليه نفسه) وان لم يذكر أحاديثه حديثا حديثا (فان
 شك) فيه (لم يجز) الاعتماد عليه وكذا ان لم يكن الكتاب بخط ثقة لا خلاف وعبر في الروضة
 والمنهاج كاصليهما عن الشرط بقوله محفوظ عنده فاشعر بعدم الاكتفاء بظن سلامته من
 التغيير وتعقبه البلقيني في التكميل بان المعتمد عند العلماء قديما وحديثا العمل بما يوجد من
 السماع والاجازة مكتوب في الطباقي التي يغلب على الظن صحتها وان لم يتذكر السماع ولا
 الاجازة ولم تكن الطبقة محفوظة عنده انتهى وهذا هو الموافق لما هنا وقد مشى عليه صاحب
 الحاوي الصغير فقال ويرى بخط المحفوظ ولم تكن الطبقة محفوظة عنده (الرابع ان لم يكن
 الراوي عالما بالالفاظ) ومدلولاتها (ومقاصدها خيرا بما يحيل معانيها) بصيرها بمقادير
 التفاوت بينهما (لم تجزله الرواية) لما سمعه (بالمعنى) لا خلاف بل يتعين اللفظ الذي سمعه
 فان كان عالما بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والاصول لا يجوز الا بلفظه
 واليه ذهب ابن سيرين ونعيل وأبو بكر الرازي من الحنفية وروى عن ابن عمر (وجوز
 بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوز فيه وقال جمهور السلف
 والخلف من الطوائف) منهم الائمة الاربعة (يجوز بالمعنى في جميعه اذا قطع باداء المعنى)
 لان ذلك هو الذي تشهد به أحوال العناية والسلف ويدل عليه روايتهم للقصة الواحدة
 بالفاظ مختلفة وقد ورد في المسئلة حديث مرفوع رواه ابن منبته في معرفة العناية والطبراني
 في الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن أكتمة الليثي قال قلت يا رسول الله اني أسمع
 منك الحديث لا أستطيع ان أؤديه كما أسمع منك يز بد حرفا أو ينقص حرفا فقال اذا لم تحلوا
 حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولا هذا ما حدثنا
 واستدل لذلك الشافعي بحديث أنزل القرآن على سبعة أحرف وأما بسره منه قال واذا
 كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف علما منه بأن الحفظ قد يرل لتحل اهم قرأته
 وان اختلف لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم احوال معنى كان ماسوى كتاب الله سبحانه أولى أن
 يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يخل معناه وروى البيهقي عن مكحول قال دخلت أنا وأبو
 الأزهر على واثله بن الاسقع فقلنا له يا أبا الاسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليس فيه وهم ولا مزيد ولا نسيان فقال هل قرأ أحد منكم من القرآن

شيئا فقلنا نعم وما نحن له بمحافظين جدا اننا لزيد الو او الالف وننقص قال فهذا القرآن مكتوب
بين أظهركم لانا لونه حفظا وانتم تزعمون انكم تزيدون وتنقصون فكيف بأحاديث سمعناها
من رسول الله صلى الله عليه وسلم عسى أن لا تكون سمعناها منه الا مرة واحدة حسبكم
اذا حدثناكم بالحديث على المعنى وأسند أيضا في المدخل عن جابر بن عبد الله قال قال
حديثه انا قوم عرب زرد الا حديث فنقدم ونؤخر وأسند أيضا عن شعيب بن الجهمان
قال دخلت أنا وعبدان على الحسن فقلنا يا أبا سعيد الرجل يحدث بالحديث فيزيد فيه
أو ينقص منه قال انما الكذب من تعدد ذلك وأسند أيضا عن جرير بن حازم قال سمعت
الحسن يحدث بالحديث الاصل واحد والكلام مختلف وأسند عن ابن عون قال كان الحسن
وابراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعاني وكان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن
حيوة يعيدون الحديث على حروفه وأسند عن أبي أويس قال سألتنا الزهري عن التقديم
والأخبر في الحديث فقال ان هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث اذا أصبت معنى
الحديث فلم تحل به حراما لم تحرم به حلالا فلا بأس وأسند عن سفيان قال كان عمرو بن
دينار يحدث بالحديث على المعنى وكان ابراهيم بن ميسرة لا يحدث الا على ما سمع وأسند
عن وكيع قال ان لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس قال شيخ الاسلام ومن أقوى سمعهم
الاجماع على جواز شرح الشريعة للجمع بلسانها للعارف به فاذا جاز الابدال بلفظة أخرى
فجوازها باللغة العربية أولى وقيل انما يجوز ذلك للعبارة دون غيرهم وبه جزم ابن العربي
في أحكام القرآن قال لانا لجوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الاخذ بالحديث والعبارة
اجتمع فيهم أمر ان الفصاحة والبلاغة جملة ومشاهدة أقوال النبي صلى الله عليه وسلم
وأفعاله فاذا فهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصد كله وقبل يمنع ذلك في حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجوز في غيره حكاية ابن الصلاح ورواه البيهقي في المدخل
عن مالك وروى عنه أيضا انه كان يهتف من الباء والباء والتاء في حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم وروى عن الخليل بن أحمد انه قال ذلك أيضا واستدل بقوله رب
مبلغ أو عي من سامع فاذا رواه بالمعنى فقد أزال عن موضعه معرفة ما فيه وقال الماوردي
ان نسي اللفظ جاز لانه يحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أداء أحدهما فيلزمه أداء الآخر لا سيما
ان تركه قد يكون كتمان الأحكام فان لم ينسبه لم يجز أن يورده بغيره لان في كلامه صلى الله
عليه وسلم من الفصاحة ما ليس في غيره وقبل عكسه وهو الجواز لمن يحفظ اللفظ يتمكن من
التصرف فيه دون من نسيه وقال الخطيب يجوز ازاؤه اذ قد قيل ان كان موجه علمًا جاز
لان المعقول على معناه ولا تجب مراعاة اللفظ وان كان عملا لم يجوز قال القاضي عياض ينبغي
سد باب الرواية بالمعنى لئلا ينسب من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع للرواة كثير اذ عا
وحديثنا وعلى الجواز الاولي ايراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه ولا شك في اشتراط ان
لا يكون ما تعبد بلفظه وقد صرح به هنا الزركشي واليه يرشد كلام العراقي الا في ابدال

الرسول بالنبي وعكسه وعندى انه يشترط أن لا يكون من جوامع الكلم (وهذا) الخلاف انما يجري (في غير المصنفات ولا يجوز تغيير) شئ من (مصنف) وابداله بلفظ آخر (وان كان بمعناه) قطعاً لان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الالفاظ من الجرح وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه الكتب ولانه ان ملك تغير اللفظ فليس يملك تغير تصنيف غيره (وينبغي للراوى بالمعنى ان يقول عقبيه أو كما قال أو نحوه أو شبهه أو ما أشبهه هذا من الالفاظ) وقد كان قوم من الصحابة يفعلون ذلك وهم أعلم الناس بمعاني الكلام خوفاً من الزلل لمعرفتهم بما فى الرواية بالمعنى من الخطر روى ابن ماجه وأحمد والحاكم عن ابن مسعود انه قال يوماً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعزروا عيناها وانتفخت أوداجه ثم قال أو مثله أو نحوه أو شبهه وفى مسند الداريمى والكفاية للطيب عن أبى الدرداء انه كان اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أو نحوه أو شبهه وروى ابن ماجه وأحمد عن أنس بن مالك انه كان اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرغ قال أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (واذا اشتمت على القارئ لفظة فحسن ان يقول بعد قراءتها على الشك أو كما قال لتضمنه اجازة) من الشيخ (واذ نافي) رواية (صوابها) عنه (اذابان) قال ابن الصلاح ثم لا يشترط افراد ذلك فى الاجازة كما تقدم قريباً (الخامس) اختلف العلماء فى رواية بعض الحديث الواحد دون بعض) وهو المسمى باختصار الحديث (فمنعه بعضهم مطلقاً بناء على منع الرواية بالمعنى ومنعه بعضهم مع تجويزها بالمعنى اذ لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا) وان رواه هو مرة أخرى أو غيره على التمام جاز (وجوزه بعضهم مطلقاً) قبل وينبغي تعبيده بما اذ لم يكن المحذوف متعلقاً بالمأتى به متعلقاً بحل بالمعنى حذفه كالاستثناء والشرط والغاية ونحو ذلك والامر كذلك فقد حكى الصنفى الهندى الاتفاق على المنع حينئذ (والعجج التفصيل) وهو المنع من غير العالم (وجوازه من العارف اذا كان مآثره) متميزاً عما نقله (غير متعلق بما رواه بحيث لا يتخلل البيان ولا يختلف الدلالة) فيما نقله (بتركه) على هذا يجوز ذلك (سواء جوزناها بالمعنى أم لا) سواء (رواه قبل تاماً أم لا) لان ذلك بمنزلة خبرين منفصلين وقد روى البيهقى فى المدخل عن ابن المبارك قال علمنا سفيان اختصار الحديث (هذا ان ارتفعت منزلته عن التهمة فأما من رواه) مرة (تاماً يخاف ان رواه ثانياً ناقصاً ان يتهم بزيادة) فيما رواه (أولاً أو نسيان الغفلة وقلة ضبط) فيما رواه (ثانياً فلا يجوز له النقصان ثانياً ولا ابتداء ان تعين عليه أداء) تمام (هـ) لتلا يخرج بذلك باقيه عن خبر الاحتجاج به قال سليم فان رواه أولاً ناقصاً ثم أراد روايته تاماً وكان ممن يتهم بالزيادة كان ذلك عذراً له فى تركها وكتماها (وأما تقطيع المصنف الحديث الواحد) فى الابواب (بحسب الاحتجاج به فى المسائل كل مسألة على حدة) (فهو الى الجواز أقرب) ومن المنع أبعد (قال الشيخ) ابن الصلاح (ولا يتخلو من كراهه) وعن أحمد بن حنبل ان لا يفعل حكاه عنه الخلال قال المصنف (وما أظنه يوافق عليه) فقد فعله الأئمة مالك والبخارى وأبو داود والنسائى وغيرهم (تنبيه) قال البلقينى

يجوز حذف زيادة مشكوك فيها، لا خلاف وكان مالك يفعلها كثيرا فورا بل كان يقطع
 اسناد الحديث اذا شك في وصله قال ومحل ذلك زيادة لا تعلق للمد كور بها فان تعلق ذكرها مع
 الشك كحديث العرايا في خمسة أو سق أو دون خمسة أو سق ^{في فائدة} يجوز في كتابة
 الاطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقا وان لم يقد (السادس ينبغي) للشيخ (أن لا يروى)
 حديثه (بقراءة لحان أو مصحف) فقد قال الاصمعي ان أخوف ما أخاف على طالب العلم اذا لم
 يعرف النحوان يدخل في جملة قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على قلبه تبوء مقعده من النار
 لانه لم يكن يكن فهم ما رويت عنه ولحن فيه كذبت عليه وشكاسيبويه جاد بن سلمة الى
 الخليل فقال له سألتك عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في رجل رعن فأنه رن وقال
 أخطأت انما هو رعن بفتح العين فقال الخليل صدق أن تلقى بهذا الكلام أبا اسامة (وعلى
 طالب الحديث ان يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتحجيف) روى الخطيب عن
 شعبة قال من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمثل رجل عليه برنس ولبس له رأس وروى
 أيضا عن جاد بن سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة
 ولا شعير فيها وروى الخليل في الارشاد عن العباس بن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء
 عبد العزيز الدراوردي في جماعة الى أبي لم يعرضوا عليه كتابا فقرأ لهم الدراوردي وكان
 ردى، اللسان يلحن فقال أبي ويحك يا دراوردي أنت كنت الى اصلاح لسانك قبل النظر
 في هذا الشأن أخرج منك الى غير ذلك (وطريقه في السلامة من التحجيف الاخذ من أفواه
 أهل المعرفة والتحقيق) والضبط عنهم لا من بطون الكتب (واذا وقع في روايته لحن
 أو تحريف) قد (قال ابن سيرين و) عبد الله (بن منبجة) وأبو معمر وأبو عبيد القاسم بن سلام
 فيما رواه البيهقي عنهما (برويه) على الخطا (كما سمعته) قال ابن الصلاح وهذا غلو في اتباع
 اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى (والصواب وقول الأكثرين) منهم ابن المبارك والاوزاعي
 والشعبي والقاسم بن محمد وعطاء وهمام والنضر بن شميل (انه يرويه على الصواب) لاسيما
 في اللحن الذي لا يختلف المعنى به واختار ابن عبد السلام ترك الخطا والصواب أيضا حكاها
 عنه ابن دقيق العيد اما الصواب فانه لم يسمع كذلك وأما الخطا فلان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يقله كذلك (وأما اصلاحه في الكتاب) وتغيير ما وقع فيه (لجوزه بعضهم) أيضا (والصواب
 تقريره في الاصل على حاله مع التضييب عليه وبيان الصواب في الحاشية) كما تقدم فان ذلك
 أجمع للمصلحة وأننى للفسدة وقد باتى من يظهر له وجه صحته ولو فتح باب التغيير لجمر عليه
 من ليس بأهل (ثم الاولى عند السماع ان يقرأه) أولا (على الصواب ثم يقول) وقع (في
 روايتنا أو عند شيخنا أو من طريق فلان) كذا وله أن يقرأ ما في الاصل) أولا (ثم يذكر
 الصواب) وانما كان الاول أولى كى لا يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل
 (وأحسن الاصلاح) ان يكون (بما جاء في رواية) أخرى (أو حديث آخر) فان ذا كره آمن من
 القول المذكورة (وان كان الاصلاح بزيادة الساقط) من الاصل (فان لم يغير معنى

الاصل فهو على ما سبق) كذا عبر ابن الصلاح أيضا وعبارة العراقي فلا بأس بالخاقه في الاصل
 من غير تنبيه على سقوطه بأن يعلم انه سقط في الكتابة كلفظة ابن في النسب وكحرف لا يختلف
 المعنى به وقد سأل أبو داود أحمد بن حنبل فقال وجدت في كتاب حجاج عن جرير بن عبيد الله
 أصله ابن جرير قال أرجوان يكون هذا الأبا من به وقيل لمالك أرايت حديث النبي صلى الله
 عليه وسلم يزاد فيه الواو والالف والمعنى واحد فقال أرجوان يكون خفيفا (فان غير الساقط)
 معنى ما وقع في الاصل (نأ كذا الحكم بذكر الاصل مقرونا بالبيان) لما سقط (فان علم ان
 بعض الرواة) له (أسقطه وحده) وان من فوقه من الرواة أتى به (فله أيضا ان يلحقه في نفس
 الكتاب مع كلمة يعني) قبله كما فعل الخطيب اذ روى عن أبي عمر بن مهدي عن المحاملي بسنده
 الى عروة عن عمرة يعني عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي الى رأسه
 فأرجله قال الخطيب كان في أصل ابن مهدي عن عمرة قالت كان فالحقنا فيه ذكر عائشة
 اذ لم يكن منه بدو علمنا ان المحاملي كذلك رواه وانما سقط من كتاب شيخنا وقلنا له ما فيه يعني لان
 ابن مهدي لم يقل لنا ذلك قال وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا ثم روى
 عن وكيع قال انا استعين في الحديث يعني (هذا اذا علم ان شيخه رواه) له (على الخطا فاما ان
 رواه في كتاب نفسه وغاب على ظنه أنه) أي السقط (من كتابه لا من شيخه فيجبه) حينئذ
 (اصلاحه في كتابه) في (روايته) عند تحديثه كما تقدم عن أبي داود (كما اذا درس من كتابه
 بعض الاسناد أو المتن) بتقطع أو بلل ونحوه (فانه يجوز) له (استدراكه من كتاب غيره اذا
 عرف صحته) ووثق به بأن يكون أخذه عن شيخه وهو ثقة (وسكنت نفسه الى ان ذلك هو
 الساقط كذا قال أهل التحقيق) ومن فعله نعيم بن حماد (ومنه بعضهم) وان كان معروفا
 محفوظا نقله الخطيب عن أبي محمد بن ماسي (وبيانه حال الرواية أولى) قاله الخطيب (وهكذا
 الحكم) جار (في استنبات الحافظ ما شك فيه من كتاب) ثقة (غيره أو حفظه) كما روى عن أبي
 عوانة وأحمد وغيرهما ويحسن ان يبين مرتبة كما فعل يزيد بن هرون وغيره في مسند أحمد
 حدثنا يزيد بن هرون أنا عاصم بالكوفة فلم أكتبه فسمعت شعبة يحدث به ففرقته به عن عاصم
 عن عبد الله بن سرجس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قال اللهم اني أعوذ
 بك من وعاء السفر وفي غير المسند عن يزيد أنا عاصم وثبتني فيه شعبة فان بين أصل التثبت
 دون من ثبته فلا بأس فعلة أبو داود في سنه عقب حديث الحكم بن حزن قال ثبتني في شيء منه
 بعض أصحابنا (فان وجد في كتابه كلمة) من غريب العربية (غير مضبوطة أشككت عليه جاز
 ان يسأل عنها العلماء بها وروى على ما يخبرونه) به فعل ذلك أحمد واسحق وغيرهما وروى
 الخطيب عن عفان بن سلمة انه كان يجي الى الاخفش وأصحاب التحوي يعرض عليهم نحو
 الحديث يعرضه (السابع اذا كان الحديث عن اثنين أو أكثر) من الشيوخ (واتفقا في
 المعنى دون اللفظ فله جمعهما) أو جمعهم (في الاسناد) مسمين (ثم يسوق الحديث على لفظ)
 رواية (أحدهما فيقول أنا فلان وفلان واللفظ فلان أو هذا لفظ فلان) وله ان يخص فعل

القول من له اللفظ وان بأتى به لهما فيقول بعد ما تقدم (قال أو قال) أنا فلان ونحوه من
العبارات ولمسلم في صحيحه عبارة حسنة (أفصح مما تقدم) (كقوله ثنا أبو بكر) بن أبي شيبه
(وأبو سعيد) الأشج (كلاهما عن أبي خالد قال أبو بكر ثنا أبو خالد عن الاعمش قضاهاه)
حيث أعاده ثانيا (ان اللفظ لابي بكر) قال العراقي ويحتمل انه أعاده لبيان التصريح
بالتحديث وان الأشج لم يصرح (فان لم يخص) أحدهما بنسبة اللفظ اليه بل أتى ببعض
لفظ هذا وبعض لفظ الآخر (فقال أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ) أو والمعنى واحد
(قالا حدثنا فلان جاز على جواز الرواية بالمعنى) دون ما ذكر الم يجوزها قال ابن الصلاح وقول
أبي داود حدثنا مسدد وأبو ثوبة المعنى قالوا حدثنا أبو الاحوص يحتمل ان يكون من قبيل
الاول فيكون اللفظ لمسدد وأبو ثوبة المعنى وأبو ثوبة في المعنى ويحتمل ان يكون من قبيل الثاني
فلا يكون أورده لفظ أحدهما خاصة بل رواه عنهما بالمعنى قال وهذا الاحتمال يقرب في قول
مسلم المعنى واحد (فان لم يقل) أيضا (تقاربا) ولا شبهه (فلا بأس به) أيضا (على جواز
الرواية بالمعنى وان كان قد عيب به البخاري أو غيره واذا سمع من جماعة) كتابا (مصنفا
فقابل نسخته بأصل بعضهم) دون الباقي (ثم رواه عنهم) كلهم (وقال اللفظ لفلان)
المقابل بأصله (فيحتمل جوازه) كالاول لان ما أورده قد سمع به بنصه من يذكرانه بلفظه
(و) يحتمل (منعه) لانه لا علم عنده بكيفية رواية الآخر حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق
فانه اطلع فيه على موافقة المعنى قاله ابن الصلاح وحكاه أيضا العراقي ولم يرج شيئا من
الاحتمالين وقال البدر بن جماعة في المنهل الروي يحتمل نفسه لا آخر وهو النظر الى الطرق
فان كانت متباينة باحاديث مستقلة لم يجوز ان كان تفاوتها في ألفاظ أو لغات أو اختلاف
ضبط جاز (الثامن ليس له أن يزيد في نسب غير شيخه) من رجال الاسناد (أو صفته) مدرجا
ذلك حيث اقتصر شيخه على بعضه (الا أن يميزه فيقول) مثلا (هو ابن فلان الفلاني أو يعنى
ابن فلان ونحوه) فيجوز فعل ذلك أحمد وغيره (فان ذكر شيخه نسب شيخه) بتمامه (في أول
حديث ثم اقتصر في باقي أحاديث الكتاب على اسمه أو بعض نسبه فقد حكى الخطيب عن أكثر
العلماء جواز روايته تلك الاحاديث مفصلة عن) الحديث (الاول مستوفيا نسب شيخه
و) حكى (عن بعضهم) ان (الاولى) فيه أيضا (أن يقول يعنى ابن فلان و) حكى (عن علي بن
المديني وغيره) كشيخه أبي بكر الاصهاني الحافظ انه (يقول حدثني شيعي ان فلان بن فلان
حدثه و) حكى (عن بعضهم) انه يقول (أنا فلان هو ابن فلان واستحبه) أي هذا الأخير
(الخطيب) لان لفظ ان استعمالها قوم في الاجازة كما تقدم قال ابن الصلاح (وكله جائز
وأولاه) أن يقول (هو ابن فلان أو يعنى ابن فلان ثم) بعده (قوله ان فلان بن فلان ثم) بعده
(أن يذكره بكمال من غير فصل) تنبيه على قال في الاقتراح ومن الممنوع أيضا أن يزيد تاريخ
السماع اذ لم يذكره الشيخ أو يقول بقراءة فلان أو بخريج فلان حيث لم يذكره (التاسع حوت
العادة بمحذوف قال ونحوه بين رجال الاسناد خطأ) اختصارا (ويذهب للقارئ اللفظ بها) عبارة

ابن الصلاح ولا بد من ذكره حال القراءة (واذا كان فيه قرئ على فلان أخبرك فلان أوقري
على فلان حدثنا فلان فليقل القاري في الاول قبل له أخبرك فلان وفي الثاني قال ثنا فلان)
قال ابن الصلاح وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ قلت وينبغي أن يقال في قرأت على فلان قلت له
أخبرك فلان (واذا تكررت لفظ قال كقوله) أي البخاري (حدثنا صالح) بن حبان (قال قال)
عاصم (الشعبي فأنهم يحدقون أحدهما خطأ) وهي الاولى فيما يظهر (فليقل بهما القاري)
جميعاً قال المصنف من زيادته (ولو ترك القاري قال في هذا كله فقد أخطأ والظاهر صحة
السماع) لان حذف القول جائز اختصاراً جاء به القرآن العظيم وكذا قال ابن الصلاح أيضاً
في فتاويه معبراً بالانظر قال العراقي وقد كان بعض أئمة العربية وهو العلامة شهاب الدين
عبد اللطيف بن المرحل ينكر اشتراط المحدثين التلفظ يقال في أثناء السند وما أدري ما
وجه انكاره لان الاصل هو الفصل بين كلامي المتكلمين للتمييز بينهما وحيث لم يفصل فهو
مضمر والاضمار خلاف الاصل قلت وجه ذلك في غاية الظهور لان أخبرنا واحد ثنا بمعنى قال
لنا اذ حدث بمعنى قال ونا بمعنى لنا فقولنا حدثنا فلان حدثنا فلان معنا قال لنا فلان قال لنا
فلان وهذا واضح لا اشكال فيه وقد ظهر لي هذا الجواب وأنا في أوائل الطلب فعرضته لبعض
المدرسين فلم يندلفهمه لجهله بالعربية ثم رأيت به بعد نحو عشر سنين منقولاً عن شيخ الاسلام
وانه كان ينصر هذا القول ويرجحه ثم وقفت عليه بخطه فله الحمد **تنبيه** مما يحذف
في الخط أيضاً في اللفظ لفظ انه كحديث البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس بن مالك أي
انه سمع قال ابن حجر في شرحه لفظ انه يحذف في الخط عرفاً (العاشر النسخ والاجزاء المشتملة
على أحاديث باسناد واحد كنسخة همام) بن منبه (عن أبي هريرة) رواية عبد الرزاق عن
معمر عنه (منهم من يحددا الاسناد) فيذكره (أول كل حديث) منها (وهو أحوط) وأكثر
ما يوجب في الاصول القديمة وأوجه بعضهم (ومنهم من يكتب في أول حديث) منها (أو أول
كل مجلس) من سماعها (ويدرج الباقي عليه فائلاً في كل حديث) بعد الحديث الاول
(وبالاسناد أو به وهو الاغلب) الاكثر (فنسمع هكذا أفراد رواية غير الاول) مفرداً عنه
(باسناده جاز) لذلك (عند الاكثرين) منهم وكيع وابن معين والاسماعيلي لان المعطوف
له حكم المعطوف عليه وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب باسناد المذکور في أوله
(ومنعه) الاستاذ (أبو اسحق الاسفريابي وغيره) كبعض أهل الحديث روى ذلك نديلاً
(فعلى هذا طريقه أن يبين) ويحكي ذلك وهو على الاول أحسن (كقول مسلم) في الرواية
من نسخة همام (حدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن همام) بن منبه بكسر
الموحدة المشددة (قال هذا ما حدثنا أبو هريرة وذكرنا حديث منها وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان أدنى مقعد أحدكم في الجنة الحديث) واطرد مسلم ذلك (وكذا فعله كثير من
المؤلفين) وأما البخاري فانه لم يسلك قاعدة مطردة فتارة يذكر أول حديث في النسخة ويعطف
عليه الحديث الذي يساق الاسناد لاجله كقوله في الطهارة ثنا أبو الجمان أنا شعيب ثنا أبو

الزناد عن الاعرج انه سمع ابا هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن
الآخرون السابقون وقال لا يقولن أحدكم في الماء الدائم الحديث فاشكل على قوم ذكره نحن
الآخرون السابقون في هذا الباب وليس مراده الاما ذكرناه وتارة يقتصر على الحديث الذي
يريدوه وكأنه أراد بيان ان كلامنا من الامرين جائز (وأما) إعادة (بعض) من المحدثين (الاسناد
آخر الكتاب) أو الجزء (فلا يرفع هذا الخلاف) الذي يمنع افراد كل حديث بذلك الاسناد عند
روايتها لكونه لا يقع متصلا بواحد منها (الا انه يفيد احتياطا و) يتضمن (اجازة بالغة من
أعلى أنواعها) قلت ويفيد سماعه لمن لم يسمعه أولا (الحادي عشر اذا قدم) الراوي (المتن)
على الاسناد (كقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا) ثم يذكر الاسناد بعده (أو المتن)
وأخر الاسناد) من أعلى (كروى نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثم يقول
أخبرنا به فلان عن فلان حتى يتصل) بما قدمه (صح وكان متصلا فلما أراد من سمعه هكذا
تقديم جميع الاسناد) بان يبدأ به أولا ثم يذكر المتن (بخوزه بعضهم) أي أهل الحديث من
المتقدمين قال المصنف في الارشاد وهو الصحيح قال ابن الصلاح (وينبغي) ان يكون (فيه
خلاف كتقديم بعض المتن على بعض) أي كالخلاف فيه فان الخطيب حكى فيه المنع (بناء على)
منع (الرواية بالمعنى) والجواز على جوازه قال البلقيني وهذا التخرج ممنوع والفرق ان تقديم
بعض الانفاذ على بعض يؤدي الى الاختلال بالمقصود في العطف وعود الضمير ونحو ذلك
بخلاف تقديم الاسناد كله أو بعضه فلذلك جاز فيه ولم يخرج على الخلاف انتهى قلت والمسئلة
المبنى عليها أشار اليها المصنف كابن الصلاح ولم يفرداها بالكلام عليها وقد عقد الامهرمزي
لذلك بابا يخفى عن الحسن والشعبي وعبيدة وابراهيم وأبي نصر الجواز اذا لم يغير المعنى قال
المصنف وينبغي القطع به اذا لم يكن للمقدم ارتباط بالمؤخر ^{في الفائدة} قال شيخ الاسلام تقديم
الحديث على السند يقع لابن خزيمة اذا كان في السند من فيه مقال فيبتدى به ثم بعد الفراغ
يذكر السند قال وقد صرح ابن خزيمة بان من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حل منه فينبذ
ينبغي ان يمنع هذا ولو جوزنا الرواية بالمعنى (ولو روى حديثا باسناد) له (ثم اتبعه باسناد آخر)
وحذف مثله على المتن الاول (وقال في آخره مثله فاراد السامع) لذلك منه (رواية المتن)
الاول (بالاسناد الثاني) فقط (فلا يظهر منه) وهو قول شعبة وأجازه (سفيان) (الثوري) وابن
معين اذا كان الراوي (متحفظا) ضابطا (بما بين الالفاظ) ومعناه ان لم يكن كذلك (وكان
جاعة من العلماء اذا روى أحدهم مثل هذا ذكر الاسناد ثم قال مثل حديث قبله مثله كذا
واختار الخطيب هذا وأما اذا قال نحوه فاجازه الثوري) أيضا كمشله (ومنعه شعبة) وقال هو
شك بل هو أولى من المنع في مثله (وابن معين) أيضا وان جوزه في مثله (قال الخطيب فرق ابن
معين بين مشله ونحوه ويصح على منع الرواية بالمعنى فاما على جوازه فلا فرق قال الحاكم) ان
مما (يلزم الحديث من) الضبط و (الاتقان) ان يفرق بين مشله ونحوه فلا يحل له ان يقول مثله
(الا اذا) علم انهما (اتفقا في اللفظ ويحل) ان يقول (نحوه) اذا كان بمعناه الثاني عشر اذا ذكر

الاسناد وبعض المتن ثم قال وذكر الحديث (ولم يمه أوقال بطوله أو الحديث وأظهره وذكر
 (فأراد السامع روايته) عنه (بكاله فهو أولى بالمنع من) مسئلة (مثله ونحوه) السابقة لانه اذا
 منع هناك مع انه قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك باسناد آخر فلا يمنع هنا ولم يسبق الا بعض
 الحديث من باب أولى وبذلك يجرم قوم (فمنعه الاسناد أو المصنف) الاسفراييني (وأجازه
 الاسماعيلي اذا عرف المحدث والسامع مثل ذلك الحديث) قال (والاحتياط أن يقتصر على
 المذكور ثم يقول قال وذكر الحديث وهو هكذا) أو ونماه كذا (ويسوقه بكالته) وفصل ابن
 كثير فقال ان كان سمع الحديث المشار اليه قبل ذلك على الشيخ في ذلك المجلس أو غيره جازوا لا
 فلا (واذا جازوا إطلاقه فالتحقيق انه بطريق الاجازة القوية) الا كسدة من جهات عديدة
 (فيما لم يذكره الشيخ) فجاز لهذا مع كونه أوله سمعاً اذ راج الباقي عليه (ولا يفتقر الى افراده
 بالاجازة الثالث عشر قال الشيخ) ابن الصلاح (الظاهر انه لا يجوز تغيير قال النبي صلى الله
 عليه وسلم الى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عكسه وان جازت الرواية بالمعنى) وكان
 أجدا اذا كان في الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الحديث رسول الله ضرب وكتب
 رسول الله وعلل ابن الصلاح ذلك (لاختلافه) أي اختلاف معنى النبي والرسول لان الرسول
 من أوحى اليه للتبليغ والنبي من أوحى اليه للعمل فقط قال المصنف (والصواب والله أعلم
 جوازه لانه) وان اختلف معناه في الاصل (لا يختلف) به (هنا معنى) اذا المقصود نسبة القول
 لقائه وذلك حاصل بكل من الموضوعين (وهذا مذهب أحمد بن حنبل) كما سأله ابنه صالح عنه
 فقال أرجوان لا يكون به بأس وما تقدم عنه محمول على استحباب اتباع اللفظ دون اللزوم
 (وحمد بن سلمة والخطيب) وبعضهم استدلل للمنع بحديث البراء بن عازب في الدعاء عند
 النوم وفيه ونيدك الذي أرسلت فاعاده على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ورسولك الذي
 أرسلت فقال لا ونيدك الذي أرسلت قال العراقي ولا دليل فيه لان ألفاظ الاذكار توقيفية
 وربما كان في اللفظ مر لا يحصل بغيره ولعله أراد ان يجمع بين اللفظين في موضع واحد قال
 والصواب ما قاله النووي وكذا قال البلقيني وقال البدر بن جماعة لو قيل يجوز تغيير النبي
 الى الرسول ولا يجوز عكسه لما بعد لان في الرسول معنى زائد اعلى النبي (الرابع عشر اذا
 كان في سماعه بعض الوهن) أي الضعف (فعليه بيانه حال الرواية) فان في اغفاله نوعاً من
 التسليس وذلك كان يسمع من غير أصل أو يحدث هو أو الشيخ وقت القراءة أو حصل نوم
 أو نسخ أو سمع بقراءة معصف وحن أو كان التجميع بخط من فيه نظر (ومنه اذا حدثه من
 حفظه في المذاكرة) لتساهلهم فيها (فليقل حدثنا في المذاكرة) ونحوه (كما فعله الائمة ومنع
 جماعة منهم) كابن مهدي وابن المبارك وأبي زرعة (الجل عنهم حال المذاكرة) لتساهلهم
 فيها ولان الحفظ خزانة وامتنع جماعة من رواية ما يحفظونه الا من كتبهم لذلك منهم أحمد
 ابن حنبل (واذا كان الحديث عن رجلين أحدهما ثقة والاخر مجروح) كحديث
 لانس مثلاً برويه عنه ثابت البناني وأبان بن أبي عبيد (أو) عن ثقتين فالاولى ان

يذكرهما) لجواز ان يكون فيه شيء لاحدهما لم يذكره الاخر وحل لفظ أحدهما على الآخر
 (فان اقتصر على نفسه فيهما لم يحرم) لان الظاهر اتفاق الروايتين وما ذكره من الاحتمال نادر
 بعيد ومحدور الاسقاط في الثاني أقل من الاول قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا
 ربما أسقط المجروح ويذكر انثقة ثم يقول وآخر كناية عن المجروح قال وهذا القول لا فائدة
 فيه وقال البلقيني بل له فائدة تكثير الطرق (واذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه) الآخر
 (من) شيخ) آخر فروى جملته عنهما مبينا أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر غير مميز
 لما سمعه من كل شيخ عن الآخر (جاز ثم يصير كل جزء منه كانه رواه عن أحدهما مبهما فلا
 يخرج شيء منه ان كان فيهما مجروح) لانه ما من جزء منه الا ويجوز ان يكون عن ذلك المجروح
 (ويجب ذكرهما) حينئذ (جميعا مبينا أن عن أحدهما وبعضه وعن الآخر بعضه)
 ولا يجوز ذكرهما ساسا كعن ذلك ولا اسقاط أحدهما مجروحا كان أو ثقة ومن أمثلة ذلك
 حديث الأفلح في الصحيح من رواية الزهري حيث قال حدثني عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة
 ابن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة قال وكل قد حدثني طائفة من حديثها
 ودخل حديث بعضهم في بعض وأنا أوعى الحديث بعضهم من بعض فذكر الحديث قال العراقي
 وقد اعترض بأن البخاري أسقط بعض شيوخته في مثل هذه الصورة واقتصر على واحد فقال
 في كتاب الرقاق من صحيحه حديث أبي نعيم بنصف من هذا الحديث ثنا عمرو بن دينار ثنا
 مجاهد أن أبا هريرة كان يقول والله الذي لا اله الا هو ان كنت لاعتمد بكبدى على الارض
 من الجوع الحديث قال والجواب ان المتنع انما هو اسقاط بعضهم وارا ذلك الحديث عن
 بعضهم لانه حينئذ يكون قد حدث عن المذكور ببعض ما لم يسمعه منه فأما ما بين انه لم يسمع
 منه الا بعض الحديث فكافعل البخاري هنا فليس بممتنع وقد بين البخاري في كتاب الاستئذان
 البعض الذي سمعه من أبي نعيم فقال حدثنا أبو نعيم ثنا عمرو ثنا محمد بن مقاتل أنا عبد الله
 أنا عمرو بن دينار أنا مجاهد عن أبي هريرة قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد
 لبنافى قدح فقال أبا هريرة الحق أهل الصفة فادعهم الى قال فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا
 فأذن لهم فدخلوا انتهى فهذا هو بعض حديث أبي نعيم الذي ذكره في الرقاق وأما بقية
 الحديث فيحتمل ان البخاري أخذه من كتاب أبي نعيم وجأده أو اجازة أو سمعه من شيخ آخر
 غير أبي نعيم اما محمد بن مقاتل أو غيره ولم يبين ذلك بل اقتصر على اتصال بعض الحديث من
 غير بيان ولكن ما من قطعة منه الا وهى محتملة لانها غير متصلة بالسماع الا القطعة التي
 صرح في الاستئذان باتصالها (النوع السابع والعشرون معرفة آداب المحدث علم الحديث
 شريف) وكيف لا وهو الوصلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والباحث عن صحيح أقواله
 وأفعاله والذب عن ان ينسب اليه ما لم يقله وقد قيل في تفسير قوله تعالى يوم نذعوك كل أناس
 بامامهم ليس لاهل الحديث منقبه أشرف من ذلك لانه لا امام لهم غيره صلى الله عليه وسلم
 ولان سائر العالوم الشرعية محتاجة اليه اما الفقه فواضح وأما التفسير فلان أولى مافسر به

كلام الله تعالى ما ثبت عن نبيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم وهو علم (يناسب
مكارم الاخلاق ومحاسن الشيم) وينافى ضد ذلك (و) هو (من علوم الاخرة) المحضة بخلاف
غيره في الجمله قال أبو الحسن شبويه من أراد علم القبر فعليه بالاثرو من أراد علم الخبر فعليه
بالراى (من حرمه حرم خير اعظيما ومن رزقه نال فضلا جسيما) ويكفيه انه يدخل في دعوته
صلى الله عليه وسلم حيث قال نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها قال سفيان بن عيينة ليس
من أهل الحديث أحد الا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث وقال اللهم ارحم خلفائي قسلا ومن
خلفاؤك قال الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثي وسنتي رواه الطبراني وغيره وكان تلقيب
الحديث بأمر المؤمنين مأخوذا من هذا الحديث وقد لقب به جماعة منهم سفيان وابن راهويه
والبخاري وغيرهم (فعلى صاحبه تصحيح النية) وإخلاصها (وتطهير قلبه من أعراض الدنيا)
وأدناسها كحب الرياسة ونحوها وليكن أكبرهمه نشر الحديث والتبليغ عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فالاعمال بالنيات وقد قال سفيان الثوري قلت لحبيب بن أبي ثابت حدثنا
قال حتى تحسن النية وقيل لابي الاحوص سلام بن سالم حدثنا فقال ليس لي نية فقال والله
انك تؤجر فقال

يمنوني الخبر الكثير وليتنى * فنجوت كفا فالاعلى ولا ليا

وقال حماد بن زيد استغفر الله ان لذكر الاسناد في القلب خيلاء (واختلف في السنن الذي)
يحسن ان (يتصدى فيه لاسماعه) فقال ابن خلاد اذا بلغ الحسين لانها انتهاء الكهولة
وفيها مجتمع الاشدا قال ولا ينكر عند الاربعين لانها احد الاستواء ومنتهى الكمال وعندها
ينتهى عزم الانسان وقوته ويتوفر عقله ويجود رأيه وأتكر ذلك القاضي عياض وقال كم من
السلف فن بعدهم من لم ينته الى هذا السن ونشر من الحديث والعلم ما لا يحصى كعمر بن
عبد العزيز وسعيد بن جبيرة و ابراهيم النخعي وجلس مائة للناس ابن نيف وعشرين وقيل ابن
سبع عشرة سنة والناس متوافرون وشيوخه أجيال ربيعة والزهرى ونافع وابن المنكدر
وابن هريرة وغيرهم وكذلك الشافعي وأئمة من المتقدمين والمتأخرين وقد حدث بن دار وهو ابن
ثمانى عشرة وحدث البخاري ومافي وجهه شعرة وهلم جرا قال ابن الصلاح ما قاله ابن خلاد
محله فيمن يؤخذ عنه الحديث لمجرد الاسناد من غير براعة في العلم فانه لا يحتاج اليه لعلو
اسناده الا عند السن المذكور أما من عنده براعة في العلم فانه يؤخذ عنه قبل السن المذكور
قال (والصحيح انه متى احتج الى ما عنده جلس له في أى سن كان وينبغي ان يمسك عن التحديث
اذا خشى الخلط بهم أو خرف أو عمى ويختلف ذلك باختلاف الناس) وضبطه ابن خلاد
بالتمانين قال والتسبيح والذكر تلاوة القرآن أولى به فان يكن ثابت العقل مجتمع الراى فلا بأس
فقد حدث بعدها أنس وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى في آخرين ومن التابعين شريح
القاضي ومجاهد والشعبي في آخرين ومن اتباعهم مالك والليث وابن عيينة وقال مالك انما
يخرف الكذابون وحدث بعد المائة من الصحابة حكيم بن حزام ومن التابعين شريك النخعي

ومن بعدهم الحسن بن عرفة وأبو القاسم البغوي والقاضي أبو الطيب الطبري والسلفي وغيرهم

فصل الأولى ان لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غيره) كان يكون أعلى سنداً أو سماعه متصلاً في طريقه هو أجازة ونحو ذلك فقد كان إبراهيم النخعي لا يتكلم بحضرة الشعبي بشئ (وقيل) ابلغ من ذلك (يكبره ان يحدث في بلد فيه أولى منه) فقد قال يحيى ابن معين ان من فعل ذلك فهو أحمق (وينبغي له اذا طلب منه ما يعلمه عند آرجح منه ان يرشد اليه فالدين النصيحة) قال في الاقتراح ينبغي ان يكون هذا عند الاستواء فيما عد الصفه المرحمة اما مع التفاوت بان يكون الاعلى اسناداً عامياً والازل عارف ضابط فقد يتوقف في الارشاد اليه لانه قد يكون في الرواية عنه ما يوجب خللاً قلت الصواب اطلاق الحديث بحضرة الأولى ليس عكرو ولا خلاف الأولى فقد استنبط العلماء من حديث ان ابني كان عسيفاً الحديث وقوله سألت أهل العلم فأخبروني ان الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي بلده وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات باباً بذلك وأخرج بأسانيد فيها الواقدي ان منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وروى البيهقي في المدخل بسند صحيح عن ابن عباس انه قال لسعيد بن جببر حدث قال أحدث وأنت شاهد قال أوليس من نعم الله عليك ان تحدث وأنت شاهد فان أخطأت علمتك (تنبيه) اذا كانت جماعة مشتركون في سماع فالإسماع منهم فرض كفاية ولو طلب من أحدهم فامتنع لم يأثم فان انحصر فيه أثم (ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح التبعة فانه يرحى) له (صحتها) بعد ذلك قال معمر وحبيب بن أبي ثابت طلبنا الحديث وما لتأفقه نية ثم رزق الله النية بعد وقال معمر ان الرجل ليطلب العلم لغير الله فأبى عيه العلم حتى يكون لله وقال الثوري ما كان في الناس أفضل من طلب الحديث فقبل يطلبونه بغير نية فقال طلبهم اياه نية (وليجرص على نشره مبتغياً جزيل أجره) فقد كان في السلف من يتألف الناس على حديثه منهم عروة ابن الزبير ومن الأحاديث الواردة في فضل نشر الحديث والعلم حديث الصحيحين بلغوا عني لمبلغ الشاهد الغائب وحديث من أدى الى أمتي حديثاً واحداً يقيم به سنه أو يرد به بدعة فله الجنة رواه الحاكم في الاربعين وحديث البيهقي عن أبي ذر أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تغلب على ان تأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وتعلم الناس السنن

فصل ويستحب له اذا أراد حضور مجلس الحديث ان يتطهر (بغسل ووضوء) ويتطيب (ويتبخّر ويستاك) كما ذكره ابن السمعاني (ويسرح لحية ويحلس) في صدر مجلسه (متمكناً) في جلوسه (وقار) وهيبة وقد كان مالك يفعل ذلك فقبل له فقال أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث الاعلى طهارة متمكناً كان يكبره ان يحدث في الطريق أو هو قائم أسنده البيهقي وأسنده عن قتادة قال لقد كان يستحب ان لا يقرأ الأحاديث الاعلى

طهارة وعن ضرار بن مرة قال كافوا بكرهون ان يحمدوا على غير طهر وعن ابن المسيب انه
سئل عن حديث وهو مضطجع في مرضه فجلس وحديث به فقبل له وددت انك لم تتعن فقال
كرهت ان أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مضطجع وعن بشر بن الحارث ان
ابن المبارك سئل عن حديث وهو عشي فقال ليس هذا من توقيف العلم وعن مالك قال مجلس
العلم تختصر بالخشوع والسكينة والوقار ويكره ان يقوم لاحد فقد قيل اذا قام القارئ
لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحد فانه يكتب عليه بخطئه (فان رفع أحد صوته)
في المجلس (زيره) أي انتهره وزجره فقد كان مالك يفعل ذلك أيضا ويقول قال الله تعالى يا أيها
آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي فمن رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق
صوته (ويقبل على الحاضرين كلهم) فقد قال حبيب بن ابي ثابت ان من السنة اذا حدث الرجل
القوم ان يقبل عليهم جميعا (ويفتح مجلسه ويختتمه بتحميد الله تعالى والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ودعاء يليق بالحال بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئا من القرآن العظيم)
فقد روى الحاكم في المستدرک عن أبي سعيد قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اجتمعوا اذا كروا العلم وقرأوا سورة (ولا يسرد الحديث سردا) عجلا (بمع فهم بعضه) كما
روى عن مالك انه كان لا يستجمل ويقول أحب ان أفهم حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأورد البيهقي في ذلك حديث البخاري عن عروة قال جلس أبو هريرة الى جنب حجرة
عائشة وهي تصلي فجعل يحدث فلما قضت صلاتها قالت ألا تعجب الى هذا وحديثه ان النبي
صلى الله عليه وسلم انما كان يحدث حديثا لو عده العاذا أحصاه وفي لفظ عند مسلم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسر دكم وفي لفظ عند البيهقي عقيبها انما كان
حديثه فصلا تفهمه القلوب

فصل يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لا يملأ الحديث فانه أعلى مراتب الرواية
والسمع فيه أحسن وجوه التحمل وأقواها روى ابن عسدي والبيهقي في المدخل من
طريقه نبأنا عبد الصمد بن عبد الله ومحمد بن بشر الدمشقيان قال احداثا هشام بن عمار ثنا
أبو الخطاب معروف الخياط قال رأيت واثلة بن الاسقع رضى الله تعالى عنه يعلو على الناس
الاحاديث وهم يكتبونها بين يديه (ويتخذ مستمليا محصلا متيقظا يبلغ عنه اذا كثر الجمع على
عادة الحفاظ) في ذلك كما روى عن مالك وشعبة ووكيع وخلائق وقد روى أبو داود والنسائي
من حديث رافع بن عمر وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب الناس يعني حين ارتفع
الصهي على بغلة شهباء وعلى تبعه عنه وفي الصحيح عن ابن حنبل قال كنت أنرحم بين ابن عباس
وبين الناس فان كثر الجمع بحيث لا يكفي مستعمل اتخذ مستمليين فأكثر فقد أملى أبو مسلم
الكشي في رجة غسان وكان في مجلسه سبعة مستملون يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه
وحضر عنده نيف وأربعون ألف محبرة سوى النظارة وكان يحضر مجلس عاصم بن علي أكثر
من مائة ألف انسان ولا يكون المستملي بلدا كمستملي يزيد بن هرون حيث سئل يزيد عن

حديث فقال حدثنا به عدة فصاح المستملي يا أبا خالد عدة ابن من فقال له ابن فقد تل ومن لطيف
 ماورد في الاستملاء ما حكاه المزي في تهذيبه عن عبدان بن محمد المروزي قال رأيت الحافظ
 يعقوب بن سفيان الفسوي في النوم فقلت ما فعل الله تعالى بك قال غفر لي وأمر في أن أحدث
 في السماء كما كنت أحدث في الأرض فحدثت في السماء السابعة فاجتمع على الملائكة واستملي
 على جبريل وكتبوا بأقلام من الذهب وعن أحمد بن جعفر التستري قال لما جاءني يعقوب بن
 سفيان رأيت في النوم كأنه يحدث في السماء السابعة وجبريل يستملي عليه (و يستملي
 مرتفعاً) على كرسى ونحوه (والأقائم) على قدميه ليكون أبلغ للسامعين (وعليه) أي المستملي
 وجواباً (تبليغ لفظه) أي المملى وأداؤه (على وجهه) من غير تغيير (وفائدة المستملي تفهيم
 السامع) لفظ المملى (على بعد) ليتحققه بصوته (وأما من لم يسمع إلا المبلغ فلا يجوز له روايته
 عن المملى إلا أن يبين الحال وقد تقدم هذا) بما فيه (في) النوع (الرابع والعشرين
 ويستنصت المستملي الناس) أي أهل المجلس حيث احتج للاستنصات في العجيج من
 حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له استنصت الناس (بعد قراءة قارئ حسن
 الصوت شيئاً من القرآن) لما تقدم (ثم يسلم) المستملي (ويحمد الله تعالى ويصلي على رسوله
 صلى الله عليه وسلم ويحضرى الأبلغ فيه) من الفاظ الحمد والصلاة وقد ذكر المصنف في الروضة
 عن المتولي وجماة من الخراسانيين أن أبلغ ألفاظ الحمد الحمد لله جدا وإن في نعمه ويكافئ
 من يده وقال ليس لذلك دليل يعتمد وقال البلقي بل الحمد لله رب العالمين لأنه فاتحة الكتاب
 وآخر دعوى أهل الجنة فينبغي الجمع بينهما ما ونقل في الروضة عن إبراهيم المروزي أن أبلغ
 الفاظ الصلاة اللهم صل على محمد كلما ذكرنا كرون وغفل عن ذكره الغافلون ثم قال
 والصواب الذي ينبغي أن يحزم به أن أبلغها ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابه حيث
 قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم
 وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في
 العالمين إنك حميد مجيد (ثم يقول) المستملي (للمحدث) المملى (من) ذكرت أي من الشيوخ
 (أو ما ذكرت) أي من الأحاديث (رحمك الله أو رضى عنك وما أشبهه) قال يحيى بن اكرم نلت
 القضاء وقضاء القضاة والوزارة وكذا وكذا ما سررت بشئ مثل قول المستملي من ذكرت رحمت
 الله (وكذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صلى) المستملي (عليه) وسلم قال الخطيب ويرفع بها صوته
 ذكرهما يبارضى عليه فان كان ابن يحيى قال رضى الله عنهما) وكذا يترحم على الأئمة فقد
 روى الخطيب أن الربيع بن سليمان قال له القاري يوماً حدثكم الشافعي ولم يقل رضى الله
 تعالى عنه فقال الربيع ولا حرف حتى يقال رضى الله تعالى عنه (ويحسن بالمحدث الثناء
 على شيخه حال الرواية) عنه (بما هو أهله كما فعله جماعات من السلف) كقول أبي مسلم
 الخولاني حدثني الحبيب الأمين عوف بن مسلم وكقول مسروق حدثني الصدوق بنت
 الصدوق حبيبة حبيب الله المبرأة وكقول عطاء حدثني الجريعي ابن عباس رضى الله تعالى

عنهم ما روى في شعبه حديثي سيد الفقهاء أيوب و كقول وكيع حديثنا سفيان أمير المؤمنين في
 الحديث (وليعلن بالدعاء لهم فهو أهم) من الثناء المذكور ويجمع في الشيخ بن اسمه وكنيته
 فهو أبلغ في اعظامه قال الخطيب لكن يقتصر في الرواية على اسم من لا يشكل كأيوب ويونس
 ومالك والليث ونحوهم وكذا على نسبة من هو مشهور بها كابن عون وابن جريج والشعبي
 والنخعي والثوري والزهري ونحو ذلك (ولا بأس بذكر من يروى عنه بلقب) كغندر
 (أو وصف) كالاعمش (أو حرفه) كالحناط (أو أم) كابن عليه وإن كره ذلك إذا (عرف بها)
 وقصد تعريفه لابعيه (ويستحب) للعلمي (أن يجمع في أملائه) الرواية (جماعة من
 شيوخه) أو لا يقتصر على شيخ واحد (مقدما أرجحهم) بعلا سنده أو غيره ولا يروى إلا عن
 ثقات من شيوخه دون كذاب أو فاسق أو مبتدع روى مسلم في مقدمته صحيحه عن ابن مهدي
 قال لا يكون الرجل إماما وهو يحدث بكل ما سمع ولا يكون الرجل إماما وهو يحدث عن كل أحد
 (ويروى عن كل شيخ حديثا) واحدا في مجلس (ويختار) من الأحاديث (ما علا سنده وقصر
 متنه) وكان في الفقه أو الترغيب قال علي بن حجر وظيفتنا مائة للترغيب في كل يوم سوى ما يعاد
 شريكة أو هشمية أحاديث فقه قصار جباد (و) يتحرى (المستفاد منه وينبه على صحته) أي
 الحديث أو حسنه أو ضعفه أو علمه أن كان معلولا (و) على (ما فيه من علو) وجلالة في
 الاسناد (وفائدة) في الحديث أو السند كقديم تاريخ سماعه وانفراد عن شيخه وكونه
 لا يوجد إلا عنده (وضبط مشكلى) في الاسماء أو غريب أو معنى غامض في المتن (وليجنب) من
 الأحاديث (مالا يحتمله عقولهم ولا يفهمونه) كاحاديث الصفات لما لا يؤمن عليها من
 الخطأ والوهيم والوقوع في التشبيه والتجسيم فقد قال علي بن محبوب أن يكذب الله ورسوله
 حديثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون رواه البخاري وروى البيهقي في الشعب عن
 المقدام بن معدى كرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا
 تحدثوهم بما يعزب أو يشق عليهم قال ابن مسعود ما أنت بمحدث قوم أحديثا لا تبلغه عقولهم
 إلا كان لبعضهم فتنة رواه مسلم قال الخطيب ويجنب أيضا في روايته للعوام أحاديث
 الرخص وما شجر بين الصحابة والاسرائيليات (ويحتمل الأملاء بحكايات وفوادروا نشادات
 بأسانيدها) كعادة الأئمة في ذلك وقد استدل له الخطيب بما رواه عن علي قال روي القلوب
 وابتغوا لها طرف الحكمة وكان الزهري يقول لأصحابه ها أنتم من أشعاركم ها أنتم من أحاديثكم
 فان الأذن مجاحسة والقلب حض (وأولاها ما في الزهد والادب ومكارم الاخلاق) هذا من
 زوائد المصنف (وإذا قصر المحدث) عن تخريج الأملاء لقصوره عن المعرفة بالحديث وعمله
 واختلاف وجوهه (أو اشتغل عن تخريج الأملاء استعان ببعض الحفاظ) في تخريج
 الأحاديث التي يريد أملاءها قبل يوم مجلسه فقد نقد له جماعة كابن الحسين بن بشران وأبي
 القاسم السراج وخلائق (وإذا فرغ الأملاء قابله وأتقنه) لاصلاح ما فسد منه بزيغ القلم
 وطغيانه وفيه حديث زيد بن ثابت السابق في فرع المقابلة قال العراقي وقد رخص ابن الصلاح

هناك في الرواية بدونها بشروط ثلاثة ولم يذكر ذلك هنا فيحتمل ان يحمل هذا على ما تقدم
ويحتمل الفرق بين النسخ من أصل السماع والنسخ من املاء الشيخ حفظا لان الحفظ خوان
قال ولكن المقابلة للاملاء أيضا انما هي من الشيخ أيضا من حفظه لاعلى أصوله قلت جرت
عادة تناسل بتفريغ الاملاء وتحريره في كراسة ثم على حفظا واذ انجز قابله المولى معناه على الاصل
الذي حررناه وذلك غاية الاتقان وقد كان الاملاء درس بعد ابن الصلاح الى اواخر ايام
الحافظ أبي الفضل العراقي فاقتتعه سنة ست وتسعين وسبع مائة فاملى اربع مائة مجلدات
وبضعة عشر مجلسا الى سنة موته سنة ست وثمان مائة ثم املى ولده الى ان مات سنة ست
وعشرين ستمائة تجلس وكسرا ثم املى شيخ الاسلام بن حجر الى ان مات سنة ثنتين وخسين
أكثر من ألف مجلس ثم درس تسع عشرة سنة فاقتتعه أول سنة ثنتين وسبعين فامليت ثمانين
مجلسا ثم خمسين أخرى ونبغى ان لا على في الاسبوع الا يوما واحدا الحديث الشيخين عن
أبي وائل قال كان ابن مسعود يذكر الناس في كل يوم خميس فقال له رجل لو ددنا انك ذكرتنا
كل يوم فقال امانه ما يمنعني من ذلك الا اني اكره ان املككم وانى اتحولكم بالموعظة كما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحولنا بالموعظة مخافة السامة علينا وروى البخاري عن
عكرمة عن ابن عباس قال حدث الناس كل جمعة مرة فان آبيت فرتين فان أكثر فتلاث
مرار ولا تغل الناس هذا القرآن ولا تات القوم وهم في حديث فتقطع عليهم حديثهم ولكن
أنصت فاذا أمروك فخذتهم وهم يشتهونه ولم أظفر لاحد بتعيين يوم الاملاء ولا وقته
الا ان غالب الحفاظ كابن عساكر وابن السمعاني والخطيب كانوا يملكون يوم الجمعة
بعد صلاتها فتبعهم في ذلك وقد ظفرت بحديث يدل على استعبابه بعد عصر يوم الجمعة وهو
ما أخرجه البيهقي في الشعب عن أنس مرفوعا من صلى العصر ثم جلس على خيرا حتى يمسي
كان أفضل ممن اعتق ثمانية من ولد اسمعيل (النوع الثامن والعشرون معرفة
آداب طالب الحديث قد تقدم منه جل مفرقة ويجب عليه تعهيد النية والاخلاص
لله تعالى في طلبه والحذر من التوصل به الى أغراض الدنيا) فقد روى أبو داود وابن
ماجه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علما مما يبتغى
به وجه الله تعالى لا يتعلمه الا ليصيب به غرض من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة وقال
جابر بن سلمة من طلب الحديث لغير الله مكر به وقال سفيان الثوري ما أعلم عملا هو أفضل من
طلب الحديث لمن أراد الله تعالى قال ابن الصلاح ومن أقرب الوجوه في اصلاح النية فيه
ماروي ناعن ابن عمرو بن نجيد أنه سأل أبا جعفر بن جدان وكانا عبيدين صالحين فقال له بأى
نية اكتب الحديث فقال ألتسم ترون ان عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة قال نعم قال فرسول
الله صلى الله عليه وسلم لم رأس الصالحين (ويسأل الله تعالى التوفيق والتسديد) لذلك
(والتيسير) والا عانة عليه (ويستعمل الاخلاق الجميلة والآداب) الرضية فقد قال أبو عامر
النيل من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين فيجب أن يكون خيرا الناس (ثم

ليفرغ جهده في تحصيله ويغتم امكانه) ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا حرص على ما ينفعه واستغن بالله ولا تجزع وقال يحيى بن كثير لا ينال العلم براحة الجسم وقال الشافعي لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتملل وغنى النفس فيفعل ولكن من طلبه بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلم أفعل (ويبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده اسنادا وعلما وشهرة ودرنا وغيره) الى أن يفرغ منهم ويبدأ بأفرادهم فننفرد بشئ أخذناه عنه أولا (فإذا فرغ من مهماتهم) وسماع عواليهم (فليرحل) الى سائر البلدان (على عادة الحفاظ المبرزين) ولا يرحل قبل ذلك قال الخطيب فان المقصود بالرحلة أمران أحدهما تحصيل علو الاسناد وقدم السماع والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة منهم فإذا كان الأمران موجودين في بلده ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة أو موجودين في كل منهما فليحصل حديث بلده ثم يرحل قال وإذا عزم على الرحلة فلا يترك أحدا في بلده من الرواة الا ويركّب عنه ما تيسر من الاحاديث وان قلت فقد قال بعضهم ضيع ورقة ولا تضع شيئا والا صل في الرحلة ما رواه البيهقي في المدخل والخطيب في الجامع عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أسمعها فابتعت بهيرا فشددت عليه رحلي ومرت شهرا حتى قدمت الشام فأبنت عبد الله بن أبيس فقلت للبواب قل له جابر على الباب فأنا فقال له جابر بن عبد الله فأنا فقال لي فقلت نعم فرجع فأخبره فقام بطأثر به حتى لقبني فاعتنقني واعتنقته فقلت حديث بلغني عند سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصص لم أسمعها فخشيت ان تموت أو أموت قبل ان أسمعها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد أو قال الناس عراة غرلا بهم ما قلنا ما هما قال ليس معهم شيء ثم يناديهم ربهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملاك أنا الديان لا ينبغي لاحد من أهل الجنة ان يدخل الجنة ولا أحد من أهل النار عنده مظلة حتى أقصه منه حتى اللطمة قلنا كيف وانما أتى الله عراة غرلا هما قال بالحنثات والسيئات واستدل البيهقي أيضا برحلة مومي الى الخضر وقصته في الصحيح وروى أيضا من طريق عياش بن عباس عن واهب بن عبد الله المعافري قال قدم رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار على مسلمة بن مخلد فألقاه نائما فقال أيقظوه قالوا بلى نتركه حتى يستيقظ قال لست فاعلافاً يقظوا مسلمة له فرحب به وقال انزل قال لا حتى ترسل الى عقبه بن عامر لحاجته الى ابيه فأرسل الى عقبه فأنا فقال هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من وجد مسلما على عورة فستره فكأنما أحيا مودة من قبرها فقال عقبه قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وسأل عبد الله بن أحمد أباه عن طلب العلم ترى له ان يلزم رجلا عنده علم فيكتب عنه أو ترى له ان يرحل الى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم قال يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة يشام الناس بسمعه منهم وقال ابن معين أربعة لا تؤنس منهم رشداؤذ كرمهم رجل يكتب في بلده ولا يرحل

في طلب الحديث وقال ابراهيم بن ادهم ان الله يرفع البلاء عن هذه الامة برحلة أصحاب الحديث
 (ولا يحملنه الشره) والحرص (على التسهيل في التحمل فبذل بشئ من شروطه) السابقة فان
 شهوة السماع لا تنتهى ونهمة الطلب لا تنقضى والعلم كالبحار التي يتعذر كبرها والمعادن التي
 لا ينقطع نيلها أخرج المروزي في كتاب العلم قال ثنا ابن شعيب بن الحجاب حدثني عمي صالح
 ابن عبد الكبير حدثني عمي أبو بكر بن شعيب عن قتادة قال قلت لشعيب بن الحجاب نزل
 على أبو العالسة الرباعي فأقلت عنه الحديث فقال شعيب السماع من الرجال أوزاق (و ينبغي
 أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب) وفصائل الاعمال (فذلك زكاة
 الحديث وسبب حفظه) فقد قال بشر الحافي يا أصحاب الحديث أوزاكة هذا الحديث اعملوا
 من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث وقال عمرو بن قيس الملاقي اذا بلغك شئ من الخير فاعمل به
 ولو مرة تسكن من أهله وقال وكيع اذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به وقال ابراهيم بن
 اسمعيل بن جهم كان متعينا على حفظ الحديث بالعمل به وقال أحمد بن حنبل ما كتبت حديثا
 الا وقد علمت به حتى مر بي ان النسبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى أباطيبة ديناراً
 فاحتجمت وأعطيت الحمام ديناراً (فصل و ينبغي للطالب أن يعظم شيخه ومن يسمع منه فذلك
 من اجل الالاء له) وأسباب الانتفاع به) وقد قال المغيرة كان ابراهيم كان ابراهيم كان ابراهيم
 البخاري ما رأيت أحداً أو قرأ للمحدثين من يحيي بن معين وفي الحديث تواضعوا لمن تعلمون منه
 رواه البيهقي مرفوعاً من حديث أبي هريرة وضعفه وقال الشيخ وقفه على عمرو وأورد في الباب
 حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً ليس منا من لم يحجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا
 رواه أحمد وغيره وأسند عن ابن عباس قال وجدت عامة علم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند
 هذا الحى من الانصار فان كنت لا تقي باب أحدهم فاقبل ببابه ولو شئت ان تؤذن لي عليه
 لاذن لي لقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن كنت أبتغي بذلك طيب نفسه وأسند
 عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال ما دقت على محدث بابه قط لقوله تعالى ولو أنهم صبروا حتى
 تخرج اليهم لكان خيرا لهم (وبعد جلاله شيخه ورجحانه) على غيره فقد روى الخليلي في
 الارشاد عن أبي يوسف القاضي قال سمعت السلف يقولون من لا يعرف لاستاذه لا يفلح
 (و يتعزى رضاه) ويحذر مضطه (ولا يطول عليه بحيث يضجره) بل يقنع بما يحمد ثبه فان
 الاضطرار يغير الافهام ويفسد الاخلاق ويحيل الطباع وقد كان اسمعيل بن أبي خالد من أحسن
 الناس خلقاً فلم ير الواب حتى ساء خلقه وروينا عن ابن سيرين انه سأله رجل عن حديث وقد
 أراد أن يقوم فقال انك ان كافيتني ما لم أطق ساءك ما سرك منى من خلق قال ابن الصلاح
 ويخشى على فاعل ذلك أن يحرم من الانتفاع قال وروينا عن الزهري انه قال اذا طال المجلس
 كان للشيطان فيه نصيب (ويستشيره في أموره) التي تعرض له (و في ما يشتغل فيه وكيفية
 اشتغاله) وعلى الشيخ نفسه في ذلك (و ينبغي له) أى للطالب (اذا ظفر بسماع) لشيخ (أن
 يرشد اليه غيره) من الطلبة (فان كتمانهم) عنهم (لأنهم يقع فيه جهالة الطلبة فيصاف على كآفه)

عدم الانتفاع فان من بركة الحديث افادته) كما قال مالك (و بنشره بنفى) وقال ابن معين من يخل
 بالحديث وكنتم على الناس سمعهم لم يفلح وكذا قال اسحق بن راهويه وقال ابن المبارك من
 يخل بالعلم ابتلى بثلاث اما ان يموت فيذهب علمه او ينسى أو يتبع السلطان وروى الخطيب
 في ذلك بسنده عن ابن عباس رفعه اخواني تناصحوا في العلم ولا يكتنم بعضكم بعضا فان خيانة
 الرجل في علمه أشد من خيانتة في ماله قال الخطيب ولا يحرم الكتم عن ليس بأهل أولا
 يقبل الصواب اذا أُرشد اليه ونحو ذلك وعلى ذلك يحمل ما نقل عن الأئمة من الكتم وقد قال
 الخليل لابي عبيدة لا تزدن على معجب خطأ فيستفيد منك علما ويتخذ عدوا (وليحذر كل
 الحذر من أن يمنعه الحياء أو الكبر من السعي التام في التحصيل وأخذ العلم ممن دونه في نسب
 أو من أو غيره) فقد ذكر البخاري عن مجاهد قال لا ينال العلم مستحى ولا مستكبر وقال عمر بن
 الخطاب من ررق وجهه دق علمه وقالت عائشة نعم النساء نساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء
 ان يتفقهن في الدين وقال وكيع لا ينسب الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن هو
 فوقه وعن هو مثله وعن هو دونه وكان ابن المبارك يكتب عن هو دونه فقبيل له فقال له هل
 الكلمة التي فيها نجما لم تقع لي وروى البيهقي عن الاصمعي قال من لم يحمل ذل التعليم ساعة
 بقي في ذل الجهل أبد او روى أيضا عن عمر قال لا تتعلم العلم ثلاث ولا تترك ثلاث لا تتعلم
 لتمازى به ولا تراقى به ولا تباهى به ولا تتركة حياء من طلبه ولا زهادة فيه ولا رضا بجهالة
 (وليصبر على جفاء شخه وليعفن بالمهم ولا يضيع وقته في الاستكثار من الشيوخ مجرد اسم
 الكثرة) وصيتها فان ذلك شيء لا طائل تحته قال ابن الصلاح وليس من ذلك قول أبي حاتم اذا
 كتبت قمقمش واذا حدثت ففتش قال العراقي كأنه أراد اكتب الفائدة من سمعها ولا تؤخر
 حتى تنظر هل هو أهل للاخذ عنه أم لا فربما فات ذلك بموته أو سفره أو غير ذلك فاذا كان وقت
 الرواية أو العمل ففتش حينئذ ويحتمل انه أراد استيفاب الكتاب وترك انتخابه أو استيفاب
 ما عند الشيخ وقت العمل ويكون النظر فيه حال الرواية قال وقد يكون قصد المحدث تكثير
 طرق الحديث وجمع اطرافه فتكثر بذلك شيوخه ولا بأس به فقد قال أبو حاتم لو لم نكتب
 الحديث من ستين وجها ما عقلناه (وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب أو جزء بكماله ولا يتقرب
 فرما احتاج بعد ذلك الى رواية شيء منه لم يكن فيما اتخذه فيندم وقد قال ابن المبارك ما اتقبت
 على عالم قط الاندمت وقال ما جاء من منتق خير قط وقال ابن معين صاحب الانتخاب يندم
 وصاحب التسخ لا يندم (فان احتاج اليه) أي الى الانتخاب ليكون الشيخ مكثرا وفي الرواية
 عسرا أو كون الطالب غريبا لا يمكنه طول الإقامة (تولاه بنفسه) واتخذ عوالمه وما تذكر
 من رواياته وما لا يجده عند غيره (فان قصر عنه) لقلة معرفته (استعان) عليه (بما حفظ)
 قال ابن الصلاح ويعلم في الاصل على أول اسناد الاحاديث المنقبة بخط عريض أحر
 أو بصاد مدودة أو بطاء مدودة أو نحو ذلك وفائدته لاجل المعارضة أو لاحتمال ذهاب الفرع
 فيرجع اليه (فصل ولا ينبغي) للطالب (أن يقتصر) من الحديث (على سماعه وكتبه دون

معرفته وفهمه) فيكون قد آتعب نفسه من غير أن يظفر بباطل ولا حصول في عداد أهل الحديث وقد قال أبو عاصم النبيل الرياسة في الحديث بلاد راية رياسة بذلة قال الخطيب هو اجتماع الطلبة على الراوى للسمع عند علوسه فاذا اتميز الطالب بفهم الحديث ومعرفته بجعل بركة ذلك في شيبته (فليتعرف محنته) وحسنه (وضعفه وفقهه ومعانيه ولفظه واعرابه واسماء رجاله محققا كل ذلك معنيا باتقان مشكلها حفظا وكتابة مقدما) في السماع والضبط والتفهم والمعرفة (العجيجين ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي) وابن خزيمة وابن حبان (ثم السنن الكبرى للبيهقي ولبحرص عليه فلم يصف) في بابيه (مثله ثم ماتس الحاجة اليه ثم من المسانيد) والجوامع فاهم المسانيد (مسند أحمد) يليه سائر المسانيد (غيره) وأهم الجوامع الموطأ ثم سائر الكتب المصنفة في الاحكام ككتاب ابن جريج وابن أبي عروبة وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم (ثم من) كتب (العلل كتابه) أى أحد (وكتاب الدارقطني ومن) كتب (الاسماء تاريخ البخاري) الكبير (و) تاريخ (ابن أبي خيثمة وكتاب ابن أبي حاتم) في الجرح والتعديل (ومن) كتب (ضبط الاسماء كتاب ابن ماكولا وليعتن بكتاب غريب الحديث و) كتب (شروحه) أى الحديث (وليكن الاتقان من شأنه) بان يكون كل ما مر به اسم مشكل أو كلمة غريبة بحث عنها وأودعها قلبه وقد قال ابن مهدي الحفظ الاتقان (ولبذا كرم بحفوظه ويباحث أهل المعرفة) فان المذاكرة تعين على دوامه قال علي بن أبي طالب تذاكروا هذا الحديث أن لا تنفكوا يدرس وقال ابن مسعود تذاكروا الحديث فان حياته مذاكرته وقال ابن عباس مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة وقال أبو سعيد الخدري مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن وقال الزهري آفة العلم النسيان وقلة المذاكرة رواها البيهقي في المدخل وليكن حفظه له بالتدريج قليلا قليلا في الصحيح خذوا من الاعمال ما تطيقون وقال الزهري من طلب العلم جملة فانه جملة وانما يدرى العلم حديثا وحديثا (فصل) وليستغل بالتحريج والتصنيف اذا تأهل له) مبادرا اليه (وليعتن بالتصنيف في شرحه وبيان مشكله متقنا واضحا فقلنا تعمر في علم الحديث من لم يفعل هذا) قال الخطيب لا يتهمر في الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفى من فوائده الا من جمع متفرقه وآلف مشتته وضم بعضه الى بعض فان ذلك مما يقوى النفس ويثبت الحفظ ويدكى القلب ويشحذ الطبع ويسط اللسان ويجيد البيان ويكشف المشبه ويوضح الملتبس ويكسب أيضا جميل الذكرو ويخلصه الى آخر الدهر كما قال الشاعر

يموت قوم فيجي العلم ذكرهم * والجهل يلحق أمواتا باموات

قال وكان بعض شيوخنا يقول من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ ولما أخذ قلم التحريج وقال المصنف في شرح المذهب بالتصنيف يطلع على حقائق العلوم ودقائقه ويثبت معه لانه يضطره الى كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والاطلاع على مختلف كلام الائمة ومتمفقه وواضح من مشكله ومحججه من ضعيفه وبخرله من ركيكه وما لا اعراض فيه

من غيره وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد قال الربيع لم أر الشافعي آكلا بنهار ولا نائما بالليل
 لاهتمامه بالتصنيف (وللعلماء في تصنيف الحديث) وجمعه (طريقان أجمود هما تصنيفه
 على الابواب) الفقهية كالكتب الستة ونحوها أو غيرها كشعب الايمان للبيهقي والبعث
 والشورلة وغير ذلك (فيذكر في كل باب ما حضره) مما ورد (فيه) مما يدل على حكمه
 اثباتا أو نفيًا والاولى أن يقتصر على ما صح أو حسن فان جمع الجميع فليبين علة الضعف
 (الثانية تصنيفه على المسانيد) كل مسند على حدة قال الدارقطني أول من صنف مسندا
 نعيم بن حاد قال الخطيب وقد صنف أسد بن موسى مسندا وكان أكبر من نعيم سنا وأقدم
 مما عايناه فاحتمل أن يكون نعيم سبقه في حديثه وقال الحاكم أول من صنف المسند على تراجم
 الرجال في الاسلام عبيد الله بن موسى الغنسي وأبو داود الطيالسي وقد تقدم ما فيه في نوع
 الحسن وقال ابن عدي يقال ان يحيى الخاني أول من صنف المسند بالكوفة وأول من صنف
 المسند بالبصرة مسدد وأول من صنف المسند بمصر أسد السنة وأسد قبلهما وأقدم موتا
 وقال العقبلي عن علي بن عبد العزيز سمعت يحيى الخاني يقول لا نسمعوا كلام أهل الكوفة
 في تأنيهم يحسدوني لاني أول من جمع المسند (فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه
 صحيحه) وحسنه (وضيفه وعلى هذا انه يرتبه على الحروف) في أسماء الصحابة كما فعل
 الطبراني وهو أسهل تناولا (أو على القبائل فيسبداً يني هاشم ثم بالاقرب فالأقرب نسباً إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على السوابق) في الاسلام (فبالعشرة) يبدأ (ثم أهل بدر
 ثم الخديجة ثم المهاجرين بينها وبين الفتح) ثم من أسلم يوم الفتح (ثم أصغر الصحابة) سنا
 كالسائب بن يزيد وأبي الطفيل (ثم النساء بادئاً بالمهات المؤمنين) قال ابن الصلاح وهذا
 أحسن (ومن أحسنه) أي التصنيف (تصنيفه) أي الحديث (معللاً بان يجمع في كل حديث
 أبواب طرقه واختلاف روايته) فان معرفة العلل أجل أنواع الحديث والاولى جعله على
 الابواب ليسهل تناوله وقد صنف يعقوب بن شيبه مسنده معللاً فلم يتم قبل ولم يتم مسند معلل
 قط وقد صنف بعضهم مسند أبي هريرة معللاً في مائتي جزء (تنبيه) من طرق التصنيف أيضاً
 جمعه على الاطراف فيذكر كل طرف الحديث الدال على بقیته ويجمع أسانيد امام مستوعبا
 أو مفيداً بكتب مخصوصة (ويجمعون أيضاً حديث الشيوخ كل شيخ على انفراده كما لك
 وسفيان وغيرهما) كحديث الامش للامميلي وحديث الفضيل بن عياض للنسائي وغير
 ذلك (و) يجمعون أيضاً (التراجم كما لك عن نافع عن ابن عمرو هشام عن أبيه عن عائشة)
 وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (و) يجمعون أيضاً (الابواب) بان يفردها كل باب
 على حدة بالتصنيف (كروية الله تعالى) أفرده الا بحرى (ورفع اليدين في الصلاة) والقراءة
 خلف الامام أفردها البخاري والنية أفرده ابن أبي الدنيا والقضاء باليمين والشاهد أفرده
 الدارقطني والقنوت أفرده ابن مسنده والبسملة أفرده ابن عبد البر وغيره وغير ذلك ويجمعون
 أيضاً الطرق لحديث واحد كطرق حديث من كذب على الطبراني وطرق حديث الخوض

للضبا، وغير ذلك (وليجذر من اخراج تصنيفه) من يده (الابعد تهذيبه وتحريره وتكريره
النظر) فيه (وليجذر من تصنيفه ما لم يتأهل له) فن فعل ذلك لم يفلح وضربه في دينه وعلمه
وعرضه قال المصنف من زوائده (وينبغي أن يتحرى) في تصنيفه (العبارات الواضحة)
والموجزة (والاصطلاحات المستعملة) ولا يبالغ في الإيجاز بحيث يفضى إلى الاستغلاق
ولا في الإيضاح بحيث ينتمى إلى الركاكة وليكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه
أكثر قال في شرح المذهب والمراد بذلك أن لا يكون هنالك تصنيف يغنى عن مصنفه من
جميع أساليبه فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحذفل بها مع ضم
ما فاتته من الأساليب قال وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ويكثر الاحتياج إليه وقدر ربحا عن
البحارى في آداب طالب الحديث أثر الطيفا تحتم به هذا النوع أخبرني أبو الفضل الأزهرى
وغیره سماعا أنا أبو العباس المقدسى أخبرتنا عائشة بنت علي أنا أبو عيسى بن علاق أخبرتنا
فاطمة بنت سعد الخير أنا أبو نصر البوتارى سمعت الامام أبا محمد الحسن بن أحمد السمرقندى
يقول سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن محمد بن صالح بن خلف يقول سمعت أبا ذر عمار بن محمد بن
مخلد التميمي يقول سمعت أبا المظفر محمد بن أحمد بن حامد البخارى قال لما عزل أبو العباس
الوليد بن ابراهيم بن زيد الهمدانى عن قضاء الرى وود بخار الخملنى معلى أبو ابراهيم الخنلى
إليه وقال له أسألك ان تحدث هذا الصبي مما سمعت من مشايخنا فقال ما لى سماع قال
فكيف وأنت فقيه قال لاني لم بلغت مبلغ الرجال تأقت نفسي إلى طلب الحديث فقصدت محمد
ابن اسمعيل البخارى وأعلمته مرادى فقال لى يابنى لا تدخل فى أمر الابعد معرفته حدوده
والوقوف على مقاديره واعلم ان الرجل لا يصير محدثا كمالا فى حديثه الابعد ان يكتب
أربعامع أربع أربع مثل أربع فى أربع عند أربع بأربع على أربع عن أربع لاربع
وكل هذه الرباعيات لاتم إلا بأربع مع أربع فاذا تمت كلها هان عليه أربع وابتلى
بأربع فاذا صبر على ذلك أكرمه الله فى الدنيا بأربع وأتابه فى الآخرة بأربع قلت له فسر لى
رحمك الله ما ذكرت من أحوال هذه الرباعيات قال نعم اما الاربعه التى يحتاج الى كتبها
هى أخبار الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وشرايعه والعجابه ومقاديرهم والتابعين
وأحوالهم وسائر العلماء وتواريخهم مع أسمائهم وأماكنهم وأزمنتهم كالتهذيب
مع الخطيب والدعاء مع الرسل والبسملة مع السورة والتكبير مع الصلوات مثل المسندات
والمرسلات والموقوفات والمقطوعات فى صغره وفى ادراكه وفى شبابه وفى كهولته عند
شغلته وعند فراغه وعند فقره وعند غناه بالجمال والجمال والبلاد والبرارى على الاحجار
والاصداف والجلود والاكاف الى الوقت الذى يمكنه نقلها الى الاوراق عن هوفوقه وعن
هو مثله وعن هودونه وعن كتاب آية يتيقن انه بخط آية دون غيره لوجه الله تعالى طالبا
لمرضاته والعمل بما وافق كتاب الله تعالى منها ونشرها بين طالبيها والتأليف فى احبائه ذكره
بعده ثم لا تتم له هذه الاشياء إلا بأربع هى من كسب العبد معرفة الكتابة واللغة والصرف

والتحوم مع أربع من أعطاه الله تعالى الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذا صححت له هذه الاشياء هان عليه أربع الاهل والولد والمال والوطن وابتلى بأربع شمانية الاعداء وملازمة الاصدقاء وطعن الجهلاء وحسد العلماء فاذا صبر على هذه المحن أكرمته الله تعالى في الدنيا بأربع بغير القناعة وبهيبة اليقين وبلذة العلم وبجيرة الابد وأثابه في الآخرة بأربع بالشفاعة لمن أراد من اخوانه وبطل العرش حيث لا ظل الاظله ويسبقني من أراد من حوض محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ويجوار النبيين في أعلى عليين في الجنة فقد أعلمتني باني بجميعات جميع ما كنت سمعت من مشايخي متفرقا في هذا الباب فأقبل الآن على ما قصدتني له أودع (النوع التاسع والعشرون معرفة الاسناد العالي والتنازل الاسناد) في أصله (خصيصه) فاضله (لهذه الامه) ليست لغيرها من الامم قال ابن خزم نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل وأمام الارسل والاعضال فيوجد في كثير من اليهود ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرا وانما يبلغون الى شمعون ونحوه قال وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل الا تحريم الطلاق فقط وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى قال وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود ان يبلغوا الى صاحب نبى أصلا ولا الى تابع له ولا يمكن النصارى ان يصلوا الى أعلى من شمعون وبولص وقال أبو علي الجبائي خص الله تعالى هذه الامه بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها الاسناد والانساب والاعراب ومن أدل ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق في قوله تعالى أو إثارة من علم قال اسناد الحديث (وسنة بالغة مؤكدة) قال ابن المبارك الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء أخرجه مسلم وقال سفيان بن عيينة حدث الزهري يوما بحديث فقلت هاته بلا اسناد فقال الزهري أتري السطح بلا سلم وقال الثوري الاسناد سلاح المؤمن (وطلب العلوفية سنة) قال أحمد بن حنبل طلب الاسناد العالي سنة عن سلف لان أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة الى المدينة فيتبعون من عمرو يسمعون منه وقال محمد بن أسلم الطوسي قرب الاسناد قرب أو قرب الى الله تعالى (ولهذا استجبت الرحلة) كما تقدم قال الحاكم ويحتاج له بحديث أنس في الرجل الذي أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال أنا نارسولك فزعم كذا الحديث رواه مسلم قال ولو كان طلب العلوفى الاسناد غير مستحب لانكر عليه سؤاله لذلك ولا ضرره بالاقصار على ما أخبره الرسول عنه قال وقد رحل في طلب الاسناد غير واحد من الصحابة ثم ساق بسنده حديث خروج أبي أيوب الى عقبه بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غير عقبه الحديث في ستر المؤمن وقال العلائي في الاستدلال بما ذكره نظر لا يخفى اما حديث ضمام فقد اختلف العلماء فيه هل كان أسلم قبل مجيئه أولا فان قلنا انه لم يكن أسلم كما

اختاره أبو داود فلا ريب في أن هذا ليس طلبا للعلوب كان شاكفي قول الرسول الذي جاءه
فرحل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى استثبت الأمر وشاهد من أحواله ما حصل
له العلم القطعي بصدقه ولهذا قال في كلامه فزعم لنا أنك إلى آخره فإن الزعم إنما يكون
في مظنة الكذب وإن قلنا كان أسلم فلم يكن مجيبه أيضا طلب العلو في الإسناد بل يرتقي من
الظن إلى اليقين لأن الرسول الذي أتاهم لم يفد خبره إلا الظن ولقاء النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم أفاد اليقين قال وكذلك ما يحتاج به لهذا القول من رحلة جماعة من الصحابة والتابعين
في سماع أحاديث معينة إلى البلاد لا دليل فيه أيضا لجواز أن تكون تلك الأحاديث لم تتصل
إلى من رحل بسببها من جهة صحيحة فكانت الرحلة لتحصيها لا للعلو فيها قال نعم لا ريب في اتفاق
أئمة الحديث قديما وحديثا على الرحلة إلى من عنده الإسناد العالي (وهو أي العلو أقسام)
خمس (أجلها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم) من حيث العدد (بإسناد صحيح نظيف)
بخلاف ما إذا كان مع ضعف فلا التفات إلى هذا العلو لاسيما أن كان فيه بعض الكذابين
المتأخرين ممن ادعى سمعا من الصحابة كابن هبة ودينار وخراسة ونعيم بن سالم وبعدي بن
الاشدق وأبي الدنيا الأشج قال الذهبي متى رأيت المحدث يفرح بعوالي هؤلاء فاعلم أنه على
يعدو على ما يقع لنا ولا ضرابنا في هذا الزمان من الأحاديث الصحاح المتصلة بالسماع ما بيننا
وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثنا عشر رجلا وبالإجازة في الطريق أحد عشر وذلك كثير
واضعف يسير غير واه عشرة ولم يقع لنا بذلك إلا أحاديث قليلة جدا في مجمل الطبراني الصغير
أخبرني مسند الدنيا أبو عبد الله محمد بن مقبل الحلبي إجازة مكاتبه منها في رجب سنة ثمانمائة
وتسعة وستين عن محمد بن إبراهيم بن أبي عمر المقدسي وهو آخر من حدث عنه بالإجازة أنا
أبو الحسن علي بن أحمد بن البخاري وهو آخر من حدث عنه عن أبي القاسم الصيدلاني وهو
آخر من حدث عنه أخبرتنا أم إبراهيم بنت عبد الله وأبو الفضل الثقفي سمعا عليها قال أنا
أبو بكر بن ريدة أنا أبو القاسم الطبراني ثنا عبيد الله بن رماح سنه مائتين وأربعة وسبعين
ثنا أبو عمرو زباد بن طارق وكان قد أتت عليه مائة وعشرون سنه قال سمعت أبا جزل زهير بن
صرد الجشمي يقول لما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين يوم هو أوزن وذهب
يفرق المسي والسبي والنساء فاتبته فأنشأت أقول هذا الشعر

أمن علينا رسول الله في كرم * فأنك المرء ترجوه وتنتظر
أمن على بيضة قد عاقها قدر * مشئت شعلها في دهرها غير
أبقت لنا الدهر هنا فاعلى حزن * على قلوبهم الغما والغمر
أن لم تداركهم نهماه نثرها * بأرج الناس حلا حين يحتبر
أمن على نسوة قد كنت رضعها * وأذير ينسك ما تأتي وما تذر
لا تجعلنا كن شالت نعمته * واستبق منا فانا معشر زهر
أنا لشكر للنعم ما إذا كفرت * وعندنا بعد هذا اليوم مدخر

فألبس العفو من قد كنت ترضعه * من أمهاتك أن العفو مشتهر
 ياخير من مرحت كنت الجياد به * عند الهياج إذا ما استوقد الشر
 أنا نؤمل عفو وامنك نلبسه * هذى البرية أذنعفو وتنتصر
 فاعف عفا الله عما أنت راهبه * يوم القيامة أذمدي لك الظفر
 قال فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا الشعر قال ما كان لي ولبنى عبد المطالب فهو لكم
 وقالت قريش ما كان لنا فهو لله ولرسوله وقالت الانصار ما كان لنا فهو لله ولرسوله هذا حديث
 حسن غريب من هذا الوجه عشارى أخرجه أبو سعيد الاعمري في مجله عن ابن رماح حسن
 وابن قان عن عبيد الله بن علي الخواص عن ابن رماح حسن وله شاهد من رواية ابن اسحق
 في المغازي قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال لما كان يوم حنين يوم هو ازن
 فذكر القصص وقد أخرجه الضياء في المختارة من حديث زهير واستشهد به بحديث عمرو بن
 شعيب فهو عنده على شرط الحسن وأما الذهبي فقال في الميزان عبيد الله بن رماح حسن
 القيسي الرملي كان معمر اماراً يث للمتقدمين فيه جرحاً قال ثم رأيت لحديثه هذا علة فادحة
 قال ابن عبد البر فيه رواه عبيد الله عن زياد بن طارق عن زياد بن صرد بن زهير عن أبيه
 عن جده زهير فعمد عبيد الله الى الاسناد فاسقط منه رجلين وبه الى الطبراني ثنا جعفر
 ابن جيسد بن عبد الكريم بن فروخ الانصاري الدمشقي حدثني جدي لامي عمرو بن أبان بن
 مفضل المدني قال أراى أنس بن مالك الوضوء أخذ ركوة فوضعه على يساره وصحب على يده
 اليمنى فجلسها ثلاثاً ثم أدار الركوة على يده اليمنى فتوضأ ثلاثاً ثم مسح برأسه ثلاثاً واخذ ماء
 جديداً الصماخه فقلت له قدم سحت أذنيك فقال يا غلام انهم امن الرأس ليس ههنا من الوجه
 ثم قال يا غلام هل رأيت أو فهمت أو أعيد عليك فقلت قد كفاني قال هكذا رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ هذا حديث غريب من هذا الوجه قال الذهبي في الميزان ان فردبه
 الطبراني عن جعفر وعمرو بن أبان لا يدري من هو قال والحديث ثمانى لنا على ضعفه (الثاني
 القرب من امام من أئمة الحديث) كالأعمش وهشيم وابن جريح والاوزاعي ومالك وشعبة
 وغيرهم مع العصة أيضاً (وان كثرت بعده العدد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث العلوي)
 المقيد (بالنسبة الى رواية أحد الكتب الخمسة أو غيرها من) الكتب (المعمدة) وسماه ابن
 دقيق العبد علو التنزيل وليس به او مطلق اذ الراوى لو روى الحديث من طريق كتاب منها
 وقع أنزل مما لو رواه من غير طريقها وقد يكون عالماً مطلقاً أيضاً (وهو ما كثر اعتناء المتأخرين
 به من الموافقة والابدال والمساواة والمصاحفة فالموافقة أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم)
 مثلاً (من غير جهته بعد أقل من عدوك اذ ارويته) باسنادك (عن مسلم عنه والبدل ان
 يقع هذا العلوي عن) شيخ غير شيخ مسلم وهو (مثل شيخ مسلم) في ذلك الحديث (وقد يسمى
 هذا موافقة بالنسبة الى شيخ شيخ مسلم) فهو موافقة مقيدة وقد تطلق الموافقة والبدل مع
 عدم العلوي ومع النزول أيضاً كما وقع في كلام الذهبي وغيره وقال ابن الصلاح هو موافقة

وبدل ولكن لا يطلق عليه ذلك لعدم الالتفات اليه ﴿فتبينه﴾ لم أقف على تصريح بأنه هل
 يشترط استواء الاسناد بعد الشيخ المجتمع فيه أولا وقد وقع لي في الاملاء حديث أمليته من
 طريق الترمذي عن قتيبة عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن
 أبي هريرة مرفوعا لا تجمعوا بينكم مقابر الحديث وقد أخرجه مسلم عن قتيبة عن يعقوب
 القاري عن سهيل فتبينه له فيه شبخان عن سهل فوقع في صحيح مسلم عن أحدهما وفي
 الترمذي عن الآخر فهل سمى هذا موافقه لاجتماعهما في قتيبة أو بدلا للتخالف في شيخه
 والاجتماع في سهل أولا ولا ويكون واسطة بين الموافقة والبطلان احتمالات أقربها عندي
 الثالث (والمساواة في اعصار ناقله عددا اسنادك الى الصحابي أو من قارب به بحيث يقع بينك
 وبين صحابي مثلان العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه) وهذا كان يوجد قديما وأما الآن
 فلا يوجد في حديث بعينه بل يوجد مطلق العدد كما قال العراقي فإنه تقدم ان بيني وبين النبي
 صلى الله عليه وسلم عشرة أنفس في ثلاثة أحاديث وقد وقع للنسائي حديث بينه وبين النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه عشرة أنفس وذلك مساواة لنا وهو ما رواه في كتاب الصلاة قال أنا
 محمد بن بشار أنا عبد الرحمن أنا زائدة عن منصور عن الهلال عن الربيع بن خثيم عن
 عمرو بن ميمون عن ابن أبي ليلى عن امرأة عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قل
 هو الله أحد تعدل ثلث القرآن قال النسائي ما أعلم في الحديث اسنادا أطول من هذا وفيه
 ستة من التابعين أولهم منصور وقد رواه الترمذي عن قتيبة ومحمد بن بشار قالنا ابن
 مهدي ثنا زائدة به وقال حسن والمرأة هي امرأة أبي أيوب وهو عشاري للترمذي أيضا
 (والمصاحفة ان تقع هذه المساواة لشيخ فيكون لك مصاحفة كانت صاغت مسلما فاخذته
 عنه فان كانت المساواة لشيخ شيخ كانت المصاحفة لشيخك وان كانت المساواة لشيخ شيخ
 شيخك فالمصاحفة لشيخ شيخك وهذا العلو تابع انزول) غالبا (فلولا نزول مسلم وشبهه لم نعل
 أنت) وقد يكون مع علوه أيضا فيكون عاليا مطلقا (الرابع العلو بتقديم وفاة الراوي) وان
 تساوى في العدد قال المصنف (فأرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلاه ما ان أرويه
 عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف) وكذلك من
 سمع مسندا أجد على الخلاوي عن أبي العباس الحلبي عن التميمي أعلى ممن سمعه على الجبال
 الكفائي عن القرظي عن زينب بنت مكي لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين
 (وأما علوه بتقديم وفاة شيخك) لامع التفات لامر آخر اوشاخ آخر (فخذه الحافظ) أحمد بن
 عمير (بن الجوصاء) الدمشقي (بمضي خمسين سنة من وفاة الشيخ) حده أبو عبد الله (بن منده
 ثلاثين) سنة تمضي من موته وليس يقع في تلك المدة أعلى من ذلك قال ابن الصلاح وهو أوسع
 (الخامس العلو بتقديم السماع) من الشيخ فنسمع منه متقدما كان أعلى ممن سمع منه بعده
 (ويدخل كثير منه فيما قبله ويمتاز) عنه (بان يسمع شخصان من شيخ وسماع أحدهما منذ
 ستين سنة مثالا والاخر من أربعين سنة) (وتساوى العددين اليهما فالاول أعلى) من الثاني

ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خرف وربما كان المتأخر أرجح بان يكون مجديشه
الاول قبل ان يبلغ درجة الاتقان والضبط ثم حصل لذلك بعد الا ان هذا معلوم معنوي كما سيأتي
في تنبيهه جعل ابن طاهر وابن دقيق العيد هذا والذي قبله قسما واحدا وزاد العلوي صاحب
العصمين ومصنفي الكتب المشهورة وجعله ابن طاهر اسمين أحدهما العلوي الشيخين وأبي
داود وأبي حاتم ونحوهم والاخر العلوي كتب مصنفه لاقوام كابن أبي الدنيا والخطابي ثم
قال واعلم ان كل حديث عز على المحدث ولم يجده غالبا ولا بدله من اراده فن أي وجهه أو رده
فهو عال بعزته ومثل ذلك بان البخاري روى عن أمثال أصحاب مالك ثم روى حديثا لابن اسحق
الفزاري عن مالك المعنى فيه فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال في نكته في وقوع لنا حديث
اجتمع فيه أقسام العلوي أخبرني أم الفضل بنت محمد القدسي بقراءة في عليها في ربيع الآخر سنة
سبعين وثمانمائة أنا أبو اسحق التنوخي سمعا وكانت وفاته سنة ثمانمائة عن اسمعيل بن
يوسف القيسي وأبي روح بن عبد الرحمن المقدسي قال أنا أبو المنجي بن الليثي قال الاول سنة
ثلاث وستين وثمانمائة أنا أبو الوقت السجزي في شعبان سنة ثمانمائة وثلاث وخمسين أنا أبو
عاصم الفضيل بن يحيى الانصاري في ذي الحجة سنة أربع مائة وتسعة وستين أخبرنا أبو محمد
ابن أبي شريح وكانت وفاته في صفر سنة ثلاثمائة وستة وتسعين أنا عبد الله بن محمد المنيني يعني
أبا القاسم البغوي وكانت وفاته سنة ثلاثمائة وسبعة عشر ثنا على بن الجعد الجوهري
وكانت وفاته في رجب سنة مائتين وثلاثين ثنا شعبة بن الحجاج ومات سنة ستين ومائة وعلى
ابن الجعد آخر من روى عنه عن محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول استأذنت على
النبي صلى الله عليه وسلم فقال من هذا فقلت أنا فقال أنا أنا كأنه كرهه هذا الحديث اجتمع
فيه أنواع العلوي أما العدد فيني وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثنا عشر رجلا ثقات
بالسماع المتصل وهو أعلى ما يقع من ذلك وأما بالنسبة الى بعض الأئمة فلان شعبة بن الحجاج
من كبار الأئمة الذين روى الأئمة الستة عن أصحابهم ولم يقع حديثه بعلاوا في كتاب البخاري
وأبي داود وبينهما وبينه في كثير من الأحاديث رجل واحد وأما بقية الجماعة فأقل ما بينهم
وبينه اثنان وهو متقدم الوفاة وبينه وبينه تسعة أنفس وهو نهاية العلوي وأما علوه بالنسبة الى
أئمة الكتب فقد أخرجه البخاري عن أبي الوليد عن شعبة فوقع لي بدلا غالبا كافي سمعته من
أبي الحسن بن أبي المجدوب أبي اسحق التنوخي وغيرهما من شيوخ شيوخنا في الصحيح ورواه مسلم
عن محمد بن عبد الله بن غير عن عبد الله بن ادريس وعن يحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شيبة
كلاهما عن وكيع وعن اسحق بن ابراهيم عن النضر بن شميل وأبي عامر العقدي وعن محمد
ابن مثنى عن وهب بن جرير وعن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن هز بن أسد وأبو داود عن
مسدد عن بشر بن المفضل والترمذي عن سويد بن نصر عن ابن المبارك والنسائي عن حميد بن
مسعدة عن بشر بن المفضل وابن ماجه عن ابن أبي شيبة عن وكيع كلهم عن شعبة
فوقع لي بدلا لهم غالبا بثلاث درجات فكافي سمعته من أبي اسحق بن مضر راوي صحيح

مسلم وكانت وفاته في رجب سنة أربع وستين وستمائة ومنه سمع النووي صحيح مسلم ومن أبي الحسن بن المغيرة راوى سنن أبي داود وكانت وفاته سنة ثلاث وأربعين وستمائة ومن أبي الحسن بن البخاري راوى الترمذي وكانت وفاته سنة تسعين وستمائة ومن اسمعيل بن أحمد العراقي راوى النسائي وكانت وفاته كذا ومن أبي السعادات راوى سنن ابن ماجه وكانت وفاته سنة ستمائة (وأما النزول فمضد العلوف فهو خمسة أقسام) أيضا (تعرف من ضدها) فكل قسم من أقسام العلوف ضده قسم من أقسام النزول (وهو مفصول مرغوب عنه على الصواب وقول الجمهور) قال ابن المدبني النزول شؤم وقال ابن معين الاسناد النازل قرحة في الوجه (وفضله بعضهم على العلوف) حكاه ابن خلدون عن بعض أهل النظر لان الاسناد كلما زاده زاده الاجتهاد فيه فيزداد الثواب فيه قال ابن الصلاح وهذا مذهب ضعيف الخجة قال ابن دقيق العيد لان كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعاة المعنى المقصود من الرواية هو الصحة أولى (فان غمز) الاسناد النازل (بفائدة) كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونهم أحفظ أو أوفقه أو كونه متصلا بالسماع وفي العالي حضور أو اجازة أو مناوله أو تساهل بعض رواه في الحيل ونحو ذلك (فهو مختار) قال وكيع لا صحابه الا عمش أحب اليكم عن وائل عن عبد الله أم سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله فقالوا الا عمش عن أبي وائل أقرب فقال الا عمش شيخ وسفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه قال ابن المبارك ليس بجودة الحديث قرب الاسناد بل جودة الحديث صحة الرجال وقال السلفي الاصل الاخذ عن العلماء فنزلوا هم أولى من العلوف عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق قال ابن الصلاح ليس هذا من قبيل العلوف المتعارف اطلاقه بين أهل الحديث وانما هو علوم من حيث المعنى قال شيخ الاسلام ولا بن حبان تفصيل حسن وهوان النظر ان كان للسند فاشيخ وأولى وان كان للمتن فالفقهاء (النوع الثلاثون المشهور من الحديث) قال ابن الصلاح ومعنى الشهرة مفهوم فاكتمى بذلك عن حذو وقال الباقي لم يذكر له ضابطا في كتب الاصول المشهورة ويقال له المستفيض الذي تزيد نقلته على ثلاثة وقال شيخ الاسلام المشهور ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر معى بذلك لوضوحه وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لا تنساره من فاض الماء فيفيض فيضاً ومنهم من غير بينهما بان المستفيض يكون في استدلائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك ومنهم من عكس (هو قسيمان صحيح وغيره) أي حسن وضعيف (ومشهور بين أهل الحديث خاصة) مشهور (بينهم وبين غيرهم) من العلماء والعامة وقد يراد به ما اشتهر على اللسان وهذا يطلق على ماله اسناد واحد فصاعد ابل ما لا يوجد له اسناد أصلاً وقد صنف في هذا القسم الزركشي التذكرة في الاحاديث المشتهرة وألف فيه كتاباً مر تباعاً على حروف المعجم استدركت فيه مما فاته الجهم القفير مثال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح حديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه

وحدث من أتى الجمعة قليلا فغسل ومثله الحاكم وابن الصلاح بحديث اغما الاعمال بالنيات
فاعترض بان الشهرة انما طرأت له من عندي يحيى بن سعيد وأول الاسناد فرد كما تقدم ومثاله
وهو حسن حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم فقد قال المزني ان له طرفا يرتقي بها الى رتبة
الحسن ومثاله وهو ضعيف الاذان من الرأس مثل به الحاكم ومثال المشهور عند أهل
الحديث خاصة حديث أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على
رعل وذكوان أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس وقد رواه عن
أنس وقد رواه غير أبي مجلز عن أبي مجلز غير سليمان وعن سليمان جاعة وهو مشهور بين أهل
الحديث وقد يستقر به غيرهم لان الغالب على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة ومثال
المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ومثال
المشهور عند الفقهاء أبغض الحلال عند الله الطلاق صححه الحاكم من سئل عن علم فكتمه
الحديث حسنة الترمذي لا غيبة لفاسق حسنة بعض الحفاظ وضعفه البيهقي وغيره لا صلاة
لجار المسجد الا في المسجد ضعفه الحفاظ استاكوا عرضا وادعوا غابوا كحلوا وترأفوا ابن
الصلاح بحث عنه فلم أجده أصلا ولا ذكرافي شيء من كتب الحديث ومثال المشهور عند
الاصوليين رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه صححه ابن حبان والحاكم بلفظ
ان الله وضع ومثال المشهور عند النجاة نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يضعه قال العراقي
وغيره لا أصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث ومثال المشهور بين العامة من
دل على خير فله مثل أجر فاعله أخرجه مسلم مداراة الناس صدقه صححه ابن حبان البركة مع
أكبرهم صححه ابن حبان والحاكم ليس الخبر كالمعاينة صححه أيضا المستشار مؤتمن حسنة
الترمذي العجلة من الشيطان حسنة الترمذي أيضا اختلاف أمتي رحمة نية المؤمن خير من
عمله من بورك له في شيء فليزله الخير عادة عرفوا ولا تعنفوا جبلت القلوب على حب من
أحسن اليها أمرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم وكلها ضعيفة من عرف نفسه فقد عرف
ربه كنت كثر الا اعرف الباذنجان لما أكل له يوم صومكم يوم نحركم من بشرني بازار بشرته
بالجنة كلها باطلة لا أصل لها وكان بنا الذي أمرنا اليه كافل ببيان هذا النوع من الاحاديث
والاثران والموقوفات بيانا شافيا والله الحمد (ومنه) أي من المشهور (المتواتر المعروف في
الفقه وأصوله ولا يذكره المحدثون) باسمه الخاص المشعر بعنايه الخاص وان وقع في كلام
الخطيب ففي كلامه ما يشعر بانه اتبع فيه غير أهل الحديث قاله ابن الصلاح قيل وقد ذكره
الحاكم وابن عسكروا بن خرم وأجاب العراقي بانهم لم يذكروه باسمه المشعر بعنايه بل وقع في
كلامهم تواتره صلى الله عليه وسلم كذا وان الحديث القلاني متواتر (وهو قليل لا يكاد
يوجد في رواياتهم وهو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة) بان يكونوا جمعا لا يمكن
تواطؤهم على الكذب (عن مثلهم من أوله) أي الاسناد (الى آخره) ولذلك يجب العمل به من
غير بحث عن رجاله ولا يفتقر فيه عدد معين في الاصح قال القاضي الباقلاني ولا يكفي الاربعة

وما فوقها صالح وتوقف في الخمسة وقال الاصل طخري أقله عشرة وهو المختار لانه أول جموع
الكثرة وقيل اثنا عشر عدة نقباء بنى امرائيل وقيل عشرون وقيل أربعون وقيل سبعون
عدة أصحاب موسى عليه الصلاة والسلام وقيل ثلثمائة وبضعة عشر عدة أصحاب طالوت
وأهل بدر لان كل ما ذكر من العدد المذكور في الأدلة المذكورة أفاد العلم (وحدث من
كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار متواتر) قال ابن الصلاح رواه اثنان وستون من
الصحابه وقال غيره رواه أكثر من مائة نفس وفي شرح مسلم للمصنف رواه نحو مائتين قال
العراقي وليس في هذا المتن بعينه ولكنه في مطلق الكذب والخاص بهذا المتن رواه بضعة
وسبعين صحابيا العشرة المشهود لهم بالجنة أسامة بن أنس بن مالك خ م أوس بن أوس طب
البراء بن عازب طب بريدة بن عبد جابر بن جاس مع جابر بن عبد الله ه حذيفه بن أسد طب
حذيفه بن اليمان طب خالد بن عرفطة حم رافع بن خديج طب زيد بن أرقم حم زيد
ابن ثابت حل السائب بن يزيد طب سعد بن المرحاس حل سفينة عد سليمان بن
خالد الخزامي قط سلمان الفارسي قط سلمة بن الأكوع خ صهيب بن سنان طب
عبد الله بن أبي أوفى قاصد الله بن زغب بع ابن الزبير قط ابن عباس طب ابن عمر حم
ابن عمرو خ ابن مسعود تن عتبة بن غزوان طب العباس بن عميرة طب عفاة
ابن حبيب ل عتبة بن عامر حم عمار بن ياسر طب عمران بن حصين بز همرو بن
حريث طب عمرو بن عبس طب عمرو بن عوف طب عمرو بن مرة الجهني طب
قيس بن سعد بن عباد حم كعب بن قطبة حل معاذ بن جبل طب معاوية بن حيدة حم
معاوية بن أبي سفيان حم المغيرة بن شعبة نع المنقع التيمي خل نبط بن شريط
طب واثله بن الاسقع عد يزيد بن أسد قط يعلى بن مرة قط أبو أمامة طب
أبو الجراء طب أبوذر قط أبو رافع قط أبو رمثة قط أبو سعيد الخدري حم
أبو قتادة ه أبو قريظة عد أبو كعبشة الأنصاري حل أبو موسى الأشعري طب
أبو موسى الغافقي حم أبو ميمون الكردي طب أبو هريرة ه والد أبي العز الدارمي
حل والد أبي مالك الأشجعي بز عائشة أم أيمن قط وقد علمت على كل واحد من
أخرج حديثه من الأئمة حم في مسنده لاجد وطب للطبراني وقط للدارقطني وعد
لابن عدي في الكامل وبز لمسند البزار وقال ابن قانع في معجمه وخل للمعافى يوسف بن
خليل في كتابه الذي جمع فيه طرق هذا الحديث ونع لابي نعيم وحى لمسند الدارمي ول
لمسند الحاكم وت للترمذي ون للنسائي وخم للبخاري ومسلم (لاحديث انما الاعمال
بالنيات) أي ليس بمتواتر كما تقدم تحقيقه في نوع الشاذ تنبيهات الأول قال شيخ الاسلام
مادعا ابن الصلاح من عزة المتواتر وكذا مادعا غيره من العدم ممنوع لان ذلك نشأ عن قلة
الاطلاع على كثرة الطرز وأحوال الرجال وصفاتهم المقضية لا بقاء العادة أن يتواطأ على
الكذب أو يحصل منهم اتفاقا قال ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود

كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداوله بايدي اهل العلم شرفا وغربا بالمقطوع
 عندهم بحجة نسبتها الى مؤلفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعدد التحميل
 العادة نواطهم على الكذب أفاد العلم اليقيني بحمته الى فائده قال ومثل ذلك في الكتب
 المشهورة كثير قالت قد أفقت في هذا النوع كما بالم أسبق الى مثله سمينه الازهار المنتثرة في
 الاخبار المتواترة مرتباً على الابواب أو ردت فيه كل حديث باسناد من خرجه وطرقه ثم
 لخصته في جزء لطيف سميته قطف الازهار اقتصر فيه على عز وكل طريق لمن أخرجه من
 الائمة وأوردت فيه أحاديث كثيرة منها حديث الحوض من رواية تيف وخسين صحابيا
 وحديث المنح على الخفين من رواية سبعين صحابيا وحديث رفع اليدين في الصلاة من رواية
 نحو وخسين وحديث نصر الله امر أسمع مقالتي من رواية نحو ثلاثين وحديث نزل القرآن على
 سبعة أحرف من رواية سبع وعشرين وحديث من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة من
 رواية عشرين وكذا حديث كل مسكر حرام وحديث بدو الاسلام غريباً وحديث سؤال منكر
 ونكير وحديث كل ميسر لما خلق له وحديث المرء مع من أحب وحديث ان أحدكم لم يعمل بعمل
 أهل الجنة وحديث بشر المشائين في الظلم الى المساجد بالنور التام يوم القيامة كلها
 متواترة في أحاديث جمعة أو دعناها كتابنا المذكور والله الحمد الثاني قد قسم أهل الاصول
 المتواتر الى لفظي وهو ما تواتر لفظه ومعنوي وهو ان ينقل جماعة يستحيل نواطهم على
 الكذب وفائع مختلفة تشترك في أمر يتواتر ذلك القدر المشترك كما اذا نقل رجل عن حاتم مثلاً
 انه أعطى جلاً وأخرانه أعطى فرساً وأخرانه أعطى ديناراً واهلم جرافيتواتر القدر المشترك بين
 أخبارهم وهو الاعطاء لان وجوده مشترك من جميع هذه القضايا قلت وذلك أيضاً يتأني
 في الحديث فنه ما تواتر لفظه كالمثلة السابقة ومنه ما تواتر معناه كاحاديث رفع اليدين في
 الدعاء فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم نحو ما تواتر حديث فيه رفع يديه في الدعاء وقد جعته في جزء
 لكنهم في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر
 باعتبار المجموع (النوع الحادى والثلاثون الغريب والعزير اذا انفرد عن الزهرى وشبهه ممن
 يجمع حديثه) من الائمة كقنادة (رجل بحديث سمى غريباً فان انفرد) عنهم (اثنان
 أو ثلاثة سمى عزيراً فان رواه) عنهم (جماعة سمى مشهوراً) كذا قال ابن الصلاح أخذنا من
 كلام ابن منده وأما شيخ الاسلام وغيره فانهم خصوا الثلاثة فافوقها بالمشهور والاثنتين
 بالعزير لغزته أى قوته عجيبته من طريق أخرى ولقلة وجوده قال شيخ الاسلام وقد ادعى ابن
 حبان ان رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً فان أراد رواية اثنين فقط عن اثنين فقط فسلم وأما
 صورة العزير التي جوزها فوجوده بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين مثاله ما رواه
 الشجكان من حديث أنس والبخارى من حديث أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من والده وولده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد
 العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز بن اسمعيل بن عليه وعبد

الوارث ورواه عن كل جماعة (وبدخل في الغريب ما انفرد راو بروايته) فلم يروه غيره كما تقدم مثاله في قسم الافراد (او بزيادة في متنه أو اسناده) لم يذكرها غيره مثاله ما حديث رواه الطبراني في الكبير من رواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي ومن رواية عباد بن منصور فرقه ما كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة والمحفوظ ما رواه عيسى بن يونس عن هشام عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة هكذا أخرجه الشيخان وكذا رواه مسلم أيضا من رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحارث عن هشام (ولا يدخل فيه أفراد البلدان) التي تقدمت في نوع الافراد (وينقسم) أي القريب (إلى صحيح) كأفراد الصحيح (و) إلى (غيره) أي غير الصحيح (وهو الغالب) على الغرائب قال أحمد بن حنبل لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فانها من كبار وعامة ناعن الضعفاء وقال مالك شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس وقال عبد الرزاق كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذ هو شر وقال ابن المبارك العلم الذي يجيئك من ههنا وههنا يعني المشهور ورواهما البهقي في المدخل وروى عن الزهري قال حدثت علي بن الحسين بحديث فلما فرغت قال أحسنت بارك الله فيك هكذا أحد ثنا قلت ما أراني إلا حدثت بحديث أنت أعلم به مني قال لا تقل ذلك فليس من العلم ما لا يعرف انما العلم ما عرف وتواطأت عليه الاسن وروى ابن عدي عن أبي يوسف قال من طلب الدين بالكلام ترتدق ومن طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالسكيماء أفلس (و) ينقسم أيضا (إلى غريب متن أو اسنادا) كما لو انفرد بمتنه (راو) (واحدو) إلى (غريب اسنادا) لا متنا (كحديث) معروف (وروى متنه جماعة من الصحابة انفردوا أحده بروايته عن صحابي آخر وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه) ومن أمثله كما قال ابن سبيل الناس حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأعمال بالنية قال الخليلي في الارشاد أخطأ فيه عبد المجيد وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه قال فهذا مما أخطأ فيه الثقة قال ابن سبيل الناس هذا اسناد غريب كله والمتن صحيح (ولا يوجد) حديث (غريب متن) فقط (لا اسنادا) إلا إذا شتمه الفرد فرواه عن المنفرد كثيرون صار غريبا مشهورا غريبا متنا لا اسنادا بالنسبة إلى أحد طرفيه (المشهور والآخر) كحديث انما الأعمال بالنيات) كما تقدم تحقيقه وكسائر الغرائب المشتملة عليها التصانيف المشتهرة وقال العراقي وقد أطلق ابن سبيل الناس ثبوت هذا القسم من غير تخصيص له بما ذكره من مثله فيجتمعا ان يريد ما كان اسناده مشهورا جادة لعدة من الأحاديث بان يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض ويكون المتن غريبا لانفرادهم به قال وقد وقع في كلامه ما يقتضي تقييده وذلك انه لما حكى قول ابن طاهر والخامس من الغرائب أسانيد ومتون تفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم وسنن يفرد بالعمل بها أهل مصر لا يعمل بها في غير مصرهم قال وهذا النوع يشمل الغريب كله سنداً ومتناً أو أحدهما دون الآخر قال وقد ذكر ابن أبي حاتم بسنده ان رجلا سأل مالكاً عن تخليل أصابع الرجلين

في الوضوء فقال له ان شئت خلل وان شئت لا تخلل وكان عبد الله بن وهب حاضرا ففجب من جواب مالك وذكرك في ذلك حديثا بسند مصري صحيح وزعم انه معروف عندهم فاستفاد مالك الحديث واستفاد السائل فأمره بالتخليل انتهى قال والحديث المذكور رواه أبو داود من رواية ابن لهيعة عن يزيد بن عمر والمعاقرى عن أبي عبد الرحمن الخثلي عن المستور بن شداد قال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث ابن لهيعة ولم يفرده ابن لهيعة بل تابعه الليث بن سعد وعمر بن الحرث كما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن وهب عن الثلاثة المذكورين وصححه ابن القطان لتوثيقه لابن أخي ابن وهب فزالت الغرابة عن الاسناد بمتابعة الليث وعمر ولا بن لهيعة والمن غريب ^{في الفائدة} وقد يكون الحديث أيضا عزيزا مشهورا قال الحافظ العلائي فيما رأته بخطه حديث ثخن الآخرون السابقون يوم القيامة الحديث عزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم لم رواه عنه حديثه بن اليمان وأبو هريرة وهو مشهور عند أبي هريرة رواه عنه سبعة أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حازم وطاووس والاعرج وهمام وأبو صالح وعبد الرحمن مولى أم برثن (النوع الثاني والثلاثون غريب) الفاظ (الحديث وهو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها وهو فن مهم) يقع جهله بأهل الحديث (والخوض فيه صعب) حقيق بالهري جدير بالتوقي (فليحذر خائضه) وليثق الله ان يقدم على تفسير كلام نبيه صلى الله عليه وسلم بمجرد الظنون (وكان السلف يثبتون فيه أشد ثبت) فقدروا يناعت أجدانه سئل عن حرف منه فقال سألوا أصحاب الغريب فاني أكره ان اتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن وسئل الاصحى عن معنى حديث الجار أحق بسبقه فقال ألا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب تزعم ان السبق للزريق (وقد أكره العلماء التصنيف فيه قيل أول من صنفه النضر بن شميل) قاله الحاكم (وقال أبو عبيدة معمر بن النشئ ثم النضر ثم الاصحى وكتبهم ما صغيرة قليلة (و) ألف (بعدهما أبو عبيد) القاسم بن سلام كتابه المشهور (فاستقصى وأجاد) وذلك بعد المائتين (ثم) تتبع أبو محمد عبد الله بن مسلم (بن قتيبة) الدينوري (ما زاد أبو عبيد) في كتابه المشهور (ثم) تتبع أبو سليمان (الخطابي) ما فاتهما في كتابه المشهور ونبه على أعاليلهما (فهذه أمهاته) أي اصوله (ثم) ألف (بعدها كتب كثيرة فيها زوائد وفوائد كثيرة ولا يقلد منها الا ما كان مصنفوها أئمة أجلة) كجمع الغرائب لعبد الغافر الفارسي وغريب الحديث لقاسم السرقسطي والقاتي للرخشي والغريبين للهروي وذيله للحافظ أبي موسى المديني ثم النهاية لابن الاثير وهي أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الا أن وأكثرها تداولا وقد فاته الكثير فذيل عليه الصفي الارموي بذيل لم ينصف عليه وقد شرعت في تلخيصها تلخيصا حسنا مع زيادات جمة والله أسأل الاعانة على اتمامها (وأجود تفسيره ما جاء مفسرا) به (في روايه) كحديث الصحيحين في قوله صلى الله عليه وسلم لابن صائد خبأت لك خبيأ فها هو قال الدخ فالدخ ههنا

الدخان وهو لغة فيه حكاه الجوهري وغيره لما روى أبو داود والترمذي من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إنى خبأت لك خبأ وخبأ له يوم تأتي السماء بدخان مبين قال المسدي والسري كونه خبأ له الدخان أن عيسى صلى الله عليه وسلم يقتله يجبل الدخان فهذا هو الصواب في تفسير الدخ هنا وقد فسره غير واحد على غير ذلك فأخطأوا فقبل الجماع وهو تخليط فاحش وقيل بنت موجود بين التخييل وهو غير مرضي (النوع الثالث والثلاثون المسلسل وهو ما يتابع رجال أسناده) واحد أو واحد (على صفة) واحدة (أو حالة) واحدة (للا رواية تارة وللرواية تارة أخرى وصفات الرواة) وأحوالهم أيضا (أما أقوال أو أفعال) أوهما معا وصفات الرواية أما أن تتعلق بصيغ الاداء أو بزمنها أو بمكانها (و) له (أنواع كثيرة غيرهما) فالمسلسل بأحوال الرواة الفعلية (كسلسل التشييل باليد) وهو حديث أبي هريرة شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الأرض يوم السبت الحديث فقد تسلسل لنا تشييل كل واحد من رواه بيده من رواه عنه (والعذيقها) وهو حديث اللهم صل على محمد إلى آخره مسلسل بعد الكلمات الخمس في يد كل راو وكذلك المسلسل بالمصاحفة والاختلاف باليد ووضع اليد على رأس الراوي والمسلسل بأحوالهم القولية كحديث معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا معاذ إنى أحببك فقل في يد كل صلاة اللهم أعني ذكرك وشكرك وحسن عبادتك تسلسل لنا بقول كل من رواه وأنا أحببك فقل والمسلسل بهما معا حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجحد العبد حلالة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومهره وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومهره وكذا كل راو من رواه والمسلسل بصفاتهم القولية كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه قال العراقي وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة (و) المسلسل بصفاتهم الفعلية (كاتفاق أسماء الرواة) كالمسلسل بالمحجدين (أو صفاتهم أو نسبهم) فالثاني (كأحديث روينها كل رجالها دمشقيون) أو مصريون أو كوفيون أو عراقيون (و) الأول (كسلسل الفقهاء) مطلقا أو الشافعيين أو الحفاظ أو النحاة أو الكتاب أو الشعراء أو المعمرين (وصفات الرواية) المتعلقة بصيغ الاداء (كالمسلسل بسمعت) فلانا (أو أخبرنا فلان أو أخبرنا فلان والله) أو أشهد بالله لسمعت فلانا يقول ذلك كل راو منهم والمتعلقة بالزمان كالمسلسل بروايته يوم العيد وقص الاظفار يوم الخميس ونحو ذلك وبالمكان المسلسل بأجابه الدعاء في الملتزم وقد جفت كتابا فيما وقع في سماعات من المسلسلات بأسانيدها وجمع الناس في ذلك كثيرا (وأفضله ما دل على الاتصال) في السماع وعدم التدليس (ومن فوائده) اشتماله على (زيادة الضبط) من الرواة (وقلما يسلم عن خلل في التسلسل وقد ينقطع تسلسله في وسطه) أو أوله أو آخره (كسلسل أول حديث سمعته) وهو حديث عبد الله بن عمرو الراحمون برحهم الرحمن فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار وانقطع

سمع عمرو من أبي قابوس وسمع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو وفي سماع عبد الله من
 النبي صلى الله عليه وسلم (على ما هو الصحيح فيه) وقد رواه بعضهم كامل السلسلة فوهم فيه
 فائدة قال شيخ الإسلام من أصح مسلسل روى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف
 قلت والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضاً بل ذكر في شرح النخبة أن المسلسل بالحفاظ مما
 يفيد العلم القطعي (النوع الرابع والثلاثون) ناسخ الحديث ومنسوخه وهو فن مهم فقد
 مر على علي قاض فقال تعرف الناسخ من المنسوخ فقال لا فقال هلكت وأهلكت أسنده
 الحازمي في كتابه وأسند نحوه عن ابن عباس وأسند عن حذيفة أنه سئل عن شيء فقال اغماغني
 من عرف الناسخ والمنسوخ قالوا ومن يعرف ذلك قال عمر (صعب) فقد روي نافع الزهري
 قال أعيان الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه (وكان للشافعي فيه يد
 طولى وسابقة أولى) فقد قال الامام أحمد لابن واره وقد قدم من مصر كتبت كتب الشافعي
 قال لا قال فرطت ما علمنا المجل من المفسر ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا
 الشافعي (و أدخل فيه بعض أهل الحديث) ممن صنف فيه (ما ليس منه لحقاء معناه) أي
 النسخ وشرطه (والمختار) في حده (أن النسخ رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخراً)
 والمراد برفع الحكم قطع تعلقه عن المكلفين واحترز به عن بيان المجل وبإضافته للشارع عن
 أخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة فإنه لا يكون نسخاً وإن لم يحصل التكليف به لمن لم
 يبلغه قبل ذلك إلا بأخباره وبالحكم عن رفع الإباحة الأصلية فإنه لا يسمى نسخاً بالمقدم
 من التخصيص المتصل بالتكليف كالاستثناء ونحوه ويقولنا بحكم منه متأخر عن رفع الحكم
 بموت المكلف أو زوال تكليفه بمنحونه ونحوه وعن انتهائه بانتهاء الوقت كقوله صلى الله عليه
 وسلم انكم لا قوا العدو غدا والقطر أقوى لكم فافطروا فالصوم بعد ذلك اليوم ليس نسخاً
 (فنه ماعرف) النسخ فيه (بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم) بذلك (ككنت خيبتكم
 من زيارة القبور فزوروها) وكنت خيبتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا وما بد لكم
 وكنت خيبتكم عن الظروف الحديث أخرجه مسلم عن بريدة (ومنه ماعرف بقول الصحابي
 فكان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار) رواه أبو
 داود والنسائي عن جابر وكقول أبي بن كعب كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم أمر
 بالغسل رواه أبو داود والترمذي وصححه وشرط أهل الأصول في ذلك أن يخبر بتأخره فإن
 قال هذا ناسخ لم يثبت به النسخ لجواز أن يقوله عن اجتهاد قال العراقي واطلاق أهل الحديث
 أوضح وأشهر لأن النسخ لا يصار إليه بالاجتهاد والرأي اغماصاً رايه عند معرفة التاريخ
 والصحابة أروع من أن يحكم أحد منهم على حكم شرعي بنسخ من غير أن يعرف تأخر الناسخ
 عنه وقد أطلق الشافعي ذلك أيضاً (ومنه ماعرف بالتاريخ) كحديث شداد بن أوس
 عرفوا فطروا الحاجم والمحجوم رواه أبو داود والنسائي ذكر الشافعي أنه منسوخ بحديث ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم أخرجه مسلم فإن

ابن عباس انما صحبه صحرا في حجة الوداع سنة عشر وفي بعض طرق حديث شدادان ذلك
كان زمن الفتح سنة ثمان (ومنه ما عرف بدلالة الاجماع كحديث قتل شارب الخمر في
الرابعة) وهو ما رواه أبو داود والترمذي من حديث معاوية من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد
في الرابعة فاقتلوه قال المصنف في شرح مسلم دل الاجماع على نسخه وان كان ابن حزم خالف
في ذلك بخلاف الظاهرية لا يقدح في الاجماع نعم ورد نسخه في السنة أيضا كما قال الترمذي
من رواية محمد بن اسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان شرب الخمر فاجلدوه فان شرب في الرابعة فاقتلوه قال ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم
بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله قال وكذلك روى الزهري عن قبيصة بن
ذؤيب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا قال فرفع القتل وكانت رخصة انتهى وما علقه
الترمذي أسنده البزار في مسنده وقبيصة ذكره ابن عبد البر في العجالة وقال ولد أول سنة من
الهجرة وقيل عام الفتح فالمثال الصحيح لذلك ما رواه الترمذي من حديث جابر قال كنا اذا حجنا
مع النبي صلى الله عليه وسلم فكننا نلبي عن النساء وزمى عن الصبيان قال الترمذي أجمع أهل
العلم ان المراد لا يلبي عنها غير هاتم الحديث لا يحكم عليه بالنسخ بالاجماع على ترك العمل به الا
اذا عرف صحته والا فيجتمعا انه غلط صرح به الصيرفي (والاجماع لا ينسخ) أي لا ينسخه شيء
(ولا ينسخ) هو غيره (ولكن بدل على ناسخ) أي على وجود ناسخ غيره (النوع الخامس
والثلاثون معرفة المحفف هو فن جليل) مهم (وانما يحققة الحدائق) من الحفاظ (والدارقطني
منهم وله فيه تصنيف مفيد) وكذلك أبو أحمد العسكري وعن أحمد انه قال ومن يعرى عن
الخطا والتعفيف (ويكون تعفيف لفظ) ويقابله تعفيف المعنى (وبصر) ومقابله تعفيف
السمع ويكون (في الاسناد والمنقن) التعفيف في (الاسناد العوام من مراجعهم بالراء والجم
صحفه ابن معين فقال) هزاحم (بالزاي والحاء) وعتبة بن النذر بالتون المضمومة والمهملة
المشددة والمفتوحة صحفه ابن جرير الطبري بالموحدة والمججمة (ومن الثاني) أي التعفيف
في المنقن (حديث يزيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم احب في المسجد) وهو بالراء (أي
اتخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلي عليها صحفه ابن لهيعة) بفتح اللام وكسر الهاء (فقال
احتجم) بالميم (وحديث من صام رمضان واتبعه ستا من شوال) بالسين المهملة والتاء الفوقية
لفظ العمد (صحفه الصولي فقال شيأ بالمججمة) والتخية وحديث أبي ذر يعين صانعا بالمهملة
والتون صحفه هشام بالمججمة والتخية وحديث معاوية لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين
يشققون الخطب بالمججمة صحفه وكيع بفتح المهملة وكذا صحفه ابن شاهين أيضا فقال بعض
الملاحين وقد سمعته فكيف ياقوم والحاجة ماسة وحديث أوشة تيعر بالياء التخية صحفه أبو
موسى محمد بن المثني بالتون وصحف بعضهم حديث زرعبا ترزد حبا فقال زرعا (٢) تروخنا ثم
فسره بان قوما كانوا لا يؤدون زكاة زروعهم فصارت كلها حنأ (ويكون تعفيف مع) بان
يكون الاسم واللقب أو الاسم واسم الاب على وزن اسم آخر ولقبه أو اسم آخر واسم أبيه

والحروف مختلفة شكلا ونقطة فاشتبه ذلك على السمع (كحديث عاصم الاحول رواه بعضهم فقال واصل الاحدب) أو عكسه وحديث عن خالد بن علقمة رواه شعبه فقال مالك بن عرفة (ويكون) التحفيف (في المعنى كقول) أبي موسى (محمد بن المثنى) الغنوي الملقب بالزمن أحد شيوخ الأئمة الستة (نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة صلى اليانار رسول الله صلى الله عليه وسلم) يريد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى عنزة فترهم انه صلى الى قبيلاتهم وانما العنزة هنا الحربة تنصب بين يديه وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن اعرابي انه زعم انه صلى الله عليه وسلم صلى الى شاة صحفها عنزة بسكون النون ثم رواه بالمعنى على وهمه فاختطأ من وجهين ومن ذلك ان بعضهم سمع حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة قال ما حلفت رأسي قبل الصلاة منذ أربعين سنة فهم منه تحليق الرأس وانما المراد تحليق الناس حلقا قال ابن الصلاح وكثير من التحفيف المنقول عن الاكابر الجلة لهم فيه اعدا لم ينقلها ناقلوه **تنبيه** قسم شيخ الاسلام هذا النوع الى قسمين أحدهما ما غير فيه النقطة فهو المحصف والآخر ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف فهو المحرف **فائدة** أورد الدارقطني في كتاب التحفيف كل تحفيف وقع للعلماء حتى في القرآن من ذلك ما رواه عثمان بن أبي شيبة قرأ على أصحابه في التفسير جعل السفينة في رحل أخيه فقبل له انما هو جعل السفينة فقال أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم قال وقرأ عليهم في التفسير ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل قالها الم يعني كأول البقرة (النوع السادس والثلاثون معرفة مختلف الحديث وحكمه هذا فن من أهم الانواع ويضطر الى معرفته جميع العلماء من الطوائف وهو ان يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرهما يوفق بينهما أو يرجح أحدهما) فيعمل به دون الآخر (وانما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والاصوليون الغواصون على المعاني) الدقيقة (وصنف فيه الامام الشافعي رحمه الله تعالى) وهو أول من تكلم فيه (ولم يقصد رحمه الله تعالى استيفاءه) ولا افراده بالتأليف (بل ذكر جملة منه) في كتاب الام (بنه بها على طريقه) أي الجمع في ذلك (ثم صنف فيه ابن قتيبة فأتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة) قصر فيها بابه (لكون غيرها أولى وأقوى) منها (وترك معظم المختلف) ثم صنف في ذلك ابن جرير والطحاوي كتابه مشكلا الآخر وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاما فيه حتى قال لا أعرف حديثين متضادين فن كان عنده فليأتني به لاؤف بينهما (ومن جمع ما ذكرنا) من الحديث والفقه والاصول والغوص على المعاني الدقيقة (لا يشك كل عليه) من ذلك (الا النادر في الاحيان والمختلف قسمان أحدهما يمكن الجمع بينهما) بوجه صحيح (فيمتنعين) ولا يصار الى التعارض ولا التسخ (ويجب العمل بهما) ومن أمثلة ذلك في أحاديث الاحكام حديث اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وحديث خلق الله الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير طعمه أولونه أو ريحه فان الاول ظاهره طهارة القلتين تغير أم لا والثاني ظاهره طهارة غير المتغير سواء كان قلتين أم أقل نخص عموم كل منهما بالآخر وفي غيرهما حديث لا يوردمرض على مصح وفر من المجذوم فرار

من الاسد مع حديث لا عدوى وكلها صحيحة وقد سلك الناس في الجمع مسالك أحدها أن هذه الامراض لا تعدى بطبعتها لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لاعدائه مرضه وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب وهذا المسلك هو الذي سلكه ابن الصلاح الثاني أن نفي العدوى باق على عمومها والامر بالفرار من باب سد الذرائع ثم لئلا يتفق للذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءه لا بالعدوى المنفية فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فامر بتجنبه حسماً للمادة وهذا المسلك هو الذي اختاره شيخ الاسلام الثالث أن اثبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى فيكون معنى قوله لا عدوى أى الامن الجذام ونحوه فكأنه قال لا يعدى شيئاً الا فيما تقدم تبينى له انه يعدى قاله القاضى أبو بكر الباقلانى الرابع أن الامر بالفرار رعاية لحاظر الجذوم لانه اذا رأى الصحيح تعظم مصيبته وترداد حسرته ويؤيده حديث لا تدبوا النظر الى المجذومين فانه يحتمل على هذا المعنى وفيه مسالك أخرى (و) القسم (الثاني لا يمكن) الجمع بينهما (بوجه فان علمنا أحدهما ناسخاً) بطريق مما سبق (قد مناه والاعلمنا بالراجح) منهما (كالترجيع بصفات الرواة) أى كون رواة أحدهما آتقن وأحفظ ونحو ذلك مما سبى ذكر (وكثرهم) في أحد الحديثين (في خمسين وجهاً) من المرجحات ذكرها الحازمى في كتابه الاعتبار في التامخ والمنسوخ ووصلها غيره الى أكثر من مائة كما استوفى ذلك العراقي في نكتته وقد رأيتهم منقسمة الى سبعة أقسام الاول الترجيع بحال الراوى وذلك بوجوه أحدها كثرة الرواة كما ذكر المصنف لان احتمال الكذب والوهم على الاكثربعد من احتمال على الأقل ثانياً لقلة الوسائط أى علو الاسناد حيث الرجال ثقات لان احتمال الكذب والوهم فيه أقل ثالثاً لقلة الراوى سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أو اللفظ لان الفقيه اذا سمع ما يمنع حمله على ظاهره بحث عنه حتى يطلع على ما يزيل به الاشكال بخلاف العامى رابعاً لعلمه بالتحوّلان العالم به يتمكن من التحفظ عن مواقع الزلل ما لا يتمكن منه غيره خامساً لعلمه باللغة سادساً لحفظه بخلاف من يعتمد على كتابه سابعاً لأفضليته في أحد الثلاثة بأن يكون ناقصين أو نحوين أو حافظين وأحدهما في ذلك أفضل من الآخر ثامناً زيادة ضبطه أى اعتناؤه بالحديث واهتمامه به تاسعاً شهرته لان الشهرة تمنع الشخص من الكذب كما تمنعه من ذلك التقوى عاشرها الى العشرين كونه ورعاً وحسن الاعتقاد أى غير مبتدع أو جليلاً لاهل الحديث أو غيرهم من العلماء أو أكثر مجالسة لهم أو ذكر أوصيائهم أو مشهوراً بالنسب أو لا لبس في اسمه بحيث يشارك فيه ضعيف وصعب التمييز بينهما أوله اسم واحد ولذلك أكثر ولم يختلط أوله كتاب يرجع اليه حادى عشر مما ان ثبت عدالتهم بالاخبار بخلاف من ثبت بالتركيب أو العمل بروايته أو الراية عنه ان قلناهما ثانى عشر مما الى سابع عشر مما أن يعمل بخبره من زكاه ومعارضه لم يعمل به من زكاه أو يتفق على عدالته أو يذ كر سبب تعديله أو يكثر من كونه أو يكونوا علماء أو كثيرون الفحص عن أحوال الناس ثامن عشر مما أن يكون

صاحب القصة كقديم خبر أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم في الصوم لمن أصبح جنباً على خبر الفضل بن العباس في منعه لأنها أعلم منه تاسع عشر بها أن يباشر ما رواه الثلاثون تأخر إسلامه وقبل عكسه لقوة أصالة المتقدم ومعرفة وقيل إن تأخر موته إلى إسلام المتأخر لم يرجح بالتأخير لاحتمال تأخر روايته عنه وإن تقدم أو علم إن أكثر رواياته متقدمة على رواية المتأخر راجح الحادى والثلاثون إلى الأربعين كونه أحسن سياقا واستقصاء لحديثه أو أقرب مكاناً أو أكثر ما لازمه لشيوخه أو سمع من مشايخ بلدته أو مشافها مشاهد الشيخه حال الأخذ أولاً ببحر الرواية بالمعنى أو العكس من أكابرهم أو على رضى الله تعالى عنه وهو فى الاقضية أو معاذ وهو فى الحلال والحرام أو زيد وهو فى الفرائض أو الاسناد حجازى أو رواه من بلد لا يرضون التدليس القسم الثانى الترجيح بالتحمل وذلك بوجوه أحدها الوقت فيرجح منهم من لم يتحمل بحديث الابد البلوغ على من كان بعض تحمله قبله وبعضه بعده لاحتمال ان يكون هذا مما قبله والتحمل بعده لتأمله للضبط ثانياً وثالثها ان يتحمل بحدثننا والاخر عرضاً أو عرضاً والاخر كناية أو مناولة أو جادة القسم الثالث الترجيح بكيفية الرواية وذلك بوجوه أحدها تقديم المحكى بلفظه على المحكى بمعناه والمشكوك فيه على ما عرف انه مررى بالمعنى ثانياً ما ذكر فيه سبب وروده على ما لم يذكر فيه دلالة على اهتمام الراوى به حيث عرف سببه ثالثاً ان لا ينكره راويه ولا يتردد فيه رابعاً إلى عاشرها ان يكون الفاظه والى الاتصال كحدثننا وسمعت أو اتفق على رفعه أو وصله أو لم يختلف فى اسناده أو لم يضر طري بلفظه أو روى بالاسناد وعزى ذلك لكتاب معروف أو عزى زوالاً آخر مشهور القسم الرابع الترجيح بوقت الورد وذلك بوجوه أحدها وثانيها تقديم المدنى على المكي والدال على علوشان المصطفى صلى الله عليه وسلم على الدال على الضعف لبدء الاسلام غربياً ثم شهرته فيكون الدال على العلوم تأخر ثالثاً ترجيح المتضمن للتخفيف لدلالته على التأخر لانه صلى الله عليه وسلم كان يغظ فى أول أمره زجراً عن عادات الجاهلية ثم مال للتخفيف كذا قال صاحب الحاصل والمنهاج ورجح الآمدى وابن الحاجب وغيرهما عكسه وهو تقديم المتضمن للتغليظ وهو الحق لانه صلى الله عليه وسلم جاء أولاً بالاسلام فقط ثم شرعت العبادات شيئاً فشيئاً رابعاً ترجيح ما تحمل بعد الاسلام على ما تحمل قبله أو شئ لانه أظهر تأخر خامساً وسادساً ترجيح غير المؤرخ على المؤرخ بتأريج متقدم وترجيح المؤرخ بمقارب بوفاته صلى الله عليه وسلم على غير المؤرخ قال الرازى والترجيح هذه الستة أى افادتها للرجحان غير قوية القسم الخامس الترجيح بلفظ الخبر وذلك بوجوه أحدها إلى الخامس والثلاثين ترجيح الخاص على العام والعام الذى لم يخصص على المخصص لضعف دلالة بعد التخصيص على باقى افراده والمطلق على ما ورد على سبب الحقيقة على المجاز والمجاز المشبه للحقيقة على غيره والشرعية على غيرها والعرفية على اللغوية والمستغنى عن الاضمار وما قبل فيه اللبس وما اتفق على وضعه لمسماه والمسمى للعلة والمنطوق ومفهوم الموافقة على المخالفة والمنصوص على حكمه

مع تشبيهه بمجل آخر والمستفاد مجموعهم من الشرط والجزاء على النكرة المنفية أو من الجمع
المعروف على من وما أو من الكل وذلك من الجنس المعروف وما خطابه تكليفي على الوضعي
وما حكمه معقول المعنى وما قدم فيه ذكر العلة أو دل الاشتقاق على حكمه والمقارن للتهديد
وما تهديده أشد والمؤكّد بالتكرار والفصيح وما بلغه قريش وما دل على المعنى المراد بوجهين
فأكثر وبغير واسطة وما ذكر معه معارضة ككنت نيتكم عن زيارة القبور فزوروها والنص
والقول وقول قارنه الفعل أو تفسير الراوي وما قرن حكمه بصفة على ما قرن باسم وما فيه
زيادة القسم السادس الترجيح بالحكم وذلك بوجوه أحدها تقديم الناقل عن البراءة الأصلية
على المقرر لها وقيل عكسه ثانيها تقديم الدال على التحريم على الدال على الإباحة والوجوب
ثالثها تقديم الاحوط رابعها تقديم الدال على نفي الحد القسم السابع الترجيح بامر خارجي
كتقديم ما وافقه ظاهر القرآن أو سنة أخرى أو ما قبل الشرع أو القياس أو عمل الأمة
أو الخلفاء الراشدين أو معه من سبل آخر أو منقطع أو لم يشعربنوع قدح في الصحابة أو له نظير
متفق على حكمه أو اتفق على إخراج الشيطان فهذه أكثر من مائة مرجح وممّجات آخر
لا تنحصر ومثارها غلبة الظن ~~في فوائده~~ الأولى منع بعضهم الترجيح في الأدلة قياسا على
البيّنات وقال إذا تعارض الزم التخيير أو الوقف وأوجب بان مالك يري ترجيح البيّنة على البيّنة
ومن لم يرد ذلك بقول البيّنة مستندة إلى توقيفات تعبدية ولهذا لا تقبل إلا بالفظ الشهادة
الثانية أن لم يوجد مرجح لأحد الحديثين يوقف عن العمل به حتى يظهر الثالثة التعارض بين
الخبرين انما هو الخلل في الاسناد بالنسبة إلى ظن المجتهد أو ما في نفس الامر فلا تعارض الرابعة
ماسلم من المعارضة فهو محكم وقد عقد له الحاكم في علوم الحديث بابا وعده من الأنواع وكذا
شيخ الإسلام في النخبة قال الحاكم ومن أمثله حديث أن أشد الناس عدايا يوم القيامة
الذين يشبهون بخلق الله وحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول وحديث
إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأ بالصلاة وحديث لا شعار في الإسلام قال وقد صنف
فيه عثمان بن سعيد الدارمي كتابا كبيرا (الشروع السابع والثلاثون معرفة المزيد في متصل
الاسانيد ومثاله ما روى) عبد الله (بن المبارك) قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد
حدثني بسر عن عبيد الله (بضم الموحدة وبالهمزة وأبوه مصغرا) (قال سمعت أبا إدريس)
الخلواني (قال سمعت واثلة) بن الأسقع (يقول سمعت أبا هريرة) الغنوي (يقول سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور) ولا تصلوا إليها (فذكر سفيان وأبي
إدريس) في هذا الاسناد (زيادة) وهم فالوهم في سفيان ممن دون ابن المبارك لأن ثقات رويوه
عن ابن المبارك عن ابن يزيد) نفسه منهم بن مهدي وحسن بن الربيع وهناد بن السري
وغيرهم (ومنه من صرح فيه بالاختبار) بينهما (و) الوهم (في أبي إدريس من ابن المبارك
لأن ثقات رويوه عن ابن يزيد) عن بسر عن واثلة (فلم يذكر أبا إدريس) منهم علي بن حجر
والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس وغيرهم (ومنه من صرح بسماع بسمر عن واثلة) وقد حكم

الاثمة على ابن المبارك بالوهم في ذلك كالبخاري وغيره وقال أبو حاتم الرازي وكثير ما يحدث
 بسر عن أبي ادريس فغلط ابن المبارك فظن ان هذا مما روى عن أبي ادريس عن واثلة وقد
 سمع هذا بسر من واثلة نفسه ثم الحديث على الوجهين عند مسلم والترمذي (وصنف الخطيب
 في هذا) النوع (كتاب) سماء تميز المزيدي متصل الاسانيد (في كثير منه نظر لان) الاسناد
 (الخالي عن) الراوي (الزائد ان كان بحرف عن) ونحوها مما لا يقتضي الاتصال (فينبغي ان
 يجعل منقطعا) ويعمل بالاسناد الذي ذكر فيه الراوي الزائد لان الزيادة من الثقة مقبولة
 (وان صرح فيه بسماع أو اخبار) او حديث (احتمل أن يكون سمعه من رجل عنه ثم سمعه
 منه) اللهم (الأن توجد قرينة تدل على الوهم) كإذ كرأبو حاتم في المثال السابق (ويمكن ان
 يقال) أيضا (الظاهر من وقع له هذا ان يذكر السماعين فاذ الميز كرها محل على الزيادة)
 المذكورة (النوع الثامن والثلاثون المراسيل الخفي ارسالها) أي انقطاعها (هوفن مهمم
 عظيم الفائدة يدرك بالاتساع في الرواية وجمع الطرق) للاحداث (مع المعرفة التامة
 وللخطيب فيه كتاب) سماء التفصيل لمهم المراسيل وأصل الارسال ظاهر كرواية الرجل
 عن لم يصامره كرواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود ومالك عن ابن المسيب وخفي
 وهو المذكور ههنا (وهو ما عرف ارساله لعدم اللقاء) لمن روى عنه مع المعاصرة (أو) لعدم
 (السماع) مع ثبوت اللقاء أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره ويعرف ما ذكر
 اما بنص بعض الاثمة عليه أو بوجه صحيح كإخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث
 ونحو ذلك كحديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مر فوعا
 رحم الله حارس الحرس فان عمر لم يلق عقبة كما قال المزي في الاطراف وكالحديث أبي عبيدة
 عن أبيه عبد الله بن مسعود فقد روى الترمذي ان عمرو بن مرة قال لابي عبيدة هل
 تذكر من عبد الله شيئا قال لا (ومنه ما يحكم بارساله لحجته من وجه آخر زيادة شخص) بينهما
 كحديث رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن يسع عن حذيفة
 مر فوعا ان وليتموها أبا بكر فقوى أمين فهو ومنقطع في موضعين لانه روى عن عبد الرزاق قال
 حدثني النعمان بن أبي شيبة عن الثوري وروى أيضا عن الثوري عن شريك عن أبي اسحق
 (وهذا القسم مع النوع السابق) وهو المزيدي متصل الاسانيد (يعترض بكل منهما على
 الآخر) لانهما كان الحكم للزائدور بما كان للناقص والزائدور هو ومشتبه على كثير
 من أهل الحديث ولا يدركه الانتقاد وقد يجاب بنحو ما تقدم النوع التاسع والثلاثون
 معرفة الصحابة رضي الله عنهم هذا علم كبير جليل عظيم الفائدة وبه يعرف المتصل من
 المرسل وفيه كتب كثيرة مؤلفة ككتاب الصحابة لابن حبان وهو مختصر في مجلد وكتاب أبي
 عبد الله بن منده وهو كبير جليل وذيل عليه أبو موسى المديني وكتاب أبي نعيم الاصبهاني
 وكتاب العسكري (ومن أحسنها وأكثرها فوائد الاستيعاب لابن عبد البر لولا ما شأنه
 بذكر ما شجر بين الصحابة وحكايتهم عن الاخباريين) والغالب عليهم الاكثر والخليط فيما

بروونه وذيل عليه ابن قحون قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقد جمع) أبو الحسن
على بن محمد (بن الاثير الجزري في الصحابة كتابا حسنا) مما أسد الغابة (جمع فيه كتب
كثيرة) وهي كتاب ابن منده وأبي موسى وأبي نعيم وابن عبد البر وزاد من غيرها أسماء
(وضبط وحقق أشياء حسنة) على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف في الاسم أو الكنية
قال المصنف (وقد اختصرته بحمد الله) ولم يشتهر هذا المختصر وقد اختصره الذهبي أيضا في
كتاب الطيف سماه التجريد وشرح الاسلام في ذلك الاصابة في تمييز الصحابة كتاب حافل وقد
اختصرته والله الحمد ^{في فائدة} قول المصنف الاخباريين جمع أخباري عده ابن هشام من
لحن العلماء وقال الصواب الخبري أي لان النسبة الى الجمع رذالى الواحد كما تقرر في علم
التصريف تقول في الفرائض فرضي ونكتته ان المراد النسبة الى هذا النوع وخصوصية
الجمع ملغاة مع انها مؤدية الى الثقل قال ومن اللعن أيضا قولهم لا يؤخذ العلم من صحفى
بضمهين والصواب بفتحهم ين ردا الى صحيفته ثم فعل بها ما فعل بخصيفته (فروع أحدها اختلف
في حد الصحابي فالمعروف عند المحدثين انه كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
كذا قال ابن الصلاح ونقله عن البخاري وغيره وأورد عليه ان كان فاعل الرؤية الرائي
الاعمى كابن أم مكتوم ونحوه فهو صحابي بلا خلاف ولا رؤية له ومن رآه كافرا ثم أسلم بعد موته
كرسول قيصر فلا صحبة له ومن رآه بعد موته صلى الله عليه وسلم قبل الدفن وقد وقع ذلك لأبي
ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي فانه لا صحبة له وان كان فاعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم
دخل فيه جميع الامة فانه كشف له عنهم ليللة الامراء وغيرها ورآهم وأورد عليه أيضا من
صحبه ثم ارتد كابن خطل ونحوه فالاولى ان يقال من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات
على اسلامه أما من ارتد بعده ثم أسلم ومات مسلما فقال العراقي في دخوله فيهم نظر فقد نص
الشافعي وأبو حنيفة على ان الردة محبطة للعمل قال والظاهر انها محبطة للعبادة السابقة
كقصة بن ميسرة والاشعث بن قيس أما من رجع الى الاسلام في حياته كعبد الله بن أبي مرثد
فلا مانع من دخوله في الصحبة وخبره شيخ الاسلام في هذا والذي قبله ببقاء اسم الصحبة له قال وهل
يشترط لقيه في حال النبوة أو أعم من ذلك حتى يدخل من رآه قبلها ومات على الخيفية كزيد
ابن عمرو بن نفيل وقد عده ابن منده في الصحابة وكذا الوراء قبلها ومات على البعثة وأسلم ولم
يره قال العراقي ولم أر من تعرض لذلك قال ويدل على اعتبار الرؤية بعد النبوة ذكرهم في
الصحابة ولده ابراهيم دون من مات قبلها كالقاسم قال وهل يشترط في الرائي التمييز حتى
لا يدخل من رآه وهو لا يعقل والاطفال الذين حنكهم ولم يروه بعد التمييز أو لا يشترط لم يذكره
أيضا الا ان العلائي قال في المراسيل عبد الله بن الحرث بن نوفل حنكه النبي صلى الله عليه وسلم
ودعاه ولا صحبة له بل ولا رؤية أيضا وكذا قال في عبد الله بن أبي طلحة الانصاري حنكه ودعا
له وما نعرف له رؤية بل هو تابعي وقال في النكت ظاهرا كلام الائمة ابن معين وأبي زرعة وأبي
حاتم وأبي داود وغيرهم اشتراطه فانهم لم يشبهوا الصحبة لاطفال حنكهم النبي صلى الله عليه

وسلم أو مسح وجوههم أو تنقل في أفواههم كعبد بن حاطب وعبد الرحمن بن عثمان التميمي
وعبيد الله بن معمر ونحوهم قال ولا يشترط البلوغ على الصحيح والآخر جرح من أجمع على عده
في الصحابة كالحسن والحسين وابن الزبير ونحوهم قال والظاهر اشتراط رؤيته في عالم الشهادة
فلا يطلق اسم العيبة على من رآه من الملائكة والنبين قال وقد استشكل ابن الأثير ذكر مؤمن
الجن في الصحابة (٢) من رآه من الملائكة وهم أولى بالذكور من هؤلاء قال وليس كآزم لان الجن
من جملة المكلفين الذين شملتهم الرسالة والبعثة فكان ذكر من عرف اسمه ممن رآه حسنا
بخلاف الملائكة قال واذا نزل عيسى صلى الله عليه وسلم وحكم بشره فهل يطلق عليه اسم
العبية لانه ثبت انه رآه في الارض الظاهر نعم انتهى (وعن أصحاب الاصول أو بعضهم انه من
طلعت مجالسته له) (على طريق التبعية) له والاخذ عنه بخلاف من وفد عليه وانصرف بلا
مصاحبة ولا متابعة قالوا وذلك معنى الصحابي لغة ورد باجماع أهل اللغة على انه مشتق من
العبية لان قدر منها مخصوص وذلك يطلق على كل من صحب غيره قليلا كان أو كثيرا يقال
صحبت فلانا حولا وشهرا أو يوما وساعة وقول المصنف أو بعضهم من زيادته لان كثير منهم
مواقفون لما تقدم نقله عن أهل الحديث وصحة الامدنى وابن الحاجب عن بعض أهل
الحديث موافقة ماذكر عن أهل الاصول لما رواه ابن سعد بسند جيد في الطبقات عن علي
ابن محمد عن شعبة عن موسى السيلاني قال أتيت أنس بن مالك فقلت له أنت آخر من بقي من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد بقي قوم من الاعراب فاما من أصحابنا آخر من
بقي قال العراقي والجواب انه أراد اثبات صحة خاصة ليست لاولئك (وعن سعيد بن المسيب
انه كان لا بعد صحابيا الا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغزاه معه
غزوة أو غزوتين) ووجهه ان العيبة صلى الله عليه وسلم شرفا عظيما فلا تنال الا باجماع
طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص كالغزو والمشمول على السفر الذي هو قطعة من
العذاب والسنة المشتملة على الفصول الاربعة التي يختلف بها المراجع (فان صح) هذا القول
(عنه) فضعيف فان مقتضاه أن لا بعد جريح بن عبد الله (الجبلي وشبهه) ممن فقد ما شرطه
كوائل بن حجر (صحايا ولا خلاف انهم صحابة) قال العراقي ولا يصح هذا عن ابن المسيب في
الاسناد اليه محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث قال وقد اعترض بان جريح أسلم في أول
البعثة لما روى الطبراني عنه قال لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم أتيت له لابيائه فقال لا شيء
جئت يا جريح قال جئت لأسلم على يدك فدعاني الى شهادة أن لا اله الا الله وأني رسول الله وتقيم
الصلاة المكتوبة وتؤتي الزكاة المفروضة الحديث قال والجواب ان الحديث غير صحيح فانه
من رواية الحصين بن عمر الاحمسي وهو منكر الحديث ولو ثبت فلا دليل فيه لانه لا يلزم
الفورية في جوابه بدليل ذكر الصلاة والزكاة وفرضهما مترابطين عن البعثة والصواب ما ثبت
عنه انه قال ما أسألت الا بعد نزول المائدة رواه أبو داود وغيره وفي تاريخ البزار الكبير انه
أسلم عام توفي النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك قال الواقدي وابن حبان والطيب وغيرهم

في فائدة في حد الصحابي قول رابع انه من طالت صحبته وروى عنه قاله الجاحظ وخامس انه
 من رآه بالغاً حكاة الواقدي وهو شاذ كما تقدم وسادس انه من أدرك زمانه صلى الله عليه وسلم
 وهو مسلم وان لم يره قاله يحيى بن عثمان بن صالح المصري وعدم ذلك عبد الله بن مالك
 الجبشاني بأبائهم ولم يرحل الى المدينة الا في خلافة عمر باتفاق ومن حكى هذا القول العراقي في
 شرح التنقيح وكذا من حكم باسلامه تبعاً لابويه وعليه عمل ابن عبد البر وابن منده في كتابهما
 وشرط الماوردي في الصحابي ان يخصص بالرسول ويخصص به الرسول صلى الله عليه وسلم (ثم
 تعرف صحبته) اما (بالتواتر) كابي بكر وعمر وبقية العشرة في خلق منهم (أو الاستفاضة)
 والشهرة القاصرة عن التواتر كضمام بن ثعلبة وعكاشة بن محصن (أو قول صحابي) عنه انه
 صحابي كحمزة بن أبي حمزة الدوسي الذي مات باصبهان مبطوناً فنهذه أبو موسى الاشعري
 انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم له بالشهادة ذكر ذلك أبو نعيم في تاريخ أصبهان وروينا
 قصته في مسند الطيالسي ومجمع الطبراني وزاد شيخ الاسلام ابن حجر بعد هذا ان يخبر أحاد
 التابعين بانه صحابي بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح (أو قوله) هو أنا صحابي (إذا
 كان عدلاً) إذا أمكن ذلك فان ادعاه بعد مائة سنة من وفاته صلى الله عليه وسلم فانه لا يقبل وان
 ثبت عدالة قبل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث أرايتكم ليلتكم هذه فانه على
 رأس مائة سنة لم يبق احد على ظهر الارض يريد افتخار ذلك القرن قال ذلك سنة وفاته صلى الله
 عليه وسلم وشرط الاصوليون في قبوله ان تعرف معاصرته وفي أصل المسئلة احتمال انه
 لا يصدق لكونه ممن جاد عوى رتبة يثبتها لنفسه وبهذا جزم الامدوي ورجحه أبو الحسن بن
 القطان في فائدة في قال الذهبي في الميزان رب الهندي وما أدراك ما رب شيخ دجال بل لاريب
 ظهر بعد الستمائة فادعى العجبة وهذا جرى على الله ورسوله وقد ألفت في أمره جزأ
 (الثاني) العجبة كلهم عدول من لا بس الفتن وغيرهم باجتماع من يعتد به قال تعالى وكذلك
 جعلناكم أمة وسطاً الآية أي عدولاً وقال كنتم خير أمة أخرجت للناس والخطاب فيها
 للموجودين حينئذ وقال صلى الله عليه وسلم خير الناس قرني رواه الشيخان قال امام
 الحرمين والسبب في عدم الفحص عن عدالتهم انهم حلة الشريعة فلو ثبت توقف في روايتهم
 لا انحصرت الشريعة على عصره صلى الله عليه وسلم ولما استرسلت على سائر الاعصار وقيل
 يجب البحث عن عدالتهم مطلقاً وقيل بعد وقوع الفتن وقالت المعتزلة عدول الامن قائل علياً
 وقيل اذا انفرد وقيل الا المقاتل والمقاتل وهذا كله ليس بصواب احساناً للظن بهم وجلالهم
 في ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كل منهم وقال المازري في شرح البرهان لسنان بن بقلنا
 العجبة عدول كل من رآه صلى الله عليه وسلم يوماً ما أو أزارهم يوماً ما واجتمع به لغرض
 وانصرف وانما يعني به الذين لازموه وعزروه ونصروه قال العلائي وهذا قول غريب يخرج
 كثير من المشهورين بالعجبة والرواية عن الحكم بالعدالة كوائل بن حجر ومالك بن
 الحويرث وعثمان بن أبي العاص وغيرهم ممن وفد عليه صلى الله عليه وسلم ولم يبق عنده

الاقليل وانصرف وكذلك من لم يعرف الا بروايه الحديث الواحد ولم يعرف مقدار اقامته من
 اعراب القبائل والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجهور وهو المعتبر (وأكثرهم حديثا
 أبو هريرة) روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثا اتفق الشيخان منها على
 ثلثمائة وخمسة وعشرين وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين ومسلم بمائة وتسعة وعثمانين وروى
 عنه أكثر من ثمانمائة رجلا وهو أحفظ الصحابة قال الشافعي أبو هريرة أحفظ من روى
 الحديث في دهره أسنده البيهقي في المدخل وكان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول
 كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن سعد وفي الصحيح عنه قال
 قلت يا رسول الله اني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه قال اسطر داءك فبسطته فغرق بيديه ثم
 قال ضمه فما نسيت شيئا بعد وفي المستدرک عن زيد بن ثابت قال كنت أنا وأبو هريرة وآخر
 عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فدعوت أنا وصاحبي وأمن النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم اني أسألك مثل ما سألك صاحبائي وأسألك علما لا ينسى
 فأمن النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن يا رسول الله كذلك فقال سبقكم الغلام الدرمي
 (ثم) عبد الله (بن عمر) روى في حديث وستمائة وثلاثين حديثا (وابن عباس) روى
 الفا وستمائة وستين حديثا (وجابر بن عبد الله) روى ألفا وخمسمائة وأربعين حديثا
 (وأنس) بن مالك روى الفين ومائتين وستا وعثمانين حديثا (وعائشة) أم المؤمنين روت الفين
 ومائتين وعشرة وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء الا أباسعيد الخدري فإنه
 روى ألفا ومائة وسبعين حديثا في الفائدة في السبب في قلة ما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله
 تعالى عنه مع تقديمه وسبقه وملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم انه تقدمت وفاته قبل انتشار
 الحديث واعتناء الناس بسماعه وتحصيله وحفظه ذكره المصنف في تهذيبه قال ووجه ما روى
 له مائة حديث واثنان وأربعون حديثا (وأكثرهم قتيابا روى) عنه (ابن عباس) قاله أحمد بن
 حنبل (وعن مسروق) انه (قال انتهى علم الصحابة الى ستة عشر وعلى وأبي بن كعب) (وزيد بن
 ثابت) (وأبي الدرداء) وابن مسعود ثم انتهى علم الستة الى علي وعبد الله بن مسعود وروى
 الشعبي عنه نحوه أيضا الا انه ذكر أن موصي الأشعري بدل أبي الدرداء وقد استشكل بان أبا
 موسى وزيد بن ثابت تأخرت وفاتهم عن ابن مسعود وعلى قال العراقي وقد يجاب بان المراد
 ضمما علمهم الى علمهما وان تأخرت وفاة من ذكر وقال الشعبي كان العلم يؤخذ عن ستة من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر وعبد الله وزيد يشبه بعضهم بعضا وكان يقتبس
 يقتبس بعضهم من بعض وكان علي والأشعري وأبي يشبه علم بعضهم بعضا وكان يقتبس
 بعضهم من بعض وقال ابن خزم أكثر الصحابة فتوى مطلقا سبعة عشر وعلى وابن مسعود وابن
 عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وعائشة قال ويمكن ان يجمع من قتياب كل واحد من هؤلاء مجلد
 ضخم قال ويلهم عشرون أبو بكر وعثمان وأبو موسى ومعاذ وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة
 وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاص وسلمان وجابر وأبو سعيد وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن

عوف وعمران بن حصين وأبو بكر وعادة بن الصامت ومعاوية وابن الزبير وأم سلمة قال
ويمكن ان يجمع من قتيبا كل واحد منهم جزء صغير قال وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفسا
يقالون في القتيبا جدا لا يروى عن الواحد منهم الا المسئلة والمسئلة ثمان والثلاث كافي بن كعب
وأبي الدرداء وأبي طلحة والمقداد وسرد الباقين (ومن الصحابة العبادلة وهم) أربعة عبد الله
(ابن عمر) بن الخطاب (و) عبد الله (بن عباس و) عبد الله (بن الزبير) عبد الله (بن عمرو
ابن العاص) وليس ابن مسعود منهم) قال أحمد بن حنبل قال البيهقي لانه تقدم موته وهؤلاء
عاشوا حتى احتج الى علمهم فاذا اجتمعوا على شئ قيل هذا قول العبادلة وقيل هم ثلاثة باسقاط
ابن الزبير وعليه اقتصر الجوهرى في الصحاح وأما ما حكاه المصنف في تهذيبه عنه أنه ذكر ابن
مسعود وأسقط ابن العاص فوهم نعم وقع للرافعى في الديات والزمخشري في المفصل ان العبادلة
ابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وغطا في ذلك من حيث الاصطلاح (وكذا سائر من يسمى
عبد الله) من الصحابة لا يطلق عليهم العبادلة (وهم نحو مائتين وعشرين) نفسا كذا قال ابن
الصلاح أخذ من الاستيعاب وزاد عليه ابن فحقون جماعة يبلغون بهم نحو ثلاثمائة رجل (قال
أبو زرعة الرازى) في جواب من قال له أليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة
آلاف حديث ومن قال ذا قلل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا من
الصحابة ممن روى عنه وسمع منه) فقيل له هؤلاء ابن كانوا وابن مسعود قال أهل المدينة وأهل
مكة ومن بينهما والاعراب ومن شهد معه حجة الوداع كل رواه وسمع منه بعرفة قال العراقى
وهذا القول عن أبي زرعة لم أقف له على اسناد ولا هو في كتب التواريخ المشهورة وانما ذكره
أبو موسى المدينى في ذيله بغير اسناد قلت أخرجه الخطيب باسناداه قال حدثني أبو قاسم
الازهرى ثنا عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبرى ثنا أبو بكر بن عبد العزيز بن جعفر
ثنا أبو بكر أحمد بن محمد الخلال ثنا محمد بن أحمد بن جامع الرازى سمعت أبا زرعة وقال له رجل
أليس يقال فذكره بلفظه قال العراقى وقريب منه ما أسنده المدينى عنه قال توفي النبي
صلى الله عليه وسلم ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف انسان من رجل وامرأة وهذا
لا تحديد فيه وكيف يمكن الاطلاع على نحو بذلك مع تفرق الصحابة في البلدان والبلاد
والقرى وقد روى البخارى في صحيحه أن كعب بن مالك قال في قصة تحلفه عن نبوك وأصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير لا يجمعهم كتاب حافظ يعنى الديوان قال العراقى وروى
السايجى في المناقب بسند جيد عن الرافعى قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون
ستمون ألفا ثلاثون ألفا بالمدينة وثلاثون ألفا في قبائل العرب وغير ذلك قال ومع هذا
لجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف مع كونهم يذكرون
من توفي في حياته صلى الله عليه وسلم ومن عاصره أو أدركه صغيرا (واختلف في عدد
طبقاتهم) باعتبار السبق الى الاسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة فجعلهم ابن

سعد خمس طبقات (وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة) الاولى قوم أسلموا بركة كالحلفاء
الاربعة الثانية أصحاب دارالعدرة الثالثة مهاجرة الحبشة الرابعة أصحاب العقبة الاولى
الخامسة أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الانصار السادسة أول المهاجرين الذين وصلوا
اليه بقاء قبل ان يدخلوا المدينة السابعة أهل بدر الثامنة الذين هاجروا بين بدر والحديبية
التاسعة أهل بيعة الرضوان العاشرة من هاجر بين الحديبية وفتح مكة نخالدين الوليد وعمرو
ابن العاص الحادية عشرة مسلمة الفتح الثانية عشرة صبيان وأطفال رأوه يوم الفتح في حجة
الوداع وغيرهما (الثالث أفضلهم على الاطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما باجماع أهل
السنة) ومن حكى الاجماع على ذلك أبو العباس القرطبي قال ولا مبالاة باقوال أهل الشيع
ولا أهل البدع وكذلك حكى الشافعي اجماع الصحابة والتابعين على ذلك رواه عنه البيهقي في
الاعتقاد وحكى المازري عن الخطابية تفضيل عمرو عن الشيعة تفضيل علي وعن الراوندي
تفضيل العباس وعن بعضهم الامساك عن التفضيل وحكى الخطابي عن بعض مشايخه انه
قال أبو بكر خير وعلى أفضل وهذه ماتت من القول وحكى القاضي عياض ان ابن عبد
البروطائفة ذهبوا الى أن من مات منهم في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل ممن بقي بعده لقوله
صلى الله عليه وسلم أنا شهيد على هؤلاء قال المصنف وهذا الاطلاق غير مرضى ولا مقبول
(ثم عثمان ثم علي هذا قول جمهور أهل السنة) واليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وسفيان
الثوري وكافة أهل الحديث والفقه والاشعري والباقي الاثني وكثير من المتكلمين لقول ابن
عمر كنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعدل بأبي بكر أحد ثم عمر ثم عثمان رواه البخاري
ورواه الطبراني بلفظ أصرح كما تقدم في نوع المرفوع (وحكى الخطابي عن أهل السنة من
الكوفة تقديم علي على عثمان وبه قال أبو بكر بن خزيمة) وهو راو عن سفيان الثوري ولكن
آخر قوله ما سبق وحكى عن مالك التوقف بينهما حكاه المازري عن المدونة وقال القاضي
عياض رجع مالك عن التوقف الى تفضيل عثمان قال القرطبي وهو الأصح ان شاء الله تعالى
وتوقف أيضا امام الحرمين ثم التفضيل عنده وعند الباقلاني وصاحب المفهم ظني وقال
الاشعري قطعي (قال أبو منصور) عبد القاهر التميمي (البغدادى أصحابنا مجمعون على ان
أفضلهم الخلفاء الاربعة ثم تمام العشرة) المشهود لهم بالجنة سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد
ابن عمرو بن نفيل وطه بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة
ابن الجراح (ثم أهل بدر) وهم ثلاثمائة وبضعة عشر روى ابن ماجه عن رافع بن خديج قال جاء
جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما تعدون من شهد بدر افيكم قال أخبرنا قال كذلك
عندناهم أخبرنا الملائكة (ثم) أهل (أحد ثم) أهل (بيعة الرضوان) بالحديبية قال صلى الله
عليه وسلم لا يدخل النار أحد من تابع تحت الشجرة صححه الترمذي (ومن له منية أهل
العقبين من الانصار والسابقون الاولون) من المهاجرين والانصار (وهم من صلى الى
القبليين في قول) سعيد (بن المسيب وطائفة) منهم ابن الحنفية وابن سيرين وقادة (وفي قول

الشعبي أهل بيعة الرضوان وفي قول محمد بن كعب (القرظي) (وعطاء) بن يسار (أهل بدر) روى ذلك سند عنهما بسند فيه مجهول وضعيف وسند ضعيف أيضا وروى القولين السابقين عن ذكر عبد بن جبر في تفسيره وعبد الرزاق وسعيد بن منصور في سننه بأسانيد صحيحة وروى سند بسند صحيح إلى الحسن أنهم من أسلم قبل الفتح **﴿فوائد﴾** الأولى وروى في أحاديث تفضيل أعيان من الصحابة كل واحد في أمر مخصوص فروى الترمذي عن أنس مرفوعا رحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشهدهم في دين الله عمرو وأصدقهم حياء عثمان وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد بن ثابت وأقروهم أبي بن كعب ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح وروى الترمذي حديث أفرضكم زيد وصححه الحاكم بلفظ أفرض أمتي زيد الثانية اختلف في التفضيل بين فاطمة وعائشة على ثلاثة أقوال ثالثها الوقف والاصح تفضيل فاطمة فهي بضعة منه وقد صححه السبكي في الحلبيات وبالغ في تصحيحه وفي الصحيح في فاطمة سيدة نساء هذه الأمة وروى النسائي عن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا ملائكة من الملائكة استأذن ربه ليسلم على وبشرني أن حسنا وحسنا سيدا شباب أهل الجنة وأمهما سيدة نساء أهل الجنة وفي مسند الحرث بن أبي اسامة بسند صحيح لكنه مرسى لمريم خير نساء عالمها وفاطمة خير نساء عالمها ورواه الترمذي موصولا من حديث علي بلفظ خير نساء مريم وخير نساء فاطمة قال شيخ الإسلام والمرسل يفسر المتصل الثالثة أفضل أزواجه صلى الله عليه وسلم خديجة وعائشة وفي التفضيل بينهما أوجه حكاه المصنف في الروضة ثالثها الوقف واختار السبكي في الحلبيات تفضيل خديجة ثم عائشة ثم حفصة ثم الباقيات سواء (الرابع قيل أولاهم أسلاما أبو بكر) الصديق قاله ابن عباس وجان والشعبي والنخعي في آخرين ويدل له ما رواه مسلم عن عمرو بن عبسة في قصة أسلامه وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم من معلن علي هذا قال حر وعبد قال ومعه يومئذ أبو بكر وبلال ممن آمن به وروى الحاكم في المستدرک من رواية خالد بن سعيد قال سئل الشعبي عن أول من أسلم فقال أما سمعت قول حسان

إذا نذرت شعبا من أخي ثقة * فاذكرا خاك أبا بكر بما فعلا

خير البرية أتقاها وأعدلها * بعد النبي وأوفاها بما جلا

والثاني التالي المحمود مشهده * وأول الناس منهم صدق الرسلا

وروى الطبراني في الكبير عن الشعبي قال سألت ابن عباس فذكره وروى الترمذي من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد قال قال أبو بكر ألت أول من أسلم الحديث (وقيل علي) بن أبي طالب رواه الطبراني بسند صحيح عن ابن عباس وبسند ضعيف عنه مرفوعا رواه الترمذي عنه من طريق أخرى موقوفا وروى الطبراني بسند فيه إسماعيل السدي عن أبي ذر وسلمان قال لا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد علي فقال ان هذا أول من آمن بي ورواه أيضا عن سلمان وروى أحمد في مسنده بسند فيه مجهول وانقطاع عن علي مرفوعا وروى بسند آخر

عنه قال انا أول من صلى وروى ذلك أيضا عن زيد بن أرقم والمقداد بن الاسود وأبي أيوب وأنس ويعلى بن مرة وعفيف الكندي وخزيمة بن ثابت وخباب بن الارت وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وروى الحاكم في المستدرک من رواية مسلم الملائي قال نبى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين وأسلم على يوم الثلاثاء وادعى الحاكم اجماع أهل التاريخ عليه ونوزع في ذلك وقال كعب بن زهير في قصيدة يمدحه فيها

ان عليا لم يوت نقيبته * بالصالحات من الاعمال مشهور
صهر النبي وخير الناس مفقرا * فكل من رآه بالفخر مفخور
صلى الطهور مع الاي اولهم * قبل المعاد ورب الناس مكفور

(وقيل زيد) بن حارثة قاله الزهري (وقيل خديجة) أم المؤمنين قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وهو الصواب عند جماعة من المحققين) وروى ذلك عن ابن عباس والزهري أيضا وهو قول قتادة وابن اسحق (وادعى الثعلبي فيه الاجماع وان الخلاف فيمن بعدها) ورواه أحد في مسنده والطبراني عن ابن عباس وقال ابن عبد البر اتفقوا على ان خديجة أول من آمن ثم على بعدها ثم ذكر ان الصحيح ان أبا بكر أول من أظهر اسلامه ثم روى عن محمد بن كعب القرظي ان عليا أنفى اسلامه من أبي طالب وأظهر أبو بكر اسلامه ولذلك شبهه على الناس وروى الطبراني في الكبير من رواية محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم غداة الاثنين وصلى خديجة يوم الاثنين من آخر النهار وصلى على يوم الثلاثاء وقال ابن اسحق أول من آمن خديجة ثم على ثم زيد بن حارثة ثم أبو بكر فأظهر اسلامه ودعا الى الله فأسلم بدعائه عثمان بن عفان والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطه بن عبيد الله فكان هؤلاء الثمانية الذين سبقوا الى الاسلام وذكروا بن شبة ان خالد بن سعيد بن العاص أسلم قبل على وقال غيره انه أولهم اسلاما وحكى المسعودي قولان أولهم خباب بن الارت وآخران أولهم بلال ونقل الماوردي في اعلام النبوة عن ابن قتيبة ان أول من آمن أبو بكر بن أسعد الجعفي ونقل ابن سبع في الخصائص عن عبد الرحمن بن عوف انه قال كنت أولهم اسلاما وقال العراقي ينبغي ان يقال ان أول من آمن من الرجال ورقة بن نوفل لحديث الصحيحين في بدء الوحي قال ابن الصلاح وتبعه المصنف (والاورع ان يقال) أول من أسلم (من الرجال الاحرار أبو بكر ومن الصبيان على ومن النساء خديجة ومن الموالي زيد ومن العبيد بلال) قال البرماوى ويحكى هذا الجمع عن أبي حنيفة قال ابن خالويه وأول امرأه أسلمت بعد خديجة لبابة بنت الحارث زوجة العباس (وآخرهم) أي العصابة (موتا) مطلقا (أبو الطفيل) عامر بن واثلة الليثي (مات سنة مائة) من الهجرة قاله سلم في صحيحه ورواه الحاكم في المستدرک عن خليفة بن خياط وقال خليفة في غير رواية الحاكم انه تأخر بعد المائة وقيل مات سنة اثنين ومائة قاله مصعب بن عبد الله الزبيري وجرم ابن حبان وابن قانع وأبو بكر بن منده انه مات سنة سبع ومائة وقال

وهب بن جبر بن حازم عن أبيه كنت بمكة سنة عشر ومائة قرأت جنازة فسألت عنها فقالوا
 هذا أبو الطفيل وصحبه الذهبي انه سنة عشر وأما كونه آخر الصحابة موتا مطلقا فخرم به مسلم
 ومصعب الزبيري وابن منده والمزني في آخرين وفي صحيح مسلم عن أبي الطفيل رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وما على وجه الأرض رجل رآه غيري قال العراقي وما حكاها بعض
 المتأخرين عن ابن دريد من ان عكراش بن ذؤيب تأخر بعد ذلك وانه عاش بعد الجمل مائة
 سنة فهذا باطل لا أصل له والذي أوقع ابن دريد في ذلك ابن قتيبة فقد سبقه الى ذلك وهو اما
 باطل أو مؤول بانه استكمل المائة بعد الجمل لانه بقي بعدها مائة سنة وأما قول جبر بن حازم
 ان آخرهم موتا سهل بن سعد فالظاهر انه أراد بالمدينة وأخذه من قول سهل لو مت لم تسمعوا
 أحدا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما كان خطابه بهذا الالهل المدينة (وآخرهم)
 موتا (قبله أنس) بن مالك مات بالبصرة سنة ثلاث وتسعين وقيل اثنتين وقيل احدى
 وقيل تسعين وهو آخر من مات بها قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا مات بعده ممن رأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبا الطفيل وقال العراقي بل مات بعده محمود بن الربيع بلا
 خلاف في سنة تسع وتسعين وقد رآه وحديث عنه كما في صحيح البخاري وكذا تأخر بعده عبد الله
 ابن بسر المازني في قول من قال وفاته سنة ست وتسعين وآخر الصحابة موتا بالمدينة سهل بن
 سعد الانصاري قاله ابن المديني والواقدي وابراهيم بن المنذر وابن حبان وابن قانع وابن منده
 وادعي ابن سعد في الخلاف فيه وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين وقيل احدى وتسعين وقال
 قتادة بل مات بمصر وقال ابن أبي داود بالاسكندرية وقيل السائب بن يزيد قاله أبو بكر بن أبي
 داود وكانت وفاته سنة ثمانين وقيل ست وثمانين وقيل احدى وتسعين وقيل جابر بن عبد الله
 قاله قتادة وغيره قال العراقي وهو قول ضعيف لان السائب مات بالمدينة بلا خلاف وقد تأخر
 بعده وقيل مات بقاء وقيل بمكة وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وقيل ثلاث وقيل أربع وقيل
 سبع وقيل ثمان وقيل تسع قال العراقي وقد تأخر بعد الثلاث محمود بن الربيع الذي عقل
 الحجة وتوفي بها سنة تسع وتسعين فهو اذا آخر الصحابة موتا بها وآخرهم بمكة تقدم انه أبو الطفيل
 وهو قول ابن المديني وابن حبان وغيرهما وقيل جابر بن عبد الله قاله ابن أبي داود والمشهور
 وفاته بالمدينة وقيل ابن عمر قاله قتادة وأبو الشيخ بن حبان ومات سنة ثلاث وقيل أربع
 وسبعين وآخرهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى مات سنة ست وثمانين وقيل سبع وقيل ثمان
 وقال ابن المديني أبو جحيفة والاول أصح فانه مات سنة ثلاث وثمانين وقد اختلف في وفاة
 عمرو بن حريث فقيل سنة خمس وثمانين وقيل سنة ثمان وتسعين فان صح الثاني فهو آخرهم
 موتا بها وابن أبي أوفى آخر من مات من أهل بيعة الرضوان وآخرهم بالشام عبد الله بن بسر
 المازني قاله خلائق ومات سنة ثمان وثمانين وقيل ست وتسعين وهو آخر من مات ممن صلى
 للقبليتين وقيل آخرهم بالشام أبو أمامة الباهلي قاله الحسن البصري وابن عيينة والصحيح
 الاول وفاته سنة ست وثمانين وقيل احدى وثمانين وحكى الخليلي في الارشاد القولين

بلا ترجع ثم قال وروى بعض أهل الشام أنه أدرك رجلا بعدهما يقال له الهدار رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مجهول اه وقيل آخرهم بالشام رائلة بن الاسقع قاله أبو بكر يابن منسده وموته بدمشق وقيل بيت المقدس وقيل بمصر سنة خمس وعثمانين وقيل ثلاث وقيل ست وآخرهم بمصر عبد الله بن بسر وآخرهم بالجزيرة العرس بن عميرة الكندي وآخرهم بفلسطين أبو باني عبد الله بن أم حرام ربيب عبادة بن الصامت وقيل مات بدمشق وقيل بيت المقدس وآخرهم بمصر عبد الله بن الحرث بن جزء الزبيدي مات سنة ست وعثمانين وقيل خمس وقيل سبع وقيل ثمان وقيل تسع قاله الطحاوي وكانت وفاته بسقط القدور و تعرف الاثن بسقط أبي زاب وقيل باليمامة وقيل أنه شهد بدر ولا يصح فعلى هذا هو آخر البدرين موتا وآخرهم باليمامة الهرماس بن زياد الباهلي سنة اثنتين ومائة أو بعدها وآخرهم برفقة ربيع بن ثابت الانصاري وقيل بأفريقية وقيل بأنطا بلس وقيل بالشام ومات سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وآخرهم بالبادية سلة بن الاكوع قاله أبو بكر يابن منسده والصحيح أنه مات بالمدينة ومات سنة أربع وسبعين وقيل أربع وستين وهذا آخر ما ذكره ابن الصلاح وآخرهم بخراسان بريدة بن الحصيب وآخرهم بسجستان العداء بن خالد بن هودة ذكرهما أبو بكر يابن منسده قال العراقي وفي بريدة نظرفان وفاته سنة ثلاث وسبعين وقد تأخر بعده أبو برزة الاسلمي ومات بها سنة أربع وسبعين وآخرهم بالطائف ابن عباس وآخرهم باصبهان النابغة الجعدي قاله أبو الشيخ وأبو نعيم وآخرهم بسمرقند الفضل ابن العباس (الخامس) لا يعرف أب وابنه شهد بدر الامرئثو أبوه أبو عمر ثدبن الحصين الغنوي قلت أغرب من هذا ما أخرجه البغوي في معجم الصحابة قال حدثنا ابن هاني حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب بن معن بن يزيد بن الاخنس وقال ابن الجوزي السلي شهدوه وأبوه وجده بدر قال ولا نعلم أحدا شهدوه وابنه وابن ابنه بدر المسلمين الا الاخنس وقال ابن الجوزي لا يعرف سبعة أخوة شهدوا بدر المسلمين الا بنو عفرأ معاذ ومعوذ وإياس وخالد وعاقل وعامر وعرقلة قال ولم يشهدوا مؤمن ابن مؤمنين الا عمار بن ياسر قال ومن غريب ذلك امرؤة لها أربعة أخوة وعمان شهدوا بدر اخوان وعم مع المسلمين واخوان وعم مع المشركين وهي أم أبان بنت عتبة بن ربيعة أخوها المسلمان أبو حذيفة بن عتبة ومصعب ابن عمير والعم المسلم معمر بن الحرث وأخوها المشرك كان الوليد بن عتبة وأبو عزيروا العم المشرك شيبه بن ربيعة (ولا) يعرف (سبعة أخوة صحابة مهاجرون الا بنو مقرن وسياتون) في النوع الثالث والأربعين (في الاخوة) وهناك ذكرهم ابن الصلاح ويأتي ما عليه من اعتراض فان أولاد الحرث بن قيس السهمي كلهم محبوا وهاجروا وهم سبعة أو تسعة (ولا أربعة أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم متوالدون الا عبد الله بن أمية بنت أبي بكر) الصدوق (بن أبي قحافة والا أبو عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة رضي الله عنهم) قال شيخ الاسلام بن حجر وقد ذكروا ان اسامة ولد له في حياة النبي صلى الله عليه

وسلم فعلى هذا يكون كذلك اذا حارثته والذريد صحابي كاجزم به المنذرى في مختصر مسلم وحديث
اسلامه في مستدرک الحاكم وكذا زيد واسامه قال وكذا اباس بن سلمة بن عمرو بن الاكوع
الاربعة ذكرروا في الصحابة وطه بن معاوية بن خالد بن العباس بن مرداس في أمثلة أخرى
لا تصح فوائده ليس في الصحابة من اسمه عبد الرحيم بل ولا من التابعين ولا من اسمه اسمعيل
من وجه يصح الا واحد بصري روى عنه أبو بكر بن عماره حديث لا يبلغ النار أحد صلى قبل
طلوع الشمس وقبل غروبها أخرجه ابن خزيمة (النوع الاربعون معرفة التابعين رضى
الله تعالى عنهم هو وما قبله أصلاً ن عظيمان هما يعرف المرسل والمتصل واحد منهما تابعي وتابع
واختلف في حده (قيل) أى قال الخطيب (هو من صحب صحابيا) ولا يكتفى فيه بمجرد اللقي
بخلاف الصحابي مع النبي صلى الله عليه وسلم لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم فالاجتماع
به يؤثر في النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الاخبار (وقيل)
هو (من لقبه) وان لم يصحبه كما قيل في الصحابي وعليه الحاكم قال ابن الصلاح وهو أقرب قال
المصنف (وهو الاظهر) قال العراقي وعليه عمل الاكثرين من أهل الحديث فقد ذكر مسلم
وابن حبان والاعمش في طبقة التابعين وقال ابن حبان أخرجه في هذه الطبقة لان له نقيا
وحفظا رأى أنساوان لم يصح له سماع المسند عنه وقال الترمذي لم يسمع من أحد من الصحابة
وعده أيضا فيهم الحافظ عبد الغنى وعد فيهم يحيى بن أبي كثير لكونه لقي أنساو موسى بن أبي
عائشة لكونه لقي عمرو بن حريث واشترط ابن حبان ان يكون رآه في سنن من يحفظ عنه فان
كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته تكلف بن خليفة عده من اتباع التابعين وان رأى
عمرو بن حريث لكونه كان صغيرا قال العراقي وما اختاره ابن حبان له وجه كما اشترط في
الصحابي رؤيته وهو مميز قال وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم الى الصحابة والتابعين بقوله
طوبى لمن رأى نبي وآمن به وطوبى لمن رأى من رأى في الحديث فاكتفى فيه ما بمجرد الرؤية
(تبيينه) قال ابن الصلاح مطلق التابعي مخصوص بالتابع باحسان قال العراقي ان أراد
بالاحسان الاسلام فواضح الا ان الاحسان أمر زائد عليه فان أراد به الكمال في الاسلام
والعدالة فلم أر من اشترط ذلك في حد التابعي بل من صنف من الطبقات أدخل فيه من الثقات
وغيرهم ثم اختلف في طبقات التابعين فجعلهم مسلم ثلاث طبقات وابن سعد أربع طبقات
(قال الحاكم هم خمس عشرة طبقة الاولى من أدرك العشرة) منهم (قيس بن أبي حازم
(و) سعيد (بن المسيب وغيرهما) قال كافي عثمان بن النعمان وقيس بن عباد وأبي ساسان حصين
ابن المنذر وأبي وائل وأبي رجاء العطاردي (وغلط في ابن المسيب فانه ولد في خلافة عمر) فلم
يسمع من أبي بكر ولا من عمر على الصحيح (ولم يسمع) أيضا (أكثر العشرة) قاله ابن الصلاح
(وقيل لم يصح سماعه من) أحد منهم (غير سعد) قال العراقي كان ابن الصلاح أخذ هذا من
قول قتادة الذي رواه مسلم في مقدمة صحيحه من رواية همام قال دخل أبو داود الأعمى على
قتادة فلما قام قالوا ان هذا يزعم انه لقي ثمانية عشر يد رافقا قال قتادة هذا كان سائلا قبل

الجارف لا يعرض في شيء من هذا ولا يتكلم فيه فوالله ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة
 ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرى مشافهة الا عن سعد بن مالك نعم أثبت أحمد بن حنبل
 سماعه من عمرو وقال ابن معين رأى عمرو **كان صغيرا** وقال أبو حاتم رآه على المنبر ينهى
 النعمان بن مقرن قال العراقي واما سماعه من عثمان وعلى فانه يمكن غير ممنوع لكن لم أرفى
 الصحيح التصريح بسماعه منهم ما نفي في مسند أحمد من رواية موسى بن وردان سمعت سعيد بن
 المسيب يقول سمعت عثمان يقول وهو يخاطب على المنبر كنت ابتاع التمر من بطن الوادى من
 اليهود فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا اشتريت فاكتل الحديث وهو عند ابن
 ماجه بلفظ عن دون التصريح بالسماع وفي المسند أيضا بسند جيد قال حدثنا الوليد بن
 مسلم حدثني شعيب أبو شيبة سمعت عطاء الخراساني يقول سمعت سعيد بن المسيب يقول
 رأيت عثمان قاعدا في المقاعد فدا بطعام ما مسسته النار فأكاه ثم قام الى الصلاة الحديث
 فثبت سماعه من عثمان والله أعلم (وأما قيس فسماعهم وروى عنهم ولم يشارك في هذا أحد
 (وقيل لم يسمع عبد الرحمن بن عوف قاله أبو داود (ويليه) أى الطبقة الاولى (الذين ولدوا في
 حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أولاد الصحابة) كعبد الله بن أبي طلحة وأبي امامة أسعد
 ابن سهل بن حنيف وأبي ادريس الخولاني كذا قاله ابن الصلاح وقال البلقينى هذا كلام
 لا يستقيم لا معنى ولا نقلا أما المعنى فكيف يجعل من ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يلي من ولد بعده والصواب ان يجعل هذا مقدما وتلك الطبقة تليه وأما النقل فلم يذكر الحاكم
 ذلك ولكنه عده المخضرمين قال ومن التابعين بعد المخضرمين طبقة ولدوا في زمانه صلى الله
 عليه وسلم ولم يسمعوا منه فذكر أبا امامة ومحمد بن أبي بكر الصديق ونحوهما ولم يذكر عبد
 الله بن أبي طلحة ولا أبا ادريس ثم ان الحاكم لم يذكر الطبقة الاولى قال والطبقة الثانية
 الاسود بن يزيد وعقمة بن قيس ومسروق وأبو سلمة بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وغيرهم
 والطبقة الثالثة الشعبي وشريح بن الحرث وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأقرانهم ثم قال
 وهم خمس عشرة طبقة آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة وعبد الله بن أبي أوفى من
 أهل الكوفة والسائب بن يزيد من أهل المدينة وعبد الله بن الحرث بن جزء من أهل الحجاز
 وأبا امامة الباهلي من أهل الشام انتهى فلم يعد من الطبقات سوى الثلاثة الاولى والاخيرة
 وأما أولاد الصحابة فلم يذكرهم الا بعد المخضرمين فقدمه ابن الصلاح والمصنف هنا فحصل فيه
 وهم والباس (ومن التابعين المخضرمون واحد هم مخضرم بفتح الراء وهو الذى أدرك الجاهلية
 وزمن النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم ولم يره) ولا صحبه له هذا مصطلح أهل الحديث فيه لانه
 متردد بين طبقتين لا بدرى من أيتهما هو من قولهم لحسم مخضرم لا بدرى من ذكره هو وأنتى
 كفى المحكم والصحاح وطعام مخضرم ليس بجلو ولا حر حكاها ابن الاعرابى وقيل من المخضرمه
 بمعنى القطع من خضرموا أذان الابل قطعوها لانه اقتطع عن الصحابة وان عاصره لعدم الرؤيه
 أو من قولهم رجل مخضرم ناقص الحسب وقيل ليس بكرم النسب وقيل دعى وقيل لا يعرف

أبواه وقبل ولدته السرارى لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة لعدم الرتبة مع امكانه وسواء أدرك في الجاهلية نصف عمره أم لا والمراد بأدراكها قال المصنف في شرح مسلم ما قبل البعثة قال العراقي وفيه نظروا الظاهر أدراك قومه أو غيرهم على الكفر قبل فتح مكة فإن العرب بعده بأدروا إلى الاسلام وزال أمر الجاهلية وخطب صلى الله عليه وسلم في الفتح بإبطال أمرها وقد ذكر مسلم في المخضرمين بشير بن عمرو وانما ولد بعد الهجرة أما المخضرم في اصطلاح أهل اللغة فهو الذى عاش نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الاسلام سواء أدرك الصحابة أم لا فين الاصطلاحين عموم وخصوص من وجه فحكيم بن حزام مخضرم باصطلاح اللغة لا الحديث وبشير بن عمرو ومخضرم باصطلاح الحديث لا اللغة وحكى بعض أهل اللغة مخضرم بالكسر وحكى ابن خلكان مخضرم بالخاء المهملة والكسر أيضا وحكى العسكري في الاوائل ان المخضرم من المعاني التى حدثت في الاسلام وسميت بأسماء كانت في الجاهلية لمعان أخر ثم ذكر ان أصله من خضرت الغلام اذا اختته والاذن اذا قطعت طرفها فكان زمان الجاهلية قطع عليه أو من الأبل المخضرمة وهى التى تنجب من العرب والجمانية قال وهذا أعجب القولين الى (وعدهم مسلم) ابن الخجاج فبلغ بهم (عشرين نفسا) وهم أبو عمر وسعد بن اياس الشيباني وسويد بن غفلة وشرح بن هاني وبشير بن عمرو بن جابر وعمرو بن ميمون الاودى والاسود ابن يزيد النخعي والاسود بن هلال المحاربى والمعرو بن سويد وعبد حير بن يزيد الخيوانى وشيدل بن عوف الاحسى ومسعود بن حراش أخوربى ومالك بن عمير وأبو عثمان النهدي وأبو رجاء الطاردي وغنيم بن قيس وأبو رافع الصائغ وأبو الحلال العسكى واسمه ربيعة ابن زرارة وخالدين عمير العدوى وغمارة بن حزن القشيري وجبير بن نفير الحضرمي (وهم أكثر) من ذلك (ومن لم يذكره) مسلم (أبو مسلم) عبد الله بن ثوب بوزن عمرو (الحولافى والاحنف) واسمه الضحالك بن قيس وعبد الله بن حكيم وعمرو بن عبد الله بن الاصم وأبو أمية الشعبانى وأسلم مولى عمر وأويس القرنى وأوسط البجلي وجبير بن الحرث وجابر اليماني وشرح بن الحرث القاضى وأبو وائل شقيق بن سلمة وعبد الرحمن بن غسيل الصنابجى وعبد الرحمن بن غنم وعبد الرحمن بن يربوع وعبيدة بن عمرو السلماني وعلقمة بن قيس بن أبى حازم وكعب الاحبار ومرة بن شراحيل ومسروق بن الاعدع وأبو صالح الاغارى قبل وأبو عتبة الحولاني هذا ما ذكره العراقى ومنهم من لم يذكره الا بن قيس الاسدى والاعدع ابن مالك الهمداني والد مسروق وأبو رهم أخزاب بن أمية السهمى وارطاة بن سهية وهى أمه وأبوه زفر بن عبد الله الغطفاني المزنى وارطاة المزنى جد عبد الله بن عوف وارطاة بن عوف وارطاة بن كعب الفزارى فى خلائق آخرين ذكرهم شيخ الاسلام بن جرير فى كتاب الاصابة وأرجوان أفردهم فى مؤلف ان شاء الله تعالى (ومن أكار التابعين الفقهاء السبعة) من أهل المدينة سعيد (بن المسيب والقاسم بن محمد) بن أبى بكر الصديق (وعروة) بن الزبير (وخارجة بن زيد) بن ثابت (وأبو سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (وعبيد الله بن عبد

الله بن عتبة بن مسعود (وسليمان بن يسار) الهلالي أبو أيوب هكذا عدهم أكثر علماء أهل
 الحجاز (وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمر) بدل أبي سلمة وجعل أبو الزناد بلهما
 أي سالم وأبي سلمة (أبا بكر بن عبد الرحمن) وعدهم ابن المديني اثني عشر ابن المسيب وأبو سلمة
 والقاسم وخارجة وأخوه اسمعيل وسالم وحجرة وزيد أو عبيد الله وبلال بنو عبد الله بن عمر
 وأبان بن عثمان وقبيصة بن ذؤيب (وعن أحمد بن حنبل أفضل التابعين) سعيد (بن المسيب
 قيل له) (فلقمة والأسود قال هو وهما وعنه) أيضا (لأعلم فيهم) أي التابعين (مثل أبي عثمان
 النهدي وقيس) بن أبي حازم (وعنه) أيضا (أفضلهم قيس وأبو عثمان) النهدي (وعلقمة
 ومسروق) هؤلاء كانوا فاضلين ومن عليه التابعين (وقال أبو عبد الله) محمد (بن خفيف
 الشيرازي) أهل المدينة يقولون أفضل التابعين ابن المسيب وأهل الكوفة يقولون (أويس)
 القرني (و) أهل (البصرة) يقولون (الحسن) البصري واستحسنه ابن الصلاح وقال العراقي
 الصحيح بل الصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة لما روى مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان خير التابعين رجل يقال له أويس الحديث قال
 فهذا قاطع للنزاع قال وأما تفضيل أحمد لابن المسيب وغيره فلعله لم يبلغه الحديث أو لم يصح
 عنده أو أراد بالفضلية في العلم لا الخبرة وقال البلقيني الاحسن ان يقال الافضل من حيث
 الزهد والورع أويس ومن حيث حفظ الخبر والاثر سعيد وقال أحمد ليس أحدا أكثر قوى في
 التابعين من الحسن وعطاء كان عطاء مفتي مكة والحسن مفتي البصرة (وقال) أبو بكر (بن أبي
 داود سيدنا التابعيات حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبد الرحمن وتلميها أم الدرداء)
 الصغرى هجيمة ويقال جهيمة وليست كهما وقال إياس بن معاوية ما أدركت أحدا أفضله
 على حفصة يعني بنت سيرين فقيل له الحسن وابن سيرين فقال أما أنا فأفضل عليهما أحدا
 (وقد عد قوم طبقة في التابعين ولم يلقوا الصحابة) فهم من اتباع التابعين كبارهم بن سويد
 النخعي لم يدرك أحدا من الصحابة وليس بإبراهيم بن زيد النخعي الفقيه وبكر بن أبي السميط
 بفتح السين وكسر الميم لم يصح له عن أنس رواية إنما أسقط قتادة من الوسط ووقع لقوم
 عكس ذلك فعدوا طبقة من التابعين في اتباع التابعين لكون الغالب عليهم روايتهم عنهم
 كابن الزناد وعبد الله بن ذكوان لقي ابن عمر وأنسا (و) عد قوم من التابعين (طبقة هم
 صحابة) اما غلطا كالنعمان وسويد بن مقرن عدهما الخاكم في الاخوة من التابعين وهما
 صحابيان معروفان أو لكون ذلك الصحابي من صغار الصحابة يقارب التابعين في كون روايته
 أو غالبها عن الصحابة كما عد مسلم من التابعين يوسف بن عبد الله بن سلام ومحمد بن يزيد
 ووقع لقوم عكس ذلك فعدوا بعض التابعين من الصحابة وكثيرا ما يقع ذلك لمن يرسل كما عد محمد
 ابن الربيع الجيزي عبد الرحمن بن غنم الأشعري ممن دخل مصر من الصحابة وليس منهم على
 الاصح (فليتفطن لذلك) وامثاله (فوائد) قال البلقيني أول التابعين موت أبو يزيد معمر بن
 زيد قتل بجراسان وقيل بأذربيجان سنة ثلاثين وآخرهم موت خلف بن خليفة سنة ثمانين

ومائة (تنبيه) أفرد الحالك في علوم الحديث نوعاً من أنواع الحديث لاتباع التابعين
وسبأني في الأنواع المزيّدة (النوع الحادي والاربعون رواية الأكاثر عن الأصاغر)
والأصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن نعيم الدار حديث الجساسة وهي عن مسلم
وروايته عن مالك بن مازن بن مازن وقيل ابن مازن مرة الراوي فيما أخرجه ابن منبته في
الصحابة بسنده عن زرعة بن سيف بن ذي رزن أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه
كتاباً وإن مالك بن مازن الراوي قد حدثني أنك أسلمت وقالت المشركين فأشمر بخبر الحديث
(من فائدته) أي فائدة معرفة هذا النوع (أن لا يتوهم أن المروي عنه أفضل وأكبر) من
الراوي (لكونه الأغلب) في ذلك تنزيلاً لاهل العلم منازلهم للأمر بذلك في حديث عائشة
أخرجها أبو داود وغيره ومنها أن لا يظن أن في السند انقلاباً (ثم هو أقسام أحدها أن يكون
الراوي أكبر سناً وأقدم طبقة) من المروي عنه (كالزهري) ويحيى بن سعيد الأنصاري
في روايتهما (عن مالك) بن أنس (وكالزهري) أبي القاسم عبيد الله بن أحمد في روايته
(عن) تليذه (الخطيب) البغدادى وهو أذاك شاب (والثاني) أن يكون الراوي
(أكبر قدراً) لاسنناً (كما في عالم) روى (من شيخ) مسن لا علم عنده (كمالك) في روايته
(عن عبد الله بن دينار) وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه في روايتهما عن عبيد الله بن
موسى العبسى (الثالث) أن يكون الراوي (أكبر) من المروي عنه (من الوجهين) معا
(كعبد الغنى) بن سعيد الحافظ في روايته (عن) محمد بن علي (الصورى) تليذه (وكالبرقاني)
في روايته (عن الخطيب) وكالخطيب في روايته عن ابن مازن (ومنه) أي من القسم
الثالث من رواية الأكاثر عن الأصاغر (رواية الصحابة عن التابعين كالعبادلة وغيرهم) من
الصحابة كابي هريرة ومعاوية وأنس في روايتهما (عن كعب الأحبار ومنه) أيضاً (رواية
اتباعه عن تابعه كالزهري والأنصاري عن مالك وكهرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله
ابن عمرو بن العاص (ليس تابعاً وروى عنه منهم) أي التابعين (أكثر من عشرين) نفاساً فيما
جمعهم الحافظ عبد الغنى بن سعيد في جزئه بلغهم تسعة وثلاثين (وقيل أكثر من سبعين)
قاله الحافظ أبو بكر الطيبسى وعدهم الحافظ أبو الفضل العراقي نيفا وخسين إبراهيم بن ميسرة
وأيوب السخيتاني وبكير بن الأشج وثابت بن عجلان وثابت البناني وجري بن حازم وجبان
ابن عطية وحبيب بن أبي موسى وجري بن عثمان الرجبى والجبكى بن عتبة وحيد الطويل
وداود بن قيس وداود بن أبي هند والزبير بن عدى وسعيد بن أبي هلال وسله بن دينار
وأبو اسحق سليمان الشيباني وسليمان الأعمش وعاصم الأحول وعبد الله بن عبد الرحمن
ابن يعلى الطائفى وعبد الله بن عون وعبد الله بن أبي مليكة وعبد الرحمن بن حملة وعبد
العزیز بن رفيع وعبد الملك بن جريح وعبد الله بن عمر العمري وعطاء بن أبي رباح وعطاء
ابن السائب وعطاء الخراساني والعلامة بن الحرث الشامي وعلي بن الحكم البناني وعمرو بن
دينار وأبو اسحق عمر والسبيعي وقتادة ومحمد بن اسحق بن يسار ومحمد بن جحادة ومحمد بن

عجلان وأبو الزبير محمد بن مسلم ومحمد بن مسلم الزهرى ومطر الوراق ومكحول وموسى بن
أبى عائشة وأبو حنيفة النعمان بن ثابت وهشام بن عروة وهشام بن الغاز ووهب بن منبه
ويحيى بن أبى كثير ويزيد بن أبى جبيب ويزيد بن أبى الزناد ويعقوب بن عطاء بن أبى رباح
وما جزم به المصنف كابن الصلاح من كونه ليس تابعيا تبعافيه عبد الغنى وأبا بكر النقاش ورده
الحافظ أبو الفضل العراقى وقبلة المزى وقال قد سمع من غير واحد من الصحابة منهم زينب بنت
أبى سلمة والربيع بنت معوذ بن عفراء وهما صحبا بينان (النوع الثانى والاربعون المديح
وروايه القرين) عن القرين ومن فوائد معرفة هذا النوع أن لا يظن الزيادة فى الاسناد أو
إبدال عن بالواو (القرينان هما المتقاربان فى السنن والاسناد ورعا كتنفى الحاكم
بالاسناد) أى بالتقارب فيه وان لم يتقاربا فى السنن (فان روى كل واحد منهما عن صاحبه
كعائشة وأبى هريرة) فى الصحابة والزهرى وأبى الزبير فى الاتباع (ومالك والاوزاعى) فى
أتباعهم (فهو المديح) يضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة وآخره جيم قال
العراقى وأول من سماه بذلك الدارقطنى فيما أعلم قال إنه لم يبق معه بكونهما قورنين بل كل
اثنين روى كل منهما عن الآخر يسمى بذلك وان كان أحدهما أكبر وذكروا به رواية النبى صلى
الله عليه وسلم عن أبى بكر وعمر وسعد بن عباد وروايتهم عنه ورواية عمر عن كعب وكعب
عنه وبذلك يدفع اعتراض ابن الصلاح على الحاكم فى ذكره فى هذا رواية أحمد عن عبد
العزى زوعب الرزاق عنه لأنه ما شاع على ما قاله شيخه ونفسه عنه ثم وجه التسمية قال العراقى
لم أر من تعرض لها قال إلا ان الظاهر انه سمي به لحسنه لأنه لغة المزين والرواية كذلك
انما تقع لنسكتة يعدل فيها عن العادى الى المساواة أو النزول فيحصل للاسناد بذلك ترتيبان قال
ويحتمل ان يكون سمي بذلك لنزول الاسناد فيكون ذما من قولهم رجل مديح قبيح الوجه
والهامه حكاه صاحب المحكم وقد قال ابن المدينى والمستملى النزول شؤم وقال ابن معين الاسناد
النازل خدرة فى الوجه قال وفيه بعد والظاهر الاول قال ويحتمل ان يقال ان القرينين
الواقعين فى المديح فى طبقة واحدة بمنزلة واحدة شهابا لحددين اذ يقال لهما اللباجتان كما قاله
الجوهري وغيره قال وهذا المعنى متوجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم ان المديح مختص
بالقرينين وخزم هذا المأخذ فى شرح النخبة فانه قال لوروى الشيخ عن ثبته فهل يسمى مديحا
فيه بحث والظاهر لا لأنه من رواية الأكلاب عن الأصغر والتدريج مأخوذ من ديباجتى الوجه
فيعتقضى ان يكون مستويا من الجانبين أما رواية القرين عن قرينه من غير ان يعلم رواية
الا تخر عنه فلا يسمى مديحا كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ولا يعلم لزهير رواية
عنه وأما تمثيل ابن الصلاح رواية التيمي عن مسعر وقوله ولا يعلم لم يعرف رواية عنه فاعترض
بانه أيضا روى عنه فيما ذكره الدارقطنى فى المديح وتمثيل الحاكم رواية يزيد بن الهاد عن
ابراهيم بن سعد وسليمان بن طرخان عن رقية بن مصقلة وقوله لا أعلم لابن سعد ورواية
عن يزيد وسليمان فاعترض أيضا بوجودها فرواية ابن سعد عن يزيد فى صحيح مسلم والانساق

ورواية رقية عن سليمان في المديح للدارقطني في لطيفه قد يجتمع جماعة من الاقران في حديث
 كاروى أحمد بن حنبل عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن
 عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن سعيد بن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة قالت كن
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يأخذن من شعورهن حتى يكتون كالوفرة فاجدوا الاربعة
 فوقه خمسة أقران (النوع الثالث والاربعون معرفة الاخوة) والاخوات (هواحد
 معارفهم أفرده بالتصنيف) علي (بن المديني ثم النسائي ثم أبو العباس (السراج وغيرهم)
 كسليم وأبي داود ومن فوائده انه لا يظن من ليس بأخ أبا عند الاشتراك في اسم الاب (مثال
 الاخوين في الصحابة عمر وزيد ابنا الخطاب) هذا المثال مزيد علي ابن الصلاح (وعبيد الله
 وعتبة ابنا مسعود) وزيد ويزيد ابنا ثابت وعمر وهشام ابنا العاصي (ومن التابعين عمرو
 وأرقم ابنا شرحبيل) كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود ثم قال ابن الصلاح هذيل بن
 شرحبيل وأرقم أخوان آخران من أصحابه أيضا واعترض بان جعله أرقم اثنين أحدهما أخو
 عمرو والاخر أخو هذيل ليس بصحيح وإنما اختلف أهل التاريخ والانساب في ان الثلاثة
 اخوة أو ليس عمرو وأخاهما فذهب ابن عبد البر الى الاول والصحيح الذي عليه الجمهور الثاني ان
 أرقم وهذيل اخوان فقط وهو الذي اقتصر عليه البخاري وابن أبي حاتم وحكاه عن أبيه وعن
 أبي زرعة وابن حبان والحاكم وخزم به المزي في التهذيب ورد علي ابن عبد البر بان عمرو بن
 شرحبيل همداني وأرقم وهذيل أوديان ولا يجتمع همدان في أود قال العراقي فإذ كره ابن
 الصلاح لا يثنى علي قول الجمهور ولا قول ابن عبد البر وكذا ما صنعه المصنف وان حذف
 هذيل لانه علي قول ابن عبد البر يعد في الثلاثة لافي الاخوين (و) مثاله (في الثلاثة) في
 الصحابة (علي وجعفر وعقيل بنو أبي طالب) هذا المثال مزيد علي ابن الصلاح (وسهل
 وعثمان وعبد) بالفتح والتشديد (بنو خنيفة وفي غير الصحابة) في التابعين أبان وسعيد وعمرو
 أولاد عثمان وبعدهم (عمرو) بالفتح (وعمر) بالضم (وشعيب بنوشعيب) بن محمد بن عبد الله
 ابن عمرو بن العاصي (و) مثاله (في الاربعة) من الصحابة عبد الرحمن ومحمد وعائشة وأسماء
 أولاد أبي بكر الصديق ذكره البلقيني وفي التابعين عروة وحزرة يعقوب والعفارة أولاد المغيرة
 ابن شعبه وبعدهم (سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبي صالح) السمان وأما قول ابن عدى
 انه ليس في ولد أبي صالح محمد وإنما هم سهيل ويحيى وعباد أو عبد الله وصالح فوهم كما قال العراقي
 حيث أبدل محمد أبي يحيى وجعل عباد أو عبد الله اثنين وإنما هو لقبه (و) مثاله (في الخمسة) لم
 أقف عليه في الصحابة وفي التابعين موسى وعيسى ويحيى وعمران وعائشة أولاد طه بن عبيد
 الله وبعدهم (سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عيينة خدثوا كلهم) وأجلهم سفيان
 وقيل انهم عشرة الا أن الخمسة الاخرين لم يحدثوا سوى منهم أحمد ومحمد (و) مثاله (في
 الستة) لم أقف عليه في الصحابة وفي التابعين (محمد وأنس ويحيى ومجد وحفصة وكريمة بنو
 سيرين) هكذا اسماءهم ابن معين والنسائي والحاكم (وذكر بعضهم) وهو أبو علي الحافظ (خالدا

بدل كريمة) وزاد ابن سعيد فيهم عمرة وسودة قال العراقي ولا رواية لهما فلا يردان وفي المعارف
 لابن قتيبة ولد لسير بن ثلاثة وعشرون ولدا من أمهات أولاد (وروي محمد بن سيرين عن) أخيه
 (يحيى عن) أخيه (أنس عن) مولاه (أنس بن مالك حديثا) وهو أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لبيك حجاجا بعد أوركاء أخرجه الدارقطني في العلل من رواية هشام بن حسان
 عنه (وهذه لطيفة غريبة ثلاثة أخوة روى بعضهم عن بعض في أسناد واحد ذكر ابن طاهر
 أن هذا الحديث رواه محمد عن أخيه يحيى عن أخيه سعيد عن أخيه أنس وهو في جزء أبي
 الغنايم النرسي فعلى هذا اجتماع أربعة في أسناد (و) مثاله (في السبعة النعمان ومعلل وعقيل
 وسويد وسانن وعبد الرحمن وسابع لم يسم) كذا قال ابن الصلاح وقد سماه ابن قتيون في ذيل
 الاستيعاب عبد الله (بنو مقرن) وكلهم (محبابة مهاجرون لم يشار إليهم أحد) في هذه المكرومة
 من كونهم سبعة هاجروا وصحبوا (وقيل شهدوا الخندق) ومثاله في التابعين سالم وعبد الله
 وعبيد الله وحزرة وورش وواقد وعبد الرحمن أولاد عبد الله بن عمر ^{في تنبيهات} أحدها
 ما ذكره ابن الصلاح من كون بني مقرن سبعة اعترض عليه بأن ابن عبد البر زاد فيهم ضرارا
 ونعيما وحكى غيره أن أولاد مقرن عشرة فالمشال الصحيح أولاد عفرأ معاذ ومعوذ وأنس
 وخالد وعاقل وعامر وعوف وكلهم شهدوا بدر الثاني أن قوله لم يشار إليهم أحد في الهجرة
 والعجبة والعدد ذكره أيضا ابن عبد البر وجاعة واعترض بأولاد الحرث بن قيس السهمي
 وكلهم هاجروا وصحبوا وهم سبعة أو تسعة بشر وقيم والحرث والحجاج والسائب وسعيد وعبد الله
 ومعمرو وأبو قيس وهم أشهر نسب في الجاهلية والإسلام من بني مقرن وزادوا عليه - بأن
 استشهد منهم سبعة في سبيل الله الثالث مثال الثمانية في المحابة أسماء وجران وخراش
 وذؤيب وسلمة وفضالة ومالك وهند بنو حارثة بن سعد شهدوابيعة الرضوان بالحد يبية ولم
 يشهد البيعة أحد بعدهم وفي التابعين أولاد سعد بن أبي وقاص مصعب وعامر ومحمد وبرايم
 وعمرة ويحيى واهق وعائشة ومثال التسعة في المحابة أولاد الحرث المتقدمين وفي التابعين
 أولاد أبي بكر عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن وعبد العزيز ومسلم ورواد ويزيد وعتبة
 وكبشة ومثال العشرة في المحابة أولاد العباس عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن والفضل
 وقثم ومعبد وعون والحرث وكثير ونعام وهو أصغرهم قال ابن عبد البر لكل ولد العباس رؤية
 والعجبة للفضل وعبد الله وفي التابعين أولاد أنس الذين رووا فقط النضر وموسى وعبد الله
 وعبيد الله وزيد وأبو بكر وعمر ومالك وثمانة ومعبد ومثال الاثني عشر في المحابة أولاد عبد
 الله بن أبي طلحة إبراهيم واسحق وإسماعيل وزيد وعبد الله وعمارة وعمر وعمرية والقاسم ومحمد
 ويعقوب ومعمر ومثال الثلاثة عشر أو الأربعة عشر أولاد العباس المذكور له أربع
 إناث أو ثلاث أم كلثوم وأم حبيب وأميمة وأم نعيم (النوع الرابع والاربعون رواية الأبناء
 عن الأبناء للخطيب فيه كتاب) روى (فيه عن العباس) بن عبد المطلب (عن ابنه الفضل
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة و) روى فيه (عن وائل بن داود

عن ابنه بكر عن الزهري حديثاً) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً أن خروا الأجمال
فإن اليد معلقة والرجل موثقة وأورد أصحاب السنن الأربعة من طريقه عن الزهري عن
أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويق وغمر (و) روى فيه (عن معمر بن
سليمان) التميمي (قال حدثني أبي قال حدثني أنت عن أبي أيوب) السخيتاني (عن الحسن
قال ويح كلفة زوجة) قال المصنف كابن الصلاح (وهذا) مثال (ظريف يجمع أنواعاً) قال
المصنف (ينتهي في الكبير) أي الإرشاد قال فيه منها رواية الأب عن ابنه ورواية الأكبر
عن الأصغر ورواية التابعي عن تابعيه ورواية ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض وأنه حدث
غير واحد عن نفسه قال وهذا في غاية من الحسن والغرابة ويبعد أن يوجد مجموع هذا
في حديث انتهى وقد أورد الخطيب في كتابه رواية الآباء عن الأبناء وفي كتاب من حدث
ونسى وأورده في كتاب من حدث ونسى من طريق أخرى عن يحيى بن معين عن معمر بن
سليمان قال حدثني منقذ قال حدثني أنت عن أبي أيوب فذكره وقال هكذا روى الحديث
يحيى بن معين عن معمر عن منقذ عن نفسه ثم رجع عن ذلك فرواه عن معمر عن أبيه عن
نفسه ورواه صالح بن حاتم بن وردان ونعيم بن حماد كلاهما عن معمر عن رجل غير مسمى
وقال نعيم قلت لمعمر من الرجل فقال ابن المبارك **فروا** روى أنس بن مالك عن ابنه
غير مسمى حديثاً **وزك** ريان أي زائدة عن ابنه حديثاً ويونس بن أبي اسحق عن ابنه
إسرائيل حديثاً وأبو بكر بن عياش عن ابنه إبراهيم حديثاً وشجاع بن الوليد عن ابنه أبي
هشام الوليد حديثاً وعمر بن يونس اليماني عن ابنه محمد حديثاً وسعيد بن الحكم المصري
عن ابنه محمد حديثاً واسحق البهلول عن ابنه يعقوب حديثين ويحيى بن جعفر بن أعين عن
ابنه الحسين حديثين وأبو داود صاحب السنن عن ابنه أبي بكر حديثين والحسن بن سفيان
عن ابنه أبي بكر حديثين قال ابن الصلاح وأكثر ما رويناه لأب عن ابنه ما في كتاب الخطيب
عن حفص الدوري المقرئ عن ابنه أبي جعفر محمد ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك قال وأما
الحديث الذي رويناه عن أبي بكر الصديق عن ابنته عائشة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال في الحبسة السوداء شفاء من كل داء فهو غلط ممن رواه أنما هو عن أبي بكر بن أبي
عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة كما رواه البخاري في صحيحه قال العراقي لكن
ذكر ابن الجوزي أن الصديق روى عن ابنته عائشة حديثين وروى عنها أم رومان أمها
حديثين قال البلقيني فإن كان ابن الجوزي أخذ رواية الصديق من ذلك الحديث فقد تبين
أنه وهم قال وذكر رواية العباس وحمزة عن ابن أخيه ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم والم
بمنزلة الأب قال وفي هذا التمثيل نظر قال وروى شعيب الزبيري عن ابن أخيه الزبير بن بكار
واسحق بن حنبل عن ابن أخيه الإمام أحمد وروى مالك عن ابن أخيه اسمعيل بن عبد الله بن
أي أويس قلت ومن أطف هذا النوع رواية أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم (النوع
الخامس) والأربعون رواية الأبناء عن آباءهم لا يصرحوا إلى فيه كتاب وأهمه ما لم يسم فيه

الاب والجد) فيحتاج الى معرفته اسمه (وهو نوحان أحدهما) رواية الرجل (عن أبيه فحسب
 وهو كثير) كروايه أبي العشر الدارمي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في
 السنن الأربعة ولم يسم أبوه واختلف فيه وسيأتي (والثاني) روايته (عن أبيه عن جده) قال
 ابن الصلاح حدثني أبو المظفر السمعاني عن أبي النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار قال سمعت
 السيد أبا القاسم منصور بن محمد العلوي يقول الإسناد بعضه عوال وبعضه معال وقول
 الرجل حدثني أبي عن جدي من المعالي وقال الحالك في المدخل سمعت الزبير بن عبد الواحد
 الحافظ يقول حدثني محمد بن عبد الله بن سليمان العطار ثمانية بن عمرو بن أبي سلمة سمعت
 أبي يقول سمعت مالك بن أنس يقول في قوله تعالى وأنه لذكركم لقوم مثلك قال قول الرجل
 حدثني أبي عن جدي وألف فيه الحافظ أبو سعيد العلائي الوشي المعلم ثم تارة يريد بالجد أبا الـ
 وتارة يريد الأبا على فيكون جد الأبا (كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي
 عن أبيه عن جده له هكذا نسخة كبيرة أكثرها فقهيان جبار واحتج به هكذا أكثر المحدثين)
 إذا صح الإسناد إليه قال البخاري رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني واسحق بن راهويه وأبا
 عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه ما تركه أحد من المسلمين قال البخاري من الناس بعدهم
 وزاد مرة واحدة وقال مرة اجتمع على ويحيى بن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من أهل
 العلم فتذاكروا حديث عمرو بن شعيب فثبتوه ذكره الله بحجة وله أحمد بن سعيد الدارمي
 احتج أصحابنا بحديثه قال المصنف في شرح المهذب وهو الصحيح المختار الذي عليه المحققون
 من أهل الحديث وهم أهل هذا الفن وعنه يؤخذ (جلالته على عبد الله) الصحابي (دون
 محمد التابعي) لما ظهر لهم في اطلافة ذلك وسمع شعيب من عبد الله ثابت وقد أبط الدارقطني
 وغيره انكار ابن حبان ذلك وحكي الحسن بن سفيان عن اسحق بن راهويه قال عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده كايوب عن نافع عن ابن عمر قال المصنف وهذا التشبيه نهاية الجلالة من
 مثل اسحق وقال أبو حاتم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب إلى من يزين حكيم عن أبيه عن جده
 وقد ألف العلائي جزأ مفردا في صحة الاحتجاج بهذه النسخة والجواب عما طعن به عليها
 قال ومما يحتج به لعنه الاحتجاج مالك بها في الموطأ فقد أخرج عن عبد الرحمن بن حرملة عنه
 حديث الرأكب شيطان والرأكب شيطانان والثلاثة ركب وذهب قوم إلى ترك الاحتجاج
 به وحكاية الأثر عن أبي داود وهو رواية عن ابن معين قال لأن روايته عن أبيه عن جده
 كتاب ووجادة فمن هنا جاء ضعفه لأن التعريف يدخل على الراوي من الضعف ولذا تجنبها
 أصحاب الصحيح وقال ابن عدي روايته عن أبيه عن جده مرسله لأن جده محمد الأصحبه له وقال
 ابن حبان أن أراد جده عبد الله فشعيب لم يلقه فيكون منقطعاً وإن أراد محمد فلا صحبه له
 فيكون مرسلًا قال الذهبي وغيره وهذا القول لا شيء لأن شعيبا ثبت سماعه من عبد الله وهو
 الذي ربه المامات أبوه محمد وهذا القول اختاره الشيخ أبو اسحق في اللامع إلا أنه احتج به في
 المهذب وذهب الدارقطني إلى التفرقة بين أن يفصح بجده أنه عبد الله فيصح به أولاً فلا وكذا

ان قال عن جده قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه مما يدل على أن مراده عبد الله
 وذهب ابن حبان الى التفارقة بين ان يستوعب ذكر آباءه بالرواية أو يقتصر على أبيه عن جده
 فان صرح بهم كلهم فهو حجة والا فلا وقد أخرج في صحيحه له حديثا واحدا هكذا عن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه مرفوعا ألا أحدنكم بأحبكم الى
 وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة الحديث قال العلائي ما جاء فيه التصريح برواية محمد عن أبيه في
 السند فهو شاذ نادر (و) من أمثلة ما أريد فيه الجد الأدنى (بهن بن حكيم بن معاوية بن حيدة)
 بفتح المهملة وسكون التحتية القشيري البصري (عن أبيه عن جده له هكذا نسخة حسنة)
 صححها ابن معين واستشهد بها البخاري في الصحيح وقال الحاكم انما أسقط من الصحيح روايته عن
 أبيه عن جده لانها شاذة لا متابع لها فيها ورجحها بعضهم على نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده لان البخاري استشهد بها في الصحيح دونها ومنهم من عكس كابي حاتم لان البخاري
 صحح نسخة عمرو وهو أقوى من استشهاده بنسخة بهز (وطحة بن مصرف بن عمر بن كعب)
 الباهي (وقيل كعب بن عمر) قال البلقيني في هذه الطريقة نظير من جهة ان أبا داود قال في
 سننه في حديث الوضوء سمعت أبا عبد بن حنبل يقول ابن عيينة زعموا كان ينكروه ويقول أي
 شيء هذا طحة عن أبيه عن جده وقال عثمان بن سعيد الدارمي سمعت ابن المديني يقول قلت
 لسفيان ان ليثا روى عن طحة عن أبيه عن جده انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ
 فأنكر سفيان ذلك وعجب أن يكون جد طحة لقي النبي صلى الله عليه وسلم (ومن أحسنه) أي
 رواية الانباء عن الآباء (رواية الخطيب) في تاريخه (عن) أبي الفرج (عبد الوهاب بن عبد
 العزيز بن الحرث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الاسود بن سفيان بن يزيد بن أكنه) بضم
 الهمزة وفتح الكاف وسكون التحتية وفون (التميمي) الفقيه الحنبلي (قال سمعت أبي يقول
 سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول
 وقد سئل عن الحنان المنان فقال (الحنان الذي يقبل على من أعرض عنه والمنان الذي
 يبدأ بالنوال قبل السؤال) قال الخطيب بن عبد الوهاب وبين علي رضي الله عنه في هذا
 الاسناد تسعة آباء آخرهم أكنه بن عبد الله وهو السامع عليا أخرجه في كتاب الانباء وروى
 بهذا الاسناد في كتاب اقتضاء العلم العمل عن علي أيضا هتف العلم بالعمل فان أجابه والا رنخل
 وأحسن من هذا ما وقع التسلسل فيه بأكثر من هذا العدد فوقع لنا اثني عشر أباً أخبرني أم
 هاني بنت أبي الحسن الهواري سمعنا علياً أنا أبو العباس المسكي أنا أبو سعيد العلائي ح
 وأبنا في علياً شيخنا شيخ الاسلام البلقيني عن خديجة بنت سلطان قال أنا القاسم بن مظفر
 قال العلائي بقراءتي أننا كريمة بنت عبد الوهاب حضورا أنا القاسم بن الفضل الصبيداني
 وغيره أنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي سمعت أبي أبا الفرج عبد الوهاب يقول سمعت أبي
 عبد العزيز يقول سمعت أبي الحرث يقول سمعت أبي أسد يقول سمعت أبي الليث يقول سمعت

أبي سليمان يقول سمعت أبي الأسود يقول سمعت أبي سفيان يقول سمعت أبي يزيد يقول سمعت أبي أكنيسة يقول سمعت أبي الهيثم يقول سمعت أبي عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما اجتمع قوم على ذكر الاحققتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة قال العلائي هذا اسناد غريب جدا وروى الله كان امام الحنابلة في زمانه من البكار المشهورين وأبوه أيضا امام مشهور ولكن جده عبد العزيز منسكهم فيه على امامته واشتهر بوضع الحديث وبقية آبائه مجهولون لاذ كرلهم في شيء من الكتب أو لا وقد خبط فيهم عبد العزيز أيضا فزاد أبا أكنيسة وهو الهيثم قال العراقي وأكثروا وقع لنا التسلسل بأربعة عشر أباً من رواية أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب بن الحسن بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن علي بن الحسن بن الحسين بن جعفر بن عبيد الله بن الحسن الاصغر بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي عن آبائه نوعا مرفوعا بأربعين حديثا منها الجباس بالامانة وفي الآباء من لا يعرف حاله ففائدة يلقى برواية الرجل عن أبيه عن جده ورواية المرأة عن أمها عن جدتها وهو عزير جدا ومن ذلك ما رواه أبو داود في سننه عن بندار ثنا عبد الحميد بن عبد الواحد قال حدثني أم جنوب بنت غميلة عن أمها سويدة بنت جابر عن أمها عقيقة بنت أسمر بن مضر عن أبيها أسمر بن مضر قال أنيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له (النوع السادس والاربعون) السابق واللاحق وهو معرفة (من اشترك في الرواية عنه اثنتان تباعد ما بين وفاتيهم الخطيب فيه كتاب حسن) سماه السابق واللاحق (ومن فوائده حلاوة علو الاسناد) في القلوب وان لا ينظر سقوط شيء من الاسناد (مثله محمد بن اسحق السراج روى عنه البخاري) في تاريخه (و) أبو الحسين أحمد بن محمد (الخفاف) النيسابوري (وبين وفاتيها مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر) لان البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين والخفاف مات سنة ثلاث وقيس أربع وقيس خمس وتسعين وثلاثمائة (والزهري وزكريا بن دريد) روى (عن مالك وبينهما كذلك) فان الزهري مات سنة أربع وعشرين ومائة وذكر يحدث سنة ثمان وستين ومائتين ولا نعرف وقت وفاته قال العراقي والتبديل بذكر سابق اليه الخطيب ولا ينبغي ان يمثل به لانه أحد الكذابين الوضاعين ولا نعرف سماعه من مالك وان حدث عنه فقد زاد وادعى انه سمع من حميد الطويل وروى عنه نسخة موضوعة فالصواب ان آخر أصحاب مالك أحمد بن اسمعيل السهمي ومات سنة تسع وخمسين ومائتين فبينه وبين الزهري مائة وخمس وثلاثون ومن أمثلة ذلك في المتأخرين أن الفخر بن البخاري سمع منه المنذري والصلاح بن أبي عمر شيخ شيخنا ومات المنذري سنة ست وخمسين وستمائة والصلاح سنة ثمانين وسبعمائة والبرهان التنوخي شيخ شيخنا سمع منه الذهبي وروى عنه فيمارى شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر ومات سنة ثمان وأربعين وسبعمائة وآخر أصحابه أبو العباس الشاوي مات سنة أربع وثمانين وثمانمائة قال شيخ الاسلام وأكثروا وقعنا عليه من ذلك مائة وخمسون سنة وذلك ان أبا علي البرداني

سمع من السلفي حديثا ورواه عنه ومات على رأس الخمسمائة وآخر أصحاب السلفي سبطه
أبو القاسم بن مكي مات سنة خمس وستمائة (النوع السابع والاربعون) معرفة الوجدان
وهو (من لم يرو عنه الا واحد) ومن فوائده معرفة الجهول اذ لم يكن صحابيا فلا يقبل
كماتقدم في النوع الثالث والعشرين (لمسلم فيه كتاب مثاله) في الصحابة (وهب بن
خنبش) بفتح المجهمة والموحدة بينهما نون ساكنة الطائي الكوفي قال ابن الصلاح ومما
الحاكم وأبو نعيم هرما وذلك خطأ وكذا وقع عند ابن ماجه قال المزني ومن قال وهب أكثر
وأحفظ (وعامر بن شهر وعروة بن مضر وسهم بن صفوان) الانصاري (ومحمد بن صيفي)
الانصاري وليس بالذي قبله على الصحيح هؤلاء (صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي) قال العراقي
ما ذكره في عامر قاله مسلم وغيره وفيه نظر فان ابن عباس روى عنه قصة رواها سيف
ابن عري في الردة قال حدثنا طلحة الاعلم عن عكرمة عن ابن عباس قال أول من اعترض
على الاسود العنسي وكابره عامر بن شهر الهمداني الى آخر كلامه وما قاله في عروة قاله أيضا
ابن المديني والحاكم وليس كذلك فقد روى عنه أيضا ابن عمه حميد الطائي ذكره المزني
في التهذيب (وانفرد قيس بن أبي حازم بالرواية عن أبيه) عن (دكين) بالكاف مصرع
ابن سعيد ويقال سعيد الخنعمي ويقال المزني (و) عن (الصنابحي بن الاعسر ومرداس)
ابن مالك الاسلمي (من الصحابة) قال العراقي لم ينفرد عن الصنابحي بل روى عنه أيضا
الحريث بن وهب ذكره الطبراني قلت لكن قال شيخ الاسلام انه وهم والصواب أن الذي روى
عنه الحريث الصنابحي التابعي وسألتني وقال المزني روى عن مرداس أيضا زياد بن علاقة
قال العراقي والصواب خلافه فانما روى زياد عن مرداس بن عروة صحابي آخر (ومن لم يرو
عنه من الصحابة الابنه المسيب) بن حزن القرشي (والد سعيد ومعاوية) بن حبيدة (والد
حكيم) قال العراقي بل روى عن معاوية أيضا عروة بن رويم اللخمي وحيد المزني ذكرهما
المزني (وقرة بن يابس والد معاوية وأبوليلي) الانصاري (والد عبد الرحمن) وان كان عدى
ابن ثابت أيضا روى عنه فلم يدركه كما قاله المزني (قال) أبو عبد الله (الحاكم) في البدخل (لم
يخرج) أي الشيطان (في الصحيحين عن أحد من هذا القبيل) من الصحابة وتبعه على ذلك
البيهقي فقال في سننه عند ذكرهم زين حكيم عن أبيه عن جده ومن كتبها فانا أخذوها وشطر
ماله الحديث مانصه فاما البخاري ومسلم فأنما لم يخرجاه جريا على عادتهما في ان الصحابي
أو التابعي اذ لم يكن له الا راوا واحدا لم يخرجاه حديثه في الصحيحين (وغلطوه) في ذلك ونقض
(باخراجهما حديث المسيب أبي سعيد في وفاة أبي طالب) مع انه لا راوى له غير ابنه (وباخراج
البخاري حديث الحسن) البصري (عن عمرو بن تغلب) مرفوعا في لا عطى الرجل
والذي أدع احب الى ولم يرو عنه غير الحسن كما قاله مسلم في الوجدان وغيره وان قال ابن عبد البر
وابن أبي حاتم روى عنه الحاكم ابن الصلاح الاعرج فقد قال العراقي لم يأله رواية عنه في
شي من طرق الحديث (و) باخراجه أيضا حديث (قيس) بن أبي حازم (عن مرداس)

الاسلمى يذهب الصالحون الاول فالاول ولا راوى له غير قيس كما تقدم بخبره (وبخراج مسلم حديث عبد الله بن الصامت عن رافع بن عمرو) الغفاري ولا راوى له غيره وقال العراقي بل روى عنه ابنه عمران كما قال المزني وأبو جسر مولى أخيه كما في جامع الترمذي (ونظائر في الصحيحين كثيرة) قال ابن الصلاح كان راجعه حديث أبي رفاعه العدوي ولم يرو عنه غير جريد بن هلال العدوي وحديث الاغر المزني ولم يرو عنه غير أبي بردة وقال العراقي بل روى عن أبي رفاعه أيضا صلة بن أشيم العدوي وعن الاغر عبد الله بن عمرو ومعاوية بن قرة (وقد تقدم في النوع الثالث والعشرين) شيء من هذا النوع (و) مثاله (في التابعين أبو العشراء) الدارمي (لم يرو عنه غير جاد بن سلمة) قال العراقي بل روى عنه زياد بن أبي زياد وعبد الله بن (وتفرد الزهري عن نيف وعشرين من التابعين) لم يرو عنهم غيره منهم فيما ذكره الحاكم محمد ابن أبي سفيان بن حارثة الثقفي وعمرو بن أبي سفيان بن العلاء الثقفي (و) تفرد (عمرو بن دينار عن جماعة وكذا يحيى بن سعيد الانصاري وأبو اسحق السبيعي وهشام بن عروة ومالك وغيرهم) تفرد كل منهم بالرواية عن جماعة لم يرو عنهم غيره قال الحاكم والذين تفرد عنهم مالك نحو عشرة من شيوخ المدينة منهم المسور بن رفاعه القرظي قال وتفرد سفيان الثوري عن بضعة عشر شيخا منهم عبد الله بن شداد الليثي وتفرد شعبة عن نحو ثلاثين شيخا منهم المقفط بن فضالة (النوع الثامن والاربعون معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة) من كني أو القاب أو انساب امان جماعة من الرواة عنه يعرفه كل واحد بغير ما عرفه الاخر أو من راوا واحد عنه يعرفه مرة بهذا ومرة بذلك فيلتبس على من لا معرفة عنده بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ (وهو فن عويص) بجملة أوله وآخره أى صعب (تمس الحاجة اليه لمعرفة التدليس وصنف فيه) الحافظ (عبد الغني بن سعيد) الازدى كابا نافع اسماء ايضا حاشا الاشكال وقفت عليه وسألخص هنامنه أمثلة (و) صنف (غيره) أيضا كالخطيب (مثاله) محمد بن السائب الكلابي المفسر العلامة في الانساب أحد الضعفاء (هو أبو النضر المروى عنه حديث غم الدارمي وعدى) بن بداه في قصة هما النازل فيهما يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم الآية رواها عنه باذان عن ابن عباس بن اسمعق وهي كنيته (وهو جاد بن السائب راوى) حديث (ذكاة كل مسلم) بفتح الميم أى جلد (دباغه) رواه عنه اسمعق بن عبد الله بن الحرث عن ابن عباس أبو اسامة جاد بن أسامة ومما جاد أخذ من محمد وقد غلط فيه حزة بن محمد الكافي الحافظ والنسائي (وهو أبو سعيد الذي روى عنه عطية) العوفي (التفسير) وكناه بذلك ليوهم الناس انه انما يروى عن أبي سعيد الخدري وهو أبو هشام الذي روى عنه القاسم بن الوليد الهمداني عن أبي صالح عن ابن عباس حديث لما نزلت قل هو القادر الحديث كناه بابنه هشام وهو محمد بن السائب بن بشر الذي روى عنه ابن اسمعق أيضا (ومثله سالم الراوى عن أبي هريرة وأبي سعيد) الخدري (وعائشة) وسعد بن أبي وقاص وعثمان بن عفان (هو سالم أبو عبد الله المدني) (هو سالم مولى مالك بن أوس) بن الحذافان

النصرى (و) هو (سالم مولى شداد بن الهاد) النصرى الذى روى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن
ونعيم الجمر (و) هو (سالم مولى المهري) الذى روى عنه عبد الله بن يزيد الهذلى (و) هو
(سالم سبلان) بفتح المهملة والموحدة الذى روى عنه عمران بن بشير (و) هو (سالم أبو عبد
الله الدومى) الذى روى عنه يحيى بن أبى كثير (و) هو (سالم مولى دوس) الذى روى عنه
يحيى أيضا (و) هو (أبو عبد الله مولى شداد) الذى روى عنه محمد بن عبد الرحمن وأبو الأسود
وهو أبو عبد الله الذى روى عنه بكير الأشج ومثله محمد بن قيس الشامى المصلوب فى الزندقة
كان يضع الحديث قال ابن الجوزى دلس اسمه على خمسة من وجها وقال عبد الله بن أحمد بن
سواده قبلوا اسمه على مائة اسم وزيادة قد جمعنا فى كتاب انتهى فقيسل فيه محمد بن سعيد
وقيل محمد مولى بنى هاشم وقيل محمد بن أبى قيس وقيل محمد بن الطبرى وقيل محمد بن حسان
وقيل أبو عبد الرحمن الشامى وقيل محمد الاردنى وقيل محمد بن سعيد بن حسان بن قيس وقيل
محمد بن سعيد الاسدى وقيل أبو عبد الله الاسدى وقيل محمد بن أبى حسان وقيل محمد بن أبى
سهل وقيل محمد الشامى وقيل محمد بن أبى زينب وقيل محمد بن أبى زكريا وقيل محمد بن أبى
الحسن وقيل محمد بن أبى سعيد وقيل أبو قيس الدمشقى وقيل عبد الرحمن وقيل عبد
الكريم على معنى التعبد لله وقيل غير ذلك وزعم العقيلي انه عبد الرحمن بن أبى شميلة وهو هو
(واستعمل الخطيب كثيرا من هذا فى شيوخه) فى روى فى كتبه عن أبى القاسم الأزهرى
وعن عبيد الله بن أبى الفتح الفارمى وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى والكل واحد
وتبع الخطيب فى ذلك المحدثون خصوصا المتأخرين وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر
نعم لم أر العراقى فى أماليه يصنع شيئا من ذلك (النوع التاسع والاربعون معرفة المفردات) من
الاسماء والكنى والالاقاب فى الصحابة والرواة والعلماء (هو فن حسن يوجد فى أواخر الاواب)
من الكتب المصنفة فى الرجال بعد ان يذكروا الاسماء المشتركة (وأفرد بالتصنيف) أفردة
البرديجى واستندرك عليه أبو عبد الله بن بكير مواضع ليست بمفارقة وآخر القابا بالاسماء
كالا جلع (وهو أقسام الاول فى الاسماء فن الصحابة أجسد بالجميع) وضبطه القاضى أبو بكر بن
العربى بالحاء المهملة قوهم (ابن عجمان) بضم المهملة وسكون الجيم وتحتية (كسفيان وقيل)
بالضم والفتح والتشديد (كعليان) همدانى شهد ففتح مصر قال ابن بونس لا أعلم له رواية
(جبيب) بن الحرث (بضم الجيم) وموحدتين وغلط ابن شاهين فجعله بالحاء المعجمة وغلط بعضهم
فجعله بالراء آخره (سندر) بفتح المهملتين بينهما نون ساكنة الخصى مولى زنباع الجذامى
زل مصر ويكنى أبا الأسود وأبا عبد الله باسم ابنه وظن بعضهم انهما اثنان فاعترض على ابن
الصلاح فى دعوى انه فرد وليس كذلك كما قال العراقى (شكل بفتحهما) ابن حنيد العباسى
من رط حذيفة تزل الكوفة روى حديثه أصحاب السنن (صدى) بالضم والفتح والتشديد
ابن عجلان (أبو امامة) الباهلى (صناج) بالضم آخره مهملة (ابن الاعصر) البجلي الاحمسي
قال العراقى وقد اعترض بان أبانعيم ذكر فى الصحابة آخر اسمه صناع والجواب انه بعد ان

ذكره قال هو عندى المتقدم (كلدة بفقههما ابن حنبل) بلفظ جدا امام أحد (وابصه) بكسر
 الموحدة ومهملة (ابن معبد نبیشه الخير) بضم النون وفتح الموحدة وسكون التحتية ومجبة
 قال العراقي وليس فردا في الصحابة نبیشه غير المذكر في حديث الحج ونبیشه بن أبي سلمى
 رجل روى عنه رشيد أبو موهب ذكره ابن أبي حاتم (شمعون) بن يزيد القرطبي (أبوريجانة
 بالشين والغين المجتمعتين ويقال بالعين المهملة) وبذلك جزم ابن الصلاح أولا ثم حكى الثاني
 بصيغة يقال وقال ان ابن يونس صححه وحكى فيه شيخ الاسلام في الاصابة قولنا ثالثة
 بالمهملتين وأنه أزدى ويقال انصارى ويقال قرشى ويقال له أسدى بسكون السين المهملة
 قال شيخ الاسلام الاسد لغة في الازد والانصار كلهم من الازد ولعله خالف بعض قريش
 فتجمع الاقوال نزل الشام وله خمسة أحاديث (هيب مصغر بالموحدة المكررة ابن مغفل
 باسكان المجبة) بضم الميم وكسر الفاء الغفارى (لبي باللام) أوله مصغر (كأبي) بن كعب
 وغلط ابن قانع فسماه أيبا (ابن لبا) بالفتح والتخفيف (كعصا) من بنى أسد (ومن غير الصحابة
 أوسط بن عمرو) البجلي تابى (تدوم بفتح المثناة من فوق وقيل من تحت وبضم الدال) ابن
 صبح الكلاعى (جيلان بكسر الجيم) ابن فروة (أبو الجلد بفقههما) الاخبارى (الدجين بالجيم
 مصغر) ابن ثابت أبو الفصن قال ابن الصلاح قيل انه جى المعروف والاصح انه غيره وعلى
 الاول مشى الشيرازى في الاقواب ورواه عنه ابن معين واختار ما صححه ابن حبان وابن عدى
 وقال قدرى عنه ابن المبارك وكعب ومسلم بن ابراهيم وغيرهم وهو لا أعلم بالله من أن
 يروا عن جى وما ذكره من أنه فرد قاله أيضا البخارى وابن أبي حاتم وغيرهما وهودج بن
 العربى الذى حدث عنه ابن المبارك (زربن جيش) التابى الكبير قال العراقى في عده في
 الافراد نظر فلهم غير واحد يسمون هكذا منهم زربن عبد الله الفقى صحابى ذكره أبو موسى
 المدينى وابن فقون والطبرى وزربن أريد بن قيس ابن أخى لييد بن ربيعة وزربن محمد التلمبى
 شاعران ذكرهما ابن ماكولا قال العراقى ولا يردان على ابن الصلاح لانه ترجم النوع
 للصحابة والرواة والعلماء فخرج الشعراء الذين لا محبة لهم فردد عليه الاول فقط (سعير)
 مصغر بمهملتين (ابن الخمس) بكسر المهملة وسكون الميم ومهملة قال ابن الصلاح انفرد في
 اسمه واسم أبيه وقال العراقى لم ينفرد في اسمه في الصحابة سعير بن عداة البكافى ذكره ابن فقون
 وسعير بن سودة العامرى ذكره ابن منده وأبو نعيم قلت وسعير بن خفاف التميمى ذكره
 سيف في الفتوح وأنه كان عاملا للنبي صلى الله عليه وسلم على بطون تميم وأقره أبو بكر
 استدر كشيخ الاسلام في الاصابة (وردان) بالضم وهذا فرد على ابن الصلاح (مستمر)
 بصيغة الفاعل من استمر (ابن الريان) تابى رأى أنسا قال العراقى ليس فردا فلهم المستمر
 الناجى والد ابراهيم روى له ابن ماجه حديثا وكلاهما بصرى (عزوان بفتح المهملة واسكان
 الزاى) ابن يزيد الرقاشى تابى وقد اعترض هذا بامر بن أحدهما انه لا يعرف له رواية وإنما
 روى عن أنس شيئا من قوله الثانى ان لهم عزوان آخر لم ينسب وأجيب بان ابن ماكولا بعد

ان ذكره قال لعله الاول (نوف) بالقح والسكون ابن فضالة (البكالي بكسر الموحدة وتخفيف الكاف وغلب على أسمائهم القح والتشديد) والصواب الاول ونسبته الى بني بكال بن دهمي بطن من جبر وهو ابن امرأة كعب الاحبار وقيل ابن أخيه قال العراقي وليس فردا بل لهم نوف ابن عبد الله روى عن علي بن أبي طالب وعنه سالم بن أبي حفصة وفرد السجني وذكره ابن حبان في الثقات (ضريب) بالمجعة والراء (ابن نقيير بن ميمر) الثلاثة (مصغرات ونقيير) والده (بانقاف وقيل بالقاف وقيل نقيل بالقاف واللام همذان يريد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بالمجعة وفتح الميم كالبلدة وقيل بالمهملة واسكان الميم كالقبيلة القسم الثاني الكنى أبو العبيد بن بالتينية والتصغير اسمه معاوية بن سبرة) من أصحاب ابن مسعود له حديثان أو ثلاثة (أبو العشرة) الدارمي اسمه (اسامة) بن مالك بن قهطم بكسر القاف فيما ذكر ابن الصلاح في النوع الخامس والاربعين انه الاشهر (وقيل غير ذلك) فقيل يسار بن بكر بن مسعود وقيل عطار بن بكر وقيل ابن برزراء ساكنة وقيل مفتوحة ثم زاي (أبو المدلة بكسر المهملة وفتح اللام المشددة لم يعرف اسمه وانفرد أبو نعيم بتسميته عبيد الله بن عبد الله) كذا قاله ابن الصلاح أيضا قال العراقي وليس كذلك بل سماء كذلك ابن حبان في الثقات وقال أبو أحمد الحارثي هو أخو سعيد بن يسار وأخطأ انما ذاك أبو مزرد وهو أيضا فرد واسمه عبد الرحمن بن يسار قال ابن الصلاح في أبي المدلة روى عنه الاعمش وابن عيينة وجاعه قال العراقي وهو وهم عجيب فلم يرو عنه واحد منهم أصلا بل انفرد عنه أبو مجاهد سعد الطائي كما صرح به ابن المديني ولا أعلم في ذلك خلافا بين أهل الحديث (أبو مريانة بالمشناة من تحت وضم الميم وتخفيف الراء اسمه عبد الله بن عمرو) تابعي روى عنه قتادة (أبو معيد مصغر) مخفف الباء (حفص بن غيلان) الهمداني روى عن مكحول وغيره (القسم الثالث الالقاب سفينه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم) لقب فرد اسمه (مهران) بالكسر (وقيل غيره) وسما في النوع الاتي وسبب تلقيبه سفينه انه جل متاعا كثير الرفقة في الغزو فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت سفينه (من بدل بكسر الميم عن الخطيب وغيره ويقولونه بفتحها) قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر وهو الصواب نقله العراقي في نكته (اسمه عمرو) بن علي (سحنون بضم السين وفتحها عبد السلام) بن سعيد التنوخي القيرواني صاحب المدونة (مطين) مصغرا الحضرمي (ومشكداه) بضم الميم وسكون المجعة وفتح الكاف والمهملة بعد الالف نون (وأخرون) بتبنيه ينبغي ان يراد في هذا قسم رابع في الانساب (النوع الخامس في الاسماء والكنى) أي معرفة أسماء من اشتهر بكنيته وكى من اشتهر باسمه وينبغي العناية بذلك للتلايد كمررة الراوي باسمه ومرة بكنيته فيظنهما من لا معرفة لهما رجلين وربما ذكرهما معا فيؤهم رجلين كالحديث الذي رواه الحارثي من رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر مر فوعا من صلى خلف الامام فان قرأه فقرأه قال الحارثي عبد الله بن شداد هو أبو الوليد بن عبد الله بن المديني قال الحارثي ومن تهاون بعرفة

الاسامى أورثه مثل هذا الوهم قال العراقي وورعاً وقع عكس ذلك كحديث أبى اسامة عن جاد
 ابن السائب السابق أخرجه النسائي وقال عن أبى اسامة جاد بن السائب وانما هو عن جاد
 فاسقط عن ونفى عليه ان الصواب عن أبى اسامة جاد بن اسامة قال ولقد بلغنى عن بعض
 من درس فى الحديث انه أراد ان يكشف عن ترجمة أبى الزناد فلم يهتد الى موضعه من كتب
 الاسماء لعدم معرفته باسمه قال المصنف (صنف فيه) أى فى هذا النوع جماعة منهم على (بن
 المدنى ثم مسلم) بن الحجاج (ثم النسائي ثم الحاكم أبو أحمد) وهو غير أبى عبد الله صاحب علوم
 الحديث والمستدرک (ثم ابن منده وغيرهم) كابى بشر الدولابى قال العراقي وكتب أبى أحمد
 أجل تصانيف هذا النوع فانه يذكر فيه من عرف اسمه ومن لم يعرف وكتب مسلم والنسائي لم
 يذكر فيه الا من عرف اسمه (والمراد منه بيان اسماء ذوى الكنى ومصنفه يوب) تصنيفه
 (على حروف) المجمع فى (الكنى) ويذكر اسماء أصحابها فيذكر فى حرف الهمزة أبابا اسحق وفى
 الباء أبابشر ونحوها (وهو أقسام) تسعة ابتكرها ابن الصلاح (الاول من سمي بالكنية
 لا اسم له غيرهما وهم ضربان من له كنية) أخرى زيادة على الاسم قال ابن الصلاح فصار كان
 لكنته كنية قال وذلك نظير عجب (كابى بكر بن عبد الرحمن) بن الحرث بن هشام
 الحزرمي (أحد الفقهاء السبعة) بالمدينة (اسمه أبو بكر وكنته أبو عبد الرحمن) قال العراقي
 وهذا قول ضعيف رواه البخارى فى التاريخ عن سمي مولى أبى بكر وفيه قولان آخران
 أحدهما ان اسمه محمد وأبو بكر كنيته وبه جزم البخارى والثانى ان اسمه كنيته وهو الصحيح
 وبه جزم ابن أبى حاتم وابن حبان وقال المزنى انه الصحيح (ومثله أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم)
 الانصارى (كنيته أبو محمد قال الخطيب لا نظير لهما) فى ذلك (وقيل لا كنية لابن حزم) غير
 الكنية التى هى اسمه (الثانى) من الضربين (من لا كنية له) غير الكنية التى هى اسمه (كابى
 بلال) الأشعرى الراوى (عن شريك وكابى حصين بفتح الحاء) يحيى بن سليمان الرازى
 الراوى (عن أبى حاتم الرازى) قال كل منهما اسمى وكنتى واحد وكذا قال أبو بكر بن عباس
 المقرئ ليس لى اسم غير أبى بكر (القسم الثانى من عرف بكنته ولم يعرف له اسم) ولكن لم
 نقف عليه (أم لا) اسمه أصلاً (كابى أناس بالنون صحابى) كافى ويقال ديل (وأبى مويبة
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى شيبه الخدرى) الذى مات فى حصار القسطنطينية
 (وأبى الايض) التابعى الراوى (عن أنس) بن مالك وقال العراقي سماه ابن أبى حاتم فى الكنى
 وفى الجرح والتعديل فى الاسماء عيسى لكن اعاده فى آخره فى الكنى الذين لا تعرف اسماءهم
 وقال سمعت أبى يقول مثل أبو زرعة عن أبى الايض فقال لا تعرف اسمه قال ابن عساكر
 ولعل ابن أبى حاتم وجد فى بعض رواياته أبو الايض عيسى فتعصف عليه بعيسى (وأبى بكر بن
 مولى ابن عمر وأبى النجيب بالنون المفتوحة وقيل بالناء) الفوقية (المضمومة) قال ابن
 الصلاح مولى عبد الله بن عمرو بن العاصى وقال العراقي بل مولى عبد الله بن أسعد بن أبى مرث
 بلا خلاف قال وقد جزم ابن ما كولا بان اسمه ظليم وحكام قبله ابن يونس (وأبى حرير بالحاء)

المفتوحة والراء المكسورة (والزاي) آخره (الموقفي) بفتح الميم وسكون الواو وكسر القاف ثم
فاء (والموقف محلة بمصر القسم الثالث من لقب بكنية وله غير هاء اسم وكنية كابي تراب على
ابن أبي طالب) اسما (أبي الحسن) كنية لقبه بذلك النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال له
قم أبا تراب وكان نائما عليه (وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان أبي عبد الرحمن وأبي الرجال محمد
ابن عبد الرحمن أبي عبد الرحمن) لقب بذلك لانه كان له عشرة أولاد رجال (وأبي غيلة) بضم
الفوقية مصغر (بجي بن واضح أبي محمد وأبي الاذان) بالمد جمع اذن (الحافظ عمر بن
ابراهيم أبي بكر) لقب به لانه كان كبيرا الاذنين (وأبي الشيخ الحافظ عبد الله بن محمد) بن حبان
الاصبahi (أبي محمد وأبي حازم العبدوي) بضم الدال نسبة الى عبدويه جد (عمر بن أحمد أبي
حفص القسم الرابع من له كنيستان أو أكثر كان جريح أبي الوليد وأبي خالد ومنصور
الفرأوي) شيخ ابن الصلاح (أبي بكر وأبي الفتح وأبي القاسم) وكان يقال له ذوالكني (القسم
الخامس من اختلف في كنيته) دون اسمه وقد ألف فيه عبد الله بن عطاء الهروي مؤلفا
(كاسامة بن زيد) الحب (أبي زيد وقيل أبو محمد وقيل أبو عبد الله وقيل أبو خارجة وخالق
لا يحصون) كابي بن كعب أبو المنذر وقيل أبو الطفيل (وبعضهم كالذي قبله) عبارة ابن
الصلاح وفي بعض من ذكر في هذا القسم من هو في نفس الامر ملحق بالذي قبله (القسم
السادس من عرف كنيته واختلف في اسمه كابي بصرة الغفاري) بلفظ البلد (جميل بضم الجاء
المهمل) مصغرا (على الاصح وقيل بجيم مفتوحة) مكبرا (وأبي جحيفة وهب وقيل وهب الله
وأبي هريرة عبد الرحمن بن صخر على الاصح من ثلاثين قولاً) في اسمه واسم أبيه وهذا قول
ابن اسحق وصححه أبو أحمد الحاكم في الكني والرافعي في التذييب وآخرون ونقله المصنف في
تهذيب الاسماء عن البخاري والمحققين والاكثرين روى الحاكم في المستدرک من طريق ابن
اسحق قال حدثني بعض أصحابي عن أبي هريرة قال كان اسمي في الجاهلية عبد شمس بن صخر
فسميت في الاسلام عبد الرحمن وقيل اسمه عمير بن عامر قاله هشام بن الكلبي وخليفة بن
خياط وصححه الشرف الدبباطي أعلم المتأخرين بالانساب وقيل عبد الرحمن بن غنم وقيل
عبد الله بن عابد وقيل عبد الله بن عامر وقيل عبد الله بن عمرو وقيل سكين بن ودمة وقيل سكين
ابن هاني وقيل سكين بن مل وقيل سكين بن صخر وقيل عامر بن عبد شمس وقيل عامر بن عمير
وقيل يزيد بن عسرة وقيل عبد تميم وقيل عبد شمس وقيل غنم وقيل عبيد بن غنم وقيل عمرو
ابن غنم وقيل عمرو بن عامر وقيل سعيد بن الحرث هذه عشرون قولاً اقتصر على حكايتها
الحافظ جمال الدين المزي وقال القطب الحلبي اجتمع في اسمه واسم أبيه نحو أربعين قولاً
مذكورة بالسند في ترجمته في تاريخ ابن عساكر (وهو أول مكني بها) روى عنه انما كني
بأبي هريرة لاني وجدت أولادهرة وحشية فحملتهافي كني فقيل ماهذه فقلت هرة قيل فأنث
أبو هريرة قيل وكان يكنى قبلها أبا الاسود وقال ابن سعد في الطبقات أن أرواح بن عبادة ثنا
أسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع قال قلت لأبي هريرة لم كنوك أبا هريرة قال كانت لي هريرة

صغيرة فكنت اذا كان الليل وضعتها في شجرة فاذا أصبحت أخذتها فلبت بها فكنتوني أبا
 هورية (وأبي بردة بن أبي موسى) الاشعري (قال الجهور) اسمه (عاهرو) قال يحيى (بن معين
 الحرث وأبي بكر بن عياش المقرئ فيه نحو واحد عشر قولاً قيل أصحها شعبة) عبارة ابن
 الصلاح قال ابن عبد البر ان صح له اسم فهو شعبة لا غير وهو الذي صححه أبو زرعة (وقيل
 أصحها اسمه كنيته) قال ابن عبد البر وهذا أصح ان شاء الله تعالى لانه روى عنه أنه قال ما لي
 اسم غير أبي بكر وصححه المزني وقيل اسمه محمد وقيل عبد الله وقيل سالم وقيل روبة وقيل مسلم
 وقيل خداس وقيل حاد وقيل حبيب وقيل مطرف (القسم السابع من اختلاف فيهما) أي
 اسمه وكنيته معاً (كسفينه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل) اسمه (عمبر) وقيل صالح
 وقيل مهران) وقيل بجران وقيل رومان وقيل قيس وقيل شعبة بفتح المجهمة والموحدة بينهما
 فون ساكنة وقيل سنبه بالمهملة وقيل طهمان وقيل هر وان وقيل ذكون وقيل كيسان
 وقيل سليمان وقيل أيمن وقيل أجد وقيل رباح وقيل مفلح وقيل رفعة وقيل مبعث وقيل
 عبس وقيل عيسى فهذه اثنتان وعشرون قولاً حكاه شيخ الإسلام في الاصابة الا القول الثاني
 وكنيته (أبو عبد الرحمن) وقيل أبو البخترى القسم الثامن من عرف بالاثنتين) ولم يختلف في
 واحد منهما (كأبي عبد الله أصحاب المذاهب سفيان الثوري ومالك ومحمد بن ادريس) الشافعي
 (وأحمد بن حنبل) وكأبي حنيفة النعمان بن ثابت (وغيرهم) من لا يحصى ومن الصحابة الخلفاء
 الاربعة أبو بكر عبد الله وأبو حفص عمرو وأبو عثمان وأبو الحسن علي (القسم
 التاسع من اشتهر بها) أي بكنيته (مع العلم باسمه كأبي دريس الخولاني عائد الله) بالمججمة
 (ابن عبد الله) وكأبي اسحق السديهي عمرو وأبي الضحى مسلم قال ابن الصلاح ولا بن عبد البر
 فيه تأليف ملج فمين بعد الصحابة منهم (النوع الحادى والخمسون معرفة كنى المعروفين
 بالاسماء) قال ابن الصلاح وهذا من وجهه ضد النوع الذى قبله ومن وجه آخر يصلح ان
 يجعل قسمان أقسام ذلك من حيث كونه قسمان أقسام أصحاب الكنى وألف فيه ابن
 حبان انتهى وعلى الاصطلاح الثانى مشى ابن جماعة فى المنهل الروى فعده أقسامه عشرة
 وتبعه العراقى قال لان الذى صنفوا فى الكنى جمعوا النوعين معا وعلى الاول قال المصنف
 كابن الصلاح (من شأنه ان يبوب على الاسماء) ثم يبين كلاً باختلاف ذلك (فمن يكنى بأبي
 محمد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ثم طلحه) بن عبيد الله (وعبد الرحمن بن عوف والحسن
 ابن علي وثابت بن قيس) بن الشماس فيما جزم به ابن منده ووجه ابن عبد البر وقيل كنيته أبو
 عبد الرحمن ووجه ابن حبان والمزني فعلى هذا هو من أمثلة القسم الخامس السابق (وكعب
 ابن عجرة والاشعث بن قيس وعبد الله بن جعفر) بن أبي طالب قال العراقى فى هذا نظر فان
 المعروف ان كنيته أبو جعفر وبذلك كناه البخارى فى التاريخ وحكاه عن ابن الزبير وابن اسحق
 وتبعه ابن أبي حاتم والنسائي وابن حبان والطبراني وابن منده وابن عبد البر قال وكان ابن
 الصلاح اغتر بما وقع فى الكنى للنسائي فى حرف الميم أبو محمد عبد الله بن جعفر ثم روى بإسناده

ان الوليد بن عبد الملك قال لعبد الله بن جعفر يا أبا جعفر مع انه اعاده في حرف الجيم فذكره أبا جعفر قال وابن الزبير أعرف بعبد الله من الوليد ان كان النسائي أراد بالمدكور أو لابن أبي طالب وهو الظاهر وان أراد به غيره فلا يخالفه (و) عبد الله (بن عمرو) بن العاصي (و) عبد الله (بن مجينة وغيرهم) ومن يكنى (بأبي عبد الله) من العكابة (الزبير) بن العوام (والحسين) بن علي (وسلمان) الفارسي (وحذيفة) بن اليمان (وعمر بن العاصي وغيرهم) وعدم منهم ابن الصلاح عمارة بن خرم قال العراقي وفيه نظر فلم أر احدا ذكر له كنية وعثمان بن حنيف قال وتبع في ذلك ابن حبان والمشهور ان كنيته أبو عمرو ولم يذكر المزي غيرهما والمغيرة ابن شعبة قال وتبع في ذلك البخاري وابن حبان وابن أبي حاتم والمشهور ان كنيته أبو عيسى كذا جزم به النسائي وأبو أحمد الخاكم ومفضل بن يسار وعمرو بن عاصم المزيين قال وفيهما نظر فالمشهور ان كنية مفضل أبو علي وبه قال الجمهور وعلي بن المديني وخليفة والجلي وابن منده والبخاري وابن أبي حاتم وابن حبان والنسائي زاد الجلي ولانه لم أحدا في العكابة يكنى أبا علي غيره قال العراقي بل قيس بن عاصم وطلق بن علي يكنيان بذلك كما جزم به النسائي قال وأما عمرو بن عاصم ففي العكابة اثنان فقط أحدهما ابن ربيعة بن هودة أحد بني عاصم بن صعصعة ليس من نيبا ولا يكنى أبا عبد الله والثاني ابن مالك بن خنساء المازني أحد بني مازن بن النجار يكنى أبا داود ذكره ابن منده وسماه ابن اسحق عميرا وهو الصواب فليس بعمر ولا مني بل مازني ولا يكنى أبا عبد الله قال والظاهر ان ما ذكره ابن الصلاح سبق قلم وانما هو عمرو بن عوف المزي فانه يكنى بذلك (و) ممن يكنى (بأبي عبد الرحمن) من العكابة عبد الله (بن مسعود ومعاذ ابن جبل وزيد بن الخطاب) أخو عمرو وكنيته أبو عبد الله (و) عبد الله (بن عمرو ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم وفي بعضهم) أي المذكورين في هذا النوع (خلاف) كما تقدم في ثابت بن قيس وعمرو بن العاصي وزيد بن الخطاب قال العراقي واللائق بهذا أن يذكر في القسم الخامس (النوع الثاني والخمسون الالقب) أي معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم كما ذكره ابن الصلاح (وهي كثيرة ومن لا يعرفها قد يظنها أسامي فيجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في آخر شخصين) كما وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ منهم ابن المديني فرقوا بين عبد الله بن أبي صالح أخيه سهل وبين عباد بن أبي صالح فجعلوا هاتين وانما عباد لقب لعبد الله لأخ له باتفاق الأئمة (وألف فيه جماعة) من الحفاظ منهم أبو بكر الشيرازي وأبو الفضل الفلكي وأبو الوليد الدباغ وأبو الفرج بن الجوزي وآخرهم شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر وتأليفه أحسنها وأخصرها وأجمعها (وما كرهه الملقب) به من الالقب (لا يجوز) التعريف به (ومالا) يكره (فيجوز) التعريف به كذا جزم به المصنف هنا تبع لابن الصلاح وتبعهما العراقي وليس كذلك فقد جزم المصنف في سائر كتبه كالروضة وشرح مسلم والاذكار بجواز الضرورة غير قاصد عيبه وقد سبق على الصواب في آداب المحدث ثم ظهر لي جل ما هنا على أصل التلقب فيجوز بما لا يكره دون ما يكره قال الخاكم وأول لقب في الاسلام لقب أبي بكر الصديق وهو عتيق

لقب به لعنافة وجهه أى حسنه وقيل لانه عتيق الله من النار ثم الالقاب منها ما لا يعرف سبب التلقيب به وهو كثير ومنها ما يعرف ولعبد الغنى بن سعيد فيه تأليف مفيد (وهذه تبد منه) أى من نوع الالقاب على غير ترتيب (معاوية) بن عبد الكريم (الضال - ضل في طريق مكة) فلقب به وكان رجلا عظيما (عبد الله بن محمد الضعيف كان ضعيفا في جسمه) لافى حديثه وقيل لقب به من باب الاضداد لشدة اتقائه وضبطه قاله ابن حبان وعلى الاول قال عبد الغنى بن سعيد رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان الضال والضعيف قال ابن الصلاح وثالث وهو (محمد بن الفضل أبو النعمان) السدوسي (عالم كان) عبدا صالحا (بعيد من العرامة وهي الفساد) وتظهر ذلك أبو الحسن يونس بن يزيد القوي يروى عن التابعين وهو ضعيف وقيل له القوي لعبادته ويونس بن محمد الصدوق من صغار الاتباع كذاب ويونس الكذب في عصر أحمد بن حنبل ثقة قيل له الكذب لحفظه واتقائه (عند رقب جماعة كل منهم محمد بن جعفر أولهم محمد بن جعفر) البصري أبو بكر (صاحب شعبة) قدم ابن جريح البصرة فحدث بجديد عن الحسن البصري فأنكره عليه وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه فقال له اسكت يا عند رقب ابن الصلاح وأهل الجواز سمون المشغب عندرا (والثاني) أبو الحسين الرازي نزيل طبرستان (يروي عن أبي حاتم) الرازي (والثالث) أبو بكر البغدادى الحافظ الجوال الوراق جده الحسين سمع الحسن بن علي المعمرى وأبا جعفر الطحاوى وأبا عمرو الحراني حدث (عنه أبو نعيم) الأصمهباني والحاكم وابن جميع وأبو عبد الرحمن السلمى مات سنة سبعين وثلثمائة (والرابع) أبو الطيب البغدادى جده دران صوفى محدث جوال روى (عن أبي خليفة الجمعي) وأبي يعلى الموصلى وعنه الدارقطى توفى سنة تسع وخسين وثلثمائة (وآخرون لقبوا به) ممن ليس بمحمد بن جعفر قلت بقي ممن لقب به واسمه محمد بن جعفر اثنان أبو بكر القاضى البغدادى يروى عن أبي شاذكر ميسرة بن عبد الله وأبو بكر محمد بن جعفر بن العباس النجار سمع ابن صاعد ومنه الحسن بن محمد الخلال مات في المحرم سنة تسع وسبعين وثلثمائة ذكرهما الخطيب ومن لقب به وليس اسمه ذلك أحمد بن آدم الجرجاني الحلبي يروى عن ابن المديني وغيره ومحمد بن المهلب الحراني أبو الحسين ذكره الشيرازى وقال ابن عدى كان يكذب ومحمد بن يوسف بن بشر بن النضر بن مرداس الهروى حافظ فقيه شافعى سمع الربيع المرادى روى عنه الطبراني ووثقه الخطيب ومات في رمضان سنة ثلاث وثلثمائة عن مائة سنة (بخبار اثنان بخاريان عيسى بن موسى) التيمي أبو أحمد روى (عن مالك والثوري) قال ابن الصلاح لقب به لجمرة وجنتيه (والثاني) أبو عبد الله محمد بن أحمد الحافظ (صاحب تاريخها) أى بخارى مات سنة ثنتي عشرة وأربعمائة (صاعقة محمد بن عبد الرحيم) الحافظ أبو يحيى لقب به (لشدة حفظه) ومذاكرته روى (عنه البخارى شباب) بلفظ ضد الشيوخه ابن خباط (لقب خليفة) العصفري (صاحب التاريخ زنجى بالزاي والجم) والنون مصغرا (أبو غسان محمد بن عمرو) الرازي (شيخ مسلم رسته) بالضم وسكون المهملة وفتح الفوقية (عبد الرحمن) بن عمر

(الاصبهاني سني) مصغر لقب وله تفسير مسند هو (الحسين بن داود) المصيصي (بندار محمد بن بشار) البصري شيخ الشيخين والناس قال ابن الصلاح قال ابن الفلكي لقب هذا لانه كان بندار الحديث أي حافظه و ذكر الحافظ بن حجر انه لقب به أيضا جماعة منهم أبو بكر محمد ابن اسمعيل البصلافي شيخ أبي بكر الأجرى وأبو الحسين حامد بن جاد روى عن اسمعيل بن بشار وغيره والحسين بن يوسف بندار روى عن أبي عيسى الترمذي وعنه ابن عدي في الكامل (قصر أبو النصر هاشم بن عبد القاسم) المعروف شيخ أحمد بن حنبل وغيره (الاخفش) لقب به جماعة (نحويون) ولهم رواية أيضا كما خرجت ذلك في طبقات النخاعة أولهم (أحمد بن عمران) البصري القوي (متقدم) روى عن زيد بن الحباب وغيره وله غريب الموطأ و ذكره ابن حبان في الثقات ومات قبل الحسين ومائتين (و) الثاني الأكبر (أبو الخطاب المذكور في) كتاب (سبويه) وهو شيخه عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ورع ثقة (و) الثالث الأوسط (سعيد بن مسعدة) أبو الحسن البلخي ثم البصري (الذي روى) بالضم (عنه كتاب سبويه) وهو صاحبه روى عن هشام بن عروة والنخعي والكلبي وعنه أبو حاتم السجستاني وله معاني القرآن وغيره مات سنة عشر و قبل خمس عشرة و قبل احدى وعشرين ومائتين وهو المراد حيث أطلق في كتب القوي (و) الرابع الأصغر (علي بن سليمان) بن الفضل أبو الحسن (صاحب ثعلب والمبرد) مات في شعبان سنة خمس عشرة وثلاثمائة وفي النخاعة أخفش خامس وهو أحمد بن محمد الموصلي شافعي في أيام أبي حامد الاسفرايني قرأ عليه ابن جنى و سادس وهو خلف بن عمر البلنسي أبو القاسم مات بعد الستين وأربعمائة وسابع وهو عبد الله بن محمد البغدادي أبو محمد روى عن الأصمعي وثامن وهو عبد العزيز بن أحمد الاندلسي أبو الاصبغ روى عنه ابن عبد البر وناسع وهو علي ابن محمد المغربي الشاعر أبو الحسن الشريف الادريسي كان حيا سنة ثنتين وخمسين وأربعمائة وعاشر وهو علي بن اسمعيل بن رجاء الفاطمي أبو الحسن وحادي عشر وهو هرون ابن موسى بن شريك القاري قرأ علي ابن ذكوان وحدث عن أبي شهر الغساني ومات سنة احدى و قبل اثنتين وتسعين ومائتين وقد بسطت تراجم هؤلاء في طبقات النخاعة (مربع) بفتح الباء المشددة (محمد بن ابراهيم) الحافظ البغدادي (جزرة) بفتح الجيم والزاي والراء (صالح بن محمد) البغدادي الحافظ لقب بها لانه لما قدم عمرو بن زرارة بغداد سمع عليه في جلة الخلق فقبل له من أين سمعت فقال من حديث الجزرة يعني حديث عبد الله بن بسرة أنه كان يرفي بجزرة فصحفها (عبيد الجمل بالتنوين) ورفع الجمل لابل الاضافة (الحسين بن محمد) بن حاتم البغدادي الحافظ (كيلة محمد بن صالح) البغدادي الحافظ ويقال اسمه أحمد و يلقب كيلة أيضا أبو طيب أحمد بن نصر البغدادي شيخ الدارقطني ذكره الحافظ بن حجر في القاب (ماغمه) بلفظ النفي لفعل الغم (هو علان وهو علي بن الحسين بن عبد الصمد) الحافظ البغدادي (ويجمع فيه) بينهما أي اللقبين (فيقال علان ماغمه مجادة) بالفتح (المشهور)

بهذا اللقب (الحسين بن حماد) من أصحاب وكيع (و) يلقب (سجادة) أيضا (الحسين بن أحمد)
 شيخ ابن عدى (عبدان عبد الله بن عثمان) المروزي صاحب ابن المبارك لقب به فيما نقله ابن
 الصلاح عن أبي طاهر لان اسمه عبد الله وكنيته أبو عبد الرحمن فاجتمع فيهما العبدان قال
 ابن الصلاح وهذا لا يصح بل ذلك من تفسير العامة للاسماء كما قالوا في علي علان وفي أحمد
 ابن يوسف السلمي حمدان وفي وهب بن بقيقه الواسطي وهبان (وغيره) أيضا لقب عبدان
 منهم عبد الله بن أحمد بن موسى العسكري الالهوازي وعبد الله بن محمد بن يزيد العسكري
 وعبد الله بن يوسف بن خالد السلمي وعبد الله بن خالد العرفساني أبو عثمان الجبلي وعبد الله بن
 عبدان بن محمد بن عبدان أبو الفضل الهمداني وعبد الله بن محمد بن عيسى المروزي وعبد الله
 ابن يزيد بن يعقوب الدقيقي (مشكده) يضم الميم وسكون المعجمة وفتح الكاف قال ابن الصلاح
 ومعناه بالفارسية حبة المسك أو عاؤه لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبيان القرشي الاموي
 أبي عبد الرحمن (ومطين) بفتح الياء لقب أبي جعفر الحضرمي قال ابن الصلاح خاطبهما بذلك
 الفضل بن دكين فلقباه به زاد غيره في الاول لانه كان اذا جاءه بلبس وينظيب وفي الثاني لانه كان
 وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء فيطبخون ظهره فقال له أبو نعيم يامطين لم لا تحضر مجلس
 العلم (النوع الثالث والخمسون المؤلف والمختلف) من الاسماء والالقب والانساب ونحوها
 (هوفن) جليل يقع جهه له بأهل العلم لاسيما أهل الحديث ومن لم يعرفه بكثير خطؤه
 ويفتضح بين أهله (وهو ما يتفق في الخط ودون اللفظ وفيه مصنفات) لجماعه من الحفاظ
 وأول من صنف فيه عبد الغني بن سعيد ثم شيخه الدارقطني وتلاههما الناس ولكن (أحسنها
 وأكملها) الاكمال لابن ماكولا قال ابن الصلاح على اعوازه قال المصنف (وأتمه) الحفاظ
 أبو بكر (بن نقطة) بذيل مفيد ثم ذيل على ابن نقطة الحفاظ جمال لدين بن الصابوني والحافظ
 منصور بن سليم ثم ذيل عليهم الحفاظ علاء الدين مغطاي بذيل كبير وجمع فيه الحفاظ
 أبو عبد الله الذهبي مجلد اسماء مشبهه النسبه فأجحف في الاختصار واعتمد على ضبط القلم
 فجاء شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر فألف تبصير المنتبه بتعريب المشتبه فضمنه وحرره
 وضبطه بالحرف واستندرك ما فاته في مجلد ضخيم وهو أجل كتب هذا النوع وأعما (وهو) أي
 هذا النوع (منتشر لا ضابط في أكثره) وانما يضبط بالحفظ تفصيلا (وما ضبط) منه (قسمان
 أحدهما على العموم) من غير اختصاص بكتاب (كسلام كله مشددا لا خمسة) والد عبد الله
 ابن سلام الاسرائيلي الهعابي (ومحمد بن سلام) بن الفرغ اليكندی (شيخ البخاري الصحيح
 تخفيفه) كما روى عنه ولم يحمل الخطيب وابن ماكولا والدارقطني وغنجا غيره (وقيل)
 هو (مشدد) حكاه صاحب المطالع وجرم به ابن أبي حاتم وأبو علي الجبائي قال ابن الصلاح
 والاول أثبت قال العراقي وكان من شدد التيس عليه شخص آخر يسمى محمد بن سلام بن
 السكن البيكندی الصغير فانه بالتشديد (وسلام بن محمد بن ناهض) المقدسي (وسماه الطبراني
 سلامه) بزيادة هاء (وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي قال المبرد) في كامله

(ليس في كلام العرب سلام مخفف الا والد عبد الله بن سلام الصحابي وسلام بن أبي الحقيق قال وزاد آخرون سلام بن مشكم) بتثنية الميم فيما حكى (خمارا) كان (في الجاهلية والمعروف تشديده) قال شيخ الاسلام ويؤيد التخفيف قول أبي سفيان بن حرب يمدحه سقاني فرواني كمتنا مدامة * على ظما مني سلام بن مشكم

قال العراقي ويقي أيضا سلام بن أخت عبد الله بن سلام صحابي عده ابن قتيون وسعد بن جعفر ابن سلام السدي روى عن أبي البطي ذكره ابن نقطة ومحمد بن يعقوب بن اسحق بن محمد بن موسى بن سلام النسفي روى عن زاهر بن أحمد ذكره الذهبي وأما سلمة بن سلام أخو عبد الله بن سلام فلا يعدر ابعالان أباهما ذكر (عمارة ليس فيهم بكسر العين الا أبي بن عمارة الصحابي) ممن صلى للقبائين حديثه عند أبي داود والحاكم (ومنهم من ضمه) ومنهم من قال فيه ابن عبادة وقال أبو حاتم صوابه أبو أي (ومن عده جهورههم بالضم) ذكر الجوهري زيادة من المصنف على ابن الصلاح لانه عمهم الضم فاعترض عليه بما زاده المصنف أيضا في قوله (وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم) فن الرجال عمارة أحد أجداد ثعلبة والديري وعبد الله وبجاث وأحد أجداد عبد الله بن زياد البلوي وجد عبد الله بن مدرك بن القمقام وغيرهم ومن النساء عمارة بنت عبد الوهاب الحمصية وعمارة بنت نافع بن عمر الجمحي وغيرهما (كرز بالفتح) وكسر الزاء مكبرا (في خراعة وبالضم) مصغرا (في عبدة شمس وغيرهم) خلافا لما حكاه الجياني عن محمد بن وضاح من تخصيصه بهم قال ابن الصلاح ولا يستدرك في المفتوح بأبواب ابن كرز الراوي عن عبد الرحمن بن غنم لكون عبد الغني ذكره بالفتح لانه بالضم كذا ذكره الدارقطني وغيره (حزام بالزاي) والحاء المهملة المكسورة (في قريش وبالراء) وفتح الحاء (في الانصار) قال العراقي قد ينوهم من هذا انه لا يقع الاول الا في قريش والا الثاني الا في الانصار وليس مراد ابل المراد انما وقع من ذلك في قريش يكون بالزاي وفي الانصار يكون بالراء وقد ورد الامر ان في عدي قبايل غيرهما فوق بالزاي في خراعة وبني عامر بن صعصعة وغيرهم او بالراء في بلي وخثعم وجد ادم وتميم بن مر وفي خراعة أيضا وفي عذرة وبني فزارة وهذيل وغيرهم كما بينه ابن ما كولا وغيره (العيشيون بالمجعة) قبلها تحية وأوله عين مهملة (بهميون) منهم عبد الرحمن بن المبارك (والمهملة مع الموحدة كوفيون) منهم عبيد الله ابن موسى (و) بالمهملة (مع الثون شاميون) منهم عمر بن هاني وبلال بن سعد التابعيان قال ذلك الخطيب والحاكم وزاد بالقاف أوله وبالمهملة بطن من تميم وقال المصنف كابن الصلاح (غالبا) فان عمار بن ياسر عسي مع انه معدود في أهل الكوفة وعبارة ابن ما كولا والسماعلي وعظم عنس في الشام وعامة العيش في البصرة (أبو عبيدة) بالهاء (كلهم بالضم) قال الدارقطني لا نعلم أحدا يكنى أبا عبيدة بالفتح (السفر بفتح الفاء كنية وباسكانها في الباقي) أي الاسماء قال ابن الصلاح ومن المغاربة من سكن الفاء من أبي السفر سعيد بن محمد وذلك خلاف ما يقوله أهل الحديث قال العراقي ولهم في الاسماء والكنى سفر يسكون القاف وقد

برد ذلك على اطلاقه ولهم أيضا شقر بفتح المجمة والقاف ولم يظهر لي وجه الايراد (عسل)
 كله (بكسر) العين (ثم اسكان) السين المهملة (الاعسل بن ذكوان الاخباري) البصري
 (بفتحهما) ذكره الدارقطني وغيره قال ابن الصلاح ووجدته بخط أبي منصور الازهرى
 بالكسر والاسكان ولا أراه ضبطه (غنام كله بالمجمة) المفتوحة (والنون) المشددة
 (الاولد على بن عثمان) بن علي العامري الكوفي (فبالهملة والمثلثة) وحقيقه أيضا (فبر
 كله مضموم) مصغر (الامرأة مسروق) بن الاجدع (فبالفتح) وكسر الميم بنت عمرو
 (مسور كله مكسور) الميم ساكن السين (مخفف الواو) المفتوحة (الا بن يزيد الصحابي
 وابن عبد الملك البربوعي فبالضم والتشديد) للواو المفتوحة قال العراقي لم يذكر ابن ما كولا
 بالتشديد الا بن يزيد فقط ولم يستدركه ابن نقطة ولا من ذيل عليه وذكر البخاري في التاريخ
 الكبير ابن عبد الملك في باب مسور بن مخزومة وهذا يدل على انه عنده مخفف وذكر مع ابن يزيد
 مسور بن مرزوق وهو يدل على انه عنده بالتشديد (الجمال كله بالجمع في الصفات) منهم
 محمد بن ميران الجمال شيخ الشيعين (الاهرون بن عبد الله الجمال فبالحاء) كان برازا فلما
 ترهب حمل وحكى ابن الجارود عن ابنه موسى الحافظ انه كان حمالا فتحول الى البروق قال
 الخليل وابن الفلكي لقبه بكثرة ما حمل من العلم قال ابن الصلاح ولا أراه يصح
 واستدرك العراقي على هذا الحصر بنان بن محمد الجمال الزاهد سمع من يونس بن عبد الاعلى
 وغيره ورافع بن نصر الجمال سمع من أبي عمر بن محمد وأحمد بن محمد الجمال أحد شيوخ أبي
 النرسي قال المصنف زيادة على ابن الصلاح لبيان ما احتز عنه بقوله في الصفات (وجاء
 في الاسماء أبيض بن جمال) المازني السبائي صحابي عداده في أهل اليمن حديثه في السنن
 (وجال بن مالك) الاسدي شهد القادسية (بالحاء وغيرهما الهمداني بالاسكان) في الميم
 (والمهملة) بعدها نسبة الى قبيلة همدان (في المتقدمين أكثر) منه في المتأخرين ومنه
 فيهم أبو العباس بن عقدة وجعفر بن علي الهمداني من أصحاب السلفي (وبالفتح والمجمة)
 نسبة الى البلد (في المتأخرين أكثر) منه في المتقدمين قال الذهبي الصحابة والتابعون
 وتابعوهم من القبيلة وأكثر المتأخرين من المدينة ولا يمكن استيعاب هؤلاء ولا هؤلاء
 وسبأني انه لم يقع في الصحيجين والموطان الثاني شئ (عيسى بن أبي عيسى) مبصرة الفقاري
 أبو موسى (الحناط بالمهملة والنون) نسبة الى يسع الحنطة (وبالمجمة مع الموحدة) نسبة الى
 يسع الحبط الذي تأكله الابل (و) بالمجمة (مع المثناة من تحت) نسبة الى الحياطة (كلها
 جائزة) فيه لانه باشر الثلاثة قال ابن سعد كان يقول أنا خياط وحناط وخباط كلاد عالج
 (وأولها أشهر ومثله مسلم) بن أبي مسلم (الخباط وفيه الثلاثة) ولكن الثاني أشهر فيه ومثل
 هذا يؤمن فيه الغلط ويكون اللافظ فيه مصيبا كيف نطق (القسم الثاني) ضبط (ما وقع في
 الصحيجين) فقط (أو) فيهما مع (الموطا) أو في أحد الثلاثة (يسار كله بالمثلثة) التحسية (ثم
 المهمة الا محمد بن بشار) بن دار (فبالموحدة والمجمة) قال الذهبي وهو نادر في التابعين

معدوم في الصحابة (وفيهما سيار بن سلامة وابن أبي سيار بتقديم السين) على الباء المشددة
 (بشركه بكسر) الباء (الموحدة واسكان المجهة الأربعة قبضهما) أي الموحدة (واهما لها)
 أي السين (عبد الله بن بسر) المازني صحابي ابن صحابي (وبسر بن سعيدو) بسر (بن عبيد
 الله) الحضرمي (و) بسر (بن محجب) الديلي (وقيل هذا بالمجهة) قاله سفيان الثوري وحكي
 الدارقطني انه رجع عنه وحديثه في الموطأ فقط قال العراقي في شرح الانبيسة ولم يذكر ابن
 الصلاح بسر المازني فحديثه في صحيح مسلم على ما ذكره المزني في التمهيد انما ذكر ابنه
 عبد الله وقال في نكته قلدت في ذلك المزني ثم تبين لي انه وهم فلم يخرج مسلم لبسر ولا له ذكر
 فيه باسمه الا في نسب ابنه قال نعم يرد عليه أبو اليسر كعب بن عمر وفوه بفتح التميمية
 والمهملة وحديثه في صحيحه ولكنه ملازم لاداة التعريف غالباً فلا يشبهه بخلاف الاولين
 (بشركه بفتح الموحدة وكسر المجهة الاثنتين فبالضم ثم الفتح بشير بن كعب) العدوي وحديثه
 عند البخاري (و) بشير (بن يسار) الحارثي المدني (وثالثا بضم المثناة من تحت وفتح المهملة يسير
 ابن عمرو) وقيل ابن جابر (ويقال فيه) (أسير) بالهمزة (ورابعا بضم النون وفتح المهملة قطن
 ابن نسيب يزيد كاله بالزاي) المكسورة والتعنية المفتوحة أوله (الاثلاثة يزيد بن عبد الله بن
 أبي بردة) بن أبي موسى الاشجعي (بضم الموحدة وبالراء) المفتوحة ووقع عند البخاري في
 حديث مالك بن الحويرث كصلة شيخنا أبي يزيد عمرو بن سلمة قد ذكر الهروي عن الجوى
 عن الفربري عن البخاري انه بضم الموحدة وفتح الراء وكذا ذكر مسلم والنسائي في الكنى
 وبه خرم الدارقطني وابن ما كولا والذي عنده عامة رواة البخاري بالتعنية والزاي كالجادة
 وقال عبد الغني لم أسمع من أحد بالزاي ومسلم أعلم وبه خرم الذهبي (ومحمد بن عرعرة بن
 البرند) الشامي (بالموحدة والراء المكسورتين وقيل بفتحهما ثم النون) الساكنة (وعلى بن
 هشام بن البريد بفتح الموحدة وكسر الراء ومثناة من تحت البراء كله بالتخفيف الا بأبامعشر)
 يوسف بن يزيد (البراء وأبانا عليه) زياد بن فيروز البراء (فبالتشديد حارثة كله بالحاء) المهملة
 والمثناة (الاجارية بن قدامة ويزيد بن جارية قبالجيم) قال العراقي والاسود بن العلاء بن
 جارية الثقفي وعمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي أيضا وروى مسلم للاول حديث
 البرجباري الحدود وللثاني حديث لكل نبي دعوة وروى له البخاري قصة قتل خبيب (حبر)
 كله (بالجيم) المفتوحة (والراء) المكسورة المكررة (الاحمر بن عثمان) الرحبي الحمصي
 (وأباجر بن عبد الله بن الحسين) الازدي (الراوى عن عكرمة قبالحاء) المفتوحة (والزاي
 أخيرا وبقاربه حدير بالحاء) المهملة المضمومة (والدال) المهملة المفتوحة آخره راء (والد
 عمران) روى له مسلم (ووالد زيد وزياد) له ما ذكر في المغازي من صحيح البخاري بلارواية
 (خراش كله بالحاء المجهة) المكسورة والراء وآخره معجمة (الاو الدربي فبالهملة) أوله وأدخل
 ابن ما كولا هنا خادشا بالدال فقد روى مسلم عن خالد بن خداس قال الذهبي ولا يلتبس قال
 العراقي فلذا لم أستدركه قلت هو من غلط حدير ونحوه (حصين كله بالضم) المهملة (والصاد

المهمة (الأباصين عثمان بن عاصم) الاسدى (فبالفتح وأباصان حنين بن المنذر فبالضم
 والضاد مجة) مفتوحة ولا تعرف في رواية الحديث من اسمه حنين سواء وهو تابعي جليل
 قاله الحاكم وتبعه المزي قال العراقي لكن في الصحيحين في قصة عتيان بن مالك من طريق ابن
 شهاب سألت الحنين بن محمد الانصاري عن حديث محمود بن الربيع فصدقه فزعم الاصيلي
 والقاسبي انه بالمجعة قال المزي وهو وهم فاحش وصوابه بالمهمة وأدخل في هذا القسم حضير
 بالراء وهو والد أسيد الاشهل أحد النقباء ليلة العقبة (حازم) كله (بالمهمة) والزاي (الأباص
 معاوية محمد بن حازم) الضريرقانة (بالمجعة حيان كله بالمشاة) من تحت مع فتح المهمة (الا
 حبان بن منقذ والد واسع بن حبان وجد محمد بن يحيى بن حبان وجد حبان بن واسع بن حبان
 وحبان بن هلال) الباهلي (منسوب) الى أبيه (وغير منسوب) اليه فيتميز بشيوخه كقولهم
 حبان (عن شعبة) حبان عن (وهيب) حبان عن (همام وغيرهم) حبان عن أبان وحبان
 عن سليمان بن المغيرة (فبالوحدة وفتح الحاء) المهمة (و) (الا حبان بن عطية) السلمي
 (و) حبان (بن مومني) السلمي المروزي (منسوب) الى أبيه (وغير منسوب) فيتميز بشيوخه
 حبان (عن عبد الله هو ابن المبارك) وحبان بن العرقعة (فبالكسر) للحاء (والموحدة) وقيل
 ان ابن عطية بفتح الحاء وقيل ان ابن العرقعة بالجيم والاول فيهما أصح وأشهر والعرقعة أمه
 فيما قاله القاسم بن سلام والمشهور انها بفتح العين وكسر الراء ثم قاف وقال الواقدي بفتح الراء
 وقيل لها ذلك لطبيب يحها واسمها قلابة بكسر القاف بذت شعبة بضم الشين ابن سهم ونكثي
 أم فاطمة واسم أبيه حبان بن قيس وقيل ابن أبي قيس ويدخل في هذه المادة جبار بفتح الجيم
 والموحدة بن صخر وعدي بن الحيار بكسر المجمة وتحتية مخففة (وحبيب كله بفتح المهمة
 الا حبيب بن عدي وحبيب بن عبد الرحمن بن خبيب) الانصاري (وهو حبيب غير منسوب)
 الراوي (عن حفص بن عاصم) في الصحيحين وعن عبد الله بن محمد بن معين في صحيح مسلم وجده
 كذلك الا أنه لا رواية له في الصحيحين ولا في الموطأ (وأبا حبيب كنية) عبد الله (بن الزبير)
 كنى بابنه حبيب ولا ذكر له في شيء من الكتب الثلاثة (فبضم المجمة حكام كله بفتح الحاء
 الاحكيم بن عبد الله) بن قيس بن مخزومة القرشي المصري ويسمى أيضا الحكيم بالالف واللام
 (ورزق) بتقديم الراء مصغرا (ابن حكيم) ويكنى أيضا بأبا حكيم كأبيه (فبالضم) وقيل الثاني
 بالفتح (رياح كله بالموحدة) وفتح الراء (الازيد بن رياح) القيسي المصري يكنى أيضا أبا رياح
 كأبيه وقيل أبا قيس وهو الصواب الراوي (عن أبي هريرة) حديثا (في اشراط الساعة) وهو
 باء وبالاعمال ستا الحديث وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة الحديث
 وكلاهما في صحيح مسلم (فبالمشاة) من تحت وكسر الراء (عند الاكثرين) وقال ابن الجارود
 بالموحدة (وقال البخاري بالوجهين) حكاه عنه صاحب المشارق قال العراقي وهم في ذلك فلم
 يحل البخاري في التاريخ فيه الموحدة أصلا غماحكي الاختلاف في وروده بالاسم أو الكنية
 وفي اسم أبيه ولا ذكر له في صحيحه (زبيد ليس فيهما) أي الصحيحين (الازيد بن الحرث) الباهلي

(بالموحدة ثم المشنة ولا في الموطا الا يزيد بن الصلت) بن مهدي كروب الكندي (بمثنائين)
تحتين (يكسر أوله ويضم سايم كله بالضم) وفتح اللام (الا) سليم (بن حيان فبالفتح) للسعين
وكسر اللام (سريج كله بالمعجمة والحاء الا) سريج (بن يونس) شيخ مسلم وروى عنه البخاري
بواسطة (و) سريج (بن النعمان وأحد بن أبي سريج) الصباح كلاهما سمع منه البخاري
(فبالمهجمة والجميم سالم كله بالالف الا سلم بن زريق) بوزن كبير (و) سلم (بن قتيبة و) سلم (بن
أبي الذيال و) سلم (بن عبد الرحمن فبحذفها) قال العراقي وبقى عليه حكاهم بن سلم الرازي روى له
مسلم حديث قبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين وذكره البخاري عند
حديث النهي عن بيع الثمار غير منسوب قال ثم ان أصحاب المؤلف والمختلف لم يذكرها هذه
الترجمة في كتبهم لانها لا تأتلف خطا لزيادة الالف في سالم وانما ذكرها صاحب المشارق
فتبعه ابن الصلاح قلت قوله لا تأتلف خطا ممنوع لان القاعدة في علم الخط ان كل علم زاد
على ثلاثة يحذف ألفه خطأ كما ذكره ابن مالك في آخر التسهيل وغيره فصلح وملاخ ونحوهما
كل ذلك يكتب بالالف وسالم من هذا القبيل (سليمان كله بالياء الا سلمان الفارسي
و) سلمان (بن عامر و) سلمان (الاغرو عبد الرحمن بن سلمان فبحذفها) قال ابن الصلاح
وأبو حازم الاشجعي الراوي عن أبي هريرة وأبو رجاء مولى أبي قلابة كل منهما اسمه سلمان
لكن ذكره بالكسبة وقال العراقي هذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤلف والمختلف لعدم
اشتباها بزيادة الياء الا أن صاحب المشارق ذكرها فتبعه ابن الصلاح قال وبقى سلمان بن
ربيعه الباهلي حديثه عند مسلم (سلة) كله (بفتح اللام الا عمرو بن سلة) الحرمي (امام قومه
و) بني سلة (القبيلة) (من الانصار فبالكسر و) عبد الخالق بن سلة (الذي روى له مسلم
حديث قدوم وفد عبد القيس) (الوجهان) قال يزيد بن هرون بالفتح وابن عيسى بالكسر
(شيبان كله بالمعجمة) والفتح والتخفيف بعدها موحدة (وفيهما سنان بن أبي سنان) الدوني
(و) سنان (بن ربيعة) أبو ربيعة (و) سنان (بن سلمة) وأحد بن سنان وأبو سنان ضراب بن
مرة (الشيباني) وأم سنان فبالمهجمة والنون) قال العراقي وكذا الهيثم بن سنان ومحمد بن سنان
العوفي في صحيح البخاري وسعيد بن سنان أبو سنان عند مسلم قال وليس لام سنان رواية في
الكتب الثلاثة انما لها ذكر في حديث الحج قال وهذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤلف
والمختلف لزيادة الياء في شيبان انما أوردوا سنان وشيبان وسنان (عبدة) كله (بالضم الا)
عبدة (السلماني و) عبدة (بن سفيان) الحضرمي (و) عبدة (بن حميد وعامر بن عبدة)
الباهلي (فبالفتح) وقيل في عبدة بن سعيد بن العاصي انه بالفتح والمعروف فيه الضم (عبدة)
بغير هاء (كله بالضم) وأما بالفتح فجماعة من الشعراء منهم عبدة بن البرص (عبادة) كله
(بالضم) وتحقيف الموحدة (الا محمد بن عبادة) الواسطي (شيخ البخاري فبالفتح عبدة) كله
(باسكان الموحدة الا عامر بن عبدة) البجلي الكوفي (وبجالة بن عبدة) التميمي البصري
التابعي (فبالفتح والاسكان) أي قيل فيه ما الامران وقيل فيه ما عبدة بغير هاء أيضا وعلى

الفتح فيهما الدار قطنى وابن ما كولا (عباد كله بالفتح والتشديد الا قيس بن عباد) القيسى
 الضبى البصرى (فبا الضم) للعين (والخفيف) للموحدة وحكى صاحب المشارق انه وقع عند
 أبي عبد الله محمد بن مطرف بن المرباط في الموطن عباد بن الوليد قال وهو خطأ والصواب عبادة
 (عقيل) كله (بالفتح) للعين وكتب القاف (الا) عقيل (بن خالد) الايلي (وهو) الراوى
 (عن الزهرى غير منسوب) (الا) يحيى بن عقيل (الخراعى البصرى) (و) (الا) بنى عقيل
 القبيلة المعروفة ينسب اليها العقيلي صاحب الضعفاء (فبا الضم) وفتح القاف (واقد كله
 بالقاف) وأما باء فاف في غير الكتب الثلاثة ووافدين سلامة ووافدين موسى الدراع
 * (الانساب) من هذا النوع (الايلي) كله بفتح المهملة واسكان المشنة) من تحت نسبة الى ايلة
 قرية على بحر القلزم قال القاضى عياض وليس في الكتب الثلاثة الايلي بالموحدة وتعبه ابن
 الصلاح بان شيبان بن فروخ ابلى وقدر وى له مسلم الكثير قال ولكن اذا لم يكن فى شيء من
 ذلك منسوباً فلا يلحق عياضاً منه تحطئة قال العراقى وقد تبعت كتاب مسلم فلم أجده فيه منسوباً
 فلا تحطئة حينئذ (البراز) كله (براين الاخلف بن هشام البراز) شيخ مسلم (والحسن بن
 الصباح) البراز شيخ البخارى (فاخرهما راء) قال العراقى وقد اعترض ذلك بان أباعلى الجبلى
 ذكر فى تقييد المهمل فى هذه الترجمة يحيى بن محمد السكن البراز وشم بن ثابت البراز
 وكلاهما فى صحيح البخارى قال والجواب انهما وقعاً غير منسوبين فلا يردان (البصرى بالباء
 مفتوحة ومكسورة) والكسر أفصح (نسبة الى البصرة) البلاد المعروفة (الامالك بن أوس بن
 الحدادان البصرى) مخضرم مختلف فى صحبته (وعبد الواحد بن عبد الله) البصرى وسالما
 مولى النصرين قبالنون الثورى كله بالمشنة الا أباعلى محمد بن الصامت التوزى قبالمشنة
 فوق) مفتوحة (وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي) نسبة الى توز من بلاد فارس (الجربرى
 كله بضم الجيم وفتح الراء) وسكون التخمية ثم راء نسبة الى جربر مصغراً قال ابن الصلاح فيها
 من ذلك سعيد الجربرى وعباس الجربرى والجربرى غير منسوب عن أبي نصره وأسقط ذلك
 المصنف ليعم ما فيها غير منسوب (الا) يحيى بن شمر شيخهما (أى الشيخين) (فبا الحاء) المهمل
 (المفتوحة) قال العراقى وقول ابن الصلاح انه شيخهما تابع فيه صاحب المشارق وصاحب
 تقييد المهمل والحاء كم والكل باذى ولم يصنعوا شيئاً انما أخرج له مسلم وحده وأما شيخ
 البخارى فهو يحيى بن شمر البلخى وهما رجلان مختلفا بالبلدة والوفاة وقرق بينهما ما ابن أبى حاتم
 والخطيب وجزم به المزى وزاد الجبلى فى هذه الترجمة الجربرى بالجيم مكبراً وهو يحيى بن أيوب
 من ولد جربر الجبلى عند البخارى فى الأدب الا انه فيه غير منسوب (الحارثى كله بالحاء
 والمثناة وفيه اسعبد الجارى بالجيم) وبعد الراء ياء النسبة مولى عمر بن الخطاب نسبة الى الحار
 موضع بالمثناة (الحراى كله بالراء) المهمل قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقوله فى)
 صحيح (مسلم فى حديث أبي اليسر كان على فلان) بن فلان (الحراى) مال فأنبت أهله
 الحديث مختلف فيه (قيل) هو (بالراء) وجزم به عياض (وقيل بالزاي) وعليه الطبرى (وقيل

الجداني بالجيم والذال) المجمة قاله ابن ماهان وقد قال ابن الصلاح في حاشيته أملاها على كتابه لا يرد هذا إلا أن المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك في أنساب الرواة وتبعه المصنف في الإرشاد قال العراقي وهذا ليس بجيد لا تهماد كرا في هذا القسم غير واحد ليس لهم في الصحيح ولا في الموطأ رواية بل مجرد ذكرهم بنو عقيل وبنو سلمة وحبيب بن عدى وجبان بن العرقفة وأم سنان فمأصنه في التقريب أحسن (السلي في الانصار بقبحها) أي اللام كالسين نسبة إلى سلمة بالكسر كما قيل في غرغرى هذا مقتضى العربية (ويجوز في لغة كسر اللام) قال السمعاني وعليها أصحاب الحديث وذكر ابن الصلاح أنه لحن (وبضم السين) وفتح اللام (في) النسبة إلى (بنو سليم) وفي هذه الترجمة قال العراقي الأولي ذكرها في القسم العام إذ لا يختص بالعجميين والموطأ (الله) مداني كله بالاسكان والمهملة) وليس فيها بالقبح والمجمة قال صاحب المشارق لكن فيها من هو من مدينة همدان إلا أنه غير منسوب قال إلا أن في البخاري مسلم بن سالم الهمداني ضبطه الأصمعي بالسكون وهو الصحيح وفي بعض نسخ النسب بالقبح والاعجام وهو وهم وقال العراقي هذا اللفظ وقع في البخاري على الوهم والصواب الهندي الجهمي وهذا آخر ما ذكره المصنف كابن الصلاح من الأمثلة قال ابن الصلاح هذه جملة لورحل الطائفة فيها كانت رحلة رابحة ويحق على الحديثي أيداعها في سويداء قلبه (النوع الرابع والخمسون المتفق والمفترق) من الأسماء والأنساب ونحوها (وهو متفق خطأ ولفظا) افرقت مسمياته (والخطيب فيه كتاب نفيس) على اعوازيه وانما يحسن إيراد ذلك فيما إذا شبه الراويان المتفقان في الاسم لكونهما متعاصرين واشتركا في بعض شيوخيها أو في الرواة عنهما وقد زلق بسببه غير واحد من الأكابر (وهو أقسام الأول من اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد سنة أولهم شيخ سيبويه) صاحب النحو والعروض بصري روى عن عاصم الأحول وآخرين ولد سنة مائة ومات سنة سبعين وقيل بضع وستين (ولم يسم أحد أجد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قبل أبي الخليل هذا) قاله أبو بكر بن أبي خيثمة وقال المبرد فتنس المفسشون فأوجدوا بعد نبينا صلى الله عليه وسلم من اسمه أحمد قبل أبي الخليل قال ابن الصلاح واعترض ذلك بأبي السيف سعيد بن أحمد فقد سماه بذلك ابن معين وهو أقدم وأجيب بأن أكثر أهل العلم قالوا فيه محمد بالياء وذكر الواقدي أن الجعفر بن أبي طالب ولد اسمه أحمد ولدته له أسماء بأرض الحبشة قال الذهبي وقد تقدم ذكره وذكر النسائي أن أبا عمرو ابن حفص بن المغيرة العبدي زوج فاطمة بنت قيس اسمه أحمد لكن ذكره البخاري فيمن لا يعرف اسمه ومن الأقوال في سفينته أن اسمه أحمد (الثاني أبو بشر المزني البصري) حدث عن المستنيرين أخضر وعنه العباس الغنوي قال الخطيب ورأيت شيخا من شيوخ أصحاب الحديث يشار إليه بالفهم والمعرفة جمع أخبار الخليل العروضي وما روى عنه فادخلني جمعه أخبار الخليل هذا قال ولو أمعن النظر لعلم أن ابن أبي سميئة والمسندى وعباسا الغنوي يصغرون عن إدراك الخليل العروضي (الثالث أصبهاني) قال ابن الصلاح روى عن روح

ابن عبادة قال العراقي سبق الى ذكر هذا ابن الجوزي وأبو الفضل الهروي وهو وهم انما هو
الخليل بن محمد العجلي يكنى أبا العباس وقيل أبو محمد هكذا أسماء أبو الشيخ بن حبان في طبقات
الاصهبانيين وأبو نعيم في تاريخ أصبهان وروى في ترجمته أحاديث عن روح وغيره قال ولم أر أحدا
من الاصهبانيين يسمى الخليل بن أحمد بل يذكرون أبو نعيم من اسمه الخليل غير العجلي هذا قال
فيميل مكان هذا الخليل بن أحمد البصري الذي يروى عن عكرمة ذكره أبو الفضل الهروي
ان لم يكن هو العروضي فان كان فالخليل بن أحمد البغدادي الراوي عن سيار بن حاتم أو الخليل
ابن أحمد أبو القاسم المصري روى عنه الحافظ أبو القاسم بن الطحان وأبو الطاهر الخليل بن
أحمد بن علي الجوسقي سمع من شهبه وروى عنه ابن النجار (الرابع أبو سعيد السجزي
القاضي) بسمرقند (الحنفي) حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبقوي وعنه الحاكم مات سنة
ثلاثمائة وسبعة وثمانين (الخامس أبو سعيد البستي القاضي) المهلبى سمع من الخليل
السجزي المذکور قبله وأحمد بن مظفر البكري (روى عنه البیهقي السادس أبو سعيد
البستي الشافعي) فاضل تصرف في علوم دخل الاندلس وحدث عن أبي حامد الاسفرايني
(روى عنه أبو العباس) أحمد بن عمر (العذري) قال العراقي وأخشى ان يكون هذا هو الذي
قبله فيحمر من فرق بينهما غير ابن الصلاح فان كانا واحدا فيعوض واحدا مما تقدم ومن
يسمى بذلك الخليل بن أحمد بن اسمعيل القاضي أبو سعيد السجزي الحنفي روى عنه أبو عبد
الله الفارسي قال وهذا غير السجزي السابق فان ذلك اسم جده الخليل ذكره الحاكم في تاريخ
نيسابور وهذا اسم جده اسمعيل ذكره عبد الغافر في ذيله عليه والخليل بن أحمد أبو سليمان
ابن جعفر الخالدي سمع ثلاث وخمسمائة ذكره عبد الغافر في فائدتان
الاولى وقع في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني من صحيح ابن حبان أخبرنا الخليل بن
أحمد بواسط ثنا جابر بن الكردى فذكر حديثا قال العراقي الطاهران هذا تغيير من بعض
الرواة وانما هو الخليل بن محمد فانه سمع منه عدة أحاديث بواسط متفرقة في أنواع الكتاب
الثانية من أمثلة هذا القسم أنس بن مالك عشرة روى منهم الحديث خمسة الاول خادم النبي
صلى الله عليه وسلم أنصاري تجاري يكنى أبا حمزة تزل البصرة والثاني كعب بن قشير يكنى أبا
أمية تزل البصرة أيضا ليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ان الله وضع عن المسافرين
الصيام وشطر الصلاة أخرجه أصحاب السنن الاربعة والثالث أبو مالك الفقيه والرابع حصي
والخامس كوفي (الثاني) من الاقسام (من اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم وأجدادهم) قال
ابن الصلاح أو أكثر من ذلك (كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم يروون عن يسمي عبد
الله) كلهم (في عصر) واحد (أحمد بن القطيعي أبو بكر) البغدادي يروى (عن عبد الله بن
أحمد بن حنبل) المسند وغيره وعنه أبو نعيم الاصهاني مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة (الثاني
السقطي أبو بكر) البصري يروى (عن عبد الله بن أحمد الدورقي) وعنه أبو نعيم أيضا مات
سنة أربع وثلاثمائة و (الثالث دينوري) يروى (عن عبد الله بن محمد بن سنان) صاحب محمد بن

كثير صاحب سفيان الثوري وعنه علي بن القاسم بن شاذان الرازي (الرابع طرسومي) يكنى أبا الحسن بن روى (عن عبد الله بن جابر الطرسومي) وعنه القاضي أبو الحسن الخصب ابن عبد الله الخصبى ومن ذلك (محمد بن يعقوب بن يوسف النسابورى اثنان في عصر روى عنهما) أبو عبد الله (الحاكم أحدهما أبو العباس الأصم والثاني أبو عبد الله بن الأخرم) قال ابن الصلاح ويعرف بالحافظ دون الأول قال العراقي ومن غرائب الاتفاق في ذلك محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ماتوا في سنة واحدة وكلهم في عصر المائة وهم أبو بكر محمد ابن جعفر بن محمد بن محمد بن الهيثم الانباري والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابورى وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي ماتوا سنة ستين وثلاثمائة (الثالث) من الاقسام (من اتفق في الكنية والنسبة) معا (كأبي عمران الجوني اثنان) أحدهما (عبد الملك) بن حبيب الجوني (التابعي) وسماء الفلاس عبد الرحمن ولم يتابع عليه مات سنة تسع وعشرين ومائة (و) الآخر (موسى بن سهل) بن عبد الحميد (البصري) متأخر الطبقة روى عن الربيع بن سليمان وعنه الاسماعيلي والطبراني (و) من ذلك (أبو بكر ابن عياش ثلاثة) أحدهم (القاري و) الثاني (الخصي) الذي روى عنه جعفر بن عبد الواحد (الهاشمي) قال ابن الصلاح وهو مجهول وجعفر غير ثقة (و) الثالث (السلبي الباجداني) صاحب غريب الحديث واسمه حسين مات سنة أربع ومائتين وأفراد العراقي هذا المثال بقسم وهو ما اتفق فيه الكنية واسم الأب (الرابع) من الاقسام (عكسه) بان اتفق فيه الاسم وكنى الأب (كصالح بن أبي صالح أربعة) تابعون أحدهم (مولى التوءمة) واسم أبيه نهران وكنته هو أبو محمد مدني روى عن أبي هريرة وابن عباس وأنس وغيرهم يختلف في الاحتجاج به والتوءمة بنت أمية بن خلف الجهمي (و) الثاني (الذي أبوه أبو صالح) ذكوان (السمان) مدني يكنى أبا عبد الرحمن روى عن أنس وأخرج له مسلم (و) الثالث (السدي) روى (عن علي وعائشة) وعنه خلاص بن عمرو ذكره البخاري في التاريخ وابن حبان في الثقات (و) الرابع (مولى عمرو بن حريث) واسم أبيه مهران روى عن أبي هريرة وعنه أبو بكر بن عياش ذكره البخاري في التاريخ وضعفه ابن معين وجهله ولهم خامس أسدي روى عن الشعبي وعنه زكريا بن أبي زائدة وأخرج له النسائي (الخامس) من الاقسام (من اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم وانسابهم كمحمد بن عبد الله الانصاري) اثنان متقاربان في الطبقة أحدهما (القاضي المشهور) البصري الذي روى (عنه البخاري) والناس وجده المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك مات سنة مائتين وخمس وعشرين (والثاني أبو سلمة ضعيف) واسم جده زياد وهو بصري أيضا وله م ثالث جده خضر بن هشام بن زيد بن أنس ابن مالك روى عنه ابن ماجه وثقه ابن حبان ورابع جده زيد بن عبد ربه الانصاري ذكره ابن حبان في ثقات التابعين (السادس) من الاقسام ان يتفقا (في الاسم) فقط (او الكنية) فقط ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه (كحماد) لا ندرى هل هو ابن زيد

أو ابن سلمة ويعرف بحسب من روى عنه فإن كان سليمان بن حرب أو أمار مافا المراد ابن زيد قاله
 محمد بن يحيى الذهلي والراهري والمزي أو موسى بن اسمعيل التبوذكي فابن سلمة قاله
 الراهري لكن قال ابن الجوزي أنه لا يروى إلا عنه فلا إشكال حينئذ وروى الذهلي عن
 عفان قال إذا قلت لكم حديثنا جادلتم أنفسه فهو ابن سلمة وكذا إذا أطلقه حجاج بن منهال
 أو هبة بن خالد ذكره المزي ومن انفرد بالرواية عن ابن زيد أحمد بن إبراهيم الموصلي وأحمد
 ابن عبد الملك الحراني وأحمد بن عبدة الضبي وأحمد بن المقدام الجعفي وأزهر بن مروان
 الرقاشي وأصحق بن أبي إسرائيل وأصحق بن عيسى الطباع والأشعث بن إسحق وبشر بن
 معاذ وجبار بن المغلس وحامد بن عمر البكر أوى والحسن بن الربيع والحسين بن الوليد
 وحفص بن عمر الحوضي وحامد بن أسامة وجندب بن مسعدة وجوثر بن محمد المنقري وخالد بن
 خداش وخلف بن هشام البزار وداد بن عمرو وداد بن معاذ وزكريا بن عدى وسعيد بن عمرو
 الأشعثي وسعيد بن منصور وسعيد بن يعقوب الطالقاني وسفيان بن عيينة وسليمان بن
 داود الزهراني وصالح بن عبد الله الترمذي والصلت بن محمد الحارثي والفخار بن مخلد الثبيل
 وعبد الله بن الجراح القهستاني وعبد الله بن داود التمار الواسطي وعبد الله بن عبد الوهاب
 الجعفي وعبد الله بن وهب وعبد الله بن المبارك العنسي وعبد العزيز بن المغيرة وعبد الله بن
 سعيد السرخسي وعبد الله بن عمر القواريري وعلي بن المدني وعمرو بن زيد السيارى وعمرو
 ابن عوف الواسطي وعمران بن موسى القزاز وغسان بن الفضل السجستاني وفضل بن عبد
 الوهاب القناد وفطر بن حماد وقتيبة بن سعيد وليث بن حماد الصنفاري وثلث بن خالد البلخي
 ومحمد بن اسمعيل السكري ومحمد بن أبي بكر المقدمي ومحمد بن زنبور المسكي ومحمد بن زياد الزنادي
 ومحمد بن سليمان لويز ومحمد بن عبد الله الرقاشي ومحمد بن عبيد بن حسان ومحمد بن عيسى بن
 الطباع ومحمد بن موسى الحرشي ومحمد بن النضر بن مساور المروزي ومحمد بن أبي نعيم
 الواسطي ومحمد بن الحسن البصري ومحمد بن خداس البصري ومحمد بن مسهر ومحمد بن
 منصور الرازي ومهدي بن حفص وهلال بن بشر والهيثم بن سهل التستري وهو آخر من روى
 عنه ووهب بن جرير بن حازم ويحيى بن بحر الكرماني ويحيى بن حبيب بن عزبي ويحيى بن
 درست البصري ويحيى بن عبد الله بن بكير المصري ويحيى بن يحيى التيسابوري ويوسف بن
 حماد المغني ومن انفرد بالرواية عن أبي سلمة إبراهيم بن الحجاج الشامي وإبراهيم بن أبي سويد
 الدراع وأحمد بن إسحاق الحضرمي وآدم بن أبي إياس وأصحق بن أبي عمر بن سليل وأصحق
 ابن منصور السلولي وأسدي بن موسى وبشر بن السري وبشر بن عمر الزهراني وبهر بن أسد
 وجبان بن هلال والحسين بن بلال والحسن بن موسى الأشيب والحسين بن عروة وخليفة
 ابن خياط وداد بن شبيب وزيد بن الحباب وزيد بن أبي الزرقاء ومريج بن النعمان وسعيد
 ابن عبد الجبار البصري وسعيد بن يحيى اللخمي وأبو داود الطيالسي وشعبة وشهاب بن
 معمر البلخي وطالوت بن عباد والعباس بن بكار والضبي وعبد الله بن صالح الجعفي وعبد

الرحمن بن سلام الجمحي وعبد الصمد بن حسان وعبد الصمد بن عبد الوارث وعبد الغفار بن داود الحراني وعبد الملك بن جرير وهو من شيوخه وعبد الملك بن عبد العزيز وأبو نصر التمار وعبد الواحد بن غياث وعبيد الله بن محمد العيشي وعمر بن خالد الحراني وعمر بن عاصم الكلبي والعلاء بن عبد الجبار وغسان بن الربيع وأبو نعيم الفضل بن دكين والفضل بن عنبسة الواسطي وقبيصة بن عقبة وقريش بن أنس وكامل بن طلحة الجحدري ومالك بن أنس وهو من أقرانه ومحمد بن اسحق وهو من شيوخه ومحمد بن بكر البرساني ومحمد بن عبد الله الخراعي ومحمد بن كثير المصيصي ومسلم بن أبي عاصم النيدل وأبو كامل مظفر بن مدرك ومعاذ بن خالد بن شقيق ومعاذ بن معاذ ومهنا بن عبد الحميد وموسى بن داود الضبي والنضر ابن شمير والنضر بن محمد الحرثي والنعمان بن عبد السلام وهشام بن عبد الملك الطيالسي والهيثم بن جميل ويحيى بن اسحق السيليني ويحيى بن حماد الشيباني ويحيى بن الضرس الرازي ويعقوب بن اسحق الحضرمي وأبو سعيد مولى بني هاشم وأبو عاصم العقدي ذكر ذلك المزي في تهذيبه (و) من ذلك إذا أطلق (عبد الله وشبهه قال سلمة بن سليمان إذا قيل بمكة عبد الله فهو ابن الزبير) إذا قيل (بالمدينة فابن عمرو) إذا قيل (بالكوفة) فهو (ابن مسعود) إذا قيل (بالبصرة) فهو (ابن عباس) إذا قيل (بخراسان) فهو (ابن المبارك وقال الخليل) في الارشاد (إذا قاله المصري فابن عمرو) بن العاصي (أو المكي فابن عباس) أو الكوفي فابن مسعود أو المدني فابن عمرو وقال النضر بن شمير إذا قال الشامي عبد الله فابن عمرو بن العاصي أو المدني فابن عمرو قال الخطيب وهذا القول صحيح وكذا يفعل بعض البصريين في ابن عمرو (وقال بعض الحفاظان شعبة يروي عن سبعة عن ابن عباس كلهم) يقال له (أبو حمزة بالحاء) المهملة (والزاي الأبا حمزة بالجيم والراء نصر بن عمران الضبي) وأنه إذا أطلقه فهو بالجيم نصر بن عمران وإذا روى عن غيره ذكره باسمه ونسبه قال العراقي وربما أطلق غيره أيضا مثله ما روى أحمد في مسنده ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي حمزة سمعت ابن عباس يقول مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ألعب مع الغلمان فاخبت أن منه خلف باب الحديث فهذا شعبة قد أطلق الرواية عن أبي حمزة وليس هو نصر بن عمران انما هو بالحاء والزاي القصاب واسمه عمران بن أبي عطاء كما بينه مسلم في روايته قلت والخمسة الباقون أبو حمزة عبد الرحمن بن كيسان (٣) فائدة في صنف الخطيب في هذا القسم كتابا مفيدا سماه المكمل في بيان المهمل وأفراد الناس التصنيف فيما وقع في صحيح البخاري من ذلك (السابع) من الاقسام ان يتفقا (في النسبة) من حيث اللفظ ويقترا في المنسوب اليه ولا بن طاهر فيه تأليف حسن (كألا تمل قال) أبو سعيد (السمعاني) أكثر علماء طبرستان من أملاها وشهر بالنسبة إلى أمل جيعون عبد الله بن حماد) الأمل (شيخ البخاري وخطي أبو علي القساني ثم القاضي عياض في قولهما انه) منسوب (إلى أمل طبرستان ومن ذلك الحنفى) نسبة (إلى بنى حنيفة) قبيلة (والى المذهب) لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه ومن الاول أبو بكر عبد

الكبير بن عبد المجيد الحنفي وأخوه عبيد الله أخرجا لهما الشيوخ (وكتبر من المحدثين
يفسبون إلى المذهب الحنفي بزيادة ياء) للفرق وأكثر النماة يأبون ذلك (ووافقهم من
التحويين) الكمال أبو البركات (ابن الأنباري وحده) قلت والصواب معه وقد اخترته في
كتاب جمع الجوامع في العربية فقد قال صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة فأنبت
الياء في اللفظة المنسوبة إلى الحنيفية فلا مانع من ذلك (ثم ما وجد من هذا الباب) في الأقسام
كلها (غير مبين فيعرف بالراوي) عنه (أو المروي عنه أو يبينه في طريق آخر) كما تقدم فإن لم
يبين واشتركت الرواة في شكل جديرجع فيه إلى غالب الظنون والقراءن أو يتوقف قال ابن
الصلاح وربع قيل في ذلك بظن لا يقوى كما حدث القاسم بن زكريا المطرزي يومًا بحديث عن
أبي همام عن الوليد بن مسلم عن سفيان قال له أبو طالب بن نصر الحافظ بن سفيان هذا
فقال هذا الثوري فقال له أبو طالب بل هو ابن عيينة فقال له المطرزي من أين قال لان الوليد
قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو ملي بابن عيينة قال العراقي وفيه نظر
لانه لا يلزم من كونه مليا به ان يكون هذا من حديثه عنه اذا أطلقه بل يجوز ان يكون
من تلك الأحاديث المعدودة قال علي لم أرفى شيء من كتب التاريخ وأسماء الرجال رواية
الوليد عن ابن عيينة البتة وانما ذكره وروايته عن الثوري ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن
عيينة بزمن (النوع الخامس والخمسون المتشابه) وهو نوع (يتركب من النوعين) اللذين
قبله وللخطيب فيه كتاب) أسماء تلخيص المتشابه وهو من أحسن كتبه (وهو ان يتفق
أسماء وهما أو نسبهما) في اللفظ والخط ويفترق في الشخص (وأي تلف ويختلف ذلك في) أسماء
(أبويهما) بان يأتما خطأ ويفترقا لفظا (أو عكسه) بان يألفا أسماء وهما خطأ ويختلفا لفظا
ويتفق اسماء أبويهما لفظا وخطا أو يحوز ذلك بان يتفق الاسمان أو الكنيتان لفظا ويختلف
نسبتهما انطقا أو يتفق النسبة لفظا ويختلف الاسمان أو الكنيتان وما أشبه ذلك (كموسى
ابن علي بالفتح) للعين (كتبرون) في المتأخرين ليس في الكتب الستة ولا في تاريخ البخاري
وابن أبي حاتم وابن أبي خيثمة والحاكم وابن يونس وأبي نعيم وثقات ابن حبان وطبقات ابن
سعد وكامل ابن عدي منهم أحد وفي تاريخ بغداد للخطيب منهم رجلان متأخران موسى ابن
علي أبو بكر الاحول البزاز روى عن جعفر الفريابي وموسى بن علي أبو عيسى الحنبل يروى
عنه ابن الأنباري وابن مقسم وفي تاريخ ابن عساكر موسى بن علي أبو عمران الصقلي النحوي
روى عن أبي ذر الهروي وذكر في تلخيص المتشابه رابعاموسى بن علي القرشي مجهول ومنهم
موسى بن علي بن قداح أبو الفضل الحياط المؤذن سمع منه ابن عساكر وابن السمعاني
وموسى بن علي بن غالب الأموي الأندلسي وموسى بن علي بن عامر الحريري الأشيبلي
النحوي ذكرهما ابن الأبار قال العراقي فهو لاء المذكورون في تواريخ الاسلام من المشرق
والمغرب إلى زمن ابن الصلاح لم يبلغوا عشرة فوصف النووي لهم بأنهم كثيرون فيه تجوز
(وبعضها موسى بن علي بن رباح) اللخمي (المصري) أمير مصر اشتهر بضم العين (ومنهم من

فقهها) نقله ابن سعد عن أهل مصر وصححه البخاري وصاحب المصنف (وقيل بالضم لقب
وبالفتح اسم) قاله الدارقطني وروى عن موسى أنه قال اسم أبي علي ولكن بنو أمية قالوا علي
وفي حرج من قال علي وعنه أيضا من قال موسى بن علي لم أجعله في حل وعن أبيه لا أجعل في
حل أحدا يصغرا سمى قال أبو عبد الرحمن المقرئ كانت بنو أمية إذا سمعوا بولود اسمه على
قلوبه فبلغ ذلك رباحا فقال هو علي وقال ابن حبان في الثقات كان أهل الشام يجعلون كل علي
عندهم عليا بغضهم عليا رضي الله تعالى عنه ومن أجله قيل لوالد مسلمة ولابن رباح علي
قلت ولما وقع الاختلاف في والد موسى ينبغي أن يمثل بمثل غيره وذلك أيوب بن بشير وأيوب
ابن بشير الأول أبوه مكبر محلي شامي روى عنه ثعلبة بن مسلم الخثعمي والثاني أبوه مصغر
عدوى بصري روى عنه أبو الحسين خالد البصري وقنادة وغيرهما ومن أمثلة عكسه سريج
ابن النعمان وسريج بن النعمان وكلاهما مصغرا الأول بالمهمل والجيم جده مروان اللؤلؤي
البغدادى روى عنه البخاري والثاني بالمجهم والحاء المهملة الكوفي تابعي له في السنن الأربعة
حديث واحد عن علي بن أبي طالب (وكمعه مدين عبد الله المخزومي بضمه) الميم (ثم فقهه) للقاء
المجهم (ثم كسرة) للراء المشددة نسبة (إلى مخرم بغداد) محلة بها (مشهور) جده المبارك
ويكنى أبا جعفر القرشي البغدادى الحافظ قاضي حلوان روى عنه البخاري وأبو دارد (ومحمد
ابن عبد الله المخزومي) بفتح الميم وسكون الخاء المجهم المكنى نسبة (إلى مخزومة) بن نوفل (غير
مشهور) روى عن الشافعي وعنه عبد العزيز بن زبالة (وكثور بن يزيد الكلابي وثور بن زيد
الديلي) روى عنهما مالك والثاني أخرجه (في الصحيحين والأول في) صحيح (مسلم خاصة) وقال
العراقي هذا وهم بل في البخاري خاصة روى له في الأئمة عن خالد بن معدان عن أبي امامة
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع مائدة قال الحمد لله الحديث وثلاثة أحاديث أخر
(وكأبي عمرو والشيباني التابعي بالمجهم) المفتوحة (سعد بن أبياس) الكوفي مخضرم حديثه في
الكتب الستة (ومثله) أبو عمرو والشيباني (الغوي اسحق بن مرار) الكوفي زيل بغداد وأبوه
بكسر الميم والتخفيف (كضرار) قاله عبد الغني بن سعيد (وقيل) بفقهها (كغزال) قاله
الدارقطني (وقيل) بالفتح وتشديد الراء (كعمار) له ذكر في صحيح مسلم بكنيته في تفسير
حديث أنزع اسم عند الله رجل تسمى ملك الاملاك ولهم ثالث أيضا وهو أبو عمرو والشيباني
هرون بن عذرة بن عبد الرحمن الكوفي من أتباع التابعين حديثه في سنن أبي داود والنسائي
كناه كذا يحيى بن سعيد وابن المديني وأحمد والبخاري والنسائي وأبو أحمد الحاكم والخطيب
 وغيرهم وما اقتصر عليه المزني من أن كنيته أبو عبد الرحمن فهو له العراقي (وأبي عمرو
السيباني التابعي بالمهمل) المفتوحة مخضرم من أهل الشام اسمه (زرعه) وهو عم الأوزاعي
(والديلمي) له عند البخاري في كتاب الأدب حديث واحد موقوف على عقبه (وكهمرو بن
زرارة بفتح العين جماعة منهم شيخ مسلم أبو محمد النيسابوري) روى عنه الشيخان (وبعضها
يعرف بالحدثي) قال الدارقطني نسبة إلى مدينة بالغر قالها الحدث وقال أبو أحمد الحاكم

الى الحديث روى عنه البغوى المبتغى وغيره ومن أمثله حنان الاسدى أو حيان الاسدى
الاول بفتح المهملة وتخفيف الذون من بنى أسد بن شريك بضم الشين البصرى روى عن أبى
عثمان النهدي حديثا مرسلاروى عنه حجاج الصواف وهو عم مسرهد والدمسدد والثاني
بتشديد التثنية ابن حصين الكوفى أبو الهياج تابعى أيضا له فى صحيح مسلم حديث عن على فى
الجنائز وحيان الاسدى أبو الزهرشامى تابعى أيضا له فى صحيح ابن حبان حديث عن وائلة وأبو
الرجال الانصارى وأبو الرجال الانصارى الاول بكسر الراء وتخفيف الجيم محمد بن عبد الرحمن
مدنى روى عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن حديثه فى الصحيحين والثانى بفتح الراء وتشديد
المهملة محمد بن خالد البصرى له عند الترمذى حديث واحد عن أنس وهو ضعيف ابن عفير
المصرى وابن غفير المصرى كلاهما مصرغرا الاول بالمهملة سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان
روى عنه البخارى والثانى بالمجعة اسمه الحسين متروك (النوع السادس والخمسون) المشبهة
المقلوب رهو مما يقع فيه الاشتباه فى الذهن لافى الخط والمراد بذلك الرواة (المتشابهون فى
الاسم والنسب المتمايزون بالتقديم والتأخير) بان يكون اسم أحد الراويين كاسم أبى الآخر
خطا ولفظا واسم الآخر كاسم أبى الاول فينقلب على بعض أهل الحديث كما انقلب على
البخارى ترجمة مسلم بن الوليد المدنى فجعله الوليد بن مسلم كالوليد بن مسلم الدمشقى وخطأه فى
ذلك ابن أبى حاتم فى كتاب له فى خطأ البخارى فى تاريخه حكاية عن أبيه وصنف الخطيب فى هذا
النوع كتابا سماه رافع الارتياب فى المقلوب من الاسماء والانساب (كيزيد بن الاسود
العمابى الخراسانى) له فى السنن حديث واحد قال ابن حبان عداة فى أهل مكة وقال المزى فى
الكوفيين (ويزيد بن الاسود الجرشمى) التابى (المخضرم المشتهر بالصلاح) يكنى أبا
الاسود سكن الشام (وهو الذى استسقى به معاوية) فسقوا الوقت حتى كادوا لا يبلغون
منازلهم (والاسود بن يزيد النخعى التابى) الكبير (الفاضل) حديثه فى الكتب الستة
(وكالوليد بن مسلم التابى البصرى) روى عن جندب بن عبد الله البجلي (و) الوليد بن
مسلم (المشهور الدمشقى صاحب الازامى) روى عنه أحدوا للناس (ومسلم بن الوليد بن
رباح المدنى) روى عن أبيه وعنه الدراوردى وانقلب اسمه على البخارى كما تقدم (النوع
السابع والخمسون معرفة المنسوبين الى غير آبائهم) وفائدة هذا النوع دفع توهم التعدد عند
نسبتهم الى آبائهم (هم أقسام الاول) من نسبه (الى أمه كعازر معوذ وعوذ ويقال عوف)
بالقاء (بنى عفراء) بنت عبيد بن ثعلبة من بنى التجار (وأبوهم الحرث) بن رفاعه بن الحرث من
بنى التجار أيضا وشهد بنو عفراء بدر فقتل بها معوذ وعوف وبقي معاذ الى زمن عثمان وقيل
الى زمن على قنوفى بصفين وقيل جرح بسدر أيضا فرجع الى المدينة فقات بها (وبلال بن
حاتمة) الحبشى المزدن (أبوهم رباح سهيل وسهل وصفوان بنو بيضاء أبوهم وهب) بن ربيعة
ابن عمرو بن عامر القرشمى الفهرى واسم بيضاء وعد قال سفيان بن عيينة أكبر أصحاب النبى
صلى الله عليه وسلم فى السنن أبو بكر وسهيل بن بيضاء مات سهيل وسهل فى حياته صلى الله

عليه وسلم وصلى عليهم ما في المسجد كافي صحيح مسلم عن عائشة وكانت وفاة سهيل سنة تسع
(شرح حبيب بن حسنة أبوه عبدالله بن المطاع) الكندي وحسنة مولاة لمعلم الجعفي وما ذكره
المصنف كابن الصلاح من أنها أمه جرم به غير واحد وقال الزبير بن بكار ليست أمه وانها بنته
عبدالله (بن بجينة أبوه مالك) بن القشب الازدي الاسدي وهؤلاء صحابة ومن التابعين فمن
بعدهم (محمد بن الحنفية أبوه علي بن أبي طالب) واسم أمه خولة من بنى حنيفة (اسم حبيب بن
عليه أبوه ابراهيم) وعليه أمه بنت حسان مولاة بني شيبان وزعم علي بن حجر انهم ليست
أمه بل جدته أم أمه وقد صنف في هذا القسم الحافظ علاء الدين معطاي تصنيفا حسنا
في ثلاث وستين ورقة وذكر المصنف في تهذيبه انه ألف فيه جزأ ولم نقف عليه (الثاني) من
نسب (الجدته) دنيا أو عليا (كيعلى بن منبة) بضم الميم وسكون النون وتخفيف التعتية
(كركة) صحابي مشهور (هي أم أبيه) قاله الزبير بن بكار وابن ماكولا (وقيل أمه) هو
من زوائد المصنف وعزى للجمهور والبخاري وابن المديني والقعنبي ويعقوب بن أبي شيبة
وابن أبي حاتم وابن جرير وابن قانع والطبراني وابن حبان وابن منده وآخرين ورجمه المزني
وابن عبد البر وقال ابن وضاح أبوه ورهموه وهي بنت الحرث بن جابر قاله ابن ماكولا
وقال الطبري بنت جابر عمه عتبة بن غزوان وقال الدارقطني بنت غزوان أخت عتبة وزعمه
المزني وأبوه أمية بن أبي عبيد (يشير بن الحصاصية بتخفيف الياء) صحابي مشهور
(هي أم الثالث من أجداده) أي ضباري الآتي (وقيل أمه) واسمها كبشة وقيل مارية
بنت عمرو بن الحرث الغطريف (أبوه معبد) وقيل نذير وقيل يزيد وقيل شراحيل بن سبع
ابن ضباري بن سددوس بن شيبان بن ذهل ومن ذلك من المتأخرين عبد الوهاب بن سكينه
هي أم أبيه وأبوه علي بن علي وابن تيمية هي جدة عليا من وادي التيم (الثالث) من نسب
(إلى جده) منهم (أبو عبيدة بن الجراح) رضي الله تعالى عنه عامر بن عبدالله بن الجراح (جل)
بالحاء المهملة والميم المفتوحين (ابن النابغة هو جل بن مالك بن النابغة) بن جابر بن ربيعة
الهذلي أبو نضلة له رواية عاش إلى خلافة عمر وفي الصحابة أيضا جل بن سعدانة الكلبي من
أهل دومة لا ثالث لهم في الاسم (جمع بالفتح والكسر ابن جارية بالجيم) والتعتية (هو ابن
يزيد بن جارية) هؤلاء صحابة (ابن جريج عبيد الملك بن عبد العزيز بن جريج بنو الماجشون
بكسر الجيم وضم الشين المجهمة منهم يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون) هو لقب
يعقوب جرى على بنه وبني أخيه عبدالله بن أبي سلمة ومعناه (بالفارسية) (الابيض الاحمر
ابن أبي ليلى الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ابن أبي مليكة عبيد الله بن عبيد الله بن
أبي مليكة أحمد بن حنبل هو ابن محمد بن حنبل بنو أبي شيبة أبو بكر وعثمان) الحافظان
(والقاسم بنو محمد بن أبي شيبة) ابراهيم بن عثمان الواسطي (الرابع) من نسب (إلى أجنبي
لسبب كالمقادير عمرو) بن ثعلبة (الكندي يقال له ابن الاسود لانه كان في حجر الاسود بن
عبد يعقوب قتيبناه) فنسب اليه (الحسن بن دينار) أحد الضعفاء (هو زوج أمه وأبوه واصل)

قال ابن الصلاح وكان هذا خفي على ابن أبي حاتم حيث قال هو الحسن بن دينار بن واصل فجعل
واصله واصل الجده وقال العراقي جعل بعضهم ديناراجده وأباه واصل (النوع الثامن والخمسون
النسب التي على خلاف ظاهرها) قد ينسب الراوي الى نسبة من مكان أو وقعة به أو قبيلة
أو ضيعة وليس الظاهر الذي يسبق الى الفهم من تلك النسبة مراد ابل لعارض عرض من
نزوله ذلك المكان أو تلك القبيلة ونحو ذلك من ذلك (أبو مسعود) عقبه بن عمرو والانصارى
الخرجي (البدرى لم يشهد لها) أى بدرا (في قول الاكثرين) منهم الزهرى وابن اسحق
والواقدي وابن سعد وابن معين والحربى وابن عبد البر (بل نزلها) وقال الحربى سكنها وقال
البخارى شهدها واختاره أبو عبيد القاسم بن سلام وجرم به ابن الكلبي ومسلم في الكنى
وأخرون (سليمان) بن طرخان (التميمي) أبو المعتمر (نزل فيهم) أى في بنى تيم (ليس منهم
أبو خالد الدالاني نزل في بنى دالان بطن من همدان وهو أسدى مولا هم ابراهيم بن يزيد
(الخوزي بضم المعجمة وبالزاي ليس من الخوز بل نزل شعبهم بمكة عبد الملك) بن سليمان
(العرزمي نزل بجانبه عزم) وهى (قبيلة من فزارة بالكوفة) فنسب اليهم (محمد بن سنان
العوفي بفتحها) أى الواو (وبالقاف باهلى نزل في العوفة بطن من عبد القيس) فنسب اليهم
(أحمد بن يوسف السلمي) الذي روى (عنهم) مسلم هو أزدى وكانت أمه سليمة فنسب اليهم
(وأبو عمرو بن مجيد كذلك فانه حافده) أى ولد ولده (وأبو عبد الرحمن السلمي الصوفي كذلك
فان جده ابن عم أحمد بن يوسف كانت أمه بنت أبي عمرو) بن مجيد (المذكور مقسم مولى ابن
عباس هو مولى عبد الله بن الحرث قيل له مولى ابن عباس للزومه اياه) يزيد (الفقيه أصيب
في فقار ظهره) وكان يشكو ف قيل له ذلك (خالد بن مهران) (الحذاء لم يكن خذاه وكان يجلس
فيهم) فقيل له ذلك وقيل كان يقول احذ على هذا الخوف قلب بذلك (النوع التاسع
والخمسون المبهمات) أى معرفة من أبهم ذكره في المتن أو الاسناد من الرجال والنساء (صنف
فيه) الحافظ (عبد الغنى) بن سعيد المصري (ثم الخطيب) فذكر في كتابه مائة واحد وسبعين
حديثا ورتب كتابه على الحروف في الشخص المبهم وفي تحصيل الفائدة منه عمر فان العارف
باسم المبهم لا يحتاج الى الكشف عنه والجاهل به لا يدري مظنته (ثم غيرهما) كابي القاسم
ابن بشكو وال وهو أكبر كتاب في هذا النوع وأنفه جمع فيه ثلثمائة واحد وعشرين حديثا
لكنه غير مرتب وكفى الفضل بن طاهر لكنه جمع فيه ما ليس من شرط المبهمات قال المصنف
(وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب وهذبتة ورتبته ترتيبا حسنا) على الحروف في راوى
الحديث وهو أسهل للكشف (وضممت اليه نفائس) أخر زيادة عليه ومع ذلك فالكشف
منه قد يصعب لعدم اختصار اسم صحابي ذلك الحديث فانه أيضا الجمل الفقير فجمع الشيخ
ولى الدين العراقي في ذلك كتابا سماه المستفاد من مبهمات المتن والاسناد جمع فيه كتاب
الخطيب وابن بشكو وال والمصنف مع زيادات أخر ورتبته على الابواب وهو أحسن ما صنف
في هذا النوع ومن الناس من أفرد مبهمات كتاب مخصوص كشيخ الاسلام في مقدمة شرح

البخاري عقد فيها فصولا لمهمات البخاري استوعب ما وقع فيه قال الشيخ ولي الدين ومن
 فوائد تبين الاسماء المهمة لتحقيق الشيء على ما هو عليه فان النفس متشوفة اليه وان
 يكون في الحديث منقبه له فيستفاد بعرفته فضيلته وان يشتمل على نسبة فعل غير
 مناسب فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من افاضل الصحابة خصوصا اذا
 كان ذلك من المتأفقين وان يكون سائلا عن حكم عارضه حديث آخر في استفاد بعرفته هل هو
 نامض أو منسوخ ان عرف من اسلامه وان كان المهم في الاسناد بعرفته بتفيد ثقته
 أو ضعفه ليحكم الحديث بالصحة أو غيرها (ويعرف) المهم (ووروده مسمى في بعض الروايات)
 وذلك واضح ويتنصب على أهل السير على كثير منهم وربما استدلو بورود حديث آخر أسند فيه
 لمعين ما أسند لذلك الراوي المهم في ذلك قال العراقي وفيه نظر لحوال وقوع تلك الواقعة لاثنتين
 (وهو أقسام) الاول وهو (أبهما رجل وامرأة) أو رجلان أو امرأتان أو رجال أو نساء
 (كحديث ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله الحج كل عام هو الا قرع بن حابس) بن عقال قاله
 الخطيب واقتصر عليه المصنف في كتاب المهمات وكذا سمي في مسند أحمد وغيره وقيل هو
 سراقبة بن مالك كذا في حديث سفيان من رواية ابن المقرئ وقيل عكاشة بن محصن قاله ابن
 السكن وحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس الحديث قال الخطيب
 هو أبو اسرائيل قيصر العامري قال عبد الغني ليس في الصحابة من يشاركه في اسمه ولا كنيته
 ولا يعرف الا في هذا الحديث ومن ذلك في الاسناد ما رواه أبو دارم من طريق جهاج بن
 فرافصة عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة المؤمن غير كرم يحتمل أن هذا الرجل يعني
 ابن أبي كثير فقد رواه أبو داود والترمذي من حديث بشر بن رافع عنه عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة (وحديث السائلة عن غسل الحيف فقال) النبي صلى الله عليه وسلم خذي فرصة
 من مسلك قطهري بها الحديث رواه الشيخان من رواية منصور بن صفية عن أمه
 عن عائشة أن امرأته سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الحيض فذكره (هي
 أسماء بنت يزيد بن السكن) الانصارية قاله الخطيب وغيره (وفي رواية لمسلم أسماء بنت
 شكل) بفتح المعجمة والكاف وقيل يسكون الكاف قال المصنف في مهماته فيحتمل ان تكون
 القصصة جرت للمرأتين في مجلس أو مجلسين وحديث البخاري عن عائشة أيضا دخل النبي
 صلى الله عليه وسلم فرأى امرأته فقال من هذه فقلت فلانة لاتنام فقال ما الحديث قال
 الخطيب هي الخولاء بنت ثوبان بن حبيب بن أسد بن عبد العزى وذلك مخرج به عند مسلم
 وحديثه في ليلة القدر قتل احدى رجلان هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حذرد قاله ابن
 دحية وحديث أبي هريرة ان امرأتين من هذيل اقتلتا الحديث اسم الضاربة أم عفيف
 بنت مشروح وذات الجنين مليكة بنت عويم وعمر وقيل عويم وحديث ان عبادة بن الصامت
 وهو أحد النقباء ليلة العقبة الحديث بقبية النقباء أسعد بن زرارة وسعد بن الربيع وسعد
 ابن خيثمة والناذر بن عمرو وعبد الله بن رواحة والبراء بن معرور وأبو الهيثم بن التيهان وأسيد

ابن حضير وعبد الله بن عمرو بن حرام ورافع بن مالك وحديث أم زرع بطوله الاولى والتاسعة
لم يسميا والثانية عمرة بنت عمرو والثالثة حبي بنت كعب والرابعة مهدي بنت أبي هرمة
والخامسة كبشة والسادسة هند والسابعة حبي بنت علقمة والثامنة بنت دوس بن
عبيد يروي أمهماء بنت عبيد والعاشر كبشة بنت الارقم والحادية عشرة أم زرع بنت
أكيل بن ساعدة وقيل عاتكة (الثاني الابن والبنات) والاخ والاخت والابن والانسان
والاخوان وابن الاخ وابن الاخث (كحديث أم عطية في غسل بنت النبي صلى الله عليه
وسلم بما وسدروهي زينب رضي الله تعالى عنها) زوجة أبي العاص بن الربيع (ابن اللثبية)
الذي استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة فقال هذا لكم وهذا الي اسمع (عبد الله)
كفاي صحيح البخاري وهذه النسبة (الي) بنى (لتب باسكان التاء) الفوقية وضم اللام بطن من
الازد (وقيل) فيه ابن (الاثنية) بالهمزة (ولا يصح ابن أم مكتوم) تكرر في الاحاديث اسمه
(عبد الله) بن زائدة قاله قتادة ورجحه البخاري وابن حبان (وقيل عمرو) بن قيس حكاه ابن عبد
البر عن الجمهور منهم الزهري وابن اسحق وموسى بن عقبة والزيبر بن بكرا وأحمد بن حنبل
ورجحه ابن عساكر والمرى وجعل زائدة جده قال ابن حبان وغيره من قال ابن زائدة فقد
نسبه الى جده (وقيل غيره) فقبل عبد الله بن شريح بن قيس بن زائدة واختاره ابن أبي حاتم
وحكاه عن ابن المديني والحسين بن واقد وقبل عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس بن زائدة
وقيل عبد الله بن الاصم قال ابن حبان وكان اسمه الحسين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم
عبد الله (و) امه (اسمها عاتكة) ومن ذلك حديث ان عمر رأى حلة سيرا الحديث وفيه
فكساها عمر أخاه لمشاركه بمكة هو أخوه لأمه عثمان بن حكيم بن أمية السلمي قاله ابن بشكوال
وحديث ربهى بن حراش عن امرأته عن أخت حذيفة في التحلى بالفضة هي فاطمة وقيل
خولة وحديث عقبة بن عامر قلت يا رسول الله ان أختي نذرت ان تمشى الحديث هي أم حبان
بالكسر والموحدة بنت عامر ذكره ابن ما كولا وحديث اليهود فاسلم منهم ابنا شعبة أحدهما
ثعلبة والآخر أسد وأسيد أقوال وحديث قول أبي بكر لعائشة أغماها أخوالا واختالا
هم عبد الرحمن ومحمد وأسماء وأم كلثوم وحديث جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط
مسلة فغاهاها يطلبانها معايرة والوليد ابنا عقبة قاله ابن هشام وغيره وحديث هل في
البيت الاقرمى قالوا غير ابن أختنا الحديث هو النعمان بن مقرن (الثالث العم والعمة) قال
ابن الصلاح ونحوهما أى كالخال والخاله والاب والام والجد والجدة وابن أو بنت العم والعمة
والخال والخاله (كرافع بن خديج عن عمه) في النهى عن المخابرة (هو ظهير) بضم الظاء المعجمة
(ابن رافع) بن عدى وقيل أسيد بن ظهير بن الحرث (زيادة بن علاقة عن عمه) مرفوعا اللهم
انى أعوذ بك من منكرات الاخلاق الحديث رواه الترمذى (هو قطبة بن مالك) الثعلبي كفاي
صحيح مسلم في حديث آخر ومن ذلك (عمة جابر التي بكت أباه) لما قتل (يوم أحد) كفاي الصحيح
(هي فاطمة بنت عمرو) بن حرام وقعت مسماة في مسند الطيالسي (وقيل هند) قاله الواقدي

ومن ذلك حديث ابن عباس أهدت خالتي الى النبي صلى الله عليه وسلم سمنا واقطا وأضبا قيل
اسمها هزيمة وقيل حفيدة بنت الحرث وتكنى أم حفيد وقيل أم عتيق وحديث أبي هريرة
كنت أدعو أي الى الاسلام الحديث اسمها أمية بنت صفيع بن الحرث بن دوس قاله ابن
قتيبة وحديث أم كردم بن سفيان قال يا رسول الله خرجت أنا وابن عمي في الجاهلية فحفي
فقال من يعطيني نعلاً نكحه ابنتي الحديث قال الخطيب ابن ٤٤ ثابت بن المرقع وحديث نافع
تزوج ابن عمر بنت خاله عثمان بن مظعون فقالت أمها بنتي تذكره ذلك اسم بنت خاله زينب
وأمها خولة بنت حكيم بن أمية (الرابع الزوج والزوجة) والعبد وأم الولد (زوج سبيعة)
الاسلية التي ولدت بعد وفاته بليال الحديث في الصحيحين هو (سعد بن خولة زوج بروع)
بنت واشق (بالفتح) للباء عند أهل اللغة (وعند المحذنين بالكسر) هو (هلال بن مرة)
الاشجعي ومثله ابن الصلاح للزوجة بزوجته عبد الرحمن بن الزبير التي كانت تحت رفاعه
القرظي فطلقها اسمها تيممة بنت وهب وقيل تيممة بضم التاء وقيل سهيمة ومثاله أم الولد
حديث أم ولد لبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف انها سألت أم سلمة فقالت اني أطبل ذيلي
وأمشي الحديث هي حميدة ذكره النسائي ومثاله العبد حديث جابر بن عبد الحاطب قال
يا رسول الله ليس دخلن حاطب النار اسمه سعد ^(تنبيه) من المبهمة ما لم يصرح بذكره بل
يكون مفهوماً من سياق الكلام كقول البخاري وقال معاذ اجلس بنا نؤمن ساعة فالمقول
له ذلك مطوي وهو الاسود بن هلال (النوع الستون التواريخ) لموالي الرواة والسماع
والقدوم للبلد الفلاني (والوفيات) لهم (هوفن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه
وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظروا في التاريخ فظهروا أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم
بسنين) كسأل اسمعيل بن عياش رجلاً اختبأ أي سنة كتبت عن خالد بن معدان فقال
سنة ثلاث عشرة ومائة فقال أنت تزعم انك سمعت منه بعد موته بسبع سنين فانه مات سنة
ست ومائة وقيل خمس وقيل أربع وقيل ثلاث وقيل ثمان وسأل الحاكم محمد بن حاتم
المكسني عن مولده لما حدث عن عبد بن جند فقال سنة ستين ومائتين فقال هذا سمع من عبد
بعد موته ثلاث عشرة سنة قال حفص بن غياث القاضي اذا تمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين
يعني سنة وسن من كتب عنه وقال سفيان الثوري لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم
التاريخ وقال حسان بن زيد لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ نقول للشيخ سنة كم ولدت
فاذا أقرب مولده عرفنا صدقه من كذبه وقال أبو عبد الله الحميدي ثلاثة أشياء من علوم الحديث
يجب تقديم التمهيم بها الملل والمؤتلف والمختلف ووفيات الشيوخ وليس فيه كتاب يعني على
الاستقصاء والافقه كتب كالوفيات لابن زبر ولا بن قانع وذيل علي ابن زبر لحافظ عبد العزيز
ابن أحمد الكفائي ثم أبو محمد الاكفائي ثم الحافظ أبو الحسن بن المفضل ثم المنذري ثم الشريف
عز الدين أحمد بن محمد الحسيني ثم المحدث أحمد بن أبي الياسين ثم الحافظ أبو الفضل
العراف (فروع) في عيون من ذلك (الاول) في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة

(الصحيح في سنن سيدنا محمد سيد البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ثلاث وستون) سنة قاله الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وصححه ابن عبد البر والجمهور وقيل سن النبي صلى الله عليه وسلم ستون روى عن أنس وفاطمة البتول وعروة بن الزبير ومالك وقيل خمس وستون روى عن ابن عباس وأنس أيضا وغضل بن طلحة وقيل اثنتان وستون قاله قتادة وحكي الاخران أيضا في أبي بكر وحكي الاولان في عمر وقيل عاش عمر ستا وستين وقيل احدى وستين وقيل تسعا وخسين وقيل سبعا وخسين وقيل ستا وخسين وقيل خسا وخسين (قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الاوّل سنة احدى عشرة من هجرته صلى الله عليه وسلم الى المدينة) لا خلاف بين أهل السير في ذلك الا في تعيين اليوم من الشهر فالجمهور على ما ذكره المصنف انه يوم الثاني عشر وقال موسى بن عقبة والليث بن سعد مستهل الشهر وقال سليمان التيمي ثانيه قال العراقي والقول الاوّل وان كان قول الجمهور فقد استشكله السهيلي من حيث التاريخ وذلك لان يوم عرفته في حجة الوداع كان يوم الجمعة بالاجماع لحديث عمر المتفق عليه وحينئذ فلا يمكن أن يكون ثاني عشر ربيع الاوّل من السنة التي تليها يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهور ولا نقصها ولا كمال بعض ونقص بعض لان ذاك الجمعة أوله الخميس فان نقص هو المحرم وصفر كان ثاني عشر ربيع الاوّل يوم الخميس وان كملت الثلاثة فتا في عشرة الاحد وان نقص بعض وكل بعض فتا في عشرة الجمعة أو السبت قال وقد رأيت بعض أهل العلم يجيب أن تفرض الشهور الثلاثة كوامل ويكون قولهم لا ثنتي عشرة ليلة خلت منه أي بأيامها كاملة فيكون وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر قال وفيه نظر من حيث ان الذي يظهر من كلام أهل السير نقصان الثلاثة أو اثنين منها بدليل ما رواه البيهقي بسند صحيح الى سليمان التيمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لاثنين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع وهذا يدل على ان أول صفر السبت فلزم نقصان ذي الحجة والمحرم وقوله كانت وفاته صلى الله عليه وسلم يوم العاشر أي من مرضه فيدل على نقصان صفر أيضا وروى الواقدي عن أبي معشر عن محمد بن قيس قال اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاربعاء لحدى عشرة بقيت من صفر الى أن قال اشتكى ثلاثة عشر يوما وتوفي يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع فهذا يدل على نقص الشهر أيضا الا انه جعل مدة مرضه أكثر مما في حديث التيمي ويجمع بينهما ما بان المراد بهذا ابتداء مرضه وبالاوّل اشتداده والواقدي وان ضعف في الحديث فهو من أئمة السير وأبو معشر ينجح مختلف فيه وروى الخطيب في الرواة عن مالك من رواية سعيد بن مسleme بن قتيبة الباهلي ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض ثمانية فتوفي لليلتين خلتا من ربيع الاوّل الحديث فأنصح ان قول التيمي ومن وافقه راجح من حيث التاريخ قال وقول المصنف كابن الصلاح ضحى

يشكل عليه ما في صحيح مسلم من رواية أنس آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه توفي من آخر ذلك اليوم وهذا يدل على أنه تأخر بعد الضحى ويجمع بينهما أن المراد أول النصف الثاني فهو آخر وقت الضحى وهو من آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثاني ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتفاع الضحى وانتصاف النهار يوم الاثنين وذكر موسى بن عقبة في معازيه عن ابن شهاب توفي يوم الاثنين حين زالت الشمس (ومنها) أي من الهجرة (التاريخ) هذه فائدة زادها المصنف روى البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد قال ما عدوا من مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ولا من متوفاه انما عدوا من مقدمه المدينة وروى في تاريخه الصغير عن ابن عباس قال كان التاريخ في السنة التي قدم فيها النبي صلى الله عليه وسلم وروى أيضا عن ابن المسيب قال قال عمر بن الخطاب نكتب التاريخ بجمع المهاجرين فقال له علي من يوم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فكتب التاريخ وروى ابن خيثمة في تاريخه عن ابن سيرين أن رجلا من المسلمين قدم من أرض اليمن فقال لعمر رأيت باليمن شيئا يسوء التاريخ يكتبون من عام كذا وشهر كذا فقال عمر إن هذا الحسن فأرخوا فلما أجمع على أن يورخ شاور فقال قوم بمولد النبي صلى الله عليه وسلم وقال قوم بالمبعث وقال قوم حين خرج مهاجرا من مكة وقال قائل الوفاة حين توفي فقال أرخوا وروجه من مكة إلى المدينة ثم قال بأي شهر نبدأ أفنصيره أول السنة فقالوا رجب فإن أهل الجاهلية كانوا يعظمونه وقال آخرون شهر رمضان وقال آخرون ذو الحجة فيه الحج وقال آخرون الشهر الذي خرج فيه من مكة وقال آخرون الشهر الذي قدم فيه فقال عثمان أرخوا من المحرم أول السنة وهو شهر حرام وهو أول الشهر وفي العدة وهو منصرف الناس عن الحج فصيروا أول السنة المحرم وكان ذلك في سنة سبع عشرة وقد روى سعيد بن منصور في سننه بسند حسن عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في قوله تعالى والفجر قال الفجر شهر المحرم وهو فجر السنة قال شيخ الإسلام ابن حجر في أماليه بهذا يحصل الجواب عن الحكمة في تأخر التاريخ من ربيع الأول إلى المحرم بعد أن اتفقوا على جعل التاريخ من الهجرة وإنما كانت في ربيع الأول وروى ابن عساكر في تاريخه بسنده عن ميمون بن مهران قال رفع إلى عمر صك سجله شعبان فقال أي شعبان الذي نحن فيه أو الذي مضى أو الذي هوأت ثم قال لهما بضعوا للناس شيئا يعرفونه من التاريخ فاجعوا على الهجرة لكن رأيت في مجموع بخط ابن القماح عن ابن الصلاح أنه قال ذكر أبو طاهر بن محمد الزبيري في كتاب الشروط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخ بالهجرة حين كتب الكتاب لنصارى نجران وأمر عليا أن يكتب فيه أنه كتب الخمس من الهجرة قال فالمرخ بها إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر تبعه في ذلك وقد أشبعت الكلام في ذلك في مؤلف مستقل يختص بهذه المسئلة (و) توفي (أبو بكر رضي الله تعالى عنه في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة) يوم الاثنين وقيل ليلة الثلاثاء بين المغرب والعشاء لثمان وقيل لثلاث بقين وقيل في جمادى

الاخرة ليلة الاثنين اسبوع عشرة مضت منه وقيل يوم الجمعة لسبع ليل بقين وقيل لثمان
 بقين منه والعصج الذي جزم به الائمة وصححه الحفاظ وثبت بأسانيد صحيحة عن عائشة وغيرها
 عشية ليلة يوم الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة (و) توفى (عمر في ذي الحجة) آخر يوم
 منه يوم الجمعة (سنة ثلاث وعشرين) ودفن يوم السبت مستهل المحرم (و) قتل (عثمان فيه)
 أي ذي الحجة يوم الجمعة ثامن عشره وقيل ثامن عشره وقيل ثامن عشره وقيل ثاني عشره وقيل
 ثالث عشره (سنة خمس وثلاثين) وقيل أول سنة ست وثلاثين وفي تاريخ البخاري سنة أربع
 وثلاثين قال ابن ناصر وهو خطأ من راويه وهو (ابن اثنتين وثمانين) قاله أبو اليقظان وادعى
 الواقدي الاتفاق عليه (وقيل ابن تسعين وقيل غيره) فقال ابن اسحق ابن ثمانين وقال قتادة
 ست وثمانين وقيل ثمان وثمانين (و) قتل (علي في شهر رمضان) ليلة الحادي والعشرين
 منه وقيل يوم الجمعة وقيل ليلة اسابع عشره وقيل حادي عشره وقيل غير ذلك (سنة أربعين)
 وقال ابن زبر سنة تسع وثلاثين وهو وهم لم يتابع عليه وهو (ابن ثلاث وستين وقيل أربع)
 وستين (وقيل خمس) وستين وقيل اثنتين وستين وقيل ثمان وخسين وقيل سبع وخسين
 (وطهه والزبير) ما تامعا (في) يوم واحد قتلا في وقعة الجمل يوم الخميس وقيل يوم الجمعة عاشر
 (جمادى الاولى) وقيل الآخرة وعليه الجمهور (سنة ست وثلاثين) ومن قال في رجب أو ربيع
 فقولان مرجوحان (قال الحاكم كانا بنى أربع وستين) سنة وهو قول الواقدي وتابعه ابن
 حبان (وقيل غير قوله) فقال أبو نعيم كان لطلحة ثلاث وستون وقال عيسى بن طلحة اثنتان
 وستون وقال المدائني ستون وقيل خمس وسبعون وقيل كان للزبير سبع وستون وقيل ست
 وستون وقيل ستون وقيل بضع وخسون وقيل خمس وسبعون (فائدة) قال الزبير بن بكار
 أعرف الناس في القتل عمارة بن حمزة بن مصعب بن الزبير بن العوام قتل عمارة وأبو حمزة
 يوم قيد وقتل مصعبا عبد الملك بن مروان وقتل الزبير يوم الجمل وقتل العوام يوم الفجار
 زاد أبو منصور الشعالي في كتابه لطائف المعارف وقتل خويلد أبو العوام في حرب خراصة قال
 ولا نعرف من العرب والعجم ستة مقتولين في نسب الأفي آل الزبير (و) توفى (سعد بن أبي وقاص
 سنة خمس وخسين على الأصح) وقيل سنة خمس وخسين وقيل إحدى وأربع وقيل ست وقيل
 سبع وقيل ثمان (ابن ثلاث وسبعين) وقيل أربع وسبعين وقيل اثنتين وثمانين وقيل ثلاث
 وثمانين وهو آخر العشرة موتا (و) توفى (سعيد) بن زيد (سنة إحدى وخسين) وقيل اثنتين
 وقيل ثمان وخسين (ابن ثلاث) وسبعين (أو أربع وسبعين) قال الأول المدائني والثاني
 الفلاس (و) توفى (عبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين) وقيل إحدى وثلاث (ابن
 خمس وسبعين) وقيل اثنتين وسبعين وقيل ثمان وسبعين (و) توفى (أبو عبيدة) بطاعون عمواس
 (سنة ثمان عشرة) وهو (ابن ثمان وخسين) بلا خلاف في الأمرين (وفي بعض هذا خلاف)
 كما تقدم التنبيه عليه (رضي الله تعالى عنهم أجمعين) الثاني صحابيان عاشا ستين سنة في
 الجاهلية وستين في الإسلام وما تابا المدينة سنة أربع وخسين) أحدهما (حكيم بن خزام) بن

خو بلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي الأسدي ابن أخي خديجة وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة وقيل مات سنة خمسين وقيل سنة ثمان وخمسين وقيل ست وستين (و) الثاني (حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام) بالراء الانصاري الخزازي النجاري (قال ابن اسحق ع ش حسان وآبؤه الثلاثة) ثابت والمنذر وحرام (كل واحد منهم) مائة وعشرين سنة ولا يعرف لغيرهم من العرب مثله وقيل مات حسان سنة خمسين وقيل في خلافة علي وقيل سنة أربعين أيام قتل علي وقيل مات وهو ابن مائة وأربع وستين وكذا أبوه وحده قاله ابن حبان والنجاهور على الاول ^{في تنبيهه} أحدهما في الصحابة أيضا من شارك حكيمًا وحسان في ذلك كوكب طيب بن عبد العزى القرشي العامري من مسلمة الفتح عاش ستين سنة في الجاهلية وستين سنة في الاسلام كما رواه الواقدي ومات سنة أربع وخمسين وقيل اثنتين وخمسين وسعيد بن ربوع القرشي مات سنة أربع وخمسين وله مائة وعشرون وقيل وأربع وعشرون وحنين بنغض الحاء وسكون الميم وفتح النون الاولى آخره نون فيما ضبطه ابن ما كولا وقال بعضهم جنز آخره زاي أخو عبد الرحمن بن عوف ذكر الزبير بن بكار والدارقطني في كتاب الاخوة وابن عبيد البر انه عاش ستين في الجاهلية وستين في الاسلام ومات سنة أربع وخمسين ونخرفة بن نوفل والد المسور مات سنة أربع وخمسين وله مائة وعشرون جزم به أبو زكريا بن منده في جزء له جمع فيه من عاش من الصحابة مائة وعشرين وقيل عاش مائة وخمس عشرة وقد ذكر ابن منده في كتابه هذه جماعة عاشوا مائة وعشرين لكن لم يعلم كون نصفها في الجاهلية ونصفها في الاسلام كما صرح به عدي الجعفي مات سنة خمس وأربعين والمنجب جند ناجية وناقص بن سليمان العبدى والبللاج العامري وسعد بن جندادة العوفي والد عطية وفاته عدي بن حاتم الطائي قال ابن سعد وخليفة توفي سنة ثمان وستين عن مائة وعشرين وقيل سنة ستين وقيل سبع والنابعة الجعدي وليد بن ربيعة وأوس بن مغراء السعدي ذكر الثلاثة الصيريفيني ونوفل بن معاوية ذكره ابن قتيبة وعبد الغنى في الكمال ومن التابعين أبو عمرو الشيباني صاحب ابن مسعود وزر بن جيس وقد تلخصت جزء ابن منده المذكور وزدت عليه ما فاته الثاني قال الزبير بن بكار كان مولد حكيم في جوف الكعبة قال شيخ الاسلام ولا يعرف ذلك لغيره وما وقع في مستدرک الحاكم من ان عليا ولد فيها ضعيف (الثالث) في وفيات (أصحاب المذاهب المتبوعة) أبو عبد الله (سفيان) بن سعيد (الثوري) كان له مقلدون الى بعد الخمسمائة (مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة) قال ابن حبان في شعبان (مولده سنة سبع وتسعين) وقيل خمس وتسعين وأبو عبد الله (مالك بن أنس) مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة) قيل في صفر وقيل صبيحة أربع عشرة من ربيع الاول (قيل ولد سنة ثلاث وتسعين وقيل) سنة (أحدى) وتسعين (وقيل أربع) وتسعين (وقيل سبع) وتسعين وقيل ستة وتسعين (أبو حنيفة النعمان بن ثابت) مات ببغداد سنة خمسين ومائة) في رجب وقيل احدى وخمسين وقيل ثلاث (ابن سبعين) سنة فان مولده سنة ثمانين (أبو عبد الله محمد

ابن ادريس الشافعي مات بمصر ليلة الخميس (آخر رجب سنة أربع ومائتين) وقال ابن حبان
 آخر ربيع الاول والاول أشهر (وولد سنة خمسين ومائة) بغزة من الشام وقيل بعسقلان
 وقيل باليمن (أبو عبد الله أحمد بن حنبل مات ببغداد في) ضحوة يوم الجمعة لا تفتي عشرة ليلة
 خلت من (شهر ربيع الآخر) وقيل لثلاث عشرة بقين منه وقيل من ربيع الاول (سنة
 احدى وأربعين ومائتين وولد سنة أربع وستين ومائة) في ربيع الاول رضى الله تعالى عنهم
 أجمعين (تنبيه) من أصحاب المذاهب المتبوعة الاوزاعي وكان له مقلدون بالشام نحو من
 مائتي سنة ومات ببغداد سنة سبع وخمسين ومائة واسحق بن راهويه ومات سنة ثمان وثلاثين
 ومائتين وأبو جعفر بن جرير الطبري ووفاته سنة عشر وثلاثمائة وداود الظاهري ووفاته في ذي
 القعدة وقيل في رمضان ببغداد سنة تسعين ومائتين ومولده بالكوفة سنة ثنتين ومائتين
 (الرابع) في وفيات (أصحاب كتب الحديث المعتمدة أبو عبد الله) محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن
 المغيرة بن بردزبة بن قحطم الموحدة وسكون الرءوس كسر الدال المهملة وسكون الزاي وفتح الموحدة
 ثم هاء الجعفي (البخاري) نسبة الى بخارى بالقصر أعظم مدينة وراء النهر (ولديوم الجمعة) بعد
 الصلاة (لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ومات ليلة) السبت وقت
 العشاء ليلة عيد (الفطر سنة ست وخمسين ومائتين) بخزنتك قرية بقرب سمرقند خرج اليها لما
 طلب منه والى بخار خالد بن أحمد الذهلي ان يحمل له الجامع والتاريخ ليسمعه منه فقال لرسوله
 قل له اني لا أدل العلم ولا أحله الى أبواب السلاطين فأمره بالخروج من بلده فخرج الى خزنتك
 وكان له بها أثر باه فترزله عندهم وسأل الله عز وجل أن يقبضه فمات الشهر حتى مات له من
 التصانيف غير الصحيح الادب المفرد ورفع اليدين في الصلاة والقراءة خلف الامام وبر الوالدين
 والتاريخ الكبير والوسط والصغير وخلق أفعال العباد والضعفاء وكلها موجودة الا ان وما لم
 نقف عليه الجامع الكبير ذكره ابن طاهر والمسنند الكبير والتفسير الكبير ذكره الفربري
 والامر بذكره الدارقطني والهبنة ذكره ورافقه وأسأى الصحابة ذكره القاسم بن منده وأبو
 القاسم البغوي والوحدان وهو من ايسر الحديث واحد من الصحابة ذكره البغوي والمبسوط
 ذكره الخليلي والعلل ذكره ابن منده والكنى ذكره أبو أحمد الحاكم والفوائد ذكره الترمذي
 في جامعه (ومسلم) بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أبو الحسين (مات بنيسابور)
 عشية يوم الاحد (لخمس بقين من رجب سنة احدى وستين ومائتين ابن خمس وخمسين) وقيل
 ستين وقيل سبع وخمسين لان المعروف ان مولده سنة أربع ومائتين قال الحاكم له من الكتب
 غير الصحيح الجامع على الابواب رأيت بعضه والمسنند الكبير على الرجال ما أرى انه سمعه منه
 أحمد والاسماء والكنى والتمييز والعلل والوحدان والافراد والاقربان والطبقات وأفراد
 الشاميين وأولاد الصحابة وأوهام المحدثين والمخضرمون وحديث عمر بن شعيب والانتفاع
 بأهلب السماع وسؤالات أحمد ومشايج مالك والثوري وشعبة (وأبو داود سليمان بن الأشعث
 ابن اسحق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي (السجستاني) بكسر المهملة والجيم

وسكون السنين المهمة أيضاً نسبة الى مجستان وينسب اليها مجزى أيضاً على غير قياس
(مات بالبصرة في) يوم الجمعة سادس عشر (شوال سنة خمس وسبعين ومائتين) ومولده
سنة ثنتين ومائتين له من التصانيف السنن والمراسيل والرد على القدرية والناسخ والمنسوخ
وما تقرده أهل الامصار وفضائل الانصار ومسند مالك بن أنس والمسائل ومعرفة الاوقات
والاخوة وغير ذلك (وأبو عيسى) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الفضال (الترمذي)
السلمي الضرير (مات بترمذ) وهي مدينة على طرف جهون بكسر التاء وقيل بفتحها
وقيل بضمها وكسر الميم وقيل مضمومة وذال محجة على الاثنين (ثلاث عشرة مضت
من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين) وقال الخليلي بعد الثمانين وهو وهم له من التصانيف
الجامع والعلل والمفرد والتاريخ والزهد والشمال والاسماء والكنى (وأبو عبد الرحمن)
أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بجر بن دينار الخراساني (النسائي) ويقال النسوي
نسبة الى نساب الفتح والقصر مدينة بخراسان (مات) بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة
خلت من صفر وقيل بمكة في شعبان (سنة ثلاث وثلاثمائة) ومولده سنة أربع عشرة
وقيل خمس عشرة ومائتين وله من الكتب السنن الكبرى والصغرى وخصائص على
ومسند على رضى الله عنه ومسند مالك والكنى وعمل يوم وليدة وأسماء الرواة والتمييز بينهم
والضعفاء والاخوة وما أعرب شعبة على سفيان وسفيان على شعبة ومسند منصور بن
زاذان وغير ذلك وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني مات في رمضان سنة ثلاث
وسبعين ومائتين ولم يذكر المصنف كابن الصلاح وفاته كما يزيد كرا كتابه في الاصول وله من
التصانيف السنن والتفسير (ثم سبعة من الحفاظ في ساقهم أحسنوا التصنيف وعظم
النفع بتصانيفهم أبو الحسن) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار
ابن عبد الله (الدارقطني) بفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء نسبة الى دار القطن محلة
ببغداد (مات ببغداد في) يوم الاربعاء لثمان خلون من (ذى القعدة سنة خمس وثمانين
وثلاثمائة وولده في) أى في ذى القعدة (سنة ست وثلاثمائة) له السنن والعلل والتحفيف
والافراد وغير ذلك (ثم الحاكم أبو عبد الله) محمد بن عبد الله بن محمد بن جدويه بن نعيم بن
الحكيم الربيع (النيسابوري مات بهافى) ثالث (صفر سنة خمس وأربعمائة وولده بهافى)
صبيحة الثالث من (شهر ربيع الاول سنة احدى وعشرين وثلاثمائة) له المستدرک وتاريخ
نيسابور وعلوم الحديث والتفسير والمدخل والاكمل ومناقب الشافعى وغير ذلك (ثم أبو محمد
عبد الغنى بن سعيد) بن علي بن سعيد بن شيرين مروان الازدى (حافظ مصر ولد في ذى القعدة
سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ومات بمصر في صفر) لسبع خلون منه (سنة تسع وأربعمائة)
له المؤلفات والمختلف وغيره (أبو نعيم أحمد بن عبد الله) بن أحمد بن اسحق بن موسى بن مهران
(الاضهافى) نسبة الى اصبهان بفتح الهمزة وكسرها وفتح الباء ويقال بالقاء أيضاً أشهر بلاد
الجبال (ولد في رجب (سنة أربع) وقيل ست (وثلاثين وثلاثمائة ومات في) يوم الاثنين

الحادى والعشرين من (صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان) له من التصانيف الحلية
ومعرفة الصحابة وتاريخ أصبهان ودلائل النبوة وعلوم الحديث والمستخرج على البخارى
والمستخرج على مسلم وفضائل الصحابة وصفة الجنة والطب وغيرها (وبعدهم أبو عمرو) يوسف
ابن عبد الله بن محمد (بن عبد البر) بن عاصم النيرى القرطبى (حافظ المغرب ولد فى) يوم الجمعة
والخطيب على المنبر لخمس بقين من (شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة ونوفى
بشاطبة) وهى مدينة بالاندلس فى ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر (فيه سنة ثلاث وستين
وأربعمائة) له من التصانيف التمهيد فى شرح الموطأ والاستدكار مختصره والتقصى على
الموطأ والاستيعاب فى الصحابة وفضل العلم وقبائل الرواة والشواهد فى اثبات خبر الواحد
والكنى والمغازى والانساب وغير ذلك (ثم أبو بكر) أحمد بن الحسين بن على بن عبد الله بن
موسى (البهيقي) نسبة الى يهيق بفتح الموحدة والهاء بينهما تحمية ساكنة كورة بنواحي
نيسابور (ولد فى شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ومات بنيسابور فى) عاشر (جمادى
الاولى سنة ثمان وخسين وأربعمائة) ونقل تالوته الى يهيق له من التصانيف السنين الكبرى
والصغرى والمعرفة والمبسوط والمدخل وشعب الايمان والاسماء والصفات والبعث
والنشور والزهد الكبير والصغير ومناقب الشافعى والخلافات والادب والاعتقاد وغير
ذلك (ثم أبو بكر) أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدي (الخطيب البغدادى ولد فى) يوم
الخميس است بقين من (جمادى الآخر سنة احدى وتسعين وثلاثمائة) وقيل اثنتين
(ومات ببغداد) فى سابع (ذى الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة) وله من التصانيف
تاريخ بغداد والجامع فى أدب الراوى والسامع والكفاية فى قوانين الرواية والرحلة وتخصيص
المتشابه والذيل عليه والفصل للمدرج والمبهمات وأشياء كثيرة جدا فى الفن (النوع الحادى
والستون معرفة الثقات والضعفاء هو من أجل الأنواع فيه يعرف الصحيح والضعيف وفيه
تصانيف كثيرة) لائمة الحديث (منها مفرد فى الضعفاء ككتاب البخارى والنسائى والعقلى
والدارقطنى وغيرها) ككتاب الساجى وابن حبان والازدى والسكامل لابن عدى الا انه
ذكر كل من تكلم فيه وان كان ثقة وتبعه على ذلك الذهبي فى الميزان الا انه لم يذكر
أحدا من الصحابة والائمة المتبوعين وفاته جماعة ذيلهم عليه الحافظ أبو الفضل العراقى
فى مجلد وعمل شيخ الاسلام الميزان ضمنه الميزان وزوائد وللذهبي فى هذا النوع
المغنى كتاب صغير الحجم نافع جدا من جهة انه يحكم على كل رجل بالاصح فيه بكلمة واحدة
على اعوار فيه سأجعه ان شاء الله تعالى فى ذيله عليه (و) منها مفرد فى الثقات كاشتقاق
لابن حبان) ولابن شاهين والجهلى وغيرهم (و) منها (مشارك) جمع فيه الثقات
والضعفاء (كتاريخ البخارى وابن أبى خيثمة وما أغزفوا ندهو) الجرح والتعديل تصنيف
(ابن أبى حاتم وما أجله) وطبقات ابن سعد وتمييز النسائى وغيرها (وجوز الجرح والتعديل
صيانة للشريعة) وذبا عنها قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال صلى الله عليه وسلم فى

التعديل ان عبد الله رجل صالح وفي الجرح بنس أخوال العشيبة وقال حتى متى زرعون عن ذكر الفاجر هتكوه تحذره الناس وتكلم في الرجال جمع من العبادة والتابعين فمن بعدهم وأما قول صالح جزرة أول من تكلم في الرجال شعبة ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ثم أحمد وابن معين فيعني أنه أول من تصدى لذلك وقد قال أبو بكر بن خلاد ليحيى بن سعيد أما نخشى ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصما لك عند الله فقال لان يكونوا خصمائي أحب الي من ان يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لم تذب بالكذب عن حديثي وقال أبو تراب النخشي لأحمد بن حنبل لا تغتاب العلماء فقال له أحمد ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة وقال بعض الصوفية لابن المبارك تغتاب قال اسكت اذا لم بين كيف تعرف الحق من الباطل (ويجب على المتكلم فيه التثبت) فقد قال ابن دقيق العيد أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام ومع ذلك (فقد أخطأ غير واحد) من الأئمة (بجرهم) لبعض الثقات (بما لا يجرح) كما جرح النسائي أحمد بن صالح المصري بقوله غير ثقة ولا مأمون وهو ثقة أمام حافظ احتج به البخاري ووثقه الا كثرون قال الخليلي اتفق الحفاظ على ان كلام النسائي فيه تحامل ولا يقدرح كلام أمثاله فيه قال ابن عدي وسبب كلام النسائي فيه انه حضر مجلسه فطرده فعمله ذلك على ان تكلم فيه قال ابن الصلاح وذلك لان عين السخط تبدى مساوى لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط لان ذلك يقع منهم تعمداً للقدح مع العلم بطلانه وقال ابن يونس لم يكن أحمد بن صالح كما قال النسائي لم تكن له آفة غير الكبر وقد تكلم فيه ابن معين بما يشير الى ذلك فقال كذاب يتفلسف رأيتيه يحظر في جامع مصر فنسبه الى الفلسفة وانه يحظر في مشيته ولعل ابن معين لا يدى ما الفلسفة فانه ليس من أهلها وقال شيخ الاسلام انما ضعف ابن معين أحمد بن صالح الشعمي لا المصري المتكلم عليه هنا قال ابن دقيق العيد والوجه التي تدخل الآفة منها خمسة أحدها الهوى والغرض وهو شرها وهو في تاريخ المتأخرين كثير الثاني المخالفة في العقائد الثالث الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر الرابع الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم وأكثر ذلك في المتأخرين لاشتغالهم بعلوم الاوائل وفيها الحق كالحساب والهندسة والطب والباطل كالطبيعي وكثير من الالهى وأحكام النجوم الخامس الاختداباتهم مع عدم الورع وقد عقد ابن عبد البر في كتاب العلم بابا الكلام الاقرآن المتعاصرين في بعضهم ورأى ان أهل العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح (وتقدمت أحكامه في) النوع (الثالث والعشرين) فأنى عن عاداتها هنا في فوائد في الاولى قال في الاقتراح تعرف ثقة الراوى بالتنصيص عليه من روايه أو ذكره في تاريخ الثقات أو تخرج أحد الشيوخين له في الصحيح وان تكلم في بعض من خرج له فلا يلتفت اليه أو تخرج من اشترط الصحة له أو من خرج على كتب الشيوخين الثانية قال الحاكم في المدخل المخرجون طبقات الاولى قوم وضعوا الحديث الثانية قوم قبلوه فوضعوا الاحاديث أسانيد غير أسانيدها الثالثة قوم حملهم الشره على الرواية عن قوم لم

يدركوهم الرابعة قوم عمدوا الى الموقوفات فرفعوها الخامسة قوم عمدوا الى المراسيل
فوصلوها السادسة قوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط الحديث فدخل عليهم الوهم
السابعة قوم سمعوا من شيوخ ثم حدثوا عنهم بما لم يسمعوا الثامنة قوم سمعوا كتباً ثم حدثوا
من غير أصول سماعهم التاسعة قوم جرى اليهم بكتب ليحدثوا بها فاجابوا من غير أن يدروا
انها سماعهم العاشرة قوم تلفت كتبهم لحدثوا من حفظهم على التخمين كابن لهيعة (النوع
الثاني والستون) معرفة (من خلط من الثقات هو فن مهم لا يعرف فيه تصنيف مفرد وهو
حقيق به) قال العراقي وسبب ذلك أفردته بالتصنيف من المتأخرين الحافظ صلاح الدين
العلائي قلت قد ألف فيه الحازمي تأليفا لطيفاً رأيت به (فمنهم من خلط لحرفه أولاً هاب بصره
أو لغيره) كتلف كتبه والاعتماد على حفظه (فيقبل ما روى عنهم) مما حدثوا به (قبل
الاختلاط ولا يقبل ما) حدثوا به (بعده أو شك فيه) ويعرف ذلك باعتبار الرواة عنهم (فمنهم
عطاء بن السائب) أبو السائب الثقي الكوفي اختلط في آخر عمره (فاحتجوا برواية الاكابر
عنه كالثوري وشعبة) بل قال يحيى بن معين جميع من روى عن عطاء سمع منه في الاختلاط
غيرهما لكن زاذ يحيى بن سعيد القطان والنسائي وأبو داود والطحاوي وحماد بن زيد ونقل ابن
المواق الاتفاق على انه سمع منه قديماً قال العراقي واستثنى الجوهري أيضاً كابن معين وأبي
داود والطحاوي وحزرة الكافي وابن عدي رواية حماد بن سلمة عنه وقال العقيلي انما سمع منه
في الاختلاط وكذا سائر أهل البصرة لانه انما قدم عليهم في آخر عمره وتعقب ذلك ابن المواق
بانه قدمها مرتين فن سمع منه في القدمة الاولى صح حديثه واستثنى أبو داود أيضاً هشام
الدستوائي قال العراقي وينبغي استثناء ابن عيينة أيضاً فقد روى الحميدي عنه قال سمعت من
عطاء قديماً ثم قدم علينا قدمة فسمعت يحدث ببعض ما كنت سمعت لخط فيه فأتقنته
واعترلته قال يحيى بن سعيد القطان (الا حديثين سمعتهما) منه (شعبة باخرة) عن زاذان
فلا يحتج بهما ومن سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد وخالد الواسطي وابن عليه
وعلى بن عاصم ومحمد بن فضيل بن غزوان وهشيم وان روى له البخاري في صحيحه حديثاً من
رواية هشيم عنه فقد قرنه بأبي بشر جعفر بن اياس وليس له عنده غيره ومن سمع منه في
الحالتين أبو عوانة (ومنهم أبو اسحق) عمرو بن عبد الله (السيدي) اختلط أيضاً وانكر ذلك
الذهبي وقال شاخ ونسي ولم يختلط (وبقال سماع) سفيان (بن عيينة منه بعد اختلاطه) قاله
الخليلي ولذلك لم يخرج له الشيخان من روايته عنه شيئاً وقال الذهبي سمع منه وقد تغير قليلاً
ومن سمع منه حينئذ اسراييل بن يونس وزكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وزائدة بن
قدامة قاله ابن معين وأحمد وخالف ابن مهدي وأبو حاتم في اسراييل وروايته ورواية زكريا
وزهير عنه في الصحيحين وكذلك رواية الثوري وأبي الاحوص سلام بن سليم وشعبة وعمرو بن
أبي زائدة ويوسف بن أبي اسحق وأخرج له البخاري من رواية جرير بن حازم ومسلم من رواية
اسماعيل بن أبي خالد ورقية بن مصقلة والاعمش وسليمان بن معاذ وعمار بن زريق ومالك بن

مقول ومسر بن كدام (ومنهم سعيد) بن اياس (الجزيري) اختلف وتغير حفظه قبل موته ولم يشتد تغيره قال الناس وغيره أنكر أيام الطاعون ومن سمع منه قبل التغير شعبة وابن علية والسفيان والحدادان ومعمرو عبد الوارث ويزيد بن زريع ووهب بن خالد وعبد الوهاب الثقفي وكل من أدرك أبواب السخيتاني كما قاله أبو داود وسمع بعد يحيى القطان ولم يحدث عنه شيئا واسحق الأزرق ومحمد بن أبي عدي وعيسى بن يونس ويزيد بن هرون وقد روى له الشيخان من رواية بشر بن المفضل وخالد بن عبد الله وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الوارث بن سعيد وروى له مسلم من رواية ابن علية وجعفر بن سليمان الضبي وحامد ابن اسامة وحامد بن سلمة وسالم أبي فوح والثوري وسليمان بن المغيرة وشعبة وابن المبارك وعبد الواحد بن زياد وعبد الوهاب الثقفي ووهب بن خالد ويزيد بن زريع ويزيد بن هرون (و) منهم سعيد (بن أبي عروبة) مهران اختلف فوق عشرين وقيل خمس سنين ومن سمع منه قبل الاختلاط يزيد بن هرون وعبد بن سليمان واسباط بن محمد وخالد بن الحرث ومزار بن محشر وسفيان بن حبيب وشعيب بن اسحق وعبد الله بن بكر السهمي وعبد الله بن المبارك وعبد الأعلى الشامي وعبد الله بن عطاء ومحمد بن بشر ويحيى بن سعيد القطان ويزيد بن زريع قال ابن معين أثبت الناس فيه عبدة وقال ابن عدي أرواهم عنه عبد الأعلى ثم شعيب ثم عبدة وأثبتهم فيه يزيد بن زريع وخالد ويحيى القطان قال العراقي وقد قال عبدة عن نفسه انه سمع عنه في الاختلاط الآن يريد بذلك بيان اختلاطه وانه لم يحدث بما سمعه منه في الاختلاط وأخرج له الشيخان عن خالد بن روح بن عبادة وعبد الأعلى وعبد الرحمن بن عثمان ومحمد بن سواء السدوسي ومحمد بن عدي ويحيى القطان ويزيد بن زريع والبخاري عن بشر بن المفضل وسهل بن يوسف وابن المبارك وعبد الوارث بن سعيد و~~ك~~هس بن المنهال ومحمد بن عبد الله الانصاري ومسلم بن أبي عليه وحامد بن أسامة وسالم بن فوح وسعيد بن عامر الضبي وابن خالد الأحمري وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف وعبد الله بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر العبدي ومحمد بن بكر البرساني وغندر ومن سمع منه في الاختلاط المعافى بن عمران ووكيع والفضل بن دكين (و) منهم (عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المصمودي) قال أبو حاتم اختلف قبل موته بسنة أو سفتين قال أحمد انما اختلف ببغداد فمن سمع منه بالكوفة أو البصرة فسماعه جيد وقال ابن معين من سمع منه زمن أبي جعفر المنصور فهو صحيح السماع ومن سمع منه زمن المهدي فليس بشئ وقد شد بعضهم في أمره فرد حديثه كله لانه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الاخير قال ذلك ابن حبان وأبو الحسن بن القطان قال العراقي والصحيح خلاف ذلك فمن سمع منه في الصحة ووكيع وأبو نعيم الفضل قاله أحمد ومن سمع منه قبل قدومه بغداد أمية ابن خالد وبشر بن المفضل وجعفر بن عون وخالد بن الحرث وسفيان بن حبيب والثوري وسليم بن قتيبة وطلق بن غنام وعبد الله بن رجاء وعثمان بن عمرو بن فارس وعمرو بن مرزوق

وعمر بن الهيثم والقاسم بن معن بن عبد الرحمن ومعاذ العنبري والمضر بن شعيل ويزيد
 زريع وسمع منه بعد الاختلاط أبو النضر هاشم بن القاسم وعاصم بن علي وابن مهدي ويزيد
 ابن هرون وحجاج الاعور وأبو داود الطيالسي وعلي بن الجعد (و) منهم (ربيعه الرأي) بن
 أبي عبد الرحمن (شيخ مالك) قال ابن الصلاح قيل انه تغير في آخر عمره وترك الاعتماد
 عليه لذلك قال العراقي وما حكاه ابن الصلاح لم أره لغيره وقد احتج به الشيخان ووثقه الحفاظ
 والأئمة ولا أعلم أحدا تكلم فيه باختلاط ولا ضعف الا ابن سعد قال بعد أن وثقه كانوا يتقونه
 لموضع الرأي وذكره التبان في ذيل الكامل كذلك وقال ابن عبد البر ذمه جماعة من أهل
 الحديث لا عرافة في الرأي وكان سفيان والشافعي وأحمد لا يرضون عن رأيه لان كثير امنه
 يخالف السنة (و) منهم (صالح) بن نبهان (مولى التوءمة) قال ابن معين خرف قبل أن
 يموت وقال أحمد أذكره مالك بعد اختلاطه وقال ابن حبان تغير سنة خمس وعشرين ومائة
 واختلط حديثه الاخير بالقديم ولم يميز فاستحق الترك قال العراقي بل ميز الأئمة بعض ذلك
 فجمع منه قد عاينهم بن أبي ذئب قاله ابن معين وغيره وابن جرير يزيد بن سعد قاله ابن عدي
 وأسبغ بن أسيد وسعيد بن أبي أيوب وعبد الرحمن الافريقي وعمارة بن عريمة وموسى بن
 عقبة وسمع بعده مالك والسفيانان (و) منهم (حصين بن عبد الرحمن الكوفي) السلمي قال
 أبو حاتم ساء حفظه في الآخر وقال يزيد بن هرون اختلط وقال النسائي تغير وأترك ذلك على
 ابن عاصم ولهم هذا الاسم ثلاثة آخر كوفيون ليس فيهم سلمي ولا من اختلط الا هذا ومن
 سمع منه قد عاينهم سليمان التيمي والاعمش وشعبة وسفيان (و) منهم (عبد الوهاب) بن عبد
 الحميد (الثقي) قال ابن معين اختلط بآخره وقال عقبة العمري قبل موته بثلاث سنين أو أربع
 قال الذهبي لكنه ماضر تغيره فانه لم يحدث بحديث في زمن التغيير ثم استدلل بقول أبي داود
 وتغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقي فحجب الناس عنهم (و) منهم (سفيان بن عيينه)
 اختلط (قبل موته بستين) قاله ابن الصلاح أخذنا من قول يحيى بن سعيد أشهدان سفيان
 اختلط سنة سبع وتسعين وقدمت سنة تسع وتسعين قال العراقي وذلك وهم فان المعروف انه
 مات سنة ثمان أول رجب قال الذهبي وما نقل عن يحيى بن سعيد فيه بعد لان ابن سعيد مات في
 صفر سنة ثمان وقت قدوم الحاج ووقت تجددهم عن أخبار الحاج فتي تمكن من أن يسمع
 اختلاط سفيان ثم يحكم به والموت قد نزل به قال فاعلمه بلغه ذلك في اثنا عشر سنة سبع ومن سمع
 منه في التغيير محمد بن عاصم صاحب ذلك الجزء العالي قال الذهبي ويغلب على ظني ان سائر
 شيوخ الأئمة الستة هموا منه قبل ذلك (وعبد الرزاق) بن همام الصنعائي (عمي في آخر
 عمره فكان يلقن فيلقن) قاله أحمد قال فن سمع منه بعد ان عمي فهو ضعيف السماع ومن
 سمع منه قبل ذلك أحمد وابن راهويه وابن معين وابن المديني ووكيع في آخرين وبعده أحمد
 ابن محمد بن شاذويه ومحمد بن حماد الطبراني واسحق ابن ابراهيم الديري قال ابن الصلاح
 وجدت فيماروي الطبراني عن الديري عنه أحاديث استنكرتها جدا فاحلت امرها على ذلك

وقال ابراهيم الحربي مات عبد الرزاق والديرى ست سنين أو سبع قال ابن عدى استصغرنى
عبد الرزاق قال الذهبي انما اعتنى به أبوه فأسمعه منه تصانيفه وله سبع سنين أو نحوها
وقد احتج به أبو عوانة في صحيحه وغيره قال العراقي وكان من احتج به لم يبال بتغيره لكونه
انما حدث من كتبه لا من حفظه قال والظاهر ان الذين سمع منهم الطبراني في رحلته الى
صنعاء من أصحاب عبد الرزاق كلهم سمع منه بعد التغير وهم أربعة الديرى و ابراهيم بن محمد
ابن برة الصنعاني و ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد والحسين بن عبد الأعلى الصنعاني
(و) منهم (عازم) محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي قال البخاري تغير في آخر عمره
وقال أبو حاتم من سمع منه سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد قال وأبو زرعة لقبيه سنة
اثنين وعشرين وقال أبو داود بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة ثم راجعه عقله ثم استحكم به
الاختلاط سنة ست عشرة وقال الدارقطني وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكروا ما بين
حبان فقد اختلط وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث فوق المنابر الكثيرة في روايته فماروى
عنه القدماء فصحيح وأما رواية المتأخرين فيجب التنكيب عنها وإنكر ذلك الذهبي ونسب
ابن حبان الى التخصيف والتهوير ومن سمع منه قبل الاختلاط أحمد وعبد الله المسندي
وأبو حاتم وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد و جماعة وبعده علي بن عبد العزيز والبغوي وأبو
زرعة (و) منهم (أبو قلابه) عبد الملك بن محمد (القاشي) قال ابن خزيمة ثنا أبو قلابه
بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج الى بغداد فظاهرة ان من سمع منه بالبصرة فسماعه صحيح
وذلك كابى داود السجستاني وابنه أبي بكر وابن ماجه وأبي مسلم الكجى ومحمد بن اسحق
الصنعاني وأحمد بن يحيى البلادري وأبي عروبة الحراني ومن سمع منه ببغداد أحمد بن سلمان
النجاد وأحمد بن كامل القاضي وأبو سهل بن زياد القطان وعثمان بن أحمد السهاك وأبو العباس
الاصم وأبو بكر الشافعي وغيرهم (و) منهم في المتأخرين (أبو أحمد) محمد بن أحمد بن الحسين
(الغطريفي) الجرجاني قال الحافظ أبو علي البرذعي بلغني انه اختلط في آخر عمره الاسماعيلي
في صحيحه الا انه دلس اسمه لكونه من أقرانه لا لضعفه وقد مات في تاريخ جرجان فلم يذكر عنه
شيأ من ذلك وهو أعرف به فانه شيخه وقد حدث عنه الاسماعيلي قبله وآخر أصحاب الغطريفي
القاضي أبو الطيب الطبري وسماعه منه في حياة الاسماعيلي فهو قبل تغيره ان كان تغير قال
وتم آخر يقال له الغطريفي وافق هذا في اسمه واسم أبيه وبلده ونسبه وتقرافي اسم جده
وتعاصروا ذلك قد اختلط بآخره كما ذكره الحاكم في تاريخ نيسابور فيحتمل ان يكون اشتبه
بالغطريفي هذا (و) منهم (أبو طاهر) محمد بن الفضل (حفيد الامام) أبي بكر (بن خزيمة) قال
الحاكم اختلط قبل موته بستين ونصف قال الذهبي ولم يسمع أحد منه في تلك المدة (و) منهم
(أبو بكر القطيعي) راوى مسند أحمد والزهد له عن ابنه عبد الله قال ابن الصلاح اختلط في
آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه قال الذهبي ذكر هذا أبو الحسن بن
الفرات وهو غلو واسراف وقد وثقه البرقاني والحاكم والدارقطني ولم يذكر واشياً من ذلك

وقال العراقي في ثبوت ذلك نظروا ما ذكره ابن القرات لم يثبت اسناداه اليه قال وعلى تقدير ثبوته
فمن سمع منه في حال صحته الحاكم والدارقطني وابن شاهين والبرقاني وأبو نعيم وأبو علي التميمي
راوى المسند عنه فإنه سمعه عليه سنة ست وستين ومات سنة ثمان وستين وثلاثمائة (ومن كان
من هذا القبيل محتجابه في الصحيح فهو مما عرف روايته قبل الاختلاط النوع الثالث والمستون
طبقات العلماء والرواة وهذا فن مهم) فإنه قد يتفق اسمان في اللفظ فيظن ان أحدهما الآخر
فيتميز ذلك بعرفه طبقاتهم ما رصنف في ذلك جماعة كسالم وخليفة (وطبقات بن سعد)
الكبير (عظيم كثير الفوائد) وله كتابان آخران في ذلك (وهو ثقة في نفسه لكن كثير
الرواية فيه عن الضعفاء منهم شيخه محمد بن عمر الواقدي لا ينسبه) بل يقتصر على اسمه وأسم
أبيه وشيخه هشام بن محمد بن السائب الكلبي (والطبقة) في اللغة (القوم المتشابهون) وفي
الاصطلاح قوم تقاربوا في السن والاسناد أو في الاسناد فقط بان يكون شيوخ هذاهم شيوخ
الآخر أو يقاربوا شيوخه (وقد يكونان) أى الراويان (من طبقة باعتبار) لمشابته لها
من وجه (ومن طبقتين باعتبار) آخر لمشابته لها من وجه آخر (كانس وشبهه من أصاغر
العصابة هم مع العشرة في طبقة العصابة وعلى هذا العصابة كلهم طبقة) باعتبار شركتهم في
العصابة (والتابعون) طبقة (ثانية واتباعهم) طبقة (ثالثة) بالاعتبار المذكور (وهلم جرا
وباعتبار) آخر وهو النظر الى (السوابق تكون العصابة بضع عشرة طبقة كما تقدم) في معرفة
العصابة انهم اثنتا عشرة طبقة أو أكثر وفي معرفة التابعين انهم خمس عشرة طبقة وهكذا
(ويحتاج الناظر فيه الى معرفة الموالي) للرواة (والوفيات ومن روى عنه وروى عنهم
النوع الرابع والمستون معرفة الموالي) من العلماء والرواة وصنف في ذلك أبو عمر الكندي
بالنسبة الى المصريين (أهمه المنسوبون الى القبائل مطلقا كفلان القرشي ويكون مولى
لهم) فرمى بظن انه منهم بحكم ظاهر الاطلاق فيترتب على ذلك خلل في الاحكام الشرعية في
الامور المستتر فيها النسب كالامامة العظمى والكفاءة في النكاح ونحو ذلك (ثم منهم) من
يقال فيه (مولى فلان ويراد مولى عتاقة وهو الغالب) وسيأتى في أمثله (ومنه) من يراد به
(مولى الاسلام كالبخارى الامام مولى الجعفيين ولاء اسلام لان جده) المغيرة (كان مجوسيا
فأسلم على يد اليمان) بن أخنس (الجعفي وكذلك الحسن) بن عيسى ذكره المصنف في تهذيبه
ابن ماسرخس (الماسرخسي) أبو علي النيسابوري من رجال مسلم (مولى عبد الله بن المبارك
كان نصرانيا فأسلم على يديه ومنهم مولى ابن الحلف) كمال بن أنس الامام ونفقه) هم
(أصبحيون صابية) ويقال له التيمي لان نفقه أصبح (موال لتيم قریش بالخلف ومن أمثلة
موالى القبيلة) عتاقة (أبو الجعترى الطائي التابعى مولى طي وأبو العالسة) رفيع بن مهران
(الرياحي) بالتميمية (التابعى مولى امرأه من بنى رباح) بن ربوع حى من بنى تميم (والليث بن
سعد المصرى الفهمى مولا هم عبد الله بن المبارك الحنظلى مولا هم عبد الله بن وهب القرشى
مولا هم عبد الله بن صالح الجهني مولا هم وربما نسب الى القبيلة مولى مولاها كابى الحباب)

سعيد بن يسار (الهاشمي) لانه (مولى شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقيل هو
مولى ميمونة أم المؤمنين وقيل مولى الحسين بن علي فليس حينئذ من هذا القسم ومنه عبد
الله بن وهب القرشي الفهرى فانه مولى يزيد بن رمانة مولى يزيد بن أنيس الفهرى (النوع
الخامس والستون معرفة أو طان الرواة وبلدانهم هو مما يقتضيه حفظ الحديث في
تصرفاتهم ومصنفاتهم) فان بذلك يميز بين الامتين المتفقهين في اللفظ (ومن مظانه الطبقات
لابن سعد وقد كانت العرب انما تنسب الى قبائلها فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكنى القرى
انتسبوا الى القرى) والمدائن (كالحجم ثم من كان نافلة من بلد الى بلد وأراد الانتساب اليهما
فليبدأ بالاول فيقول في نافلة مصر الى دمشق المصرى الدمشقي والاحسن ثم الدمشقي لدلالة
ثم على الترتيب وله ان ينسب الى أحدهما فقط وهو قليل قاله المصنف في تهذيبه (ومن كان من
أهل قرية بلدة) باضافة قرية اليها (فيجوز أن ينسب الى القرية) فقط (والى البلدة) فقط (والى
الناحية) التى فيها تلك البلدة فقط زاد المصنف (والى الاقليم) فقط فيقول فيمن هو من حرستا
مثلا وهى قرية من قرى الغوطه التى هى كورة من كور دمشق الحرستاني أو الغوطي أو
الدمشقي أو الشامي وله الجمع فيبدأ بالاعم وهو الاقليم ثم الناحية ثم البلد ثم القرية فيقال الشامي
الدمشقي الغوطي الحرستاني وكذا في النسب الى القبائل يبدأ بالعام قبل الخاص ليحصل
بالثاني فائدة لم تكن لازمة في الاول فيقال القرشي ثم الهاشمي ولا يقال الهاشمي القرشي
لانه لا فائدة للثاني حينئذ يلزم من كونه هاشميا كونه قرشيا بخلاف العكس ذكره
المصنف في تهذيبه قال فان قيل فينبغي أن لا يذكر الاعم بل يقتصر على الاخص فالجواب
انه قد يخفى على بعض الناس كون الهاشمي قرشيا ويظهر هذا الخفاء في البطون الخفية
كالاشهل من الانصار اذ لو اقتصر على الاشهل لم يعرف كثير من الناس أنه من الانصار
أم لا فذكر العام ثم الخاص لدفع هذا الوهم قال وقد يقتصرون على الخاص وقد يقتصرون
على العام وهذا قليل قال واذا جمع بين النسب الى القبيلة والبلد قدم النسب الى القبيلة انتهى
(قال عبد الله بن المبارك وغيره من أقام في بلدة أربع سنين نسب اليها) فائدة المصنف في
الانساب الحازمي كتاب الجمالة وهو صغير الحجم والرشاطي ثم الحافظ أبو سعيد السمعي كتابا
ضخما حافلا واختصره ابن الاثير في ثلاث مجلدات وسماه اللباب وزاد فيه شيئا يسيرا وقد
اختصرناه أنا في مجلدة لطيفة وزدت فيه الحجم الصغير وسميته لب اللباب والله الحمد هذا آخر
ما أورده المصنف رحمه الله تعالى من أنواع علوم الحديث تبعنا ابن الصلاح وقد بقيت أنواع
أخرها أنا وأوردنا بالله سبحانه وتعالى المستعان النوع السادس والسابع والستون المتواتر والعزير
تقدمنا في نوع المشهور والغريب النوع السبعون المستفيض اشترت اليه في نوع المشهور
النوع الحادي والثاني والسبعون المحفوظ والمعروف حررتهماني نوعي الشاذ والمنكر النوع
الثالث والسبعون المتروك وتقدم في نوع المنكر وعقبه المقلوب النوع الرابع والسبعون

المحرف تقدمت الاشارة اليه في نوع المحصف النوع الخامس والسبعون معرفة اتباع التابعين
 قد ذكره الحاكم في علوم الحديث عقب معرفة التابعين * النوع السادس والسابع والسبعون
 رواية الصحابة بعضهم عن بعض والتابعين بعضهم عن بعض هذان ذكرهما الملقيني في
 محاسن الاصطلاح وقال انهما مهمان لان الغالب رواية التابعين عن الصحابة ورواية اتباع
 التابعين عن التابعين فيحتاج الى التنبيه على ما يخالف الغالب * قلت هذا تقدم في نوع الاقران
 ومن أمثلة الاول حديث اجتمع فيه أربعة صحابة وهو حديث الزهري عن السائب بن يزيد عن
 حبيب بن عبد العزيز عن عبد الله بن السعدى عن عمر بن الخطاب مرفوعا ما جاءك الله به
 من هذا المال عن غير اشراف ولا مسائل فخذوه ولا تتبعه نفسك وحديث خالد بن معدان عن
 كثير بن مرة عن نعيم بن هبار عن المقداد بن معدى كرب عن أبي أيوب عن عوف بن مالك قال
 خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مرعوب متغير اللون فقال أطيعوا ما أمر الله
 ورسوله فليكن بكم كتاب الله فاحلوا حلاله وحرموا حرامه وحديث اجتمع فيه أربع من نساء الصحابة
 ثنتان من أمهات المؤمنين وريبتان للنبي صلى الله عليه وسلم وهو ما رواه مسلم والترمذى
 والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن
 حبيسة بنت أم حبيسة عن أمها أم حبيسة عن زينب بنت جحش قالت أتيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوما محمرا وجهه وهو يقول لا اله الا الله ثلاث مرات ويل للعرب من شر قد
 اقترب فتح اليوم من ردم بأجوج ومأجوج مثل هذه وعقد عشر اقلت يا رسول الله أنهلك وفينا
 الصالحون قال نعم اذا كثرا لحبث وقد أورد بعضهم هذه الاحاديث الثلاثة في جزء قلت وقع
 في بعض الاجزاء حديث اجتمع فيه خمسة من الصحابة أخبرني أبو عبد الله بن مقبل مكاتبه عن
 أحمد بن عبد العزيز ومحمد بن علي الحرارى كلاهما عن الحافظ شرف الدين الدماطى أنا
 الحافظ يوسف بن خليل أنا ذاكر بن كامل أنبأنا أبو زكريا يحيى بن أبي عمر الاصبهاني أنا
 أحمد بن الفضل أنا أبو علي الحسين أحمد البرزعى ثنا محمد بن العباس الجوزى ثنا محمد بن
 حبان الانصارى ثنا الشاذ كوفى ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
 عبد الله بن عمرو بن العاصى عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق
 عن بلال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الموت كفارة لكل مسلم * النوع الثامن
 والسبعون ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة هذا النوع زده أنا وقد آلف فيه الخطيب
 وقد أنكر بعضهم وجود ذلك وقال ان رواية الصحابة عن التابعين انما هي في الاسرائيليات
 والموقوفات وليس كذلك فن ذلك حديث سهل بن سعد الساعدى عن مروان بن الحكم عن
 زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم أملى عليه لا يستوى الفاعدون من المؤمنين فجاء
 ابن أم مكتوم الحديث رواه البخارى والترمذى والنسائى وحديث السائب بن يزيد عن عبد
 الرحمن بن عبد القارى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن
 حربه أو عن شئ منه فقرأه ما بين صلاة الفجر الى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل رواه

مسلم وأصحاب السنن الاربعة وحديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق عن عائشة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع ثم يكسل هل عليه ما من غسل وعائشة جالسة فقال انى لافعل ذلك أنا وهذه ثم تغتسل رواه مسلم وحديث عمرو بن الحرث بن المصطلق عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود عن زينب امرأة ابن مسعود قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن فانكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة رواه الترمذى والنسائى والحديث متفق عليه من رواية عمرو عن زينب نفسها وحديث يعلى بن أمية عن عنبسة بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى ثنتى عشرة ركعة بالليل أو بالليل بنى له بيت فى الجنة رواه النسائى وحديث جابر بن عبد الله عن أبي عمرة مولى عائشة واسمها ذكوان عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكون جنباً فيريد الرقاد فيتوضأ وضوءه للصلاة ثم يرد رواه أحمد بن مسنده وحديث أبي هريرة عن أم عبد الله بن أبي ذئب عن أم سلمة مرفوعة عما تبلى الله عبد ابلاء وهو على طريقة يكرهها الا جعل الله ذلك البلاء كفارة له رواه ابن أبي الدنيا فى كتاب المرض والكفارات وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقى الاحادىث التى بهذه الشرطة فبلغت عشرين حديثاً النوع التاسع والسبعون والثمانون معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه ذكرهما شيخ الاسلام فى التبعة وصنف الخطيب فى النوع الاول كتاباً قال فيه وجلت فى أسماء رواة الحديث فوجدت جماعة منهم واطأت كاهم أسماء آبائهم ولبعضهم نظراً بخلاف ذلك فربما جاءت رواية عن بعضهم باسمه وكنيته مضاهياً لا آخر فى اسمه وكنيته وهما اثنان فلا يؤمن وقوع الخطأ فيها وقال شيخ الاسلام فائدة معرفة ذلك نبي الغلط عن نسبه الى أبيه وصنف أبو الفتح الأزرق فى النوع الثانى كتاباً ومن أمثلة الاول فى الصحابة وفى غيرهم أبو مسلم الاغر مسلم المدنى روى عن أبي هريرة وغيره وأبو خالد الأوس بن خالد البصرى روى عن أبي هريرة وسيرة وأبو اسحق ابراهيم بن اسحق المدينى من اتباع التابعين وأبو اسمعيل ادريس بن اسمعيل الكوفى روى عن الأعمش وطلحة بن مصرف وأبو زياد أيوب بن زياد الحمصى روى عن عبادة بن الوليد بن عبادة وأبى الجواب الاحوص بن جواب الكوفى الضبي روى عن اسباط بن نصر وغيره ومن أمثلة الثانى فى الصحابة أوس بن أوس وسنان بن أبي سنان الاسدى ومعقل بن أبى معقل وفى غيرهم الحسن بن أبى الحسن البصرى واسحق بن اسحق السيمى وعامر بن أبى عامر الاشعرى النوع الحادى والثمانون معرفة من وافقت كنيته كنية زوجه هذا النوع ذكره شيخ الاسلام فى التبعة وصنف فيه أبو الحسن بن حيويه جزأها بالصحابة ثم الحافظ أبو القاسم بن عساكر وقد رأيت جزأين حيويه وهذه أسماء من ذكر فيه أبو أسيد الساعدى مالك بن ربيعة الانصارى وزوجه أم أسيد الانصارى أبو أيوب الانصارى خالد بن زيد وزوجه أم أيوب بنت قيس بن أسد الانصارى أبو بكر الصديق وزوجه أم بكر فى الجاهلية لم يصح اسلامها أبو الدحداح وزوجه أم الدحداح أبو

الدرء وزوجه أم الدرداء الكبرى خيرة بنت أبي حدرد صحابية وأم الدرداء الصغرى هجيمة
تابعية أبو ذر الغفاري وزوجه أم ذر أبو رافع أسلم مولى النبي صلى الله عليه وسلم وزوجه أم
رافع سلمى مولاته أيضا أبو سلمة عبد الله بن عبيد الاسود وزوجه أم سلمة هند بنت أبي أمية
تزوجها بعده النبي صلى الله عليه وسلم أبو سيف القين ظئرا إبراهيم وزوجه أم سيف أبو طليق
وزوجه أم طليق أبو الفضل العباس بن عبيد المطلب وزوجه أم الفضل لبابة بنت الحارث
أبو معقل الاسدي هيثم بن أبي معقل وزوجه أم معقل الاسدي هذاماذ كره ابن حيويه
وقد روى عن كل من المذكورين حديثا وفاته أبو معبد وأم معبد وأبو رعلة وأم رعلة * النوع
الثاني والثمانون معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه هذا النوع ذكره شيخ الاسلام في
التحفة ومثله بالربيع بن أنس عن أنس هكذا يأتي في الروايات فيظن انه يروى عن أبيه كما وقع
في الصحيح عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه وليس أنس شيخ الربيع والده بل هو أنس بن مالك
العجاني المشهور وأبوه بكرى النوع الثالث والثمانون معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده
هذا النوع ذكره شيخ الاسلام في التحفة ومثله بالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي
طالب وقد صنف أبو الفتح الأزدي كتابا فيمن وافق اسمه اسم أبيه كالحجاج بن الحجاج السلمي له
صحبة وعدي بن عدي الكندي وهند بن هند بن أبي هالة ومجر بن حجر الكلابي وهاشم بن
هاشم بن عتبة وعباد بن عباد المهلب وصالح بن صالح بن حي الهمداني وسعيد بن سعيد بن
العاص وغيرهم وقد يتفق الاسم مع الأب مع الاسم واسم الأب فصاعدا كابي العن الكندي
زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن * النوع الرابع والثمانون معرفة من اتفق
اسمه واسم شيخه وشيخه ذكره شيخ الاسلام في التحفة كعمران عن عمران عن عمران
الاول يعرف بالقصير والثاني أبو رجاء العطاردي والثالث ابن حصين العجاني وكسليمان عن
سليمان عن سليمان الاول ابن أحمد بن أيوب الطبراني والثاني أبو أحمد الواسطي والثالث ابن
عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرجيل قال وقد يقع ذلك للراوي ولشيخه معا كابي
العلاء الهمداني العطاردي روى عن أبي علي الاصمعي الحداوكل منهما اسمه الحسن بن أحمد
ابن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فاتفقا في ذلك وافترقا في الكنية والبلد والصناعة
وصنف في ذلك أبو موسى المديني جزأها فقلت وقال الحاكم في أوخر علوم الحديث ثنا
خلف ثنا خلف ثنا خلف ثنا خلف فالاول الامير خلف بن أحمد السجزي والثاني
أبو صالح خلف بن محمد البخاري والثالث خلف بن سليمان السلفي صاحب المسند والرابع
خلف بن محمد الواسطي كردوش والخامس خلف بن موسى بن خلف قلت ومن هذا النوع
الحديث المسلسل بالمحمد بن في كل رواته أخبرني محمد بن إبراهيم المالكى الاديب اجازة عن
محمد بن أحمد المهدي ان محمد بن زريق بن مشرف أخبره عن الزكي محمد بن يوسف البرزاني
الحافظ ثنا محمد بن أبي الحسن بن الصوفي ثنا محمد بن عبد الله بن محمود الطائي ثنا الحافظ أبو
عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق ثنا محمد بن علي الكراني ثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن

اسحق بن محمد بن يحيى العبدى ثنا أبو منصور محمد بن سعد الباوردى ثنا محمد بن عبد الله
 الحضرمى ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن المثنى ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو ثنا محمد
 ابن سيرين عن أبي كثير مولى محمد بن جحش ويقال ان اسمه محمد أيضا عن محمد بن جحش عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مر في السوق على رجل ونخذه مكمك شوفتان فقال له غط
 نخذيل فان الفخذين عورة قال شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر هذا حديث عجيب التسلسل
 وليس في اسناده من ينظر في حاله سوى محمد بن عمرو واسم جده سهل ضعفه يحيى القطان
 ووثقه ابن حبان وله متابع رواه أحمد وابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبي
 كثير ثم منه وعلقه البخارى في الصحيح * النوع الخامس والثمانون معرفة من اتفق اسم
 شيخه والراوى عنه ذكره شيخ الاسلام في التبعة وقال هو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح
 وفائدته رفع اللبس عن من يظن ان فيه تكرارا أو انقلابا ومن أمثلته ان البخارى روى عن
 مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم أبو مسلم الفراءى البصرى والراوى عنه مسلم
 ابن الحجاج صاحب الصحيح وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه ثابته الترجمة بعينها ومنها
 يحيى بن أبي كثير روى عن هشام وروى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو من أقرانه
 والراوى عنه هشام الدستوائى ومنها ابن جريج وروى عن هشام فشيخه ابن عروة والراوى
 عنه ابن يوسف الصنعانى ومنها الحكم بن عتيبة روى عن ابن أبي ليلى وروى عنه ابن أبي
 ليلى فالأعلى عبد الرحمن والأدنى محمد بن عبد الرحمن المذكور * النوع السادس والثمانون
 معرفة من اتفق اسمه وكنيته ذكره شيخ الاسلام في أول نكتته عن ابن الصلاح ولم يذكره في
 التبعة وصنف فيه الخطيب وفائدته نفي الغلط عن ذكره باحدهما ومن أمثلته ابن الطيلسان
 الحافظ حدث الاندلس اسمه القاسم وكنيته أبو القاسم * النوع السابع والثمانون معرفة
 من وافق اسمه نسبه لم يذكره أيضا من ذلك حمير بن بشير الحميرى روى عن جندب الجبلى
 وأبي الدرداء ومفضل بن يسار وغيرهم وقريب منهم الاسماء التى بلفظ النسب كالحضرمى والد
 العلاء * النوع الثامن والثمانون معرفة الاسماء التى يشترك فيها الرجال والنساء وهوقسمان
 أحدهما ان يشتركا في الاسم فقط كاسماء بن حارثة وأسماء بن رباب صحابيان وأسماء بنت
 أبي بكر وأسماء بنت عميس صحابيتان وبريدة بن الحصيب صحابى وبريدة بنت بشر صحابية وبركة
 أم أيمن صحابية وبركة بن العريان عن ابن عمرو بن عباس وهنيدة بن خالد الخزاعى عن
 على وهنيدة بنت شريك عن عائشة وجويرية أم المؤمنين وجويرية بن أسماء الضمى والثانى
 ان يشتركا في الاسم واسم الأب كبسرة بن صفوان حدثنا عن ابراهيم بن سعد وبسرة بنت
 صفوان صحابية وهند بن مهاب روى عنه محمد بن الزبرقان وهند بنت المهلب حدثت عن
 أبيها وأميمة بن عبد الله الاموى عن ابن عمر وأميمة بنت عبد الله عن عائشة وعنها عن ابن
 زبدين جدها عن أخرجهما الترمذى * النوع التاسع والثمانون معرفة أسباب الحديث
 هذا النوع ذكره الباقينى في محاسن الاصلاح وشيخ الاسلام في التبعة وصنف فيه أبو

حفص العكبري وحامد بن كزناه الجرباني قال الذهبي ولم يسبق الى ذلك وقال ابن دقيق العيد في
 شرح العمدة شرح بعض المتأخرين في تصنيف أسباب الحديث كما صنف في أسباب النزول
 ومن أمثلته حديث اغما الأعمال بالنيات سببه ان رجلا هاجر من مكة الى المدينة لا يريد بذلك
 الهجرة بل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فسمى مهاجرا أم قيس ولهذا حسن في الحديث ذكر
 المرأة دون سائر الامور الدنيوية قال البلقيني والسبب قد ينقل في الحديث كحديث سؤال
 جبريل عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والاسلام والاحسان وحديث القلتين سئل
 عن الماء يكون بانفلاة وما ينوبه من السباع والدواب وحديث صل فان لم تصل وحديث
 خذني فرصة من مسك وحديث سؤال أي الذنب أكبر وغير ذلك وقد لا ينقل فيه أو ينقل في
 بعض طرقه وهو الذي ينبغي الاعتناء به فبذلك السبب يقين الفقه في المسئلة من ذلك حديث
 الخراج بالضممان في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجه ان رجلا ابتاع عبدا فاقام عنده
 ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به عيبا فخاضه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل
 يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال الخراج بالضممان * النوع التسعون معرفة تواريخ
 المتون ذكره البلقيني وقال فوائده كثيرة وله نفع في معرفة الناصح والمنسوخ قال والتاريخ
 يعرف باول ما كان كذا ويذكر القبلية والبعديّة وبآخر الامر من ويكون بذلك السنة
 والشهر وغير ذلك فمن الاول أول ما بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا
 الصالحة وأول ما نال من ربه بعد عبادة الاوثان شرب الخمر وملاحاة الرجال رواه ابن
 ماجه وقد صنف العلماء في الاوائل وافرد ابن أبي شيبة في مصنفه باب الاوائل ومن القبلية
 ونحوها حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا أن نسئدبر القبلة أو نستقبلها
 بفروجننا اذا أهرقنا الماء ثم رأيت به قبل موته بعام يستقبلها رواه أحمد وأبو داود وغيرهما
 وحديثه كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار
 رواه أبو داود وغيره وحديث جبرانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخف فقبل
 له أقبل نزول المائدة أم بعدها فقال ما سألت الا بعد نزول المائدة ومن المؤرخ بذلك السنة
 ونحوها حديث بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم
 الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد أخرجه مسلم وحديث عبد الله بن عكيم أنا نا كتاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بثـهـران لا تنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه
 الاربعة * النوع الحادي والتسعون معرفة من لم يروا الاحاديث واحدا هذان النوع
 زدتنا وهو نظير ما ذكره فيمن لم يرو عنه الا واحد ثم رأيت ان البخاري فيه تصنيفا خاصا
 بالحجابه وبينه وبين الواحدان فرق فانه قد يكون روى عنه أكثر من واحد وليس له الا
 حديث واحد وقد يكون روى عنه غير حديث وليس له الا واحد وذلك موجود معروف
 ومن أمثلته في الحجابه أبي بن عماره المدني قال المزني له حديث واحد في المصح على الخفين
 رواه أبو داود وابن ماجه أبي اللحم الغفاري قال المزني له حديث واحد في الاستسقاء رواه

الترمذي والنسائي أحمد بن جز البصري قال المزني له حديث واحد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جافى عضه يديه عن جنبه رواه أبو داود وابن ماجه تفرد عنه الحسن البصري أذرع السلمي قال المزني له حديث جث ليله أحرص النبي صلى الله عليه وسلم فاذا رجل قرأته عالية الحديث رواه ابن ماجه بشير بن جهاش القرشي ويقال بشر قال المزني صحابي شامي له حديث واحد ان النبي صلى الله عليه وسلم برك يوماني كفه فوضع عليها اصبعه ثم قال يقول الله ابن آدم اني تجوزني الحديث رواه أحمد وابن ماجه حذر بن أبي حذر السلمي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من هجر أحمه سنة فهو كسفلد مه رواه أبو داود ربيعة بن عامر بن الهاد الا زدي قال المزني له حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انظروا يا ابناء الجلال والاكرام رواه النسائي أبو حاتم صحابي روى عنه محمد وسعيد ابنا عبدة حديث اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكسوه ان لا تفعلوه تكن فتنه في الارض وفساد عريض ليس لابي حاتم غيره قال الذهبي في طبقات الحفاظ وأبو علي بن السكن ومن غير الصحابة اسحق بن يزيد الهذلي المديني روى عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود حديث اذا ركع أو سجد فليسبح ثلاثا وذلك اذا ناه رواه أبو داود والترمذي والنسائي قال المزني وليس له غيره اسمعيل بن بشير المديني روى عن جابر بن عبد الله وأبي طلحة زيد بن سهل الانصاري قالوا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امرئ يحب هذا امرأته لما في موضع تنتهك فيه حرمة الحديث رواه أبو داود قال المزني ولا يعرف له غيره الحسن بن قيس روى عن كرز التيمي دخلت على الحسين بن علي أعوده في مرضه فبينما أنا عنده اذ دخل علينا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه الحديث في فضل عيادة المريض رواه النسائي في مسنده علي قال المزني ليس له ولا شيخه الا هذا الحديث * النوع الثاني والتسعون معرفة من أسند عنه من الصحابة الذين ماتوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع زده أنا وفائدة معرفة ذلك الحكم بارساله اذا كان الراوي عنه تابعيا أو رجوا أجمع لهم مسندا من ذلك أبو سلمة زوج أم سلمة توفي مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من بدر روت أم سلمة عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يصاب بعصية فيفرغ الى ما أمر الله به من قول الله وانا اليه راجعون اللهم هنالك أحسب مصيبتى فأجرني عليها الا أعقبه الله خيرا منهار رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق عمرو بن أبي سلمة عن أمه أم سلمة ان أبا سلمة أخبرها انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فذكره وجعفر بن أبي طالب روى له أحمد في مسنده حديث الهجرة وحجرة عم النبي صلى الله عليه وسلم روى له الطبراني حديثا في الخوض وخديجة وأبو طالب ان صح اسلامه * النوع الثالث والتسعون معرفة الحفاظ وصنف فيه جماعة أشهرهم الذهبي وقد لخصت طبقاته وذيلت عليه من جاء بعده وهما أنا وأوردنا فوافنا طيفامنه قال البيهقي في المدخل أنا عبد الله الحافظ أنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنا محمد بن يعقوب أنا محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم أنا ابن وهب سمعت مالكا يحدث عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب قال

يوم اعدوا الائمة فعدوها ونحوها من خمسة قال أنثروا الناس بغير أئمة فسألت مالك عن الائمة
 من هم قال هم أئمة الدين في الفقه والورع وقال جعفر بن ربيعة قلت لعزال بن مائل من أئمة
 أهل المدينة قال أما أعلمهم بقضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان
 وأئمة فقههم فقها وأعلمهم علما بما مضى من أمر الناس فسعيد بن المسيب وأما أغزرهم حديثا
 فعروة بن الزبير ولا تشاء ان تفجر من عبيد الله بجزيرة البحر الا فخرته وأعلمهم عندى جميعا بن شهاب
 فانه جمع علمهم جميعا الى علمه وقال الزهري العلما أربعة سعيد بن المسيب بالمدينة والشعبي
 بالكوفة والحسن بالبصرة ومكحول بالشام وقال أبو الزناد وكان فقها أهل المدينة أربعة
 سعيد بن المسيب وقبيصة بن ذؤيب وعروة بن الزبير وعبد الملك بن مروان وقال الزهري
 أربعة من قريش وجدتهم بحدود سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن
 وعبيد الله بن عبد الله وقال ابن سيرين قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث
 وشيوخ أهل الكوفة أربعة عبيدة السلماني والحريث الأعور وعلقمة بن قيس وشريح
 القاضي وكان أحسنهم وقال الشعبي كان الفقهاء بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالكوفة من أصحاب ابن مسعود هؤلاء علقمة وعبيدة وشريح ومسروق وكان مسروق
 أعلم بالفتوى من شريح وشريح أعلم بالقضاء وكان عبيدة يوازيه وقال أبو بكر بن أبي ادريس
 ليس أحد بعد الصحابة أعلم بانقرآن من أبي العالية وبعده سعيد بن جبير وبعده السدي
 وبعده سفيان الثوري وقال ابن عون وقيس بن سعد لم نرى الدنيا مثل ابن سيرين بالعراق
 والقاسم بن محمد بالجواز ورجاء بن حيوة بالشام وطاوس باليمن وقال قتادة أعلم التابعين أربعة
 عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالناسك وسعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير وعكرمة مولى ابن عباس
 أعلمهم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم والحسن أعلمهم بالحلل والحرام وقال سليمان بن
 موسى ان جاءنا العلم من ناحية الجزيرة عن ميمون بن مهران قبلناه وان جاءنا من البصرة
 عن الحسن البصري قبلناه وان جاءنا من الحجاز عن الزهري قبلناه وان جاءنا من الشام عن
 مكحول قبلناه كان هؤلاء الاربعة علماء الناس في زمن هشام وقال أبو داود الطيالسي وجدنا
 الحديث عند أربعة الزهري وقاتادة والاعمش وأبي اسحق قال وكان الزهري أعلمهم بالاسناد
 وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف وكان أبو اسحق أعلمهم بحديث علي وعبد الله وكان عند
 الاعمش من كل هذا وقال ابن مهدي أئمة الناس في الحديث في زمانهم أربعة مالك بن أنس
 بالجواز والاوزاعي بالشام وسفيان الثوري بالكوفة وحاد بن زيد بالبصرة وقال ابن المديني
 شعبة أحفظ الناس للمشايخ وسفيان أحفظ الناس للأبواب وابن مهدي أحفظهم للمشايخ
 والأبواب ويحيى القطان أعرف بمخارج الاسانيد وأعرف بمواضع الطعن فيهم وقال الخطيب
 أنا البرقاني قال أنا الاسماعيلي قال سئل الفرهاني عن يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد
 ابن حنبل وأبي خيثمة فقال أما على فأعلمهم بالحديث والعلل ويحيى أعلمهم بالرجال وأحمد أعلمهم
 بالفقه وأبو خيثمة من النبلاء وأسند الخطيب عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال الحفاظ

أربعة وفي رواية انتهى علم الحديث إلى أربعة أبو بكر بن أبي شيبة أسردهم له وأحمد بن حنبل
أفقههم فيه وعلى بن المديني أعلمهم به ويحيى بن معين أكتبهم له وعنه أيضا قال ريانو
الحديث أربعة فأعلمهم بالحلال والحرام أحمد بن حنبل وأحسنهم سبأقة للحديث وأدالة على
ابن المديني وأحسنهم وضعا للكاتب ابن أبي شيبة وأعلمهم بعجم الحديث وسفهم يحيى بن
معين وقال أبو علي صالح بن محمد البغدادي أعلم من أدركت بالحديث وعلاه ابن المديني
وأفقههم بالحديث أحمد بن حنبل وأعلمهم بتعريف المشايخ ابن معين وأحفظهم عند
المذاكرة أبو بكر بن أبي شيبة وقال هلال بن العلاء الرقي من الله على هذه الامة بأربعة في
زمانهم بأحمد بن حنبل ثبت في المحنة ولولا ذلك لكفر الناس وبالشافعي ثقة في حديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويحيى بن معين نفي الكذب عن حديثه وبأبي عبيد قسرا أقرب
ولولا ذلك لأقحم الناس الخطأ وقال ابن واره أركان الدين أربعة أحمد بن صالح عصر وأحمد بن
حنبل ببغداد وابن غير بالكوفة والنفيلى بجران وقال يحيى بن يحيى النيسابورى كان بالعراق
أربعة من الحفاظ شيخان وكهلان الشيخان يزيد بن زريع وهشيم والكهلان وكيع ويزيد
ابن هرون ويزيد أحفظ الكهلين وقال عبد الصمد بن سليمان البلخي سألت أحمد بن حنبل
عن يحيى بن سعيد وابن مهدي وكيع وأبي نعيم الفضل بن دكين فقال ما رأيت أحدا
أحفظ من وكيع وكفالة بعبد الرحمن بن مهدي معرفة واتقانا وما رأيت أشد تثبتا في أمور
الرجال من يحيى بن سعيد وأبو نعيم أقل الأربعة خطأ وقال حنبل بن اسحق قال أبو عبد الله
ما رأيت بالبصرة مثل يحيى بن سعيد وبعده عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرحمن أفقه الرجلين
فيل له فوكيع وأبو نعيم قال ابراهيم أعلم بالشيوخ وأسماهم بالرجال وكيع أفقه وقال قتيبة
كانوا يقولون الحفاظ أربعة اسمعيل بن عليه وعبد الوارث ويزيد بن زريع ووهيب وكان عبد
الرحمن يختار ووهيبا على اسمعيل وقال أبو حاتم هو الرابع من حفاظ أهل البصرة ولم يكن بعد
شعبة أعلم بالرجال منه وقال يحيى بن شعبة أعلم بالرجال وسفيان صاحب أبواب وقال حجاج
ابن الشاعر ما بالمشرق أن يسئل من أربعة أبو جعفر الرازي وأبو زرعة وأبو حاتم وابن واره وقال
أحمد بن حنبل المتثبتون في الحديث أربعة سفيان وشعبة وزهير بن معاوية وزائدة بن قدامة
وقال شعيب بن حرب زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة وقال قتيبة بن سعيد قتيان خراسان
أربعة زكريا بن يحيى والأولوى والحسن بن شعاع وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ومحمد
ابن اسمعيل البخاري وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لابي يابن ما الحفاظ قال يابن شباب
كانوا عندنا من أهل خراسان وقد تفرقوا قلت من هم يابن قال محمد بن اسمعيل ذلك
البخاري وعبيد الله بن عبد الكريم ذلك الرازي وعبد الله بن عبد الرحمن ذلك السمرقندي
يعني الدارمي والحسن بن شعاع ذلك البلخي قلت يابن فن أحفظ هؤلاء قال أما أبو زرعة
فأسردهم وأما محمد بن اسمعيل فأعرفهم وأما عبد الله بن عبد الرحمن فأثقفهم وأما الحسن بن
شعاع فأجمعهم للأبواب وعنه أيضا قال سمعت أبي يقول انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل

خراسان أبو زرعة الرازي ومحمد بن اسمعيل البخاري وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي
 يعني الدارمي والحسن بن شجاع البلخي وقال بن دارحفاظ الدنيا أربعة أبو زرعة بالري ومسلم
 ابن الحجاج بنيسابور وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند ومحمد بن اسمعيل بخارا وقال أبو حاتم
 الرازي البخاري أعلم من دخل العراق ومحمد بن يحيى أعلم بخراسان اليوم ومحمد بن أسلم
 أورعههم والدارمي أثبتهم وقال أبو علي النيسابوري رأيت من أئمة الحديث أربعة في وطني
 واسفاري اثنين بنيسابور ابن خزيمة واراheim بن أبي طالب وعبدان بالاهواز والناساني بمصر
 وقال ابن كامل أربعة ما رأيت أحفظ منهم محمد بن أبي خيثمة وابن جرير ومحمد البربري والمعمري
 وقال ابن خليل في الارشاد كان يقال الاثمة ثلاثة في زمن واحد ابن أبي داود وبغداد وابن خزيمة
 بنيسابور وابن أبي حاتم بالري قال الخليلي ورابعهم ببغداد أبو محمد بن صاعدة وقال الحافظ
 أبو الفضل بن طاهر سألت سعد بن علي الزجاني الحافظ بمكة وما رأيت مثله قلت أربعة من
 الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ قال من قلت الدارقطني ببغداد وعبد الغني بن سعيد بمصر
 وأبو عبد الله بن منده بأصبهان وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور فسكت فألح عليه فقال أما
 الدارقطني فأعلمهم بالعلل وأما عبد الغني فأعلمهم بالانساب وأما ابن منده فأكثرهم حديثا مع
 معرفة تامة وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفا وقال المنذري سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن بن
 المفضل المقدسي وقلت له أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ قال من هم قلت ابن
 عساكر وابن ناصر قال ابن عساكر أحفظ قلت الحافظ أبو العلاء العطار ابن عساكر قال ابن
 عساكر أحفظ قلت السلفي وابن عساكر قال السلفي استأذنا قال المنذري والذهبي هذا ريل
 علي ان عنده ان ابن عساكر أحفظ الا انه وقرشيخه ان يصرح بان ابن عساكر أحفظ منه
 وسأل شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن أربعة تعاصروا
 أيهم أحفظ مغطاي وابن كثير وابن رافع والحسيني فأجاب ومن خطه نقلت ان أو سعههم
 اطلاعا وأعلمهم للانساب مغطاي علي اغلاط تقع منه في تصانيفه وأحفظهم للمتون
 والتواريخ ابن كثير وأقدهم بطاب الحديث وأعلمهم بالمؤلف والمختلف ابن رافع وأعرفهم
 بشيوخ المتأخرين وبالتاريخ الحسيني وهو أدونهم في الحفظ ورأيت في تذكرة صاحبنا الحافظ
 جمال الدين سبط ابن حجر أربعة تعاصروا التقي بن دقيق العيد والشرف الدمياطي والتقي
 ابن تيمية والجمال المزني قال الذهبي أعلمهم بعالم الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد وأعلمهم
 بالانساب الدمياطي وأحفظهم للمتون ابن تيمية وأعلمهم بالرجال المزني أربعة تعاصروا
 السراج البلقيني والسراج بن الملقن والزين العراقي والنور الهيثمي أعلم بالفقه ومداركة
 البلقيني وأعلمهم بالحديث ومتونه العراقي وأكثرهم تصنيفا ابن الملقن وأحفظهم للمتون
 الهيثمي وهذا آخر ما تيسر جمعه من الانواع قال الشيخ محيي الدين رحمه الله تعالى في آخر
 التقريب (وقد رويت في الارشاد هنا ثلاثة أحاديث باسانيد كلهم دمشقيون مني الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وأناده مشقي حياها الله تعالى وصانها وسائر بلاد الاسلام وأهله)

والمصنف اقتدى في ذلك بابن الصلاح حيث قال ولقد بدا لي كما أبي عبد الله الحافظ قترى
أحاديث بأسانيد هامة من علي بلاد رواها ومستحسن من الحفاظ أن يورد الحديث بأسناده
ثم يذكر أو طان رجاله واحد أو احدا وهكذا غير ذلك من أحوالهم ثم روى ثلاثة أحاديث
الاول بأسناد أوله مصريون وآخره بغداديون والثاني أوله مصريون وآخره نيسابوريون
والثالث أوله كوفيون ثم مكي وعراقي ثم نيسابوريون وأنا مقتديهم في ذلك فورد هنا ثلاثة
أحاديث بأسانيد هامة * الحديث الاول مسلسل بالفقهاء الشافعيين أخبرني شيخنا قاضي القضاة
شيخ الاسلام والمسلمين علم الدين صالح ابن شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني أنا والذي
أنا قاضي القضاة نقي الدين السبكي أنا الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمي طي
أنا الامام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أنا العلامة أبو الحسن بن المفضل
المقدس أنا الحافظ أبو طاهر السلفي أنا أبو الحسن الكاظمي الهارسي أنا امام الحرمين أبو
المعالى أنا والذي الشيخ أبو محمد الجويني أنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الجبزي أنا
أبو العباس الاصم أنا الربيع بن سليمان المرادي أنا الامام أبو عبد الله محمد بن ادریس
الشافعي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان
كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار * الحديث الثاني مسلسل
بالحفاظ أخبرني الحافظ أبو الفضل الهاشمي أنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين العراقي أنا
الحافظ أبو سعيد العلاقي أنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنا الحافظ أبو الحاج المزني ح
وأخبرني عليا بدر جتين حافظ العصر شيخ الاسلام أبو الفضل العسقلاني اجازة عامة ولم أروها
غير هذا الحديث أنا شيخ الاسلام الحافظ أبو حفص البلقيني أنا الحافظ أبو الحاج المزني
أنا الحافظ محمد بن عبد الخالق بن طرخان أنا الحافظ أبو الحسن المقدسي أنا الحافظ أبو
طاهر السلفي أنا الحافظ الغنائم الترمسي أنا الحافظ أبو نصر بن ماكولا الجهلي أنا الحافظ
أبو بكر الخطيب أنا الحافظ أبو حازم العبدري أنا الحافظ أبو عمرو بن مطر أنا ابراهيم بن
يوسف الهنجاقي الحافظ أنا الفضل بن زياد صاحب أحمد بن حنبل أنا أحمد بن حنبل
أنا زهير بن حرب أنا يحيى بن معين أنا علي بن المديني أنا عبيد الله بن معاذ أنا أبي أنا
شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كن أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم يأخذن من رؤسهن حتى يكونن كالوفرة قال العلاقي هذا اسناد
عجيب جدا من تسلسله بالحفاظ ورواية الاقران بعضهم عن بعض والحديث في صحيح مسلم
من طريق عبيد الله بن معاذ وهو عال لنا من طريقه تسع درجات على هذه الطريق
* الحديث الثالث مسلسل بالمصريين أخبرني شيخنا الامام الشافعي بقراءتي عليه غير مرة
أنا أبو طاهر بن الكويك ح وقرئ علي أم الفضل بنت محمد المصرية وأنا أسمع أنا شيخ
الاسلام أبو حفص البلقيني ومحمد ومريم ولدا أحمد بن ابراهيم ماما قالوا كلهم أنا أبو
الفتح محمد بن محمد المديوني أنا أبو عيسى بن علا أنا أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري

ثنا أبو صادق مرشد بن يحيى أنا أبو الحسن علي بن عمر الصواف ثنا أبو القاسم حمزة بن محمد الحافظ أنا عمران بن موسى بن حميد الطيبى ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثني الليث بن سعد عن عامر بن يحيى المعافى عن أبي عبد الرحمن الخثلى أنه قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصاح برجل من أمتي على رؤس الخلائق يوم القيامة فتشمله تسعة وتسعون سجلا كل سجل منها مد البصر ثم يقول الله تبارك وتعالى أنشكر من هذا شيئا فيقول لا يارب فيقول عز وجل ألك عذرا وحسنة فيهاب العبد فيقول لا يارب فيقول عز وجل بلى إن لك عندنا حسنات وأنه لا ظلم عليك اليوم فيخرج الله بطاقة فيها أشهاد أن لا اله الا الله وأن محمد عبده ورسوله فيقول يارب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات فيقول عز وجل ألك لا تطلم قال فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة و به قال حمزة لا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير الليث بن سعد وهو من أحسن الحديث وبه قال أبو الحسن لما أُملي علينا حمزة هذا الحديث صاح غريب من الحلقة صحبة فاضت نفسه معها قلت هذا حديث صحيح أخرجه الترمذى عن سويد بن نصر عن ابن المبارك وابن ماجه عن محمد بن يحيى عن ابن أبي هريرة كلاهما عن الليث فوقع لنا عاليا وزاد الترمذى في آخره ولا ينقل مع اسم الله شيء وقال هذا حديث حسن غريب وأخرجه الترمذى أيضا عن قتيبة عن ابن لهيعة عن عامر بن يحيى نحوه و به يرد قول حمزة ما رواه غير الليث وأخرجه الحاكم في المستدرک من رواية يونس بن محمد عن الليث وقال صحيح على شرط مسلم فقد احتج بابي عبد الرحمن الجلبى عن ابن عمرو وعامر بن يحيى مصرى ثقة احتج به مسلم أيضا والليث امام ويونس المؤدب ثقة متفق على إخراجهم في الصحيحين انتهى

ورجال الاسناد الذى سقناه منى الى عبد الله

ابن عمرو وكلهم مصريون والله

سبحانه وتعالى أعلم

الحمد لله الذي خص أهل الحديث بالنضارة والبها وأعظم قدرهم وأعلى شأوهم حتى وصل
السها والصلاة والسلام على سيد أولى النهى البالغ في الكمالان العلمية والعملية المنهسى
سيدنا محمد البدر المنير الساطع المنوه قدر المحذنين بمصدق نصر الله امرأ سمع منا شيئاً
فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع وعلى آله وصحبه نجوم الاهتداء وأتباعهم في
نشر السنة وحسن الاقتداء وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل والشرح القائق الجميل
المسمى (بتدريب الراوى) للامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى على
كتاب (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير) للامام الكبير والقطب الشهير ولى
الله تعالى الشيخ محيى الدين الحافظ أبى زكريا يحيى بن شرف الدين النواوى فى علم مصطلح
الحديث وقد جعل هذا الشرح لهذا الكتاب خصوصاً لمختصر ابن الصلاح وسار كتب
الفن عموماً حتى جاء كافلاً بغرر مسائل أصول هذا العلم مع تحقيق المعانى وتحرير الاوضاع
وأحكام المباني مع ما بقدر الامكان باطلاع الفقير محمد طوموم المالكى وذلك بالمطبعة
الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية لكل من الهمامين الفاضلين

حضرة السيد محمد عبد الواحد الطوبى وحضرة السيد

عمر حسين الخشاب فى أواخر شهر ربيع

الآخر سنة سبع وثلثمائة وألف

من هجرة من أوجده الله

على أكمل

وصف

تم



* (بيان الخطا الواقع فى كتاب تدريب الراوى مع صوابه) *

صفحة	سطر	صواب	خطا
١	فى طرة الكتاب	ولمختصر ابن الصلاح	لمختصر الصلاح
١٨	١٩	ان تقفوا على مشاعركم	ان تنفقوا على مشاعركم
٢٣		البرويجى	البرويجى
٢٨	٢١	لحالة الطول	نخافة الطول
٣٠	٣٠	المياجى	المياجى

Library of



Princeton University.

32101 073507194